

تجانيخ
الحياة النبوية
في مصر

محمد بن أبي الجناح محمد علي باب

الجزء الرابع

الخاص بمجلس النواب المصري سنة ١٨٨١
ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣

تاريخ ٢٧٤

المؤلف
محمد خليل إسماعيل

مدير قسم مكتب مجلس النواب وحفظ الأمان

تحت ١٠٢١٧

[حفر الطبع والنشر محفوظة المؤلف]

٢٠٨٣٢١
٢٠٨٣٢١
٢٠٨٣٢١

الطبعة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الخاصة بالجزء الرابع

من كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر

أتمت طبع الجزأين الخامس والسادس من كتابي "تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد المغفور له عبد على باشا" في أول يناير سنة ١٩٤٠، وأتمت طبع ملحق لها سنة ١٩٤٧ شامل لكل الأحداث التي وقعت بعد طبع هذين الجزأين حتى شهر مايو سنة ١٩٤٧ .

بعد ذلك، رأيت - إتماما للعمل الذي بدأت، والجهد المتواضع الذي بذلته، وتقريبا للفرص الذي توخيته نحو الكمال - أن أقوم بطبع الجزء الرابع الشامل لمقدمة وأقية عن تاريخ الحياة النيابية في مصر، قديمها، وحديثها، وعلى تاريخ مفصل لمجلس النواب المصري الذي أُنشئ في عهد الثورة العرابية سنة ١٨٨١ وما صادفه من عقبات، إلى أن حل سنة ١٨٨٢، وأن ألق به مجموعة كاملة لمحاضر جلساته التي جمعتها ونشرتها لأول مرة في تاريخ الحكم النيابي، كما ضمتها تاريخ إنشاء الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين سنة ١٨٨٣

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت إلى إخراجها كاملا وأتيا بالفرص المقصود، والله ولي التوفيق .



محمد غنیمت صبحی
الوفد

تاريخ الحياة النيابية في مصر قديمها ، وحديثها

إن أول من وضع قواعد ونظم الحكم السياسي في مصر من عهد الفتح العثماني هو السلطان سليم سنة ١٥١٧ ميلادية ، فأوجد سلطتين تتنازعان الحكم ، الأولى سلطة الوالي العثماني "نائب السلطان" ، والثانية سلطة رؤساء الجند ، ويتألف منهم مجلس شورى الباشا المسمى (بالديوان) .

ثم أعقبه السلطان سليمان ، فبقل مجلس شورى الباشا بديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير ، ولم يستمر حكم البلاد كما وضعت قواعده من عهد الفتح العثماني بعد ذلك لاستئثار المحاليك بالتفوذ والحكم .

ثم تطور نظام الحكم في عهد الحملة الفرنسية ، فأنتدأ تاجيون في سنة ١٧٩٧ ديوان القاهرة ، والجمعية المحيطة بالديوان العام التي لم تجتمع إلا مرة واحدة ، ثم جعلها من هيئتين ، الديوان العمومي الكبير ، والديوان الخاص ، وبعد ذلك ضمت هيئتا الديوانين بعضهما لبعض ، وجعلتا ديوانا واحدا مسمى (الديوان) .

ثم أعقب ذلك حكم المغفور له محمد علي باشا ، فألف مجلسا للحكومة مسمى (الديوان العالي) .

وكانت تلك الهيئات جميعها عبارة عن مجالس حكومية تنفيذية ، يتألف غالبها من الموظفين ، ولم تتنظم هيئات من الشعب تمثل طبقات الأمة ، أو يصح اعتبارها نظاما نيابيا أو حتى شبه نيابي ، ولكن هناك هيئة أنشأها المغفور له محمد علي باشا في سنة ١٨٢٤ سميت أول فئستها (المجلس العالي) هي التي يصح اعتبارها بالمعنى الصحيح أنها أول عهد مصر بالحياة النيابية ، ثم أعقبتها مجالس أخرى تشريعية بعضها محدود السلطات ، ولكل منها وقفات ومناقشات ، سواء بطريق قطعي أو برأي استشاري ، في شؤون كثيرة ، وقوانين ولوائح عديدة ، بحيث لا يمكن فصل عملها عن

أعمال المجالس النيابية الحالية بفكر أن تنمو صورة النظام النيابي، سواء من حيث تعلق الشعب به وتطلعه إليه، أو من حيث فكرته وأبعاده فيما عرض له من مختلف الشؤون في شخص تلك الهيئات التشريعية، ثم أعقبها البرلمان المصري الحالي .

وفي الجدول المطبوع بالصفحة الثالثة من الجزء السادس من كتابي تمجد بياناً تفصيلياً عن هذه المجالس، وتواريخ إنشائها، وعدد أعضائها، وما يخص كل نائب من عدد السكان، من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٤٧ أى في مدى ١٢٣ سنة كاملة .

وقبل أن أبدأ بسرد كيفية تشكيل تلك المجالس، أود أن أوجه النظر إلى شيء غاية في الأهمية، وهو أنى لما توفرت على دراسة جميع الوثائق الخاصة بالحياة النيابية في مصر ومحاضرها، واطلعت على جميع ما ورد عنها في كتب التاريخ الصادرة في عهد المغفور له محمد على باشا وما يليه، تبين لى أن معظم المؤرخين المحدثين في مصر كان مرجعهم الوحيد في استيفاء المعلومات المطلوبة لهم عن هذا النظام أقوال الإفرنج الذين حضروا لمصر في فترات مختلفة، وهؤلاء كانت كتاباتهم التي دونوها في كتبهم ومذكراتهم مبنية على المشاهدات والروايات والآراء السطحية التي كانوا يلقطونها من أفواه التراجم، وهم معذورون في هذا لعدم معرفتهم بلغة البلاد، وعدم تمكنهم وقتذاك من الاطلاع على الأوامر والقرارات التي كانت تصدرها الدولة العلية والحكومة المصرية باللغة التركية، فوقع بسبب ذلك قص وتعريف في وقائع التاريخ، حال دون تعرف كثير من أمهات الحوادث .

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول أسكنه الله فسيح جناته، فأكل هذا القصر إبان حكمه السعيد، إذ أهتم كل الاهتمام بجميع الوثائق القديمة، وبذل مجهوداً جباراً، وأنفق نفقات طائلة، صرفت من جيبه الخاص، في جمع شتات الوثائق المصرية، على الرغم من الصعوبات التي صادفت جلالته وقتها، وأنشأ لها قسماً خاصاً بالمراى الملكية بما يدين، رتب أحسن ترتيب، وخصص له عدداً وافراً من الرؤساء والتراجمه الأفاضل الذين يحسنون اللغة التركية، لترجمة تلك الوثائق

المديدة التي تعدّ بالملايين من التركية الى العربية ، وقد أماطت هذه التراجم اللثام عن إظهار تلك الحقائق ، بعد أن مضت عليها السنوات الطوال ، وبقي في طي النسيان . كما أتى تقدّمت الى مجلس النواب سنة ١٩٣٠ بمدة اقتراحات لإنشاء متحف بلساني يجمع كل الوثائق الخاصة بالحياة النيابية من أوّل عهدنا في مصر حتى الآن ، أسوة بمتاحف البرلمانات الأوروبية ، ليساعد على دراسة تلك الحياة دراسة واقعية ، وللأسف لم يتم إنشاؤه حتى الآن .

عهد ساكن الجنان محمد علي باشا (المجلس العالي)

من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٨٣٧

تقلد محمد علي باشا ولاية الحكم على مصر في سنة ١٨٠٥ ، وفي عهده نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وكان عصره عصر استقلال وحضارة وعمران ، تقام بوضع أسس النهضة العلمية والاقتصادية ، ووجه عنايته الى تنظيم حالة الري ، ونشر التعليم ، وتكوين قوة الدفاع البرية والبحرية ، وأنشأ الدواوين ، ودور القناعات ، وغيرها من أعمال العمران التي عادت على مصر بالخير ، وساعدت على تقدّمها السريع ، والوصول بها الى ذروة المجد والاستقلال .

وفي أواخر سنة ١٨٢٤ بدأ بتقسيم القطر المصري الى قسمين ، القسم الأول الأقاليم البحرية ، والقسم الثاني الأقاليم القبلية ، ثم قسم الأول الى أربعة عشر قسما يحكمها ثلاث حكام ، الأول خصه بذاته الكريمة ، والثاني لإبراهيم باشا ، والثالث الى دقري المحروسة ، وقسم الثاني الى عشرة أقسام يحكمها حاكمان ، الأول المكتشف بديك ، والثاني أحمد طاهر باشا .

وبعد أن انتهى من هذا التنظيم الإداري ، فكر في إيجاد مجلس يستعين به على تصريف الأمور بالشورى ، متمثلا بقوله تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) يضم

الأغوات والأفندية مأمورى الأقاليم المعينين من قبله لإدارة البلاد، والبالغ عددهم في هذا الوقت أربعة وعشرون مأمورا ، فلستدعاهم في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٤ لتكوين المجلس منهم .

وعين عليهم محمد بك لافظ أوفى رئيسا ، ووجه إليه خطا بإ عند تأسيس المجلس عن كيفية وطريقة إدارة مناقشاته ، وحسن معاملة أعضائه ، جديرا بالإعجاب ، فقد كتب بأسلوب دستوري لا يستطيع أى ملك دستوري في وقتنا هذا أن يعيه بأكثر ولا أحسن منه ، ولم يكن محمد على باشا قد درس دساتير الدول ليستخرج منها وصاياه لرئيس المجلس ، أو بحث لوائح المجالس النيابية في الغرب ليقتبس منها بما يلائم مجلسنا المصرى ، بل إن عبقريته هي التي جعلت منه مصطلحا كبيرا ، وأوحى إليه بهذه الروح الدستورية الراقية ، التي شملت أهم المبادئ التي تقوم عليها لوائح المجالس النيابية في هذا العصر . (راجع نص ترجمة هذا الخطاب بالصفحة الثالثة من الجزء الخامس) .

ثم وضع لهذا المجلس لائحة (دستورا) في ٣ من يناير سنة ١٨٢٥ توجهها بجأته وبأمر سكرتير وجهه الى أعضاء المجلس قال فيه : " بما أنه من الواجب جعل ما تقتضيه مهام الحكم من مداولات المجلس المختص بنظر أمورنا ومصالحنا .

(تنبيهه) فخانر كثير من حضرات مؤرخى الإنكليز منذ سنة ١٨٢٨ بالفيلسوف الإنكليزى جرمى بنتام (Jeremy Bentham) الصانع الذى تقدمنا الى كثير من ملوك الدول المعاصرين له ، عن الرسائل والأصايب التى يشترط عليهم بها لتوطيد نظام حكمهم والمحافظة على استقلال بلادهم ، وقد احتفظ الصحف البريطاني بترنده سجلات حوت صورا عديدة من المكتبات التى دارت بين هذا الفيلسوف وبين محمد على باشا ، ومن ضمنها الوثيقة رقم ٨٠٠٣ المؤرخة ٢٨ من إبريل سنة ١٨٢٨ صحيفة ١٣٩ والتى ينصح فيها حاكم مصر بإنشاء دستور البلاد ، وإرسال حفيده عباس إلى لندن للاعتراف على تربيته وإعدادة وليا العهد ، فتناول هذه المنة هؤلاء المؤرخون بكثير من الملح ، غير أن يغفلوا إلى أن مصرية محمد على باشا وبه إلى الثورى قد سبقت نصيحة هذا الفيلسوف بحس سنوات ، إذ أنشأ المجلس المال في سنة ١٨٢٤ ، وقد رأيت ألا تمزج هذه النقطة الهامة من غير أن أشير إليها في هذا المقام إظهارا للحر .

خاضعا لقاعدة ملائمة وأصول صالحة ، فإن لحوى إرادتنا المتعلقة بذلك قد أمر بتحريرها وتقريرها في شبرا ، فليكن أن تقرأوها وأنتم حاضرون جميعا في قاعة المجلس ، حيث تمتعون النظر في مضمونها ، وتدققون في درك مدلولها ، فإن تبين لكم سداد معناها ومنزاجها ، فليكن أن تتخذوها دستورا تلتزمون العمل بموجبه والسير بمقتضاها ، وإن رأيتم فيها قصبا فتحذروه وسدوه ، أو زيادة فتصحوها واحذفوها” .

وقد اشتملت اللائحة على ثلاثة موارد للسائل التي تستوجب الحال مناقشتها في المجلس لاتصالها بالأعمال والمصالح .

فالمرور الأول : هو ما يستع خاطر ولي النعم برأى مسديد ذي حيلة بمصلحة من المصالح المهمة ، فعلى رئيس الديوان الخديوي أن يدون هذا النطق ويشعر به المجلس في صورة تقرير .

والمرور الثاني : ما يقترحه اليك الكتفدا (رئيس المجلس) والنظار وسائر المأمورين من إفادات (اقتراحات) متصلة بتنظيم بعض المصالح وتسويتها مما ينطوى على جلب منفعة أو دفع مضرة .

والمرور الثالث : هو أن تقوم في وجه ولاية الأعمال مشكلة متعلقة بالمصالح الموكول إليهم تصريفها ، فلا يستطيعون الى حلها سبيلا ، فيرجعون فيها الى المجلس ، ويتعين عليهم أن يدرجوا كل مسألة يعترمون بسطها في تقرير يكتب باللغة التركية أو العربية ليناقش في المجلس .

ثم عين لهذا المجلس ناظرا (سكرتيرا عاما) ليكون حاضرا في كل ما يحدث من الأمور الدقيقة ، ومترجمين للترجمة من اللغة التركية الى العربية ، ومن العربية الى التركية ، وكتبة ومعاونين ، وكانت جلساته تعقد في كل يوم بعد العصر (حوالي الساعة الثالثة أفرنكي بعد الظهر) وفي يوم الأربعاء من الصباح الى المساء .

ولما أسفرت نتائج اجتماع هذا المجلس عن نجاح في تصريف الأمور بالشورى ، رأى محمد علي باشا العمل على توسيع دائرة اختصاص هذا المجلس ، وزيادة أعضائه ، فأصدر أمره الكريم في السنة التالية الى نظار الأقاليم بما يأتي :

” بما أن المصالح المصرية أخذت بفضل الله تعالى في الترقى والتوسع ”

” يوما فيوما ، فلأجل تيسير إدارة المصالح و عمران البلاد ، وترقية أحوال العباد ، ”

” يقتضى في الحال إحضار شيوخ من ذوى الحمية ، ممن يفهمون الكلام ، ”

” ويتقنون العمل ، من شيوخ أخطاط كل قسم ، وإرسالهم الى القاهرة ، ”

” للتناكر معهم في مصالح الأقاليم . ”

فانضم هؤلاء المشايخ وعددهم ثمانية وأربعون شيخا الى الأعضاء المعيّنين ، واستمر اجتماعهم حوالى شهرين ، عرضت عليهم الموارد الثلاث السابق ذكرها ، وأضيف إليها حسابات الخزانة العامة (الميزانية) ، وقد ورد عنها في دفاتر الأوامر الكريمة ما يأتي :

” إن حسابات الأقاليم البحرية والقبلية والحجازية والسودانية عموما ، شهرية ”

” كانت أو سنوية ، ترد الى الخزانة العامة ، وتحسب حسابات الإيراد بمعرفة ”

” كاتب الإيراد ، وحسابات المصروف بمعرفة كاتب المصروف ، ويقدم إجمالى ”

” الحسابات الشهرية في غاية الشهر الى الأعتاب الكريمة ، وإليها يقم أيضا ”

” إجمالى الحسابات السنوية في آخر السنة ، وبذلك تحال الى ديوان المجلس ”

” السالى الذى هو ميزان الحل والعقد ، ومركز الفتق والرتق ، وهناك يقرأ ”

” ويستقصى باتحاد أهل الشورى عما تقتضى لأجله السؤال والجواب . ”

فأسفرت هذه التجربة الثانية عن نجاح تام في تصريف أمور الدولة بإشتراك أفراد من الشعب يمثلون طبقات الأمة في هذا المجلس ، واستمرت هذه الهيئة ستين .

إزاء هذا النجاح المستمر ، رأى محمد علي باشا أن ينشئ مجلسا كاملا في سنة ١٨٢٩ ، فأصدر أمره الكريم الى حكام الأقاليم أن يجمعوا مشايخ الحصوص

والقائمات، ومشايخ البنادر، وحكام الأخطاط، ونظار الأقسام، ومباشريها، والمأمورين، ويتخبوا شيخا واحدا عن كل قرية من قرى كل خط، ويسلوه إلى القاهرة .

ولما ظهرت نتيجة الانتخاب وفاز فيها ٩٩ شيخا يمثلون القطر كله، من محمد علي باشا ٣٣ عضوا آخرين، ضمهم إلى الأربعة والعشرين مأمورا السابق تسعينهم، وهم عباس باشا، وحفيده، وجميع حكام الأقاليم البحرية والقبلية، ونظار الدواوين كلهم، وقيب الأشراف، وأربعة من كبار العلماء يمثلون المذاهب الأربعة، ثم من إبراهيم باشا رئيسا لهم .

فأصبح هذا المجلس يتألف من ١٥٧ عضوا، منهم ٥٨ من المعينين، و ٩٩ من المنتخبين، ينوب كل واحد منهم عن ١٧ ألف نس، وهي نسبة ليس لها مثيل في جميع برلمانات العالم وقتها، واجتمع هذا المجلس ودامت دورته شهرين ونصف الشهر (راجع ما نشرته الوقائع الرسمية سنة ١٨٢٩ عن تأليف هذا المجلس في صفحة ١٦ من الجزء الخامس) .

وكانت مضابط هذا المجلس تنشر في الوقائع الرسمية، ثم عدل من ذلك اكتفاء بنشر ملخصات بالأعمال التي يقرها لإحاطة الجمهور علما بها .

وفي سنة ١٨٣٠ وافق المجلس على اقتراح لأحد الأعضاء خاص بالتعليقات السنوية المشتملة على أصول آداب المجلس العالي، وهي أشبه بنظم اللوائح الداخلية المعمول بها في المجالس النيابية الحديثة .

وفي سنة ١٨٣٣ سن المجلس قانونا جديدا لتربيته خاصا بنظام العمل الداخلي نظما للأئحة السابقة .

(١) راجع تصورها بصفحة ٢٤ بالجزء الخامس .

(٢) > نصوصه > ٣٤ > .

وفي سنة ١٨٣٤ استبدل بهاتين اللامحتين لائحة جديدة سماها « لائحة ترتيب المجلس العالى » .

استمر هذا المجلس يعقد دوراته العادية في كل سنة مدة شهرين ونيف ، ولا تخض أدوار انعقاده الا اذا انتهى من الأعمال المروضة عليه ، ودام هذا النظام من سنة ١٨٢٩ حتى سنة ١٨٣٧ ، ورتب محمد علي باشا لكل عضو منتخب مكافأة شهرية ١٥٠٠ قرش (المكافأة البرلمانية) خلاف وجبات الطعام الثلاث التي كانت تقدم اليهم على حساب المجلس .

وفي بدء نشأته عقدت جلساته في قصر القلعة (الكشك) ، ثم انتقلت بعد ذلك الى القصر العالى ، وفي أوقات انتشار الكوليرا في القاهرة كانت جلساتهم تعقد بالقرب من قصر شبرا في الخيام . وكان الأعضاء يبيتون بها أيضا ..

وكثيرا ما كان محمد علي باشا يحضر بذاته الكرمة اجتماع هذا المجلس في أثناء مناقشة القوانين الهامة التي يسنها لتوطيد النظام والأمن في البلاد ، وقد اهتم بهذا المجلس اهتماما كبيرا ، وكلما كانت تتسع دائرة أعماله يصدر أوامره الكرمة بقسميته بأسماء جديدة تفخيمه له ، ولذا اختلف في شأنها كثير من المؤرخين ، فوصفوها في كتبهم على اعتبار أن كل اسم منها لمجلس خاص ، مع أن الحقيقة وواقع الأمر أن تلك الأسماء جميعها ترجع لمجلس واحد ، هو المجلس العالى .

وها نحن ننشرها هنا بحسب توالى الستين وهي :

المجلس العالى . مجلس المذاكرة السامى . مجلس الشورى الخديوى .
مجلس المشورة الداورى . مجلس الشورى . المجلس الأعلى . مجلس العموم .
المجلس العمومى . المجلس العمومى العالى (؟) . مجلس مصر . مجلس المشورة الملكية .

ثم عاد إلى تسميته بالمجلس المالي كما بدأ في أوله ، وليس صحيحا ما ذكره كثير من المؤرخين المعاصرين لهذا العهد في كتبهم ، من أن هذا المجلس لم يدم في حكم محمد علي باشا إلا أشهراً ، ولم يعمر طويلاً ، فقد دام ثلاث عشرة سنة كاملة ، وكل وثائقه ولوائحه ودمائيره نشرت بصور فوتوغرافية لأول مرة بعد أن مضت عليها ١١٥ سنة ، وهي في طي النسيان ، ولم تر النور إلا في سنة ١٩٣٩

وخلالها القول . أن هذا المجلس كان يدخل في اختصاصه ، كل السلطة التشريعية ، وبعض من اختصاص السلطين التنفيذية والقضائية ، فكان المرجع في كليات الأمور وجزئياتها ، لشريف أعمال الأقاليم المصرية والسودانية والمجازية وكزيد بكافة أنواعها ، وسنّ اللوائح والقوانين اللازمة لها .

وفي ٨ من صفر سنة ١٢٥٣ (١٣ من مايو سنة ١٨٣٧) أصدر محمد علي باشا أمره بحل المجلس .

وفي شهر يولييه سنة ١٨٣٧ وضع القانون الأساسي للدولة المصرية المعروف (بالسياسة) واشترك في سنه أعضاء البعثات العلمية التي عادت من أوروبا في هذا الوقت ، وقد شمل نظام الحكومة ، وتوزيع الأعمال في كل مصلحة من المصالح العامة ، فخصر أمور الحكومة بأجمعها في ستة دواوين عامة ، ثم اعتبرت سبعة بانقسام ديوان الإيراد إلى قسمين وهي :

(١) راجع كتاب المرحوم الدكتور كاوت المعاصر لكل عهد الخديوي محمد علي باشا ، وأما في وصف هذا المجلس ، فلهذه حيازة من سنة أسطريس لها قيمة تذكر ، مع إنك لمجد في كتابه أرماف مطولة لمهارو القبط والكتب استندت عدة صحف مه .

(٢) راجع نصومه بصفحة ٥٠ بالجزء الخامس وقد عثرت على أصل هذا القانون ضمن وثائق السراي الملكية مطبوعاً باللغة التركية بمطبعة بولاق ، وقد ترجمه إلى العربية قسم المخطوطات التاريخية بناء على طلب ، ونشرته لأول مرة في تاريخ مصر سنة ١٩٣٩

(١) الديوان الحسديوي (٢) ديوان الإيرادات (٣) ديوان الجهادية
(٤) ديوان البحر (٥) ديوان المدارس (٦) ديوان الأمور الخارجية
والتجارة المصرية (٧) ديوان الفاريكات .

وفي سنة ١٨٤٧ أنشأ المجلس الخصوصي، واختص بسنّ اللوائح والقوانين ،
ثم المجلس العمومي لبحث شؤون الحكومة التي تنال إليه .

وتولى رئاسة هذا المجلس المنفرد له إبراهيم باشا ، ومحمد لافظ أوغل بك ،
ومحمد شريف بك ، والحاج إبراهيم أفندي ، ومحمود أفندي ، وعبدى شكرى بك ،
ومصطفى مختار بك .

عهد ساكن الجنتان اسماعيل باشا

مجلس شورى النواب المصري

من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٧٩

انقضى تسعة وعشرون عاماً على مصر من سنة ١٨٣٧ إلى سنة ١٨٦٦ ، تخللها
حكم المنفرد لها عباس باشا الأول ، وسعيد باشا ، وقد تأخرت حالة البلاد ، فلم يكن
الحكم النيابي أو ما يشابهه أثر في عهدهما ، إلى أن ولي اسماعيل باشا الأريكة المصرية
في ١٨ من يناير سنة ١٨٦٣ ، فأخذت البلاد تستعيد ما فقدته من الرقي والتقدم

(١) عبدى شكرى بك ابن حبيب أفندي رئيس الديوان الحسديوي ، هو من تلامذة البعثات الذين
تخصصوا في علم الحقوق ، عاد إلى مصر في سنة ١٨٣١ ، ورأس هذا المجلس في السنة ١٣ من يوليو
سنة ١٨٣٤ إلى ٩ من ديسمبر سنة ١٨٣٤ ، وقد أثبت كثير من القوانين تاريخه ، فقلده بعد توليه
رئاسة هذا المجلس عدة مناصب ، أعربها ديوان المدارس في سنة ١٨٥٤ في عهد عباس الأول ، وأصبوا
عليه برتبة الباشوية ، والحقيقة أن عبدى شكرى بك هذا ترقى إلى رتبة الله في ٨ من ديسمبر سنة ١٨٣٤
(اللاتين) من جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ هجرية) وما زالت سجلات السراي الملكية تحوى جميع خطابات
النمازي التي بعث بها محمد علي باشا إلى والده ، وإلى مختار بك الذي خلفه في رئاسة المجلس ، ومنها تبيين
بلغ الحزن والألم الذي وقع في نفس ولي الأمر لوفاة هذا النابغة .

الذى وصلت إليه ابان حكم المغفور له محمد على باشا ، وقد بذل اسماعيل باشا جهودا موفقة لاقامة البرلمان في مختلف النواحي .

فأقول ما وجه إليه همه العمل على إيجاد مجلس نيابي لمصر، قصد منه تقدم الشعب وإشراكه في الشؤون العامة، وقد صدر نطقه الكريم بما يأتي :

” حيث إن مجالس الشورى شوهدت منافعتها ومحسناتها الجليلة في الممالك المتمدنية، وكان أمل تشكيل مجلس شورى بمصر ينتخب أعضاؤه من الأهالي، وما المقصد من هذا إلا التشاور والتعاون على التوسع في عمارة ومدنية الوطن، والاعتطاف من ثمار ما ترانضام الآراء في الأمور النافعة، أملا في حصول ما يترتب عليه من المنزاهة الحسنة والفوائد الوطنية، والتوسع في دوائر العمومية . على أنى عاينت في أهالي مملكتنا من الأهلية والاستعداد ما يؤيد حصول هذا الأمل، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور . “

وقد فصل هذا النطق في المقالة الخديوية التي ألفها في حفلة افتتاح المجلس حيث قال :

” من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار الهلج ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة، فنصرف المهتم العالية لتأمين الأهالي وتمدين البلاد، بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارية الأقطار المصرية، وكان والدى حونا له ونصيرا في حياته، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتضى أثر أبيه في إتمام تلك المساعي الجليلة بكمال الجهد والاجتهاد، فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام، ثم انقلبت أحوال مصر بهما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي، ومن حين تسلمته لهذا الآن، رأيت دوام سعي واجتهادى في إكمال ما شرعاه من المقاصد الخديوية، بشكثير أسباب الهلجية والمدنية، أمانى الله على ذلك، وكثيرا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس “

”شورى النواب، لأنه من القضايا المسماة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن
 ”يكون الأمر شورى بين الرأى والرعية، كما هو مرعى في أكثر الجهات،
 ”ويكفي أن يكون الشارع حث عليه بقوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وبقوله
 ”تعالى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَّبِعُهُمْ﴾، فلذا استندت افتتاح ذلك المجلس بمصر،
 ”بتذكرك فيه المنافع الداخلية، وتبدي به الآراء السديدة، وتكون أعضاؤه
 ”متركبة من متخذي الأهالي، يتعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين .“

وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٨٦٦ عقد المجلس الخاص تحت رئاسة
 الخديوى، فتداول في وضع أسسه ونظامه، ووضع لهذا لأختين :
 (الأولى) لأئحة تأسيس المجلس وانتخاب أعضائه .

واشتملت على ثمانى عشرة مادة، بينت فيها أن تأسيس هذا المجلس على
 المداولة في المنافع العامة، والتصورات التي ترى الحكومة أنها من خصائصه،
 فتناقش ويسعى الرأى فيها، ثم تعرض على الخديوى، وحدد سن الجائز انتخابهم
 للمضوية بما لا يقل عن خمسة وعشرين عاما، وألا يكون ممن صدرت ضدهم
 أحكام جنائية باليائين، أو بالإفلاس، أو بالطرد من وظائف الحكومة .

ويتألف المجلس من ٧٥ عضوا يتخبون لمدة ثلاث سنوات (دورات)
 ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات، والأعيان في المحافظات،
 ومدة اجتماعه شهران في كل سنة، وجلساته ليست علنية، وتشرع محاضرها في الجريدة
 الرسمية، وللخضرة الخديوية جمع المجلس، أو تأخيرها، أو مد مدته، أو تبديل أعضائه
 وانتخاب غيرهم في مدة معلومة .

(والثانية) لأئحة حدود ونظاماتة مجلس شورى النواب (الأئحة الداخلية) .

وهي مؤلفة من ٦١ مادة، شملت تحديد مكان اجتماع المجلس بمحروسة مصر
 (القاهرة) وتعيين رئيسه ووكيله، وأمر ذلك موكل إلى الخديوى دون أن يكون

المجلس رأى أو ترشيح في هذا التعمين، وبغير تحديد مدة ثلوى الرئاسة أو الوكالة وقد انقضت جميع دورات المجلس كلها ولم يبين لها وكلاء .

وافتاحه إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية، والجواب عنها يقدم بواسطة رئيس المجلس ومعه عشرة من الأعضاء في مدة لا تتجاوز اليومين في سرى الجزيرة ، وكلهم متحلون بالملابس الرسمية، كما حوت كيفية تنظيم وترتيب وتقسيم الأعمال بالمجلس والأفلام (البيان) وتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، والنظام الداخلى في إدارة المناقشات وغيرها، طبقا للوائح الداخلية المعمول بها الآن .

ونظرا لقلة المسام كثير من أهالى البلاد بالقرامة والكثابة في هذا الوقت ، أعفت المادة الأخيرة من هذه اللائحة أعضاء المجلس من شرط معرفة القراءة^(١) والكثابة حتى موعد انتخابات الهيئة النيابية السابعة (أى دوام تمتعهم بهذا الشرط لمدة ثمانى عشرة سنة تبدأ من عهد تأسيسه) كما أعفت الناخبين من هذا الشرط أيضا حتى موعد انتخابات الهيئة النيابية الحادية عشرة (أى لمدة ثلاثين عاما) وعندما يتم المجلس التصديق على صحة انتخاب أعضائه يرفع الرئيس أسماءهم إلى ولى الأمر، فيصدر لهم البيروليات (تذكرة انتخاب العضو) مكتوبة على ورق فاخر، في صيغة كبيرة، حاوية عبارات التقدير فوز النائب في انتخابات هذا المجلس ، وتوجيه النصيح اليه من لدن الخديوى في تأدية واجباته على أكمل وجه، مما يعود بالنخير والإسعاد على الوطن، وقد احتفظت بها الممالك العريقة في إطارات مذهبة، واعتزت بها، واعتبرتها من الآثار الخالدة للدلالة على مكاتها في تلك المهود .

(١) في سنة ١٨٢٧ رفض المجلس المال قبل ثمانية من الأعضاء المنتخبين بسبب عدم المسامم بالقراءة والكثابة، فأعيد انتخاب فيهم من ترافهم هذا الشرط، وجرى الصل على ذلك في كل دوراته، إذن كان الأبعد بعد مضي ٢٩ سنة من حل هذا المجلس، وقد عقدت أئناسا الحلة الاجتماعية في البلاد الا يباح لؤلؤا. الأعضاء. اتجم هذا الشرط المسال لإختياز الأعمال ونسبها .

واشغلت غاضر جلسات هذا المجلس على إثبات تاريخ يوم الانعقاد ، وعلى مجمل عدد الأعضاء الحاضرين ، وأسماء من تكلموا ، ورأى كل واحد منهم باختصار ، ومجملت بدفاتر خاصة كان من محاسن الصدف أن عثرت عليها كاملة في دار المحفوظات المصرية بالقلمة ، وقد أوشكت أن تبلى ، فقللت صورها بطريقة الفوتوستات أملا في جعلها نواة لمحتويات المتحف البرلماني، وهذه المحاضر يوقع عليها الرئيس بإمضائه ، أما القرارات فتثبت في دفاتر أخرى يختتمها الرئيس والأعضاء ، وتحضر نسخة خاصة عليها علامة كاتب السر وخاتم الرئيس ، وترفع إلى الحضرة الخديوية .

ومن الحقوق المقتولة لرئيس المجلس تأخير عقد المجلس للجلسة أخرى ولو كان عدد الحاضرين قانونيا ، بشرط عرض الأمر في الحال على الخديوي ، وفض دور الانعقاد من غير أن يصدر به أمر من ولي الأمر ، كما هو متبع الآن .

وإذا حل موعد افتتاح المجلس في أى دور من أدواره ، وتصادف حلول شهر الصيام ، يؤخر الخديوي افتتاحه إلى ما بعد عيد الفطر ، وكذلك إذا مرض ولي الأمر أجل حتى يشفى ليفتحه بذاته الكريمة ، وإذا حل عيد الأضحي في أثناء دور الانعقاد استأذن رئيس المجلس الخديوي في الترخيص للأعضاء بأجازة خمسة عشر يوما ليقضوها في بلادهم ، ولا تدخل في حساب مدة الشهرين المحددة لانعقاده ، فيرسل إليهم أحد رجاله ليبلغ رئيس المجلس النطق الكرم بإجابة هذا الطلب .

ولم يرتب لأعضاء المجلس مكافأة برلمانية شهرية أو سنوية ، بل كانت تصرف إليهم مصروفات انتقالهم ومآلاتهم وأتباعهم ووكائبهم ، من خيول وبغال وحير بالسكك الحديدية والخواصر حسبما يطلبه العضو تبعا لوجاهته ورفعة قدره ، وقد حصرت أقصى مدد لتذاكر السفر التي صرفت قيمتها لنائب واحد فوجدتها عشرون تذكرة بالدرجة الأولى والثانية في ذهابه ومثلها في إيايه .

ووجبات الطعام الثلاثة قهّم إليهم على حساب المجلس طوال مدة انعقاد الجلسات .

وفي أول نشأته عقد جلساته بقصر القلعة، ثم انتقل منها إلى السراي التي كانت معدة لدوائر محكمة مصر المختلطة في السبّة الخضراء، والتي يشغل مكانها الآن ميدان الملكة فريدة ، والجلس على يجبر على الحضور للشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور، رغم توقيع العقوبات عليه، فإذا تغيّب أحد الأعضاء بغير إذن يخطر رئيس المجلس المدير أو المحافظ التابع له النائب ، فإذا ادّعى المرض يكشف عليه في القسلة (المستشفى) ، وسقى وجد في حصّة تامة خاليا من الأمراض يرسل إلى القاهرة في أقرب فرصة، لهذا كنت ترى على الدوام تكامل العدد القانوني في كل الجلسات وأغلبية ساحقة، ولم يتغيّب من أعضاء هذا المجلس في أية جلسة من الجلسات التي عقدها في أثناء مدّة وجوده في بحر ثلاث عشرة سنة ما لا يزيد في معظم الجلسات على مبيعة أعضاء ، وكان أغلبهم يحصل على تذكرة رخصته من المجلس بالأجازه التي يتطلبها لأعداء قهرية .

ويعتج الأعضاء في أثناء دور الانعقاد بالحصانة البرلمانية ، فلا ترفع دعوى جنائية عليهم إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل .

ولا يجوز لأى عضو أن يطبع أو ينشر المقالة التي قالها بالمجلس إلا بترخيص من رئيسه ، فإن نشرها بغير ترخيص وقع عليه الجزاء، لأن محاضر جلسات المجلس تنشرها الحكومة في الوقائع الرسمية كاملة ، ولا تقبل استقالة نائب في أثناء مدّة انعقاد المجلس أوفى أوقات المطلة، بل يجب تقديمها قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوما حتى تستطيع الحكومة انتخاب البديل .

وعلى مجلس الشورى احترام رأى الأقلية والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها .

هذه هى القواعد الجوهرية التي بنى عليها تأسيس هذا المجلس، ومنها يتضح أنه مجلس استشارى، ليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون .

وقد صادف اسماعيل باشا عند البسده في تأسيس هذا المجلس عقبات كثيرة ، شرحها سموه شرحا وافيا في خطاب خاص أرسله الى نوبار باشا في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٦ أثناء وجوده في أوروبا ، عثرت عليه ضمن أوراق قسم المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك سنة ١٩٣٦ نشره لأول مرة نظرا لأهميته ، ونصه :

عزيزي نوبار

تسألني عن مجلسنا النيابي ، وها أنا أرسل لك مع هذا اللائحة انطاسة به ، وسيتبين لك من الاطلاع عليها الشروط التي يجب توافرها في كل من النائب والناخب ، وكيفية إجراء الانتخاب ، هذا وقد تمت الانتخابات فصلا في عموم القطر ، وتحدد لافتتاح المجلس يوم ١٠ هاتور الموافق ١٨ من نوفمبر الجاري .

ويسرني جدا أن أخبرك أن الإقبال على الانتخابات كان عظيما ، ولو أن حالة الشعب عندنا لم ترتق بعد إلى مستواها في أوروبا ، وقد أدرك الشعب تمام الإدراك الفوائد والمزايا التي تعود عليه من وجود مثل هذا المجلس ، ويجوز إذاعة هذه اللائحة على المديرات قدروا الفوائد الكثيرة التي تفيدها البلاد منه ، والثقة العظيمة التي أولتهم الحكومة إيها ، وهم يقولون إنه من الآن فصاعدا ، سيصير جميع الموظفين صنارا وكبارا ملزمين بالترؤل عن غلوئهم ، وإتباع جادة الحق والصواب فيما يصدر عنهم من التصرفات المرتبطة بالأعمال العامة ، وإنشاء الترع والمصارف والقناطر ، وعمل كل ما من شأنه تسهيل إنماء الثروة في كل مديرية ، فضلا عن تنظيم تحصيل الضرائب فيها .

كما يتحدثون عن إمكان إنشاء بنك زراعي يقوم بمعاونة الزراع ، وبالمجلس فهم يتوقعون أن الحكومة ستعمل على ما فيه إسماع البلاد ، وأن ذلك هو ما ينتظر منها ، وأنها لا تعرف حاجتهم مثل ما يبرفونها هم .

وهم ياملون خيرا كثيرا من وجود المجلس بجانب الحكومة ، ويقدررون للحكومة رغبته في إيجاده .

وقد مثل الأقباط في الانتخابات التي تمت بغیر ما تفرقة بين المسلم والقبلى ،
وملاوة على ما تقدم ، فهم يقولون إن الحكومة لن تقسو في معاملتهم بعد الآن ،
وقد كانت تعاملهم في الماضي معاملة الأطفال .

وستسمع بنفسك ، وترى عند حدوثك ، الأثر العظيم الذى أحدثته هذا العمل ،
والثقة التى عمت أنحاء البلاد .

هذا يا عزيزى نوبار ما يمكن استخلاصه من الرأى العام ، وقد تمت
الانتخابات بحرية تامة ، وأذكر لك المثال الآتى دليلا على ذلك :

لعلك تعرف أن مديرتنا المتوفية هى أغنى المديريات ، وبها عدد كبير من
الأعيان الأغنياء ، لا يمثلهم في المجلس سوى خمسة أعضاء ، تقدم للترشيح منهم
ثلاثون مرشحا ، وتقضى اللائحة في هذه الحالة بمثل الفرقة بينهم ، وتنفيذ ذلك
دعى أعيان المديرية الناجبون ، وتمت عملية الفرقة بحضورهم أجمعين ، وعندما
ظهرت النتيجة وعرف الخمسة أعضاء المنتخبون ، وبعد ملاحظة توفر العدالة
والمساواة بينهم وكفالة الحزبية لهم من جانب الحكومة في إنشاء العملية ، تقدم الجميع
بخطيم الشكر والتقدير ووافر الاحترام للمدير .

وقد قسمت تلفرافا من كميل بك (Kiamil Bay) يفيد أن كثيرا من المعتمدين
السياسيين أحاطوا الباب العالي علما بأنهم طالعوا في أخبار الجرائد ، أن مصر
وضعت دستورا ، وأنقذت مجلسا نيابيا لها ، وطلبوا معرفة حقيقة الأمر في ذلك ،
فأجابهم حالى باشا (Aali Pacha) بأنه لا يعرف شيئا عن هذا الموضوع ، ولكنه
سيستعلم عنه ، ولهذا السبب أرسل لى كميل بك هذا التلفراف ، فأرسل لك مع هذا
تلفراف الرد على كميل بك ، مع العلم بأنه لم يصلنى بعد ذلك من استامبول لا بالتلفراف
ولا بالمراسلات العادية المباشرة أو غير المباشرة أى مخافة عن هذا الموضوع .

أما فيما يختص بما تكتبه الصحف عن هذا الموضوع ، فلا أظننى في حاجة
لأن أذكر لك أننى لم أوج إليها شىء من ذلك ، لأنى لو أردت نشر أى شىء

في أوروبا ، فلا بد وأن يكون ذلك أولاً عن طريقك ، لكي يكون أتم وأوفى بالفرض من جميع ما نشره الآن ، كذلك لم يفتحني في الموضوع أحد من القناصل عندنا سوى مسيو قطري (Outrey) الذي سألني عن أمر هذا المجلس العمومي ، وعن الفرض من إنشائه ، وعن طريقة تكوينه ، فكان جوابي له أن قدمت له نسخة من اللائحة التي أرسلتها لك ، فلم يسد جنبه أى ملاحظة أو اعتراض على الموضوع باسم حكومته .

والأمر الذي لا مفر منه ، هو أن يقول الإنسان لاستامبول ما يريد ، ولكن هذا لن يقف في سبيل لحظة ، وقد يكون من المؤسف لهم هناك أنهم لم ولن يمكنهم أبداً — وأقول أبداً — بحكم حالتهم وطريقتهم أن يحكموا مثلاً .

أما في أوروبا ، فانت أعلم برأي السلطات فيها ورأي شعوبها ، وفي رأي واعتقادي أن هذه السلطات لن يمكنها أن تقول شيئاً في هذا ، ولن تفكر في لومنا عليه ، بل عليها أن تعلم أن مصر تسير بخطوات واسعة للإمام .

في حين أن الحال بالنسبة لاستامبول أننا لسنا فقط في حالة ركود ، بل نحن متأخرون يوماً عن يوم بهذه الطريقة ، ولا يمكنني أن أتكهن لك بما سيكون عليه الحال مستقبلاً في الشرق ، وكان يحسن بي أن أرجئ الكلام في ذلك اليوم ، ولكني على علم تام بسير الأمور في حكومة استامبول ، وما يجري عليه الحال فيها من تنازع القوى المتعارضة ، وما سيؤدى إليه ذلك من فتح باب هذا الموضوع ، الذي سينتهي بكل أسف بحكم هذه الحالة ، وذلك التصرف الذي يزداد سوءاً سنة بعد أخرى ، إلى ترجيع جانب الأعداء على جانب الأسدقاء .

وإني لأفضل أن أفضي إليك بهذه الأمور الخطيرة ، على أن أخبرك عن أشياء تدنى قلبي ، سأفضي إليك بالشئ الكثير عن تفاصيل هذه الأشياء عندما متاح لي فرصة الخلاص من تلك القيود .

وإني لمتنع بأنك متألم من حالتهم ، ولعلك واجد في هذا الذي أكتبه إليك بعض التفصيل .

وعند ما تقابل المركيزدى موستير (Marquis de Moustier) أو لورد كولى (Lord Cowley) حادثهما عنى بأنى لا أقصد من وراء إنشاء هذا المجلس الى تحقيق فكرة الاستقلال فيه ، ولكنى أرى من وراءه فقط الى إنباش وتحسين حالة تجارة مصر ، وإنى مقتنع بأننا فى مدى ستين أو ثلاث سنوات على الأكثر ، سنجنى ثمار هذا التعاون فى مصر على أساس الثقة الحقيقية للشعب ، كما تعلم جيدا ، لأن الأهالى كانوا حتى الآن محكومين بشئ كثير من الضغط ، وكان التباعد بينهم وبين الحكومة ظاهرة الأثر ، فالآن نحن نعمل على وضع حد لهذه الحالة ، وقد عزلت أخيرا وكيل القليوبية ، وكذلك عزلت مديرجرجا عقب عودتى من استامبول ورحلتى الأولى فى الوجه القبلى ، لأنه ترك مرؤوسيه يماطلون ، وجعلوه يسمى بهم مصالح أحد أكابر الأعيان ، وترتب على ذلك أنه تصرف ضد صالح الحقيقة فى الموضوع ، فلم يسمعى إلا أن أعزله ، وفى الحال بحثت مطالب هذا الكبير وقضيتها له طبقا لحكم قانون البلاد .

هذه يا عزيزى نوبار - مع ما أمانيه من الشقاء منذ أربع أعوام - الأوامر التى كتبتها ، وقواعد العدالة التى وضعتها فى البلاد ، والطريقة التى رسمتها لمعاملة الأهالى لأجل إسمادهم وتوطيد ثقتهم ، ولا يمكننى أن أقول إن جميع مساعى لم تكمل بالنجاح ، لا ! فإنا سعيد بأن أقول بأنى نجحت ، ولكن ليس من السهل التغلب على جميع العقبات فى كل النواحي فى قرة وجيزة ، وإنى واثق بأنى بواسطة ما أقدمت عليه مما قدمت لك شرحه ، سأنجح فى القضاء على هذه العيوب والمساوئ ، وفى إحلال السعادة والطمأنينة فى البلاد كلها ، لأنى لو لم أكن أفكر فى هذه الأمور ، لكنت سرت فى حكى على نهج سابقي من الحكام ، مع استثناء جدى ووالدى كما هو معلوم ، ولما كنت قاسمت هذه المتاعب ، ولكنى أحمد الله تعالى الذى هيا لى

ظروفا أخرى ، لأن هذه الأعمال جميعها ليست سبب متاعبي ، ولكن فيها سعادتي وراحة قلبي ، لأنني أرى في جميع ما فعلته ما يتطلب السعادة على وطني .

وأرجوكم يا عزيزي نوبار ، وقد عرفت ما قدمت لك من التفاصيل ، أن توافقني برأي الماركيز موستير (Marquise de Moustier) ولورد كولي (Lord Cowley) .
وتقبل يا عزيزي نوبار تأكيد محبتي لك ،
اسماعيل

إنشاء مجلس النظار

لم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس نظار قائم بذاته ، مسئول عن الحكم وإدارة شؤون البلاد بالمعنى الحديث ، بل كان المغفور له الخديوي اسماعيل باشا يحكم البلاد حكما مطلقا يتولاه بنفسه ، أما شؤون الحكومة العامة فينظرها المجلس الخصوصي المنوط به سن اللوائح ، ووضع القرارات والتعليمات ، وهو غير مسئول عن سلطة الحكم ، ويتألف من نظار السواوين ، وأعضاء آخرين يعينهم الخديوي ، ويتفقد كلما دعت الضرورة لانقاده تحت رئاسة الجتاب العالي أو من ينوب عنه .

استمر هذا النظام معمولاً به إلى أن أصدر الخديوي أمره الكريم في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ معلناً فيه رغبته السامية في حكم البلاد بواسطة مجلس نظار يكون مسئولاً عن الحكم وتعمل مسئوليته ، وأعضاؤه ينتارهم رئيس مجلس النظار وينضامون معه في المسئولية .

ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في القطر المصري ، رأيت نشره لعل له من الأهمية في تطوّر هذا النظام ونصه :

«إني أطلت الفكرة وأمنت النظر في التغييرات التي حصلت في أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت في وقت مباشرتك لماوردية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت أمرها إليكم ، أن أؤكد لكم

ما توجه قصدى إليه وثبت عزمى عليه . من إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرسية في إدارات ممالك أوروبا ، وأريد — عوضاً عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قائمة في الحكومة المصرية — سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح ، تعادها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستمارة مجلس النظار والمشاركة معه ، وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه .

يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً ، فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وتصديق عليها أقر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية .

يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليه منا في الإدارة المنوطة به .

تعيين المديرين والمحافظين وما مورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقتها عليه .

الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة ، له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم ، وذلك بعد انفاقه مع رئيس هيئة النظارة ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم ، وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغرى فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لما يحطاب أو قرار من ناظر الديوان ؛

أعمال كل فاعل تجرى في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره .

ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدكم ، وجعلت مسئوليته عليكم .

والى أرى تشكيل هيئة نظارة لهذه الخصوصيات ، ليس مخالفا لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا ، بل موافقا لأحكام الشريعة الفراء ، وبتعميم ترتيب عظام الحقانية تكون فيه الكفاية لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على نعيم مقاصدنا الحقيقية وبنائنا الخيرية .

والى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التامينات التي لها الحق في انتظارها ، والحصول عليها من حكومتنا “ .

وقد عهد الى باغوص نوبار باشا في تأليف أول نظارة ، فشكّلها وأشرك معه ثلاثة نظار من المصريين ، ووزيرين أجنيين ، أحدهما إنكليزي ، والثنائي فرنسي ، فقلت الحكم في ظروف مضطربة وبسيطة ، بعد تأليف لجنة التحقيق الأوروبية المختصة بمبحث حالة الحكومة المالية ، وتحقيق العجز في أبواب الإيرادات والمصروفات ، مراعاة لمصالح الدائنين الأجانب .

واجهت هذه النظارة مجلس شورى التواب لأقل مرة في دور انعقاده الثالث للهيئة النيابية الثالثة فلم تتل فتمته ، لاعتقاده بأن تأليفها كان بإيعاز من لجنة التحقيق ، وإيثارها المصالح الأجنبية على المصالح المصرية ، ونفريطها في حقوق الشعب ، إذ لم تأت بأعمال تحببه فيها ، وإرهاقها الأهلى في جباية الضرائب ، وإحالتها مئاث من ضباط الجش الى الاستبداد ، حتى أثاروا الخواطر ، فاشتد السخط عليها مما أدى الى ثورة الضباط واعتدائهم على رئيسها .

استقلت النظارة في ١٩ من فبراير سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم في الحكم سوى خمسة أشهر وثلاثة وعشرين يوما .

بقيت البلاد بلا نظارة من ١٩ من فبراير الى ٩ من مارس سنة ١٨٧٩ ، انتهت فيها المفاوضات بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية الى قبول مطالبتها ، وتلخيص في عدم حضور الخديوي جلسات مجلس النظار ومداولاته ، وإستناد رئاسة مجلس النظار الى ولي عهده ، وتخويل الوزيرين الأجنيين حق القيتو ، وإعطائهم الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه .

وفي ١٠ من مارس سنة ١٨٧٩ صدرت إرادة سنية بتعيين دوللو الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد رئيسا لمجلس النظار ، وبعد أن أمضى اثني عشر يوما في اختيار النظار ، صدرت إرادة سنية بتعيين ثلاثة نظار جدد للحقانية والجهادية والمناجارية ، واستمر باقيا من النظارة السابقة ثلاثة نظار منهم الناظران الأجنيان ، فأبقاهم الخديوي في مناصبهم ، ولم يصدر إرادة سنية بتعيينهم اكتفاء بالإرادة السابقة .

وفي أثناء اشتغال الأمير محمد توفيق باشا بتشكيل النظارة ، كان مجلس شورى النواب يواصل عقد جلساته ، فتقدم انباء موقع عليه من أغلبية أعضائه عن الاقتراحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والإتاوات ، وطلب المجلس إحضار السير وهرس ولسون ناظر المالية ، فامتنع عن الحضور رغم استدعائه أكثر من مرة ، فوافق المجلس على هذه الاقتراحات ، وأبلغها لنظارة الداخلية ، وقد كانت الية ميثة بين الوزيرين الأجنيين على التخلص من هذا المجلس .

فاستصدرت النظارة الذكرى الخاص بفض دورته ، وهي الدورة الأخيرة التي تنتهي معها مدة الهيئة التأسيسية الثالثة ، إذ لابد من إجراء انتخابات جديدة للهيئة التي تليها ، وكلف وزير الداخلية إبلاغ هذا الأمر الى هيئة المجلس في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٨٧٩ ، فوصل إليه ، وكان الأعضاء على علم بما ينته النظارة نحوه ،

فاستقر رأيهم على عدم الإذعان لإرادتها، واتحدوا، ووقفوا في وجهها جميعا موقفا جليلا رائعا، يعد من أجل المواقف المشرفة في حياتنا الدستورية .

ولما كانت هذه الجلسة من أهم الجلسات التي مرت على تاريخ الحياة النيابية في مصر، فقد رأيت نشر مضيقها في هذا المقام متقولة من دفتر محاضر الجلسات بعد أن طابقتها على النسخة التي أرسلت إلى الخديوى ، وهى تختلف عما نشرته بعض الصحف السيارة في هذا الوقت ، والتي نقل عنها كثير من المؤرخين ونصها :

محضر يوم الخميس ٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٦

(٢٧ من مارس سنة ١٨٧٩)

صار افتتاح الجلسة في هذا اليوم الساعة عشرة .

سعادة ناظر الداخلية - حضر الى المجلس وأشار عن تلاوة الأمر الصادر عن انقضاء المجلس لانقضاء مدته .

صار تلاوة الأمر المشار إليه الصادر لمجلس النظار بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ وصورته أدناه :

بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب، المحدد به ثلاث سنوات للمهورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه أحرص لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار .

أصدرنا أمرا بهذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكرتو .

ثم صار تلاوة صورة ترجمة خطاب من رئاسة مجلس النظار للداخلية في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ نمرة ١٣٠

إن بند ٩ من لائحة ترتيب مجلس شورى النواب قد عين ثلاث سنوات للمهورية ذلك المجلس ، وحيث إن هذه المدة انقضت ، فقد صدر دكرتو من

الحضرة الخديوية بانفضاض عقده ، ومرسول لسمادتكم صورة هذا الذكرى
ليجى العمل على مقتضاها .

صورة إفادة الداخلية الصادرة لمجلس شورى النواب فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
نمرة ٢١

المسطر بهذا صورة الذكرى الصادر لمجلس النظار بتاريخ ٢٦ مارس
سنة ١٨٧٩ ووارد للداخلية بإفادة من المجلس المشار إليه فى تاريخه بشأن انفضاض
عقد مجلس شورى النواب لانتضاء مدة الثلاث سنوات التى كانت محددة لأمورته
على مقتضى بند ٩ من لأئحة المجلس ، وبناء عليه سيحضر بالمجلس بكرة تاريخه
الساعة ٥ الإجرا الرسوم المقضية بحضور حضرات الأعضاء ، فلأجل الإحاطة والتنبيه
على حضراتهم بالإجماع فى الميعاد المذكور لحل المجلس اقتضى تحريره لسمادتكم بذلك .
صورة الإفادة الواردة من سعادة ناظر الداخلية الى المجلس فى ٤ ربيع آخر
سنة ٩٦ موافق ٢٧ مارس سنة ٧٩

حيث بعد أن تحرر لسمادتكم بالأمس عن انتظار حضورنا بالمجلس يوم تاريخه
الساعة ٥ عربى ، تصادف لزوم انعقاد مجلس النظار فوق العادة فى هذا اليوم ،
فاقتضى تحريره لسمادتكم بالإخطار حتى تنهوا بانتظار حضورنا يوم تاريخه الساعة
عشرة عربى .

بعد ذلك سعادة ناظر الداخلية رياض باشا - قال : أبدى لكم
كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من الهم والمساعى الخيرية الذى من اللزوم أن
تكون جميعا فيها كرجل واحد ، إنما حصل بعض معزورات أوجبت التأخير ،
ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التى أوجعتم عنها صار تلقينا بنهاية
الاعتبار ، إن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فتكون الحالة حسنة
خيرية ، وفى الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة .

محمد افندى راضى — قال : عما طلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد، والملاحظات التي تحزرت عنه الأعلام التي ترامت أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شيء، ودخول وقت الصيف، طلبنا اجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ولنعود، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس اتهم مدته، مع أنها ما اتهمت، وحاصل الأمر لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملاحظات .

عبد السلام بك المويلحي — قال : إن المجلس طالب عدم قطع أمر فأى شيء كان إلا باشتراكه، وإن بعض الأعضاء يقول إنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية.

سعادة ناظر الداخلية — قال : ما قتموه الآن هو بخلاف لأنمة المجلس، والجارى لحسن تاريخه، ولا يمكن أن أجاب عن ذلك منفردا، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار، والمأمول ألا يحصل شيء من الأهالي فيما يكدر الراحة .

عبد السلام بك المويلحي — قال : المجلس لأتمته تقضى أن تنظر في المنافع الداخلية، والتطورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للمضرة الخديوية .

سعادة ناظر الداخلية — قال : الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثان .

محمد افندى راضى — قال : اللائحة تعطى للجلس حقوقه .

سعادة ناظر الداخلية — قال : ينظر في اللائحة والإجراءات السابقة وإذا كان مجلس النظار أو سعادة ولي التمسيدى شيئا آخر فهذا يحرى ما يلزم عنه،

وأما جمعي فإنه لأجل أداء الشكر وأوجه بطرف الاعتساب كما هو جاري حسب المعتاد عن انقضاء المجلس .

محمد افندي راضى — قال : شكر سعادتك مقبول، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا اذا نظرت المسائل التي حذر عنها في الميزانية .

بديني افندي الشريعى — قال : الأمر الصادر يقضى بلفو المجلس ، فالمقصود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب .

سعادة ناظر الداخلية — قال : الأمر يقضى بانقضاء المجلس لا تقضاء مدته ، وبالضرورة عند الانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالي الوطن لا من خلافهم .

باخوم افندي — قال : توجهنا الى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى الذى حصل من الأهالى ، وقيل لم بأن نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التي كررتها "ميزانية المالية" بمعنى أن المجلس يحضر بعد خمسة عشر شمس ، وبعد نحو مدة المجلس لا مانع من تجديد الانتخاب .

سعادة ناظر الداخلية — قال : الصعوبات الحاصلة لا تنتهى في ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن إبدائها في الحالة هذه ، والمسائل التي قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث السنوات التي يلزم الانتخاب من بعدها .

محمد افندي راضى — قال : المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتك أحضرتم أصحاب الجرائيل وأكثتم عليهم بعدم درج شيء في جرائيلهم مما يتناقض بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق .

عبد السلام بك — قال : من ضمن ما اقتنوه سعادتك للبرنابجية أن أهالي مصر مريح، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في البرنابيل، مع أنه لا يصح نسبة جمع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

سعادة ناظر الداخلية — قال : الذي صار التنبيه على كتاب البرنابيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التي لا تعلق لها بالقطر، مثل أن الجورنابلي يكتب عبارة من الوارد بمرنابيل الأورو باوين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا، ويدرجون أشياء مما يخذش أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد افندي راضي — قال : لا تتوجه لطرف الأخطاب إلا إذا على مجلس النواب حقوقه وأجيب طلباته ، وما نحن منتظرون الجواب الذي يرد من ذلك .

استقر الرأي على ذلك ، وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للجنة السنية وصورة لمجلس النظارة

فلاجرم بعد ذلك أن ثارت خواطر أهالي البلاد وقويت نفوسهم للاعتراض بالكرامة القومية ، فأتجه شعورهم إلى التخلص من تدخل الوزيرين الأجنيين والعمل على إبادتهما عن النظارة ، لانتهاكهما حقوق الأمة ومصلحتها ، ولاعتدائهما على كرامتها .

فأخذ أعضاء مجلس شورى النواب، والأعيان، وضباط الجيش ، والموظفون والتجار، وكافة طبقات الأمة في التشاور لإنقاذ البلاد وافتراءها من التير الأجنبي .

فمقدوا عدة جلسات انفقوا فيها على وضع بيان شامل لتسوية مالية يمارضون فيها المشروع الذي وضعه وزير المالية لتسوية الديون تستطيع به البلاد — بضمان أهاليها وكفالتهم — وقاعا ، دقونه في محضر أهلى مقصل ، ووقعوه باختتامهم ، ورفضوه إلى الحضرة الفخيمة الخديوية في ٢ من أبريل سنة ١٨٧٩ .

(١) راجع صورته الأصلية بمسند رقم (١٠٠) من الجزء الخامس :

ثم طالبوا فيه بمنح مجلس شورى التواب الحزبة التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا ، أما انتخاب أعضائه (أى للهيئة النيابة الرابعة) فيكون بحسب لائحة سنة ١٨٦٦ ، ثم تعديلها طبقا للوائح انتخاب التواب المماثلة لها في أوروبا ، وتكليف مجلس النظار تنقيح لائحة التواب الأساسية والنظامية ، وعرضها على المجلس عند التثامه لإقرارها ، وبعد ذلك تعرض للحضرة الخديوية للتصديق عليها .

أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر كريم يصدر من الخديوى ، والرئيس هو الذى يقوم باختيار النظار وعرض أسمائهم على ولى الأمر لاعتقادهم ، ويكون هذا المجلس مفوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته ، ومستولا أمام مجلس التواب عن جميع تصرفاته .

وزيادة تأمين الدائنين طلبوا تعيين مفتشين أوروبين لإيرادات ومصروفات المالية .

تلقاء الرغبة التى أجمعت عليها طبقات الأمة ، استجاب الخديوى إسماعيل باشا إلى مطالبتها ، وأقر المحضر الأهلئ ، وأبلغه إلى قناصل الدول ليلفتوه إلى دولهم . وفى ٧ من أبريل سنة ١٨٧٩ استقالت نظارة الأمير محمد توفيق باشا ، فخرج الوزيران الأوروبيان وأقصيا عن الحكم ، فاحتجبا لدى ولى الأمر على إقراره المحضر الأهلئ .

وفى اليوم نفسه صدرت إرادة سنية إلى محمد شريف باشا بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وتحقيق رغبات أهالى البلاد الواردة فى المحضر الأهلئ فشكلها فى اليوم ذاته . ولما كانت هذه الإرادة قد نشرت فى الوقائع المصرية فى العدد رقم ٨٠٦ الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٨٧٩ ، وفى مجموعة القوانين والديكرتات ، وأثبتها كبير من المؤرخين فى كتبهم قلا عن هذين المصدرين ، وهى لا تنطبق على الأصل المسجل فى دفاتر قسم المحفوظات التاريخية بالمرأى الملكية ومخوفة تمريفا كليا ، رأيت

إثباتها وإعادة ترجمتها نقلا عن السجل رقم ١٠ بصفتي ٦٥ و ٦٦ (راجع نصها بصيغة ١٠٩ في الجزء الخامس) .

وفي ١٠ من أبريل سنة ١٨٧٩ أقرت النظارة استقرار مجلس شورى النواب على انعقاد جلساته ، لأن مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للذاكرة والمفاوضة معه في أمور هامة ، وألفت الديكريته السابق صدوره بفض دور انعقاده .

وفي ١٥ من مايو سنة ١٨٧٩ وضع مجلس النظارة اللائحة الأساسية للجلس ، وتشمل ٣٧ مادة ، قدمها رئيسه للجلس في ١٧ منه ، وقال : " أودع لحضرات الأعضاء أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل ، وما يلزم تنقيحها في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك " فأحالها المجلس إلى لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضوا ففحصتها ، وقدمت تقريرا عنها ، وزادت بنودها من ٣٧ بندا إلى ٤٩ بندا ، وتلخص فيما يأتي :

تحديد مدة النيابة بثلاث سنوات . واعتبار كل نائب وكلاء عن عموم الأمة المصرية ، لاص الجهة التي انتخبته فقط ، وله الحرية التامة في إبداء آرائه وقراراته دون ارتباط أحد في رأيه بتعليقات تصدر له ، أو وعد ووعد يحصل له ، وحللت سنة ثلاثين عاما .

وإذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظارة ، وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطرة وبيان الأسباب ، ولم تستف النظارة ، فللحاضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه ، على شرط ألا يتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انقضاؤه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم .

ورئيس المجلس ووكلاء وكتيته يكون تعيينهم بمعرفة المجلس من ابتداء انعقاده ويستمتروا إلى أول الاجتماع الثاني ، وجلساته ثلثية ، ويتمتع العضو بالحصانة البرلمانية هذا الأحوال التي يضبط فيها مثلها بالجنائية .

ويصرف لكل نائب عشرة آلاف قرش سنوياً نظير مصروفات سفره وإقامته (المكافأة البرلمانية) ، أما النائب السوداني فتصرف له علاوة على ذلك مصروفات سفره في القهاب والمودة ، ويجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين والسكرين ضمن أعضاء المجلس هذا نظار الدواوين ، ومفتشى الأقاليم ، والمديرين ، بشرط ألا يتجاوز ملدهم خمس عموم النواب .

وجلساته لا تعتبر صحيحة إلا إذا حضرها ثلث أعضائه ، ويختص المجلس بتقرير صحة انتخابهم ، ولفته الرسمية هي العربية ، وعدد أعضائه مائة وعشرون بما فيهم نواب السودان .

والنظار مسئولون أمام المجلس عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإدارتهم ، ومجلس النظار مكلف بوضع قانون لمحاسبة النظار ، ولا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد .

ويجوز للنظارة — إذا طرأت ضرورة مهمة جلتا تستلزم المبادرة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر عتسل أو للحفاظ على الأمن العمومي ، وكان مجلس النواب غير متعقد — أن تقر إجراء ما يلزم لإجراؤه تحت مسئوليتهما ، ويصدق على ذلك الخديوي ، ولدى انعقاد مجلس النواب لا بد من تقديمه إليه ، والنظار ملزمون بالإجابة عن كل ما يسألون عنه من مجلس النواب ، وعقب افتتاح المجلس تنقسم إليه الميزانية العمومية عن الإيرادات والمصروفات لفحصها وإقرارها سنوياً .

وفى ٣٠ من يولييه سنة ١٨٧٩ وافق المجلس على مشروع لائحة انتخاب النواب (وهو أول قانون انتخاب صدر بالدولة) وتشتمل على ٧١ مادة ، أهمها :

تحميد سنّ الناخب بواحد وعشرين سنة كاملة ، وأن يكون مربوطا عليه دفع مائتين وخمسين قرشا نظرا لأموال والعشور ، ويسنى من هذه الضريبة العلماء والفقهاء والمدرسون والموظفون الذين لا يقل راتبهم عن ألف قرش ، والمحامون والذكاة والصيادلة والحائزون لنشانات عثمانية أو مجيدية ، وتأليف لجان للانتخابات في عموم القطر ، وقد فصل عملها تفصيلا كاملا في ٣٤ مادة ، وكيفية تحرير الجداول ، وقيد أسماء الناخبين في القناتر .

ثم قسم دوائر الانتخاب للزواب الى مائة وعشرين دائرة ، منها ٦٩ للوجه البحري و ٣٥ للوجه القبلي ، واحتفظ لزواب السودان بست عشرة دائرة لتخويل أهالي السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في المجلس أسوة بسكان المملكة المصرية ، خصصها حل الوجه الآتي :

دائرة واحدة لكل من مديريات بربر- ودقهله - وستار وفيزوغل - وقاشوده وخطا الاستواء وشكاو وبحر الغزال ، ودائرتان لكل من مديريات الخرطوم - والناكا - وكردفان ، وثلاث دوائر لمديريات الفاشر ودارة وكبكاية بدارفور ، ودائرة واحدة لكل من محافظتي سواكن - ومصقوع - واحدة لمحافظة بربرة وزيلع ومديرية هرر . وبعد أن انتهى المجلس من التصديق على اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب بحث بهما الى الحكومة في ٨ و ١٥ من يونيو سنة ١٨٧٩ لتظهرها بمعرفة مجلس النواب .

وفي أثناء اشتغال المجلس بوضع هاتين اللأئحتين ، نظرت الدول الأوروبية بعين الاستياء الى ازدهار النهضة القومية في مصر ، وتأليف حكومة وطنية ، وإلى مناصرة الخديوي اسماعيل باشا للحركة الوطنية ، واستجابته لمطالب الأمة ، فتآمرت عليه ودعت ألمانيا دول انكلترا وفرنسا والروسيا وإيطاليا والنمسا والمجر الى إرسال احتجاجاتها للخديوي بسبب إصداره الذكر بتو الصادر في يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٨٧٩ الخاص بتسوية ديون الحكومة المصرية طبقا لما هو وارد في المحضر

الأهل . ولأنه لا يملك إصدار قوانين مالية تحس حقوق الدائنين الأجانب بغير اتفاق معها ، وقد بعث هذه الدول بتلك الاحتياجات إليه في المدة الواقعة بين ١٥ من مايو و ١٨ من يونيو سنة ١٨٧٩ ، فأجابت الحكومة الوطنية عنها بأن أرسلت صورة من ذكرينو ٢٢ أبريل السالف الذكر إلى وكلاء هذه الدول للتصديق عليه فرفضوا .

وكانت هذه الدول قد أجمعت على التخلص من الخديوى ، فطلبت من الباب العالي عزله ، فأصدر السلطان إرادة سنية في ٢٦ من يونيو سنة ١٨٧٩ بفتح اسماعيل باشا وتنصيب ابنه الأمير محمد توفيق باشا خديويا على مصر .

عهد ساكن الخنان محمد توفيق باشا

وصل أثر تولى الخديوى محمد توفيق باشا الأريكة المصرية قدمت هيئة النظارة استقالتها الى الحضرة التفخيمة الخديوية جريا على العادة المتبعة في الممالك الأوروبية عند تغيير ولي الأمر فقبلها ، ثم أصدر نطقا كريما شفاها بإستاد رياسة مجلس النظار مع نظارتي الداخلية والخارجية الى محمد شريف باشا ، وقد أتم رئيس المجلس تشكيل النظارة في ٢ من يولييه سنة ١٨٧٩

وفي ٣٠ من يولييه بعث للحضرة الخديوية بالخطاب الآتى :

مهر دار جناب خديوى سعادتو أفندم

لما كانت الشورى هى الأساس الأول لكل حكومة متمتعة لما يترتب عليها من المزايا الجملة للبلاد ، وكان مجلس النواب الذى تأسس لهذه الغاية من منذ جملة سنوات مضت لم تحصل منه الفائدة المطلوبة لعدم حصوله على كافة الامتيازات المنحصلة عليها للنواب بالبلاد الأخرى ، ولعدم وجود قاعدة للاقتخاب بطريقة مستقلة ، على أن مسئولية النظار تستوجب وجود هيئة حرة تكون تلك المسئولية

لنسيا بالمعنى الحقيقي، فجلس النظار السابق كان اشتغل بهذه المسألة المهمة ووضع لائحة أساسية تشتمل على حقوق النواب وواجباتهم، ولائحة أخرى للانتخاب وأرسلها إلى مجلس النواب مدة انعقاده، وتصلق عليهما منه بعد أن أجرى فيها بعض تنقيحات، وأضاف عليهما بعض علاوات، وحيث أنه بالاطلاع على هاتين اللائحتين وجدتا مطابقتين لأفكار الحضرة العلية الخديوية التي جل آمالها هي تأييد الشورى وإعلاء مقدارها، حسبما اقتضته الإرادة السنية بما صدر لنا بتاريخ ١٤ من رجب سنة ٩٦، فاقضى تحرير هذا لسماعتكم، واللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب اللتان استقر عليهما الرأي أخيراً مجلس يوم ٩ الجاري مرسولتان طيه بأمل عرضهما للاعتاب، ومضى وافق يصدر الأمر العالي بالتصديق عليهما لأجل طبعهما ونشرهما وإجراء العمل على مقتضاها أفندم ما

تحريراً في ١١ شبان سنة ١٢٩٦

رئيس مجلس الوزراء

محمد شريف

فدؤن المهر دار على هذا الخطاب بما يأتي :

« بوقت وروده عرض للاعتاب السلية وأشير بتحرير أمر عن ذلك، وبعد تحريره وتقديمه أشير بتوقيف ذلك وبقى تحت اليد، ولما نسبة ما حصل وتشكيل مجلس النظار على الهيئة الحالية صار هذا مستغنى » .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٨٧٩ استقالت النظارة .

وفي ١٨ منه أصدر الخديوى أمراً بإلغاء مجلس النظار وإبطاله، وبأن كل ناظر يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته، وأن المواد التي كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيننا من النظار تحت رياستنا، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقه ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب الأمر، ثم عين ثمانية نظار على دواوين الحكومة .

وفي ٢١ من سبتمبر سنة ١٨٧٩ (أى بعد مرور شهر ونيف) أصدر الخديوي أمرا كرميا تنصل فيه من الرغبة في إعادة الحكومة الشخصية ، وفوز إعادة مجلس النظار ووجوب السير بمقتضى الأمر الكريم الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ حيث قال :

”إني لما أخذت أخيرا زمام رئاسة مجلس النظار بيدى ، لم يخطر بfikى إعادة الحكومة الشخصية ، وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأييد العلاقة المحككة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر ببالي أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للأصول التى اتخذتها منذ أخذنى بزمام الحكومة ، أضى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم ، وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتلقى إلى ألا تكون مرعية الإجراء على الدوام ، ولا يغنى عن سعادتك ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص ، كما لا يغنى عليكم أنكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة .

وإنى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات ، وأنكم حازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتام ، وإنى لأعرف درجة إخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ، ومراعاة قوانينه ونظاماته ، مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه ، ولهذا لئلى مع تقى وحسن يقينى فيكم ، أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم ، حافظا لتقى حق الحضور فى جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء ، وإنى لمتيقن أنكم متعنتون كل الاختناء فى انتخاب رفاقكم النظار ، ثم ترفع أسمائهم إلينا لأستق على توظيفهم ، وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الأشغال على مقتضى ما نص عليه الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فإنه لا يزال مرعى الإجراء فى جميع أحكامه التى لا يتربها تغيير بأمرنا هذا ، وإن المحافظين ، والمديرين ،

وأما موري الضبطيات ، ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديرى الإدارات المهمة ، لا يكون نصيبهم وعزلم إلا بعد المناوالة فيه بمجلس النظر والتصديق عليه من لدنا، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابسون لهم، ولا يخفى عليكم أننا فى مشاغل من المسائل المهمة ، وقد دعنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية، وتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتها ومعظم همتنا ، وإنى على يقين بأنى أعتد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الأمور المهمة، ولنغيركم التامة وحكم للوطن لا تهملون فى شئ، يعود على القطر بالإصلاح الحقيقى الذى هو ممتنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبيله " ما

محمد توفيق

ودام مجلس شورى النواب ثلاث عشرة سنة من ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٦٦ إلى ٦ من يولييه سنة ١٨٧٩ ، عقد فيها تسع دورات كاملة لثلاث هيئات نيابية ، أظهر فيها رغبة صادقة فى خدمة البلاد من كل الوجوه، وكان محل عناية الحكومة وتقديرها لمناقشاته، فبعت إليه بكل البيانات التى يطلبها، وتوفد مندوبها لبسط وجهة نظرها فى جميع المشروعات التى تعرض عليه .

وقد كسب حقوقه الكاملة فى موقفه التاريخى ، وخوّل سلطة البرلمان الحديثة فى تشريع وإقرار القوانين والميزانية، وجعل الوزارة مسئولة أمامه .

مجلس النواب المصري

من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٢

راجع تاريخ مجلس النواب المصري مفصلاً في هذا السفر مع محاضر جلساته
الفاقة التي قمت بجمعها واستكمالها لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية .

مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣

راجع تاريخ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هذا السفر .

عهد المغفور له الخديوي عباس باشا حلى الثانى

الجمعية التشريعية

من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٣

حال الإنجليز دون رغبة المصريين المتزايدة في إعادة مجلسهم النيابى الذى ألقوه
سنة ١٨٨٢، لكنهم أمام الضغط المستمر من كثرة الاقتراحات التى قدمها أعضاء مجلس
الشورى والجمعية العمومية بطلب توسيع سلطة المجلسين، رأوا أن الجمعية العمومية
كانت اجتماعاتها قليلة، ولم يكن لها عمل غير اعتماد القوانين الجديدة الخاصة
بالأموال المقررة، والمستخدمين، والضرائب، أما مجلس الشورى فإنه وإن كانت
وظيفته استشارية محضة، إلا أنه اشترك اشتراكاً فعلياً في تنقيح القوانين، وأنه من
المناسب توسيع سلطة هذا المجلس، وإضافة اختصاص الجمعية العمومية إلى
اختصاصاته، فعزموا على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين بإنشاء جمعية
جديدة يعطى لها شيء من حق الاقتراح، وإبداء الرأى، مع تمكينها من الوسائل
التي تضطر بها الحكومة إلى إطالة النظر في درس القوانين التي لا تصادق
عليها الجمعية .

وفي أول يولييه سنة ١٩١٣ أصدر الخديوي القانون النفاذى المصرى بإنشاء الجمعية التشريعية فقال :

” لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة ، وكافلا لحسن الإدارة ، ولصيانة الحرية الشخصية ، وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران ، وملما لهذه البلاد بنوع خاص .

ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتماضد جميع الطبقات تماضدا مبينا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى الى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والترف ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها .

ولما كانت بفتنا حيثئذ هى تعديل القانون النفاذى تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترى الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، وإلى تقرير طريقة للاقتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطياقا على الحكمة ، وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية ، وإلى تحويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة ، وفى اقتراح وضع القوانين لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية فى القطر المصرى “ .

وقد افتتحها الخديوي فى يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩١٤ .

وتتألف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وهم نظار الدواوين ، وأعضاء منتخبين وعددهم ستة وستون عضوا ، ينتخب أحدهم ويكلا معرفة الجمعية ، وأعضاء معينين عددهم سبعة عشر عضوا ، أحدهم رئيس ، والثانى وكيل ، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى

لم تمل نصيباً من الانتخاب، ويختارون من قبل الحكومة بحيث يكون لجميع الطبقات من الأهالي حد أدنى لعدد من ينوب عنها، فخصص للاقباط أربعة كرسي، ولعرب البدو ثلاثة، ولكل من التجار والأطباء، ورجال التربية العامة أو الدينية اثنان، وكرسي واحد لكل من للمهندسين، والمجالس البلدية، ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية ست سنوات، ويتجدد ثلث كل من الفريقين في كل سنتين، ولا يملكون في غضون تلك المدة إلا بأمر عال يصدر من الجمعية بأظنية ثلاثة أرباع الآراء.

ويجوز حل الجمعية التشريعية بأمر عال، ومتى حلت وجب إجراء الانتخابات والتمينات الجديدة في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ حلها.

وظيفة الجمعية هي على الأكثر استشارية، وبفض النظر عن بعض المسائل المعينة، وحل الأخص المسائل الدولية الخارجة عن اختصاص الجمعية، فإنه لا يجوز إصدار أى قانون مالم يقدم ابتداء إليها لأخذ رأيها فيه، وإذا حصل هناك خلاف بين الحكومة والجمعية يعقد مؤتمر منهما.

فإذا لم يؤد بحث المؤتمر الى الاتفاق، يؤجل مشروع القانون المعروض مدة أسبوعين، وبعد انقضاءهما يقدم المشروع ثانية الى الجمعية بصورته الأولى، فإذا ظلت الجمعية على رفض قبول المشروع، جاز للحكومة أن تحمل الجمعية وتقدم المشروع من جديد للجمعية التشريعية الجديدة، أو أن تصدر هذا المشروع على العبسورة التي تستحسنها.

ويجب أن تقدم المسائل الآتية للجمعية التشريعية لأخذ رأيها فيها، وهي:

الميزانية، والحسابات، والسلف العمومية، وتهدير درجات أموال الأطنان بوجه عام، والخطط المتعلقة بإجراء تحسينات مهمة بالرى أو بنظام السكة الحديدية.

ولا يجوز ربط أموال جديدة على الأطنان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية.

ولجمعية التشريعية في مسائل التقنيين حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية، على أنه لا يجوز لها أن تنظر مشروعا في جلسة علنية إلا إذا سبق إقراره من مجلس النظر .

ودور انعقاد الجمعية التشريعية يتبدى من أول نوفمبر وينتهي في ٣١ من مايو من كل سنة .

ويمنع الميئون والمتخبون من الأعضاء مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيتها شهريا .

وليس من اختصاصها النظر في مخصصات الخديوى ، وويركو الإسمانة ، والدين العموى، وكل الواجبات والالتزمات الناتجة من قانون التصفية، أو الانفاقات الدولية، والمسائل المتعلقة بالدول الأجنبية، وعلاقات مصر بهذه الدول، والمسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة أو أحد مأمورها، أو بترقيته أو نقله، أو عقوبته أو فصله، وكل عمل آخر يجسره الحكومة بالنسبة لأحد موظفيها أو مأمورها .

وترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة للجمعية قبل انتهاء السنة المالية بأربعين يوما على الأقل، ولها أن تبدى ملاحظاتها أو رغباتها في كل قسم من أقسام الميزانية، وترسل آراؤها ورغباتها وملاحظاتها الى ناظر المالية، وعليه في حالة رفضها أن يبين أسباب ذلك، وللجمعية أن تبحث في هذه الأسباب، وأن تبدى ملحوظات جديدة .

ويجوز للأعضاء أن يوجهوا الى النظر أسئلة في المسائل الإدارية ذات المصلحة العامة، ويجيب النظر عنها، ولم لا يجيبوا عن سؤال يرون من المصلحة العامة عدم الإجابة عنه .

وجلسات الجمعية علنية، عدا جلسات المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدتها الجمعية بهيئة لجنة عامة فنية علنية، ولا تصح مداولتها إلا إذا حضر الجلسة ثلثا الأعضاء على الأقل .

وقد اشتمل القانون النفاذى على ٥٥ مادة، منها ٣٤ مادة لنظام الجمعية التشريعية، والباقي لاختصاص مجالس المديرات .

وفى أوّل يوليّه سنة ١٩١٣ صدر قانون الانتخاب، وقد اشتمل على المبادئ الآتية :

لكل مصرى من رعايا الحكومة المصرية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب ، بشرط ألا يكون من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو بسرقة أو نصب أو خيانة أو تزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو رشوة ، أو من المعزولين من الوظائف الأميرية، أو من المأمين الذين شطبت أسمائهم من جدول المأماة . أو من الذين أشهر إقلاصهم ، أو من المحجور عليهم .

وهذا الانتخاب غير راسى ، لأن كل محسين ناخبا يتخبون ناخبا مندوبا واحدا لا يقل عمره عن ثلاثين سنة كاملة ، وهؤلاء الناخبون المندوبون هم الذين يتخبون أعضاء الجمعية التشريعية ، على أنه يجب عليهم أن يشارروا من ينوبون عنهم للوقوف على مبلهم نحو الموضع الذى يتخب عضوا فى الجمعية التشريعية، ويكون الانتخاب الأوفى والثانوى بالاقتراع السرى .

ويشترط فى من يتخب عضوا فى الجمعية التشريعية ، أن يكون عمره نحسا وثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون عارفا بالقراءة والكتابة ، وأن يكون قد دفع منذ ستين مال أطيان سنوى قدره نحسون جنيتها ، أو عوائد ميان قدرها عشرون جنيتها فى السنة ، أو نحسة وثلاثين جنيتها مال أطيان وعوائد ميان معا ، تخفض هذه القيمة الى النحسين ($\frac{1}{2}$) بالنسبة لمن كان حائزا لشهادة من مدرسة عالية، وأن يكون اسمه مدرجا منذ ثلاث ستين بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى يتخب فيها .

ولا يجوز انتخاب الموظفين العموميين بصفة أعضاء للجمعية التشريعية، وإذا اقتضوا يجب عليهم أن يتنحوا أو يتبرأ متخلين عن وظيفتهم ، وفى الحالة الأخيرة يعطى لهم حق العودة الى وظائفهم عند انتهاء مدة العضوية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبين عضوية الجمعية التشريعية .
وفي ١٥ من مارس سنة ١٩١٤ وضعت الجمعية لأئمتها الداخلية في ٨٥ مادة
وهي لا تخرج عن نطاق اللوائح الداخلية التي سنها مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية في أثناء اجتماعهما في ثلاثين سنة .

وقد دام دور انعقادها المادى الأول من ٢٢ من يناير سنة ١٩١٤ الى ١٧ من يونيه
سنة ١٩١٤ ، ونظرا لقيام الحرب الأوروبية العظمى في سنة ١٩١٤ ، وإعلان
الحماية على مصر ، وقيام الأحكام العرفية في البلاد ، وخلع الخديوى عباس الثانى ،
رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثانى للجمعية ، فصدر أمر طال في ١٨ من أكتوبر
سنة ١٩١٤ قالت فيه :

”بالنسبة لهذه الظروف التي من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامى للإصلاحات
التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين
الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة ، وأن كل أمر طال لا يكون بطبيعته ذا صفة
وقفية محضة ، ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان
من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يبطل مفعوله حتما بعد
اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما ، إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه
على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل “ .

وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل هذا الدور الى ١٥ من فبراير
سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم ثالث في ٩ من فبراير سنة ١٩١٥ بتأجيله الى ١٥ من
أبريل ، ثم أعقبه مرسوم رابع في ١١ من أبريل سنة ١٩١٥ بتأجيله الى أول نوفمبر
سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم خامس في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩١٥ يوقف العمل
بأحكام القانون النظامى الفاضية بالتجديد الجزئى فيها وفي مجالس المديرية ، وقالت
الحكومة : ”إن الأسباب التي دعت الى هذه التأجيلات المتوالية لا تزال باقية ، وهي
تدعو الى تأجيل جديد لمدة أخرى ليس من الميسور تحديد مقدارها منذ الآن .

وبما أنه مع عدم انقضاء الجمعية التشريعية لا يتسنى إجراء عملية القرعة اللازمة لتعيين الأعضاء الذين تقضى مدة نيابتهم .

وبما أنه ليس من المناسب في الظروف الحاضرة إجراء الانتخابات لتجديد أعضاء مجالس المديرية تجديدا جزئيا طبقا لما نص عليه القانون النظامي أيضا .

وقد تقرر تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية الذي كان محسدا له يوم أول نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى ميعاد آخر يكون تعيينه بمقتضى مرسوم يصدر فيا بعد ، وأوقفت العمل بأحكام القانون النظامي القاضي بتجديد الأعضاء تجديدا جزئيا في كل من الجمعية التشريعية ومجالس المديرية ، ولم يحدد انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ، ولم تدع للانقضاء ، واستقر أعضاؤها يتناولون مكافأته السنوية طوال مدة الحرب العظمى وبعدها ، إلى أن صدر القانون رقم ١٠ في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ بحلها لصندوق الدستور المصري في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٢ .

وقد تولى رئاسة هذه الجمعية طوال مدتها من ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ أحمد مظلوم باشا .

وتولى مكانها عن المصين على يكن باشا ، ثم خلفه سعيد ذو الفقار باشا ، وعن المتخين سعد زغلول باشا .

عهد المغفور له الملك فؤاد الأول

البرلمان المصري

من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٤٧

قبل أن يبدأ بسرد تاريخ إنشاء البرلمان المصري الحالي ، سأمر على الأحداث التي حدثت في مصر بعد وقف انقضاء الجمعية التشريعية وقبل إصدار الدستور بكل اختصار ، ليسهل على القارئ تتبع الحوادث ، ولعلم كيف جاهدت الأمة وناضلت في سبيل حريتها ، واستقلالها ، وسيادتها .

بعد انتهاء دور الاعتقاد الأتول للجمعية التشريعية، قامت الحرب الأوروبية العظمى في سنة ١٩١٤ ، فاستقر رأى الحكومة البريطانية على إقصاء الخديوى عباس باشا حلمى الثانى لاعتقادها — بالأدلة التى توافرت لديها — أنه انضم فعلا إلى أعدائها منذ نشوب الحرب، أى مع ألمانيا .

ففى يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلن قائد جيش الاحتلال الأحكام العرفية فى البلاد ، فأصبحت الأوامر تنفذ فى الوطنين والأجانب على السواء .

وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على مصر وزوال السيادة التركية .

وفى اليوم التالى أنزلوا الخديوى عن الأريكة المصرية بحجة التصايف للأعداء، وعرضت ورائته عرش مصر على عمه المغفور له الأمير حسين كامل باشا أكبر أعضاء البيت المالكة، فقبلها جبا فى مصلحة بلاده، وخشية أن يخرج الحكم من أسرة محمد على باشا ، فيتولاه من لا يحسن خدمة أمته ، فاحتل العرش ملقباً بتسلطان مصر ، وتوفى إلى رحمة الله فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩١٧ ، ولم يقبل ابنه الوحيد أن يخلفه على العرش .

فتولى العرش بعده الأمير أحمد فؤاد باشا فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وفى سنة حكمة انتهت الحرب العظمى ، وأعلنت الهدنة بين المتحاربين فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتهت بفوز الحلفاء، فاتجهت أنظار العالم إلى المؤتمر الذى عقده مندوبو الدول فى فرساي بفرنسا لوضع قواعد الصلح ، وتحقيق أمانى الشعوب التى حاربت فى صفوف الدول المتحالفة، وأخذت أسس الصلح تقام على المبادئ الأربعة عشر التى وضعها وأعلنها الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة ، ومنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

إزاء ذلك، رأى فريق من المصريين المفكرين، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا أن هذا الوقت أنسب الأوقات للمطالبة بحقوق مصر، تقابل هو وحل شعراوى باشا



مصطفی ریاض باشا
نایب مجلس انظار

وعبد العزيز فهدى بك ، وكلهم من أعضاء الجمعية التشريعية ، معتمد دولة انكلترا في القاهرة في يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وواجهوا بالمطالب الوطنية ، وطلبوا السماح لهم مع بعض زملائهم بالسفر إلى لوندرة لمعرض قضية استقلال البلاد والدفاع عنها أمام مؤتمر فرساي ، فرفض هذا الطلب ، فألقوا وفدا لهذه الغاية حاز ثقة الأمة ، وولكلته الجمعية التشريعية وجميع الهيئات الأخرى عنها للقيام بهذا العمل .

وتصادف في هذا المهد أن كان حسين رشدي باشا الرجل الوطني على رئاسة الوزارة ، فعرض هذا الوفد وأيده ، ووقع إلى عظمة السلطان كتابا اقترح فيه أن يبعث إليه وإلى زميله عدلي بكين باشا بمهمة السفر إلى لوندرة ليستطروا للحكومة الإنجليزية آراء عظمته وآراء حكومته في مصير مصر السياسي ، بعد أن زالت عنها السيادة التركية ، وانهت الحرب التي تنزعت بها انكلترا لإعلان حمايتها على البلاد ، فوافق السلطان على ذلك .

غير أن الحكومة الإنكليزية لم تسمح لأحد بالسفر في بادئ الأمر ، فاضطر رشدي باشا إلى رفع استقالته إلى عظمة السلطان .

لإزاء ذلك ، أذنت الحكومة الإنكليزية له ولعدلي باشا في السفر ، ولكنها رفضت السماح للوفد المصري الذي يرأسه سعد باشا بمفادرة البلاد ، إلا أن رشدي باشا جعل السماح للوفد شرطا لاسترداد استقالته ، فلم تقبل الحكومة الإنكليزية هذا الشرط .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩١٩ أودت السلطة أن تفضي على هذه الحركة قبل أن يستفحل أمرها ، فقبضت على أربعة من كبار زعماء البلاد وقتهم إلى جزيرة مالطة ، وما أن ذاع الخبر حتى هب الشعب هبة قوية ، واندفع لهيب الثورة المصرية في البلاد ، وشملت كل أنحائها ، واشتركت فيها جميع الطبقات ، وتضامنت فيها كل عناصر الأمة ، وكان من نتيجة هذا الإجماع الرائع ، تلك الهبة الوطنية العنيفة ، أن تبترت سياسة الحكومة الإنكليزية ، فأفرجت عن المعتقلين ، وأذنت للوفد المصري

بالسفر إلى باريس ، وهناك حاول الدخول إلى المؤتمر لعرض قضية البلاد فلم ينجح .

ثم عينت الحكومة الإنكليزية لجنة برئاسة اللورد ملر لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري، وتقديم تقرير عن الحالة في البلاد، وعن شكل القانون النظامي الذي يمد - تحت الحماية - خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعاً دائماً التقدّم والترقى، ولحماية المصالح الأجنبية .

فاحتج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل إمضاء الصلح مع تركيا، واستقال من وظيفته في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ .

حضرت هذه اللجنة إلى مصر في ٧ من ديسمبر فقاطعها المصريون ، وأثاروا عواصف الاحتجاج والسخط والاستنكار عليها ، ووجدت معارضة شديدة منظمة لمقاطعتها ، وإفهامها أن زغلول باشا المقيم في باريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه .

ولما عادت اللجنة إلى لوندن في منتصف أبريل سنة ١٩٢٠ لكثافة تقريرها، وقبل أن تنجز رأت دعوة الوفد المصري في باريس للتفاوض معها ، فقبل الدعوة ، وبعد انتهاء المناقشات أسفرت عن وضع مذكرة طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وسافر بها في الحال أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد هذه المقترحات، فعادوا بعد عرضها ومعهم الموافقة على هذه التسوية مصحوبة بتحفظات عرضوها على اللجنة فلم تقبلها ، واقترب الطرفان من ضياع أن يصلوا إلى اتفاق نهائي .

وبعد ذلك تفاوض اللورد كيرزون وزير خارجية حكومة إنكلترا مع علي باشا يكن رئيس الوزارة ورئيس الوفد المصري الرسمي، فقدم إليه بعد مناقشات استغرقت أربعة شهور . مشروع اتفاق لمقد معاهدة بين الأمبراطورية البريطانية ومصر .

فراى الوفد المصرى أن هذا المشروع تضمن فيا يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها المناقشات والمذاكرات نفس النصوص والصيغ التى عرضت عليه عند بدء المفاوضات ، وأن المشروع بحالته لا يجعل عملا للأمل فى عقد اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية ، فقطع المفاوضات وعاد إلى مصر ، واستقال عدلى باشا من وظيفته فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢١ .

وفى ٣ من ديسمبر أبلغ المعتمد البريطانى عظمة السلطان بأن رفض حكومة عظمتة لمقترحات اللورد كيرزون أوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية ، ولكنها بالضرورة تقلل التأثير الذى يمكن تنفيذها ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك ترضى فى أن تبدى بوضوح حالة موقفها بعد قطع المفاوضات .

فقيا يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالتة تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشترائها ، ولكن حكومة جلالتة تحافظ على الرضاة التى كانت لأسباب على الدوام ، وهى :

(١) العمل على إتمام مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين فى الفروع الإدارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوروبيين .

(٢) أن تواصل بمشاورة الحكومة المصرية المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات ، لكن يكون الموقف الدولى جليا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات .

(٣) وأن السلطة التى يباشرها القائد العام تحت القانون العسكرية تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية .

(٤) رفع الأحكام العسكرية خالفا يصدر قانون التضمينات .

بعد ذلك احتفلت الحكومة الإنكليزية بسعد زغلول باشا ومعه خمسة من رفقاته ، وقمهم إلى جزيرة سيشل ، ثم نقل سعاد وحده إلى جبل طارق ، وبقى زملائه بسيشل .

ظلت الحالة النيابية في البلاد مضطربة غير مستقرة إلى أن تفاوض اللورد اللبي وعبد الخالق ثروت باشا، فأسفرت مفاوضاتهما عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهو الذى صدر من الجانب الإنكليزى وحده وأعلن فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ حالما يصدر قانون التضمينات، واحتفظت الحكومة الإنكليزية بصورة مطلقة فى تولى الأمور الأربعة الآتية إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بينها وبين الحكومة المصرية وهى :

- (١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .
- (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .
- (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وحماية الأقليات .
- (٤) السودان .

وفى أول مارس سنة ١٩٢٢ تألفت وزارة عبد الخالق ثروت باشا، فأصدر السلطان أمرا كرميا فى ١٥ منه يعلن فيه استقلال البلاد قال فيه :

- ” لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا، وإنا ننتهز إلى
 ” المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملاء العالم
 ” أن مصر منذ اليوم دولة متممة بالسيادة والاستقلال، ونفخذ لنفسنا لقب
 ” صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر
 ” الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .
 ” وهما نحن نشهد الله ونشهد أمثنا فى هذه الساعة العظيمة أننا لن نألو جهدا
 ” فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لنحير بلادنا المحبوبة ، والعمل
 ” على إسعاد شعبنا الكريم .
 ” وإنا ندعو المولى القدير، أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد
 ” لمصر ذكرى ماضىها المجيد .

وفي ٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة من ٣٢ عضواً من ذوى الخبرة والصفة النيابة لوضع مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية، ويكون بذلك للهيئة النيابة حق الإشراف على العمل السياسى المقبل، وكذلك وضع قانون للانتخاب .

وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ أتمت اللجنة وضع الدستور وقانون الانتخاب على أحدث المبادئ، ووفق حاجة الأمة، وقدمته للوزارة فأحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية لفحصه، فعينت أكبر العناية بدرسه وتحميمه، وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى، واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوقات وضعتها، وكان من المتعين أن يشملها الدستور، وقيل أن تتقدم الوزارة بعرضه على جلالة الملك للتصديق عليه استقالت في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ لأسباب داخلية .

ثم أعقبتها وزارة محمد توفيق نسيم باشا، وفي مدتها قامت أزمة بسبب وضع مادتين خاصتين بالسودان في الدستور .

فقد كان في مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة نصان عن السودان، أحدهما المادة (٢٩) التى تنص على أن (الملك يلقب بملك مصر والسودان)، والثانية المادة (١٤٥) وهى التى تقول (تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها، أما عن السودان، فمع أنه جزء منها يفتر نظام الحكم فيه بقانون خاص) . وقد خلق الإنكليز زماماً بشأنهما وطلبوا حذفهما، وكان من سوء حظ البلاد أن هذا النزاع وقع في عهد وزارة ضميعة نسبت وأجبا الوطنى، وسامت تسلياً غزياً بوجهة النظر الانكليزية .

وفي يوم ٢ من فبراير سنة ١٩٢٣ سلم المتمدن البريطانى إلى جلالة الملك مباشرة — متخطياً الوزارة خلافاً للأصول المتبعة — خطاباً من الحكومة الانكليزية، وفيه أنها لا توافق على ذكر السودان في مشروع الدستور المصرى، وأنها لا ترغب

قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ، ولا لحقوقها في مياه النيل ، إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين إنكلترا ومصر، وأن وضع المادتين الخاصتين بالسودان في مشروع الدستور تعتبره إنكارا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ونحرجا على تصريح ٢٨ فبراير ، وفصلا في أمر السودان من جانب الحكومة المصرية ، وهي لتلك تطلب حذف المادتين .

وصرحت بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة في أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد حريتها للعمل بإزاء الحالة السياسية في السودان ومصر، وتكون في حل من إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ومن إلغاء تصريح ٢٨ فبراير، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا من الإجراءات الأخرى .

وإزاء تسلم الوزارة بهذا الإنذار كما أسلفنا ، هاجت البلاد واحتجحت احتجاجا إجماعيا على هذا التسليم الشائن . فلم تجد الوزارة بدا من الاستقالة في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٣ قائلة في استقالتها بمناسبة مسألة السودان .

” ونظرا للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الإنذار في حالة الرفض التخطي عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف ، توافقت الحكومة الأمر ، ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ، ريثما يرد رد الحكومة الإنكليزية ، وقد مضى ميعاد الأربعة والعشرين ساعة المفروضة لوصوله“.

بقيت البلاد بلا وزارة من ٩ من فبراير حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٣ إلى أن أسندت رياستها إلى يحيى إبراهيم باشا، وكان من أهم ما عيّنت به وزارته درس مشروع الدستور ، وما أدخل عليه من تعديلات في الأدوار التي مر بها، وعرضته من جديد على اللجنة الاستشارية التشريعية فوضعت النصين الخاصين بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور الحالي، بناء على ما أبداه المنتخب السامي من التأكيد بأن حكومته لا تقصد مطلقا أن تنازع في حقوق مصر في السودان ووادي النيل .

ثم رفعته إلى جلالة الملك في منتصف الليل من يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ لاعتقاده ، راجية أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة المصرية وارتقائها ، وضوانا دائما لمجدها وعظمتها ، وقد صدر هذا الدستور بعد مرور أربعة عشر شهرا على إعلان استقلال البلاد ، تناوب فيها مهمة الحكم ثلاث وزارات ..

وقد اشتمل الدستور المصرى على سبعة أبواب ، يتلخص الجزء المهم منها فيما يأتى :

الباب الأول — الدولة ونظام الحكم فيها

فالمادة الأولى من الدستور تنص أن مصر دولة ذات سيادة، وهى حرة مستقلة، ملكها لا يجزأ، ولا يتقل عن شيء منه، وحكومتها ملكية وراثية، وشكلها نيابى.

الباب الثانى — فى حقوق المصريين وواجباتهم

ويشمل المواد من الثانية إلى الثانية والعشرين ، وهى تنص على تساوى المصريين جميعا أمام القانون، وتبسط مبادئ الحرية الشخصية وحرية المسكن، وحرية القيام بشعائر الأديان، والصحافة، والرأى، والاعتقاد، والنشر، داخل حدود القانون ، وتنص كذلك حرية الجمعيات والاجتماعات العامة فى دائرة القانون، الى غير ذلك .

الباب الثالث — فى السلطات

ويشمل المواد من الثالثة والعشرين الى المائة والثلاثين . وهى تنص أن الأمة مصدر السلطات جميعا، وأن هذه السلطات تستعمل على ما يوافق الدستور ، وأن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك فى الحدود المرسومة فى الدستور ، والسلطة القضائية يتولاها المحاكم المختلفة .

وعرش المملكة المصرية ورأى فى أسرة محمد على ، والملك هو رئيس الدولة الأهل ، وهو الذى يصدر على القوانين ويصدرها ، وله حق حل مجلس النواب ،

وتأجيل انعقاد البرلمان، ودعوته الى اجتماعات غير عادية . وافتتح أدوار الانعقاد العادية بمخطة العرش ، ويمنح الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى ، ويرتب المصالح العامة ، ويولى ويسزل الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين فى القوانين ، ولا يجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان ، والملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو الذى يعينهم ويقيلهم ، ويلى ذلك مدة مولد خاصة بما يجب اتباعه اثر وفاته ، وفيمن يخلفه ، وتولى أوصياء العرش .

ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، ولا يلى الوزارة إلا مصرى ، والوزراء مسئولون متضامنون لدى مجلس النواب فى السياسة العامة للدولة .

ويتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب .

فأما مجلس الشيوخ فيتألف الآن من سبعة وأربعين ومائة عضو ، يعين الملك خمسيه ، ويتخب الثلاثة الأخماس الباقون بطريق الاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب ، بحيث يمثل كل عضو مائة وعشرين ألفاً من الأهلىن ، ويشترط فى العضو ألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية ، وأن يكون من إحدى طبقات ذوى المصالح الواسعة فى البلاد، مادية كانت أو أدبية ، ومدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين ، ويجتدد اختيار نصف كل من الشيوخ المعينين والمتخبين كل خمس سنوات ، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه . وللمجلس رئيس يعينه الملك ، ووكلائه ينتخبهما المجلس . وتعين أولئك يقع لمدة عامين .

أما مجلس النواب فيتألف الآن من ٢٦٤ عضواً ، يختارون جميعا بطريق الانتخاب العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ، بحيث يمثل كل نائب ستين ألفاً من الأهلىن ، ويشترط فى النائب أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية على الأقل ومدة عضوية النائب خمس سنوات ، ويتخب المجلس رئيسا ووكيلين سنويا

في أول كل دور انعقاد عادي ، وإذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

ومركز البرلمان بمدينة القاهرة ، وأدوار الانعقاد للجلسين واحدة ، وهي على نوعين : عادية ، وغير عادية ، ودور الانعقاد العادي يتبدى إما بناء على دعوة الملك وذلك قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وإما بحكم القانون في اليوم المذكور إذا لم تصدر للبرلمان هذه الدعوة ، ويدوم دور الانعقاد العادي ستة أشهر على الأقل ، ولا يجوز على كل حال فضه قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، أما أدوار الانعقاد غير العادية فتكون عند الضرورة بناء على دعوة الملك ، وجلسات المجلسين طنية . ولا يجوز في أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان إلا بإذن من المجلس التساج له ، ما عدا حالة التلبس بالجناية ، ولا يمنع أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين في أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ، ولا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له .

الباب الرابع - في المالية

ويشمل المواد من ١٣٤ الى ١٤٥ ، وهي تنظر أن الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وتكون مناقشتها في مجلس النواب أولاً ، فإذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . ولا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

الباب الخامس - في القوة المسلحة

ويشمل ثلاث مواد من ١٤٦ الى ١٤٨ عن قوات الجيش ، وطريقة التجنيد ، ونظام الجيش ، وما لرجال من الحقوق ، وما عليهم من الواجبات ، ونظام هيئات البوليس ، كل ذلك يبين ويقرر بقوانين .

الباب السادس — أحكام عامة

ويشمل المواد من ١٤٩ الى ١٥٩ ، وتتضمن أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية ، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

الباب السابع — أحكام ختامية . وأحكام وقتية

ويشمل المواد من ١٦٠ الى ٢٧٠ عن تعيين اللقب الذى يكون للملك مصر بعد أن يقتر المندوبون المفوضون نظام الحكم السودانى للسودان ، وخصومات الملك هي ١٥٠ ألف جنيه ، وخصومات البيت المال ١١١٥١٢ جنيها .
وللبرلمان وظيفتان ، وظيفة تشريعية ، ووظيفة سياسية .

فمن حيث التشريع — للبرلمان حق اقتراح القوانين ، ومناقشتها ، وإقرارها ، لا يشاركه في هذه السلطة غير الملك الذى له أيضا حق اقتراح القوانين ، وحق التصديق عليها وإقرارها .

وأما الوظيفة السياسية ، فهي الهيمنة العامة على شؤون الدولة ، والبرلمان يتنزع في استعمال هذه السلطة بما له من حق توجيه الأسئلة والاستجابات الى الوزراء ، ومن حق النظر في المرائض التى ترفع إليه من الأفراد والهيئات ، وهذه الوظيفة السياسية أظهر في مجلس النواب منها في مجلس الشيوخ ، لأنها معززة في مجلس النواب بالمسئولية الوزارية ، إذ أن الوزراء غير مسئولين قانونا إلا أمام هذا المجلس دون غيره .

وفى أول كل دور مادى ، يشكل في كل من المجلسين — من بين أعضائه — مكتب يتولى إدارة أعماله في الجلسة وخارجها ، ويتألف مكتب مجلس الشيوخ من رئيس ، ووكيلين ، وأربعة سكرتيرين ، ومراقبين اثنين — ويتألف مكتب مجلس النواب من رئيس ، ووكيلين ، وأربعة سكرتيرين ، وثلاثة مراقبين ، وأعضاء المكتب جميعا ينتخبون انتخابا إلا رئيس مجلس الشيوخ فإنه يعين بأمر ملكي .

وفي أول كل دور عاды يشكل كل من المجلسين من بين أعضائه لحافا مستديرة، مهمتها بحث ما يحيلها إليها المجلس التابعة له من مشروعات القوانين والاقتراحات . وأول واجب على عضو البرلمان أن يحلف اليمين قبل تولي عمله التباين ، أن يكون مخلصا للوطن ولللك ، مطبعا للامستور وقوانين البلاد ، وأن يؤدى عمله بالذمة والصدق .

و يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٨٠٠ جنينها مصريا ، عدا الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانين ، أما رئيس المجلس فيتناول مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير ، ولا تستحق هذه المكافأة إلا من يوم حلف اليمين . ويعطى لكل عضو جواز سفر مجاني في الدرجة الأولى على خطوط سكك حديد الدولة ، من القطعة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة . وأعقب صدور الدستور إصدار قانون للانتخاب ، اشتمل على ٨٥ مادة ، تلخص فيها يأتي :

(١) يشترط قانون الانتخاب في النائب أن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها ، وأن يحسن القراءة والكتابة ، وألا يكون من الضباط المستودعين ، ولا من الجنود الذين هم في الإجازة الحرة ، وأن يرشح نفسه للانتخاب ويؤدى تأميना قدره ١٥٠ جنينها يودع خزانة المديرية أو المحافظة ، حتى إذا عدل عن الترشيح ، أولم يحرز عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، سقط حقه في هذا المبلغ ، وصار إلى الأعمال الخيرية المحلية ، والفرض من هذا التأمين ضمان أن يكون الترشيح عملا جديا لا كيديا ، وتحديد عدد المرشحين نوما . وأمرء الأسرة المسالكة ونبلاؤها لا ينتخبون توبا ، ولا يجوز للوظف أن يرشح نفسه في دائرة عمله ، حتى لا يكون له سلطان على الناخبين .

(٢) ويشترط قانون الانتخاب في عضو الشيوخ أن يكون اسمه مقيدا في أحد جداول الانتخاب ، وأن يحسن القراءة والكتابة ، وأن يدفع تأميना قدره ١٥٠ جنينها .

أما الطبقات التي يجب اختيار الشيوخ من بينها معينين كانوا أومتخين فهي :
الوزراء ، المثلون السياسيون ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء
محكى الاستئناف ومستشاروهما أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ،
النواب العموميون ، نقيب المحامين ، موظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً ،
الحاليون منهم والسابقون ، كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، الضباط المتقاعدون
من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون
ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه
من المشتغلين بالأعمال المالية ، أو التجارية ، أو الصناعية ، أو بالمهن الحرة ،
وتنقص الضريبة والدخل السنوي إلى الثلث لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

أما أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها ، فلا يجوز أن ينظموا أعضاء في مجلس
الشيوخ إلا بطريق التعيين ، وينص قانون الانتخاب على أن لكل مصري من
الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغت سنه إحدى وعشرين سنة
ميلادية كاملة . وأعضاء مجلس الشيوخ إذا كانت سنه خمساً وعشرين سنة
ميلادية كاملة .

ويحرم من حق الانتخاب المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ،
وفي جناية بعقوبة من عقوبات الجنح ، ويحرم من حق الانتخاب لمدة خمس عشرة
سنة ، المحكوم عليهم في سرقة ، أو نصب ، أو خيانة ، أو رشوة ، أو تفتيس ،
أو تزوير ، أو هتك عرض .

ويحرم من حق الانتخاب لمدة خمس سنوات المحكوم عليهم بالحبس في الجرائم
الانتخابية ، أو في جنح المخدرات .

وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٣ اتفق ٩٦ نائباً برلمانياً انكليزياً من مختلف
الأحزاب على توقيع خطاب نشره في الصحف الانجليزية موجهاً إلى حكومتهم
قالوا فيه : "إن سياسة اللورد اللبي جريت مدة كافية تزيد على عام ففشلت فشلاً

أكثر جلاء من فشل أى مندوب بريطانى فى مصر، مع ما يتبع به من حرية العمل والتصرف والسلطة المطلقة، فإنه لم ينفذ الوعد بوقف الأحكام العسكرية من حيث تأثيرها فى الحقوق السياسية، وكذلك فشلت سياسته فى تنفيذ تلك الأحكام بشدة والقبض على الزعماء السياسيين المصريين وبجانبهم، فلم تسفر إلا عن تعزيز مكائهم فى أفكار وقلوب الشعب المصرى، وإن السماح بموت زغلول باشا فى أى وقت فى منفاه يعد كارثة نظرا لشيخوخته وضعفه، وتكون قد ارتكبتا أعظم غلطة فى حكمنا، فيتأجل حل المشكلة جيلا، لأن الشعب المصرى كله يتهم بريطانيا بموته، ويطلق على طاقها التبعة مباشرة.

أما إذا أعيد زغلول باشا إلى وطنه، فإن ذلك يعد إشارة لتجديد ذلك الشعور نحو الأمة الإنجليزية". فأحدث هذا الخطاب ضجة فى البلاد الإنجليزية.

وبعد أن مهدت السياسة الإنجليزية لتصفية الجو بهذه التهديدات، أبلغت دار المندوب السامى فى مصر الصحف رسميا فى ٣١ من مارس أن الطبيب المعالج لزغلول باشا فى جبل طارق قسّر أنه أصبح من الضرورى لصحته الإفراج عنه والنهاب إلى أوروبا للاستشفاء فى فيشى.

وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٢٣ أفرجت السلطة العسكرية عن باقى المعتقلين فى سيشل.

وفى ٥ من يولييه سنة ١٩٢٣ وفقت الوزارة فى تذليل الصعوبات التى اعترضتها، فأصدرت قانون التضمينات وأبلغته إلى دار المندوب السامى، لى يصدر فى ذات الوقت الذى يصدر فيه إعلان السلطة العسكرية البريطانية بإتواء الأحكام العرفية، لأن هذا القانون يعد بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا، وفى نفس اليوم ألغيت الأحكام العرفية، وصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية.

وفي ٣٠ من يولييه أطلقت حرية المبعدين السياسيين، فعادوا لمصر بعد أن أمضوا سنى الحرب في الخارج .

ولما ظهرت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب، وأعلن أن الفوز فيها كان للفرد المصري ، رأى يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا إلى الرغبة في تغيير الوزارة قبل إتمام عملية الشيوخ ، فرفع استقائته إلى جلالة الملك قبلها .

وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٤ أسندت رئاسة الوزارة إلى سعد زغلول باشا زعيم للأغلبية ، واقتضت الحكومة البرلمان المصري الذي تأسس على المبادئ المصرية باحتفال عظيم في يوم ١٥ من مارس سنة ١٩٢٤ ، وألقيت فيه خطبة العرش وهي أول برنامج لأول وزارة دستورية خاضعة للأمة ، ممثلة في أشخاص توابها وشيوخها ، وعقب افتتاح المجلس أهتم أعضاؤه بوضع لأئحته الداخلية ، وتحديد مكافأة الأعضاء ، وقام في دور انعقاده السادس الأول بأجل الأعمال ، فاستنكر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ ، وأعلن أنه لا يصلح لاستقلال مصر الحقيقي ، وتضامنت الحكومة معه في ذلك .

وفي أوائل جلساته تلقت الحكومة المصرية دعوة من الحكومة البريطانية . بأنها مستعدة الآن ، وفي كل وقت ، أن تتفاوض مع الحكومة المصرية ، وقد قبل سعد باشا الدخول في هذه المفاوضات .

وفض دور الانعقاد المادى الأول في ١٠ من يولييه سنة ١٩٢٤

وفي ١٢ منه حاول شاب أقيم الاعتداء على حياة سعد زغلول باشا وأطلق عليه الرصاص عند سفره للاسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى ، لمنعه من المفاوضات مع الحكومة الانكليزية ، لكنه قد نجا من هذا الحادث الأليم ، ولم يصب إلا بجرح بسيط في ساعده الأيمن .

وبعد أن شفى سافر إلى أوروبا في ٢٥ منه لمفاوضة المستر مك دونالد ، وظل مقيما في باريس إلى أن أرسل إليه المستر ماك دونالد دعوة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٢٤

يدعوه فيه الى المباحثة والاجتماع في لوندرة ، فساغرى ١٢ منه ، وداست المفاوضات بينهما الى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، واطت بالفشل، فقفل راجعا الى مصر . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ افتتح البرلمان دور انعقاده التالى العادى بالمهرجان المعتاد، وتليت فيه خطبة العرش .

وفي ١٧ من نوفمبر اعتدى خمسة من الثبائن على حياة السيرى متاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، بعد نروجه من ديوان وزارة الحرية فتوفى متأثرا من جراحه ، فطارت ثائرة الحكومة الإنكليزية ، وبعد أن تم الاحتفال اللاق بتشيع جنازته في ٢٢ منه، قصد المندوب السامى الى رئاسة مجلس الوزراء بتقديم مائتان وخمسون جنديا من حملة الرماح البريطانيين، وخلفه مثلهم ، وقدم الى سعد زغلول باشا بلاغين محزين باللغة الإنكليزية، طلب في الأول :

- (١) أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا واجبا عن الخطاية .
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط، وبدون مراعاة للاشمطاس، البحث عن الجناة، وأن تنزل بالمجرمين، أيا كانوا ومهما يكن سنهم ، أشد العقوبات .
- (٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- (٤) أن تدفع في الحال الى الحكومة الإنكليزية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- (٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .
- (٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطلان التى تزرع في الجزيرة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .
- (٧) أن تمدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

ثم أُنذرتها بأنها إن لم تلب في الحال وعلى الفور، هذه المطالب البريطانية فإنها تتخذ التدابير المناسبة لهيئته مصالحتها في مصر والسودان .

أما المذكرة الثانية فتبين مطالب الحكومة البريطانية المتعلقة بالجيش في السودان ، وحماية مصالح الأجانب في مصر ، وذلك بأنه بعد أن تمسح من السودان الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة ، تحوّل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوات سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر الأوامر للضباط ، وأن يعاد النظر في القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، واعتراهم الخدمة ، كذلك الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا منهم طبقا لرغبات الحكومة البريطانية ، وأن تسيق الحكومة المصرية منصبي المستشارين المالى والقضائى ، الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية ، وأن تحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وأن تحترم الحكومة كذلك نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية ، وأن تنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يسديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

وفي مساء ذلك اليوم عقد مجلس النواب جلسة سرية ، عرضت فيها الوزارة عليه المطالب الإنكليزية ، وأوضحت اقتراحاتها بشأن الرد عليها ، فسمح لها المجلس بأن تقبل الشرط الأول والثاني والرابع ، وترفض بقية الشروط ، وأولاهها نقته التامة . وفي اليوم التالى قدمت الحكومة المصرية ردها على المذكرتين الإنكليزيتين متجاوزة ما خولها مجلس النواب قبوله ، ويتلخص الرد فيما يأتى :

- (١) قبول الترضية والاعتذار عن الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة سردار الجيش ، وأنها غير مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة .
- (٢) ستأخذ على عاتقها اقتفاء أثر الجناة ، ولن يفتنوا من القصاص العادل .

(٣) منع المظاهرات الشعبية المخلّة بالنظام العام .

(٤) قبول دفع نصف مليون جنيه .

ورفضت ثلثية باقى مطالب الحكومة الإنكليزية فيما يخصّ بوحدة الجيش فى السودان ، وزيادة مساحة الأقطان التى تزرع فى الجزيرة ، وتسوية حالة الموظفين الأجانب بمصر .

وإزاء رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب الحكومة الإنكليزية الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة ، أرسلت دار المنسوب السامى مذكرة بالتعليق التى صدرت لحكومة السودان بإخراج جميع الضباط والوحدات المصرية من السودان ، وأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى بالجزيرة الى مقدار غير محدّد ، وأنها ستعمل - فى الوقت المناسب - لحماية مصالح الأجانب فى مصر . وفى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ رفعت الوزارة استقالتها الى جلالة الملك قبلها فى اليوم التالى .

وفى ٢٤ منه صدرت تعليمات الى الجنود الإنكليزية باحتلال جمارك الاسكندرية وهو أوّل تدبير اتخذته المنسوب السامى من وسائل الشدّة .

واحتج البرلمان على مطالب وتصرفات الحكومة الإنكليزية الفادحة ، مع استنكاره وقوع هذا الحادث الأليم ، كما قسّر أن كل تصرف حصل من حكومة استقالت ، أو يحصل من حكومة مقبلة ، يكون مخالفا لإرادة المجلس ، سواء أكان قائما أم معطلا ، وفيه أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، يكون عملا فرديا لا تتحمل الأمة أية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الأمة لم تخلّزه ولم تقبله .

وأعقبت هذه الوزارة وزارة أحمد زور باشا فى ٢٤ منه ، ولم يرض على تأليفها يوم واحد حتى استصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر .

وفى ٢٧ منه ألقت السلطة العسكرية البريطانية القبض على اثنين من أعضاء مجلس النواب ، ووكل وزارة الداخلية لهم نسبت إليهم .

وفي ٣٠ منه قبلت الوزارة المطالب والشروط الواردة في الإنذار البريطاني بأكلها بدون قيد، مذعنة في ذلك — كما رأت — الى حكم الضرورة، ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم، وبناء على هذا القبول أخليت الجمارك من الجنود الإنكليزية .

وعلى أثر تمادى الإنكليز في الخطة التي رسموها لتنفيذ مآربهم في مصر والسودان، ووضوح الأمر بأن الحقوق الوطنية خسرت خسارة جديّة بالاتفاقات التي عقدها الوزارة مع المندوب السامي ، طلب كثير من تواب الأمة من جلالة الملك في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٤ أن يسجل بدعوة البرلمان الى الانققاد قبل ختام مدّة الشهر التي تأجل إليها، لمعالجة تلك الحالة التي فرضت على البلاد قسرا ، وإذعان الوزارة لمطالب الإنكليز، والتسليم في حقوق البلاد ، وليتمكن البرلمان من أداء واجبه نحو أخطر مسئولية في حماية الحرية المهتدة التي كفلها الدستور .

فأحال جلالة الملك طلباتهم الى الوزارة، فوأت أنه ليس هناك ما يدعو الى أن تعرض الوزارة على الملك رأيا بالموافقة على تخفيض مدّة التأجيل .

حل مجلس النواب

وفي ٢٢ من ديسمبر رفع رئيس الوزراء مذكرة لجلالة الملك يطلب حل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للتواب في ٢٤ من فبراير، ودعوة المجلس الجديد للانققاد في ٦ من مارس سنة ١٩٢٥، فوافق جلالة على ذلك، حل أن تجرى الانتخابات طبقا للقانون الصادر في سنة ١٩٢٣ ، وقد سلكت الوزارة في الانتخابات الجديدة طريقا جديدا فلم تشأ أن تأخذ بالقانون القديم ولا بالجديد الذي وضعه المجلس في سنة ١٩٢٤ ، بل مزجتهما وأخذت من أحكامهما ما يوافق هواها . ولم تقف عند هذا الحد، بل ألغت بكل جراءة انتخاب المندوبين الناخبين ، مع أن انتخابهم بحكم القانون يجب أن يكون لمدة خمس سنين ، حل أن يمرض هذا التعديل على البرلمان في أول انققاده، ولكنها أنشأت كشوفا جديدة،

وأرادت أن تجرى الانتخاب من درجتين ، وأجلت من وقت لآخر تحديد اليوم الخاص لانتخاب المنديين ، وكذلك موعد افتتاح البرلمان .

وفي يوم ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٥ انتصحت الوزارة دور الانقضاء الأول المادى للهيئة النيابية الثانية ، وبعد تلاوة خطبة العرش ابتداء مجلس النواب في انتخاب الرئيس ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً نالها عبدالحق ثروت باشا . ونظراً لأن الحكومة كانت تعتقد أنها نالت الأغلبية في الانتخابات ، وقد تبين لها من نتيجة انتخاب الرئيس أن إرادة النواب قد خيبت رجاء الوزارة ، رفعت إلى جلالة الملك مذكرة قالت فيها :

” رأت الوزارة بعد تشكيكها وجوب استفتاء الأمة في شأن السياسة التي جرت على البلاد تلك النكبات والكوارث ، والتي أفرز زعيمها بسجزة عن القيام بمهمته ، ويجوز انعقاد المجلس الجديد ، وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنه خطاب العرش ، ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة ، وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها ، مع أن الظروف تكاد لا تزال باقية كما هي ، وأن الناخبين ما قصدوا أن يودعوا بالبلاد إلى مثل ما تؤدى إليه هذه الروح التي أثرت الشخصيات على المصلحة العامة . “

وطلبت حل مجلس النواب الجديد ، فوافق جلالتة على ذلك وعلى دعوة المنديين لإجراء انتخابات جديدة لأعضاء مجلس النواب في يوم ٢٣ من مايو ، وعلى اجتماع المجلس الجديد يوم أول يونيو سنة ١٩٢٥ .

ولم تدم هذه الهيئة الثانية سوى ثلاث ساعات ، وأقصت الوزارة مكافأة أعضاء البرلمان من خمسين جنيهاً إلى ثلاثين جنيهاً .

وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٢٥ أصدرت مرسوماً بوقف عملية الانتخاب إلى أن يتم تحضير قانون جديد للانتخاب ، وتعديل نظمه على وجه يحقق معه تمثيل البلاد بصورة أعم وأنسب .

وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد الذي المندوب السامي من منصبه ، وخلفه اللورد جورج لويد حاكم يومباي .

وفي أثناء ذلك انبثقت فكرة ترى إلى عقد مؤتمر يمثل جميع الأحزاب السياسية في مصر ليقدر الوسائل المؤدية إلى إتمام الدستور ، والاحتجاج على أعمال الوزارة ، وتخليص الحياة النيابية ، وإعادة النظام الدستوري ، فأجعت صحف تلك الأحزاب على الدعوة لهذه الفكرة بلهجة متعائلة ، وأسلوب متجانس ، وهيات الجسور الصالح لانقاذ المؤتمر ، واستجاب لها رؤساء الأحزاب ، فصاغ بعضهم بعضاً ، وعاهدوا الوطن على إتمام البلاد كما وصلت إليه ، واستقر رأيهم على أن يذهبوا إلى البرلمان يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ للاجتماع فيه ، وهذا الموعد يوافق السبت الثالث من شهر نوفمبر المنصوص عنه في الدستور .

ولكن الحكومة من جانبها قد عدت عتتها للأمر ، وقضت منع الشيوخ والنواب من دخول البرلمان ، وبالفعل عسكرت قوات الجيش داخل البرلمان وخارجه ، وأحاطت بجميع الشوارع المؤدية إلى دار البرلمان على مسافة طويلة .

فاجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً ، ووافقوا بالإجماع على القرار الآتي :

تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور ، اجتمع أعضاء البرلمان يوم السبت ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان لفتحهم القوة من الوصول إليه ، وعلى ذلك اجتمعوا اليوم بفندق الكونتنتال ، وتكامل عددهم القانوني وبهذا المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع :

(١) الاحتجاج على تصرف الوزارة المخالف للدستور ، وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

(٢) قرروا مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور .

(٣) اعتبار دور الانقباد موجودا قانونا ، واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي اتفق عليها الأعضاء .

(٤) نشر هذا القرار في جميع الصحف .

واقتضت أعضاء مجلس النواب مكتب المجلس ، فكانت الرئاسة سعد باشا زغلول ، وللوكالة محمد محمود باشا ، والدكتور عبد الحميد سعيد ، واقتضت أربعة سكرتيرين ، وثلاثة مراقبين من أعضاء الأحزاب المختلفة .

وعقب ذلك انفض الاجتماع ، ورفع القرار المذكور إلى جلالة الملك .

وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع أمراء الأسرة الملكية في سراي سمير الأمير كمال الدين حسين ، وبعد البحث والنظر في الحالة الحاضرة — وبالأخص بعد اجتماع البرلمان ، ومعارضة الوزارة في تنفيذ قراراته — قرروا تكليف الأمير يوسف كمال بحمل كتاب إلى جلالة الملكذكروا فيه أن نواب الأمة قرروا عودة الحياة النيابية ، وأن عدم إجابة هذه الرغبة الجليلة تثير القلق ، ولا يتفق مع رغبات جلالاته ، ولهمنا يضم الأمراء صوتهم إلى صوت نواب الأمة وشيوخها .

لم تشأ الوزارة — مع كل ذلك — أن تظهر اهتماما بمطالب الشيوخ والنواب والأمراء وإرادة الشعب ، بل أظهرت عنادا ، وصممت على المضى في السياسة التي رسمتها لنفسها .

وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ أصدرت قانون الانتخاب الجديد الذي اشتملت بوضعه منذ أن حل المجلس في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٥ .

وقد اجتمعت الأحزاب كلها وأصدرت قراراتها بأن هذا القانون باطل من كل الوجوه ، ولا يجوز العمل به ، ويجب على كل مصري الامتناع عن تنفيذه بكل أحكامه ، لأن فيه عبثا ظاهرا بالحياة النيابية ، وثورة على الدستور .

وتألفت لجنة تنفيذية من كافة الأحزاب دعت الأمة إلى مقاطعة الانتخابات .

وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٢٦ اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ في النادي المعدى واتمى أمرهم إلى قرار يتلخص فيما يأتي :

- (١) أن تكف الحكومة عن تصرفاتها، وعلى الأخص عن تنفيذ قانون الانتخاب الحالى ، لأن في الإصرار على تنفيذه — رغم مخالفته للدستور ، وإرادة الأمة — خطر مضره لعدم إقرار البرلمان عليه وإبطال مابنى عليه من النتائج.
- (٢) أن تبعد الحكومة الحياة النيابية في البلاد بسعد البرلمان الحالى تحقيقا لرغبات الأمة .

وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد، تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور بطريقة تطمئن إليها البلاد .

وقد أبلغت هذه القرارات الى رئيس الوزراء في مساء هذا اليوم .

وفي اليوم التالى ردّ رئيس الوزارة على ذلك فقال : إن ما تضمنته المذكرة من الرغبة في الإسراع الى إعادة الحياة النيابية ، فإن هذه الأمنية التي أفضى بها أعضاء مجلس الشيوخ الذين أتيح لى شخصيا تقدير تعلقهم الشديد بمصالح القطر العامة ، قد جاءت مطابقة كل المطابقة لما سبق للحكومة إبداءه من الاهتمام بهذا الأمر ، واستعلم من قانون الانتخاب الذى يشير إليه حضرات أعضاء الشيوخ .

وفي ١٥ من فبراير اجاب الشيوخ بأن القانون المقصود هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى أقره البرلمان، وإبطال العمل بقانون الانتخاب الجديد الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٦ اجتمع مؤتمر وطنى كبير في دار محمد محمود باشا من جميع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الحالى والسابق ، ومجالس إدارات الأحزاب المؤلفة ، والوزراء السابقين ، وأعضاء مجالس المديرات ، والمجالس المحلية وبلدان الشياخات ، وأعضاء نقابات المحامين الشرعيين ، وأعضاء مجالس النرفة

التجارية ، والغابة الزراعية ، والجمعية الزراعية الملكية ، ورأس هذا الاجتماع سعد زغلول باشا ، وبلغ عدد الحاضرين سبعة وتسعين ألفا ، وقرو ما يأتي :

(١) تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات المخالفة للدستور .

(٢) دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

(٣) تأليف وزارة موثوق بها من الأمة .

(٤) انتخاب لجنة لتنفيذ قرارات المؤتمر .

وفي ٢٢ من فبراير أصدرت الوزارة مرسوما بإجراء الانتخابات المقبلة لمجلس النواب ، طبقا لأحكام القانون القديم الصادر في سنة ١٩٢٤ كما طلبه شيوخ الأمة .

وفي أبريل سنة ١٩٢٦ صدر مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٦ ، فأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز جميع نواب الأحزاب المؤتلفة .

واجتمع النواب المتصخبون في فندق الكونتنتال في مساء يوم ٣ من يونيو وطلبوا من سعد زغلول باشا زعيم الأغلبية في مجلس النواب أن يتزل عن رئاسة مجلس الوزراء مراعاة لصحته الضعيفة ، وتسليم زمام الحكم الى منلى يكن باشا يساعده فيه وزراء وفديون وأحرار دستوريون ، فوافق المجتمعون على ذلك .

ظلت الوزارة متمسكة بمناصبها بعد ظهور نتيجة انتخابات الأحزاب المؤتلفة فأصدرت في يوم ٦ من يونيو مرسوما بدعوة البرلمان الى الانقضاء يوم ١٠ يونيو . وفي ٧ من يونيو قدمت استغالتها بجلالة الملك قبلها ، وعهد في اليوم نفسه الى منلى يكن باشا تأليف الوزارة ، فشكلها من الأحزاب المؤتلفة .

وفي يوم ١٠ من يونيو انتخب البرلمان لدور انعقاده العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة ، وتليت فيه خطبة العرش ، وبدأت الحياة النيابية سيرتها الأولى بعد أن تمطلت سنة وشهرين و١٧ يوما .

اطمان الشعب بعد ذلك على مستقبل بلاده . واستتبت الحالة الداخلية على أسس قوية ، ودعائم متينة ، واستقرت الطمأنينة في قلوب الناس ، ودخلت مصر في عصر دستوري سادت فيه الروح النيابية ، وكانت العلاقات بين الأحزاب المختلفة على أتم ما يرام ، والوزارة القومية حائزة للثقة التامة ، يؤديها المجلس والشعب بالإجماع ، لأن غرضها حماية الدستور ، وتوطيد دعائمه ، وتنمية مبادئه .

واتخب المجلس سعد باشا زغلول رئيسا له ، وقد قام المجلس في هذه الدورة بأجل الأعمال ، وفرض دور انعقاده في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٦

وفي ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ افتتح البرلمان لدور انعقاده العاشر الثاني بالاحتفال المعتاد ، وتليت فيه خطبة العرش ، وانتخب سعد زغلول باشا رئيسا لمجلس النواب .

وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٢٧ وقعت أزمة وزارية داخلية مفاجئة في جلسة مجلس النواب ، بسبب المناقشات في توظيف المال الاحتياطي ، وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعة الوطنية ، فقدم اقتراح من بعض حضرات النواب بشكر الحكومة على ما فعلته لتعضيد بنك مصر منذ توليها الحكم ، فعارض أحد النواب في هذا الاقتراح ، لأنه مستهل بشكر الحكومة .

فأعلن رئيس الوزارة استقالته في المجلس ، وظل منشيتا برأيه في رفضها الى جلالة الملك رغم كل المساعي التي بذلت من الأحزاب المختلفة ، فقبلها جلالة في ٢١ منه . وفي ٢٥ منه أسندت رئاسة الوزارة الى عبد الحلقى ثروت باشا فشكها في اليوم التالي ، وأشرك معه كل أعضاء الوزارة السابقة ، فكان تأليفها بهذا الشكل مظهرا جديدا لدوام الائتلاف بين الأحزاب المتمثلة في البرلمان .

وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٢٧ قام جلالة الملك بأول رحلة الى أوروبا بعد اعتلائه أريكه العرش ، مستصحبا معه رئيس وزرائه طبقا لما تقضى به التقاليد الدستورية ، فزار دول إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والبلجيك تلبية لدعوة ملوكها

ورؤسائها، وكانت تلك الزيارة خير دعاية لمصر، رفعت من شأنها بين الأمم، وجعلتها موضع التجلة والاحترام، ووقفت عرى الصداقة بينها وبين تلك الدول.

استمرت العلاقات السياسية بين مصر وإنجلترا تزداد تحسناً، ويسودها حسن التفاهم، فرأت دولة بريطانيا أن الظروف مناسبة لإبداء رغبتها في مباحنة الوزارة للتمهيد للدخول في مفاوضات جديدة لتسوية المسائل الملقة بالتحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير، وقد اتهمز عبد الخالق ثروت باشا فرصة وجوده مع جلالة الملك في لوندن، ودخل في محادثات شخصية مع وزير خارجية بريطانيا رغبة في الوصول الى اتفاق يصلح أساساً لمفاوضات رسمية في تسوية المسألة المصرية بما يحفظ لمصر استقلالها وحريتها، ويضمن لبريطانيا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال.

استمرت المباحثات بين الوزيرين طوال مدة وجود جلالة الملك في الأنظار الأوروبية.

وفي ١٤ من يولييه سنة ١٩٢٧ فض دور الانقباد المادى الثانى للهيئة النيابية الثالثة.

وفي ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢٧ توفى سعد زغلول باشا زعيم البلاد، فاضطرب عبد الخالق ثروت باشا الى أن يعود لمصر ليقلب الحالة عن كسب، ويرى ما خلفته وفاة الزعيم من أثر في قوة البلاد المعنوية، وما إذا كان الحق ملائماً لاستئناف المفاوضات، ولما اطمأن الى صفاء الحق واستقرار الحالة الداخلية والسياسية، سافر دولته ثانية الى انكلترا في منتصف أكتوبر، واستأنف محادثاته التمهيدية مع وزير خارجية بريطانيا، ثم قفل راجعاً الى مصر، واستمرت محادثاته عن طريق المندوب السامى في القاهرة.

أعلنت الأمة بعد وفاة سعد باشا أنها ستبقي خطواته، وتفسح على منواله وتبني على الأساس الذي وضعه وتمهده، وتحافظ على الحياة النيابية حتى يتحقق

استقلال البلاد كاملاً، فكان صرح الائتلاف موطن الأركان ، مثبت الدعائم ، والناس مطمئنون الى «ناتته» .

وبعد أن انتهت العطلة البرلمانية ، افتتح البرلمان دور انعقاده المادى الثالث فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ بالاحتفال المعتاد ، وتليت فيه خطبة العرش وانتخب المجلس مصطفى النحاس باشا رئيساً له خلفاً لسعد زغلول باشا .

وفى منتصف شهر ديسمبر ، ابتدأ الجؤ يتلبد بالنيوم ، وظهرت روح التشاؤم واستتوت ثروت باشا فى إبقاء مسألة المحادثات مكتومة ، وتحت تأثير الإلحاح المستمر أفضى بتتيجتها الى الأحزاب المؤتلفة ، وعرض عليهم مشروع المعاهدة ، فناقشوها فى جلسات سرية ورفضوها .

لم يكن لدى الوزارة بعد أن استنارت بأراء السياسيين ، إلا أن تضع مذكرة برفض المشروع ، فأتمتها فى ٤ من مارس ١٩٢٨ بإجماع آراء الوزارة ، وأبلغتها الى المندوب السامى ، وقد قالت فيها :

« أنشرف بإخبار نغامتكم أنه عملاً برغبة معاهدة السير أوستن تشمبرلين فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف التى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى ، وأحطتهم علماً بالأدوار المختلفة التى صرت بها هذه المحادثات ، وبالمذكرات التى تبودلت ، والمناقشات التى جرت بعد ذلك .

فراى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه وتصوبه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال السكرى البريطانى شريعاً .

بناء على ذلك ، عهد لى زملائى فى إبلاغ معاهدة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع .

فأرجو من غفائكم أن تتكروا بإبلاغ ما تقدمت الى سعادة السير أوستن تشمبرلين وأن تعربوا له في الوقت نفسه عن خالص شكرى بما أبداه من الاستعداد الودى في هذه المحادثة منذ بدئها .“

وقد ارتاح الرأى العام الى هذا الرضى الذى تنمى بإجماع الساسة ، لحفظ على الأمة وحدتها ، وزاد في تماسكها وقوتها .

وفي المساء قدم ثروت باشا استقالته إلى جلالة الملك .

وفي ٦ من مارس سنة ١٩٢٨ قدم المندوب السامى البريطانى المذكرة الآتى نصها إلى الحكومة المصرية ، كما أبلغها في نفس الوقت إلى جلالة الملك :

”لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بين الفلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان ، والتي إذا عمل بها أضعفت إضعافاً جدياً من سلطة الهيئات الإدارية المسؤولة عن حفظ الأمن ، وحماية الأشخاص والأموال .

ولما كان هناك محل للامل في عقد معاهدة بين البلدين تعتمد مسؤوليات وحقوق كل منهما ، أسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة أملاً منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية ، والقيام بنجاح المسؤوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة .

ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تتجس في تحقيق غرضها ، فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتموضع مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر ، سواء بتسريح شبيه بذلك الذى أشرنا إليه ، أو بأى تصرف إدارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أى إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه .“

فلم تستطع الحكومة الرد على هذه المذكرة نظراً لتقديم استقالتها .

وفي ١٦ من مارس قبل جلالة الملك استقالة الوزارة ، وقورت الأحزاب بإجماع الآراء تأييد الائتلاف ، وأسندت رياستها في نفس اليوم إلى مصطفى النحاس باشا ، وقد شكلها من الأحزاب المختلفة .

وفي ٣٠ منه بعثت الوزارة للندوب بالرد على الإنذار البريطاني السالف الذكر بما يأتي :

”لایسع الحكومة المصرية في الجواب على هذه المذكرة إلا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجرد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلات الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي ، إذ أن هذا التدخل ما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا کلیا ، لا یجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى .

ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحصر على أن تلقى في نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم ، وأنها قد وضمت حماية مصالحهم موضعا خاصا من رعايتها ، هذا ولولم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة ، لكانت نزعات البرلمان الیئنة المعروفة كفیلة بأن توجبها عليها إيجابا ، ولقد أدلت الحكومة على الدوام بتصریحاتها وأعمالها ، على أن للأجانب أن يشقوا بأن ما يتمتعون به في مصر من حسن المعاملة لا یقل بوجه من الوجوه عما یلقونه في أى بلد آخر ، هذا فضلا عما یجدونه فيها من كرم الضیافة التي امتاز بها الشعب المصری ، فأصبحت من منافسه .

يضاف الى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيئ السبيل لتدخل مستمر في إدارة شؤون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ، ويعمل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم .

ولا ريب لدينا في أن الحكومة البريطانية لم تقصد الى شيء من هذا ، لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا ، لو أنها سالت بمذمة لأساليب ذاتها وأنكرت وجودها ، بل أنها تحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتترك حق الإدراك ما عليها من واجبات ، وتمتص بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها في حرص وفمة ، وعلى وجه مرض للجميع .

فردت الحكومة البريطانية في ٣ من أبريل على هذه المذكرة بما يأتي :

” أطلعت حكومتى على المذكرة التى أرسلتها دولتكم الى فى ٣٠ مارس ، وقد تلقيت تعليقات بأن أقول ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تقبل مذكرة دولتكم ككيان صحيح للعلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر ، أو لتعهدات كل منهما ، إن حكومة جلالة الملك قد أعلنت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن استقلال مصر خاضع لأربعة تحفظات ذكرت فيه ، وقد شفعت حكومة جلالة الملك إبلاغ قرارها هذا للدول الأجنبية بقولها إن سلامة مصر وخيرها ضروريان لسلامة الامبراطورية البريطانية وأنها ، لذلك تصونهما دائما لما فيها من المصلحة الجوهرية لبريطانيا ، وقد اعترفت الحكومات الأخرى منذ زمن طويل بالعلاقات الخاصة الموجودة بين بريطانيا ومصر ، وذكرت حكومة جلالة الملك فى إلفات النظر الى هذه العلاقات الخاصة ” كما هي محمّدة فى تصريح ٢٨ فبراير “ أنها لا تسمح لأى دولة أخرى بأن تفرض عليها ، أو تجادل فيها ، وأنها تعد كل سعى تقوم به دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى ، وأنها تعد كل اعتداء على الأراضى المصرية عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل .

فنظروا الى هذه المسئولية التي تحملتها نحو الدول الأخرى ، ولما للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية ، احتفظت حكومة جلالة الملك في مصر في التصريح المتقدم بحريتها التامة في التصرف :

(أولا) في سلامة المواصلات الإمبراطورية في مصر .

(ثانيا) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي ، أو تدخل مباشر أو غير مباشر .

(ثالثا) حماية المصالح الأجنبية في مصر ، وحماية الأقليات .

(رابعا) السودان .

وذلك الى أن توضع تسوية لهذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد سمعت حكومة جلالة الملك واعتقدت أنها وجدت هذه التسوية بالمهادنة التي فاضت فيها رئيس الوزارة المصرية السابق .

وبما أن الحكومة المصرية رفضت تلك المهادنة ، فإن الحالة التي تهدمتها تبقى مستمرة ، فالمرکز اليوم إذن هو كما كان عند ما حبطت المفاوضات بين مستر رايمزى مكدونالد وزفولوى باشا ، إلا فيما طرأ عليه من التعديل بالذكرات التي تبودلت في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وتبقى حكومة جلالة الملك محتفظة لنفسها بحرية التصرف في التقط المحتفظ بها ، فتتارس الحكومة المصرية سلطتها المستقلة على شرط إرضاء حكومة جلالة الملك في هذه المسائل .“

وفي يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٨ أرسلت الحكومة الانكليزية الإنذار البريطاني الآتى نصه :

“أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام—من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرة المؤرخة ٣ من أبريل—ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة في المضى

في تشريع يؤثر في الأمن العام ، وهذا التشريع - كما لا بد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ، ليس فقط من الرسالة الشفهية التي تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم في ١٩ الجاري ، بل أيضا من الرسائل السابقة المماثلة لها التي أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التي تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا في ٤ من مارس الماضي وبعده - داخل في نطاق التحفظ الذي أبدته مذكرتي المؤرخة ٤ من أبريل .

٢ - وإلى الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية أن تتخذوا في الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا .

٣ - وإلى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائي تأكيد كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور ، فإذا لم يصلني هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ من مايو ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تمت نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

وفي أول مايو سنة ١٩٢٨ أجابت الحكومة المصرية على هذا الإنذار بما يأتي :

” تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٨ الذي تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل في نطاق التحفظ الذي أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ من مارس ، وأبدته المذكرة المؤرخة ٤ من أبريل سنة ١٩٢٨ ، وأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلى كرئيس للحكومة المصرية أن تتخذ في الحال الإجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونا ، وأن أعطيكم تأكيد كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور ، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ من مايو ، فإن حكومة حضرة

صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة في القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

وردًا على خطاب نفخاتكم ، أئشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية في ردها بتاريخ ٢٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس ، قد أوضحت وجهة نظرها التي ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد ، وباستيفاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان في بيانها الذي ألقته بتاريخ ٥ من أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ من أبريل .

ولا يسمع الحكومة المصرية أمام واجبا في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بما تضمنته الإنذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصرى ارتكافا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيد ، ولقد صرح بذلك المستر رامزى مك دونالد بصفتة رئيسا للحكومة البريطانية في الخطاب الذى أرسله اللورد اللني بتاريخ ٣ من يوليو سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد باشا زلول رئيس الحكومة المصرية وقتئذ ، قد جاء في ذلك الخطاب ما يأتى :

لقد أبدى المستر ماكدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض في ١٥ من مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يمين فيه موقفه لا يلزم مطلقا الطرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف .

ولقد أوضحت الحكومة المصرية مرارا وجهه نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة البريطانية ولنفخاتكم ، فلم تأل جهدا في إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا ، وقد كان لى الشرف أن أوضح لنفخاتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ، أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن

تعبث بالمبدأ الدستوري القاضي بفصل السلطات ، قسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما ، فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقرة تتعلق بالشكل منقطت مرضا .

ثم سمحت لنفسى أن أبين لنظامكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص ، وما اقترن به من تصرفات الحكومة بالبرلمان ، ومناقشات المجلسين المثبتة في مضابط جلساتها ، لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما ، بل يرى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة .

كما أتى صرحت مرارا أنه إذا دل العمل على نقص في القانون بعد إصداره ، فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام .

تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجدية لصدق النية وحسن الاستعداد ، لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدي أسفها الشديد ، على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ، ومجهوداتها الصادقة المتوالية ، في توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الإنذار فتعبت بحق مصر الأذى حينما خطرا ، بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرفت عنها من ميول حرة تنبئ إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طوبتها .

ولهذا فإن الحكومة المصرية — مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التي كانت على الدوام رائدها — قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشة في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطوة الودية ، وأن يمهّد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة

التبادلة التي يجب أن تسود العلاقات بين البلدين، وأن يبقها عهد من التفاهم الحقيقي والمودة والعدل“ .

وفي ٢ من مايو سنة ١٩٢٨ أجابت الحكومة البريطانية على رد الحكومة المصرية بما يأتي :

” (١) أبلت حكومتى تفرافيا محتويات مذكرة دولتكم تاريخ أول مايو ، فتقبت التعليقات بأن أقول جوابا عليها ، إن حكومة جلالة الملك علمت بارتياح أن مجلس الشيوخ قرر ألا يستمر على النظر في مشروع قانون الاجتماعات في الدورة الحالية ، وذلك بناء على رجاء حكومة جلالة الملك ، وعملا بالنصيحة التي قدمتها دولتكم والحكومة المصرية إليه ، وتأخذ الحكومة البريطانية علما بتأكيدكم بأن هذا القرار قد وضع وفاقا لرغبة الحكومة المصرية الأكيدة في الوصول الى تفاهم ، ولما تشعربه من روح المسالمة والتوفيق ، لذلك يحق للحكومة البريطانية أن تفرض أن الحكومة المصرية ستعنى بتجنب كل ما يعد الخلاف الذي أفضى إلى الأزمة الحالية .

(٢) على أن الحكومة البريطانية تلاحظ أن نيات الحكومة المصرية في شأن مستقبل هذا المشروع لم تذكر بصراحة في مذكرة دولتكم ، فهي ترى من المفيد والحالة هذه ، أن تبين بعبارة لا تسمح بسوء التفسير ، أنها تعد أن من شأن بعض أحكام المشروع أن يضعف أيدي السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن ، وعن حماية أموال الأجانب وأرواحهم إضعافا خطيرا ، فإذا أعيد المشروع المذكور ، أو إذا قدمت مشروعات أخرى تتضمن مظاهر تراها الحكومة البريطانية خطرة أيضا ، فإن حكومة جلالة الملك تضطر الى التدخل ثانية كما تدخلت الآن لمنعها من أن تصبح قوانين .

(٣) لا نستطيع حكومة جلالة الملك أن تدخل في أية مناقشة حتى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ومن جملة ما ترتب على ذلك التصريح جعل الحكومة

البريطانية مسؤولة عن حماية المصالح الأجنبية في مصر، ويتضح من الفقرة السابقة أن حكومة جلالة الملك عازمة في كل حين على الإصرار على القيام بشروطه بكل دقة، وهذا التصريح يتضمن شروطاً تقيد بها الاستقلال الذي أعطى لمصر، لحكومة جلالة الملك لا تسمح بتعديله ولا بالتناقص عنه“ .

وقد كان لقرارات مجلس النواب ، ولبعض التيارات التي جرت فيه أثر عميق سار بين الأحزاب المختلفة فآثر في علاقات الود والصفاء التي دامت مدة تولى ثلاث وزارات استلافية ، واشتد النزاع الصحفي بين صحف تلك الأحزاب ، واستمرت المناقشة الشديدة بينها وقتاً طويلاً ، تضررت الحالة السياسية العامة تغيراً عظيماً أدى إلى فهم عرى الائتلاف، فانهار من أساسه .

وعندما كانت وزارة النحاس باشا تشرف على النهاية، أخذ الوزراء الدستوريون يستقيلون الواحد بعد الآخر ، فاستقال وزير المالية محمد محمود باشا ، وأعقبه وزراء الحرية والبحرية . والحفانية ، والأشغال، فتخرج مركز الوزارة .

وفي ٢٥ من يونيه سنة ١٩٢٨ أقال جلالة الملك الوزارة وهذا نص الإقالة .

” لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع “
” شديد ، فقد رأينا إقالة دولكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أدبتم “
” من عمل في خدمة البلاد .

وفي نفس اليوم أسندت رئاسة الوزارة إلى محمد محمود باشا فشكها في اليوم نفسه .

وفي ٢٨ من يونيه سنة ١٩٢٨ استصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر، وقبل أن تنتهي مدة التأجيل قال دولته :

إن الشقاق قد اتخذ مسيله إلى الاتفاق فتصدع الائتلاف ، فاضطرت مكرهاً أن أنصح إلى جلالة الملك أن يوافق النظام البرلماني ثلاث سنوات ، حتى يترك الوقت الكافي لتستعيد البلاد هويتها بعد الكابوس الذي جثم على صدرها في السنوات الأخيرة ، وحتى تستطيع الحكومة بحث الوسائل التي يستطيع بها جعل البرلمان

هيئة مكونة من رجال وطنيين ، ولتنفيذ المشاريع الكثيرة التي تحتاجها البلاد ، والتي حرمت من منافعها عدة سنوات ، نقيمة الخلاف والشقاق والبحث عن المصالح الشخصية ، وتستطيع في خلال مدة الثلاث السنوات أن تقيم البلاد في الطريق المستقيم ، وأن تسيخ عليها النظام في الداخل والخارج بتحسين العلاقات مع الدول الأجنبية ، وبالتفاهم مع بريطانيا العظمى مع تأمين المصالح البريطانية التي لا تتنافى مع استقلال البلاد ، وأن تبني أساسا متينا للحزبية التي يعتبر الدستور أكبر ضمان لها ، هذا الدستور الذي أعده أمانة مقدسة في عني ، أرجو أن أستطيع ردها الى مصر والشعب أكثر حكمة وأبعد حالا .

وفي ١٨ من يولييه سنة ١٩٢٨ رفع رئيس الوزراء الى جلالة الملك مذكرة بحمل مجلس النواب والشيخوخ ، وإيقاف بعض مواد الدستور .

وفي ١٩ من يولييه سنة ١٩٢٨ أصدر جلالة الملك أمرا ملكيا بحمل مجلس النواب والشيخوخ ووقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ، وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين ، وتمييز الأعضاء المقيمين في مجلس الشيخوخ مدة ثلاث سنين من هذا التاريخ . وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخابات والتميين المذكورين ، أو تأجيلهما زمنا آخر .

أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة ، أو في أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات ، فستؤلاها طبقا لأحكام المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسم تكون لها قوة القوانين .

وفي ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٨ اجتمعت طائفة كبيرة من الشيخوخ والنواب وفازت القرار الآتي :

^{٢٢} من حيث أن كلا من مجلسي الشيخوخ والنواب قرر بجلاسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء .

ومن حيث ان هذا القرار ما زال قائماً ، ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلس وتعطيل بعض مواد الدستور، لأن ذلك باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته دستور البلاد .

ومن حيث اننا أقمنا الجمين على احترام الدستور الذي هو حق الأمة المقدس — لذلك .

سيجتمع المجلس يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذاً لأحكام الدستور ” .

وقد طلب رئيسا المجلسين من الحكومة مفاتيح البرلمان ونزع أختام الشمع من أبوابه فلم تجب الحكومة هذا الطلب

فاستقر قرار الشيوخ والنواب فيما بينهم على أن يجتمعوا في منزل الشريبي باشا بشارع محمد على بطريقة أخفوها عن أعين البوليس يوم ٢٨ من يولييه سنة ١٩٢٨ ، واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب كلا منهما على حدة . فقرر أعضاء مجلس النواب ما يأتي :

نظراً لأن الوزارة قد حاصرت دار البرلمان بالقوة المسلحة : وسدت جميع المنافذ المؤدية إليها ، وبذلك منعت وصول النواب الى دار البرلمان ، ولما كان الأمر الذي استصدرته الوزارة بتعطيل أحكام الدستور وحل المجلسين باطلاً بطلاناً أصلياً ، إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقاً ، ومجلس النواب لا يكون حله صحيحاً إلا إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملاً على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية ليوم الانتخاب ، وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مخالف للسادة الأولى من الدستور، لهذا يقرر المجلس ما يأتي :

(١) إن البرلمان قائم ، وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور .

(٢) إن الوزارة فائرة على الدستور ، ويسن عدم ثقتها بها ، ووجوب تعطيلها عن الحكم .

(٣) إن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا .
 (٤) تأجيل المجلس من تلقاء نفسه اجتهاداته الى السبت الثالث من نوفمبر
 سنة ١٩٢٨ .

وأقسم الأعضاء اليمين بالمحافظة على الدستور ، والمدافعة عنه بكل ما أوتوا من
 جهد وعزم الى آخر رمق في الحياة .

وقد قرر مجلس الشيوخ نفس القرارات التي أقرها مجلس النواب عدا البند
 الخامس بدم الثقة بالوزارة ، لأن إعلان الثقة وحرمانها من حق مجلس النواب
 وحده ، وأقسم الأعضاء اليمين بأن يكونوا أمناء على الدستور ، محفظين بأحكامه ،
 معتنين أنفسهم للتضحية في سبيل تأييده .

وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٢٩ سافر جلالة الملك الى أوروبا لزيارة ألمانيا ،
 وتشيكوسلوفاكيا ، وسويسرا ، إجابة لدعوة وصلت إليه من لندن حكوماتها ، وطلباً
 للراحة والاستشفاء في بلاد أخرى ، وعهد الى رئيس الوزارة والوزراء في نظر شؤون
 الدولة ، وتصريف أمورها وقت غيابه وإحاطته علماً بكل ما يقتر .

وفي ٢٥ من يونيو سنة ١٩٢٩ سافر رئيس الوزارة الى لندن لاستلام دكتوراه
 الشرف في القانون المدني الذي منحه إياه جامعة أكسفورد ، وكان في نيته أن
 يفتح باب المحادثات في موضوع العلاقات بين الدولتين في مجموعها ، ويجعلها محل
 مفاوضات تشمل قضية البلاد بجملة ، على أن يتقدم من عنده بمشروع رجاء المناقشة
 فيه للوصول الى حل نهائي في كافة الشؤون المعلقة بين مصر وإنجلترا .

وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٢٩ أرسل ثمانون شيخاً ونائباً عن هيئة الوفد المصري
 تلغرافاً الى رئيس الوزارة البريطانية قالوا فيه :

إن وزارة محمد محمود باشا لا تمثل مصر بأي حال ، لأنها وزارة ناتجة على الدستور
 ولا ترتكز سلطتها على إرادة الأمة ، وأنهم يفتنون نظر الحكومة البريطانية في الوقت

الذى يرى فيه رئيس الوزارة المصرية الى فتح باب المفاوضات المصرية إلى تجزده من أى صفة تمثله حق المساواة .

وعلى أثر تولى وزارة العمل الحكم في إنجلترا، رأيت بعد دراسة كل الظروف التي حدثت بين مصر ، أنه من المستحيل إتباع سياستها فيها ما دام اللورد لويد باقيا في مركزه كمنسوب سام، فأجبرته على التنحي عن مركزه، لأنه كان سببا في توالى الأزمات في مدة الأربع السنوات التي قضاها في مصر، وعلى الأخص لتضييقه بمل البرلمان المصرى بسبب موقفه في إقرار قانون الاجتياحات .

وفي ٢٣ من يولييه سنة ١٩٢٩ قسّم اللورد جورج لويد المنسوب السامى البريطانى في مصر استقالته إلى وزير الخارجية البريطانية وقد قال فيها :

” منذ عودتى من مصر ، فكرت في ضوء ما فهمته من حديثي الأخير معك في الحال التي نشأت عن تولى الوزارة الجديدة مقاليد الحكم في إنجلترا، كذلك فكرت في السياسة التي ينبغي فيها نظن أن تتبع بصدد الشؤون المصرية .

ولقد كان لي كل أمل ورغبة في أن أستقر في الخدمة تحت إشراف الحكومة الجديدة ، ولكنني انتهيت على أصف منى الى أن أراي لا يحتمل أن تكون على اتفاق كاف مع آرائكم يمكنني من تادية واجباتي نحو حكومة جلالة الملك بضمير مرتاح .

وأكون شاكرا من أجل ذلك لو تكرمتم برفع استقالتي إلى حضرة صاحب الجلالة الملك “ .

وفي ٢٣ منه رّد وزير الخارجية البريطانية عليه، ” بأن حكومة جلالة الملك تعترف كل الاعتراف بصديق البواحت التي دفتكم الى تقديم الاستقالة وتقبلها بمبديّة أسفها، ومعربة في الوقت نفسه عن تقديرها للخدم الجليلة التي أدّتها في المناصب العالية ذات المسئولية التي شتتها سواء في مصر أو غيرها “ .

وقد حبلت الحكومة الانجليزية السير هيرى لوردين خلفا له .

وفي أثناء وجود محمد محمود باشا في إنجلترا طلب من وزير خارجيتها فتح باب المحادثات لعرض بعض الاقتراحات للوصول إلى تسوية ودية للعلاقات بين مصر وبريطانيا ، فوافقت الحكومة الانكليزية على ذلك .

ثم سافر إلى باريس ، وقابل جلالة الملك فراد ، وبسط لجلالته ما قام به من المباحثات ، وعاد إلى لندره لإتمامها .

أثارت أثناء المفاوضات الرأي العام المصري ، فاجتمع ستة وستون شيخا ونائبا في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٢٩ وأرسلوا تلفرافين ، أحدهما إلى جلالة الملك يبنوا فيه الاعتداءات التي وقعت من الوزارة على الحريات العامة والخاصة ، وانتقدوا سياستها ، وطالبوا بإعادة الدستور كاملا غير منقوص ، وهو كفيلا بأن يعيد للنفس حريتها .

والثاني إلى رئيس الحكومة البريطانية قالوا فيه :

ان رئيس الوزارة المصرية أعدت العدة للمفاوضة في المسألة المصرية في ظل حكم القوة الذي يسود مصر منذ عام ، وأنه غير حائز ثقة الأمة ، وليس له صفة تمثوله حق الكلام عنها ، وأعلنوا مخبطهم على المفاوضة .

وفي ١٣ من أغسطس سنة ١٩٢٩ انتهت المفاوضات بين رجال الدولتين ، وقد وصلوا إلى مشروع اتفاق لتسوية المسائل الملقة بين الدولتين المصرية والانكليزية ، ونشر في مصر في ٧ منه ، وطلب وزير خارجية انكلترا عرضه على البرلمان المصري ، وهو أقصى ما يستطيع أن يشيره على حكومة بريطانيا ومصر ، وأن من أقصى أمانى حكومته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بغير تمييز بين أحزابهم — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالة اللتين امتازت بهما المحادثات الأخيرة ، فيجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين الدولتين ، وإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد ، فإن حكومته متقوم من جانبها في الحال بعرض الاقتراحات على برلمان إنجلترا بقصد إبرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها .

وقد أجاب عن ذلك رئيس الوزارة المصرية بأنه مستعد من جهته لعرض هذه المقترحات على الشعب والبرلمان المصري، كما وجه نداء إلى الأمة المصرية طالباً أن يطرح المصريون الذين يحبون وطنهم نزعتهم وميولهم الحزبية، ويغضوا هذه الانشائية على هدى وطنيتهم المستنيرة .

فأمسكت أغلبية الأمة عن الكلام في هذا المشروع إلا بعد أن يورد البرلمان كما كان، ولم تنفع الوساطة بين الزعماء لفض النزاع، وتوحيد الصفوف، وإنهاء الخصومة الحزبية بينهم، وفيان الماضي، وأصبح أمر الصلح صعباً، وتحقيقه عزيز النوال .

وفي ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٩ أعلن رئيس الوزارة أن الأساليب الدستورية التي ستعرض فيها المعاهدة هي إجراء الانتخابات في أقرب فرصة، ومشروع المعاهدة هو المحور الذي ستدور عليه استشارة الأمة، وهذا ما استوجب عودته إلى مصر سريعاً .

ظلت الحال معلقة، فلم تنفذ الوزارة وعدّها بإجراء الانتخابات حتى يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩، حيث تقدم رئيس الوزارة باستقالته إلى جلالة الملك، وقد قال فيها :

« إن التطورات السياسية جعلته يعتقد أنه لا يستطيع القيام بتنفيذ العهد الذي أخذه على الوجه الذي يراه أكفلاً بفتح المعاهدة، وأوفق لمصلحة البلد . »
وقد قبلها جلالتة في اليوم نفسه .

وفي ٣ منه تألفت وزارة محايمة برئاسة عدلي يكن بأشأ مهمتها التعجيل بإعادة الحياة النيابية وإجراء الانتخابات، والتغلب بعد ذلك عن مراكز الحكم للهيشة السياسية التي تتأل الأغلبية .

أخذت الوزارة في إعداد العدة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وتحديد الدوائر طبقاً لنتائج الإحصاء العام لسنة ١٩٢٧، وبعد أن فرغت منه، رفعت

إلى جلالة الملك كتابا في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ تستأذنه في الشروع في الإجراءات المرسومة لتلك الانتخابات ليتمكن عقد البرلمان ، ثم طلبت إصدار أمر كريم مؤذنا بإتخاذ أحكام الدستور وبالبده بإجراء الانتخابات ، داعيا لاجتماع مجلسي البرلمان ، مجلس النواب الذي تثيره الانتخابات ، ومجلس الشيوخ مشكلا كما كان وقت صدور الأمر الملكي بتاريخ ١٩ من يولييه سنة ١٩٢٨ .

وفي نفس اليوم أصدر جلالة الملك أمرا كريما بالعمل بالمواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ من الدستور، ودعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم ١١ من يناير سنة ١٩٣٠ ، كما أصدر مرسوما في ٢ من نوفمبر بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب في يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وقد أعلن حزب محمد محمود باشا الامتناع عن دخول الانتخابات .

ولما انتهت الانتخابات وظهرت نتيجتها بفوز حزب الوفد المصري ، قدم عدلى باشا استقالته إلى جلالة الملك في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، بعد أن أدت وزارته مهمتها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التي تولت فيها الحكم ، فقبلت في اليوم الثاني ، وعين عدلى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وفي أول يناير سنة ١٩٣٠ دعا جلالة الملك مصطفى النحاس باشا رئيس الأغلبية ، وأسند إليه الوزارة فشكلها في نفس اليوم .

وفي ١١ من يناير سنة ١٩٣٠ افتتح البرلمان دور انعقاده العادى الأول للهيئة النيابية الرابعة بالاحتفال المعتاد ، وانتخب المجلس الأستاذ وبصا واصف رئيسا له .

وفي أول فبراير سنة ١٩٣٠ قدمت الوزارة طلبا إلى البرلمان بتفويضها لدخول المفاوضات على أساس المقترحات التي حملها محمد محمود باشا في العام الماضي ، فأصدر المجلس قراره بالموافقة على هذا الطلب وتآلف وفد المفاوضات ، وسافر إلى إنجلترا في ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٠ في طريقه إلى المفاوضة بلندن ، قم الاتفاق بين الطرفين على المواد الخاصة بمصر ، أما المادة الخاصة بالسودان فطال

الأخذ والرد بشأنها ، وأبت الحكومة الإنجليزية أن توافق على مطالب المفاوضين المصريين ، فاقطعت المفاوضات في ٨ من مايو سنة ١٩٣٠ ، وصل أثر ذلك أعلن النحاس باشا أنه خسر المعاهدة ، ولكنه كسب صداقة الإنجليز ، وعاد الوفد إلى مصر. ابتدأت روح التشاؤم تسود الجو ، واستعادت الأحزاب الأخرى نشاطها ، وأخذت علاقة الوزارة مع السراى تسوء ، ووصلت الحالة إلى أشدها على أثر تقديم مشروع محاكمة الوزراء ، وشعرت الوزارة بأن مركزها أصبح قلقا بعد فشل المفاوضات ، وأن الظروف قد دفعت بها إلى الاستقالة في الوقت الذي كانت العلاقات بينها وبين دار المنسوب السامى بمصر على أتم وفاق .

وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٠ قدمت الوزارة استقالتها نظرا لعدم تمكنها من تنفيذ برنامجها الذي قطعت على نفسها ، فقبلها جلالة الملك في ١٩ منه ، وإلى جانب هذا الانقلاب السياسى كانت الأزمة الاقتصادية القاسية على أشدها ، تكاد تحقق البلاد خفقا .

وفي مساء يوم ١٩ منه عهد جلالة الملك إلى إسماعيل صدق باشا في تأليف الوزارة فشكلها في اليوم التالى، وهى وزارة مستقلة عن الأحزاب لم تواجه البرلمان. وفي يوم ٢٢ من يونيو استصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وراعت أن يكون تبليغه إلى رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب في موعد يسمح بإعلان الأعضاء في وقت مناسب قبل الموعد المحدد لانعقاد الجلسة في ٢٢ من يونيو ، ولكن الأعضاء صمموا على الاجتماع في اليوم المحدد ليتلى عليهم هذا المرسوم ، وليقوموا بمظاهرة احتجاج في وجه الوزارة، فدارت محادثات بين الحكومة ورئيسى المجلسين بشأن كيفية تلاوة مرسوم التأجيل ، ورسوم تأليف الوزارة، لأن الأعضاء يريدون الجرى على سابقة ماضية بتلاوة هذين المرسومين وإبائهما في المضبطة ، فوافقت الحكومة على ذلك ميدنيا ، واشترطت وجوب الامتناع عن المناقشة والتعليق عليهما ، وطلبت من رئيسى المجلسين التأكيد لها بتنفيذ هذا الشرط ، وأنه إذا لم يصل الرد بذلك قبل الساعة الواحدة من اليوم المحدد

لانتقاد الجلسة فإنها تكون في حل من أن نتخذ ما تراه ملائما من الوسائل لاحتزام مرسوم التأجيل .

ولكن رئيسي المجلسين رأيا أن في قبول هذا الشرط تدخلنا من السلطة التنفيذية في شؤون المجلسين التي هي من اختصاص رئيس كل مجلس دون سواء .
وإزاء هذا الإصرار ، وإزاء ما اتصل بالحكومة من توطيد العزم على إلقاء الخطب في البرلمان محمداً لمرسوم التأجيل ، أصدرت الأمر إلى البوليس بخلق البرلمان ، مع عدم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال .

وفي منتصف الساعة السادسة مساء ، اجتمع بعض أعضاء مجلس النواب أمام السور الخارجي للمجلس ، ونادى رئيس المجلس ضابط بوليس البرلمان وكلفه تحطيم سلاسل الباب ، فخطمها بالبلطة ودخل النواب قاعة الجلسة ، وتلى فيها المرسومان ، وأقسم الأعضاء اليمين بالمحافظة على الدستور ، والتضحية بالمال والحياة في سبيل صيانتها ، وانتهت الجلسة حل ذلك .

كما اجتمع مجلس الشيوخ داخل قاعة الجلسة ، وبعد تلاوة المرسومين ، قُور الاحتجاج على ما قرره الحكومة من مخالفة الدستور باغلاق أبواب البرلمان ، ووضع القوات المسلحة داخله لمنع شيوخ الأمة وتوابعها من عقد جلسات المجلسين المحددة لها الساعة السادسة من مساء اليوم ، الأمر الذي اضطر رئيس مجلس النواب أن يأمر بكسر السلاسل . كما امتنكر ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها ، وأقسم الأعضاء اليمين بالمداومة على الدستور بكل ما يمكن من قوة ومال .

وفي ٢٦ من يونيو عقد مؤتمر وطني من الشيوخ والنواب ، وأعضاء مجالس المديرية ، قُور الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصري من قوة ومال ، كما قرر مبدأ عدم التعاون مع الوزارة ، وأقسم الجميع اليمين على ذلك .

وفي ١٢ من يولييه صدر مرسوم فض الدورة، فلم يعترف به أعضاء المجلسين. ولما حل يوم ٢١ يولييه « آنرمدة التأجيل » أخذت الحكومة أعبائها، فاحتلت دار النيابة بقوة الجيش، ولما رأى الأعضاء أن محاولتهم في هذه المرة اقتحام الحصار يعرضهم للأخطار، أعدوا عريضة رفعوها إلى جلالة الملك بطلب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي يعقد يوم ٢٦ منه، لاستجواب الوزارة عن التصرفات والأحوال التي وقعت منها، واتخاذ القرارات التي يراها المجلسان في ذلك، واقتراع مجلس النواب على عدم الثقة بالوزارة، فأحال جلالة الملك هذه العريضة إلى الوزارة، فأصدرت بلافا رسمياً برفض طلب الأعضاء، لأنها أخذت على عاتقها مسؤولية المرض على جلالة الملك بالأا يصدر مرسوماً بإجابه غالية النواب إلى ما يطلبون، ولأن الظروف الحاضرة ليس من شأنها لحسب أنها تنفي كل ضرورة لمقدور غير عادي، خصوصاً حين تكون الضرورة المزعومة من حق التالية نفسها بل أنها تجعل من الضرورات العليا ألا يقدور غير عادي .

فاجتمع أعضاء المجلسين بعد منتصف ليل ٢٦ من يولييه بناديم، وقرروا صحة انعقادهم وتسجيل الاعتمادات على الدستور من جانب الوزراء، واستيائهم واستنكارهم لها، وإثبات المخالفات التي ردت بها على عريضتهم، كما قرر أعضاء مجلس النواب عدم هتتم بالوزارة .

ولما ظهرت بوادر هذه الأزمة الدستورية الحالية في مصر، أرسلت الحكومة البريطانية تعليقاتها إلى مندوبيها السامى في مصر أن يراعى الحياد الدقيق التام مع الفريقين المتنازعين، وقد أبان المندوب السامى لهذين الفريقين بصورة جلية أن حكومة جلالة الملك تنوى التمسك بمحفظتها القائمة على الحياد، وعدم التدخل والتعرض لما تعده مسألة داخلية محضه تخص مصر، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع البنية التي أعلنتها حكومته في سنة ١٩٢٢، وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذي لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها .

وبعث المنسوب السامى بصورة من تصريح رئيس الوزارة الإنجليزية السالف الذكر الى النحاس باشا وصدق باشا ، وعدّهما مسئولين عما يصيب رعايا الدول الأجنبية في مصر ، فردّ كلاهما على هذا التصريح .

وفي ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ رفعت أغلبية من مجلس النواب — وقفا لـ ٤٠ من الدستور — عريضة الى جلالة الملك تطلب فيها دعوة البرلمان بأقرب وقت الى اجتماع غير مادي ، للنظر فيما اعترفته الوزارة من تعديل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، واتخاذ القرار الذي يراه المجلس في ذلك ، فلم تردّ الحكومة على هذه العريضة ، كما لم تردّ على سابقتها وهي التي رفعوها في ٢٢ من يولييه الماضي .

جنت الحزبية على قضية استقلال البلاد والحريّة ، فبعد أن كانت الأمة جبهة متحدة لملاقاة خصمها السيامى القوى ، وكانت الجهود كلها مبنولة لاتّباع حقوق البلاد بالطرق المشروعة ، أصبحت الكتلة الوطنية معسكرات متقاتلة ، تلجأ في نضالها السيامى الى اتهام بعضها البعض بالباطل ، والقصف بالمروق والحيانة واستحالت الحركة الوطنية من مجاهدة الناصب الى مجاهدة مصريين لمصريين ، فعانت البلاد شر أزمة اقتصادية وسياسية مما ، فقررت الهمم وقد مضت خمسة شهور منذ تأليف الوزارة والأزمة لا تزال مستحكة الحلقات .

وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ استصدرت الوزارة أمرا ملكيا بوضع نظام دستوري جديد للدولة المصرية (راجع نصه بصفحة ٧٩٥ بالجزء الخامس) .

وبتاريخ ١٦ من يونيه سنة ١٩٣١ ، أصدرت الوزارة مرسوما بقانون عن النظام الداخلى للبرلمان (اللائحة الداخلية) .

ضجّ الرأى العام لإقدام الوزارة على هذا التمييز الخطير والانقلاب العظيم ، وعلم أثر صدوره انضم محمد محمود باشا الى مصطفى النحاس باشا ، وقرر حزبا عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديد ، وعدم الرضوخ لها ، ومقاطعة الانتخابات

العامة بجميع عملياتها . فعاد الائتلاف بين الحزبين من جديد ، على أن الحكومة لم تعد في هذا الموقف أنصاراً ، فألفت لها حزبا جديداً ، ولم يبق الحزبان المؤقتان على هدم هذا النظام الجديد الذي دام من ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ حتى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، حيث عادت الحياة النيابية سيرتها الأولى من ٤ من مايو سنة ١٩٣٦ .

ولا أرى داعياً في هذا المقام لأن أطيل على القارئ أو أتوسع في شرح ومقارنة هذا الدستور بما سبقه من قبله والى الضجر ، خصوصاً أن هذا النظام قد انهار من أساسه ، وقد عقدت الهيئة النيابية الخامسة أربعة أدوار انعقاد عادية ابتداء من ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ لفاية ٢٨ من يونيو سنة ١٩٣٤ .

عودة دستور سنة ١٩٢٣

استمرت الأحزاب المؤتلفة محارِب هذا النظام طوال مدته ، إلى أن أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أمراً ملكياً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ رقم ٧ بإبطال العمل بالنظام المقترح بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وحل مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وأن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر ، كما يظل قائماً نظام وراثته العرش وحالة الخديوي السابق — وإلى أن ينقذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المقترح بدستور سنة ١٩٣٠ يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن ، كما يتولى السلطة التنفيذية ، وبمباشرة هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس الوزراء ووزرائه ، وعلى مسئوليتهم ، طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر — وعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لهذا الأمر على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ،

ولا يجوز أن تمنح المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون، وأن يبقى نافذا كل ما قترته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها ، وكل ما أفضته الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، بشرط أن يكون نافذا متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر أمر ملكي رقم ١١٨ بأن يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقررا بالأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، والعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان، وأن تظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من الأمر رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ معمولا بها حتى تنفيذ ذلك النظام .

وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٦ توفي إلى رحمة الله المفقور له الملك فؤاد الأول ونادت الوزارة بفاروق الأول ملكا على مصر، وتألقت الجبهة الوطنية من كافة الأحزاب ، وبعد إجراء الانتخابات العامة لأعضاء المجلسين وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، صدر مرسوم بدعوة مجلس النواب والشيوخ بصفة عاجلة إلى الاجتماع بهيئة مؤتمر في ٨ من مايو سنة ١٩٣٦ نظرا لوفاة المفقور له الملك فؤاد الأول لاتخاذ الإجراءات الدستورية المترتبة على ذلك ، واختيار هيئة مجلس الوصاية .

وإلى هنا أقف عند هذا الحد من البحث ، وموعدنا بإتمامه عند صدور الجزء الثالث إن شاء الله ، وسأجعل مقلمته مزينة بمطلع عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ، ولها محتويات هذا الجزء الشامل كل تاريخ مفصل لمجلس شوري النواب المصري من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٧٩ ومجموعة محاضره التي لم يسبق نشرها وطبعها حتى الآن .

الخاتمة

وخلاصة القول ان مصر قد جاهدت منذ زمن بعيد في سبيل عزها ومجدها ،
مطالبة بالحزبية والاستقلال بجميع الوسائل المشروعة ، فضحت بكل عزريز في هذا
السبيل ، والتفت حول زعمائها وقادتها بعضهم بكل ما أوتيت من قوة ، وقضت
على كل الدسائس التي كان من شأنها القضاء على روح النظام النيابي في البلاد ،
والافتتحت على سلطتها وحقوقها ، فكل جهادها بالفوز والنجاح ، ونالت الكثير
من مطالبها ، وأصبحت تستمتع بنعمة الحزبية والاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية
والخارجية في ظل مليكها المفدى فاروق الأول أدام الله ملكه .

وإني أبتلى إلى بارئ النعم أن يطيل عمر جلالتة ، وأن يحفظه ويمتد بروح
من لدنه ، وأن يجعل عهده على الدوام عهد رخاء وطمأنينة ، وخير وبركة ، وحرية
واستقرار للحياة النيابية التي ستظل دأمة إلى ما شاء الله ، بفضل رعاية جلالتة ،
وتأييده للدستور وأحكامه ، أسأل الله الهداية والتوفيق وسداد الخطى ، عسى أن
يوفقني إلى ما فيه تحقيق الغاية وحسن المآل .

محمد صبيح

القاهرة في أول ما يرس ١٩٣٩

الفهرست

الخلاص بمقدمة الجزء الرابع

- رقم الصفحة
- ٣ مقدمة الجزء الرابع .
- ٥ تاريخ الحياة النيابية في مصر قديمها وحديثها .
- ٧ عهد ساكن الجنتان محمد علي باشا .
- (من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٨٣٧)
- ١٤ عهد ساكن الجنتان اسماعيل باشا .
- (من سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٧٩)
- ٢٤ إنشاء مجلس النظار .
- (سنة ١٨٧٨)
- ٣٧ عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا .
- (من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٢)
- ٤١ عهد المغفور له الخديوي عباس باشا حلي الثاني .
- (من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩١٤)
- ٤٧ عهد المغفور له الملك فؤاد الأول .
- (من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٦)
- ٩٧ الخاتمة .

(تنبيه) وقع بالصفحة الآتية خطأ مطبعي فأرجو تصحيحه :

- في الصفحة ٥ السطر الثالث عشر كلمة بد لنا وصحتها جلتا .
- في الصفحة ١٩ السطر السابع كلمة التاج وصحتها التاج .
- في الصفحة ٤٨ السطر التاسع كلمة للأعداء وصحتها بالأعداء .
- في الصفحة ٤٩ السطر العشرين كلمة وانذغ وصحتها وانذلع .

مَجْلِسُ النُّوَّابِ الْمِصْرِيِّ

١٨٨١ - ١٨٨٢

كيفية تشكيله

وقفنا عند الأزمة التي انتهت بنحل الخديوى اسماعيل باشا دون إصدار الدستور وقانون الانتخاب والعمل بهما ، وتولية الخديوى محمد توفيق باشا الأريكة المصرية، وإلغائه مجلس النظارة، وإصداره أمرا كريما يفصل فيه من إعادة الحكومة الشخصية، ويحدد بمقتضاه مجلس النظارة كما كان .

وقد عهد بعد ذلك إلى مصطفى رياض باشا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٨٧٩ رئاسة النظارة، وأمره بتأليفها، فشكلها في اليوم نفسه، واستمرت نظارته في الحكم سنة واحدة وأحد عشر شهرا وعشرين يوما، حكمت البلاد في أثناءها حكما مطلقا، وانحازت نحو التفوذ الأوروبى، وأقرت مشروع اللائحة التي تمخّدت فيها نظام المراقبة كما أملاه القنصلان البريطانى والفرنسى، نفّذت المفتشين العموميين سلطة واسعة في شؤون الحكومة المالية، وبمكنت الأوروباء من التنفّل في كان البلاد المالى والاقتصادى، وباعت حصة مصر في الأرباح السنوية لقنال السويس، وأصدرت قانون التصفية الذى فرضته الدول الأوروبية على مصر لتسوية علاقتها بالدائنين ، وأساعت إلى الموظفين المصريين، فزلت الكثير منهم ، وزادت في نفوذ الناصر الأجنبي في دور الحكومة ، وأسندت إليهم المناصب الكبيرة ، وخصتهم بالمرتبات والمزايا العديدة .

ثم ألغت قانون المقابلة ، واستعملت الشقة في قمع كل معارضة ، فغطت الصحف الوطنية، وقد تذمر الضباط المصريون من سوء معاملة رؤسائهم، ومن

إهمال وزير الحربية لهم ، وصدف مساواتهم في الترقيات وغيرها بالضباط الأتراك والشراسة ، فقامت ثورتهم في أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وانتهت بعزل وزيرهم .

ولقد أثارت أعمال هذه النظارة السخط في نفوس المصريين جميعا ، خاصتهم وعامتهم ، فذمروا من سوء نظام حكمها القائم ، وقويت حركتهم ، واشتد ساعدتهم ، فتألفت الأحزاب والجمعيات للطالبة بالحزبية ، وأجمع الكل كلمتهم على إعادة المجلس النيابي لإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي ، وإسقاط النظارة .

ابتدأت الثورة العربية في الظهور ، واتخذت كلمة ضباط الجيش المصري على إقامة مظاهرة عسكرية كبيرة بميدان عابدين في يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ ، أحكوا وضع خطتها — لمرض طلبات الأمة والجيش على الخديوى وهى :

أولا — عزل نظارة رياض باشا .

ثانيا — تشكيل مجلس شورى النواب .

ثالثا — إرجاع الجيش إلى العدد المعين في الفرمان .

اضطر الخديوى إلى التزول — تحت تأثير ثورة الجيش — إلى قبول تلك المطالب ، فقدمت النظارة استقالتها في ليلة السبت ١٠ من سبتمبر سنة ١٨٨١ .

واستدعى الخديوى محمد توفيق باشا دولتو محمد شريف باشا ، وعرض عليه مسند النظارة فقبلها ، وصدر إليه أمر كريم في ١٠ من سبتمبر منطلوقه :

(١) قصرت بحثي عن مجلس النواب المصري على ذكر الوقائع التي حدثت له في جميع أطواره وما غنى عنها من مبدء تشكيلة سنة ١٨٨١ إلى أن حل في سنة ١٨٨٢ ، فلم أقمض لتفصيل الحوادث التاريخية الأخرى بالقوس . لأن بحثي قاصر على كل ما له علاقة بتاريخ الحياة النيابية في مصر دون غيرها . وقد توضحيت فيها طريق الإيجاز حتى لأقوت على الباحث والدارس شيئا منها ، وتفصيل تلك الحوادث بمجدها مدونا في كتب التاريخ الصادرة في هذا المهد ، وفي الصحف للبيارة ، وفي مجموعة الوقائع المصرية وأعدادها التي صادفها نظارة محمد شريف باشا الزاوية من المدة من ١١ من يولي إلى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ والتي ألغت أرقامها ابتداء من العدد ١٤٥٥ إلى العدد ١٤٨٥ بحجة تطهير الجريدة الرسمية من أعمال الصفاة . ولأن ما ذكرتها لم يكن مصدره الأخبار الرسمية .

” بناءً على استفتاء هيئة النظارة ، قد أحلتنا لمهدة دولكم رئاسة مجلس ”
 ” النظارة ، وأصدرنا أمراً هذا بالإشعار للعلمية ، وانتخاب النظارة اللازم تعيينهم ”
 ” معكم ، والعرض لطرفنا عنهم لصدور أمرنا بما يلزم نحو تعيينهم ، وهذا كما اقتضته ”
 ” إرادتنا . ”

وقد مضت ثلاثة أيام وهو متردد في تشكيل النظارة لشعوره بخبط تدخل الجيش في شؤون السياسة ، مما سيؤدي إلى فساد الأداة الحكومية ، واستمر متردداً إلى أن طأهده رؤساء الجيش بالانقياد لأوامر الحكومة بمرضاة وقبولها باختتامهم ورفعوها لهوئله في ١٧ من شوال سنة ١٢٩٨ (١١ من سبتمبر سنة ١٨٨١) ونصها :
 ” نحن ضباط الجيش المصري نعتقد الاعتقاد التام في حسن صداقة وغيرة ”
 ” دولكم ، وخلص طويتم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز ، والمحافظة على ”
 ” حقوقه ، والسعي في رفاهية أهله ، ولهذا ، كوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز ”
 ” فنتمس من دولكم قبول مسند رئاسة مجلس النظارة ، ونسترحم من دولكم ”
 ” انتخاب نظارة الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم ”
 ” للخدمة الخدمية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلاناً لصدقتنا ”
 ” وانقيادنا لأوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي قد أمضينا هذه ”
 ” المريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولكم موقع القبول أنندم ما ”

١٧ شوال سنة ١٢٩٨

وإزاء هذا التمهيد ، قبل شريف باشا تشكيل النظارة ، وعرض أسماء النظارة على الحجاب العالي في ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨١ ، فصدر إليه أمر كريم في^(١)

(١) دقر الأوامر الزكية صفحة ٩١ رقم ١٤ المحفوظ بمرأي ما بين ضمن محفوظات قسم الإدارة العربية بديران جلالة الملك .

(٢) دقر الأوامر الزكية صفحة ٩١ رقم ١٥ المحفوظ بمرأي ما بين ضمن محفوظات قسم الإدارة العربية بديران جلالة الملك .

من مستمير سنة ١٨٨١ بإحالة رئاسة مجلس النظار ونظارة الداخلية لمهدهه ،
واعتماد تأليف النظارة كما يأتي :

” بناء على أمرنا الصادر لكم بتاريخ ١٦ الجارى نمرة ١٤ بتشكيل هيئة
” نظارة جديدة بمقرتكم والمرض لنا عنها ، قد عرضتم بانتخاب كل من على
” حيدر باشا لنظارة المالية ، ومحمود سامى باشا لنظارة الجهادية والبحرية ، واسماعيل
” أيوب باشا لنظارة الأشغال العمومية ، ومحمد زكى باشا لنظارة المعارف
” والأوقاف ، ومحمد قدرى بك لنظارة الحفانية ، وبقاء نظارة الخارجية في عهدة
” مصطفى فهمى باشا ، ونظارة الداخلة في عهدة دولكم خلاوة على مقام الرئاسة ،
” وحيث أن انتخابكم هذه الهيئة على الوجه المشروع وقع لدينا موقع
” الاستحسان والانتصواب ، فقد صدرت أوامرنا لكل من النظار المشار إليهم
” بأفراجه على الوظيفة المنتخب لها ، وأصدرنا أمرنا هنا لدولكم إشعارا بذلك
” ليعلم ويمرر مقتضاه كما تطلقت به إرادتنا .

وفي نفس اليوم رفع دولته الى الجانب العالى تقريرا ضمنه المبادئ العامة التى
وضعها أساسا لمهام الأمور التى ستقوم بها هيئة نظارته ونصه :

مولاي

قد تفضلتم على وفوضتم الى أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام براستها
في الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيرا .

ولم أقدم في بادئ الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث
من الأحوال الحاضرة أمور خطيرة ومكدة ، ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد
استشارت من يوفق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، ورأت بالاتحاد معهم أن
اشتراكى في إدارة أمور الحكومة يسود بالنفع على الوطن ، وأصررت على تكليفى
بذلك ، فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعدا للقيام بإدارة عموم

مصالح الحكومة، بأذلا جهدى أولا فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتي ألمت بمصر فى هذه الأيام، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة، وتصفية الحالة المالية، وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية، وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية فى إدارة البلاد .

وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام .

وحيث إن تفتيش المالية الذى كان عند إحداثه موصفا للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح الأمور المالية، وكان لحكومتم أعضاء قويا فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد سموكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإدارة فإنها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بإنجازها الآمال، ففى استئنت الأمنية، واستقرت الثقة العمومية، أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت إليها عنايتكم العلية، لإظهار نتائجها الخيرية وأبذل المهمة فى تنظيم المجالس المحلية، ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام، وفى تجديد القوى العمومية أعنى القوى المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجهاء، والقوة التنفيذية وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها، وإجراء الأعمال العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر، فإن جميع هذه المواد جدية بالثقات حكومتكم السنية إليها، وحقيقة بالاعتناء بها، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مئة المحاكم المختلطة مع الاهتمام والسعى القائم فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن، وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالكرك نظرا لاتساع نطاق الزراعة والتجارة، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناهما وعز يد اهتمامها بإجراء المخابرات اللازمة لمقعد مباحثات مع البول بشأن الكارك والتجارة .

فها هي يا مولاي مهام الأمور التي ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورأسها، فإذا وقعت هذه الأفعال لديكم موقع الاستحسان، وفازت بالقبول التام، وأسعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية، فأني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح، وأعيد إليه النظام والراحة والسلام.

وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد استراحي، وإني لسموكم خادم
مخلص خاضع ما
محمد شريف

١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفي نفس اليوم أيضا صدر النطق السامي بالمواقفه على ما تضمنته هذا التقرير ونصه :

عزيرى شريف باشا

إن في قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة، والقيام برأسها حالة كون الوطن محفوقا بالمصاعب دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية، وإني لم أكتفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الحسيمة إلا لعلني بغيركم ووزوقي بإخلاصكم، ولقد سرفى ما وأبته من اشتراك من يوثق بهم من ذوي المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها في الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذي دعتكم إليه همة العموم بكم.

وإني موافق على ما تضمنته تقريركم من مهام الأمور، وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر، تهتم حكومتى في إجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية، فإن تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الأحكام وتجديد القوة العمومية وتعيين وظائف كل منها، وانتظام سيرها، والنظر في الأعمال

المتعلقة بتجديد مدة الحاكم المختلة، وتوسيع دائرة المعارف، ونطاق الأشغال العمومية والزراعة والتجارة، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الكارك والتجارة، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية البائدة ففعلها على البلاد، وإلى على الدوام مستمد لمساعدتك كل المساعدة على تجاوزها بصدق نية، وإخلاص طوية، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وبين حكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه .

ونق يا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة ما

محمد توفيق

تحريرا بمراسل الاسماعيلية في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفي يوم الجمعة ١٦ من سبتمبر سنة ١٨٨١ ذهب الضباط الموقعون على العريضة السالف ذكرها لمقابلة رئيس النظارة في منزله، لتهنئته وشكره على قبول النظارة ولإذكوا له تقديهم بدولته، وأنهم على تمام الامتثال والطاعة لما تأمر به الحكومة العادلة .

ولما انتظم المجلس قام أحمد بك حراي وتلا الخطبة الآتى نصها :^(١)

« إننى بلسان قولى أعرض لِدولتكم أننا جميعا واقفون بصداقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن وأهله ، وجازمون بأن هذه الصفات التى تحملت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العامة فيها ، واننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتمها علينا وظاقتنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون إن شاء الله فى خير الوطن ، وقاضية بإصلاح شؤون البلاد ، إلا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصالح أمين » .

(١) الوثائق المصرية العدد رقم ١٢١١ الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

فرّد عليه دوللو شريف باشا بالخطاب الآتي :

”في علمكم ما قال الأقدمون، آفة الرياسة ضعف السياسة، ولا حكومة إلا بقوة ولا قوة إلا باقتدار الجنود اهتدادا تاما، وامتناعا مستالا مطلقا .

كل حكومة طيبا فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمانة العمومية فيه، وهذا وذلك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية، فتردّى أولا في قبول الرياسة، ما كان إلا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الإشكال، فأكون عرضة لللامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب، وحيث أعانتنا الألطاف الإلهية، وحصل عندى اليقين باقتيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب، وورثت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط، لأنهما من أخص شؤون العسكرية، وأساس قواها، وأصرّفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية، تقوموا بإداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم نفرا وسؤدا، وفقنا الله وإياكم“ .

وبعد أن تسكّلت نظارة دوللو محمد شريف باشا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٨١^(١) اجتمع في ديوان الداخلية في صباح يوم الأحد ٢٤ من شوال سنة ١٢٩٨ (١٨ من سبتمبر سنة ١٨٨١) عدد كبير من وجوه وأعيان وعمد البلاد ونهائ العاصمة ومعهم عريضتان موقع على كل منهما من ألف ونعمانية أو أكثر من عمد البلاد وكبار الأهلين، أحدهما مرفوعة لدوللو شريف باشا رئيس مجلس النظارة متضمنة أن جميع من وقعوا عليها كافلون بأنه لا يقسم في المستقبل من الجيوش المصرية أدنى شيء

(١) الوقائع المصرية للعدد رقم ١٢١٢ في ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) وقع خطا مطبوع بمسقة ١٥٧ بالجزء الخامس في هذا التاريخ بأن ذكر ١٨ ديسمبر وصححه

(١٨ سبتمبر) فأرجو تصحيحه .

(٣) بحت مدة طويلة في غفوفات سراي طابرين لعل أضر على أصل الرخصة المرفوعة الى الجانب الخديوي لإثبات صورتها التسمية هنا فلم أجدها . كما فضل حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا قيّمت من بين غفقات جده المرحوم محمد شريف باشا على أصل الرخصة الثانية المرفوعة لدوللو والأصف لم أضر عليها أيضا . ولكن وجدت بعض الكشوف الملحق بها تين العريضتين المرفوع عليها باختام مقدّمها .

مما لا ترضاه الحكومة العادلة، وأن دولة الرئيس قد قلبهم بالمنة الزائدة والفضل العظيم حيث أجابهم لما تعلقت به آمالهم وتوقفت إليه نفوسهم بقبوله مسند رئاسة النظار الجليل أن يمتوا قبوله هذا هو الوسيلة العظمى فيطمئنان الخواطر وسكون النفوس، وأنهم مع جميع الوطنيين وانفون من دولته تمام الثقة ومؤملون فيه حصول الإصلاح الحقيقي للبلاد . ونصبا :

” دولتو أفندم شريف باشا حضر تاري
 ” نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان ومحمد مصر وأسكندرية
 ” والنفور والوجهين البحري والقبلي، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتو
 ” شريف باشا، قد التمسنا منه أن يستلم إدارة أشغال رئاسة مجلس النظار الذين
 ” صار انتدابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للفضرة الخديوية،
 ” وإظهارا لصلداقتنا التامة ونخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة
 ” التعهدات التي من مقتضاها تمام الاقبياد لأوامر دولتو شريف باشا .
 (وعلى ذلك أختام الموقعين عليها)

والمرضية الثانية ترفع الى الجناح الخديوي متضمنة التماسهم من سموه تشكيل مجلس النواب حيث أنه الواسطة الوحيدة للإصلاح الذي توجهت إليه

(ملاحظة) ذكر كثير من المؤرخين المعاصرين لهذا العهد . أن أول من طالب بتشكيل مجلس النواب هو المرحوم أحمد مراد باشا في حادثة عابدين المشهورة التي جمع فيها الجيش في يوم الجمعة ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ وطالب سمو الخديوي بإسقاط النظارة وزيادة عدد الجيش والصدى على قانونه الجديد وتشكيل مجلس النواب .

و بما أن طلب تشكيل المجلس كان تحت ضغط تهديد الثورة العسكرية ولم يحصل بالمرق المشروعة وليس لامة دخل فيه . فقد حوّلنا على نشر الوثائق المصرية الموقع عليها من زعماء ووجوه وأعيان البلاد، وعلى مقتضاها صدرت الأوامر والقرارات من مجلس النظار والخديوي بتأسيس المجلس المذكور .

رغبة عظيمة، واستقلت به أقطاره من منذ أن وسد إليه أمر الخديوية المصرية ويريدون أن يرفعوها بواسطة دولته على مسامع الجناح الخديوي ونصها :

” لما كان لا يتنظم نظام العالم، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحسنة حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله ، حراً في أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد، ولا تنطرق إليها طوارق الفساد، اتخذت الممالك المتعدية العادلة مجالس ملية من نهاء أممها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكومتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد، كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في المهد السابق، وبما أن مقاصد خديويتنا المظلمة جميعها خيرية، ونياته سليمة، فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر، نجاساتنا بمرض هذا راجع من المراحم الدائرية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية، يكون له ما للمجالس الأم الأوربية المتعدية من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولت لنا نعمة لا تعدلها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أمودجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحسنة ”

” أمام العالم ، وإننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لإرادة ولي النعم أدام الله إجلاله . ”

ولما تشرفوا بمقابلة دولته تكلم مسعادة محمد سلطان باشا نيابة عن كانوا حاضرين الاجتماع فقال :

إني أعرض على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجوه النبهاء قد تمثلوا بين يدي مراحمكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرئاسة الجليل ، فإنهم يملكون ما لدولتكم من الميل الحقيقي لإجراء الإصلاح الذي

كثيراً ما أملاه، وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيش المصرية الذين هم في الحقيقة
أبناءهم وإخوانهم .

ولتسموا من مكارمكم ما يطمونه في سموات أفكاركم من بث روح الحرية
في البلاد، ونشر العدل والمساواة بين أصناف البلاد .

وحيث إن دولكم على هذه الأفكار السامية، فهذا الجمع يلمس من كرمكم
بالإصالة من نفسه وبالنيابة عن إخوانهم الموقعين على هاتين العريضتين أن تمتدوا
إليهم ساعد المساعدة القوي، وتسعفهم بما علموه من الإقدام وقوة
الزعامة، وأن مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق إلا بأن تكون دولكم الواسطة
العظمى في رفع هذه العريضة المتضمنة لطلب تشكيل مجلس النواب إلى الجناح
الانديوي المعظم أعزه الله .

وليست هذه أول مرة رأها الناس من حيك لبث روح الحرية في البلاد،
فإن أفكاركم السامية لم تزل ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه
الأوطان .

فأجابه دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار بما شاف عن إخلاصه
في مساعدتهم، وميله الحقيقي إلى منافعهم، وأنه عازم كل العزم على أن يسى جهده
فيما تتقدم به البلاد وتحقق به راحة العباد، وبأن تشكيل مجلس النواب هو
الوسيلة الوحيدة لما يقصده من الإصلاح، والسبب القوي لما يتفقونه من النجاح
ووعدهم بأنه سيأخذ في مساعدتهم على قدر ما يصل إليه الإمكان، وبشرهم بأن
أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع الجليل من منذ أزمان، وأن أعماله ستكون
مؤيدة لما انطوت عليه فكره، فلا يألو جهداً فيما يوجب ظهوره من حيز القوة
إلى عالم الوجود .

فانصرف الجميع من لدنه مسرورين شاكرين، لما أبداه لهم من جميل المقاصد
جازمين بوفاء وعده، متحققين من وصولهم إلى مقصودهم، وبلوغهم ما كانوا يبتغونه

من الإصلاح، مترفين بأن هذه باكورة الأعمال النافعة التي سيصل بها الوطن المصري الى أقصى مراتب الحزبية الحقيقية، ويحل بها في ذروة الكمال .

فوجهت نظارة شريف باشا عنايتها الى تشكيل مجلس النواب، فعقدت جلسة في يوم الخميس ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٨١ وأعقبتها مدة جلسات اطلمت فيها على اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب المصري الصادرة في سنة ١٨٦٦، والتعديلات التي أدخلت عليها في الدور الثالث للهيئة النيابية الثالثة، وعلى مشروع اللائحة^(١) التي وضعها دولة شريف باشا في ١٥ من مايو سنة ١٨٧٩ بناء على المحضر الأهل (اللائحة الوطنية) وعلى مشروع اللائحة الأساسية التي اقترحها مجلس شورى النواب في ٨ من يونيه سنة ١٨٧٩ معقلا لها، فاستقر الرأي على أن يرفع دولتو رئيس مجلس النظار التقرير الآتي الى الحضرة الفخيمة الخديوية بطلب إنشاء مجلس النواب، وانتخاب أعضائه طبقا لللائحة الأساسية الخاصة بمجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦، على أن تقدم النظارة الى المجلس المنتخب جميع التعديلات التي ترى إدخالها على أنظمة المجلس الجديدة ليقرر ما يراه بشأنها، حتى ينهض الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ونصه :

مولاي

لقد أظهرت التجارب في عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن ولهذا فالإصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة الحالية تكون متعلقة بأهم صوالم الديار المصرية، لأنه يقترب على إجراءات تغيير الحالة المذكورة، وإصلاحها شيئا فشيئا وتوطيد الإدارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

إنما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيما يلزم لإتمامها من حين التصور للعمل، لا يتأتى حصوله باضراء هيئة النظار فقط، بل المتراعى لهم أن تبادل الأفكار

(١) راجع نصوصها بصفحة ١١١ من الجزء الخامس .

(٢) راجع نصوصها بصفحة ١٢٨ من الجزء الخامس .

فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالأشغال واستقامتهم ومرتبهم لحيازة ثقة ورضاء إخوانهم بهم ، ولا تقتنهم للنيابة عنهم ، هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الإصلاحات ، وقد طابق رأى عمد الأهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رائه هيئة النظار، ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المرامح الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد وجميع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص احتياجات الأقاليم ، وعرض الخلل الحاصل فى الإدارة عليهم ، وإجراء الإصلاحات اللازمة بمساعيهم .

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شىء سوى اتباع لأئحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ هـ ، نعم إن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم ، وكانت عملت جملة مشروطات وتقتضت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار باتحادها مع مجلس شورى النواب تستغل فى البحث عما يلزم لإجراؤه من التنقيحات والتبديلات فى قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر .

هذا ومن الجلى الفنى عن البيان ، أن اليهود والترتبات التى نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة ، وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتملة على تلك اليهود والترتبات ، لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب لأنها موضوع عقد حصل مع الدول ، ولا يجوز تعديلها أو تغيير شىء منها إلا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تمترس للصالح الواجب احترامها ، وسيكون عضد الحكومة ذاتكم العلية فى إجراء الإصلاحات المشروع فيها وعونا على تأمين المصريين تأميناً كلياً على النفس والعرض والمال .

ولهذا ، واتباعاً لمادة ١٦ من لأئحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ ، أتشرف بأن أقدم للأعتاب السنية مشروع أمر بالانتخاب

النواب وانتاح المجلس في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر (٩) سنة ١٢٩٩
وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٨١

أما مدة السلامة لثهور الباقية لحين افتتاح المجلس فاستغل فيها مع رفقاء
بمضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب، وسنستغل أنظارهم بالخصوص
نحو المواد المختصة بالضرائب و بالعونة والبدلية المتعلقتين بالعمليات والأشغال
العمومية، لأنها مسائل ذات أهمية جسيمة بالنسبة للزارعين، وستأخذ رأيهم أيضا
في ترتيب مجالس إدارية بالمديريات، لأن إقامتهم بالأقاليم واستقرار معاملتهم مع
أهلها يعلان رأيهم ذا فائدة عظلى في ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها
واختصاصها .

ومن ثم فإذا تكملت الحاضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الأمر العالى
المقدم لسنيتها السنية يبادر في الحال فاطر الداخلية بإجراء التنبيهات اللازمة على
المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المأذ ذكها .

وعلى كل حال نأى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع م
١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨١) شريف

وبناء على هذا التقرير أصدر سمو الخديوى في نفس اليوم الأمر العالى الآتى
بالموافقة على انتخاب النواب، وتحديد موعد افتتاح المجلس، ونصه :

نحن خديو مصر^(٢)

بناء على التقرير المرفوع لنا من رئيس مجلس نظار حكومتنا بتاريخ ١١ ذى القعدة
سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوعة صورته بأمرنا هذا، وبعد

(١) بحجة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ صفحة ١٨٥

(٢) تقل من فواتح الحرة المدونة ١٢٢٧ في ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٥ أكتوبر

سنة ١٨٨١



محمد شریف باشا
نیرس مجلس انظار

الاطلاع على لأحة مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارتنا بأمر بما هوأت :

المادة الأولى

يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة بتلك اللائحة وانتخاب مجلس الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر^(١) سنة ١٢٩٩ ابتداء للسادة السادسة عشرة من اللائحة المذكورة .

المادة الثانية

ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا ما
صدر بأمرى الجزرية في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١
محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
شريف

ثم أصدرت نظارة الداخلية في ٧ من أكتوبر سنة ١٨٨١ منشورا إلى عموم المحافظات والمديريات بإجراء الانتخابات العامة في يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ وهذه صورته .^(٢)

” إنه إجابة لاستدعاء أهالى القطر ، وبناء على التماس مجلس النظار قد
” أصدرت الحضرة الفخيمة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذى القعدة ”

(١) نشرت القرائع المصرية في مدينتى ١٢٨٦ و ١٢٨٧ الصادرين في يومى الثلاثاء ٢٨ والأربعاء ٢٩ المحرم سنة ١٢٩٩ (الموافق ٢٠ و ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١) ما يأتى : ” حيث أن أهل
” الملة لا يجتمع مجلس النواب لم يستوف جميع ما يلزم له تأخر ميداد انعقاد المجلس عن يوم السبت للبرم
” الاثنين الآتى ” (٥ صفر سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ موعد افتتاح المجلس) ، مع ملاحظة
أن غرة شهر صفر قد ثبتت بعد صدور هذا الأمر الكريم أنها توافق يوم ٢٢ ديسمبر و ١٤ كيهك .
(٢) تقل من القرائع المصرية العدد رقم ١٢٤٨ الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٨٨١

” سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب في ١٥ “
 ” كيمك سنة ١٥٩٨ وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون “
 ” انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدة في لائحة “
 ” مجلس شورى النواب، فعملاً بالأمر المشار إليه السابق نشره مع صورة التقرير “
 ” المقدم منا للأعتاب السنية، قد عينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ لاجتماع المنتخبين “
 ” (بكسر الحاء أى الذين يتخبون النواب واجتماعهم يكون بالمديريات والمحافظات) “
 ” وليكن معلوماً لحضرتكم أن الواجب عليكم إنما هو تسهيل انتخاب النواب الموما “
 ” إليهم، ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب آراء أهالى القطر “
 ” ورغبتهم، وبدون أن تتدخلوا في الانتخاب لمساعدة أى شخص كان، إذ أن المشايخ “
 ” هم نائبو الأهالى، ولم دون غيرهم أن يتخبوا من يتمدون عليه ويتقون به “
 ” ليكون نائباً عنهم بالمجلس المذكور . “

فابتدأت الانتخابات العامة في يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ لانتخاب ٧٥ نائباً
 تطبيقاً للبند العاشر من لائحة تأسيس مجلس شورى النواب السابق، فأسفرت
 النتيجة عن قيام بعض المديريات بانتخاب أعضاء زيادة على المقر لها، كما أن بعضها
 الآخر لم يستوف الشروط الانتخابية، فأعيدت الانتخابات مرتين وثلاثة كان
 معظمها في عموم مديريات الوجه البحرى .

وظهرت النتيجة فوجد بها خمسة نواب زائدين على المطلوب انتخبهم بسبب زيادة
 المراكز والأقسام في بعض المديريات على ما كانت عليه منذ أن وضعت لائحة
 سنة ١٨٦٦ ، منهم ثمانية من أسيوط^(١) ، وثالث من بنى سويف، ورابع من قنا،
 وخامس من الدقهلية .

(١) راقى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٩ من فبراير سنة ١٨٨٢ ميدانياً على صحة انتخاب هؤلاء
 النواب الخمسة بحسب لائحة سنة ١٨٦٦ على شرط أن تكون مديرياتهم بما تقر لها الزيادة في لائحة
 الانتخاب الجديدة التى تعرض عليه . ولما راقى على هذه اللائحة بجلسته ٢١ من مارس سنة ١٨٨٢
 ائتمهم نواباً بالمجلس بصفة نهائية ، وطالب رئيس المجلس من ناظر المالية في ٢٥ منه صرف مائة جنيه =

ثم صدر الأمر العالي في ١٨ من ديسمبر سنة ١٨٨١ بتعيين سعادته محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس ، وقرر مجلس النظارة تعيين سعادته عبد الله فكرى باشا وكيل نظارة المعارف رئيساً لكتبة المجلس مع بقائه في وظيفته ، وكذلك أديب إسماعيل افندي ناظر قلم الإنشاء والترجمة بنظارة المعارف كاتباً ثانياً ، ومعهما بعض الموظفين المستخدمين اللازمين للأعمال الكتابية المتتدين من بين موظفي المصالح الأميرية .

ولما كان يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٨١ المعين في الأمر العالي لافتتاح المجلس يوافق يوم جمعه ، ولأن المحل المعد لاجتماعه لم يستوف جميع ما يلزم له ، تأخر موعد افتتاحه الى يوم الاثنين ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١ الساعة العاشرة أفرنكى صباحاً في القاعة الكائنة في صدر نظارة الأشغال العمومية مقابل باب الدخول الكبير (وهي القاعة المخصصة لمقعد جلسات مجلس الشيوخ الحالي وللجمعية التشريعية سابقاً) وقد أخلت جملة غرف في الدور الأسفل المجاورة للحضرات النظارة ورئيس المجلس ولأعضاء اللجان ورئيس الكتبة والسكرتيرية ، وهي التي كانت تسغلها إدارة المساحة وأعيد نقلها إلى مكانها الأصلي بالمائة السنية القريبة من قره قول عابدين في ذلك الوقت .

للكل منهم مقابل معارضة . فصرخت لم بأمر شفوى من مجلس النظارة بالنصم هل حساب العهد في ٢٦ من . ثم سويت بعد ذلك بقرار صدره في ١٧ أبريل سنة ١٨٨٢ بأحساناً من الاحتياط السام وهم حضرات : يوسف صالح افندي من القهيلية ، وبرجس رسوم افندي من بنى سوييف ، وتوفى محمد افندي وعبد الحق عبد الله افندي من أسيرط ، وأحمد محمد افندي من قنا .

النَّقَالِيدُ الْمَتَّبِعَةُ فِي حِفْظِ الْأَفْنَانِ

في صباح يوم الاثنين ٥ من صفر سنة ١٢٩٩ (٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١) اصطف في فسحة سراي ديوان الأشغال العمومية أروطة من عساكر الأكلای البيادى (المشاة) بموسيقاهم ، وفي منتصف الساعة الخامسة عربى (الساعة العاشرة بالزمن الأفرنى) ركب سمو الخديوى محمد توفيق باشا عربته الخاصة مستصحباً دولو محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار وقد جلس على يساره ، وأمامهما سعادة خيرى باشا مهرداره ، وسعادة طلعت باشا كاتب الديوان الخديوى ، ليشرّف مكان اجتماع المجلس ، فاستقبلته العساكر بما يجب لجنابه من الاحترام ، وعزفت الموسيقى بالنشيد الخديوى ، وكان في انتظار سموه على سلم المجلس النظار ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه ، فلما أقبل عليهم بادروهم بالسلام ، فتلقوه بناية الإجلال والتعظيم ، وبعد أن استراح في المكان المصدّ لسموه ، لبث هناك برهة وبجزة ثم أقبل رئيس المجلس وأنهى لمسامحه أن المجلس قد استعد وكل اجتماع الأعضاء ، فقام إلى قاعة الجلسة ، فلقاه الأعضاء بمزيد الاحترام وجميل الإعزاز وقوفاً ، فسلم عليهم ووقف في صدر قاعة الاجتماع . وكان على يمينه رئيس مجلس النظار ورجال ديوانه الخاص ، وانتفع المجلس بعد تمام الساعة الخامسة ، وتلا بذاته الكريمة المقالة الخديوية (خطاب المرش) ونصها :

- (١) من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٩٠٩ لم تكن جلسات المجالس النيابية المصرية طينة حسب ما فشت به اللوائح والقوانين ، ولكن في جلسة انتاخ هذا المجلس قد تسرب كثير من الأهالي والأيمان من شدة فرحهم بهذا الاختفال إلى قاعة الجلسة ، فتصدّر لإتراجهم إل أن سموا المقالة الخديوية وهم وقوف حول مفاد التواب . ولم يدع أحد من قضاة الدول وسميا الحضور في حقة الانتاخ كما هو المتبع الآن .
- (٢) هم أصحاب السعادة طلعت باشا كاتب ديوان خديوى ، وعزى باشا المهردار ، وذو الفقار باشا التتريقاتى ، وطه باشا السرايور .

” أبدي لحضرات التواب مسروريتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن
 ” الأهالي في الأمور العائدة عليهم بالنفع، وفي علم الجميع أني من وقت ما استلمت
 ” زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس التواب، ولكن تأخر
 ” افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة، فأما الآن
 ” فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول
 ” المتحابه، ومن تخفيف أحمال الأهالي على قدر الإمكان، فلم يبق مانع من
 ” المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس التواب الذي أنا فاتحه في هذا
 ” اليوم بإجتاعكم، وأنتم تحيطون علما أن جلّ مقاصدي وساعي حكوتي هو
 ” راحة الأهالي ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم، وتأمين سكان
 ” القطر على اختلاف أجناسهم، وهذا منتهى واسمها مستقيا، وعليه يسيرى منذ
 ” توليت أمركم عبا للترية ونشر العلوم والمعارف، فبلى المجلس أن يكون
 ” مساعدا للحكومة في هذه الأمور كلها، خالصا مخلصا في خدمة الوطن، منحصرة
 ” أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر
 ” تعهدات الحكومة مع الدول، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذي هو
 ” أهم شيء في هذا الوقت الذي هو عصر الترقى والتجذّن، فالواجب علينا
 ” الاعتدال والتأني وحسن التبحر، وأن نكون يدا واحدة في إتمام الأعمال
 ” النافعة، متوسلين ببنية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم، ومتمسكين بقوة
 ” ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية، أدامها الله، نسأل الله حسن
 ” التبحر إياه ولي التوفيق .

وفي هذا الوقت كانت المدافع تطلق باستمرار من القلعة، وفي ختام المقالة نادى
 رئيس مجلس التواب (أدام سعادة الخديوي) فقال جميع أعضاء المجلس بلسان
 واحد، آمين، اللهم آمين . ووقعت الجلسة .

وبعد أن استراح سموه ركب وعاد إلى مقعده، فأذنت له العساكر واجب الاحترام
 وورسوم التعظيم، وصدحت الموسيقى بنغمت السلام .

وبعد أن توجه الجنب الخديوى انصرف حضرات الأعضاء للاستراحة، ثم عادوا للانتظام فى مقام الاجتماع، فلى فهم خطابان جيلان من سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب، وسعادة سليمان باشا أباطة — وهذا نصهما :

مقالة سعادة محمد سلطان باشا رئيس المجلس^(١)

أيها السادة النواب

محمد الله الذى جعل أمرنا شورى، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والأمر بها، وبعد :

فقد سمعنا ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وحمق الإرادة، فزادكم ذلك إلا يقينا بما عهدتم بالجنب المعظم من صفاء النية، وكرم المنصر، وسلامة الطيبة، والارتياح الى المصلحة الوطنية .

وقد اجتمعتم فى هذا المقام الرفيع بمثابة الجنب الخديوى العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم، وأتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونباهاته، فواجباتكم من هذا القليل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات .

ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح والتنظيم، قابل للتقدم والعمران، جامع لأسباب المنافع الكلية، فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ، وذمما لازمة الرعاية، وإنا قد أمرنا شرعا بحفظ اليهود ورعى الذم .

فمن تلك المهود صلة التابعة للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع سطوتنا وقد عرفنا منها النماية، وعرفت منا الإخلاص، فلا بد من ثباتنا على هذه الحال

(١) نقلت هذه المقالة من الوقائع المصرية العدد رقم ١٢٩٢ الصادر بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٨١ بعد مطابقتها على محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١ .

بالنظر إليها، ولاشك أن تَهْدِنَا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فيها يسر هذه الدولة العلية، لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءاً من قوتها الكلية .

ومن الذم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة، فهذه الذم واجبة الرعاية، لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها في انتظام أمورنا، وميلها إلى كل ما يعود علينا بالنفع، كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية، وفي المنشورات الرسمية .

فلذا حفظنا تلك اليهود، ورعينا هذه الأمم، وحرصنا حقوق الوطن علينا، ولم نذهل عن شيء من الواجبات، لئلا نأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيها بحسب لنا النفع، وبدراً عنا الضرر، وشئت للناس جدارتنا بما وصلنا إليه، ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلوا موضع تهنئتهم واعتيادهم .

فوجهوا إخواني همتم في السعي بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات، فمن جد وجد، ومن سار على الدرب وصل .

ونسأل الله العظيم حسن البداية والنهاية .

خطبة مسعدة سليمان باشا أباطة^(١)

الحمد لله على مواهب آلائه ونواحي نعمائه — وبعد :

فقد أبان سعادتي رئيس مجلسنا الهام ما تضمنته المقالة الخلدوية الكريمة من حسن القصد، وصفاء النية، والميل إلى المصلحة الوطنية، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا، وواجباتنا بالنظر إلى اليهود الراجية الحفظ، والذم اللازمة الرعاية، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه، أقوم فيه أصيلاً عن نفسي، وثابتاً عن سائر إخواني النواب .

(١) قل من حضر جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٥ من صفر سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١ .

فباساعدة الرئيس المهام ، لقد علمت ، وأنت أولنا ، أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتها الوطنية والسياسة ، إلا وفي عزمه أداء حق الوطن ، وحفظ المجهود المرعية ، وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبر عنها الضرر .

وبما إخوافي ، لقد علمت أن الأظفار محدقة إلينا ، والأفكار عحمة علينا ، وأن الوطن العزيز يحتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من يابه ، وتأخذ فيه بأسبابه ، لانتظر إلا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية .

وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجنب الخديوي المعظم منسطة لمساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، لما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل .

وقد آن الشروع في العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار منوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولي توفيقنا ، عليه توكلنا وإليه نتيب :

واستقر رأى أغلبية المجلس على تحديد الساعة الخامسة موعدا لافتتاح الجلسات ، على أن يكون الانصراف في الساعة التاسعة .

جواب مجلس النواب على المقالة الخديوية^(١)

الرد على خطبة العرش

قد استغل مجلس النواب بعد أن تلا فيه الجنب الخديوي مقالة الافتتاح بتحرير الجواب عن هذه المقالة ، فكتب جوابا جليل الشأف ، نبيل المقاصد ، عرض على المجلس بجلسة يوم الثلاثاء ٦ من صفر سنة ١٢٩٩ (٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٨١) فوافق عليه ، وانتخب عشرة من حضرات أعضائه ليقدموه الى الجنب الخديوي فصاروا به الى المعية السنية (بإبدن) وفي مقدمتهم رئيسهم ورئيس كتاب المجلس

(١) محضر جللة المجلس يوم الثلاثاء ٦ من صفر سنة ١٢٩٩ (٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٨١) .

في الساعة الثالثة من يوم الخميس ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨١ (أي بعد ثلاثة أيام من يوم الافتتاح) وتلاه على المسامع الخديوية الشريفة حضرة محمود بك سليمان من قلم قبلى، بحضور جميع النظار ورجال ديوانه الخاص، أما أسماء النعمة الباقيين فهي أحمد بك شريف، وعمل بك شعير من قلم الغربية، وعبد السلام بك المويلحي، ومحمد بك الشواربي من قلم المذنب، وهلال بك منير، وأمين بك الشمسي من قلم الشرقية، ومراد أفندي السعودي، وإسماعيل أفندي سليمان من قلم الأقاليم الوسطى، وأحمد بك صلي من قلم قبلى .

وهذا هو الجواب .

” بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده، والصلاة والسلام على من اصطفى
” من عباده، تقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية، ونحن معاشر تواب الأمة
” المصرية، مقام النيابة عن جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوى
” الفخيم، على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه
” الشريف، إظهارا لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل، وإجابة
” لرغبة الأمة، ونظرا للصلة العامة، بعد أن زالت العوائق دونه، وامتنت
” الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية التى ذلت لها صماب المسائل،
” وخضعت دونها رقاب المشاكل، حتى صفا الوقت، وأطمأنت الحال، (ودعا
” المنى واتهادت الآمال) .

” ولقد شنف أسماعنا، وأنتمش أرواحنا، ذلك النطق الكريم، وملك
” أنفسنا وملأها سرورا وطربا بما تضمنه من الإنصاح عما عرفناه لولى النعمة
” وألفناه من نزاهة أئنة وثبالة المقصد .

” حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسبات الوجوه من سمات المرور
” فلم تدع للالسة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى
” متفضل عليها، متعجب إليها، محب لحزبتها، مشغوف بغيرها ومتفعتها .

” فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة، ونأتي على قاصية الاستقامة في نفع
 ” هذه الأمة التي ندبنا للنظر في مفتحتها، واستأبنا عن أنفسها لرؤية مصالحها،
 ” سالكين في ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر، ما تحسن بعناية الله
 ” مغيبته، ونحمد بمن توفيقه ما قبلته، وبعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة
 ” للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعياد، ويؤيد مالنا من روابط التبعية للذات
 ” السنية السلطانية، والدولة العلية العثمانية، التي منحتنا عواطفها الكريمة من
 ” الامتيازات المرحية، ما جلت به النعمة، وعظمت المنسة، ويؤكد علاقتنا
 ” الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمفهمتنا، وفائدة بلادنا، مبتلين الى الله
 ” جل ثناؤه، وتقدست آلاؤه، أن يحرس لنا هذا الجنب الخديوي الفخيم،
 ” ويديم لأوطاننا به النعم العميم، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام، وبلغ به
 ” الوطن العزيز غاية المرام .“

(١) محضر جلسة مجلس النواب المتقدمة في يوم الثلاثاء ٦ من صفر سنة ١٢٩٩ (الموافق ٢٧ من

ديسمبر سنة ١٨٨١) .

الإصلاح الأساسي الجديد

بعد أن أتم المجلس تشكيل أعلامه الخمسة عقب الجلسة الافتتاحية، رأت الأغلبية بجملة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨١ اقتضاب قومسيون (بلنة) مؤلفة من خمسة عشر عضواً ينتخب كل قلم ثلاثة من أعضائه فيه، وتكون مهمته فحص اللائحة الأساسية التي وعدت الحكومة بتقديمها للمجلس .

وفي ٢ من يناير سنة ١٨٨٢ أرسل دوللو محمد شريف باشا إلى رئيس المجلس الخطاب الآتي :

سعادتو أفندم رئيس مجلس شورى النواب

الأمل انتظارنا بالمجلس مع حضرات الأعضاء الساعة تسعة ونصف .

شريف

وفي يوم الاثنين ٢ من يناير سنة ١٨٨٢ توجه دوللو محمد شريف باشا رئيس مجلس النواب إلى مجلس النواب في الموعد المذكور، وقدم للمجلس اللائحة التي أمتها

(١) هم حضرات : محمود بك سليمان وأحمد بك عل وعبد الشهيد أفندي بطون من قلم قبيل وأحمد أفندي عبد الغفار والشيخ إبراهيم سعيد ومحمد المشاوي بك من قلم القرية وحسن باشا الشريبي وإسماعيل أفندي سليمان ومراد أفندي السعوي من قلم وسط وأمين بك الشنسي وعمل بك القرصي وأحمد بك أبظه من قلم الشرقية وعبد السلام بك الموليحي وعبد المجيد أفندي البطاش والشيخ أحمد محمود من قلم المدن .

(٢) أكتفى بالبحث بعد مجهود الشور على القسنة الأصلية لمشروع اللائحة الأساسية التي تقدمها دوللو شريف باشا في هذه الجلسة . إذ لم يسبق نشرها لآل محاضر المجلس ولا في الوقائع المصرية ، وإن ما نشر منها في الصحف اليومية الصادرة في هذا العهد وبعض كتب التاريخ كان محملاً . وقد أجتبا مع بقية القوانين الأخرى بالجزء الخامس بالصفحة (١٢٣) مضافاً إليها كل التعديلات التي أدخلها عليها كل من مجلس النواب ومجلس المظالم من مبدئها إلى حين صدورها والإقرار عليها من المجلس بصفة نهائية .

جلس النظر على أن تكون قانونا أساسيا لمرضها على هيئة المجلس ، وقد أتى فيهم الخطاب الآتي :

أيها السادة النواب^(١)

إني لا أقدر أن أعبر لحضراتكم عن سروري بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي أعده مبدأ لمصر جديد إن شاء الله يسود على القطر بالتقدم والنجاح .

حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات ، تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لتلاصح البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها ، هي توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدّمت مشروعا لمجلس النواب الذي كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، ترتب عليها تمويق إتمام المشروع ، والجدد قد زالت العوائق ، وإني لأعّد نفسي سعيدا حيث إن أفكارى في هذا الخصوص ما كانت إلا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالي ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم ، فلهي القطر على ذلك ، ونهى أنفسنا ، وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير .

ولما كانت لأئمة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلاحم أفكارنا جميعا كما أومضت ذلك من منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمعرض الذي رفضته أخيرا للسنة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائي بتحضير لأئمة موازنة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها .

(١) بمحضر جلسة مجلس النواب في يوم الاثنين ١٢ من مفرسة ١٢٩٩ (٢ من يناير سنة ١٨٨٢)

(٢) هذا غير صحيح . فالحكومة أقرت هذا القانون بالصيغة التي عدّها مجلس شورى النواب وأرسله ذلك إلى الجانب المال لاجتماعه ، راجع خطابه المنشور صورته الشبيهة بصفحة (١٥٣) بالجزء الخامس .

والمرامح المتبقية في الصفح من ١١١ إلى ١٢٨

ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد، وهو خير البلاد، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بمحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم، وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا، وتصرح لكم بنظر الموازن العمومية وإبداء رأيكم فيها، ونظر كافة القوانين واللوائح، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم، وكذلك تمهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم، والغاية فإنه لم يصجر عليكم فى شيء ما، ولم يخرج أمر مهم عن حدّ نظركم ومراقبتكم.

إنما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر، مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح، وتمهدها بالتزامات ليست خافية عليكم، بعضها بعقود خصوصية، والبعض بقانون التصفية، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب؟ حاشا، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتمهيداتنا وعدم خدشها بشيء ما، حتى نصلح خللنا، وتزداد ثقة العموم بنا، ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تمهيداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها فتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه، وأنى لواثق من أن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة، لا بد وأن يترتب عليها ازدياد الثقة بنا.

هذا، ومن المعلوم أننا تابسون للدولة العلية، وصوالحنا مرتبطة بصوالحها، وهذه التبعة وهذا الارتباط هما السبب الوحيد لسلامتنا ونجاتنا، لحقوقها حينئذ هي مقدسة، ومراعاتها فرض واجب على كل منا، ولندع الله جميعا بدوام اللغات الشاهانية وتأييد دولته العلية التي منحنا امتيازات تضمن لنا خير بلادنا، وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهي نفع البلاد، لا يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته، فلأماول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع

في الأعمال النافعة المهمة، ولكون من تمتع وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس
اللائحة وتحضير القوانين، ومحاكمة المأمورين، عن كل أمر يجره خارج عن حد
واجبتهم أو مخالف للقوانين واللوائح في أثناء تأدية وظائفهم، فقد عمل من ذلك
مشروع وها هو مقدم للمجلس، المأمول أيضا الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة،
وإن شاء الله مقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب، نسأل الله تعالى
ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح، ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً لما يكون
فيه الإصلاح أمين بمجاه خاتم النبيين .

وبعد إتمام هذه المقالة سلم لسعادة الرئيس لائحة تشكيل مجلس النواب
ولائحة ترتيب مجلس أملا للإدارة والأحكام قال :

” في وقت المذاكرة على هاتين اللأحتين بالقومسيون الذي يعين للنظر “
” في ذلك أحضر بنفسى أو أعين من ينوب عني في أثناء المذاكرة بالقومسيون “
فقدت اللجنة التي شكلها المجلس للنظر في هذه اللائحة عدة جلسات استمرت
ثمانية أيام من ٣ من يناير إلى ١٠ منه . حضر بعضها سعادة بطرس بك غالى وكيل
وزارة الحفانية والمتندب كاتباً لأسرار مجلس النظار بالنيابة عن دوللو شريف باشا .
فراحت بعد ذلك إدخال بعض تعديلات عليها، وزادت بنودها من ٤٧ إلى ٤٩ بندا
وقدّمت تقررها للمجلس ونصه :



وقد وقع هذا التقرير جميع أعضاء القومسيون عدا الشيخ أحمد على ومصادرة على القريبي بك .

وكان لدولتي انكلترا وفرنسا في هذا العهد مراقبان انكليزي وفرنسي لمراقبة ميزانية الحكومة لتسديد الديون ، وليس لبقية الدول الأخرى تدخل معهم خلافا لما هو جار في المحاكم المختلطة من اشتراك الدول جميعا فيها ، نقيشت الدولتان من إلغاء فلم المراقبة ، فزمتا على تأييد متوحيها لرغمهما أن المراقبين وحدهما حق تقرير الميزانية مراعاة للديون وأصحابها ، فأرسلتا للحكومة المصرية مذكرة مصوغة في صيغة خطاب من وزارتي خارجيتهما الى قنصليهما الجسرايين لئيلينها الخديوي والحكومة المصرية تتضمن رغبة حكومتى فرنسا وانكلترا في تأييد سلطة الخديوي ومساعدة حكومته وفقا للأحكام المقررة في الفرمات السلطانية التي قبلتها الدولتان قبولاً رسمياً للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والفاق في القطر المصري لاسمياً بعد حدوث الحوادث الأخيرة، ومن أخصها صدور الأمر الخديوي بتأليف مجلس النواب .

فأثار هذا الخطاب عطف جميع أهالي القطر ، واعتبره النواب تدخلا من الدولتين في شؤون مصر الداخلية واعتداه على استقلالها .

فصمم أعضاء المجلس أمام هذا العدوان المنكر على ألا يقبلوا مطلقاً تمديدا في لأمتهم التي وضعتها لجنهم ، وأصرروا على أن يكون مجلسهم الحق في أن يقرر لنفسه أمر النظر في الميزانية التي هي حق من أقدس حقوقه ، لأتهم إذا اشتركوا فيها مع المراقبين والنظار لا يكون اشتراكهم هذا باعاً على تنفير شيء مما هو مقدر في قانون التصفية ، لأتهم هم أنفسهم قد أقروا بذلك ، وقالوا أننا لا ننير من أمر الدين شيئا من حيث المئين له من الفائدة السنوية ، والمخصص لسداده بعض الإيرادات كدخل السكك الحديدية مثلا للمناز ، وإيرادات بعض المديرات للوحد وغيره .

وقد أجمعوا رأيهم أمام هذا التدخل الذى اعتبروه تحديا بالنسبة لكرامة البلاد وحقوقها، وتديرا متفقا عليه بين الدولتين للبحث باستقلال البلاد، ولم يبدلوا من رأيهم، وأرأى دولتا محمد شريف باشا في هذا الوقت درسا للضرورة ألا يت مجلس النواب بالقرار النهائي في المواد الخاصة بالميزانية، ويرجئها إلى أن تنقش الفيوم المقبلة، وبهذا يمكنه أن يتفادى التدخل المسلح من جانب الدولتين، فوضع مشروع لائحة جديدة أرسلها للمجلس طالبا نظرها، فوقع من أجل ذلك خلاف بين النواب ومجلس النظار لتصميمهم على قبول لائحته وإقرارها بكافة التعديلات التى أدخلت عليها. فاستقالت نظارة دولتا محمد شريف باشا، وتأنقت نظارة محمود سامى البارودى باشا وقد أقرت رغبات المجلس، وأصدرت اللائحة بعد أن أدخلت عليها تعديلا طفيفا في بعض موادها، وقد وافقها المجلس عليه كما سيأتى تفصيله .

ونظرا لأن المجلس لم يعقد جلساته العادية في المدة من ٢٠ من صفر سنة ١٢٩٩ إلى ١١ ربيع الأول (الموافق ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ إلى ٣١ منه) فلم تشر

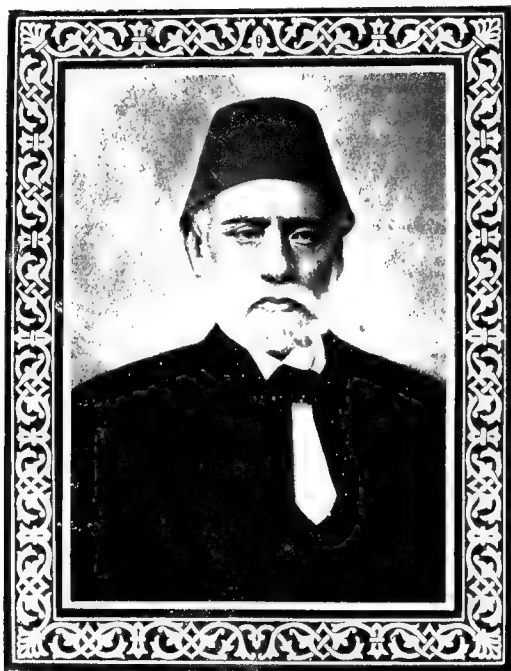
(١) راجع العبارة المنبثقة لمخبة عدم انعقاد جلسات المجلس في هذه المدة من التأثير الذى كتبه بشفه سعادة محمد سلطان باشا قبل محضر جلسة ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الآتى نصها :

منقر الرأي على ذلك
ثم انقضت جلسة داسة عزله وبيع

من يوم ١٠ صفر ١٢٩٩ عده ١١ محضر لم تستد جلسة العمومية بالمجلس
للاستقالة في تبيع اللوم الرساسيه والمخبرة في شأنها مع مجلس النظار

محضر يوم الأربعاء ١٢ صفر ١٢٩٩

عقدت جلسة ولين ١٢ محضر عزله من عضلة المجلس



محمد سلطان باشا

رئيس مجلس النواب

الوقائع المصرية أى محضر لهذا المجلس لانشغالها في تنقيح اللائحة وتسوية الخلاف الذى وقع بينه وبين مجلس النظار وتفضل دولتي انكلترا وفرنسا والمراقبين من أجل الموافقة على لائحته الأساسية التى اقترحوها .

وكانت جلساته غير الاعتيادية تعقد في هذه المدة بصفة غير رسمية إما في مكان اجتماع المجلس أو في ديوان الرئاسة أو في دور رئيس مجلسهم أو رئيس مجلس النظار أو بعض أعضاء المجلس ، إذ كانت محظورا وقتها على الصحف المحلية من قلم المطبوعات ذكر تفاصيل عن إجتماعات هذا المجلس إلا اذا كانت منقولة من المصادر الرسمية كالوقائع المصرية وغيرها .

لذلك رأيت لثلافي هذا النقص أن أستخلص بياناً بالوقائع التى حصلت في تلك المدة ، وأذكرها بالإيجاز لتكملة القصص الواقع في تاريخ حوادث هذا المجلس مدى ٢٢ يوما ، وهى مفصلة يوما بيوم مع بيانات أخرى وأنية لبقية الأيام التى تلتها لغاية الانتهاء من تقديم استقالة دوللو شريف بانا حتى لا يضيع على الباحث شيء منها ، ويكون على يئنه تامة من أمر هذا المجلس وما حدث له في كل أطواره . خصوصا أن جلساته غير الاعتيادية لم يحضر بها محاضر مطلقا ، وليس لها أثر رسمى يعول عليه في نقلها .

الثلاثاء ٣ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمعت اللجنة التى ألفها مجلس النواب وتداولت في اللائحة المقدمة لمجلس شورى النواب المبادرة في سنة ١٨٦٦ وكافة التعديلات التى أدخلت عليها في سنة ١٨٧٩ ، وقارنت بتودها مع بنود مشروع اللائحة التى قدستها الحكومة بجلسة أمس .

الأربعاء ٤ من يناير سنة ١٨٨٢

انتدب مجلس النظار بطرس غالى بك وكيل نظارة الخفانية والمنتدب كاتباً لأمرار مجلس النظار مندوبا عنه لحضور جلسات اللجنة ، ولإعطاء البيانات اللازمة

وقد اجتمعت اللجنة واستقر اجتماعها طويلا ، وقُررت أكثر بنود اللائحة بصفة مبدئية .

الجلس ٥ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمعت اللجنة في الصباح وقُررت طبع اللائحة وتوزيع نسخ منها على الأعضاء، قطعت ووزعت عليهم واستمرت منعقدة الى مساء لنظر المواد بحضور مندوب الحكومة .

السبت ٧ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمعت اللجنة واستمرت في نظر مواد اللائحة^١ ، ولم يحضر مندوب الحكومة بسبب اجتماع مجلس النظار .

الأحد ٨ من يناير سنة ١٨٨٢

في الصباح اجتمعت اللجنة ونظرت مواد اللائحة .

وفي الساعة الثالثة أقرنكي بعد الظهر قتم فصلًا دولتي فرنسا وانكلترا السياسيان الى الجانب الخديوي بمرأى عابدين اللائحة (المذكرة) التي وضعتها دولتاها وهي مصوغة في صيغة خطاب برقي من وزارتي خارجيتهما الى قنصليهما بالخرالين ، ومؤرخة في ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ ونصها :

” حضرة القنصل^(١) بالخرال

« كلتم غيرة بأن نهوا الى علم الخديوي وحكومته إرادة فرنسا وانكلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تترتب انتظام الشؤون العامة في مصر .

(١) أشارت جريدة المحررة بعدها الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٨٨٢ أن هذه المذكرة قدت بعد ظهر يوم الأحد ٨ منه الجباب الصالي الخديوي في مرأى عابدين وقد اتفق مع صفة روايتها هذه كثير من الصحف الأخرى الصادرة في ذلك العهد — أما المذكرة بصفة ١٧٢ جن: ٤ مصر للصيرين لسلم نقاش، من أن المذكرة قدت بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٢٩٩ (١٠ يناير سنة ١٨٨٢) فهذا غير صحيح، خصوصاً أن صاحب جريدة المحررة ، وهو مؤلف كتاب مصر للصيرين ، أعطا في تدوين هذا التاريخ بسبب الشؤون بجرته وقد قلعه عنه كثير من المقرئين بنيران يفتنوا إلى تصحيحه .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد، وإن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديوى باجتماع مجلس النواب ، قد هأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن .

فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير إدوارد ماليت الذى كلف بمثل ما كلّفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تسيّران أمر تلبية سمو الخديوى على العرش طبقا لأحكام القروانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستقبال النظام، ولتقدم صراحة مصر ورفاهيتها التى يرم فرنسا وانكلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطبعا على بذل جهودهم المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يتأخرهما شك فى أن الجمهور يهزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوى ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانكلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتمتد الحكومتان أن سمو الخديوى يمد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

دعا الجنب الخديوى رئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس والنظار الى سرى عابدين ، وبعد أن صلى معهم المغرب تناولوا طعام العشاء .

الاشنين ٩ من يناير سنة ١٨٨٢

رغب بعض النواب فى التنازل عن المكافأة البرلمانية .

أبلغ قنصلا إنجلترا وفرنسا الجنرالان رئيس مجلس النظار مذكرة حكومتها التى رفضها للجنب الخديوى ، وأرسلت الحكومة المصرية إلى الباب العالي صورة هذه اللائحة .

الأربعاء ١١ من يناير سنة ١٨٨٢

اختل الحساب الخديوى رئيس النظار وتداولوا في أمر الجواب عن مذكرة
الدولتين، وقابلا قنصل دولتي انكلترا وفرنسا .

أبلغ رئيس مجلس النواب صورة من اللائحة الأساسية التي وضعها القومسيون
إلى مجلس النظار بصفة غير رسمية .

الخميس ١٢ من يناير سنة ١٨٨٢

أصدرت الحكومة بلاغا رسميا إلى الصحف يأخذ أخبار مجلس النواب
إلا من المصادر الرسمية منها لما يحدث من تأثير نشر الأخبار الكاذبة في الأذهان .
رفع المراقبان الانكليزي والفرنسي احتجاجا على تحويل مجلس النواب حق تقرير
الميزانية :

السبت ١٤ من يناير سنة ١٨٨٢

ابتدأ الخلاف بين النواب والنظار بشأن بعض البنود الخاصة باللائحة الأساسية .

الأحد ١٥ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمع مجلس النواب بصفة غير رسمية، وتلى عليه مشروع اللائحة الأساسية^(١) التي
أقرها القومسيون فوافق عليها .

أرسل رئيس مجلس النواب إلى مجلس النظار اللائحة بصفة رسمية .

يوم الاثنين ١٦ من يناير سنة ١٨٨٢

قابل رئيس مجلس النواب قنصلا انكلترا وفرنسا الجرافين وتداول معهما بشأن
اللائحة التي أقرها المجلس .

(١) صفحة (١٧٠) من الجزء الخامس .

يوم الثلاثاء ١٧ من يناير سنة ١٨٨٢

ترجمت رئاسة مجلس النظار نص اللائحة الأساسية المرسلة من مجلس النواب إلى الفرنسية تمهيدا لموضا على مجلس النظار .

يوم الأربعاء ١٨ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمع السيد إدوارد ماليت وكيل دولة انكفرا السياسي بالجناب العالي الخديوى فى جلسة خاصة قامت وقتها طويلا بمرأى الاستماعية .

يوم الجمعة ٢٠ من يناير سنة ١٨٨٢

نشرت^(١) الصحف المحلية مشروع اللائحة الأساسية المقدم من اللجنة التى أنفها مجلس النواب محررا .

يوم الأحد ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٢

صمم أعضاء مجلس النواب على ألا يقبلوا مطلقا تعديلا فى لائحهم الأساسية التى وضعتها بلنتهم ، وأصروا على أن يكون مجلسهم الحق فى أن يقر لنفسه أمر النظر فى الميزانية السنوية لأن مجلس النظار يؤيد تعديل بنود اللائحة المتعلقة بالميزانية .

يوم الاثنين ٢٣ من يناير سنة ١٨٨٢

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة دوللو شريف باشا وحضور حضرات النظار وجناب المسيودى بلنير والمستركوفين المفتشين العموميين ، فقال دولة الرئيس "إن مشروع لائحة مجلس النواب الذى أرسل إليه حصل به جملة تعديلات يقومسيون

(١) للأسف الشديد لم يقن جميع الصحف الصادرة فى هذا العهد أن تنشر صورة صحيحة لأساس مشروع لائحة الحكومة التى نذمتها دولة شريف باشا المجلس يوم الاثنين ٢ يناير سنة ١٨٨٢ ولا لمشروع الحكومة الذى أرسله المجلس فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ مدلا لمشروع الأول ولا لمشروع النواب المعدل للائحة الحكومة فبعد ذلك كله كاعلا فى الجزء الخامس ابتداء من الصفحة (١٦٣) إلى الصفحة (١٩٣) .

المجلس المذكور، وعمل مشروع جديد وأرسل لها، وحيث أن النظر فيه ضروري جداً فالأولى الاشتغال به وتأخير المسائل المندرجة في كشف جلسة يوم تاريخه ليوم الخميس الآتي، ثم قدم دولته المشروع المرسول من طرف الحكومة لمجلس النواب، ومشروع قومسيون النواب، ومشروعا آخر يحتوي على التعديلات التي تراهي قبولها في المشروع الأصل والتي صار رفضها، والملاحظات التي أوجبت الرفض ثم صار ثلاثة مشروع قومسيون النواب، وبعد المذاكرة والمداولة في الخمسة عشر بندا الأولى تقرّر التصديق عليها بعد إجراء بعض تعديلات فيها، وبأن باقي المشروع يصير المداولة فيه في جلسة خصوصية يصير عقدها باكراً.

يوم الثلاثاء ٢٤ من يناير سنة ١٨٨٢

انقضى مجلس النظار قبل الظهر وبعده تحت رئاسة دوتلو شريف باشا وحضور حضرات النظار وجناب المسيودي بليبير والمستركوفلين المفتشين العموميين فصار ثلاثة باقي مشروع لائحة النواب، وبعد المداولة في كل بند منها وتعديل ما تراهي تصديقه فيها تقرّر تبليغها وعرضها ثانياً للجلس للنظر فيها يوم السبت الآتي.

يوم الأربعاء ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمع مع رئيس النظار سبعة من أعضاء مجلس النواب ومعهم رئيسهم، وتباحثوا في نقط الخلاف الواقع بين الأئمتين، فالنواب لا يزالون يطلبون أن تعرض على هيئة المجلس ميزانية الحكومة فينظر فيها ويبحثها ويسين من أعضائه لجنة مكونة من سبعة أى مساوية لأعضاء مجلس النظار عدداً ورأياً ليقترروها جميعاً بالاتفاق أو الأغلبية، والوزارة ترى أن يترك الآن البند المتعلق بالميزانية.

يوم السبت ٢٨ من يناير ١٨٨٢

اجتمع مجلس النظار وتباحث طويلاً في أمر اللائحة برئاسة دوتلو محمد شريف باشا، وبحضور حضرات النظار والمسيودي بليبير والمستركوفلين المفتشين

المومنين، ومحمود فهمى بك باشكاتب الداخلية، قبل مشروع الحكومة المعدل عن لائحة مجلس النواب، وبعد المداولة في كل بند منها تقررت على حسب الصورة المرفقة لهذا^(١)، وبعد ذلك قال دوللو شريف باشا أنه في ليلة الاثنين الآتية يصير ثلاثة هذا المشروع ثانياً بمقتل دولته بمحمود قوميون من مجلس النواب .

نشرت الصحف المصرية والأجنبية صورة المذكرة التي أرسلتها وزارة الخارجية الثمانية إلى سفيرها في باريس ولندرة بالاعتراض على المذكرة المؤرخة ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ التي قمتها دولة فرنسا وانكلترا إلى الحكومة المصرية وهذا نصها :
 ٢٩ يا حضرة السفير

تعلمون أن قنصل انكلترا وفرنسا الجفرالين قدما للجناب الخديوي اللائحة المتفق عليها بين الدولتين بناء على الاتفاقات الواردة لها من جانب دولتهما، وقد أثبت لنا هذا العمل بالنظر إلى القومان الذي أصدره الباب العالي متعلقا بولاية مصر، وبالنظر إلى إجراءات الوفد الثماني الملوك الذي أرسل إلى مصر من عهد قريب، أن التأكيدات التي كرت حكومة الباب العالي إصدارها لم ينظر إليها بالعين التي تستحق أن ينظر إليها بها ، ومن أجل هذا لا نتمالك من إخفاء سوء الأثر الذي حصل لنا من جراء هذا العمل، ونرى بعد ذلك من واجب الضرورة أن نصرح للحكومة التي تتوهم عتاء لديها ببعض ملاحظاتنا في معارضة اللائحة المذكورة لتتغير فيها بين العدل والإنصاف .

إن الحكومة السلطانية موجهة عنايتها أبدا إلى المحافظة على الامتيازات المنوحة لمصر حرصا على الراحة المومية، وجلبا للسعادة والزفافية في الولاية المذكورة وذلك جل ما ترغب فيه وترى فيه مصلحة لها، وفي ظننا أنه يستحيل إبداء أقل الأدلة على ما ينافي ذلك، أو الاستشهاد بأي حادث داخلي متعلق بمصر يكون داعيا لإصدار مثل اللائحة المذكورة .

(١) راجع نص هذه اللائحة بصيغة (١٧٦) من الجزء الخامس .

وبناء على ذلك لاترى شيئا مما يقضى باستصواب ما أجرته الدولتان من تقديم تلك اللائحة لسمو توفيق باشا، وفضلا عن ذلك فإن مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية، والسلطة المعطاة لهندوى لحفظ الراحة العمومية عند الزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولإدارة القطر على محور حسن، وتأييد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالى وحده ومن اختصاصاته دون سواه .

فكان من اللازم طبعا عندما اتضح وجوب إجراء مثل هذه الإجراءات، أن يؤخذ بادئ بدء رأى الدولة المتبوعة، وبواسطتها وحدها ترسل التصريحات (المذكورة في اللائحة) وبواسطتها أيضا دون سواها ينتظر الحصول على التأكيدات المأمولة .

ومما تقدم يعلم أنه يحق لنا أن نرى مغاربة الدولتين مع الهندوى غير حقنة ولا عادلة، وقد صار الباب العالى مضطرا أن يحاول الوقوف على الأسباب التي أبلات حكومة فرنسا للاشتراك مع حكومة بريطانيا في مسألة بحقنة بحقوق سلطته على مصر .

وقد أرسلت هذه الملاحظات أيضا إلى سفارة الباب العالى بلوندره، والآن أفسوس سعادتك يا حضرة السفير، أن تخابروا في هذا المعنى جناب وزير الخارجية وتشرحوا له الشرح الذي ترونه موافقا في هذا الشأن، وذلك لكي تظهروا لجنابه شدة اضطرابنا إلى الحصول على هذا التصريح الشافى الكافى ليخرج الحكومة السلطانية من ضلك المقام الذى وجدت فيه الآن أثر ما حدث بمصر .

عاصم باشا

واقبلوا فائق احترامنا ما

يوم الأحد ٢٩ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمع رئيس مجلس النواب وبعض الأعضاء في منزله وتداولوا في البنود الخاصة بالميزانية، فرأى النواب زيادة على ما صرحوا به في الاجتماعات السابقة أن تكون المادة الخاصة بالميزانية بالصيغة الآتية :

« إذا وقع الخلاف بين لجنة التواب ومجلس الوزراء وتساوى العدد، فالميزانية تعود إلى مجلس التواب، فإن أيد مجلس النظار وجب تنفيذه، وإن أثبت رأى لجته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ و ٢٤) من هذه اللائحة، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية، فإذا كان مقزرا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها، فينفذ الضروري منه إلى أن ينقذ المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣، فإذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما في المادة ٢٣ » .

يوم الاثنين ٣٠ من يناير سنة ١٨٨٢

انقصد مجلس النظار برأى دوللو شريف باشا تحت رياسته وحضور جميع النظار وقومسيون مجلس التواب المركب من سعادة سلطان باشا وحسن باشا الشريى ومجد بك الشواربى وأمين بك الشمسى وأحمد افندى عبد الغفار والشيخ أحمد أبو محمود وإبراهيم افندى الوكيل ومحمود بك فهمى باشكاتب الداخلية بصفته نائباً عن سكرتير المجلس، وصارت المذاكرة في لائحة مجلس التواب، وبعد المداولة في كل بند منها تقرر على حسب الصورة المرفوقة بهذا، ما عدا البند المتعلق بالميزانية تأخر تقريره لهذا كرات أخرى .

ولما انتهت الجلسة، أطلعهم رئيس النظار على المذكرة التى قدمها فتصلا انكثرا وفرنسا متضمنة طلب دولتيهما أن يمرض عليهما كل ما يتعلق بأمر الميزانية، وأن حل هذه المسألة يقتضى المخاطرة بشأنها مع الدولتين المذكورتين نخرجوا من عندهم على هزمهم ثابثون .

يوم الثلاثاء ٣١ من يناير سنة ١٨٨٢

اجتمع في الصباح رئيس مجلس النظار بالسير إدوارد ماليت فتنصل انجلترا الجزائر والمسيو سنكفكو فتنصل فرنسا الجزائر، وتداولوا في موضوع اللائحة

فومعهما بأنه سيحور لهما رسميا عن رغبة مجلس النواب الخاصة بالميزانية ليلغا ذلك إلى حكومتهما .

وفي المساء أعاد مجلس النظارة الأمانة الأمامية لمجلس النواب بمكتبة تتلخص في أن فنصلى دولي فرنسا وانكثرا قداما للحكومة المصرية مذكرة جاء فيها أن دولتهما تريان أن الاتفاق الدولية المتعلقة بالأمور المالية لا تسمح للحكومة المصرية أن تمنح مجلس النواب حق تقرير الميزانية، ولكنهما مع ذلك يقبلان المخاطرة في هذا الموضوع على شرط أن يستقر الاتفاق بين النواب على سائر بنود الأمانة .

وبناء على ذلك طلبت الحكومة من النواب التصديق على الأمانة كما عدلها مجلس النظارة، وأن يترك الآن البند المتعلق بالميزانية (أى يترك أمر تقريره إلى حين) وأن يبدأوا وأهم النهائي في أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمخاطرة مع الدولتين وهذه صورة إفادة فاخر الداخلية رقم ٣ في ٣١ من يناير سنة ١٨٨٢ إلى المجلس .

مجلس شورى النواب رئيسى سعادتو أقندم

ان جناب فنصلى فرنسا وانكثرا الجفرالين قداما للحكومة مذكرة تتضمن ثلاثة أمور وهى :

(أولا) ان حكومتى فرنسا وانكثرا تريان أن الاتفاق الدولية المتعلقة بالأمور المالية لا تسمح للحكومة المصرية بأن تمنح مجلس النواب حق تقرير الميزانية تقريراً قطعياً .

(ثانيا) ان الفنصلين الموما إليهما مستعدان لفتح مخبرات للاتفاق على هذه المسألة .

(ثالثا) ان فتح المخبرات بناء على طلب الحكومة لا يكون إلا بعد تمام الاتفاق قطعي بين النظارة ومجلس النواب على سائر بنود مشروع لأمانة اختصاصات النواب وهذه المذكرة الخصوصية قد اطلع عليها قومسيون من مجلس النواب .

وحيث قد علم من القومسيون المذكور أن التواب يريدون الاشتراك في تقرير الميزانية ، ومن الواجب حينئذ أن يحصل الاتفاق على سائر بنود اللائحة ما عدا ما يتعلق بالميزانية ، فيمد تكرار المذاكرة بين النظارة وبين القومسيون المذكور ، قد قبلت الحكومة مشروع اللائحة المرفوعة مع هذا .

فأرجو من سعادتكم التصديق عليه من المجلس بشرط أن قبول المجلس به لا يمد قطعيا ولا يترتب عليه تنفيذ تلك اللائحة إلا بعد الاتفاق على مسألة الميزانية ودرجها بها ، أما ما يخص بهذه المسألة فإن الحكومة مستعدة للتفاوض ، إنما يلزم أن يكون طلبها صريحا مستوفيا ، ولهذا .

فالأمل أن مجلس التواب يصرح بأفكاره في هذه المسألة كتابة ، ويعمل عنها البنود المتراعى له أعمالها حتى تكون أساسا للتفاوض أفندم ما

محررا في ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٣١ من يارسة ١٨٨٢) ناظر الداخلية

شريف

ولما وصلت هذه المكالمة إلى المجلس ، وأذيت بين التواب استاموا منها واجتمعوا في منزل سعادة رئيسهم وصرفوا عدة ساعات في التداول والمذكرات وقرروا مبدئيا ألا يقبلوا طلب الحكومة لتعديلها مشروع اللائحة الأول الذي قدمته للمجلس في هذه دورته بعد أن عثله المجلس ، ولتدخل حكومتى انكلترا وفرنسا في شؤونهما .

يوم الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢

في الصباح عقد المجلس جلسة رسمية تنقز فيها بإجماع الآراء ثلاثة تقرير قومسيون اللائحة الأساسية الذي ضمنه كل ما تم بشأنها لغاية أمس ، فقال الرئيس : " قد أعيدت من جانب مجلس النظارة لائحة مجلسنا الأساسية التي نظرت في اللجنة المعنية لذلك مشفوعة بإفادة من رئاسة مجلس النظارة المشار إليه تتماق باللائحة

عموماً وينتد النظر في الميزانية خصوصاً فصحت هذه الجلسة ليمرض ذلك على هيئة المجلس مع تقرير إجمالى من اللجنة المذكورة ونصه :

« إن اللجنة التى انتدبتوها للنظر فى مشروع ^(١)لائحة المجلس الأساسية المرسلة من جانب الحكومة قد نهضت بهذه المهمة ، وعقدت لها جلستها الأولى فى يوم الثلاثاء ١٣ صفر سنة ١٢٩٩ (٣ من يناير سنة ١٨٨٢) بوجود عزى نوبل بطرس بك قائى كاتب أسرار مجلس النظار مندوباً عن الحكومة ، فقرأت وعقّلت وقزرت نحو نصف اللائحة بحضور المندوب المشار إليه ، ثم توالت جلساتها بنبر وجوده حتى أتت حل آخر الواجب بحثاً وتعديلاً ، واستكلت وضع اللائحة الأساسية على الصورة التى حسبها موافقة للأحوال حافظه لحقوق المجلس مع الرأيا لجميع اليهود والمواثيق المرمية .

وبعد أن فرغت من ذلك ، أرسلت صورة اللائحة على حسب ما انتهت إليه فى تعديلها إلى جانب مجلس النظار لثقرر فيه ، ثم جرئت بينها وبين المجلس المشار إليه مخابرات ومفاوضات شبيهة بالرسمية على مدة بنود من اللائحة ، فأقامت الأدلة على أحقية ما عدّله وما وضعت ، حتى عادت اللائحة مساء أمس بإفادة من رئاسة مجلس النظار مقبولا معظم بنودها ، ومنبراً بعضها ، ومخدوفاً منها بند النظر فى الميزانية وتقريرها بمجلس النواب ، فأما البنود المفسرة فإن المقارنة بين الأصل المرسل من اللجنة والنسخة الواردة من مجلس النظار تبين لحضراتكم ما حصل فيها من التغيير ومكان ذلك من الأهمية أو عدم الأهمية ، ومحلّه من القبول أو الرفض ، وأما بند الميزانية فقد كان السبب فى حذفه ما يفهم من منطوق الإفادة الواردة من رئاسة مجلس النظار .

وقد رأت اللجنة أن واجباتها وحقوقها تحف عند هذا الحد من المخاطرة ، ولذلك فهى تعرض لحضراتكم نص اللائحة الأصلية الواردة أولاً من جانب الحكومة ، ثم

(١) راجع حدود مشاريع هذه القوانين جميعها بالجزء الخامس من هذا السفر ، وهى مقولة من النسخ الأصلية بالصنعت من رقم ١٦٣ إلى رقم ١٩٣

نص تلك اللائحة بعد تعديلها في اللجنة، ثم صورتها الواردة بالأس من جانب مجلس
النظار بالتغيير والحذف السابق ذكرهما، مع الإفادة المتوخ بها، ليعلم بذلك ما أجرته
اللجنة وما آل الأمر إليه، فلما أن يفوض إلينا من لدنكم حق وحدود جديدة
في القبول أو الرفض أو تميم المخابرة، وإما أن يتولى المجلس هذا الأمر بنفسه والله
ولى الأمور .

ثم عرضت اللائحة المرسلة من طرف القومسيون إلى مجلس النظار والتغير
الذي وجد فيها بعد عودها من المجلس المشار إليه ^(١) .

فقدر المجلس بإجماع الآراء ما يأتي :

” حيث أن اللجنة التي سبق لها النظر في هذه اللائحة أدركت بأطراف المسألة
” وأعترف بأصولها وقروعها ، فلموافق أن تعاد إليها اللائحة الأصلية ويحال
” عليها النظر في التنويرات المحدث فيها ، مع الإفادة الواردة من رئاسة مجلس
” النظار ليبحث في جميع ذلك وتقدر ما يلزم تقريره ، ثم تبدى رأيها للجلسة
” العمومية .

واشتراط عليها إعادة النظر فيها وتعديلها وتقديم تقريرها للمجلس إلى ظهر اليوم
الثاني (الخميس)، فبقيت اللجنة متعقدة إلى المساء وأطلعت على التعديلات التي أجراها
مجلس النظار في مشروع لائحته الجديدة، لأن بنودها قد زادت من ٤٧ بندا إلى ٥٣
فصددت على بعض بنودها، وردت بعضها الآخر لأصله، ثم وضعت للنظر في الميزانية
والاشتراك في تقريرها ثلاثة بنود، وحررت بذلك تقريراً لمرضاة المجلس، وقد رأينا
أن ثبت في الجدول الآتي نص بنود الميزانية الواردة في مشروع اللائحة ، وكل
التعديلات التي أدخلت عليها تقيماً للقائمة وللغاية المقصود بها :

(١) راجع المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع بمجلس جلسة المجلس في يوم الأربعاء

١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (أول فبراير سنة ١٨٨٢) .

يوم الخميس ٢ من فبراير سنة ١٨٨٢

في الساعة السادسة عقد مجلس النواب جلسة تلى فيها تقرير لجنة اللائحة التى وضعتها أمس فقال الرئيس^(١) إن اللجنة التى كلفت بإعادة النظر فى اللائحة بعد رجوعها من لندن إلى الحكومة، وفى الرقيم الوارد من جانب رئاسة مجلس النظار، طلبت عقد جلسة عمومية لتلاوة تقريرها، فسقطت هذه الجلسة لسماعه وأخذ الآراء على ما تعرضه فيه ونصه .

^{٢٢} عقدت هذه اللجنة أمس الأربعاء والساعة ٩ وربع فأعادت النظر فى مشروع اللائحة الأساسية للمعاد إلى المجلس من جانب مجلس النظار، وجرى مبادلة الراى بينها وبين أعضاء اللجنة الذين كلفوا بمذاكرة النظار فى بعض أوجه التسوية ، وبعد المفاوضة والمداولة قبلت بعض ما أحدثه مجلس النظار من التغيير فى اللائحة، وردت البعض الآخر إلى أصله ، اعتقادا أنه أوفى للصلحة وأوقع فى بابه ، ثم وضعت للنظر فى الميزانية والاشتراك فى تقريرها ثلاثة بنود ، وأثبتت هذه البنود فى النسخة المعروضة الآن لديكم .

وقد تلى فيها رقيم دولة رئيس النظار فوقع لسماعه موقع الاستغراب، لعلها بأن المسألة التى بين الحكومة ومجلس النواب داخلية محضا لا يقتضى إزعاج أى خاطر بالتداخل والوساطة، ولا سيما بعد تساهل النواب إلى حد الرضا بالمشاركة فى تقرير الميزانية ليس خير .

عل أنها لم ترد أن تصد لتلك الرقيم جوابا لسببين ، الأول أنها رأته من الأهمية بحيث ينبغي له رأى الهيئة بمثلها، والثانى أنها تؤثر على مطال المراسلة بسرعة المشافهة بمعنى أنها ترى من الملائم حسم الأمر بوجه السرعة اجتنابا للنازلة، وتصريحا بكون المجلس يرى أن تقرير الميزانية من حقوق الحكومة دون سواها ، وأنها قادرة على

(١) حضر جلسة المجلس فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٢ من فبراير سنة ١٨٨٢) .



حسن شرعبي باشا
رئيس القوميين الذي وضع الدعوة التي سماها الجهاد الإسلامي

إعطاء هذا الحق لمجلس النواب إرضاء للرأي العمومي ، وعملا بما تقتضيه المصلحة الوطنية ، وحما للثلاث .

فإذا حسن لدى الهيئة هذا الرأي فليعد على سمعها نص اللائحة بشأن ما أحدثت الحكومة فيها من التغير، وما قبلته اللجنة من ذلك، وما ردت به إلى الأصل، ولما في أمر تعيين الوفد أو ترقيم الجواب على رقيم رئاسة النظار رأيا العالى موافقا للصواب إن شاء الله تعالى .

فاستقر قرار النواب على انتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضوا من أعضاء المجلس تذهب إلى رئيس مجلس النظار، وتذكر له سوء تأثير كتابه في المجلس، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا عتابة ولا تأجيل، فإن أبى فاللجنة تقصد الجانب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سرىما، وكما استقر رأيهم أيضا على نشر تقرير اللجنة للرأي العام .

وقد توجه أعضاء اللجنة إلى دوللو شريف باشا وسألوه التوقيع على قانونهم فأبى، فرفضوه إلى سمو الخديوى وطلبوا تغيير النظارة .

وفى المساء قدم دوللو شريف باشا استقالاته لسمو الخديوى بحضور القنصلين الجنيرالين الانكليزي والفرنسى .

وعلى أثر ذلك اختلى سمو الجانب الخديوى بالمراقبين لبحث الموضوع، ثم استدعى لجنة الخمسة عشر وكلفها أن تختار رئيسا للنظارة، فامتنع أعضاؤها وقالوا إن هذا من حقوق الجانب العالى لا من حقوقنا، فألح عليهم كثيرا ولكنهم ثبتوا على الامتناع .

(١) هم حضرات: حسن شريف باشا، سليمان باشا أياطة، محمد الصيرفى بك، أحمد بك على . أحدثك الشريف . محمد بك الشراوى . أحمد افندى محمود . أحمد افندى عبد القادر . أحمد افندى السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . أمين بك الشمسى . محمود بك سليمان . عبد الحميد افندى طرس . على بك شيعى . بهى افندى أبو عمر .

الجمعة ٣ من فبراير سنة ١٨٨٢

في الصباح استدعى الجنب الخديوي لجنة الخمسة عشر وكره لم طلبه السابق بتعين من يختارونه لرياسة النظارة فلم يعدلوا عن مسلكهم، ولكنهم قالوا "نوم نظارة تنفذ لأئمة التواب" فاختار سموه سعادة محمود سامي البارودي باشا لعله برغبة المجلس فيه، فأظهروا رضاهم واستحسنهم لانتخابه لهذا المركز، فاستدعاه سموه وأسند إليه رياسة النظارة، وكلفه باختيار أعضائها، فعقد مجلسا بمنزله من لجنة الخمسة عشر وتشاوروا في انتخاب النظارة.

وهذا نص خطاب الجنب العالي الذي وجهه إليه بتاريخ ١٤ من ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (٣ من فبراير سنة ١٨٨٢) :

عزيزي محمود سامي باشا

" حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه، واقتضى " الحال لا انتخاب بدله ممن يكون متأهلا ولا تقا لمقام الرياسة، ومن المسلم عندي " أن مساعدتك أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصديق " والاستقامة، فقد اتخيتكم لهذا المقام الخطير، وقلدتكم رياسة النظارة، فيجب " المبادرة باختيار هيئة النظارة اللازم وجودها معكم، وتسميتها والعرض لغيرنا " عنها لصدور أمرنا باعتبارها، وحيث إن نهاية قصدي وغاية آمالي إنما هو السعي " وصرف الجهد لما فيه عمارة وسعادة الوطن وإصلاح أحواله، فأمل فيكم " القيام بهذه المساعي الحسنة وفقنا الله جميعا لما فيه الإصلاح والنجاح ما " محمد توفيق ١٤ ربيع أول سنة ١٢٩٩

السبت ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢

تم تشكيل نظارة سعادة محمود سامي البارودي باشا وصدر إليه أمر رقم (٢) في تاريخه ونصه :

- (١) دقر الأوامر الكريمة سنة ٩٧٩ رقم ٥ المحفوظ بمراسل بديوان جلالة الملك (جهة السائرة).
(٢) دقر الأوامر الكريمة صفحة ٢ - ١ رقم ٣ المحفوظ بديوان جلالة الملك (جهة مجلس النظارة).
(ملاحظة) : راجع تشكيل هذه النظارة بصفحة (٢٦٨) من الجزء السادس..

عزيرى محمود ساي باشا

” إنه بناء على إصراركم لطرفنا باستنساب تشكيل هيئة النظار من القوات
” المشروح أسماؤهم^(١) بهذا، وبقاء نظارة الداخلية في عهدكم علاوة على مقام الرئاسة
” قد وقع لدينا ذلك موقع الاستحسان، لما فيه الموافقة والأهلية لمن صار انتخبهم
” كما وأنه وافق لدينا بقاء نظارة الداخلية في عهدكم على وجه ما استنسبتم ،
” وفي تاريخه صدرت أوامرنا لحضرات النظار المشار إليهم بتوجيه الوظائف
” المذكورة إليهم، وهذا لسماذكم إشعار بما ذكر حسبما تعلقت به إرادتنا .
١٥ ديج اتل سنة ١٢٩٩ (٤ فبراير سنة ١٨٨٢) - محمد توفيق

ثم رفع لسمو الخديوي تفسيرا بخصوص ما عزم على إجرائه مع وفقائه من
الإصلاحات في القطر المصري ، والتمس من سموه التصديق عليه ، وها نحن نشته
هنا نظرا لما تضمنته من الأهمية الخاصة بتأسيس المجلس ونصه :

مولاي

«عهدتم إلى بتأليف هيئة نظارة جديدة فضلا وإحسانا من جنابكم السامي، ولهذا
فلقى أمد من واجباتي أن أبدي لحضرتكم الفخيمة هذه المبادئ التي ستكون أساما
لسير إجماعاتنا، ومركزا تدور عليه أفكار الهيئة التي فوض إلى تأليفها فأقول :
تماقت في هذا القطر المصري من بضع سنين حوادث شملت بالوانها المتنوعة
أفكار أهالي الحكومات الأجنبية وأبناء الديار المصرية، وهذه الحوادث على اختلافها
ينظر العقل إليها من جهتين، أولها واجباتنا المالية، وثانيها إصلاحاتنا الداخلية، فمن
الجهة الأولى قد صدرت أوامر عديدة لتنظيم ديون الحكومة على وجه قطعي، وتم
أمر ذلك بقانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠، واكتسبت تلك الأوامر
بعد صدورها هيئة دولية ، وقد اعتمدت حكومة حضرتكم العلية كل ذلك إلى

(١) راجع أسماء النظار بصفة (٣٦٨) في الجزء السادس .

الآن، وعلى ذلك فإن الهيئة الحاضرة ستبذل جهدها في تنفيذ مقتضى تلك الأوامر بكمال الدقة وتعام الاعتناء .

انتهت مسألة الديون السائرة بالنسبة لدوى الحقوق وهم الفريق الأكثر الذين اعترف بحقوقهم لنفاية الآن، بمقتضى ماصدر من الجهات المختصة بنظر تلك الحقوق وفى العزيمة أن يستمر السير فى ذلك بنفاية الجهد الى النهاية، وأما الديون المنتظمة ومن حملتها ما يختص ببعض المصالح المعينة، مثل الدائرة ومصصلحة الأراضى الأميرية التى خصصت لتأمين سلفة سنة ١٨٧٨ فتأدية أقساط هذه الديون جارية على وجه الانتظام والأصول التى تقررت لحفظ ذلك على وجه الكمال وحسن سير الأعمال على اللوام، فالرقابة العمومية، وقومسيون صندوق الدين العمومى، وتفتيش الدائرة وقومسيون النعمين كلها واجبة التأييد من طرف الحكومة بكمال الضبط والدقة، وهذه الأصول المفترزة لا يتطرق إليها أدنى خلل فى المستقبل إن شاء الله، بل أن هذه الهيئة التى أمرت بتأليفها تقسم إلى عظمىكم أنها تساعد على تثبيت تلك الأصول وروسخها كل المساعدة، وأن هذه الهيئة ستعتبر كمال التوفيق بين المصالح العمومية هو الركن الأعظم لحسن سير الأعمال، وفى أملها أن إدارة مصالح القطر المصرى على هذا الوجه تمود على البلاد بأعظم الفوائد .

ومن الجهة الثانية تحقق لحنايتكم السامى ضرورة إجراء الإصلاحات الداخلية وثأكد عند جلالكم أن حصول ذلك على وجه الكمال ونمط الحكمة إنما يكون بتأسيس مجلس النواب ، فصدرت أوامركم العلية بانعقاده، والهيئة الجديدة تشترك مع حضرتكم الفخيمة فى هذا الفكر، ومن مقصدها الاعتناء بتنظيم المحاكم القضائية وإصلاح الأحوال الإدارية، وتحسين حالة التعليم والتربية، وبذل المجهود فى نشر المعارف العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد فى الهيئة المدنية، وتمهيد الطرق لنمو

(١) تقل من مجموعة الأوامر المالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ طبع مطبعة بولاق فى أراقل وجب

الزراعة، وتوسيع دائرة التجارة والصناعة، وغير ذلك مما يعود على البلاد بالنفع العام وهذا كله يستدعى عناية تامة، إلا أنه يلزم قبل كل شيء أن يكون لمجلس النواب حدود وحقوق تمكنه من تقديم المساعدات التي تأملها الحكومة منه، وتجعله مكانا لتحقيق آمال أهالي القطر عموما، فأقول عمل تراه هذه الهيئة واجب التقديم، أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسي، على أن يكون هذا القانون كائلا باحترام المهود والمواثيق النبوية والمشارطات الشخصية (الكفارات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعا كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين وتسدبذاته، وأن يجعل لمجلس النواب حق مسئولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال، وحق تنقيح القوانين، وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيدا لمنافع العموم، ولا يكون موجبا لأذى اضطراب .

فهذه يا مولاي هي مبادئ الهيئة الجديدة التي صدر لي أمركم السامي بتشكيلها وتلك المبادئ هي متهى آمال أهل الديار المصرية، وإن لي وثوقا تاما بأن البول العظيمة التي لم تزل بمساعدتها تعود على مصر بالفوائد الجليلة، ستساعدنا على ذلك خصوصا دولتنا العلية التي تحقق مساعدتها لنا على القيام بحفظ ماخولتنا من الحقوق والامتيازات المقدسة، كما أنني أعتقد كمال الاعتقاد أن سلطة حكومتكم يا مولاي ستكون موجهة لحفظ حقوق الأفراد عموما، وتوطيد الراحة والاطمئنان، وتمهيد مقدمات النجاح والترف .

وإن عظمتكم من يوم استلامكم لزاما الحكومة المصرية، قد وعدتم مصر بافتتاح عصر جديد للتقدم، وأنتا على قدم الاستعداد لمساعدة مقاصدكم السامية على تحقيق ذلك الوعد، المقصد حضرتكم الفخيمة يا مولاي هو المقصد الذي كنا نبنيه، وكما أن لنا كل الثقة في عظمتكم فلنا كمال الاعتماد في المستقبل على الله وحسن توجهاتكم، فلذا نفضلتم بالتصديق على هذه المبادئ، نفتنم من كرمكم أن توقعوا على الأوامر التي تألف بمقتضاها هيئة النظار، وإني لكم الخادم الخاضع والمحسوب المتواضع ما محمود سامي

وقد أجابت الحضرة الخديوية على هذا التقرير بالكتاب الآتي :

“ عزيزى محمود سامى باشا
 “ إن فى قبولكم تأليف هيئة نظارة جديدة مع ما فى ذلك من عظم الأهمية
 “ دليلا قويا على حسن إخلاصكم وشفة غيرتكم الوطنية، وإنى لم أكتفكم باحتال
 “ أعياء هذا المسند العظيم الا لعلنى بحجيتكم، ووثوق بإخلاصكم التام المؤيد بما
 “ أبديت من الخلدات الصادقة فيما تهلبتم فيه من المصالح المتنوعة، وإنى موافق
 “ على ما احتواه تقريركم من المبادئ المهمة التى هى أساس للعدل، وراية للنظام
 “ وكافلة باستقرار الأمن وشموله جميع سكنة الديار المصرية، وأرى مثل ما رأيتم
 “ أن من الضرورى أن تتم حكومتى بإجراء الإصلاحات القضائية والإدارية
 “ وتأسيس قانون مجلس النواب على النحو المبين فى تقريركم، وتوسيع دائرة
 “ المعارف العمومية، والزراعة، والتجارة والصناعة، وإنى مستعد على الدوام
 “ لمساعدتكم كل المساعدة على تمييز جميع ذلك بصلق النية وإخلاص الطوية
 “ ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد وراحة العباد ما
 محمد توفيق

الأحد ٥ من فبراير سنة ١٨٨٢

اختار مجلس النواب على رفاهه بك رئيسا لكتاب مجلس النواب خلفا لسعادة
 عبد الله فكرى باشا الذى عين ناظرا للمعارف العمومية فى النظارة الجديدة .
 اجتمع ضباط الجيش وقصودوا سراى ما بدين قشرفوا بالمثل بين يدى الحضرة
 الخديوية للتشكر على تعيين النظارة، وإظهار الخضوع والطاعة لسموه، ثم توجهوا
 إلى ديوان نظارة الداخلية لتبتهة محمود سامى باشا بارتقائه منصب رئاسة النظارة
 فلاقاهم بالبشر والإيتناس، وحثهم على مداومة السير بما تقتضيه القوانين، والمحافظة على
 النظام لكل ما يصل إليه الإمكان، والالتفات لشؤون الضبط والربط على ما تصل
 إليه المقدرة، ثم تقدم طلبه بك بالنيابة عن جميع اخوانه وشكر لسعادة الرئيس حسن

عنايته وجبل تطفه، وقال إن كل حضرات الضباط لا يرون النخر إلا في المحافظة على القوانين العسكرية، ومراعاة ما تضمنه من وجوب الالتفات إلى الضبط والربط بنافذة الدقة، فهم جميعاً يحافظون على النظام بكل جهد، ويتأمدون عما يحمله كل البعد ويرون طاعة الحناب الخديوي من أعظم الواجبات، ولا يرضون لأنفسهم سلوكاً إلا هذه الخطوة التي يتساوون فيها بمسكينة جميع الدول المتقدمة .

فشكره سعادة الرئيس وأثنى عليه وعلى جميع إخوانه من الضباط، وقال " هذا ما يجب أن تكونوا، وأن هذه حالة تصل بالبلاد بلا ريب إلى أرفع الدرجات، وتعل كلبتها بين الممالك، فإن الجند هم قوة البلاد وشرفها وحصنها المنيع، فإذا كانوا على هذه الحال من المحافظة على القوانين العسكرية والقيام بشؤون الضبط، فلا شك في أن بلادهم تكون من أسعد البلاد وأقدرها على تحسين النظام " .

يوم الاثنين ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢

أرسل سمو الخديوي اللائحة الأساسية التي قدمها إليه أعضاء مجلس النواب إلى مجلس النظار، فانقد المجلس برئاسة سعادته محمود سامي باشا، وبحضور جميع النظار، والمسويدي، وبلير، والمستركوفين المفتشين العموميين، وقال سعادة الرئيس « إن لائحة مجلس النواب يلزم المبادرة بنشرها، ولهذا فقد طلب النسخة التي قمتها قومسيون النواب للحضرة الخديوية لحضرت الآن، ويطالب سعادته النظر فيها بالمجلس .

وصار تلاوة اللائحة المذكورة، فن المادة الأولى إلى الثامنة تصبقت عليها كما هي، والمادة التاسعة حذفت منها العبارة الأخيرة المتعلقة بانتهاء مدة اجتماع المجلس في هذه السنة .

وتقرر بطلب استصدار أمر عال بمضمونها، لأن اللائحة يلزم أن تكون مشتملة على نصوص عمومية يجري العمل عليها على الدوام، وهذا النص هو خصوصي من أمر وقى .

ومن المادة العاشرة للمادة الثالثة تصبّق عليها .

والمادة الرابعة عشرة حذفت منها العبارة الأخيرة المتعلقة برئيس المجلس ،
وتقرر استصدار أمر عال بمضمونها للناسبات التي توضحّت بخصوص ما حذف من
المادة التاسعة .

ومن المادة الخامسة عشرة للمادة التاسعة عشرة تصبّق عليها .

والمادة العشرون صار تعديل أولها بهذه الكيفية وهي (للوزار حق الملاحظة
على موظفي الحكومة جميعاً ، ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه
كلام من النظار بما يرون لزوم الأخبار عنه من تعدّ أو خلل أو قصور يقع في أثناء
تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارتهم) .

ومن المادة العشرين إلى المادة الرابعة والثلاثين تصبّق عليها .

والمادة الخامسة والثلاثون المتعلقة بالميزانية لدى الشروع في تلاوتها قال
جناب المفتشين العموميين بأن مسألة الميزانية صارت موضوعاً للخبرة بين حكومتى
فرنسا وإنجلترا ، والحكومة المصرية . فتمّ لها بشأنها نوط (مذكرة) من قنصل
الحكومتين المذكورتين فلا يمكنهما أن يبديا رأياً ما بخصوصها ، ولهذا صار إبقاء
النظر فيها مع المادتين التاليتين لها .

ثم صار ثلاثة باقى مواد اللامحة ، فمن المادة التاسعة والثلاثين للمادة الحادية
والخمسین تصبّق عليها .

والمادة الثانية والخمسون حذفت لتعلقها بتحديد مدة الزوايا الحاليين ، وتقرر
استصدار أمر عال بمضمونها للأسباب التي توضحّت بشأن ما حذف من المادة
التاسعة ، والمادة الثالثة والخمسون التي صارت الثانية والخمسين ، والمادة الرابعة
والخمسون التي صارت الثالثة والخمسين وهي تمام اللامحة تصبّق عليها .

وانتهت الجلسة بعد ذلك » .

وبعد انصراف جناب المفتشين طلب سعادة الرئيس من حضرات الأعضاء
إبداء رأيهم بخصوص مسألة الميزانية .

فسعادة مصطفى باشا فهمي قال — يلزم على الهيئة الحالية السعي في انتظام الأمور
الداخلية وتحسين العلاقات الخارجية ، فمن جهة الأمور الداخلية ، أنا متحقق
من أنها ستدور على محور متأكد به سطوة الحكومة ، وتزول القلاقل والاضطرابات
الحالية باوتباط التواب مع الحكومة ، وتتمكن الثقة من قلوب الجميع بها .

أما من جهة الأمور الخارجية ، فلا فكرة لي في غير مسألة الميزانية ، وكلما أطلت
السكر فيها من عهد قبولي الدخول في هذه الهيئة ، أجد أن إعلان اللائحة بأنها مسألة
الميزانية بعد ورود نوبة (مذكرة) من قنصل فرنسا وإنجلترا باعتبار المسألة المذكورة
دولية وطلبت مغابتهما عنها بما يوغر صدور هاتين الدولتين ، نعم إنني بالاتفاق مع
سعادة رئيس المجلس قد حضرنا نوبة إعطائها للقنصلين الموما اليهما ردًا للنوبة
المعلنة منهما عن هذا الخصوص ، وأوصيتها بها جميع الأوجه المثبتة لأحقية الحكومة
في اعتبار مسألة الميزانية خاصة بها ، وعدم أحقية الدولتين بالتكلم في شأنها ، ولو
وجد حكم بين الطرفين لأقولنا بالحق ، لكن من يضمن لنا أن الدولتين المذكورتين
لو سكتتا على هذه المسألة الآن لا يحددان في المستقبل سببا لمعاكسة أعمالنا من
باب تحكم القوى على الضعيف ، فلهذا أسمح لي أن أسال حضرات رفقاؤي ، هل
لا يمكن التكلم مع التواب في هذا الأمر ، وبعد إظهار هذه المحظورات لهم يسأل
منهم عما إذا كانوا يعتمدون على سعادة الرئيس والهيئة الحالية ويفوضون لهم تقرير
الميزانية فيما بعد ، وتصدر اللائحة بدون تلك المسألة ، فإن ارتضوا بذلك تخلصنا عما يمكن
توهم حصوله من دولتي فرنسا وإنجلترا ، إنعنا يرد علينا شيء آخر تفكرت فيه أيضا
وهو أن سبب استعفاء وزارة دولتلو شريف باشا وتشكيل هذه الوزارة ما هو
إلا الامتناع الأولي من التصديق على مسألة الميزانية قبل المخاطرة ، فإن إبقينا المسألة
المذكورة للمخاطرة عنها برضاء التواب ، يبقى لهذا الأمر سوء تأثير ، فذلك وكوفي

من ضمن أعضاء الهيئة الحالية ويسرى بالطبع نجاحها ، قد بسطت جميع أفكارى للمجلس حتى يرى فيها رأيه ، ويقبل أخف الضررين .

سعادة ناظر المعارف — أرى أن التصديق على اللائحة بما فيها مسألة الميزانية أوفق .

سعادة ناظر الجهادية — قال إن جميع ما أبداه سعادة ناظر الخارجية يلزم التبصر فيه ، إنما حيث كان التعرض لمسألة الميزانية من جهة دولي فرنسا وانجلترا يعدّ افتئاتاً على حقوق الحكومة المصرية ، ولو قبلنا المخاطرة معهما في هذه المسألة نكون سلمنا لهم بحق التدخل في جميع أمورنا الداخلية ، فالأولى أن تهتزر المسألة بدون مخافة ، وما دنا محافظين على تنفيذ تعهداتنا فلا نخشى شيئاً ، خصوصاً أنه لا يمكن عدم التصديق على لائحة النواب .

سعادة ناظر المالية وسعادة ناظر الأوقاف — موافقان على الرأي المذكور . وبعد ثلاثة المذكرات تهتزر ثلاثة اللائحة المذكورة تحت رئاسة الحاضرة الخديوية بأكر الذي هو يوم الثلاثاء .“

الثلاثاء ٧ من فبراير سنة ١٨٨٢

انفقد مجلس النظار بسرأى عابدين في الصباح تحت رئاسة الخديوى وبمحمود عطوفتو محمود سائى باشا ناظر الداخلية وجميع النظار، ولم يحضر الاجتماع المفتشان العموميان فأعيدت المناكرة في لائحة مجلس شورى النواب .

^{٢٥} فصار تلاوتها من المادة الأولى لانتهاء المادة الخامسة والثلاثين وتصتق عليها ، ولما صار تلاوة المادة السادسة والثلاثين سعادة ناظر الخارجية والحفانية قالاً إن العبارة الأخيرة منها وهى (وأما الميزانية فينفذ الضروري مما حصل فيه الخلاف منها مؤثناً الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة الثانية والعشرين)

يُزَمُّ التَّأَمُّلُ فِيهَا، خُصُوصًا وَأَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّعْ بِهَا عَنْ الْجَهَةِ الَّتِي مِنْ خُصَالِصِهَا الْحُكْمُ بِضُرُورَةٍ أَوْ عَدَمِ ضُرُورَةٍ لِلْمَصْرُوفَاتِ .

وَبِالْمُدَاوَلَةِ تَقَرَّرُ تَعْدِيلُهَا بِالسَّابِقَةِ الْآتِيَةِ وَهِيَ (وَأَمَّا مَا حَصَلَ فِيهِ الْخِلَافُ مِنْ الْمِيزَانِيَةِ فَإِنَّمَا كَانَ مَقْرُورًا فِي مِيزَانِيَةِ السَّنَةِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مَخْصُصًا لِأَعْمَالٍ جَدِيدَةٍ مِثْلَ أَشْغَالٍ عُمُومِيَةٍ وَغَيْرِهَا، فَيُنْفَذُ مُؤَقَّتًا إِلَى أَنْ يَفْقَدَ الْمَجْلِسُ الثَّانِي بِمُقْتَضَى الْمَادَّةِ ٣٣) .

وَصَارَ تِلَاوَةُ الْمَوَادِّ الْبَاقِيَةِ لِنَظَائِرِ الْمَادَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالْخَمْسِينَ وَهِيَ تَمَّةُ الْأَتَمَّةِ تَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِمَا فِيهَا الْبِنُودُ الْمُخْتَصَّةُ بِالنَّظَرِ فِي الْمِيزَانِيَةِ، إِرَادَاتٍ وَمَصْرُوفَاتٍ الْحُكُومَةِ .
الْحَضْرَةُ الْخُدَيُوتِيَّةُ — أَشَارَتْ بِلُزُومِ سُرْعَةِ تَحْضِيرِ الْأَتَمَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِلتَّوْقِيعِ عَلَيْهَا وَإِرْسَالِهَا لِمَجْلِسِ شُورَى الثَّوَابِ .

سَعَادَةُ نَاطِلِرُ الْبَاخِلِيَّةُ — تَلَقَّى ذَلِكَ الْأَمْرَ وَانْقَضَتْ الْجُلُوسَةُ عَلَى ذَلِكَ ” .

(عَرْضُ مَشْرُوعِ الْأَتَمَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ عَلَى الْمَجْلِسِ)

وَفِي الْمَسَاءِ أَتَانَبَ الْمَجْلِسَ النَّظَارُ عَنْهُ سَعَادَةُ صَبَدِ اللَّهِ بِأَشَأْ فِكْرِي نَاطِلِرُ الْمَعَاوِفِ وَحَسَنُ بِأَشَأْ الشَّرِيعِي نَاطِلِرُ الْأَوْقَافِ لِيَقْدَمَا لِمَجْلِسِ الثَّوَابِ فِي جُلُوسَةٍ هَذَا الْيَوْمِ صُورَةُ الْأَتَمَّةِ الَّتِي أُرْسِلَتْ إِلَى سَمْعِ الْخُدَيُوتِيَّةِ، وَتَرْتَّبَ عَلَى نَفْسِهَا اسْتِبْدَالُ النَّظَارَةِ السَّابِقَةِ بِالْمِيزَانِيَةِ الْخَاضِرَةِ، وَهَذِهِ الْأَتَمَّةُ قَدْ أُرْسِلَتْ إِلَى الْجَنَابِ الْخُدَيُوتِيَّةِ إِلَى مَجْلِسِ النَّظَارِ قَلِيلَتِ فِيهِ، وَحَصَلَ الْإِقْرَارُ عَلَى جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ عَدَا بَعْضَ مَوَادِّ وَقْتِيَّةٍ خُصُوصِيَّةٍ لَمْ تَجِدْ لَهَا الْحُكُومَةَ عِلَالًا فِي الْأَتَمَّةِ دَائِمِيَّةٍ مَعْدَّةً لِلْبَقَاءِ أَزْمَنَةً طَوِيلَةً، فَرَأَتْ أَنَّ تَصَدُّقَ بِهَا أَوْ أَمْرَ كَرِيمَةٍ خُصُوصِيَّةٍ تَرُدُّ مَعَ الْأَمْرِ الْكَرِيمِ الَّذِي يُصَدَّرُ بِالْأَتَمَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَدْخَلَتْ فِي بَنْدَيْنِ اثْنَيْنِ تَقْصِيرًا يَسِيرًا لَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْبَيَانِ وَالْإِضْطِحَاحِ، وَطَلَبَا التَّصَدِيقَ عَلَيْهَا كَمَا تَقَرَّرُهَا مَجْلِسُ النَّظَارِ، وَهَذَا هُوَ التَّعْدِيلُ أَوْضَحَاهُ لِلْمَجْلِسِ :

(أولاً) المادة التاسعة : حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في هذه السنة ونصها :

”وحيث إن اجتماع المجلس قد ابتدأ هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر“ .

على أن هذا الحذف لا ينفي مقصود المجلس لأنه سيصدر بمضمون هذا الفقرة المحذوفة أمر كريم بخصوص .

(ثانياً) المادة الرابعة عشرة : حذفت منها العبارة المتعلقة بسعادة رئيس المجلس الحالي ونصها :

”وحيث إن الرئيس الحالي قد عين بأمر الحضرة الخديوية من التواب فيستمر على رياسته المدة المذكورة“ .

وهذا الحذف قد عوض عنه أيضاً بأمر خصوصي كريم يصدر بمضمون العبارة المحذوفة .

(ثالثاً) المادة الثانية والخمسون ونصها :

”مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده“ .

هذه المادة قد حذفت رأساً ليصدر بمقادها أمر خديوي كريم .

(رابعاً) المادة العشرون : المتعلقة بملاحظة التواب على المأمورين وأخبارهم مما يقع منهم ، هذه المادة قبلت ولكن ذكر فيها أن الإخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس فصار نصها : « للتواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعاً ، ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعة أو خلل أو قصور يقع في أثناء تادية الوظيفة من أحد متوظفي الحكومة التابعين لنظاريه » .

(خامسا) المادة السادسة والثلاثون ونصها :

”إذا وقع الخلاف بين لجنة التواب ومجلس النظار وتساوى المدد فيه فالميزانية تعود الى مجلس التواب، فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه، وإن اثبت رأى لجته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ و ٢٤) من هذه اللائحة، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية، فإذا كان مقتررا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة (٢٣) “ .

فقال ناظر المعارف — إن لفظة الضرورى فى القول بأن ما وقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ، موضع إشكال وإبهام من وجه أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظار ولجنة التواب، فيكون ذلك خلافا على خلاف، ويقف به سير الأعمال، وليس يخاف على حضرتكم أن بعض الأعمال الإدارية مما لا يحسن توقيفه، ولا يمكن تأخيرها ولذلك رأينا إيضاح لفظ الضرورى بهذه العبارة وهى .

”أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقتررا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة (٢٣) “ .

وهذا الإيضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أعلن، بل هو عين المراد من عباراته إلا أنه يجمع التيسر والإشكال ويضمن عدم وقوف الأعمال .

فوافقت هيئة المجلس على تلك التعديلات ^(١١) .

وحرر رئيس المجلس خطاباً لرئيس مجلس النظار بذلك وهذا نصه :

مجلس النظار رئيسى عطوفتوا أفندم حضر تارى

وردت صورة لائحة المجلس الأساسية الى مجلس التواب على يد حضرة صاحب السعادة عبد الله باشا فكرى ناظر المعارف العمومية، وحسن باشا الشريعة

(١) حضر جلسة المجلس في يوم الثلاثاء ١٨٠٤٠٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (الموافق ٧ من فبراير سنة ١٨٨٢).

(٢) الوثائق المصرية العدد رقم ١٣٣١ الصادر في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٢

ناظر الأوقاف ، وتليت فيه بجملة عمومية فقبلت جميع بنودها وأحكامها كما تبين
لمطوفتكم من القرار المرسل مع هذا ملخصا عن محضر الجلسة المذكورة ، ولذلك لزم
اعادة صورة اللائحة مع القرار المشعر بالقبول معمورا بجنم المجلس الى جانب مساعدكم
مسارعة في طلب التصديق وصدور الأوامر الكريمة أفندم ما
في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ من فبراير سنة ١٨٨٢) .

رئيس مجلس شورى النواب
محمد سلطان

يوم الأربعاء ٨ من فبراير سنة ١٨٨٢

حضر رئيس مجلس النظار جلسة مجلس النواب اليوم الساعة السادسة وخطب
فيه خطابا مطولا ضمنه حقوق الأمة ، وواجبات الحكومة ، وماهية الشورى
وشكر النواب لمنايتهم بأمر الوطن ، ثم قدم للجلس صورة اللائحة الأساسية مقتررة
مصنفا عليها من الحضرة الخديوية ، وصورة ثلاثة أوامر كريمة عن مدة بقاء أعضاء
المجلس المحتمعين الآن في وظيفة النيابة خمسة أعوام ، وكذلك رئيس مجلسهم ، وتحديد
موعد انعقاد المجلس في ٣٦ من مارس سنة ١٨٨٢ ، وهذا نص تفصيل ما جرى
في التصديق على اللائحة متقولا عن الوقائع المصرية ، ومن محضر جلسة المجلس :

” قد انعقد مجلس النظار في يوم الثلاثاء الماضي ١٨ ربيع الأول سنة ٩٩
تحت رئاسة الحناب الخديوي للنظر في لائحة النواب فتفتح فيها بعض التنقيح ، ثم
أرسلها مع صاحبي السعادة عبد الله فكرى باشا ناظر المعارف العمومية ، وحسن
شربى باشا ناظر الأوقاف الى مجلس النواب ليرى رأيه في تلك التنقيحات ، وبعد
المناقشة فيها والمداولة ، قرأه عليها وأرسلها الى مجلس النظار بقرار إجماعى ، طلب
فيه التصديق عليه ، فخل ذلك من مجلس النظار عمل القبول ، ورفعها الى الحناب

(١) نقل من الوقائع المصرية المدد رقم ١٣٣١ الصادر بتاريخ ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٩٩

الموافق ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٢

الحدوي المعظم ليصدر عليها أمره الكريم بالتصديق والإقرار، فأجاب جنابه الرفيع هذا الطلب، وأصدر أمره العالي باعتبارها بعد أن حلت لدى أفكاره السامية عمل الاستحسان.

ثم في الساعة السادسة من يوم الأربعاء توجه حضرة عطوفتو رئيس مجلس النظار إلى مجلس التواب لتقديم لأئحته إليه، فتلقوا عطوفته بالبشر والسرور والفرح والخيور، ثم قام فيهم وتلا على مسامعهم خطاباً نفيساً جمع بين ضروب البلاغة وأساليب الحكم، وبعد الفراغ منه قام حضرة عزتو عبد السلام بك الموليى ودعا للجناب الحدوي المعظم، وأثنى على جنابه الفخيم، حيث أنالهم ما طلبوه، وسهل لهم طريق الوصول إلى ما قصده، ثم شكر لمطوفتو رئيس النظار حسن مساعيه الخيرية، وجميل مقاصده الحليّة، كل ذلك ببارات شفت عن النيرة الوطنية وأحرمت عما لحضرته من الحمية والثبات، فقام سعادة رئيس النظار ثانية ونشرفوا بينهم درر النصائح، ونفيس المواعظ، فحثهم على دوام الألفة والوداد، وحضهم على التوازر والتعاون في كل ما يجلب للبلاد الخير، ويدفع عنها الشر والضير، مع التزام الثاني والسكون، وبجانبية الطيش والخروج عن الحدود، ونصحهم أن يسلكوا هذا السبيل على شريطة ألا يفتخر منهم أحد بما حصلوا عليه من النجاح، وألا يداخلهم السجب في شيء من الأعمال، فإن التواضع من أجل الوسائل لنوال الرغائب، والالتزام بالحدود خير كفيل للحصول على المقصود.

فقال سعادة سلطان باشا رئيس المجلس — إلى بلسان الكل من حضرات التواب أقدم لمطوفتكم جميل الشكر ومزيد المنّة على حسن توجهاتكم السامية ولطيف عنايتكم، وأبشر عطوفتكم بأن حضرات التواب جميعاً ليس لهم شغل إلا بما يقدم بلادهم ويزيدها ثروة وعمراناً، وأن سيلهم الذي اتخذوه للوصول إلى هذه الغاية هو السبيل الذي شرحتوه وأوصيتهم بالسير على مقتضاه، فكلمهم في غاية الهدوء والسكون، ونهاية التواضع والاطمئنان.

وبعد ذلك خرج من بينهم ، وهم شاكرون لسعادته ما أبداه من حسن الموعدة ، عازمون أن يتخذوا نصحه دليلا والعمل بوصيته سبيلا ، بلفهم لله ما أملوه بمنه وكرمه ، وأعاد على البلاد من أعمالهم ما يفتح لها باب المدنية والفلاح .

هذا — وقد توجه حضرات التواب الكرام الى الجناح الخديوى المعظم ليؤثروا لحضرته الفضيحة فريضة الشكر وواجب الامتنان ، فلما تاملوا بين يدي جنابه الرفيع تلقاهم بما عهد في طبعه الكريم من البشاشة والليناس ، ثم تقدم سعادة رئيسهم سلطان باشا بالنيابة عن الجميع وقال بلسان الكل ، إن حضرات التواب وفدوا الى هذه الساحة الفياحة ليقدموا للجناح المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم ، وما منحته حضرة العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان ، ثم دعا الجناح الخديوى بدوام العز والإقبال ، وأمن جميع الحاضرين فوقع ذلك من مكارمه العلية موقع القبول ، وشكر لحضراتهم صنعمهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحداث المسرات ، فتكلم الجناح الخديوى المعظم بما أبان عن ميله الفريزى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم إلا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعموان ، ثم نصحهم أن يسلكوا جادة الخير ، ويسيروا في سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ، ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا ، والسكون والثبات دليلا ، ووصهم جنابه الكريم بأنه مستعد لمساعدتهم في كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد فخرجوا من لدنه شاكرين جازمين بحسن المستقبل وصلاح الأحوال ، ثم قصدوا ديوان الداخلية ليقدموا شكرهم لحضرة عطوفلو رئيس مجلس النظارة ، فقابلهم سعادته بالبشر والترحاب ، وقدموا له على لسان سعادة رئيسهم مزيد الامتنان ، فشكرهم عطوفته حسن المساعي وجميل الاهتمام ، ثم قال إن حضراتكم قد فرغتم من أول الأعمال ، ولم يبق أمامكم إلا النظر في مصالح بلادكم ، فأفرغوا له الجهد ، وأبدلوا ما في الوسع لما كلفتم به من الأشغال ، واعلموا أن حكومتكم لا تألو جهدا في مساعدتكم على الإصلاح ، وكل ما فيه الخير للبلاد ، فاجعلوا مصلحتها نصب أعينكم ولا تغفلوا عن هذا الصراط المستقيم ، وأن جناب خديويتنا أيده الله يسره أن يرى من



محمود سیامی باشا
نیرس مجلس انظار

أعمالكم ما يكون فيه المصلحة، ولا يخرج عن حد المنفعة، كما هي أفكاره المليمة من منذ أن استلم زمام الخديوية المصرية واستوى على أريكته، فوضاؤه أعزّه الله ليس إلا فيما يقدره الوطن، ويسود على رعيته بثمرات السعادة وفوائد النجاح، وقد كان عند عطفه الرئيس كل من أصحاب السعادة ناظر المالية، وناظر الحفانية، والخارجية وناظر الأشغال العمومية، فقدم لهم حضرات التواب تشكرهم وامتنانهم، وأثنوا على همّتهم العالية بما هم أهل من جميل الثناء، ثم أتابوا عنهم سعادة رئيسهم سلطان باشا في تقديم الشكر عنهم لحضرات بقية النظار الذين لم يحضروا هذه التهنئة العمومية فقبل منهم سعادته ذلك وليأتم إلى ما طلبوه .

وبعد ذلك انصرف الجميع فرحين مستبشرين بأنه سيكون لوطنهم العزيز منزلة رفيعة بين عموم الممالك والبلدان، حقق الله آمالهم، وفرت بالفوائد أعمالهم أنه ولي التوفيق والمهادى لأقوم طريقه .

وهذا نص خطبة عطفته مع تعليق حضرات التواب عليه من واقع محضر الجلسة .

”أيها السادة التواب^(١)

أحسب نفسي سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الاسمى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم، ويسرى كل السرور أنى لم أحمله إليكم إلا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترضوا عليه من الأعمال ما يبرز شأن البلاد، ويخفى ثروتها، ويقوى أصول العدالة فيها .

وهذه نعمة من الله سبقت إلينا على حين احتياجنا إليها ، والحمد لله قد وصلنا إلى المرغوب، مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة، ولم يكن شئ من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا، وبمقاصده

(١) محضر لجنة المجلس فى يوم الأربعاء ١٩ ربيع الأول سنة ١٨٩٩ (الموافق ٨ من فبراير سنة ١٨٨٢) .

السامية هي مرشدنا في سبيل سيرتنا، فهو الكريم الذي أجريت هذه النعمة على يديه فأقول واجب علينا جميعا أن نقوم لحضرته العلية بغرض الشكر واجبات التناء .

إلا أنني أعلم كما تعلمون أن مجود وضع القانون على أصول الحزبية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم، بل لا بد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها ، بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وظيفاتها في دائرة القانون ، إلتفاتا بعد العناء وطول التجارب ، لكني لا أعتد هذا صعبا عليكم ، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانقلاب على حضراتكم ، وأتم على أكل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء في اتباع القانون إلا على الفاسدين .

وفي أمل أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عند ما تجدثون في الأعمال المهمة التي تهايم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا مبادئ النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم ، وتوجهوا الى ذلك ماضى الحسم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون إلا بتفليس الأفكار وتحيص الطوايا من شوائب التزعات الشخصية ، بأن تجعل الأعمال وفقا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

إن التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسبات ومتافرات تحمل على الخلاف الدائم (نمود بالله) ، وإنكم تعلمون أن الذين رفا الى ذروة العز وأوج الشرف لم يتالوا ذلك إلا باخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم ، وأجلتهم القلوب فأحلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا في مكاتهم ما داموا بحيلة الإخلاص .

وإني أهني نفسي بوقوف بين عقلاء البلاد ، المارقين بحقوق بلادهم عليهم العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين

إلا إذا أقاموا عل صدقهم براهن من العمل، وحبجا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقتنع بها البىء كما عرفها القرب .

وفى علم حضراتكم أها السادة أنى عند استلامى رياسة النظار وقعت الى جناب خديوينا الأعظم تقررا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملم معانيه ، وقد تكرم على الحجاب الخديوى بقبوله ، وإنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على نعيم ما قصدنا ليستقر أمر النظام ، ونستوفى لدينا أسباب الثروة والرأفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى طينا ، ونوفى بجمع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا وأرضينا جميع الدول المتقدمة التى تحب أن تراثا حائزين لشرقنا ، حافطين لحقوقنا قائمين بمهودنا .

وأخر ما تنوأسى به ألا نجعل للتعصب البشرى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتمكم البلاد أن تقوموا بإدائها ، وأن تكون الوطنية الحلقة هى الباعث القوى على كل فكر ، والفاية القصوى من كل قول وعمل .

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفة أوطاننا وتقدم بلادنا ، وأن يمنح البلاد ببقاء حضرة خديوينا المحظم أيدى الله .

وبعد فراضه من الخطبة قتم للجلس صورة اللائحة الأساسية^(١) مقترزة مصبغا عليها من الحضرة الخديوية ، وصورة ثلاثة أوامر كريمة صادرة من تلك الحضرة وهى :

أمر^(٢) حائل

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ ، وبناء على ما تقرر بمجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

(١) راجع نصوها (١٩٨) الجزء الخامس .

(٢) محضر جلسة المجلس فى ١٩ من ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٨ من فبراير ١٨٨٢) .

المادة الأولى

مدة بقاء أعضاء مجلس النواب المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا وناطر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

مديرى الامايلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود صاى

أمر عال^(١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ وبتاريخ

١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ وبناء على ما تقرّر بمجلس النواب وموافقة رأى مجلس

نظارنا بأمر بما هو آت :

المادة الأولى

سعادتلو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يبق في رئاسة ذلك المجلس

مدة خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالي .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا وناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

مديرى الامايلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود صاى

(١) محضر جلسة المجلس في ١٩ من ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٨ من فبراير سنة ١٨٨٢) .

أمر عال^(١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩، وبناء على ما تقر به مجلس النواب، وبموافقة رأى مجلس نظارتنا، تأمر بما هوأت .

المادة الأولى

انتهاء مدة اجتماع مجلس النواب في هذه السنة يكون في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ حيث كان ابتدؤه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارتنا ونائلي داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر برأى الإصاحبة في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفعيلة الخديوية

رئيس مجلس النظار ونائلي الداخلية

محمود سامي

عبد السلام بك الموليحي — نشكر لمطوفة رئيس النظارة عنايته بالإصرار في التصديق على لأمتنا الأساسية، وإصدار الأوامر الكريمة التابعة لها، بعد أن نشكر للجناب المعظم هذه اليد البيضاء والنعمة الحقيقية بجزيل الحمد وجزيل التناء، ونسال الله الواهب الكريم توفيق هذا المجلس لأداء الواجبات وحفظ الحقوق الوطنية ليكون بذلك حونا للجناب الخديوي الأنعم وحكومته السامية على اجتلاب المنافع لهذا الوطن العزيز، ثم إنى أتقدم الى إخواني الكرام أن نسير جميعا بعد انفضاض

(١) محضر لجنة المجلس ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ من فبراير سنة ١٨٨٢

الجلسة لتتشرف بالمشول في الحضرة السنية فنؤدى واجب الشكر على هذه المنة العظيمة .

استقرت الآراء على ذلك .

سعادة رئيس مجلس النظار — لقد فعلنا ما كان واجبا علينا، ولنا في حضراتكم أمل عظيم وهو أن تدوم بينكم الألفة ويستمر الاتحاد والتوازن في كل ما يحلب النعم ويدفع الضرر، ليشر هذا النجاح خيرا عميا، ولستم من الذين يداخلهم العجب بما يحصل لهم من الفوز ليطلب منكم علم التناحر والتمار التؤدة والاعتدال، فإنكم تعلمون أن التوازن والاتحاد والاستسكان بالحكمة والرشاد من أحسن الوسائل لإدراك الأمانى ونوال الآمال، فامتحاكم بالحكومة واتحاد الحكومة بكم على هذه الحالة يضمن البلاد خيرا كثيرا وفوزا قريبا بعون الله .

سعادة رئيس المجلس — أقدم لمطوفتكم واجب الشكر بلسان حضرات الثواب وأهني هذا المجلس بحصول أمنيته، كما أهنيه بحصول تمام الاتحاد بينه وبين الحكومة السنية، فإن ذلك هو الأصل الأول في نمو القوة الوطنية، ولا أزيد سعادتكم علما بمقاصد حضرات الثواب فإنهم لا هم لهم ولا إرب إلا مصلحة البلاد ومنفعة العباد وما يزيد الوطن ثروة وعمرانا، وسيلهم الذي يسلكونه الى هذه الغاية الشريفة إنما هو السبيل الذي أوصيتموه، ولذلك لا ريب عندي في دوام الوفاق والالتئام بين مجلسهم والحكومة فإنهما متعلمان في الوجهة والغاية .

ولما انتهى مجلس الثواب من التصديق على لائحته الأساسية تمهيدا لإرسالها الى مجلس النظار لإصدار الأمر الكريم باعتبارها قدتم المراقبان الانجليزى والفرنسى الى قنصليهما بطنزاليين مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٨٨٣ زعما فيها أن هذا التنوير الذى حدث بانتقال السلطة من الخديوى ونظاره الى مجلس الثواب غير ملائم لحالة البلاد السياسية والاجتماعية وهذا نصها :

عند ما صدرت الديكيات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثانية، كانت
 " السلطة الحقيقية في يد الخديوي، وفي يد النظارة بطريق النيابة عنه، فأمكن
 " الاكتفاء بإعطاء الرقبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات، وكان
 " مفروضاً أن يعمل بأرائهما، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية
 " بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة
 " إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس
 " لضغوطهم، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة، فإن سلطة
 " الخديوي والنظار التي تعرضت بتأثير ثورة الجيش في أقل من شهر من سنة ١٨٨٢
 " قد استمرت في الضعف يوماً بعد يوم، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن
 " مجلس النواب الذي كان في عهد الخديوي السابق (إسماعيل باشا) أداة مطوعة
 " في يده، وكان يفر ما يمرض عليه من النظم المالية على أنفاسها من الجور، وما تؤدي
 " إليه من فاحش الأضرار، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض
 " حالة البلاد الاجتماعية، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديوي إلى تغيير
 " النظارة التي كانت حائزة لقبته، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد
 " برياسة الوزارة إلى وزير الحربية، وأصبحت سلطة الخديوي لا وجود لها .
 " وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية
 " بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقبين، فإن هذه السلطة ستسير في طريق الزوال
 " لا محالة إذا أصبحت وجهاً لوجه أمام مجلس نواب وجيش، لا أمام الخديوي
 " ونظاره الذين يمينهم بإختياره، ذلك أن الخديوي ونظاره لم يكونوا يستطيعون
 " أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يمترض عليها
 " الرقبان، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا، وكان ضماناً كافياً حتى اليوم، ولكنه
 " أصبح الآن غائباً أمام نظار المجلس النيابي والجيش، إذ ليس عليهم من سلطان
 " سوى تفويض الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة، وهذا
 " ما وقع الآن، لأن النظارة التي تألفت حديثاً قد استقر عزيمتها على تحويل مجلس

” التواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقبين،
 ” ولا يذنب عن الذهن أن نظارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ إغفال
 ” المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في هذا الصدد،
 ” قبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذي يصيب نفوذنا مجتاراً وفرنسا،
 ” وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه
 ” من حكومتين، ومن خطل الرأي والاسترسال وراء الأوهام ألا نلجئ في هذا
 ” التغيير مقدمات محنومة لسلسلة من التصرفات لا تنق على شيء من الإصلاحات
 ” المالية التي تمت في خلال السنوات الأخيرة، ومن الجبل من الآن أن نتبنا
 ” بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد، تلك الارتباكات التي ما لبثت
 ” لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية^(١) .
 توقيع الرقبين
 القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢
 بلينبير — كولفن

الجلس ٩ من فبراير سنة ١٨٨٢

انعقد مجلس النظارت تحت رئاسة محمود سامي باشا وحضور جميع النظار، وتلا
 سعادة الرئيس على المجلس خطاباً وارداً إليه من جناب المفتشين العموميين بتاريخ
 ٨ من فبراير سنة ١٨٨٢، يحصل ما فيه أن التقرير المرفوع من سعادتكم المحضرة الخديوية
 وردت فيه ألفاظ ربما من شأنها بظن حصر مراقبة التفتيش العام على المصالح
 المخصصة لإرادتها لسداد الدين، على أن نطاق المراقبة يشمل جميع المسائل الإدارية
 الداخلية المتعلقة بصوالح مالية القطر، وطلب عرض الخطاب المذكور على المحضرة
 الخديوية، وتلاوته في أول جلسة يسبق فيها مجلس النظار .

ثم قال سعادتكم : إن الخطاب المحكى عنه قد صار عرضه للأعقاب الخديوية
 وها قد جرى تلاوته على المجلس، إنما حيث أنه قد أعطى لجناب المفتشين العموميين
 الجواب اللازم عن ذلك فمراد أيضاً إطلاع المجلس عليه .

(١) مجموعة الوثائق البرلمانية للفرنسية عن الشؤون المصرية صفحة ١١٨

صار تلاوة الخطاب^(١) المذكور المرفوعة صورته بهذا المحضر بحضرات النظار
استحسنوا جميعا ذلك .

النظام الداخلي لمجلس النواب

أهم المجلس بعد صدور قانونه الأساسي بوضع لائحته الداخلية تطبيقا لما
نصت به المادة التاسعة والأربعون من هذا القانون ، فقرر بجملة يوم الخميس
٩ من فبراير سنة ١٨٨٢ تكليف القومسيون الذي ألفه لمراجعة قانونه بوضع مشروع
هذا النظام ، وانتخب المجلس محمود سليمان بك رئيسا للقومسيون بدلا من حسن
الشريبي باشا الذي عين ناظرا للأوقاف ، وعباس الزمر افندي عضوا فيه بدلا من
محمود سليمان بك ، فمقد لذلك مئة جلسات أتم فيها وضعه وسماه (النظام الداخلي
لمجلس النواب) ، وقدمه للمجلس بجملة ٨ من مارس سنة ١٨٨٢ ، فقرر طبعه وتوزيعه
على حضرات الأعضاء ، وتناقش فيه ثلاث جلسات متتابعات ، ووافق عليه بعد
إدخال بعض التعديلات ، وأصبح نافذ المفعول بمقتضى أمر صدر من الحضرة
الفضيلة الخديوية في ٢٣ من مارس سنة ١٨٨٢^(٢)

قانون الانتخاب

طلب المجلس من الحكومة بتاريخ ٢٩ من ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (١٩ من
مارس سنة ١٨٨٢) إرسال قانون الانتخاب فيبحث لمجلس النظار بالخطاب الآتي :

(١) بحث كثيرا من محفوظات مجلس الوزراء عن المرقعات التي كان يشار إليها دائما في محاضر
جلسات مجلس النظار لكي أثبت هنا صورة هذين الخطابين . فبين أن جميع المرقعات المذكورة لا أثر
لوجودها بالمرّة من محفوظات هذا المجلس فقد أنها .

(٢) راجع نصومه بصفحة (٢١١) من الجزء الخامس .

ناظر الداخلية عطوف قتلوا أفندم حضر تلى

جرت مذاكرة حضرات النواب في البندين المتعلق أحدهما بعدم اجتماع النيابة في وظيفة مربية، والآخر بحق الانتخاب لتتوطن الذي أقام بالبلاد عشرة أعوام وجرت عليه أحكامها، فصادف البندين عندهم قبولا .

وحيث أن مدة المجلس قد قريت ، فالمرجو من عطوفكم تسجيل إرسال القانون الانتخابي ليثل ويؤخذ عنه القرار اللازم أفندم ما

٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (١١ من مارس سنة ١٨٨٢) رئيس مجلس النواب

محمد سلطان

فارسه رئيس مجلس النظار إلى مجلس النواب في نفس اليوم الذي طلبه المجلس فأحيل إلى اللجنة التي وضعت القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، فنظرت اللجنة فيه وصوله إليها، وأجرت فيه بعض تعديلات وتغييرات ملائمة له، وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس إلى مجلس النظار بالخطاب الآتي للاطلاع على تلك التغييرات قبل إقرارها.

ناظر الداخلية رئيس عطوف قتلوا أفندم حضر تلى

إن قانون الانتخاب المرسل من طرف مجلس النظار إلى مجلس النواب قد أحيل على لجنة من هذا المجلس كما هو مقتضى القانون الأساسي، فنظرت اللجنة فيه ورأت لزوم تعديله على الصورة المرسلة الآن إلى جانب عطوفكم، وهي إحدى وسبعون مادة منها ، المادة الثانية مزيدة ، والسادسة ، والثالثة والعشرون إلى السابعة والعشرين معلقة ، والحادية والثلاثون ، والثانية والأربعون مزيدتان ، والستون معلقة ، وبيان ذلك بتعديلات لفظية لا تغير المعنى شيئا ، فإن صادف هذا التعديل لدى النظارة الجلييلة قبولا ، فالمرجو إفادتنا بذلك لتحصل المبادرة إلى تقديم القانون للمجلس لأخذ الإقرار اللازم عنه أفندم ما

٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (١٩ من مارس سنة ١٨٨٢) رئيس مجلس النواب

محمد سلطان

فاطلع عليه مجلس النظار، ووافق عليه، وأعاد لمجلس النواب لإقراره كما هو .
فلى تقرير اللجنة المكلفة بفحصه بمجلسه المجلس فى يوم ٢ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٩
(٢١ من مارس سنة ١٨٨٢) ونصه :

“ ان قانون الاقتاب الذى أرسلته هيئة النظار إلى المجلس بقصد نظره
“ وإقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أحيل إلى اللجنة ، قد نظره .
“ وأجرت فيه بعض التعديلات والتنقيحات الملائمة ، وأرسلته بواسطة
“ رئاسة المجلس إلى مجلس النظار بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب
“ رياسته مقبولا ، وهاتين نرضه على هيئته العمومية لئلا فيه رأيا بعد تلاوته
“ بنى بنى . ”

فوافق عليه المجلس وأرسله لرئاسة مجلس النظار فى ٢٢ من مارس سنة ١٨٨٢
بالخطاب الآتى :

ناظر الداخلية عطوفتوا أفندم حضر تلى

فى جلسة مجلس النواب يوم الثلاث ٢ الحاضر مرض قانون الاقتاب
من طرف اللجنة التى كانت مكلفة بالنظر فيه على الصورة التى جرى الاتفاق
عليها بينها وبين الحكومة السنية ، فلى بنى بنى ، وقبل حكما حكما فى اللائحة
الأساسية للقانون المستعمل ، وهو مرسل لجناب عطوفتكم ليصدر الأمر الكريم
عليه أفندم ٤

رئيس مجلس النواب
محمد سلطان

رقم ١٣ فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩
(٢٢ من مارس سنة ١٨٨٢)

فصدر أمر عال باعتهاده فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢

(١) راجع نصوصه بصفحة (٢٢٠) من الجزء الخامس .

(١)

مَنْحُ جَرِيدَةِ الطَّائِفِ امْتِيَازَ نَشْرِ أَخْبَارِ الْمَجْلِسِ

طلب المحرم الأستاذ عبده نديم صاحب جريدة الطائف في ١٤ من ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (٤ من مارس سنة ١٨٨٢) من سادة رئيس مجلس النواب تخصيص جريدة الطائف لنشر محاضر المجلس وأفكار نوابه ، فبعث إلى رئيس المجلس بالخطاب الآتي :

رئيس مجلس النواب المصري سعادتلو أفندم حضر تلى
جريدة الطائف مستعمدة لنشر محاضر المجلس وأفكار نوابه الكرام ، وما يشار
إليها بالتكلم والبحث فيه من الفصول ، وما يجب من الدفاع عن المجلس وأهله ،
فإن صادف ذلك قبولا ، أرجو مخامرة المطبوعات البهية بمعرفتها بهذا الاختصاص
وتعرف نسبتها للمجلس المؤيد ما
محرم جريدة الطائف
١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩
عبد الله نديم

وبتاريخ ١٥ من ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (٥ من مارس) حرر سعادة رئيس
المجلس الخطاب الآتي باعتياد هذه الجريدة لسان حال المجلس ونصه .

داخلية ناظرى عطوفتلو أفندم حضر تلى

حيث إن حضرة محرم الطائف أظهر اورتياحه إلى نشر محاضر المجلس وأفكار
نوابه ، وما يتبع ذلك مما يستدعى القيام بمخدمة الحقوق الوطنية للمجلس ، روى أنه

(١) بحث كثيرا في دار الكتب وفي المكتبات الخاصة وغيرها لعل أجد أعدادا كاملة لمجلة
جريدة الطائف لمعظمها بالتحف البريلى الذى اقترحت إنشاءه ، فلم أفر إلا هل أعداد قليلة لا تتجاوز
أصابع اليد ، فأوجر كل من يسترع لنسخ منها أن يتفضل بإرسالها إلى وه عظيم الشكر والامتنان على
تقديم خدمة جليلة لتاريخه ، وسنشهد اسمه بها .

لا مانع من مكتبة الداخلية لتصدر أمرها إلى إدارة المطبوعات بمعرفة هذه الصحيفة ممتازة بهذا الاختصاص، ونسبها للجلس على الوجه الذى قلمه حضرة محرزها الموما إليه أفندم ما
رئيس مجلس النواب

في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ (٥ من مارس سنة ١٨٨٢) محمد سلطان

وقد تحققت من مراجعة أوراق رئاسة مجلس النظار في هذا المهد من صرف مبلغ ٥٠٠ جنيه لحضرته بعد فسخ دور الاتفاق في ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٢ أما ما أشارت إليه الصحف السيرة وبعض كتب التاريخ الصادرة في هذا المهد من نتي هذه الواقعة فغير صحيح .

الْأَخْيَالَفَاتُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي انْتِخَابِ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ وَعَدِمَ جَوَازُ صِحَّةِ انْتِخَابِ غَيْرِهِمْ .

١ - انتخاب خمسة نواب زيادة على العدد المقرر باللائحة

سبق أن ذكرنا أن دولة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار رفع تقريره إلى الحضرة الفخيمة الخديوية بطلب إنشاء مجلس النواب وانتخاب أعضائه طبقاً لللائحة مجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦، عل أن تقدم النظارة إلى المجلس المنتخب جميع التعديلات التي ترى إدخالها على أنظمة المجلس الجديدة، ومن ضمنها تحديد عدد النواب ودوائرهم مراعية في ذلك زيادة عددهم بالنسبة لعدد سكان القطر، والتغيرات التي تمت في التقسيم الإداري بالمديريات، فأجريت الانتخابات في يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ على مقتضى المادة العاشرة من لائحة سنة ١٨٦٦ التي تنص على "أن أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً" ولكن زيادة المراكز والأقسام في بعض المديريات على ما كانت عليه

في سنة ١٨٦٦ اضطرت تلك المديريات إلى انتخاب خمسة أعضاء زيادة على العدد المقرر، وهم حضرات :

(١) يوسف صالح أفندي — من كفر جيلة ، مركز ميت غمر بمديرية الدقهلية .

(٢) جرجس برسوم أفندي — عمدة بنى سلامة ، قسم الواسطى بمديرية بنى سويف .

(٣) توفى محمد أفندي — من ديروط الشريف ، قسم أسيوط بمديرية أسيوط .

(٤) عبد الحق عبد الله أفندي — عمدة البدارى ، قسم التوير بمديرية أسيوط .

(٥) الشيخ أحمد محمد — عمدة دندرة ، قسم قنا بمديرية قنا .

ولما عرضت حالتهم على مجلس النواب قرر بجلسته ٩ من فبراير سنة ١٨٨٢ الموافقة مبدأً على اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة (سنة ١٨٦٦) على شرط أن تكون مديرياتهم مما تقدر لها الزيادة في لائحة الانتخابات الجديدة التي ستعرض على المجلس ، وقد حضروا الجلسات واشتركوا فعلاً في أعمال الأقسام .

وفي جلسة ٣١ من مارس سنة ١٨٨٢ وافق المجلس على هذه اللائحة واعتمدتهم نواباً قانونيين بصفة نهائية ، وافترضة انتخابهم لأنهم دخلوا تحت حكم المادة السادسة من قانون الانتخاب التي هي " بأن يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائباً " .

ثم طلب رئيس المجلس من المالية في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢ صرف مائة جنيه لكل منهم مقابل مصاريفه فصرفت لهم ، فأصبح عدد نواب المجلس ٨١ بما فيهم الرئيس .

وقد كان المنتظر بعد فض دور الانسداد العادى الأول لهذا المجلس أن تجري الانتخابات التكميلية لانتخاب الأربعة والأربعين نائباً لتكملة هيئة المجلس بالدوائر الزائدة التي أقرها بلائحة انتخابه الجديدة بما فيهم اثنا عشر نائباً لمحافظة السودان

ومديرياتها ، وتمانية نواب لقيائل العريان ، إلا أن قيام الثورة العراقية حال دون إتمام هذا الانتخاب التكميلي .

وبالنسبة للخطأ الذي وقع بشأنهم في كل كتب التاريخ واختلاف الروايات التي سجلتها الصحف السيارة الصادرة في هذا العهد ، مما اضطر الحكومة إلى إصدار بلاغ رسمي في أول يناير سنة ١٨٨٢ نشر بجلد الوقائع المصرية رقم ١٢٩٦ ، رأينا إثبات صور المكاتبات والمذكرات التي تبودلت بشأنهم مع رئاسة مجلس النظار مضافا إليها جدول تفصيلي بجلد نواب كل مديرية ، ومقارنته بنسواب سنة ١٨٦٦ ، إثباتا لاعتماد عضويتهم بالمجلس .

صورة تذكيرة

من دولتو شريف باشا لسعادة رئيس المجلس مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٩٩

مجلس شورى النواب رئيسى سعادتو أقدم

تذكرة سعادتكم للمؤرخة ٦ الحارى أوضحتم من وجود زيادات في بعض الأعضاء المنتخبين بالمجلس لمناسبة ازدياد المراكز والأقسام ببعض المديريات حتى صاروا أكثر عددا من القدر المحدد باللائحة المرعية الإجراء الآن ، ويراد الاستعلام عما إذا كان بقاؤهم لحين تعديل اللائحة ليحسبوا حيثلذ من بطلب انتخابهم ملاوة أو ماذا يجرى في خصوصهم ، وحيث تراهى موافقة إيقام لحين تعديل اللائحة السابق ذكرها ، واحتسابهم من بطلب انتخابهم ملاوة على وجه ما توضع آتفا ، لزم إخطار سعادتكم بما ذكرما

شريف

صورة مكتوبة من رئاسة المجلس الى إدارة الحسابات المصرية في ٤ من جمادى

الأولى سنة ١٢٩٩ رقم ٢ (٢٣ من مارس سنة ١٨٨٢) .

(١) راجع هذا الجدول بصحيفة (٣٤) في الجزء السادس .

(تتبعه) وقع خطأ في رأس السور الثاني من هذا الجدول بأن ذكره جلة (النواب المنتخبين)

في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وصحتها ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١

” المجلس كان به خمسة أعضاء من الزيادة المطلوبة له ، ولم يطلب مرتب ”
 ” حضراتهم ضمن ما سبق طلبه لمناسبة عدم إتمام البحث في قانون الانتخاب ”
 ” وحيث ذلك تم وقد تقرر بجلسة المجلس يوم الثلاثاء ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ ”
 ” تقرر حضراتهم بمضوية المجلس ، وأسمائهم درجت في الكشف الذى ”
 ” تقدم للجنة السنية بأسماء حضرات الأعضاء عموماً لصدور البيورديات ، ”
 ” وعلى هذا يكون من الموافق صرف مرتبات حضرات من سبق الصرف لهم ، ”
 ” الأمل إرسال خمسمائة جنيه مصرى برسم حضراتهم . ”

مذكرة

(من نظارة المالية الى مجلس النظار فى ١٧ من أبريل سنة ١٨٨٢)

طلب سعادة رئيس مجلس شورى النواب بإفادته الواردة الى نظارة المالية فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ مرة ٢ أن يرسل إليه مبلغ خمسمائة جنيه مصرى لصرفه الى الخمس نواب الذين تقرر قبولهم بالمجلس زيادة على العدد المعين بالأئحة الأساسية ، وذلك نظراً للتعويض المتحد لأعضاء المجلس ، فمن هذا الخصوص تعرض نظارة المالية أنه لم يندرج شئ بميزانية سنة ٨٢ لصرف قيمة التعويض المذكور ، وأن التعويض الخاص بالخمسة وسبعين عضواً المؤلف منهم العدد المعين بالأئحة لم يصرف إلا بناء على أمر صادر من مجلس النظار بخصمه من مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه الاحتياطى الوارد بميزانية سنة ٨٢ ، وبأنه لم يمكن تأخير صرف المبلغ المحكى عنه لحين عرض هذه المسألة على مجلس النظار نظراً لقرب يوم فض مجلس الشورى ، وتوجه حضرات النواب الى بلادهم ، فبناء على أمر شفاهى من مجلس النظار صرف المبلغ المذكور على حساب العهد ، واقتضى تحرير هذه المذكرة للمجلس بأمر صدور أمره باحتساب ذلك من الاحتياطى المذكور ، ثم مرسل من طيه تذكرة بنشأ للمالية سعادة رئيس مجلس الشورى وهى صورة التى حررها لسعادة دولتشريف باشا فى ١٥ صفر سنة ٩٩ والتى بنى عليها قبول الخمس نواب المشار اليهم زيادة على القدر المتحد بالأئحة ما

شريف

مواقفة ما

٢ - انتخاب ثلاثة نواب زيادة على العدد المقرر لمديرية البعيرة

سبق أن بينا أنه عند ما أعلنت نتيجة الانتخابات تبين أن بعض المديرات لم تستوف الشروط الانتخابية في بعض المنتخبين ، فقرر إعادة الانتخاب في تلك المديرات مرتين فأكثر، وقد نتج من ذلك خلاف في أسماء المنتخبين الجائز انتخابهم نواباً بمديرية البعيرة ومدعم خمسة ، فأصدرت الحكومة البلاغ الآتي نصه في عدد الوقائع المصرية رقم ١٢٩٦ بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ وأينا نشره مع قرار مجلس النواب الصادر عنهم بمجلس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

نص البلاغ الرسمي

نقلت جريدة المحروسة في عددها الأخير عن مكاتبا بالعاصمة أسماء حضرات النواب، وبينت عدد المنتخبين منهم في كل مديرية، وللمقدار المخصص لكل منها والزائد عليه ، وهذه قائمة جلية لا بأس بنشرها في الجرائد العربية ، لو لم يتطرق الى مرد الأسماء بعض التحريف أو الخلط بين الزائدين والمستغفين وغيرهم ، وقد حصل ذلك كله في جملة المحروسة التي هلتها في هذا الشأن، وذلك أنها حذفت اسم البعض من حضراتهم، وكذلك خلطت في سرد نواب البعيرة فقالت إن الزائد فيهم ثلاثة ، استغنى منهم اثنان وهما الشيخ الصوفاني والشيخ أحمد علي محمود، وبقي واحد زائد ، وبيان الخلط أن الشيخ أحمد الصوفاني لم يستغف ، ولكن جاءت مذكرة محاضر وقع عليها فوق المائة من أهالي المركز ومضمونها أنهم لم يتنازوا الشيخ أحمد الصوفاني إلا لكونهم ظنوا أن أرباب الرتب لا تقبل في المجلس ، وحيث تحقق لهم خلاف ذلك، فهم لا يتخبون إلا حضرة محمد بك الصيرفي ليس إلا ، فهذا كما ترى رفض انتخاب لا استفاء كما قالته المحروسة .

وأما حضرة الشيخ أحمد علي محمود فلم يستغف بل هو باق الى الآن، والمستغنى هو الشيخ أحمد الحناوي المنتخب من مركز أبو حصص، بعد أن اختار حضرة إبراهيم

افندى الوكيل، وأما قولها أنه بقى فيهم واحد زائد فهذا أيضا غير صحيح، لأن المجلس نظر إلى أكثرية الأصوات لكل واحد من الستة، فوجد أن أقلهم أصواتا هو محمد افندى عوض، وبناء على هذا قرر عدم قبوله، فليكن لم يبق إلا الخمسة المقررون لمديرية البحيرة بمقتضى اللائحة، وعلى هذا فقد أخذت المحروسة من عدة جهات ما لا يليق بالنظر في الأمر قبل إثباته حتى يكون كل ما تنشره موافقا للصواب أو عدم التعجيل بنشر كل ما قيل قبل أن يثبت الواقع ويستقر الأمر فيه، وما ذلك على أرباب الجرائد بسير، ولا على مراسلهم بعزير.

قرار المجلس الصادر عنهم بمجلسه الخامس ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨١
قرئ قرار قلم وسطى وهو يتضمن أنه وجد في المنتخبين من مديرية البحيرة زيادة ثلاثة فإن الذين حضروا منهم ثمانية، مع أن المطلوب بحسب المقرر لها خمسة، وقد علم أن الشيخ أحمد الخناوي أحد الثمانية المذكورين قد استعفى من النيابة وقبل المجلس استغفاه، وظهر أن الشيخ أحمد الصوفاني المنتخب من نفس المركز المنتخب له حضرة محمد بك الصيرفي أقل أصواتا من البيك الموما إليه، فضلا عن ورود أربعة محاضر إلى المجلس بأختام كثير من الأهلالي فيهم ٢٢ من الذين اتفقوا الشيخ أحمد المذكور يصرحون فيها بأنهم فعلوا ذلك توهمًا بأنه لا يصح انتخاب أرباب الرتب، أما وقد علموا جواز ذلك فهم ينتخبون صيرفي بك، وكذلك تبين أن أحد المنتخبين من المديرية المذكورة وهو محمد افندى عوض أقل أصواتا من باقيهم في الانتخاب، وبناء على ذلك ورد في القرار المذكور الحكم بصرف النظر عن الشيخ أحمد الخناوي والشيخ أحمد الصوفاني ومحمد افندى عوض

(١) بالرغم من صدور هذا البلاغ فقد قتل صاحب جريدة المحروسة أعضاء المجلس في مجلته مصرصرين بالصريف الذي مجله بجريده ولم يراع تصحيح الأخطاء الواردة بهذا البلاغ. ولا حذف الشذبه قد قل عنه كثير من المؤرخين أسماء أعضاء المجلس محزنة بغير أن يفتخروا هم أيضا إلى هذا البلاغ راجع أسماء أعضاء المجلس بصفة (٣٧) من الجزء السادس.

المذكورين ، والإكتفاء بالخمسه الباقيين من مديرية البعيرة ، مع التصديق على أرباب قلم المدن ، وحصل الإقرار عليه بالمجلس .

٣ - عدم جواز صحة انتخاب سعادة محمد سلطان باشا

وحسن الشريبي باشا عضوين بالمجلس

في يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ اجتمعت لجنة انتخاب مديرية المنيا وبني مزار لاتخاب الأعضاء وعددهم ستة ، فبين لما بعد ظهور نتيجة الانتخاب أن من بين من حازوا أكثرية الأصوات سعادة سلطان باشا^(١) عن قسم المنيا ، وحسن الشريبي باشا^(٢) عن قسم قلوبصا ، وأن حالتهما تنطبق على البند الخامس من لائحة تأسيس المجلس الصادرة في سنة ١٨٦٦ التي تقضى بعدم جواز انتخاب المستخدمين في الخدمات الأميرية ليكونوا من أعضاء المجلس ، فنشرت الوقائع المصرية بعددها رقم ١٢٧٥ المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ قرار لجنة الانتخاب وفيه يقول "بأن الناخبين" لم يكن اختيارهم لسعادة سلطان باشا وحسن الشريبي باشا مقرونا بالقبول لكونهما من الموظفين في الحكومة فيستبدلان بمحضر في اسماعيل أفندي سليمان عمدة قوسه بقسم المنيا ، وبديق الشريبي أفندي عمدة سمالوط بقسم قلوبصا ، بدلا من سعادة سلطان باشا وحسن الشريبي باشا ، واعتمدت لجنة الانتخاب هذا الاستبدال التكميل وأبلغته الى نظارة الداخلية .

ولكن رغبة الحكومة في هذا الوقت كانت متجهة نحو تعيين سعادة سلطان باشا ضمن أعضاء هذا المجلس تمهيدا لانتخابه رئيسا له ، فلكي لا يتخالف نص المادة السالفة الذكر أصيحت أمرا كرميا في ١٨ من ديسمبر سنة ١٨٨١ بتعيينه رئيسا للمجلس وذكرت فيه أنها اختارته لهذه الوظيفة بناء على لائحة مجلس شورى النواب

(١) سعادة سلطان باشا كان مينا في هذا الوقت بوظيفة مفتش وجه قبل .

(٢) سعادة الشريبي باشا كان مينا في هذا الوقت رئيس مجلس استئناف قبل .

الصادرة في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (سنة ١٨٦٦) وعلى الأمر الصادر في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (١٨٨١) بانتخاب أعضاء هذا المجلس بالصفة الموضحة باللائحة المذكورة.

وعلى ذلك تكون الحكومة قد حققت رغبتها في تعيينه بهذه الوظيفة بصفة مبدئية تطبيقاً للبند الثالث من حدود نظامنامه المجلس الصادرة في سنة ١٨٦٦ ونصه " بأن رئيس مجلس شورى النواب ووكيله بنصبان من طرف الحضرة الخديوية " وقد حضر المنتخب بدله اسماعيل أفندى سليمان جلسات المجلس وقرر صحة انتخابه .

ولما أتم مجلس النواب التصديق على قانونه الأساسى ، وصدر في ٧ من فبراير سنة ١٨٨٣ لم يتم المجلس بتنفيذ المادة الرابعة عشرة منه التى تنص بأن " ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أمامهم على الجانب الخديوى ، فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته " بل أصدرت الحكومة أمراً مالياً في ٧ من فبراير سنة ١٨٨٣ بإبقاء سعادته رئيساً لمجلس النواب مدة خمسة أعوام اعتباراً من تاريخ انعقاده الحالى وخالفت هذا الشرط .

أما مساعدة حسن الشربى باشا فعلى الرغم من عدم جواز انتخابه للأسباب السالفة ، واعتياد لجنة انتخاب المنيا بدله ، فقد اشترك في مناقشات المجلس بنفوق ، وانتخبه المجلس رئيساً لقومسيون وضع اللائحة الأساسية بجلسته ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨١ متغاضياً عن قرار اللجنة ، كما اشترك في كل الأزمات التى لازمت المجلس أثناء وضع قانونه الأساسى الى أن عين ناظراً للأوقاف في ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢ نظراً لمحمود سامى باشا فقرر المجلس بجلسته أول مارس سنة ١٨٨٢ ما يأتى :

"سعادة الرئيس^(١) -- لا يخفى على حضراتكم أن أرباب الانتخاب في قلوبنا قد اتفقوا حسن الشربى باشا ناظر الأوقاف حالاً للنيابة عنهم ، ولكنهم

(١) هو سعادة محمد سلطان باشا .

لم يكونوا على يقين من صحة هذا الانتخاب لكون سعادة المشار إليه من ذوى الوظائف ،
فانتخبوا معه حضرة بدیع الشریع افندی انتخبا قانونيا .

وحيث ان سعادة حسن باشا تولى نظارة الأوقاف ، وأن انتخاب بدیع افندی
صحیح نظامی ، فإن حسن فليكتب الى نظارة الداخلية بطلب حضرة الأفندی الموما
إليه لمجلس التواب بدلا من سعادة حسن باشا الشریع قبول صموي ” .

وبناء على هذا القرار خاطبت رئاسة ’لمجلس نظارة الداخلية بما حسدو منها
في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ رقم ٩ بالنتيجه عليه بالحضور للمجلس ليكون عضوا
فيه ، وقد حضر وصرفت له المائتة الجنيه المقررة في السنة مقابل مصاريفه
ومصدر له الير يولدى (مذكرة الانتخاب) باسمه بعد استبعاد اسم حسن الشریع باشا
من الكشف الذى أبلغ الى الجتاب العالي الخديوى .

كاتبان السّر : الأول والثاني

في أول عهد المجلس أصدر مجلس النظارة قرارا في ديسمبر سنة ١٨٨١ بتعيين
سعادتو عبد الله باشا فكري وكيل نظارة المعارف العمومية رئيسا لكتبة هذا
المجلس ، مع بقائه في وظيفته بمرتبه الشهرى وقدره ٦٠ جنيا ، بصرف من ميزانية
المجلس ، وتعيين أديب إصحق افندی ناظر قلم الإنشاء والترجمة بنظارة المعارف
كاتباً ثانياً مع بقائه أيضا في وظيفته بمرتبه الشهرى وقدره ٤٠ جنيا .

استقر الباشاكتب قائماً بوظيفته لغاية ٣ من فبراير سنة ١٨٨٢ ، ثم عين ناظرا لنظارة
المعارف العمومية في نظارة محمود سامي باشا في ٤ منه ، فوقع اختيار المجلس على
حضرة علي بك فهمي رفاهه الذى عين وكيلاً لنظارة المعارف في ٧ من فبراير ليحل
محل سلفه ، فأبلفت رئاسة المجلس هذا الاختيار الى نظارة الداخلية بالخطاب الاتي .
نتيجه هنا يتنبه للاستدلال على حق المجلس في اختيار رئيس كتيبه :

خطاب رقم ٨ في ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٩ إلى نظارة الداخلية

سعادتكم أفتدّم ناظر الداخلية

إنه بتعيين سعادة عبد الله باشا فكري بنظارة المعارف صارت رئاسة الكتابة بالمجلس خالية ، وبالمداولة في المجلس عمن يكون بها استقرار الرأي على تعيين على رفاعه برك فيها ، فإذا حاز هذا لدى سعادتكم قبولا ، فالمرجو صدور أمركم بتعيينه لذلك أفتدّم بـ

رئيس مجلس النواب

محمد سلطان

وقد أدخل طرفه في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٢ أى في اليوم الثاني من تعيينه وكلا نظارة المعارف ، واستلم عمله فيه أيضا ، وكان يوقع بلامضائه على المحاضر تحت عنوان باشكاتب مجلس النواب ، وتارة سكرتير مجلس النواب .

وأنتم عليه بالرتبة الثانية في ٢٩ من مارس سنة ١٨٨٢ ، وجعل مرتبه مائة جنيه شهريا كما رفع مرتب الكاتب الثاني الى ٥٠ جنيها شهريا .

وهما مسئولان عن إدارة الأعمال الكتابية في المجلس ، وعن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات وتباين بإدارتهما للرئيس ، ويحضران بالجلسات العمومية لتقيد المذاكرات ، ولما أن يستحضرا ممهما من يختاران من كتبة المجلس ويكلفان من يشاهدان منهم تلاوة المحاضر والتقاير .

ولما صدرت اللائحة الأساسية للمجلس سميت الباشكاتب (كاتب المر الأول) ومساعدته (كاتب المر الثاني) ، وقد فصلا من خدمة المجلس نهائيا في ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (٨ من أكتوبر ١٨٨٢) بعد انتهاء الثورة العرابية .

كتاب المجلس

تشتمل أقلام كتاب المجلس على موظفين داخلين الهيئة وموظفين ظهورات ، فالداخلون في هيئة المال أربعة ألقاب كما يسمونهم في هذا العهد ، يتناول الأول منهم ٣٥ جنيتها شهريا ، والثاني ٢٥ ، والثالث ٢٠ ، والرابع سبعة جنيتها ، وعلى ستة كتابة ظهورات يمينون لمدة أربعة شهور ، وكانت مرتباتهم لا تقل عن ثلاثة جنيتها ولا تزيد على ثمانية .

وهم تابعون بإدارتهم لكتاب السر الأول ، وإن غالب فلكاتب السر الثاني ، ومجموع الكتابة تحت ملاحظة الرئاسة .

بُولِيسُ وَخَدْمُ الْمَجْلِسِ

انتدب رئيس المجلس من ضبطية مصر ٩ من صاكر البوليس للقيام بأشغال المجلس ، وهم تابعون لرئاسة المجلس مباشرة مدة دور انعقاده ، ومهمتهم المحافظة على النظام ، واستلام البريد الوارد للسكرتيرة ، وتوصيل ما يرسل منها للجهات ، وعند انقضاء المجلس يبقى منهم اثنان بالمناوبة ، هذا بخلاف ستة من الأغوات الخدمتية ، وضوى ، ومأمور تشييلات اللوازمات وكانهم ، والقهوجي ، والسقا ، وهؤلاء قد انتدبوا أيضا من بين خدمة ضبطية مصر ، ولما انتهى المجلس بعد فضاء دوره أعادهم لوظائفهم في ٨ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ .

وللمجلس خدمة دائمون يمينون على ميزانيته ، وهم فراشان وبواب ، وخدمة مؤقتون يمينون لمدة أربعة شهور للمساعدة في أعمال المجلس وعددهم ثلاثة .

خاتم المجلس

بتاريخ ١٦ من ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٥ من فبراير سنة ١٨٨٢) قرر المجلس تكليف المطبعة الأميرية نقش خاتم باسم المجلس ، فكلفت المطبعة وكيها وحفارها المشهور خيرت افندى بنقشه وكتب عليه (مجلس النواب المصري) .

وهو الخاتم الرسمي للمجلس للتوقيع به على صور الحاضر ومشروعات القوانين واللوائح التي يصادق عليها المجلس ، وكاتب السر الأول هو الأمين على هذا الخاتم والأوراق المتعلقة به وهذه صورته :



ميزانية مصروفات مجلس النواب

سنة ١٨٨٢

مفردات ميزانية مجلس النواب كانت تدرج بميزانية الدولة تحت باب ١٠ نظارة الداخلية . فصل ثانى . مجلس شورى النواب :

ونظرا لكون ميزانية هذا المجلس هي أول ميزانية وضعت على النظام الحديث فقد استعملنا الحصول على تفصيلاتها ، نسجلها هنا لأهميتها وهي :

فصل ثانی	مجلس شوری التواب	جنيه
ميزانية سنة ١٨٨٢	ميزانية سنة ١٨٨١	٣١٢
٢٧٥٩ بند ١ - مستخدمين		٢٠٠٠
٢٠٠٠ بند ٢ - مصروفات متروكة		٠٠٠
١٠٠٩ بند ٣ - ماهيات باقية بدون صرف		٢٣١٢
	٥٧٦٨	

ميزانية ربط ماهيات ومصروفات مجلس التواب سنة ١٨٨٢

جنيه	شهر	جنيه
٥٧٦٨ الذي صار الإقرار عليه من ضمن مبلغ ٥٧٤١٩٦ جنيه .		
منقول من ديوان المعارف قيمة ماهيات سعادة عبد الله باشا فكرى وأديب افندى :		
٧٢٠ سعادة عبد الله باشا فكرى	١٢	٦٠
٤٨٠ أديب افندى إصحقى	١٢	٤٠
١٢٠٠		
٦٩٦٨		

يسأله :

تقرر صرفه ماهيات	تجلىه بواقع ١٢ شهر	جنيه شهرى
جنيه	جنيه	جنيه
١٥٠٠	سعادة رئيس المجلس	١٢٥
١٢٠٠	باشكاتب	١٠٠
٦٠٠	إيكنتجى	٥٠
٤٢٠	كاتب	٣٥
٣٠٠	شرح	٢٥
٢٤٠	شرح	٢٠
٩٠	شرح	٧,٥٠٠
١٨	بواب	١,٥٠٠
٤٣٦٨		

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه شهري
	٣٤٦٨	ما قبله		
		قراشين		
		جنيه		١٧/٤
		٢١		١٧/٤
٤٤١٠	٤٢	٣١		

ظهورات بواقع ٤ شهور

كتاب

جنيه	جنيه	قمر
	٣٢	٨
	٢٠	٥
	١٨	٤,
	١٦	٤
	١٦	٤
	١٢	٣

١١٤

قراشين

٦

جنيه	قمر
٥	١٧/٤
٤	١

٩

جنيه	قمر	غير
٥	١٢٨	٤٥٣٨

٢٠٠٠ مصاريق

٦٥٣٨

٤٣٠ باقى بدون صرف

٦٩٦٨ الجمله

مشروع ميزانية المجلس سنة ١٨٨٣

قبل البدء في وضع مشروع ميزانية الحكومة لسنة ١٨٨٣ طلب جناب مدير عموم الحسابات المصرية من نظارة الداخلية بتاريخ ١٠ من ربيع الأول سنة ١٣٠٠ (١٩ من يناير سنة ١٨٨٣) رقم ٣٤ مخبر ميزانية مجلس النواب عن المساهيات والمصروفات بمبلغ ٥٧٦٨ جنيتها على وفق ميزانية سنة ١٨٨٢، فأرأت رئاسة المجلس صرف النظر في هذا الوقت عن تحرير ميزانية لهذه السنة، والاكتفاء بإدراج مبلغ يوازي مرتبات الخدمة الذين يقررون بمقائهم في خدمته (لأنه قد ظهر فيها بعد أن التبة كانت مبيتة على إلغاء المجلس واستبدال مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية به على نحو ما هو مفصل في تاريخ هذين المجلسين الذي وضعناه لها) .

وهذا نص خطاب رئاسة المجلس الى ادارة عموم الحسابات المصرية العبادو في ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٣٠٠ رقم ٤ نتجته هنا لأهميته :

سعادتو أفندم ناظر المالية

ورد لهذا الطرف رقم ١ من الداخلية بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ يتضمن أن ميزانية المجلس من سنة ١٨٨٣ كان سبق تحريرها بمقرقتها وإرسالها الى المالية على وفق ميزانية سنة ١٨٨٢، إلا أن جناب مدير الحسابات ردّ إلينا ميزانية المجلس المذكورة ببناء على كون مجلس النظار قرّر أن تكون ميزانية المجلس لسنة ١٨٨٣ خمسة آلاف وسبعمائة ثمانية وستون جنيتها مصريا بعد أن كانت في سنة ١٨٨٢ ستة آلاف وسبعمائة ثمانية وستون جنيتها مصريا، وجناب مدير الحسابات الموما إليه رغب إلى الداخلية إعادة تحرير الميزانية برطاية ما صارت إليه حسب قرار مجلس النظار، فالداخلية أرسلت على إفادتها رقم (٠٠٢٠) لجناب مدير الحسابات، والميزانية التي كانت بعثت لها إلى المالية وعهدت إلينا تحرير الميزانية عن السنة الحاضرة بحيث يكون مجموع فصولها بمقدار المبلغ الذي قرره مجلس النظار وحيث أن المجلس الآن غير متعقد ولا يلزم صرف أى مبلغ تقرر للمجلس عن السنة

الحاضرة سوى مرتبات الخدمة المينة اسمائهم ومرتباتهم بهذا الكشف المرسول مع هذا، فقد وؤى من المناسب صرف النظر عن تحرير الميزانية المذكورة إلى أن يتعقد المجلس، والاكتفاء الآن بصرف المبلغ المدون بهذا الكشف شهرياً للخدمة الذين تقرر بقاؤهم به إلى وقت إنقاده .

وعليه، فلما مول من مساعدتك اعتماد الوظائف والمرتبات الموصحة بالكشف المذكور وصرف مرتبات الخدمة الموجودين به الآن في كل شهر إلى أن يتعقد المجلس

رئيس مجلس النواب
محمد سلطان

الإجازات

إذا رام أحد من النواب أن يتغيب عن المجلس لأمر لازم، فحتم عليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس، ولكن إذا عرض للنائب أمر مهم مستعجل، فلترؤس أن يأذن له بصفة مبدئية معتمداً في ذلك على تقرير يرسله النائب إليه متضمناً أسباب الطلب ومؤكداً ضرورته، وتخصيل إجازات النائب بنظر إذن وإعلان تقبيل مخالفة النائب للنظام، ونشره بالمحضر، تجده مينا في النظام الداخلي للمجلس بالتفصيل، وكل من يصرح له بإجازة تمنحه رئاسة المجلس رخصة إيدانا بذلك، وقد استطعت الحصول على صورة قديمة منها من ورثة أحد نواب هذا المجلس نثبها هنا .

- ” إنه بناء على التماس حضرة عضو مجلس الشورى قد ترخص
” من المجلس لحضرته مدة ... أيام إجازة اعتباراً من تاريخ
” سنة ١٢٩٩، وتحذرت هذه الرخصة إيدانا بذلك .

رئيس مجلس النواب

مكافأة النواب

يمنح المجلس لكل نائب مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه ، ولم يبين القانون الأساسى ولا لائحة النظام الداخلى كيفية صرف هذه المكافأة إن كانت على أقساط شهرية أو دفعة واحدة .

وقد رجعنا إلى المصادر الرسمية للتحقق من ذلك ، فتبين لنا من مستندات الصرف أن هذا المبلغ يصرف لكل نائب دفعة واحدة بأكمله من غير خصم ثمن سند التهمة ، وهذا نص مكاتبى إدارة حسابات المالية عن ذلك .

(خطاب رقم ١ من إدارة الحسابات فى ٢١ سنة ١٢٩٩)

سعادتو أفندم رئيس مجلس شورى النواب

بناء على ما تحرر من المجلس بمرة ١١ وراسل معه ٧٤٠٠٠ قرش برفق أمين صندوق خزينة المالية لصرفهم على الأربعة وسبعين عضوا باعتبار مائة جنيه لكل منهم ، وأخذ السندات اللازمة^(١) ناظر المالية على صادق

(خطاب رقم ... من إدارة الحسابات فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢)

سعادتو أفندم رئيس مجلس شورى النواب

بناء على ما ورد من المجلس بمرة ٢ راسل معه ٥٠٠٠ قرش عن يد أحد عدادى المالية لصرفه على الخمسة أعضاء المنزه عنهم بما تحرر من المجلس وأصناف العملة حسب الموضع أدناه ، ويرام إفادة الوصول مع السندات م ناظر المالية على صادق

(١) الضوابط لم يصرف مكافأة قد تولى إلى رجة أثناء دور الانقضاء وهو المتسم لعدد نواب هذا المجلس البالغين ٨٠ عضوا .

مُرتَّبُ رَئيسِ مَجْلِسِ النّوابِ

يتناول رئيس المجلس مرتبا سنويا قدره ١٥٠٠ جنيهه مصرى بالخصم على وظيفة مدرجة ضمن الوظائف الدائمة بميزانية المجلس سنة ١٨٨٢، ويقسط إلى اثني عشر قسطا بواقع الشهر الواحد ١٢٠ جنيا و ٥٧ مليا، وهو قيمة الصافي بعد خصم سند التهمة وقسط الماعش .

أما الوكالات فلا يصرف لها مرتب ثابت أسوة بالرئيس ، بل اكتفى لها بالمكافأة وقدرها مائة جنيه سنويا .

جَدْوَلُ الأَعْمَالِ

يسمى مجلس النواب جدول أعماله (بيومية المذاكرات) يبين فيها وقت الجلسة ، وموضوعات المذاكرات بالترتيب ، وتلقى هذه اليومية بموضع مناسب في دائرة المجلس لاطلاع النواب عليها قبل انعقاد الجلسات ، ولا توزع عليهم مطبوعة كما هو متبع الآن في البرلمان المصرى الحالى .

محاضرُ الجلساتِ

قبل ابتداء المذاكرة في المواد المدرجة بيومية الجلسات، يثير الرئيس الهيئة بما قدم إليه، وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها إليها ، ثم يقرأ أحد كتاب المر محضر الجلسة الماضية ، وتتخذ الآراء على قبوله ، ثم يوقع عليه من كان رئيس الجلسة في يومه ، وبعد ذلك يعضيه كاتب المر .

ويشتمل المحضر على تاريخ الجلسة باليوم والشهر والسنة الهجرية، وساعة الافتتاح، واسم رئيس الجلسة، وإجمالي عدد الأعضاء الحاضرين بغير ذكر أسمائهم، وعلى تدوين المناقشات، وساعة انقضاء الجلسة، وكانت تسجل هذه المحاضر كنص اللاحقة في دفاتر خاصة يوقع عليها رئيس المجلس، وتنشر صورها في الوقائع المصرية .

أسباب عدم نشر بعض محاضر المجلس في الوقائع المصرية

تبين لنا من مراجعة الوقائع المصرية سنة ١٨٨٢ أن عددا كبيرا من محاضر هذا المجلس في أول عهد إنشائه لم تنشر في أعداد هذه السنة حسب السوابق المتبعة منذ سنة ١٨٦٦، ولنا تذمر أيضا على الصحف السيارة وقد تخذ نقلها لجمهور، فأغفل ذكرها في كتب التاريخ، واختفت وقائمه منها، وقد استطعنا الحصول عليها كلها وألحقناها بهذا السفر، وأثبتنا وقائمه ومشمولاتها في المواضع المناسبة لها في تاريخ هذا المجلس، وفي مجموعة السامير واللوائح المحقة به .

وهذا نص خطاب قلم الوقائع بنظارة الداخلية رقم ١ في ١١ من صفر سنة ١٢٩٩ إلى مجلس النواب عن هذا الموضوع .

- ” إته معتاد قديما نشر جميع ما يصدر من المجلس من القرارات والمحاضر
” بصحيفة الوقائع الرسمية، لطلوع العامة عليها، وأن في هذه السنة لم يرد للقلم شيء
” من ذلك، وقد قرر في المجلس جملة أمور مثل تشكيل الأقسام وتعيين رؤوس
” عليها، وجواب التشكر المعروض للفضرة الخديوية ردا لها مصدر به النطق
” العالي عند الافتتاح، لم أرسلت صورته رسميا وكل هذا يلزم درجة في الصحيفة
” الرسمية يجوز وقوعه حتى يمكن لجرائد الأهلية أن تنقل عباراتها في جرائدهم
” على صحة بدون غلط ولا تحريف فيما يدرجونه عن لسان المخبرين، كما حصل
” في جريدة المحروسة في تقرير بعض الأعضاء واستفتاء البعض الآخر، ولهذا
” مرغوبا إرسال صور كلها يصدر من الآن فصاعدا من القرارات والمحاضر
” إلى إدارة المطبوعات أول فأول حسب الأصول المقررة ٤

ناظر قلم الوقائع

مصاريف أنفغال النواب

يسمح للنواب عند ما ينتقلون من دوائهم إلى مقر المجلس في مدينة القاهرة وعند عودتهم إليها بعد فض دور الانعقاد، أو عند قيامهم بإجازة رسمية صدرت عنها رخصة من المجلس، بصرف أجور سفرهم بالسكك الحديدية بالدرجة الأولى، وكذلك صرف أجور سفرتوابعهم ونقل عفشهم بأكله، ويخصم بكل هذه المصروفات على حساب ميزانية نظارة الماكنية، وهذا الامتياز جميعه مقصور على هذه الحالات الثلاث .

فض دور الانعقاد العادى الأول

في يوم الأحد ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٢ عقد مجلس النواب جلسة في الساعة الخامسة، وحضر اجتماعه رئيس مجلس النظار ليقسم إليه الأمر العالى الصادر في هذا اليوم بانفضاض المجلس، وقد تبادل رئيس النظار ورئيس المجلس والنواب الخطب على المساعى المحمودة التى قام بها الجميع لتحقيق رغبات البلاد .

ولم يضع قلم كتاب المجلس محضرا مفصلا وافيا لهذه الجلسة كما هو متبع الآن، ولكن تتلافى هذا النقص في مجموعة وقائع هذا المجلس رأينا إثبات ما نشره رئيس تحرير الوقائع المصرية المرحوم الشيخ محمد عبده في العدد رقم ١٣٦٨ الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٨٨٢، فقد حوى هذا المقال كل تفصيل هذه الجلسة، وما حصل بعدها من تأدية واجبات الشكر للجناب العالى، وتفاصيل الحفلة التى أقامها رئيس النظار بمناسبة فض هذا الدور .

وهذا نص المصدر الرسمى الذى نشرته الوقائع :



احمد علی بابک
ناظر بحساب و دواخترت

انفضاض مجلس النواب^(١)

في الساعة الخامسة من اليوم الماضي (الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢) توجه حضرة عطوفتو رئيس مجلس النظار الى مجلس النواب ليقدّم له الأمر الخديوي العالي المؤذن بانفضاضه في هذا اليوم طبقاً لما تقتضيه اللائحة الأساسية وتأيد بالأوامر العلية الخديوية، فتلقاء حضرات أعضاء المجلس وسعادة رئيسه بالبشر والتمظيم، وبعد ذلك تلا عليهم خطاباً نفيساً شكرهم فيه على عنايتهم بأمر مصلحة البلاد واهتمامهم بمناصحتها، وهذا هو مفاد ذلك الخطاب:

إن المدة القصيرة التي أتممتوها، والأعمال الكثيرة التي باشرتوها، تدل على شدة ميلكم الى النجاح، ورضيتكم في تقدم البلاد، وحيث أن هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية، فقد أتيت بالإصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة، وأرجب إليكم أن تسفلوا أفكاركم في مدة الاستراحة بالنافع العامة والمشروعات التي ستوضع في العام القابل موضع النظر، ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة، وهذا هو الأمر العالي الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون، أقدمه لديكم، والله المستول في توفيقنا جميعاً لخدمة الوطن العزيز، وهذا نصه :

أمر عالٍ

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨، وعلى الأمرين العالين الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩، وبناء على ما رفعه إلينا ناظر داخلية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارتنا، تأمر بما هو آت :

(١) و(٢) تقل من الوثائق المصرية العدد رقم ١٣٦٨ الصادر بتاريخ ٨ من جمادى الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٧ من مارس سنة ١٨٨٢ .

المادة الأولى

قد صار انفضاض مجلس النواب في هذا اليوم الذي هو آخر مدة انعقاده في هذه السنة .

المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر برأى ما بين في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٢) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمد ساسى

ولما فرغ من تلاوته أجابه سعادة رئيس مجلس النواب بما يشف من إبداء الشكر للجناب الخديوى المعظم ، وسأل الله سبحانه وتعالى أن يجرى على يديهم في العام القابل ما يكون فيه كمال الخير للبلاد وهذا مفاد خطابه :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتك في ختم أعمال المجلس بهذا العام ونسال الله أن يوفقنا في العام القابل لإتمام المقاصد الخيرية ، والمنافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا الاجتماع من إخراجها الى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج إليه من أنواع الإصلاح » .

ولقد حضر بقية حضرات النظار الفخام انفضاض مجلس النواب فوجه لهم المجلس الشكر على ما أبدوه من الفيرة الوطنية في خدمة بلادهم ومصلحة وطنهم العزيز ، وعند انقضاء الجلسة دعا عطوفة رئيس النظار حضرات النواب الكرام للاجتماع في بيته في مساء اليوم وأدب لهم مائدة فائقة ، ودعا لحضراتهم وإظهارها لشكره وامتنانه من أعمالهم ، فأجاب الجميع عطوفته شاكرين حسن عنايته ، وممتنين

من جميل مساعدته وجميل مساعيه الوطنية النافعة لهذه البلاد، وبعد هذا انقضت الجلسة وختمت بالقاء للجناب الخديوي المعظم أيده الله .

هذا وقد توجه بعد ذلك حضرات التواب الكرام بتقديمهم سعادة رئيسهم الميام الى ساحة الجناب الخديوي المعظم ليقدّموا لحضرته العلية فروض الشكر وواجب الامتنان على ما منحهم من الحرية التامة في إبداء الأفكار النافعة للبلاد، فلقاهم جنابه الرفيع بما عهد فيه من البشاشة والإطلاق ، ثم قدّموا ذلك لحضرته العلية فقبله منهم، وأولاهم مزيد الرعاية والانتفات، وتفضل جنابه الكريم على كل واحد من حضراتهم بفرمان كريم ثبت ما ناله المصو من منزلة الانتخاب، وما حاز به من شرف شهادة لجنة الانتخاب، وأنه صار من المقررين للمضوية لمدة خمس سنوات التي تطلق بها الأمر الكريم الصادر في شأن مدة بقاء هؤلاء التواب المتضخين، فرفعوا أكف الدعوة لبارئ المخلوقات أن يديم شمس جنابه العالي منيرة في آفاق هذه الديار، وأن يعيد على البلاد المصرية من آثار جنابه الكريم ما يرتفع به شأنها ، وتعلو منزلتها بين اممالك والبلدان، أعاد الله عقد اجتماعهم في ظل الجناب الخديوي المعظم حتى تم برعاية جنابه الكريم المنفعة التي يريد لها جنابه المعظم لهذه البلاد .

وفي الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم (الأحد) توارد حضرات التواب الكرام الى منزل عطوفة رئيس النظار إجابة لدعوته، وتتابع باقي المدعوين على وجوههم بشائر الفرح وشارات الاستبشار، فاجتمع هناك جميع النظار الكرام وعامة التواب وكثير من النواب والوجوه والأعيان، فكانت ليلة جمعت بين بهجة الأئس وزينة السرور، وختمت الى الانسراح كمال الحبور، وقرت فيها النواظر، وانشرحت الخواطر حيث كانت الأنوار فيها مصطفة على شكل بدیع المثال، جميل الشكل، لم يسبق لوضعه مثيل ، لعبت فيها الأضواء بالعيون لعب الشبال بالمشمول ، وتفتت فيها ساجعات المثنى على أعواد الطرب وأوتار الماني، ورجسها تغات المغنين بألحان تأخذ بجامع القلوب فأجابتها الموسيقى مفردة تصدح بالأصوات المتناسبة ،

والتقاطع المتناسقة فرقصت أفئدة المدعويين فرحاً، وانتعشت نفوسهم طرباً وابتهاجاً، ولم يزالوا كذلك الى الساعة الثامنة من الليل، ثم أخذوا في الانصراف وهم محتنون شاكرون عطوفة الرئيس على عنايته بهم، وحسن قيامه بالمؤانسة جميع المدعويين، وكان ختام هذه الليلة الفراء هو الدعاء للجناب الخديوى المعظم الذى هو مصدر هذه النعم، ومولى كل إحسان، لازالت مكارمه العلية متوالية، وإفضالاه البهية متتالية، آمين .

الأمر العالى الخاص بأعمال وظيفة النيابة (فرمان)

وجهت بعض الصحف الأهلية الصادرة في هذا العهد، وجارها كثير من المؤرخين انتقادات بسبب تأخير الخديوى تسليم الأمر العالى (شهادة الانتخاب) الذى يصدر إلى النواب باعتاد وظيفة النيابة المنصوص عنه في المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢ بشير الاستناد إلى حجة، إذ لو رجعوا إلى المصادر التى دونوها في حوادثهم اليومية أو في كتبهم لتبين لهم أن موانع القاهرة هى التى سببت تأخير تسليم الجناب العالى هذه الأوامر إلى أصحابها حتى يوم ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٢ (وهو تاريخ انفضاض دور الانقضاء الأول) وتلخص فيما يأتى :

(أولاً) إن انتخاب نواب هذا المجلس حصل بصفة مؤقتة على أساس لائحة سنة ١٨٦٦، وقد وعدت الحكومة عند تأسيس المجلس بوضع قانون أساسى جديد له، وقانون انتخاب متفرع منه، فاعتاد النواب في تلك الحالة لا يتم إلا بعد إقرار المجلس لقانون الانتخاب الجديد، وهذا القانون تأخر عرضه على المجلس حتى يوم ٢١ من مارس سنة ١٨٨٢، وصدر باعتاده أمر عال في ٢٥ منه (أى آخر جلسة له) .

(ثانيًا) مدة بقاء النائب في وظيفة النيابة كانت محددة في لأئحة سنة ١٨٦٦ بثلاث سنوات ، أما قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٨٢ فقد حددتها بخمس سنوات ، فصدر الأمر العالي الخاص بوظيفة النيابة يجب أن يصدر بحسب المدة التي حددتها القانون الجديد وهي خمس سنوات .

(ثالثًا) إن الأمر العالي (فرمان) الصادر لكل نائب يصدر بحجم كبير في مقاس وورقتين من ورق القولسكاب الحالي، ويستغرق نسخه وقتًا طويلاً، لأنه يكتب بالخط الديواني باليد لتأمين عضواً .

ونصه :^(١)

” قدوة الوجوه المعتمدين والأعيان المشيخين حضرة “
 ” (زيد إقباله ونام كجمله) “
 ” إن من الأمور التي أثبتتها التجارب من سوائف الأزمان حتى صارت “
 ” جليلة عند ذوي البصائر والإذعان، ووصلت إلى درجة الاستثناء عن إقامة “
 ” دليل وبرهان، أن السبب الأقوى في تقدم الأمم، والوسيلة المنطقى لانتظام “
 ” الأحوال على الوجه الأم، هي التشاور في الأمور وتبادل الأفكار، والمشاركة “
 ” في الآراء والأفكار، ولا شك أن هذه هي أحسن المسالك، والشرع الشريف “
 ” يأمرنا بذلك، فلهذا تحررنا طريق الصواب، واحتطنا أن يكون لمصر مجلس “
 ” نواب ، تبحث الأهالي أعضاؤه بالانتخاب، ويقابل فيه آراء الأعضاء “
 ” المبعوثين في مذاكرة ما يلزم من الأمور والقوانين . “

” والآن قد تم الانتخاب وأتم من اتفقوا لهذا المجلس بالعضوية، وصدق “
 ” عليكم لجنة الانتخاب بالأهلية، وعرض ذلك إلينا قفول بالقبول والاستحسان “
 ” لدينا، فأصدرنا إليك هذا الرقيم إعلانا بأنك ممن حاز شرف العضوية مدة “

(١) نقل من دفتر الأوامر المكتوبة المحفوظ بالمرأى الملكية بإيدين ضمن محفوظات ديوان جلالة الملك

” خمس سنين ، في ذلك المجلس الكريم ، فترجو الله تعالى أن يجعل هذا المجلس “
 ” باعثا لحصول مقاصدنا وأوطارنا بتقدم أوطاننا وأقطارنا ، ووسيلة لاستنظام “
 ” أحوال بلداننا وأمصارنا ، وأن يكون سببا لنوال الإقلاص وكمال الإصلاح إنه “
 ” ولي التوفيق ما “

محمد توفيق

تحريرا في اليوم السابع من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

توزيع مشروعات القوانين على النواب لدراستها أثناء عطلة المجلس

يجلس مجلس النظار المتعقد في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٢ عرض عليه مشروعا
 قانون التجارة البرى والبحرى ، فدارت مناقشة حول تأليف قومسيون من أعضاء
 مجلس النواب للنظر في القوانين التي تضمنها الحكومة في غير مدة انعقاد مجلس النواب .

» فقال سمادة ناظر الأرقاف : إن تشكيل القومسيون المذكور يلزم له
 مصاريف ، هذا فضلا عن عدم ذكر شيء من هذا القليل بلائحة مجلس النواب
 الأساسية ، وإذا وافق على تشكيل القومسيون يلزم إصدار أمر حال بتشكيله .

وسمادة ناظر المالية وسعادة ناظر الأقاليم السودانية قالوا : إذا أرسلت الحكومة
 كل ما يصير سنه من القوانين للنواب في بلادهم في غير مدة انعقاد مجلس النواب
 يكون ذلك فيه سهولة .

وعطوفة الرئيس قال : إذا وافق المجلس على إرسال ما يصير وضمه من القوانين
 للنواب في بلادهم ، فيصير توزيع نسخ من القوانين المذكورين عليهم الآن ،
 حيث أنهم موجودون بهذا الطرف ، وكلما صار سنه من القوانين يرسل لهم بعد
 انقضاء المجلس في بلادهم بمعرفة المديريات ليتمكن مطالعة وتحضير ملحوظاتهم عنه .
 ومسيو كولتين قال : إنى موافق على هذه الطريقة ، ولا أرى أحسن منها .

وبالمداولة تقرر أنه بدلا من تشكيل لجنة خاصة تكلف بالنظر في القوانين المذكورين وبقاى القوانين، فكلما يتم من القوانين المذكورة يرسل لمجلس النظار لأجل بمعرفته يصير توصيلها للديريات ومنها للثواب في محل وجودهم، ليتمكن النظر فيها وتحضير مطالعتهم، حتى عند انعقاد المجلس في السنة الآتية يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما هو لازم، وحيث أن حضرات الثواب موجودون الآن، فترسل إليهم النسخ الكفاية من القوانين السالف ذكرهما .

وبناء على هذه المناقشة تمرد لمجلس الثواب الكتاب الآتى :

«بالمجلس المنعقد في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ الموافق ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ تليت المذكورة المقدمة من نظارة الحفانية المقال فيها إن القومسيون المشكل للبحث في ما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية اجتمع في يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢، وبالمناقشة فيما يتفق بنه القوانين، رأى أن الأولى أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية في المواد التجارية بمقتضى قانون التجارة البرى وقانون التجارة البحرى المتعين الآن بالمحاكم المختلطة وإنما من حيث أن المدة المقررة لانعقاد جلسات مجلس الثواب ستنتهى في يوم ٢٦ مارس الجارى، فإن وافق يصير غايته تعيين لجنة تكون مكلفة خاصة بالنظر في القوانين المذكورين وبقاى القوانين التي يرسلها إليهم القومسيون بواسطة النظار متى انتهت أولا فأتولا، وبالمداولة في ذلك، تقرر أنه بدلا من تشكيل لجنة تكلف خاصة بالنظر في القوانين المذكورين وبقاى القوانين، فكلما يتم من القوانين المذكورة يرسل لمجلس النظار لأجل أنه بمعرفته يصير توصيلها للديريات، ومنها لحضرات الثواب في محل وجودهم، ليتمكن النظر فيها وتحضير مطالعتهم، حتى عند انعقاد المجلس في السنة الآتية يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما هو لازم، وحيث أن حضرات الثواب هم موجودون الآن سترسل لهم النسخ الكفاية من القوانين السالف ذكرهما.

وبناء عليه اقضى بحريه لسعادتك ومرسل مع هذا عدد ٨٠ من النسخ المذكورة

رئيس مجلس النظار

محمود ساي

لإجراء ما هو لازم أفندم « ٢٤

٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

ولما عرض هذا الكتاب على المجلس بجلسته ١٨ من مارس سنة ١٨٨٢ قرر باتفاق الآراء إرسال مشروعات القوانين للنواب بواسطة رئاسة النواب نظراً لأنها مستمرة، وتحرر من مجلس النواب الكتاب الآتي :

عطوفتو أفندم رئيس مجلس النظار

”ورد على المجلس رقيم عطوفتكم المؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ بما تقرر في مجلس النظار بشأن مشروعات القوانين من حيث إرسالها إلى حضرات النواب في أماكنهم بواسطة المدير يات ، قتل في هيئة النواب بجلسته يوم السبت ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ ، وتقرر فيها باتفاق الآراء أن يرجى من الحكومة السنية إرسال تلك المشروعات إليها بواسطة رئيس مجلس النواب ، لأن سياسته مستمرة مع انقضاء المجلس ، فيادونا لإحاطة علم عطوفتكم بذلك “

رئيس مجلس النواب

دم ١٢ في ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

محمد سلطان

فرض هذا الكتاب على مجلس النظار في يوم الخميس ٤ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ (٢٣ من مارس سنة ١٨٨٢) وبعد المناولة ، تقرر الموافقة على طلب مجلس النواب من إرسال مشروعات القوانين إلى حضرات النواب بواسطة رئيسه ، وتحرر لمجلس النواب الكتاب الآتي نصه :

”بتلاوة خطاب المجلس نمرة ١٢ المرسل للنظارة بالمجلس المنعقد في يوم الخميس ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ للمتضمن ما قرره هيئة النواب من أن يطلب من الحكومة إرسال مشروعات القوانين إلى حضرات النواب بواسطة سعادة رئيس المجلس بعد انقضاؤه ، قد تقرر الموافقة على ذلك ، وأنه كتب لنظارة الحفانية بأن كلما تم بها من مشروعات القوانين ترسل لمجلس النظار ، ومنه يرسل للجلس لإبصاره إلى حضرات النواب “

رئيس مجلس النظار

دم ١٨ في ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

محمد سامي

دَعْوَةُ مَجْلِسِ النُّوَابِ إِلَى دَوْرٍ غَيْرِ عَادِيٍّ

بواسطة مجلس النظار على أثر تفاقم الخلاف بين الخديوى والنظار
تحدث كثير من المؤرخين المعاصرين لهذا العهد، وتمرضت الصحف المطبوعة
لأمر الخلاف الذى وقع بين الخديوى ومجلس النظار فى شهر مايو سنة ١٨٨٢،
وذكروا له عدة أسباب، اختلفوا فى تفصيل وقائمه على نحو ما هو مبين فى كتبهم
التاريخية، مما دعى مجلس النظار إلى الاجتماع عدة جلسات، استقر رأيه فى نهايتها على
دعوة مجلس النواب إلى الانشقاق لدور غير عادى دون صدور أمر من الحضرة
الخديوية تطبيقاً للسادة التاسعة من اللائحة الأساسية التى تنص على أنه (إذا مست
الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدة الانقضاء فيصكون ذلك بمقتضى أمر
يصدر من الحضرة الخديوية يتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع) .

ولما كانت تفاصيل الأسباب التى دقونها فى كتبهم عن هذه الدعوة لا تتفق
والواقع، مما أدى إلى تحريفها والوقوع فى الزلل، ولأجل أن نمنح اللسان عن
حقيقة هذه الواقعة ونظروفها، استطلعنا الحصول على أربع وثائق لمخاض مجلس
النظار حررت فى دار رئيسه فى السنة من ٦ من مايو سنة ١٨٨٢ إلى ١٠ منه
عثر عليها ضبعية مصر لدى أحمد رفعت بك باشكاتب مجلس النظار بعد القبض
عليه فى نهاية الثورة العرابية، فصادرتها نظارة الداخلية بكتاب مؤرخ غاية ربيع الأول
سنة ١٣٠٠ رقم ٥٤ سارة، وقد حوت مناقشات النظار فيها، تفصيل الموضوع،
وأسباب دعوة مجلس النواب إلى الانشقاق، وشرحت شرحاً وافياً .

كما عرفنا على تقرير قدمه سعادة محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب
إلى رئيس القومسيون المخصوص فى ٢٤ من ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (٧ من أكتوبر
سنة ١٨٨٢) بين فيه تلك الوقائع بوضوح تام، والنرض منها، فنشرها كلها لأول مرة

إحقاقا للحق وتصحيحا لما هو مدّون في تلك الكتب بعد أن مضت عليها السنين الطوال وهي في طي الخفاء، وإن ما ورد بتلك الوثائق قد كفانا مؤونة البحث عن حقيقة وأسباب هذه الدعوة التي أرسلت بنسب صدور أمر من الحضرة الفخيمة الخديوية، خصوصا وأن اجتماع المجلس لم يحصل في المكان المعين لاجتماعه بصفة قانونية، بل التأم في غير المكان المعين له بدار رئيس النظار، وهذا باطل ولا يعدّ اجتماعا قانونيا طبقا لحكم اللائحة الأساسية، فلهذه الأسباب نكتفي بالمرور على تفصيل وقائع هذا الحادث بكل اختصار تقنيا للبحث .

في يوم الأربعاء ١٠ من مايو سنة ١٨٨٢ أرسل رئيس مجلس النظار تفرغات إلى المديرات والمحافظات بسرعة دعوة أعضاء مجلس النواب للحضور إلى مصر، لأجل عرض الخلاف الذي تفاقم بين النظار والحضرة الفخيمة الخديوية على نحو ما هو مدّون بمحضر جلسة مجلس النظار الذي نسيأت ذكره، وطلب رأيهم عنه، وقد لبث أغلبية النواب الدعوة، فبأهوا إلى القاهرة واجتمعوا في دار رئيس النظار في يوم الجمعة ١٢ من مايو، ووقفوا على أمر هذا الخلاف، وتصدت اجتماعاتهم، وتباحثوا مليا في خير الوسائل لإزالته، وقد رفضت أغليتهم موافقة النظارة على عقد مجلسهم بصفة رسمية لمخالفة ذلك للأئحة الأساسية، ثم استأنفوا البحث في هذا الموقف حتى يوم الإثنين ١٤ منه، إذ قابلوا الخديوي وعرضوا نتيجة مجتهد عليه فسويت الاشكالات ووافق جنابه العالي على بقاء النظارة في مركزها^(١)، وها هي صورتها :

(١) نشرت الرقاع المصرية في عددها الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٨٨٢ بمناسبة هذا الحادث ما يأتي :

” الحمد لله زال الخلاف وانجست أسبابه بحسن توجهيات الحضرة الخديوية وتمثيل حضرات ”
 ” النظار ورؤس مجلسهم حضرة بطريركهمود ساي باشا بين يدي الجناح الخديوي ونالوا من جنابه ”
 ” الساي حسن الاتفادات . فله الحمد أولا وآخرا وعلى أرباب الجرائد الحرة التي تطبع في القاهر ”
 ” المصري ألا تحض في تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع في مخالف الحقيقة ووجب تشويش ”
 ” الأكمال ” .

الوثيقة الأولى

[illegible]

عظموا الراس قال في غيرهم فترت اخوانا بطارنا في دار الفسقة ودار الفجور صبا فاحتد بساكنة في دار الفجور
ميراثي فادبره سماع نادوه جري فحصبه الموت بالركبة الجناح لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
معاذ الله غير ذلك سره فاحسب عودا في دار الفسقة فحصبه الموت بالركبة الجناح لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
بالجبر والعدوان البكر والنفي القوي يود بسوءه ولم يدر العيب العالي اذ عجزه دلال وحشاه
الخط في دلال هو عجزه السطه بسنة التي لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
اجاب صاوه ربه الجباب بها عذرا دلال بسوءه الراس في صغوره الجناح لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
الخط في الجواب كانه عذره عن العجز العالي بسوءه الموت في دار الفجور وحشاه الموت
عز في شارع تنقذ ما تنقذ الوالد ها في دار الفسقة فحصبه الموت بالركبة الجناح لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
المتعلق بالزور ربه الدليل والجاه الخطير في دار الفجور ما عجزه الوعدان فحصبه الموت بالركبة الجناح لم يدر من كان فاحسب فوف ودله الدليل
واذ هو الوعدان كانه عذره عن العجز العالي بسوءه الموت في دار الفجور وحشاه الموت

وإلهي الإنسان كما تعلمه وسامعته
وأشرفه قد علمه في ذلك هذا
وإلهي روي أن يابس من هذا
المؤمنه بابل في هذا السور
الطوبى من هذا السور

التحقيق وجماع سادة القضاة هو ادول رحمان مولا اليه تلك الامور وقرطاس نفسه بذلك وطلبة الفضل
 وشيخه ذلك حضرت انظار فالادول هو مرافقه ابست اليه من هذه الطلبة عادوا اليه مع شيئا من الخلق
 الطير من هذه الاشكال
 حضرت انظار حبيبا واقفا على ذلك وقدر تقديري عن وجهه سبحانه من غير ان يروى من حبيبا لا يروى (الديواني)

ما عده على الحفظ الخبير
 في القدر الصادر من المجلس السري في الحصة كبر في الوقت المودود و كانت أحكام مستندة إلى التجربة المبررة
 انخفض بعد الكلام اذ لم يكن على عتبة البنية ما يقضي القانون في وضعه من غير ان يكون في الحال انخفض الانا
 مع ذلك فكل ما كان في الزيادة و حدة طاعه من رضى العاليه الخبير و في ارضه ما كانت تفتقر الى رضى
 من رضى الخبير زادت تخفف الحكم الذي كان في السور في جميعها الخبير الخبير مع رضى الخبير
 و حسب ما عده في كل الزيادة الذي هو اول ما كان مع كل ما عده في القدر المستندة الى التجربة المبررة

محاسبه العبد، عند ايام العقاب الكريم فجميعا تسمى من العلم الجليل انه دفعه الملائكة اليه فولى ذلك ولله المنة
والعزة الكريم والاولاد الامم

الوثيقة الثانية

في يوم الاثنين ١١ محرم سنة ١٠٤٠ الموافق ١٠ مارس ١٨٥٩م انفق محمد بن قنطار في عيشة
محتة سبعة عطف فاق محمد بن يحيى بن الجبل في ذلك الحيلة
وعنه بن يحيى بن سادة في عيشة في ذلك الحيلة وانه بن يحيى بن قنطار في عيشة
وانه بن يحيى بن قنطار في عيشة وانه بن يحيى بن قنطار في عيشة

[illegible]

الوثيقة الثالثة

في يوم السبت ١١ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٤ مارس ١٨٧٢ م، انفق محمد بن قنطرة ثمانية عشر قرشاً
 تحت رتبة عطوفته وخدمته في شراء سكر الحنظل وثلثه منه
 وعرضه على مساهمة من طين في حقها في ثلثي قيمة وثلثيها في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 وفي ثلثيها في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 عطوفته في ثلثيها، انه باع على ما تقر عليه هذه الموصقة في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 او على ما تقر عليه هذه الموصقة في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 وانفق فيه
 وما ذكره في هذا الحضر، هو الخياط في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 اليه وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها
 وبالله التوفيق، محمد بن قنطرة، في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها، وعرضه على مساهمة من طين في ثلثيها

الوثيقة الرابعة

[illegible][illegible]

(تابع) الوثيقة الرابعة

سعادة تلامذاتي، قال حيث انفقوا محاسن الثوب هو ما يكون، بأمره المحقق المميز، فارجو مدونة ذلك
 سعادة تلامذاتي، وسعادة تلامذاتي، فالأمر بان أيضا مدونة، عارده سعادة تلامذاتي
 سعادة تلامذاتي، قال حيث المستند، منه هذا، وانت عليه مدونة، وطبعا المحقق المميز، لا بد
 على انفقوا المحاسن، لو طلب من ذلك، كما هو من مذهب الموفق، في سنة، انكم على الموفق، في السنة، فلا بد
 المحاسن، غير تفرقا، ببر، طببا، محاسن الثوب، فالأمر بان، انفقوا، من محاسن الثوب
 سعادة تلامذاتي، وبان، عرفت انكم جميعا، وفقوا، على ذلك
 وبالجملة، روي، على عدم موفقة، المستفاد، من مذهب الموفق، بالوجه العام، السابق، على الراجح
 بالمخاطبة، عليه ما، من نسبة، الاصطاح، ودوام، النظام، واستقامة، الموال، فلهذا، في حساب، دكم
 احكام، الدعوة، المستبينة، الفاضلة، با، اجتماع، محاسن الثوب، لا يكون، الا، ما، عرفت، انما، اجتماع
 في، الموال، والعتا، في، وضعف، الادب، بما، عرفت، اما، في غير، الحوادث، التي، لا، يمكن، ان، كل
 الا، اجتماع، مع عدم، احكام، صدور، الادب، في، فبقية، معهم، وهذا، اجتماع، مع عدم، في، الحوادث، في
 ان، كل، فقر، العجز، عارضا، في، الحوادث، في، بصر، طببا، محاسن الثوب، لا يكون، اما، في، الحوادث، في
 هذه، على، في، عرفت، انكم، وطببا، في، ذلك

عطفوا، ان، قال، الجملة، ان، نقص، عينا، زيادة، التبسط، والزيادة، للمعروف، ان، عرفت

(تابع) الوثيقة الرابعة

عاقبة فلما ارى الصواب تحرير المرافعات لا على طريقة المتقور ومهوره الصنفية والميريه
 مستبد برسم الجود العجز في ذرية الصالح وزيادة بسط السهر على حفظ الرقة الموهبة بين
 اذ احدثت اى امراء ولم يذوق اولم يجد عنه عنه وقوع ضلوا الماورس ولو سخطا عما حوت
 من ذلك

على انه لفظا جينا اقروا على ذلك وقروا ذلك قاذبه ليرد ايضا على المله الصاي
 الموهب وعدم حصول ادنا سابه ما يتوسى الاذهار وانه جمل على ذلك يوم يورث على ذلك
 فخر الاخيه وبالفعل وقروا المرافعات المذموم بذلك

الوثيقة الخامسة

تقرر سعادة محمد سلطان باشا الى رئيس القومسيون المختص

سعادتو أفندم

تذكرة سادتكم تتعلق بالاستفهام عن أمرين :

أحدهما - ما حصل من محمود ساي مذ كان رئيسا لمجلس النظار ، من استدعاء حضرات أعضاء مجلس النواب لمصر وطلبنا أيضا .

والثاني - ما وقع من أحمد هراي من حضوره الى منزلنا مع جملة من الضباط في يوم السبت ٢٧ مايو سنة ٨٢ في وقت اجتماع بعض النواب والعلماء بطرفنا ، وما صدر منهم من التهديد لأجل الموافقة على طلباتهم .

أما الأول - فالواقع أن محمود ساي باشا استدعى النواب بتفراغات^(١) منه ، وعند ما حضرنا وبقا بلنا معه تينا أن المقصود بحضور النواب هو عقد المجلس لعرض

(١) صورة مكتوبة صادرة من سادة سلطان باشا الى ناظر الداخلية

رقم ٢٨ في ٥ صفر سنة ١٣٠٠ عن هذا الموضوع نصبا

ناظر داخلية سادتو أفندم

تبين من مكتوبة سادتكم الزلبية في ص سنة ٣٠٠ قرة ١٣ أن سديرات لنا وجريا واسيرط صرفت في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٨٨٢ الى بعض حضرات أعضاء المجلس حالة دصوة حضراتهم الى الحضور الى مصر بتفراغات من الداخلية ومنا نظير أبر نرطم مبلغ ٢٢ و ١٧٦٠٩ قرشا والمالية رأت أن خصمه من مصروفات الداخلية من الخزنة لمصروفات المجلس لا يتأتى إلا بسد النظرية وإفادتها بما يترأى لإيجاد النقص . والداخلية تريد لإفادتها بما تراه في ذلك .

والذى يقيدنا أن حضرات النواب دعوا الى الحضور الى مصر دفتين أحدهما كانت بواسطة الداخلية مباشرة بدون طلبنا وهذه ما يكون صرف فيها الجيش أو الكلل بحرى المفتش حه بحرقها ولم يحسب شىء منها من مصاريف المجلس والثانية كانت بطرفناقات منا يقضى أمر عال يشير الى استحضر حضراتهم تحت زوم الانتقاد وهذه ما يكون صرف فيها لا بأس من خصمه محتسبا من مصاريف المجلس بما أن حضورهم كان فرق المادة فاقضت إفادة سادتكم بذلك أفندم ما

رئيس مجلس النواب

محمد سلطان

أشياء عليه تاسينها للحضرة الخديوية، ويقصدون بهذا الانعقاد صدور قرار من المجلس بطلع الحضرة الخديوية كرجوه هو والعراقي، فأجبتاه بأن قانون المجلس لا يساعد على اجتماعه ولا على عقده إلا بأمر يصدر من الحضرة الخديوية، كما وأن حضرات النواب لم يقبلوا اجتماع المجلس وعقده إلا بأمر من الخديوي كالمذكور بلامتحته الأساسية .

وأما الثاني - ففى عهد اجتماع النواب بالصورة المذكورة، كانت تقدمت لائحة الدولتين وأنشئ عليها فض وزارة محمود سائى باشا بناء على استفتاء هو ومن كان فيها .

وحيث كان أحمد عرابى من ضمنهم وانفصل من نظارة الجهادية، ففى يوم السبت المذكور طلبت الحضرة الخديوية بعض النواب والعلماء والوجوه ورؤوس الحزب العسكري بما فيهم يعقوب سائى الذى كان وقتها وكيلًا للجهادية، وصدر لهم النطق الكريم بحضور الجميع بأن النظارة قضت، ونظارة الجهادية صارت تحت ملاحظة الحضرة الخديوية حتى يتبين لها ناظر، وأن كلامهم مسئول عن وظيفته، وإذا وقع من أحدهم أو من هم تحت إدارتهم أدنى خلل يضر الراحة العمومية والأمن العام فيكون مسئولًا عن ذلك بالذات، فضلاً عن مسئولية جميعهم بالحفظ والصيانة واستتباب الأمن والراحة، فطلبه ويعقوب سائى نرجا من أمامه بدون إذن، وأظهروا عدم الاقتياد لحضرتة العلية بدون اكتراث، وقالوا انهم لا يقبلوا التوبة المقدمة من الدولتين ولا عزل عرابى، ونرجا بفاية التهور وإساءة الأدب، وبمدها طلب منى العلماء والوجوه بأن تعمل طريقة بها تحفظ البلد والراحة العمومية من الخلل والاضطراب، فبعتنا الى المذكورين وباقي الضباط من أمر الايات وقائمقامات وبعض الوجوه والذوات بقصد إعمال طريقة لحصول الأمن وحفظ البلد، بقاء لمزنا المذكورون، فعرفناهم بأن ما وقع منهم أمام الحضرة الخديوية هو من إساءة الأدب والخروج عن الحد بين يدى الجناح العالى، وبيننا لم الأخطار التى تترتب على ما نهجوه من تلك الخطط السيئة، وأن الأولى هو الإذعان لأوامر الجناح العالى، والقيام بما

صدر لم به التلق الكريم ، فاجمعوا القول بأنهم يؤثرون الإجابة عن ذلك الى أن يحضر أحمد العرابي ، فهو الذي يعمل الطريقة في الضبط والربط والأمن العام بما أنهم في إطلاعه، ومغذيين لإرادته، ومتمتئين له ، فع إجابتهم منا بأنه لا داعي لطلبه إذ هو معروف من وظيفته .

فأصروا على عدم الامتنال إلا بالاتفاق معه ، فأرسلنا إليه من يستدعيه للحضور ، بفاء ومعه جملة من الضباط والساكر ، وبعد قليل حضر أيضا نحو خمسمائة من الضباط والساكر وأحاطوا بالمتزل داخلًا وخارجًا ، ثم قام العرابي خطيبًا بما اقترأه على ولاة مصر السابقين والحاضرة الفخيمة الخديوية بأمر غير لائقة ، وفي أثناء خطبته أخذ يتحدث من كان حاضرا في المجلس من الثواب والعلماء حتى انتهى به التهور إلى المناداة بجمع الخديوى ، فارتفعت أصوات الساكر والضباط الذين كانوا بالمتزل داخلًا وخارجًا بقولهم (الخديوى غلوع) ، ثم قال مشيرًا إلى الثواب وبقية الحاضرين من كان منكم معنا فليقف ، وفي هذه اللحظة جرد محمد عبيد سيفه وأقسم بالطلاق أن من لم يتصحب واقفا ليضرب عنقه ، فلم يبدأ الثواب بهذه التهديدات ولا يزالوا جالسين في سراكرهم ، ما عدا الأشخاص الذين من حزبهم مثل أمين الشمسي ، ومهني أبو عمر ، ومراد السعودى ، وأبو عبد الله من الشرقية ، ومحمد جلال من المنيا ، أما باقي الثواب فما أحد وقف ولا اكترت تهديدات الجهادية ، وفي هذا الإثناء طلب العرابي من الثواب الختم على الحضر الذي معه ، فأخبرناه أن هذا مستحيل الوقوع ، والثواب امتنعوا الامتناع الكلي بنهاية الحمية والثبات ، ولما لم تجد هذه التهديدات فائدة لما رأوه من ثبات الثواب ولم يتحصل عرابي على مقصوده ، جلس واتمس بمقرب ساعى وطلب منا ومن الثواب الحاضرين أن يسترحوا من الحاضرة الخديوية بإعادته لوظيفته حفظًا للرأمة والأمن العمومي ، فتوجهنا للأعتاب الخديوية وعرضنا هناك ما صار ، فلم يتنازل جنابه الرفيع الى قبول عودته ، وفي اليوم الثاني حضر التجار والعلماء بمتزلنا ، ولكننا امتنعنا عن التزول احتجاجًا بانحراف الصحة ، فحضر العرابي بحالة تهوّر ودعاهم للتوجه للحاضرة الخديوية لكن يتمسوا عودته الى نظارة الجهادية .

وتوجهوا الى الجانب العالى واتمسوا رجوع المرابى لأجل منع الخطر الذى كان مقصودا وقومه ، فأجيروا لذلك هذا ما صار ما
 ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢) رئيس مجلس النواب
 محمد سلطان

دَعْوَةٌ مَجْلِسِ النَّوَابِ إِلَى دَوْرٍ غَيْرِ عَادِيٍّ

بأمر صادر من الحضرة الفخيمة الخديوية

إلى سعادة محمد سلطان باشا رئيس المجلس مباشرة

في ١٨ من رجب سنة ١٢٩٩ ، (٤ من يونيو سنة ١٨٨٢)

بعد زوال الخلاف الذى كان مستحكما بين الخديوى والظنارة و انتهى في يوم
 ١٥ من مايو سنة ١٨٨٢ ، وصل الأسطولان الانجليزى والفرنسى إلى مياه
 الاسكندرية إذ كانت نية الدولتين مبيتة على احتلال البلاد والغدربها ، فبدأتا
 في يوم الخميس ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ بتقديم مذكربين إلى الحكومة المصرية .
 الأولى — قدمها المفتشان العامان الفرنسى والانجليزى المسيو بريدف والمستر
 كوانين في صباح هذا اليوم أثناء انعقاد جلسة مجلس النظار، عن صرف الحكومة
 لمصروفات أميرية في تحضيرات لم يدرج لها اعتمادات ثابتة وقت تحرير الميزانية،
 الأمر الذى رتب عليه الخروج على الاعتمادات المقررة لكل فصل من فصول
 الميزانية ، وقد حضر الاجتماع كل من النظار والمفتش الفرنسى ولم يحضر المفتش
 الانجليزى .

والثانية — قدمت الدولتان إلى الحكومة المصرية في المساء عن طريق
 قنصلهما الجنرالين ، بطلب إبعاد عرابى باشا مؤقتا عن مصر ، وإرسال على باشا
 فهى ومبد المال باشا إلى داخل القطر ، واستقالة النظارة ، ولما كانت هاتان

الوثيقتان من الأهمية بمكان ، فقد رأينا إثباتهما هنا مع المناقشات التي دارت في اجتماع النظار لبحث مذكرة المفتشين .

فقد انعقد مجلس النظار في ٨ من رجب سنة ١٢٩٩ (٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢) تحت رئاسة عطوفتلو محمود ساهى باشا رئيس المجلس وناظر الداخلية ، وبحضور كل من سعادة مصطفى باشا ناظر الخارجية والحفانية ، وأحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، وعلى صادق باشا ناظر المالية ، ومحمود فهمى باشا ناظر الأشغال ، وعبد الله فكرى باشا ناظر المعارف ، وحسن شربى باشا ناظر الأوقاف .

وبحضور جناب مسيو برديف المفتش الفرنساوى العام .

ولم يحضر جناب مسيو كولفين المفتش الانكليزى العام .

وبحضور أحمد بك رفعت كاتب سر المجلس .

صار تلاوة محضر جلسة الخميس ٢٣ من جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ (١١ من مايو

سنة ١٨٨٢) وتصلق عليه .

مذكرة المفتشين العموميين .

مسيو برديف قدّم لمجلس مذكرة محضرة منه ومن جناب مسيو كولفين ، وقال : حيث ان رفيقه الموما إليه لم يحضر المجلس في هذه الجلسة لأمنار ، فبالإضافة عن نفسه وبالنيابة عن رفيقه الموما إليه يطلب تلاوة هذه المذكرة ، وصورتها :

” من الواضح للبيان أن الحكومة أجرت من عهد عدم انتظام مجلس النظار ”
” تحضيرات ، وأنها صرفت مصروفات مبررى لم تدرج وقت تحرير الميزانية ، وكان ”
” يرى المراقبان الواضمان اسمها إدناه ، أن من بعد إيقاف جلسات مجلس النظار ”
” مدة خمسة عشر يوماً يلزم وقوف المجلس المنعقد في تاريخه عن هذه التحضيرات ، ”
” وعن عواقبها المالية ، فمع ذلك لما لم يرفى الكشف إلا بعض بقية مسائل ”
” قليلة الأهمية ، يرغب الواضمان اسمها إدناه الوقوف على الأسئلة الآتى بيانها : ”

- ” (أولاً) هل صرفت الحكومة بعد التمام مجلس النظار الأخير أو قبله
 ” مصاريق علاوة على ما هو وارد بالميزانية يترتب منها على أى نوع كان
 ” خروج عن الاعتمادات المقررة لكل فصل من فصول الميزانية ؟
 ” (ثانياً) وبواسطة أى إيراد تستمد الحكومة على سداد هذه
 ” المصاريف ؟ وهل يمكن ضبط قيمة ما صرف من الآن ؟ وبموجب أى
 ” تصريح جرى صرف تلك المصاريف ؟
 ” فالمرابطان الواضعان اسمهما أدناه يرضان هذه المذكرة على هيئة مجلس
 ” النظار ، متطلبين أن يعطى إليها إجابة قطعية بالكتابة قبل الجلسة الآتية ،
 ” وبصير درجها ضمن كشف مسائل الجلسة الآتية .
 وأرقت صورة منها لهذا المحضر .

عطوفتو الرئيس قال : أحقق لحضرات المراقبين أنه لم يصرف شيء زيادة
 عن المقر في الموازين ، ومع ذلك فإننى مستعد للجابة عن هذه المذكرة كتابة
 ودرجها في مسائل الجلسة الآتية^(١) .

مذكرة الحكومتين الانكليزية والفرنسية

المبلغة الى الحكومة المصرية

« إن فنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم ،
 بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حلت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب
 وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتو
 محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة
 الاضطراب في مصر ، وهذه الشروط هى :

(١) تلقت النظارة استغاثتاً للجناب العالي في مساء الخميس ٩ من رجب سنة ١٢٩٩ هـ (٢٦ من مايو
 سنة ١٨٨٢) قبلها . (٢) الكتاب الأصفر وثيقة رقم ١٣٩ سنة ١٨٨٢ .

- (١) إبعاد سعادة صراي باشا مؤقتاً من مصر مع بقاء وبنه ومرتباه .
- (٢) إرسال كل من علي فهمي باشا ، وعبد العال باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتبتهما .
- (٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبشفو بض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاكتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس للحكومتى فرنسا والمجلترا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة ، وبالتالي أن يعيدا الخديوى السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبيهاً على حب الانتقام والثشفى فسيذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » .

الامضاء
سكفكو - ماليت

٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

فقررت النظارة رفض مطالب الدولتين وبشت اليهما بالرد في ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ بواسطة ناظر الخارجية المصرية بالنص الآتي :

القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« يشرف ناظر خارجية الجنب الخديوى بأن يعرض ما يأتي جواباً على الألتحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام النظار عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس النظار ذكر عادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يمينه أن يقدمها ولا يبدئها باسمه الشخصي ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب ، فإن هذا المجلس غير ملتم الآن ، أما الطلبات المدونة في الألتحة التي قدمها قنصلا إنكلترا وفرنسا ، فتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل

فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناح الخديوي أن توجع في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على القرمات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر المخصوص، وبدون نقد القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه ، نعم أن حكومة الجناح الخديوي تمتد نفسها سميدة باتباع المشورات الحسنة التي يشرعها ويكلا فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تتأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كما فعلت بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقامة، وإذا كانت ترى حكومتها فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكلبيها السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تخص السياسة العمومية، وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أمضى بها زيكاً «.

فقبل الخديوي مطالب الدولتين، وقدمت النظارة استقالتها في مساء الجمعة ٩ من رجب سنة ١٢٩٩ (٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢) وهذا نصها :

« القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ »

« إن جنابكم العالي قد بلغنا عند وصول الدونتين الإنكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الاستانة بطلب التلميحات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي ، وإذا بقنصل فرنسا وبريطانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما بتاريخ ٢٥ مايو .

وبناء على أوامر جنابكم العالي اجتمعنا والتأم مجلسنا وقور محرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالي لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيل فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر إجماعا کلیا ، لأن قبول تدخل الدول الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية .

وبناء على ذلك تشرف بأن تقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العيد
المطوبون » .

إمضات النظر

- | | |
|--------------------|-----------------------|
| (١) محمود سامي . | (٥) عبد الله فكري . |
| (٢) مصطفى فهمي . | (٦) حنين شريبي . |
| (٣) أحمد عرابي . | (٧) علي صادق . |
| (٤) محمود فهمي . | |

وعلى أثر استقالة النظارة وقبول الخديوي لمطالب الدوليين ، هاجت المخاطر
واشتدت الأزمة ، فاضطر الخديوي إلى عقد اجتماعين في يوم السبت ٢٧ من مايو
سنة ١٨٨٢ حضرها النواب والعلماء والأعيان وبعض كبار الموظفين والضباط
لبحث الحالة من كل نواحيها لحمل الأزمة ، وبالأخص بعد تدخل فريق من
ضباط الجيش ومطالبتهم برجوع عرابي باشا لنظارة الجهادية ، وإعلانهم بأنهم
لا يقبلون فيه ناظرا لهذه النظارة .

وفي مساء هذا اليوم اجتمع النواب في منزل رئيسهم محمد سلطان باشا مع بعض
الأعيان والعلماء ، فحضر عرابي باشا وبعض ضباط الجيش والجنود وحاصروا
المنزل بمن فيه ، وطلب إلى المجتمعين الانضمام إليه ، كما طلب منهم التوقيع على
عمر بخلع الخديوي (راجع تفصيل هذه الواقعة في تقرير سلطان باشا الذي نشرناه
لأول مرة بصفحة ٢١١ من هذا السفر) .

ولما امتنع الحاضرون عن تأييد فكرته ، اتهم يعقوب سامي باشا وكيل
الجهادية منهم أن يسترحوا الخديوي بإعادة عرابي باشا لنظارة الجهادية حفاظا
للأمن ، فتوجه سلطان باشا إلى الجباب العالي وعرض عليه ذلك فلم يقبل .

وفي اليوم التالي (الأحد ٢٨ من مايو) دعا عرابي باشا العلماء والتجار والأعيان
الذين ذهبوا إلى منزل سلطان باشا ، للتوجه إلى الحضرة الخديوية لكي يتمسوا

رجوعه الى وظيفته ، فضلا قابلا سموه وعرضوا عليه هذا الالتباس فأجاب طلبهم .

وأصدر الخديوى في مساء هذا اليوم أمره الكريم ببقاء أحمد عرابى باشا على نظارة الجهادية والبحرية ، وهذا منطوقه ^(١) :

” الى أحمد عرابى باشا .

” ولو أنك استعفيت ضمن هيئة النظارة التى استعفت ، ولكن مراعاة لحفظ

” الراحة والأمنية ، استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية ، وأصدرنا

” أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا بإجرى ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة

” الكافلة لحفظ الأمنى العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا

١١ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢) . محمد توفيق

بقى عرابى باشا وحده فى الحكم نافذ الكلمة فى شؤون الحكومة كلها ، فطلب من الخديوى حشد الجنود فأجيب إلى طلبه .

وفى ٢ من يونيه سنة ١٨٨٢ عين السلطان مستمدا عثمانيا ساميا للتوجه إلى مصر لمعالجة الحالة فيها فوصل إلى العاصمة فى الثامن منه .

وفى ٤ من يونيه (١٨ من رجب سنة ١٢٩٩) وقد كانت حالة البلاد فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة محمود سامى البارودى باشا ، حضر السير ادوارد ماليت إلى سراى الاسماعيليه ، وعرض على الخديوى فكرة استدعاء مجلس النواب لأخذ رأيه فيما طلبته الدولتين وإبلاغ ما يستقر عليه رأى هذا المجلس إلى المؤتمر المزمع عقده فى الاستانة للنظر فيه ، وهذه الطريقة قد يوجد الائتلاف بين النواب والزعماء ، الأمر الذى يمكن به إصلاح ذات البين مع الخديوى .

(١) أمر كريم رقم ٣٢ مؤرخ ١١ رجب سنة ١٢٩٩ القيد بدتر الأوامر الكرية صفحة ١٠٤ المحفوظ بصراى مايدىن ضمن محفوظات ديوان جلالة الملك (بجات الساية) .

محکمہ انوارِ نبوی سجادہ نبوت

حسب الرضی بنی انہم مستحقوہا بعضہا لہم التوب لیکونوا
محبوبہ ووجودہ تحت لزوم لتمام لہم وازم اصلاح لک

[illegible]

وفي اليوم التالي عقد الخديوي اجتماعاً في سراي عابدين ، حضره المندوبون
العثماني ، ومحمد شريف باشا ، وقناصل الدول التي حضرها ممثلون تأييد رعاياهم
على أرواحهم وأمواتهم ، بغرت المحاكمة في هذا الاجتماع فيما يخص اتخاذ حيل
هذه الحوادث ، فاستقر الرأي على إعطائهم الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة
الأمن الى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأمواتهم ، وإقرار الرأفة والطمأنينة ،
وتهدئة الخواطر ومنع وقوع القتل .

تأليف نظارة اسماعيل راغب باشا

بقيت البلاد بلا نظارة من ٢٧ من مايو الى ١٧ من يونيو سنة ١٨٨٢، الى أن أصدر الخديوي إرادة سنية بالتفراف الى ديوان الداخلية، ودواوين الحكومة العالية، بتعيين سعادة اسماعيل راغب باشا رئيسا لمجلس النظر وهذا نصها :

” حيث أن الحالة الحاضرة تستدعي وجود هيئة يعتمد عليها في مباشرة
” أشغال ومصالح الحكومة، اقتبنا وعينا سعادة اسماعيل راغب باشا رئيسا لمجلس
” النظر ، وأمرناه بتشكيل واقتخاب هيئة يعتمد عليها ، والعرض عنها لطرنا
” لصدور أمرنا باعتادها ، فيكون في حكم إحالة مقام الرئاسة لعهد الباشا
” المشار إليه ، وكونوا جميعا يدا واحدة في المساعدة ، والمعاونة ، وصرف
” الاقتدار، والإمكان لما فيه انتظام الإدارة، وحسن سير الأعمال، واستتباب
” الأمن والراحة بأطراف وأكفاف البلاد، نسأل الله التوفيق والإصلاح .

وفي نفس اليوم أرسل أحمد مرابي باشا ناظر الجهادية البرقية الآتية الى الخديوي ردا على هذه الإرادة السنية ونصها :

” تشرفت بالإرادة السنية الواردة الى من سموكم بطريق التفراف ، ناطقة بتفويض رئاسة نظار حكومتكم الى سعادة اسماعيل راغب باشا، نظرا لما تقضى به الأحوال الحاضرة من احتياج الحكومة الى هيئة نظار يعتمد عليها في مباشرة أشغال الحكومة في تلك الأحوال، وقد توجه إلينا الأمر من سموكم في تلك الإرادة بأن نكون معه يدا واحدة في المساعدة ، والمعاونة على تحسين الأحوال بقدر ما في الإمكان والاستطاعة ، وأننى بالإمالة عن تقى والنيابة عن جميع ضباط العسكرية نبدي لمظمتكم ارتياحا بهذا التعيين، رجاء أن يؤدى الى الناية المقصودة منه ، فقد اشتهر سعادة الباشا المشار إليه بالدراية والدربة في أعمال الحكومة ، لما تقلد في الوظائف المهمة زمنا طويلا ، واشتهر أيضا بالأمانة والاستقامة،

وحيث ان أوامر الحكومة إنما تصدر لصالح البلاد ورفاهيتها وتتمها بالراحة الكاملة ، فمن مستعجلون لتنفيذ تلك الأوامر ، وتؤدى واجباتنا في ذلك بكل ما في الوسع والطاقة « ما

أحمد عرابي

وفي ١٧ منه صدر أمر كريم^(١) الى مساعدة اسماعيل راغب باشا بتعيينه رئيسا لمجلس النظر وبتكليفه بتشكيل هيئة النظارة الجديدة ونصه :

” بناء على أهليتك ، وحسن درايتك ، وصداقتك من الأمور المسماة ، قد ”
” استصوب بطرفنا تعيينك رئيسا لمجلس النظر ، فيلزم المبادرة باقتضاب وتشكيل ”
” الهيئة اللازم وجودها معكم ، والعرض لطرفنا عنها ، لصدر أمرنا بتعيينها ، ”
” والمأمول بونه تعالى وما لكم من الدراية التامة ، أن يصير الحصول بأقرب ”
” وقت على انتظام الأحوال ، وسير الحركة العمومية على أحسن منوال . ”
محمد توفيق

وبتاريخ ١٨ منه رفع مساعدته تقريراً للحضرة الفخيمة الخديوية بمرضه الأصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رياسته أساساً لمجموع إجراءاتها (راجع نصه مع الإرادة السنية الخاصة باعتناده والتصديق عليه بالصحف من ٢٤٧ الى ٢٥١ بالجزء الخامس من هذا السفر) .

وفي ٢٠ من يونيو رفع مساعدة اسماعيل راغب باشا للحضرة الفخيمة الخديوية المرضة الآتية باقتضاب النظارة ، والتماسه صدور الأمر الكريم باعتناده تعيينهم ، مع توليته نظارة الخارجية ونصه :

(١) أمر كريم رقم ٣٦ مؤرخ غرة شعبان سنة ١٢٩٩ (١٧ من يونيو سنة ١٨٨٢) المقيده بذكر الأوامر الكرمة صفحة ١٠٥ المحفوظ بمرأى عابدين ضمن محفوظات ديوان جلالة الملك جهات السامرة .

مسولاي^(١)

« لقد تفضلتم عليّ بتكليفني بتشكيل هيئة مجلس نظار، وإني لشاكر لجناب العالي على إقراره أهليتي، وصداقتي، وشاكر لمولاي أيضاً، إذ تكرم عليّ بالاعتداد في حالة انتظام الأحوال الحاضرة بأقرب وقت، وسير الحركة العمومية على أحسن حال، وحيث إن أقصى إخلاصي وغاية آمالي واجتهادي، هي الاستحصال على ما أحيل عليّ من لادن سيدي المعظم بنفوس ومساعدة نفلانكم، وبالتحديد رفقاء المواطنين على هذه المقاصد الخيرية، فأمولى من عناية الله تعالى الحصول على مقاصد جلالكم العادلة النافعة، والمستدعية للنجاح والتقدم صموماً، التي جعلتها مراحمكم أساساً لوطننا العزيز، فبناء على أمر جلالكم الكريم بتشكيل الهيئة أعرض لسموكم التوجيهات الآتية :

- سعادة أحمد باشا رشيد ... ناظر الداخلية .
- سعادة أحمد باشا عرابي ... ناظر الجهادية والبحرية .
- سعادة عبد الرحمن بك رشدي ... ناظر المالية .
- سعادة علي باشا إبراهيم ... ناظر الحفائفة .
- سعادة محمود باشا التلعي ... ناظر النافعة (الأشغال) سميت بذلك لإضافة الزراعة عليها
- سعادة سليمان باشا أبانله ... ناظر المعارف .
- سعادة حسن باشا الشريبي ... ناظر الأوقاف .

فإذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة، فأتيس بصدور أمرها الكريم بذلك، مع تفضلها عليّ بتوليّي نظارة الخارجية، كما تفضلت عليّ بتوليّي رئاسة مجلس النظار، وأقدم مزيد الاحترام التام للحضرة الخديوية، وأتشرف بأن أكون خادماً جلالكم الأمين «

اسماعيل راغب



اسماعيل راغب باشا
رئيس مجلس الوزراء

وفى ٢٠ منه صدر إليه أمر كريم^(١) بالتصديق على اتفاق النظار المشار إليهم للنظارات المذكورة، وبهاء نظارة الخارجية في عهده ملاوة على مقام الرياسة .

” إنه بناء على امراضكم لطرفنا باقتطاب النظار الذين استسبتم تشكيل الهيئة الجديدة منهم تحت رياستكم، قد استصوب لدينا استسباكم في ذلك وهو بهاء ”

” نظارة الخارجية في عهدكم ملاوة على مقام الرياسة، وتعيين أحمد رشيد باشا ”

” ناظرًا للداخلية، وبهاء أحمد عرابي باشا بنظارة الجهادية والبحرية، وتعيين ”

” عبد الرحمن رشدي بك ناظرًا للسالية، وعلي إبراهيم باشا ناظرًا للقانية، ”

” ومحمود باشا الفلكي ناظرًا للقافة، وسليمان باشا أباطه ناظرًا للعارف، وحسن ”

” شرمي باشا ناظرًا للأوقاف، وفي تاريخه صدرت أوامره بالنظار المشار إليهم ”

” بذلك، وهذا لمطوفكم إشعارًا بما ذكر حسبما تطلعت به إرادتنا .

محمد توفيق

مؤتمر الدول الأوروبية الكبرى في الاستانة

وفى ٢٣ من يونيه اجتمع مؤتمر الدول الأوروبية الكبرى الذى دعا إليه المسيو دى فرسيسليه رئيس الوزارة الفرنسية في الاستانة وقررى فى ٢٥ منه ميثاق التزاهة وقد رفضت تركيا الاشتراك فيه، وهذا نصه :

” تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى لرمايها لا يتحول لرمايها الحكومات الأخرى ”.

ثم قرر وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة، وأن يعهد بهذه المهمة الى تركيا لإرسال جيشها لإعادة النظام والأمن إليها، وأن يخدم هذا الجيش مركز مصر

(١) أمر كريم رقم ١١ مؤرخ فى ٤ من شعبان سنة ١٢٩٩ (٢٠ من يونيه سنة ١٨٨٢) الملبى بقرار الأوامر التركية موقعة ١١٧ المحفوظ بسرائى هابدين ضمن محفوظات ديوان بخلالة الملك .

وامتيازاتها التي نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات، وأن يحدد الثورة العسكرية، ويميد إلى الحديوي سلطته، ثم يشرع في إصلاح النظم العسكرية في مصر، وأن تكون مدة إقامته في مصر ثلاثة أشهر، وتعين قواد هذا الجيش بالانفاق مع الحديوي، وتكون نفقاته على حساب مصر، وبين مقدارها بالانفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى^(١) الأوروبية، وأرسل هذا القرار إلى الحكومة التركية فلم تقره.

ضرب الأسطول الانكليزي ثغر الاسكندرية

كانت الحكومة الإنكليزية تستعد للحرب خلال اجتماع المؤتمر، فأخذت تدبر الأسباب لتتجلب بضرب ثغر الاسكندرية لكي تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع، فأوعزت إلى قائد الأسطول أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها، فادعى أنه اكتشف بعض زعميات يقوم بها الجيش المصري في حصون الاسكندرية، وتركيب بطاريات جديدة تجاه بوارج الأسطول البريطاني، وأن الاستعدادات الحربية قائمة على قدم وساق في البلاد، وأن صراحي باشا معتمد سد بورغاز الاسكندرية لحصر البوارج البريطانية في مينائها، وأن أعمال التحصين ما زالت مستمرة في القلاع.

وفي ٦ من يولييه سنة ١٨٨٢ أرسل أميرال الأسطول بلافا إلى قومندان موقع الاسكندرية عن هذا كله، وطلب منه الكف عن أعمال التحصين الجارية في الحصون التي تهدد الأسطول، كما طلب تسليمها إليه.

وفي اليوم نفسه أجابه القومندان، بأنه لم يوضع أى مدفع جديد في الحصون، ولم يحرق فيها أى إنشاء جديد، وأكد له أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها.

(١) هي انكلترا وفرنسا وألمانيا والروسيا وإيطاليا وروسيا.

وطبعا لم يهتف أميرال الأسطول البريطاني بجواب القومندان المصري، فأرسل له في صبيحة يوم ١٠ من يولييه سنة ١٨٨٢ إنذاراً^(١) نهائياً يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة في الحصون القائمة بمجهة رأس التين والواقعة على ساحل الميناء الجنوبي، لتجريدنا من السلاح، وإلا ضرب الحصون عند شروق الشمس في يوم ١١ من يولييه، كما أبلغ القنصل البريطاني الحكومة المصرية بقطع علاقته معها.

وفي مساء يوم ١٠ من يولييه رقت الحكومة المصرية على هذا الإنذار النهائي، بأنها لا تستطيع تسليم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تترك على ذلك بحكم السلاح، واحتججت على هذا الإنذار الذى وجه إليها، وأوقعت مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تتجهم عن هجوم الأساطيل وإطلاق المدافع على الاسكندرية المدينة الهادئة، على الحكومة البريطانية لمخالفتها أحكام حقوق الانسان وقوانين الحرب.

وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ من يولييه سنة ١٨٨٢ أصعد أميرال الأسطول الانكليزى أمره بضرب مدينة الاسكندرية، واستمر الضرب على أقصى ما يكون من المسول والثلاثة حتى التسوب، فدمر معظم الحصون، كما انتهكت كثير من مساكن الأهليين وحرقت، وكثر عدد القتلى والجرحى، وقد تخافى

(١) راجع نصوص المكاتبات التى دارت بشأن هذا الموضوع في الكتاب الأزرق عن شؤون مصر سنة ١٨٨٢ (Blue Book) والكتاب الأصفر عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢، Livre Jaune, Documents diplomatique affaires d'Egypte.

(٢) ونص الرد هو:

”لم تعمل مصر شيئاً يفسد بإرسال هذه الأساطيل المتجسمة، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلى هذه الملاحظات اضطرابية في أبنية قديمة، والظواهر الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل، ونحن هنا في وطننا وبيننا، فنحن نأبى من الراجب طينا أن نقصد عدونا منذ كل هذا ما كانت يقدم على قطع أسباب الصلات السلية التى تتحول الحكومة الانكليزية أنها باقية بيننا، ومصر الحريصة على حقوقها الساحرة على تلك الحقوق.

وعل فرغها لا تستطيع أن تسل أى مدفع ولا أية طابية دون أن تترك على ذلك بحكم السلاح، فهي لذلك تتجهم على بلاغكم الذى وجهتموه إليهم وتوقع المسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تتجهم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تحلف وسط السلام الفنية الأول على الاسكندرية الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الانسان وقوانين الحرب“.

سكان الثغر في الدفاع عنه، وبذلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية وإقدام، وقاموا بمساعدة جيش البلاد، كما قاومت الحصون أشد مقاومة إلى أن تهتمت، ولم يعد في وسعها المقاومة، فانهمزت أمام قوة الأسطول التي تفوقها قوة .

وفي اليوم التالي أضرم الجنود المصريون النار في المدينة لكي يحول الحريق دون نزول الجيش البريطاني بها، واتخاذها قاعدة حربية لرحفه، وانسحب الجيش المصري من المدينة ليستعد للمقاومة في داخل البلاد .

مؤتمر الآستانة

وفي ١٥ من يولييه سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر الآستانة بعد ضرب مدينة الاسكندرية، ودعا تركيا لإرسال جيش عثماني إلى مصر تنفيذاً لقراره السابق، فقبلت التولية العلية الاشتراك في هذا المؤتمر للباحثة في إقرار الوسائل الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها، وقبلت شروط التدخل التي تفردها المؤتمر وإرسال جنود إلى مصر. وقبل أن يتحرك الجيش العثماني إلى مصر كانت الهزيمة قد لحقت بالجيش العراقي فأخفق المؤتمر أخفاقاً تاماً في مأموريته أدى إلى تأجيل انعقاد جلساته إلى أجل غير مسمى .

انحلاف بين الخديوي وعراقي باشا

اشتد انحلاف بين الخديوي وعراقي باشا على أثر انسحابه مع الجيش المصري من الاسكندرية إلى كفر الدوار لإقامة خطوط الدفاع لصد الانكليز عن الزحف إلى داخل البلاد .

وفي ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٢ بعث الخديوي برقية^(١) إلى أحمد عراقي باشا يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، ويكلفه بالحضور إلى سراي رامس التي تلتقي الأوامر والتعليقات منه، وهذا نصها :

(١) الوثائق المصرية للعدد رقم ١٤٦١ الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٨٨٢

” اعلما أن ما حصل من ضرب المدافع من الدوتنة الانكليزية على طوابي
 ” اسكندرية وتخريبها، إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية
 ” بالطوابي، وتركيب المدافع التي كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إختفاؤها
 ” وإنكارها، والآن وقد حصلت المكالمة مع الأميرال، فاطاد أنه ليس للدولة
 ” الانكليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا مداوة، وأن ما حصل
 ” إنما هو في مقابلة ما كان من التهديد والتحذير للدوتنة، وأنه إذا كان يريد
 ” الحكومة الخديوية جيش منظم ومتمثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة
 ” الاسكندرية إليها، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانكليزية
 ” تحترمهم وتسلم إليهم المدينة، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانكليزية ليست
 ” محاربة مع الحكومة الخديوية، وأنه تقرر من كاتبة الدول المضطمة بالقونفرانس^(١)
 ” بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية، ولا حريتها، ولا مس حقوق
 ” الدولة العلية، بل هي تبقى ثابتة لما كانت، وأن يصير إرسال عساكر
 ” شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر، فذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع
 ” العساكر، وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرئونها بوصول أمرنا هذا،
 ” ومحضروا حالا الى سراي راس التين، لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية
 ” الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .
 ” فاجاب أحد عرابي باشا على هذه البرقية برسالة تغرافية بين فيها الأسباب التي
 أوجبت استمرار الدفاع ونصها :

مولاي

” في شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الانكليز
 ” إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الانكليزي وبلغت سامع عظمتكم

(١) المؤتمر Conference .

(٢) الوقائع المصرية جلد رقم ١٤٦١ الصادر في ١٨ من يولي سنة ١٨٨٢

” وعرضت على مجلس نقاركم المتقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات
 ” البلاد المتصخين ودولودودوش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق
 ” عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية وغلبة بشأن البلاد
 ” قرأهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك الى الحرب .
 ” وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف
 ” عسكري وصدرت الأوامر الى المديرات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه
 ” لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانكليزية ،
 ” ولما ابتدأت السفن بضرب التيران على مدينة الإسكندرية لم تقابلها إلا بعد
 ” عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار
 ” الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار
 ” وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا
 ” مع الانكليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن
 ” الحرب ، فهذه الأسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة
 ” لدولة الانكليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها
 ” أدنى تحقير ولا ازدياء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت
 ” الحرب عدوانا من الانكليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب
 ” الحرب ، فإن كان الأميرال في محاربته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة
 ” الى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصالح وسعيا في تجديد
 ” العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكارا للحرب بلثرة وتبرعا من المدوان بعد
 ” وقوعهما ، ولا شك في أني أطابق أفكار سموكم في الميل الى الصالح مع حفظ
 ” شرف البلاد والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش
 ” حكومتكم المنظم بعد أن تحزمت بمدافع السفن الانكليزية هدما وحرقا فها هو
 ” جيشنا المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يحل بنظامه مستعد لأن يستلمها
 ” بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللاحفاظة على شرف حكومتكم

” الوطنية يبنى الاستقرار على الاستعداد السكري كما وافق رأى سموكم أولا “
 ” حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل “
 ” ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن الوعد بالمسألة من “
 ” الانكليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح “
 ” مطالب مضررة بمصالح البلاد ، وإنني كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم “
 ” لإبداء هذه المحفوظات ، لكن من الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات “
 ” الحقيقية أن مدينة اسكندرية مشغولة الآن بعاكر الانكليز ، فمن المعلوم “
 ” عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن “
 ” لدى مولاي فليصدر أمره السامي بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس “
 ” مجلس النظار الى مركز الجيش للداولة في هذا الأمر ، لتكون على بينة من “
 ” الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية “
 ” والحضور الى المدينة ، والأمر لمن له الأمر ما “

أذاع أحمد عرابي باشا بعد ذلك منشورا أرسله الى المديرات والمحافظات
 وإلى كافة دواوين الحكومة بإعلان انضمام الخديوى محمد توفيق باشا الى جانب
 الانكليز، وحذر الأهالي والموظفين من اتباع أوامره التي تخالف حالة الحرب ونصه:^(١)
 ” إن الخديوى بعد أن بارحت العساكر المصرية مدينة اسكندرية انتقل “
 ” الى سراى رأس التين وطلب عساكر من الانكليز للمحافظة عليه ونشرهم “
 ” فى أطراف المدينة ، وأخذ النظار عنده ومنهم من التوجه الى مراكز “
 ” إداراتهم ، لأجل أن يستعلمهم فى أغراضه الموافقة لأغراض الانجليز ، ثم “
 ” أن بعض عساكر البوليس والمحافظين الذين بقوا فى اسكندرية تسلط عليهم “
 ” الانجليز بالذبح وضرب الرصاص انتقاما منهم ، وكلما رأوا عسكريا يمر أخذوا “
 ” سلاحه وذهبوه ومثلوا به كلى التمثيل ، فهذا الخديوى الذى حفظت البلاد “

(١) الوقائع المصرية للصدوق، ١٤٦٠ الصادر فى ١٧ من يوليوس ١٨٨٢

“ حياته الى هذا الوقت، قد انضم الى الانكليز واتحد معهم كل المسلمين ”
 “ والمصريين ، وكلما دخل أحد اسكندرية قتلوه ونهبوه ، وهو في كل ليلة ”
 “ بيت في البحر مع نسائه بين مراكب الانكليز ، وفي النهار يخرج الى البر ”
 “ ليأمر بذبح من يحضر من المسلمين أو المصريين في شوارع اسكندرية ، ”
 “ ولهذا صدرت منه أوامر تثبط الهمم ، وتذهب النفية الدينية والوطنية ، ”
 “ فليكن في علمكم جميعا أن البلاد لم تزل تحت الأحكام العسكرية كما كانت من ”
 “ قبل ، وكونوا كل حذر من امتثال أوامر يخالف ذلك ما لم تصدر منا ، ”
 “ وداوموا على تجهيز وتجهيز الطلبات العسكرية كما كنتم من قبل ، ومن يخالف ”
 “ هذا التنبيه جرت عليه الأحكام العسكرية بدون تردد ، ولزم نشره للعموم ، ”
 “ وهذا لحضرتكم . ”

كما أرسل البقية الآتية من كفر الدوار الى ضبيلية مصر في ١٧ من يولييه
 سنة ١٨٨٢ بسدم الاتفاق على التفراف المبادر من رئيس النظار الخاص بإبطال
 التجهيزات الحربية ونصها ^(١) :

“ النظار محجوزون بطرف الخديوي بسكندرية تحت ملاحظة حساكر ”
 “ الانكليز ليكونوا آلة في أيديهم يستعملونها في تثبط هم المصريين ، حتى ”
 “ لا يقدرن على مقاومة أعدائهم ، فليكن معلوما أن التفراف المبادر من ”
 “ رئيس النظار بإبطال التجهيزات الحربية ، صدر منه مقهورا عليه فلا يعتمد ، ”
 “ ولا يعول عليه . ”

“ حفظ العرض والدين والوطن أمر لازم ، وواجب علينا شرعا وذمة ، ”
 “ وإن الحرب لم تضع أوزارها ، وكل من يتهاون في تأدية واجباته الوطنية ، ”
 “ فضلا عن كونه ياقب بمقتضى القانون العسكري يصير ملعونا في الدنيا والآخرة . ”

(١) الوثائق المصرية المبدرة رقم ١٤٦٢ الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٨٨٢

تأليف مجلس عر في لإدارة الحكومة

استقر رأى أحمد عرابى باشا ومن ناصروه من كبار الموظفين ورجال العسكرية ، على تأليف مجلس عر في لإدارة الحكومة ، يكون من ٢٩ عضواً ، يشمل وكلاء النظارات ، و بعض كبار الموظفين ، ورجال العسكرية ، تحت رئاسة وكيل نظارة الجهادية ، لتدير شؤون الحكم وإمداد التجهيزات العسكرية ، وأصبحت سلطة حكم البلاد كلها فى يده وهم :

وكلاء النظارات

- | | |
|--|---|
| (١) يعقوب سامى باشا وكيل الجهادية . | (٥) حسين فهمى باشا وكيل الأوقاف . |
| (٢) حسين الدردملى باشا وكيل الداخلية . | (٦) عربان نادرس بك وكيل المالية (باشكاتب) . |
| (٣) بطرس خالى باشا وكيل الحفانية . | (٧) على الروبى باشا وكيل نظارة وحكدارية السودان . |
| (٤) على رفاعة فهمى بك وكيل المعارف . | |

كبار الموظفين

- | | |
|---|---|
| (١) جعفر صادق باشا رئيس مجلس الأحكام . | (٦) ابراهيم سامى باشا مأمور مشق الرقيق بمصر . |
| (٢) محمد رؤوف باشا حكمدار السودان سابقاً . | (٧) ابراهيم فوزى بك مأمور ضبطية مصر . |
| (٣) اسماعيل حقى أبو جبل باشا رئيس مجلس الأحكام سابقاً . | (٨) أحمد رفعت بك مدير المطبوعات . |
| (٤) اسماعيل محمد باشا مفتش عموم الأشغال . | (٩) أحمد شكرى بك وكيل الدائرة السنية |
| (٥) أحمد فسات باشا ناظر الدائرة السنية | (١٠) حافظ رمضان بك باشكاتب الدائرة السنية . |

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ١٤٦٣ الصادر فى ٢٣ من برله سنة ١٨٨٢ .

كبار رجال العسكرية^(١)

- | | |
|---|---|
| (٧) الميرالاي أحمد فرج بك (حكمدار
١ جى بيادة فرقة ١) . | (١) الفريق راشد حسنى باشا
(فريق ١ و ٣ جى فرقة) . |
| (٨) الميرالاي حسين رأفت بك
(مير ٢ جى طوبجية برية) . | (٢) اللواء حل فهمى باشا (برنجى
لواء فرقة ١) . |
| (٩) الميرالاي محمد بهجت بك
(حكمدار ٣ جى طوبجية برية) . | (٣) اللواء محمد رضا باشا (لواء
اللايات السوارى) . |
| (١٠) الميرالاي أحمد نير بك (مير ٢ جى
سوارى) . | (٤) اللواء خالد باشا (برنجى لواء
فرقة ٣) . |
| (١١) الميرالاي عبد الرحمن حسن بك
(حكمدار ٣ جى سوارى) . | (٥) اللواء حسين مظهر باشا (لواء
الطوبجية البرية) . |
| (١٢) أحمد حسنين باشا قومندان
وأبورات بحر النيل . | (٦) الميرالاي حل يوسف بك (مير
٣ جى بيادة فرقة ١) . |

(١) الوثائق المصرية المبدوءة ١٤٦٣ الصادر في ٢٣ من يولي سنة ١٨٨٢ .

اجتماع الجمعية العمومية

المشكلة من الأمراء، وشيخ الاسلام، وقاضى قضاة مصر، ومفتى الديار المصرية، وكبار العلماء، والرؤساء الروحانيين، وبعض أعضاء مجلس النواب، ووكلاء النظارات، والمديرين، والقضاة، والتجار والأعيان طلب أحمد عرابى باشا من وكيل نظارة الجهادية في ١٧ من يونيه سنة ١٨٨٢ أن يشكل مجلسا من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها لعرض الرسائل التي تبودلت بين الخديوى وبينه، والمداولة فيما وصلت إليه حالة البلاد، فاستقر رأيهم على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية.

واليك نص ما نشرته جريدة الوقائع المصرية في عدديها رقمي ١٤٦٢ و ١٤٦٣ الصادرين في ٢٠ و ٢٣ من يولييه سنة ١٨٨٢ عن ذلك :

« في بداية الحرب بيننا وبين الانكليز كتب حضرة عطوفتو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانكليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية، ومن اللازم الاستعداد للقاومة، ثم وردت منه إفادة تفرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنيه على المصالح أن تسير سيرا مدنيا، وأنها نرجت من الأحكام العسكرية، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية الى جهات الحكومة بصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الانكليز، وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الانكليز في مدينة اسكندرية، وصراحتهم في ميائها، وصدرت إرادة سنية من الجانب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانكليز، وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطواشي الذي يعتد تحقيرا لمراكب الانكليز، فضرب المراكب لاستحكاماتها

ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة ، وإنما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الى آخر ما ذكر بالإرادة .

فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والانكليز كانت بقرار من مجلس عام متقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظر الى آخر ما ذكر في الجواب ، ثم قدم عرضا من غزنجي غنبد القبارى باسكندرية لسماعة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للناظر الموصى إليه معلومات عن أعمال عساكر الانكليز في اسكندرية تدل على معادتهم لرعية الحكومة الخديوية ، وأنهم في حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم أن ناظر الجهادية المشار إليه طلب في إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة .

فبناء على ذلك انعقد في نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ (١٧ من يولييه سنة ١٨٨٢) مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية ، وسعادات كل من وكيل الجهادية ، وعل باشا فهمى ، ووكيل الحفانية ، وناظر الدائرة السنية ، ودانش باشا ، ومحمود سائى باشا ، ومحمد رضا باشا السوارى ، وحضرات باشكاتب المالية ، وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ، وأمور ضبطية مصر ، وعل بك يوسف ، وأحمد بك فرج ، وحسن بك جاد .

وبعد المناقشة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء ، والرؤساء الروحانيين ، ومن الطوائف المختلفة ، ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق ، وأكابر الذوات المتقاصدين ، وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاد في نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ (١٧ من يولييه سنة ١٨٨٢) .

وفي الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية وكان مكونا من عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة ، وطلب منهم النظر فيها

من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فأنحط رأى الجميع بعد المدلولة :

(أولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكرا لا ينجيز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها .

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار الى العاصمة للاستسلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبمده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويلتقوا حضرات النظار لقرار المجلس ، ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم .

وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة علي مبارك باشا ، وسعادة محمد رؤوف باشا من النواب ، وحضرة أحمد بك السيوفى ، والشيخ سعيد بك الشناخى وكيل دولة مراكش في مصر ومن أعيان التجار، والشيخ علي فايل ، والشيخ أحمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انقضت الجلسة في أول الساعة الحادية عشرة من النهار المذكور .

فسافر أعضاء الوفد الى عرابي باشا في معسكر كفر الدوار ثم توجهوا الى الاسكندرية لمقابلة الخديوى والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، وجرى مباحثات طويلة بينهم طردوا على اثراتها ، وأخبروا هيئة الجمعية بأن الخديوى والنظار لا يمكنهم الرجوع الى مصر .

عزل أحمد عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية

بعد أن اطلع الخديوى على القرارات التي وافقت عليها الجمعية العمومية أصدر أمرا حاليا بموافقة مجلس النظار في ٢٠ من يولييه سنة ١٨٨٢ بزل أحمد عرابي باشا من نظارة الجهادية لمخالفته أوامره ، ومداومته على الاستعدادات الحربية وهذا نصه :

الى عرابي باشا

” إن ذهابكم الى كفر الدقار مستصحباً الصاكر وإخلاء قعر اسكندرية “
 ” من غير أن يصدر لكم أمر بذلك ، وتوقيف حركة السكة الحديدية ، وقطع “
 ” جميع المخابرات التلفزيونية هنا ، ومنع ورود البوستة إلينا ، ومنع حضور المهاجرين “
 ” الى وطنهم بسكندرية ، واستقراركم في التجهيزات الحربية ، وارتكابكم “
 ” عدم الحضور لطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم ، كل ذلك يوجب عزلكم ، “
 ” فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية .

” وأصدرنا أمراً هذا لكم بما ذكر ليكون معلوماً ما^(١) “
 ٤ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٠ من يولييه سنة ١٨٨٢) . محمد توفيق

وفي ٢٥ من يولييه سنة ١٨٨٢ أصدر الخديوي^(٢) أمراً بتعيين عمر لطفى باشا
 محافظ الاسكندرية ناظراً للجهادية والبحرية ونصه :

الى عمر لطفى باشا

” إنه نظراً ليقينى واعتقادي في صداقتكم واستقامتكم ، وما هو معلوم فيكم “
 ” من الكفاءة .

” اقتضت إرادتنا تعيينكم ناظراً على الجهادية والبحرية ، وأصدرنا أمراً “
 ” هذا لكم للملوية والمبادرة بالقيام لهذه الوظيفة كما هو مطلوب ما^(٣)

٩ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٥ من يولييه سنة ١٨٨٢) . محمد توفيق

(١) أمر كريم رقم ٤٧ صفحة ١٠٧ دقر الأوامر الكريمة باب سايره المحفوظ بديران جلالة الملك
 بصرى طابدين .

(٢) أمر كريم رقم ٤٨ صفحة ١٠٧ دقر الأوامر الكريمة المحفوظ بقسم الادارة العربية بديران
 جلالة الملك .

اجتماع الجمعية العمومية للمرة الثانية

(وإقرارها بقاء أحمد عرابي باشا ناظرا للجهادية والبحرية)

على إثر صدور أمر الخديوي بمنزل أحمد عرابي باشا من وظيفته ، طلب مساعدته من يعقوب سمي باشا وكيل الجهادية ورئيس المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية للمرة الثانية للنظر في أمر هذا الزل .

دعيت الجمعية العمومية للاعقاد في يوم السبت ١٣ من رمضان سنة ١٢٩٩ (الموافق ٢٩ من يولييه سنة ١٨٨٢) بديوان الداخلية وأصدرت القرار الآتي منقولاً من الوقائع المصرية العدد رقم ١٤٦٦ الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٨٨٢ ونصه :

” بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديوي أولاً وآخرها وفيها الأمر الصادر بمنزل أحمد عرابي باشا وتلاوة منشورات عرابي باشا ، وبعد سماعتنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة ، وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديوي في الإسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنكليز يقتضي عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدر له أوامر من الخديوي هل يعمل بها أم لا .

” رأينا أن وجود العساكر في إسكندرية والمراكب الإنكليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمناصبه العديدة يقتضي وجوب بقاء الباشا المشار إليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوماً على قيادة العساكر وتبني أوامره المتعلقة بالسكينة وعدم انفصاله من تلك الوظيفة .

” ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديوي وما يصدر من نظاره الموجودين معه في إسكندرية كائناً ما كانت لأي جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديوي خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قراره هذا على الأعيان العالية الشهانية بواسطة وكلاء النظارات .

” تحريراً في ١٣ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٩ من يولييه سنة ١٨٨٢) .

(التوقيعات)

الأمراء :

البرنس إبراهيم أحمد باشا زاده . البرنس كامل باشا فاضل . البرنس أحمد باشا كمال .

العلماء :

الشيخ محمد الانبأبي شيخ الجامع الأزهر ومفتي السادة الحنفية . والشيخ حسن العدوى من علماء الأزهر ومفتي المالكية . والشيخ عبد الهادي الياياري من علماء الأزهر ومفتي الحنبلية . وعبد الرحمن نافذ قاضي قضاء مصر . والشيخ محمد الأشموني من علماء الأزهر . والشيخ خليل المزاي من علماء الأزهر . والشيخ عبد القادر الرفاعي عضو المحكمة الشرعية . والشيخ عبد القادر الدلهشاني عضو المحكمة الشرعية ومفتي الأوقاف . والشيخ عبد الله الدرساوي مفتي ضبطية مصر وعضو مجلس المشيخة . والشيخ مسعود النابلسي من علماء الأزهر . والشيخ محمد القلماوي من علماء الأزهر . والشيخ زين المرسفي من علماء الأزهر . والشيخ حسن المرسفي من علماء الأزهر . والشيخ أبو السلاء الحلقاوي من علماء الأزهر . والشيخ سليم عمر القلماوي من علماء الأزهر . والشيخ عثمان مدوخ من علماء الأزهر .

مشايخ الطرق والرؤساء الروحانيين :

السيد محمد السادات . والسيد عبد الخالق السادات . والسيد عبد الباقي البكري نقيب الاشراف . ومرخص الأرمن الكاثوليك . ومور مرخص الأرمن . ووكيل الأقباط الكاثوليك . وبطريك الأقباط . وحاجام باشا الإسرائيليين . ووكيل بطريركخانه الموارنة . ووكيل بطريركخانه الروم الكاثوليك . ووكيل بطريركخانه الروم الأرثوذكسي .

وكلاء النظارات، وكبار موظفي الحكومة، ورجال العسكرية

- حسين باشا الدرمي وكيل الداخلية .
- يعقوب باشا سامي وكيل الجهادية .
- عريان بك تادرس وكيل توكيل المالية .
- علي بك فهمي وكيل المعارف .
- حسين باشا فهمي وكيل الأوقاف .
- أحمد بك رفعت مدير المطبوعات .
- محمود بك فهمي باشكاتب الداخلية .
- محمود سامي باشا رئيس مجلس النظارات السابق .
- اللواء علي فهمي باشا ٢٥١ بياده فرقة ١ .
- محمد رضا باشا لواء السوارى .
- مصطفى صدقي باشا .
- مصطفى عكوش باشا .
- أبراهيم سامي باشا مأمور حق الرقيق بمصر .
- جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام .
- محمود حمدي باشا عضو مجلس الأحكام .
- عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام .
- محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر .
- أبراهيم حمدي بك أمين بيت مال مصر .
- خالد باشا لواء ١ و ٢ جي ٣ فرقة .
- أحمد بك فرج حكمدار ١ جي بياده ١ فرقة .
- أحمد بك نير ميرالاي ٢ جي سوارى .
- حسن بك مأمور محبيلات الدائرة الدينية بمصر .
- محمد بك بهجت حكمدار ٣ جي طوبجية برية .
- نسيم بك ناظر قلم إدارة حسابات المالية .
- عثمان بك صبري بالمعية .
- أحمد بك ذهي ناظر الجيوشات سابقا .
- الشيخ أحمد الخشاب قاضي مديرية الجيزة .
- مصطفى بك وهي وكيل ضبعية مصر .
- علي بك حافظ مترجم بالمعية .
- عل باشا الروبي وكيل نقابة الأقاليم السودانية .
- بطرس باشا خالي وكيل الخفانية .
- اسماعيل باشا محمد مفتش النافعة .
- عباس يكني باشا .
- أحمد باشا أنشأت ناظر الدائرة السنية .
- أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية .
- حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية .
- عبد اللطيف باشا .
- سمد بك ميخائيل بدويان المالية .
- أبراهيم بك فوزي مأمور ضبعية مصر .
- محمد صرحتل باشا .
- علي بك يوسف ميرالاي ٣ جي بياده ١ فرقة .
- يعقوب صبري باشا عضو مجلس الأحكام .
- أبراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام .
- محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام .
- محمد باشا طاهر رئيس مجلس استئناف مصر .
- علي شريف باشا .

- واشد باشا حسن فريق ١ و ٣١ جى فرقة .
 محمود بك خليل كاتب عربى الملية .
 حسين بك جاد ميرالاي ٣ بيادة ٣ جى فرقة .
 حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية .
 حسن بك رافت ميرالاي ٢ جى طوبجية برية .
 عثمان باشا فهمى عضو مجلس الأحكام .
 محمد رشيد بك ناظر قلم تركى الملية .
 مصطفى بك محب .
 أحمد باشا وكيل دائرة الخالية السابق .
 محمد بك على القوصى قاضى بالمحكمة المختطة .
 يوسف بك محمد رئيس قلم عربى الملية .
 رئيس مشروعات الأشغال .
 عبد الرحمن السويلى مفتى اللجنة .
 شافى بك مفتش الملاحات .
 ابراهيم بك حيدر معاون بالمالية .
 باشا كاتب الأشغال .
 عبد القادر عبد الصمد حكدار ٤ بيادة ٣ فرق
 مير رئيس تحريرات المالية .
 محمد فوزى باشا .
 عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأربكية .
 محترم بك .
 ناظر مدرسة المهندسة .
 حسن باشا يسرى .
 مفتش صحة مصر .
- مدير قلم مبانى النافعة .
 مأمور إدارة وردان .
 حسين باشا مأمور مطبعة الاسكندرية سابقا
 على صادق باشا .
 حسين باشا يكن .
 شفيق بك منصور .
 اسماعيل باشا أبو جيل .
 محمد بك فوزى باستاتية مصر .
 سر تيجار مصر .
 أحمد بك صقر باشا كاتب السكة الحديد .
 أرسلان باشا .
 اسماعيل بك يكن .
 السيد أحمد الحسينى .
 يوسف جمجوم .
 مصطفى صادق بك .
 مصطفى بك المجدلى الأجرى .
 السيد أحمد بك خليل بالنافعة .
 نجم الدين باشا رئيس مجلس صكوىة سابقا .
 أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال .
 محمد بك عبيد حكدار ٣ جى بيادة ٣ فرق .
 وكيل الروزنامة .
 مير رئيس قلم الأملاك الأميرية .
 أحمد صادق باشا .
 محمد حافظ باشا .

محمد باشا سعيد .	عبدالله باشا فكري .
محمد بك عاصم .	ناظر مطبعة بولاق .
إبراهيم باشا يكن .	علي باشا حبيب .
محمد الدرو .	أحمد بك السبكي ناظر قلم مشتريات القلعة .
السيد إبراهيم وفا .	روز تاجي مصر .
يوسف باشا شهدي أمين القتل الحربية .	حسن باشا حلمي .
دزي بك .	محمد بك حمدي مأمور تفتيش بالداخلية .
الدكتور محمد بك بدر .	محمد شاك باشا وكيل البرنس حسن باشا سابقا .
إبراهيم محمد المنذلة .	إبراهيم باشا فريق السوارى سابقا .
سليمان بك العيسوي .	سرهنتك بك .
السيد حسن موسى العقاد .	أحمد باشا حمتين قومندانوا يورات النيل .
محمد بك السيوفى .	مصطفى بك الهجين .
أحمد الأرتاوطلى .	استكدر بك فهمى مأمور إدارة السكة الحديد .

التجار

السيد يوسف الفقى تاجر .	محمد أمين تاجر .
الشيخ إبراهيم خليل تاجر .	الشيخ حسن العم تاجر .
السيد رضوان القرى .	الحاج محمد الحلو تاجر .
الحاج حسن الويس .	الحاج محمد الحيايى تاجر .
عبدالرحمن افندى شيخ تجار ساحل بولاق .	السيد حسن يوسف الحصانى تاجر .
الحاج أبو الروس تاجر .	الحاج دسوق القوقخل تاجر .
يونس علي تاجر بالمساحل .	السيد إبراهيم خليل الديوانى تاجر .
درويش بركات تاجر .	عبد الحى بججوم تاجر .
السيد علي المغربي .	إبراهيم محمد المقتم تاجر .

السيد أحمد المغربي .	مصطفى المليجي تاجر .
محمد أحمد تاجر .	الشيخ محمد أبو جبل تاجر .
محمد خليل .	أمين أفندي أبوزيد تاجر .
السيد حسن البارودي تاجر .	إبراهيم أفندي سلمان .
الحاج محمد يس تاجر .	عفيفي صالح الحريري .
السيد عبد السلام الميثاقى تاجر .	أحمد طرطور تاجر .
محمد بك الطوير تاجر .	سليمان شعبان تاجر .
السيد سليم البراد تاجر .	إبراهيم أحمد الحصري .
السيد عبده البايلى الجواهرجى .	السيد أمين المغربي .
مصطفى سنورى تاجر .	عل الحشيشي شيخ تجار القنطرة .
يوسف محمود تاجر .	محمد عفيفي تاجر .
السيد محمد الفكهاى تاجر .	حسن أحمد مذكور .

العهد

مديرية الشرقية :	سلمان طهر من عهد المنوفية .
جاد يوسف من عهد الشرقية .	أحمد بك مصطفى من عهد المنوفية .
خليل أفندي خضر من عهد الشرقية .	عبد الهادي من عهد المنوفية .
خليل أفندي مشهور من عهد الشرقية .	عل بك الجزار من عهد المنوفية .
محجوب الحوت من عهد الشرقية .	حسن أبو جازية من عهد المنوفية .
محمد أفندي حجازي من عهد الشرقية .	مدير المنوفية .
عامر أفندي نصير من عهد الشرقية .	مديرية البحيرة :
مدير الشرقية .	محمد أفندي دپوس من عهد البحيرة .
مديرية المنوفية :	الشيخ أحمد محمود من عهد البحيرة . ^(١)
إبراهيم حبيب من عهد المنوفية .	مدير البحيرة .

(١) من أعضاء مجلس النواب .

الشيخ أحمد الصباحي من عمد
الغربية :

أمور عمليات غربية .
مدير الغربية .

مديرية بني سويف :

زايد أفندي من عمد بني سويف .
سيف النصر مصطفى من عمد بني سويف .
سويدان أغا جيش من عمد بني سويف .
محمد العريف من عمد بني سويف .
مدير بني سويف .

مديرية الجيزة :

محمد أفندي الجندى من عمد الجيزة .
محمد أفندي غراب من عمد الجيزة .
بشر السعدي من عمد الجيزة .
رزق عكاشة من عمد الجيزة .
مدير الجيزة .

مديرية الفيوم :

السيد مصطفى من عمد الفيوم .
خليفة طنطاوى من عمد الفيوم .
على الهوارى من عمد الفيوم .
السيد مؤمن من عمد الفيوم .
مدير الفيوم .

بسيون أبو الفضل من عمد البحيرة .
مصطفى أفندي عمار من عمد البحيرة .

مديرية القليوبية :

على أفندي الممرى من عمد القليوبية .
مصطفى أفندي علام من عمد
القليوبية

قاسم منصور من عمد القليوبية .

إبراهيم حلاوة من عمد القليوبية .

حسن بك حجاج من عمد القليوبية .
مدير القليوبية .

مديرية الدقهلية :

الشيخ سيد أبو حل من عمد الدقهلية .
الشيخ عبدالوهاب الشيخ من عمد الدقهلية .
محمد أفندي البهى من عمد الدقهلية .
الشيخ إبراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية .
زهران سلطان من عمد الدقهلية .
الشيخ محمد الإترى من عمد الدقهلية .
مدير الدقهلية .

مديرية الغربية :

الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية .
محمد بك حموده من عمد الغربية .
محمد يوسف الجيار من عمد الغربية .

(١) من أعضاء مجلس النواب .

مديرية المنيا :

بدى افندى الشريعى من عهد المنيا .

محمد افندى جلال من عهد المنيا .

محمد افندى عطيه من عهد المنيا .

موسى على من عهد المنيا .

حسن افندى على من عهد المنيا .

مدير المنيا .

مديرية أسيوط :

فريج دميح من عهد أسيوط .

محمد السيد من عهد أسيوط .

الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط .

على عبد الرحمن من عهد أسيوط .

حاتا جرجس من عهد أسيوط .

مدير أسيوط .

وتنفذا لقرار الجمعية العمومية بمثل وكلاء النظارات إلى عطوفتو بسم بك افندى سرقناه الحضرة العلية السنية البرقية الآتية في ٢٩ من يولي سنة ١٨٨٢ ونصها :^(١)

” سبق عرض الحالة لمطوفكم لمرضها للاختاب الملوكية، والآن نعرض أنه بتاريخ ٤ رمضان سنة ٩٩ صدر أمر من الخديوى بزل أحمد صرايى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ، ففى يوم تاريخه اجتمعت جمعية عمومية من الأمة المصرية الشاهانية بدويان الداخلية للنظر في ذلك، وحضرها جميع النواب الملكية والعسكرية والقاضى والمتقى وشيخ الجامع والعداء والرؤساء الروحانيون وعمد البلاد بمرى وقبلى ومديرو الأقاليم والتجار والأعيان وأعضاء القامليه الخديوية الموجودون بمصر وصدر منهم بالإجماع قرار ضمن مابه تكليف عاجزكم بتبليغه لمطوفكم لمرضه للاختاب السلطانية، ولهذا بادرتا بعرض صورة ذلك القرار مع بيان أسماء المشهورين من أرباب الجمعية اللذين ختموا عليه، وهو كما سيأتى والأمر لمن له الأمر “ .

(امضاعات)

حسين باشا وكيل داخلية . يعقوب باشا وكيل جهادية . بطرس باشا وكيل حقانية . حسين باشا فهمى وكيل أوقاف . على بيك وكيل المعارف . اسماعيل باشا محمد وكيل النافعة . عربان بيك وكيل المالية . على باشا الروى وكيل نظارة وحكدارية الأقاليم السودانية .

(١) من أعضاء مجلس النواب .

(٢) العدد ١٤٦٦ من الرقائع المصرية الصادر في ٣١ من يولي سنة ١٨٨٢ ١٥ من رمضان سنة ١٢٩٩

تعيين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب

نائب عن الحضرة الخديوية بمراقبة الجيش الانكليزي

في شهر يولييه سنة ١٨٨٢ أصدر الجتاب الخديوي أمره بتعيين محمد سلطان باشا نائبا عن سموه مأمورا لمراقبة الجيش عند دخوله القاهرة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصدر أمره الكريم رقم ٦٥٢ بالتفراف الى سعاده بالقاهرة باتهاء المأمورية التي وجهت اليه ، وترك تصرف الأمور الى دولتور ياض باشا وزير الداخلية وهذا نصه :

” الى سعاده سلطان باشا بمصر

إن ما أبديتكم من الخدمات المهمة ، وما بذلتموه من حسن الالتفات الى المأمورية التي وجهت لمهذتكم ، قد أوجبت زيادة ممنونيتنا منكم ، وبما أنه الآن بالنسبة لوجود دولتور ياض باشا بالداخلية بمصر ، طبعاً أن ما يلزم الى جتاب الجنرال ولسلي من الطلبات والمخابرات مع الحكومة يكون تأديته والمجاوبة عنه من طرف المشار اليه فأصدرنا هذا لكم إشعاراً بذلك ، وإعلاناً لمرورنا وممنونيتنا من خدماتكم التي أبديتكموها الى الوطن والملة ما “

داس اثنين سبتمبر سنة ١٨٨٢ رقم ٦٥٢

محمد توفيق

مكافأة محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب

بمبلغ عشرة آلاف جنيهه لصداقته الخديوي

وتعويضاً للتلقيات التي أصابته في ممتلكاته ومزروعاته

في أثناء الثورة العربية انحاز سعاده محمد سلطان باشا الى الجانب الخديوي ، وأظهر صداقته له ومعارضته للعربانيين في جميع أمورهم ، وعزائهم بالمخاطرة على حياته ، وقد حدث بسبب ذلك أن اعتدى العربيون على شخصه وأقاربه وإخلاف موجوداته

ومساحة كبيرة من ممتلكاته، فرضت حالته هذه على مجلس النظار بجلسته المتعقدة في ١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٩٩ تحت رئاسة دوللو محمد شريف باشا، فدارت مناقشة في المجلس حول التويض الواجب تأديته لسعادته .

” فقال دوللو رياض باشا — معلوم عند الجميع ما أظهره سعادة سلطان باشا من الصداقة للحضرة الخديوية وللصلحة العمومية والحزم والثبات ضد العصاة، حتى أنه خاطر بحياته بين الثائرين، وأخيرا لما تبين نائبا عن الحضرة الخديوية مأمورا بمرافقة الجيش الإنجليزي، فكان ذلك داعيا لتعدى العصاة على يتسه وأقربائه وأمواله وممتلكاته وأتباعه، حتى أنهم اختصبوا منزله الذي بمصر وأقاموا فيه أربعائة نفس من مهاجري الاسكندرية، وألقوا جانبها من ممتلكاته، واختصبوا جانبها من خيوله ومواشيه، فأصابه من ذلك ضرر بالغ، فضلا عن وجوب تعويض هذا الضرر على سعادة الباشا الموما إليه .

أرى أنه من الواجب على الحكومة أن تكافئه أيضا على صداقته ووطنيته الحقيقية وألا يكون التويض والمكافأة غنصا تقديره بقومسيون التعويضات، فإن هذه الحالة لا تقاس بغيرها ولا يقاس عليها، وأرجو من حضرات إخواني أعضاء المجلس التأمل في هذه المسألة وتقدير مبلغ التعويض والمكافأة الذي يلزم إعطائه لسعادة الباشا الموما إليه .

فصارت المذاكرة في هذا الشأن، فتقرر بإجماع الآراء الموافقة على ما رآه دوللو ناظر الداخلية، وأن يعطى لسعادة سلطان باشا — تعويضا ومكافأة — مبلغ عشرة آلاف جنيه من الخزينة العمومية، محسبا من الاحتياطي لسنة ١٨٨٢ بموجب أمر يصدر عن ذلك من الحضرة الخديوية “ .

وقد صدر ذكرى في ٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ بمنحه هذا المبلغ خصما من الاحتياطي العام تعويضا للتلفيات التي حصلت له، ومكافأة لسعادته على صداقته، كما أتم عليه الجناب الخديوي بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى، ومملكة الانجلىز بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى يحول حامله لقب سير .

السيوفان والطبنجتان المهداة من قوالب الأمة

إلى قواد الجيش الانكليزي الذي احتل البلاد سنة ١٨٨٢

كان يودى أن أتقاضى عن ذكر حادثة تقديم رئيس مجلس القوالب المصرى وبعض أفراد من قوالب هذا المجلس، ومن انضم إليهم من أعيان البلاد، هدايا إلى قواد الجيش الانكليزي الذي احتل البلاد، لولا ما اكتشف هذه الحادثة من عبر الزمنى استكمال البحث عن وقائعها، وإثباتها في هذا السفر.

فقد قام حضراتهم بإعداد سيفين وطبنجتين موشاة بالذهب ومرصعة بالأحجار الكريمة والماس، كلف بصنعها السيد ميهدي البالي الجواهرى المشهور في سنة ١٨٨٢ لتقدم هدايا إلى الأميرال سيجور قومندان الأسطول الانكليزي في البحر الأبيض المتوسط الذي دمر تشر الاسكندرية وأزل الجيش في قناة السويس، والجنرال ولسل القائد العام للجيش الانكليزي الذي رأس التجربة التي احتلت القطر المصرى، والجنرال لو الذي دخل القاهرة وتسلم القلعة من الأميرالاي على خنفس بك، شكراً لهم على انتصاراتهم في القتال، وتخليص البلاد من غوائل الفئة العاصية (كما قالوا).

وقد سلمت هذه الهدايا في يوم الاثنين ٢٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى سعادة إسماعيل أبوب باشا ناظر الداخلية لتوصيلها إلى السير ادوارد مالت الوكيل السياسى وقنصل جنرال دولة انكلترا في مصر لإرسالها إلى المهداة إليهم في بلادهم، فأحد السيوفين للأميرال سيجور، والثاني للجنرال ولسلي، والطبنجتين إلى الجنرال لو.

وقد قش على الأول والثاني بالجواهر (هدية ومعونة جميل من أهالي العاصمة إلى الجنرال سيجور) وكذلك إلى الجنرال ولسلي، وعلى الطبنجتين (هدية ومعونة جميل من أهالي العاصمة لحضرة الجنرال لو الذي احتل مصر في مقدمة الجيش وأقدها من شر العصابة المناقضين).

وكنت، استكمالاً للبحث، قد كلفت في سنة ١٩٣٣ أحد أصدقائي المقيمين في لنيدرة بالحصول على صورة فوتوستاتية من عريضة الشكر التي رفعها نواب الأمة مع هذه الهدايا لنشرها في هذا السفر، وللأسف لم يتمكن من العثور على ورثة هؤلاء القواد.

وإليك تفصيل ما نشرته جريدة الوقائع المصرية في صدرها رقم ١٤٩٠ الصادر في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) عن عرض اقتراحهم هذا على رياض باشا وزير الداخلية في هذا الوقت وتمضيده له .

« في هذا اليوم (الخميس ١٥ القعدة سنة ١٢٩٩ — ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢) وفد على نظارة الداخلية الجلييلة سمادة سلطان باشا وحضرة أحمد بك السيوف من أعيان مصر في وفد عظيم مؤلف من كثير من عمد البلاد القبلية والبحرية ووجوهها وعرضوا على دولكو رياض باشا ناظر الداخلية، أنه في عزمهم تقديم نوع من الأسلحة الفاتحة هدية منهم لجناب الأميرال سيجور قومندان الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط، و لجناب الجنرال ولسلي القائد العام، و لجناب الجنرال لو الذي قدم مع العساكر الإنكليزية الى مصر في يوم الخميس غرة القعدة سنة ٩٩، وتداولك العاصمة قبل أن يحمل بها شيء من التلف، وقبل أن يلحقها أدنى ضرر مما كان عزم عليه العصاة المفسدون كالحرقيق والنهب والسلب والمهدم وغير ذلك من الأضرار، ثم طلبوا من دولته أن يأذن لهم في تقديم ما عرضوا عليه لحضرات الأميرال والجنرالين شكراً لهم على تخليص البلاد من غوائل الفتنة العاصية الباغية، وقد أجابهم دولتو ناظر الداخلية الى ما طلبوه، وصرح لهم بتقديم هذه الأسلحة لحضرات المشار إليهم، ولقد كان في عزمهم أن يؤلفوا لجاناً في كل جهة يفتحن فيها اكتتاباً لجمع قود لإتمام هذا التقصد، فلهذا أولئك العارفين الذين عرفوا ما كانت فيه البلاد من المصائب، وقدرتوا نعمة خلاصها من قيد تلك الفتنة الطاغية حق قدرها، فإن عملهم هذا سيكون له وقع جميل في النفوس، فلهذا الشكر على هذا الفكر الجميل » .

وهذه ترجمة الخطابات الواردة في أقل أبريل سنة ١٨٨٣ من جناب الجنرال اللورد ولسلي ، والجنرال لو لسعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب شكرا لسعادته وتأيينا لما شملهما من السرور بهدايا المصريين .

خطاب من جناب السير ادوارد ماليت لسعادة سلطان باشا ورد لنا من حضرة الجنرال اللورد ولسلي خطاب أعرب فيه عما شمله من السرور ، وما قام به من الامتنان لمن أهذوه السيف ، وما هو مرسل مع هذا نرجو سعادتك إعلائه على كل من اشتركوا في إهداء هذا التذكار .

خطاب جناب الجنرال اللورد ولسلي إلى السير ادوارد ماليت
الوكيل السامي والقنصل الجنرال لدولة انكلترا بالقطر المصري

سيدي

إن ناظر الخارجية أرسل لي بواسطة ناظر الجهادية السيف الذي أهذاه إلى أهالي القطر المصري ، وإلى أرجوكم أنت تقدموا شكرا وامتنان لسعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب ولأعضائه ، وكذلك لأهالي القطر المصري على ما برهنوا عليه من استحسانهم للخدمات التي أدتها الجريدة التي سلمتني قيادتها جلالة الملكة .

وإني أقبل هذا التذكار النفيس بكل امتنان واختار ، ولا اعتبره تذكارا ثميناً لذائق فقط ، بل أعته ثناء على الجيش الانكليزي ، وقد ازداد سروري بالطريقة الاختيارية التي طرزوا بها هذا العمل ، وأنه عن نصوص النيقة المرسلة مع هذا السيف لبرهان قاطع على أن مقاصد الجريدة قد تمت مع النجاح ، وعلى أن نتيجة أعمالها قد جلبت مهل أهالي القطر المصري واستحسانهم .

إني أشعر بالعجز عن تقديم ما يجب من الشكر والامتنان لسعادة سلطان باشا، ثم إلى كل من اشترك في تقديم هذا التذكار المحترم بواسطة سعادته ، ولى مزيد الأمل بأن المسعدة التي قمتها دولة انكفرت في مدة الحوادث الأخيرة تكون واسطة لتأييد نجاح الشعب المصرى وسلمه في المستقبل ما

الجفرال ولسلى

خطاب آخر من جناب السير ادوارد ماليت لسعادة سلطان باشا ورد لنا خطاب من جناب الجفرال لو أعرب فيه عما شمله من المسرة بإهداء الطينجات إليه، وما هو مرسل مع هذا نرجو إبلاخه إلى كل من اشتركوا في تقديم هذه الهدية الثمينة .

خطاب جناب الجفرال لو إلى السير ادوارد ماليت
الوكيل السياسى والقنصل لدولة انكلترا بالقطر المصرى

«سيدى

أرجوكم أن تسمحوا لى بأن أبلغ بواسطتكم شكرى الخالص إلى سعادة الرئيس سلطان باشا وأعضاء مجلس النواب ، وكذلك إلى أهالى القاهرة ، وذلك على إهدائهم الطينجات المرسلة إلى من يد نظارة الخارجية.

وإني أعتد هذا الشرف العظيم الذى منحونى إياه باقتنائهم ذاتى لقبول هذه الهدية الثمينة ، دليلا على استحسان الموم لتصرفى ، ولهذا فإني قد شملنى مزيد المسرة لما علمت بأن خدماتنا قد نالت هذا الاستحسان .

وإني لدى تقديمى للشكر الخالص إلى سعادة سلطان باشا وإلى جميع من اشتركوا في إهداء هذه الهدية الثمينة ، أتمنى لأهالى القاهرة السعادة والتوفيق ، وأمل أن يلهم القديعة المهدي تصان على مدى الأيام من مصائب الحروب .
وأشرف بوصف ذاتى بأني لكم عبد مطيع ما

الجفرال دورى لو

خطاب آخر من جناب السير ادوارد ماليت لسعادة سلطان باشا

المرسل إلى سعادتك مع هذا هو خطاب وارد إلى جناب السير ادوارد ماليت من جناب الجنرال اللورد ولسلي معرب عن شكره لسعادتك ولحضرات أعضاء مجلس النواب على غوى الخطاب الذي أرسل لحضرته بإمضاء سعادتك وحضرات النواب .

خطاب جناب الجنرال اللورد ولسلي إلى حضرة السير ادوارد ماليت المحترم

سيدي

بعد إرسالي لذلك الخطاب المعرب عن شكرى وامتنانى لأهالى القطر المصرى على إهدائهم السيف إلى ، وصلى من نظارة الخارجية ظرف فيه خطاب بتقديم هذه الهدية الفانعة ، وصل هذا فاسمعوا لى بأن أرجوكم أن تقدموا شكرى الخالص لسعادة سلطان باشا ولحضرات محمد بك الشواربى ، وعبد الشهيد أفندى بطرس ، وعبد السلام بك المولىسى ، ومحمود بك سليمان ، ومحمد السيوفى الذين هم من أعضاء مجلس النواب ، ولأعيان المديرىات وأهالى القاهرة بواسطة حضرات المشار إليهم ، وفلك على الشرف الذى منحونى إياه .

وإن امتنانهم الذى توهوا عنه فى ذلك الخطاب من تصرف الجيش الذى كان تحت قيادتى ، مما زادنا مسرة وإتباعا ، ولقد عمل رونق تلك الهدية الثمينة بما تفضل به حضراتهم فى خطابهم من الشرح لخدماتى الشخصية .

وحيث أنى أشعر بأن ما ظهر من سعادة سلطان باشا ومن اتحدوا معه فى هذا العمل ، هو أسى جفدا مما أستحقه ، فأجد ذاتى عاجزا عن إيصال ألفاظ أميرها عما شئنى من الشرف بإهدائهم إلى ذلك السيف ، وهذا الخطاب ، وإنى أعتبرهما

بكل مبرة وانضار تذكارا لحسن ميل الشعب المصرى واستحقاقه لما أبديناه ،
وسأبذل ما فى وسعى على الدوام لصالح الشعب المصرى ، وأتمنى لسعادة سلطان باشا
ورفاقه من أعضاء مجلس النواب ، ولأهالى القطر المصرى كمال التوفيق ، وأؤمل
أن تكون مصر أهلا لشهرتها القديمة فوق ما تناله من دوام السلم وكمال السعادة
بإرشاد حكامها العقلاء .

وأشرف بأن أعتبر ذاتى ياميدى لكم عبدا مطيعا

الجنرال ولسلى

تأليف نظارة محمد شريف باشا

لم تستطع نظارة إسماعيل راجب باشا القيام بأعباء الحكم ، ولا مواجهة
المشاكل التى استهدفت لها البلاد بسبب الحرب القائمة ، فقد تمت استقالتها إلى
الهندوى فى ١٦ من أغسطس سنة ١٨٨٢ فقبلها ، واستدعى ممزه دوللو
محمد شريف باشا فى ١٩ من أغسطس وعرض عليه مسند النظارة فقبلها ، وأصدر
إليه أمرا كراميا بتشكيلها ونصه :

عزيزى شريف باشا

” بناء على أهمية الأحوال الحاضرة ، واستقامتكم وأهليتكم المسماة لدينا
” ولدى الجميع ، وجهنا لدولتكم رياسة هيئة النظارة ، فيلزم المبادرة بتشكيل هيئة
” نظار بانتخاب ذوات مجريين مستقيمين وقسميتين ، والعرض لطرفنا عنهم
” لصدور أمرنا بالاعتقاد ، وأصدرنا أمرنا لدولتكم بذلك لاجرى مقتضاه “
” هـ ثوال ١٢٩٩ (١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢) محمد توفيق “

(١) دتر الأوامر الكريمة رقم ٥٦ صفحة ١٠٨ المحفوظ بديران جلالة الملك بمرأى طابرين .

وفي ٢٠ مرث أغسطس سنة ١٨٨٢ رفع محمد شريف باشا لسمو الخديوي
الكتاب الآتي ردا على الأمر العالي السابق ونصه :

== مولاي

أعرض لسموكم أن استدعاءكم لإيادى لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه
الظروف إنما هو دليل على استنامة نفقكم في، وإننى بالامتنال لأمركم الكريم أبرهن
على إخلاصى لوطنى ولنداكم السامية .

إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضع اهتمامى، فإن غايةنا
هى نجاح الوطن ماديا وأديبا، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم
المعارف، ونشر لواء العدالة، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية
والسياسية، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر كذلك لا ينبغى أن
نحذف منها شيئا .

ومن الواجب أن نتجه كل خواطرننا إلى موضع واحد وهو صيانة البلاد،
وعليه فأننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى ذيرة وقلب مصرى مخلص لنداكم
الشرفى، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق
عليها، فأقبلوا مولاي فائق احتراى، وإننى أشرف بأن أكون لسموكم الخادم
المطيع والأمين المتواضع ما

٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

شريف

وفي ٢٠ منه أجاب سمو الخديوي على هذا الكتاب بالإرادة السنية الآتى نصها :

عزيزى شريف باشا

إن استدعاءنا إياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على
إخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة، إننا نوافق تماما على المبادئ
التي عرضتها علينا، ومن الواجب أن نتجه جميع الأفكار والقلوب إلى موضوع

واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا، وإننا واثقون نظرك بأن الوساطة المتعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هي تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لبيئة البلاد الاجتماعية والسياسية .

ونرى أيضا أنه لابد في زمن الاضطراب من انتشار سلطنا على الشعب وإدارة الأعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فإننا نستدعي عند الاقتضاء التتام مجلس النظار برياستنا للبحث في المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فننفيذ أوامرها يجب أن يتم بدون أن تحس اختصاصات ناظر جهادتنا .

ولاشك يا وزير العزيز أنك توافق أفكارنا في كل هذه المبادئ ، ولنا الأمل الوطيد أن نظارتك ستمتد بأن تمتنع للبلاد عصرا جديدا وتشارك في رفعها إلى أعلى ذرى التقدم والفلاح .

واعتقد أن حواطني بحوك هي عواطف اعتبار تام وحسن مودة وإخلاص ما

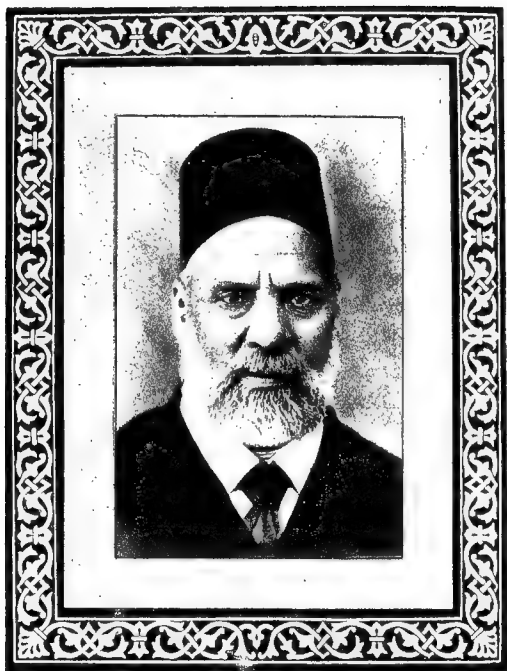
محمد توفيق

صدر في سرى رأس الثين يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ أصدر الخديوي أمرا عالي^(١) بتشكيل النظارة الجديدة على الوجه الآتي :

- مصطفى رياض باشا ... ناظرا للداخلية .
- وأحمد خيرى باشا ... ناظرا للمعارف العمومية .
- وعلى حيدر باشا ... ناظرا للبالية .
- وعمر لطفى باشا ... ناظرا للجهادية والبحرية .
- وعلى مبارك باشا ... ناظرا للأشغال العمومية .
- وحسين نغرى باشا ... ناظرا للمقانيسة .
- ومحمد زكى باشا ... ناظرا للأوقاف .

(١) دثر الأوامر الكريمة المحفوظ بسرى طابن بدوران جلالة الملك رقم ٦٩ في ١٣ شوال



احمد عربی فی آخر ایامہ

تشكلت نظارة محمد شريف باشا وقت اشتداد المارك بين الجيشين المصرى والإنجليزى فى الميدان الشرقى والغربى ، وكان الخلاف قد استحك وبلغ أشده بين الخديوى وعرايى باشا إلى حد أوقع الخلاف فى الصفوف ، فجعل البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة مع عرايى باشا ، ومعسكر الخديوى ، فوق الاصطدام بينهما وتقاتل أمره ، فانتزح الإنجليز تلك الفرصة لتحقيق أغراضهم الاستعمارية بالتدخل فى شؤون البلاد واحتلالها ، وأخفقت الثورة وانتهت بهزيمة المراسين واستسلام زعمائها فى ساعة الخطر ، واستطاع الجيش الإنجليزى الزحف إلى العاصمة واحتلالها دون مقاومة ، وألقى القبض على عرايى باشا ومن معه وقدمهم إلى المحاكمة ، فأصدرت المحكمة العسكرية فى شهر ديسمبر حكمها بالإعدام على أحمد عرايى ، وطلبه عصمت ، وعبد الصالح حامى أبو حشيش ، ومحمود سامى البارودى ، وعمل فهيم ، ومحمود فهيم ، ويعقوب سامى ، وأعقب هذا الحكم صدور أمر من الخديوى بتعديله إلى النفى المؤبد من الأقطار المصرية ولحققتها .

نفى الحكومة الزعماء السبعة إلى جزيرة سيلان بالهند ، وصادرت أملاكهم وأموالهم ، وحرمتهم من امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورة لمعيشتهم ، ويسع أملاكهم وتخصيص نممها لسداد التويضات التى تستعلى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة ، وتجرى لهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف الحائزين لها ، وهو أثمانهم من مجملات ضباط الجيش المصرى نحو مؤبدا ، فانطلوت هذه الصفحة المزعزعة فى تاريخ مصر القومى .

إلغاء مجلس النواب المصري

من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الإنكليز بعد احتلالهم مصر هدم مجلس النواب المصري الذي قام بأعمال قيمة في المدة الوجيزة التي اجتمع خلالها ، تلك الأعمال التي تمسدهم بحق صفة مشرفة في تاريخ مصر القومي ، وبرهاناً على حسن اعتماد مصر للحياة الدستورية .

ولقد كانت أعمال هذا المجلس وقراراته باعتراف الكلاب والرجال المسؤولين والسياسيين الأجانب الذين عاصروا حوادث مصر ، ورأوا حكومتها ومجلسها النيابي وطعنوا بها حوته المخبرات السياسية التي دارت بين الحكومة المصرية ودول أوروبا وأثرت في كتبهم ، خير شاهد على نجاح الحياة الدستورية في مصر في ذلك الحين ، وسجد الباحث في تلك الكتب التي أثبتت نصوصها استعراضاً دقيقاً للحوادث السياسية التي كانت مصر مسرحاً لها في تلك الفترة .

فقد كتب السير إدوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بمصر في كتابه (مصر من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٨٢) " بأن أعمال هذا المجلس كانت تسير سيراً حثيثاً في سبيل الفلاح بشكل مرض يعث على التفاؤل " .

وكتب المسعودي فرسييتيه وزير خارجية فرنسا في كتابه (المسألة المصرية) فقال : " كانت إدارة محمود سامي مراد ناعمة إلى حد لا بأس به ، واقضى شهرى فبراير ومارس في راحة وهدهد كذب التذويبات التي كان المرائيان العامان قد توقعها " .

وكتب المسيو تيودور رودستين في كتابه (تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده) " لم يكن يتظر أن يعمل المجلس في خلال هذه المدة القصيرة عملاً يذكر من الوجهة التشريعية ، اللهم إلا إزالة بعض فضائح الماضي الظاهرة لكل ذي عينين ، ومع ذلك كانت النظارات المختلفة إنشاء هذه المسلة تكدر في تهيئة

مشروعات الإصلاح لرضها على المجلس في دور انعقاده القادم ، فكانت تعد قانونا جديدا للانتخاب ، وقانونا لمنع السخرة ومشروع إصلاح المحاكم المخططة التي أدت الفلاحين فيها معنى أذى بليغا ، وآخر لإنشاء مصرف زراعى ، وما إلى ذلك من الأعمال .

أما المجلس نفسه فكان أثناء ذلك مكا على فحص الماهدات ، والمقائد العامة والخاصة المبعة بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية ورعاياها . وفى مناقشة النظار فى المساوى المختلفة التي وصلت إلى علمه ، وأهمها المساوى الخاصة بمسح الأراضي الذي كان قد تم منذ ثلاث سنين تحت إشراف موظفين من الإنكليز ، ولم يكن له أثر ظاهر غير التفقات الباهظة التي ذهبت فى شكل مرتبات وأجور وتفتات انتقال وغير ذلك ، وقد انتهى الأمر فى هذا الصدد بأن ألقى المجلس لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع ، فأرجع ذلك المساحين الذين قاموا بهذا العمل .

وكتب المستر الفريد سكاكين بلنت فى كتابه (التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر) فقال :

”وقد كان الدور الذى قام به محمود سامى من الحوادث دور إخلاص لمبادئ الدستورية ولحركة الوطنية وقد دفع فى ثباته ثمنا غالبا“ .

وقال فى موضع آخر :

”كانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت حادثة جابدين الشهيرة من أسعد الأوقات التي مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرى أنى حظيت بمبنى رأسى ، ولو أنى كنت سمعت بها شيئا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شية فى الأيام التي رأيتها فى مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظر فى الأيام التي يمكن أن أراها فيها ، بجميع الأحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة التحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية“ .

أقدم الإنكليز مل إلغاء هذا المجلس فدلوا بهذا الاجراء على أنهم ما كانوا يستطيعون أن يحكموا البلاد ويسلطوا سلطانهم عليها مع وجود مجلس نيابي يسند النظار في مقاومتهم ومناوئة سياستهم والوقوف حجر عثرة في تنفيذ أغراضهم .

هدم الإنكليز هذا المجلس واستماضوا عنه مجالس استشارية ليست لها شخصية أو فؤود أو احترام ، دامت أربعين سنة كاملة ، بدأت فيها الكوارث تحمل بالسياسة الإنكليزية في مصر وتنهال الأسس التي تستند عليها في حكم البلاد والسير بها نحو التطور والرقى .

لم يستطع الإنجليز بمثل هذه التصرفات الخاطئة أن يكسبوا صداقة المصريين بل على عكس ذلك أخذ فؤودهم يتقلص بدلا من أن يشتد ، وبدأ المصريون ينظرون إليهم بعين الريبة والحذر ، ويشكون في حسن نواياهم ، فضعف مركزهم الأدبي في البلاد ، ويرجع معظم السبب في هذا إلى هدم المجلس النيابي الذي كانت تتمتع به البلاد ، والذي اتصلت بحمله الهيئة المسؤولة التي كانت تراقب الحكومة وتستندا وتقودها إلى الهدى والإرشاد ، والتي كانت بحق حلقة اتصال بينها وبين الأمة .

وبعد أن انتهت الثورة العربية ، واحتلت السواكر الإنكليزية القطر المصري ، قررت الحكومة الإنكليزية ندب اللورد دوفرين سفيرها بالأسنانة للتوجه إلى مصر وتقديم تقرير عن إصلاح نظام الحكومة المصرية وتنظيم أمور البلاد ، فأشار عليها بضرورة إلغاء مجلس النواب المصري واستبدال نظام تمثيل به كما سيأتى تفصيله في هذا السفر من كيفية تشكيل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

مَحَاضِرُ جَلِيسَاتِ
مَجْلِسِ النُّوَابِ الْمَصْرِ
الْهَيْئَةِ النَّيَابَةِ الْأُولَى
دَوْرُ الانْعِقَادِ الْعَادِيِّ الْأَوَّلِ

من ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢

(تنبيه مهم)

محاضر هذا المجلس قد طبعتها وراجعتها بكل دقة وصناية ، بعد مطابقتها على
الأصول التي نقلت منها ، فلم أدخل عليها أى تعديل فى ألفاظها وأسلوبها وأبقيتها
على أصولها حفظاً لقيمتها التاريخية ، وفترتها كاملة لأول مرة فى تاريخ الحكم
النيابي بمصر .
(المؤلف)

كلمة للمؤلف

عن محاضر مجلس التواب المصرى

ابتدأت الوقائع المصرية منذ سنة ١٨٦٦ فى نشر محاضر مجلس شورى التواب المصرى الذى أسسه المنفور له إسماعيل باشا، واستمرت حتى سنة ١٨٧٩ ونظرا لفقد أعداد كثيرة من مجموعات السنوات المذكورة لم أستطع جمع مجموعة كاملة لمحاضر هذا المجلس، إلى أن وفقت بهداية من الله العمل القدير، إلى العثور على جميع السجلات المقيمة بها تلك المحاضر، فأخذت لها صورة بطريقة الفوتوكينات حفظا لها من التلف وتمهيدا لطبعها ونشرها وجعلها نواة للتحف البرلىانى الذى اقترحت على مجلس التواب إنشائه فى سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٦ و ١٩٣٩

لم تنبع إدارة الوقائع السبر على هذه السنة الحميدة التى جرت عليها من قديم الزمن فى نشر محاضر مجلس التواب المصرى الذى أسسه المنفور له محمد توفيق باشا منذ أول اجتماع له فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١، فاستعاضت عنها بنشر تفصيلات بما يحدث فى الجلسات دون أن تنشر النص الرسمى لمحاضرها، ثم توقفت توقفا تاما عن نشر تفاصيل الأحداث التى وقعت فى تاريخ هذا المجلس مدة اشتغاله بوضع لائحته الأساسية (الدستور)، إذ كان محظورا فى هذا الوقت على الصحف السيارة أن تنشر أخبار هذا المجلس إلا إذا كان مصدرها الوقائع الرسمية، ولذا تمذر أيضا على هذه الصحف وقتئذ نقلها للجمهور، فأخذل ذكرها فى كتب التاريخ، واختفت وقائعها منها .

وفى ١١ من صفر سنة ١٢٩٩ طلب قلم الوقائع بنظارة الداخلية بكتابه رقم ١ من مجلس التواب أن يبعث إليه من الآن فصاعدا بالقرارات والمحاضر إلى قلم المطبوعات لنشرها ونصه :

” إنه معتاد قديما نشر جميع ما يصدر من المجلس من القرارات والمحاضر ”
 ” بصحيفة الوقائع الرسمية لطالع العامة عليها ، وأن في هذه السنة لم يرد للقلم شيء ”
 ” من ذلك ، وقد تقرر في المجلس جملة أمور مثل تشكيل الأقسام وتعيين رؤوس ”
 ” عليها ، وجواب التشكر المروض للخدمة الخدمية ردًا لما صدر به النطق ”
 ” العالي عند الافتتاح ، لم أرسلت صورته رسميا ، وكل هذا يلزم درجة ”
 ” في الصحيفة الرسمية بمجرد وقوعه حتى يمكن للجرائد الأهلية أن تنقل عباراتها ”
 ” في جرائدهم على صحة بدون غلط ولا تحريف فيما يدرجونه عن لسان المخبرين ، ”
 ” كما حصل في جريدة المحروسة في تقرير بعض الأعضاء واستعفاء البعض الآخر ”
 ” ولهذا مرغوبا إرسال صور كل ما يصدر من الآن فصاعدا من القرارات ”
 ” والمحاضر إلى إدارة المطبوعات أول فأول حسب الأصول المقررة . ”

ابتداءً بجلوس النواب بعد هذا التاريخ يبعث بصور من قراءاته ومحاضره الى
 قلم المطبوعات لنشرها في الجريدة الرسمية ، وللأسف لم يستطع قلم الوقائع نشرها
 في الوقت المناسب بحجة ضيق الجريدة بها ، بل نشرها بعد انقضاء جلسات المجلس
 بمدة طويلة حتى ضاعت القائمة المائدة على أهالي البلاد من نشرها وقت صدورها .
 لذلك — رأيت اتما للعمل الذي بدأت به ، والجهد المتواضع الذي بذلته ،
 وتقريبا للنرض الذي توخيته نحو الكمال ، مع ما أنا عليه من ضعف الصحة ،
 أن أجمع كل محاضر مجلس النواب المصري بعد مجهود مضن لجمعها وقلت بتبويبها
 تبويبا كاملا مبسطا يوفر على الباحث والدارس كثيرا من الجهد والحقتها بالجزء
 الرابع الشامل لتاريخ هذا المجلس ، وقد نشرتها لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية ،
 هذا فضلا عما في ذلك من تصرف أسلافنا ، فتبين مبلغ ما أدوا من خدمات
 وواجبات النيابية وتكاليفها نحو بلادهم .

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى إخراج هذه المجموعة كاملة وافية بالنرض
 المقصود ، أسأل الله الهداية والتوفيق ، عسى أن يوفقني إلى تحقيق الغاية

وحسن التآل ما

محمد مصطفى

مجلس شورى النواب

مجلسه الأولى

يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ (٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١)

بعد تمام الساعة الخامسة من اليوم المذكور، صار تشريف افتتاح المجلس بحضور القنات الخديوية، وبين يديه كل من دولتو محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار، وسعادة علي حيدر باشا ناظر المالية، وسعادة محمود سامي باشا ناظر الجهادية، وسعادة قدرى باشا ناظر الحفانية، وسعادة اسماعيل أيوب باشا ناظر الأشغال العمومية، وسعادة زكي باشا ناظر المعارف والأوقاف، وسعادة طلعت باشا كاتب ديوان خديوي، وسعادة خيرى باشا مهردار الجتاب الخديوي، وسعادة ذو الفقار باشا تشريفاتي ولي التعم، وسعادة طه باشا سر ياور خديوي، وتليت بالنطق الكريم المقالة السلية الآتية صورتها وهي :

“ أبدي لحضرات النواب سرورتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن
“ الأهالي في الأمور المائدة عليهم بالنفع، وفي علم الجميع أني من وقت ما استلمت
“ زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب، ولكن تأخر
“ افتتاحه لأن سبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة، فأما الآن
“ فتحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
“ الدول المتحابه، ومن تخفيف أحوال الأهالي على قدر الإمكان، فلم يبق مانع
“ من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله، وهو مجلس النواب الذي أنا فاعمه
“ في هذا اليوم باجتماعكم، وأتم تحيطون علما أن جل مقاصدي ومساغى حكومي

” هو راحة الأهالي، ورفاهيتهم، وانتظام أمورهم، بتعميم العدالة بينهم، “
 ” وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم، وهذا منهجى واضحاً مستقيماً، “
 ” وعليه سيرى منذ توليت أمركم محبا للتريبة ونشر العلوم والمعارف، فعل “
 ” المجلس أن يكون مساعدا للحكومة في هذه الأمور كلها، خالصا مخلصا “
 ” في خدمة الوطن، منحصرة أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية، مع “
 ” مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تمهيدات الحكومة مع الدول، سالكا المسلك “
 ” المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شيء في هذا الوقت، الذى هو عصر “
 ” الترقى والتقدم، فالواجب علينا الاحتدال والتأني وحسن التبصر، وأن تكون “
 ” يدا واحدة في إتمام الأعمال النافعة، متوسلين ببنية الله تعالى وإمداد “
 ” رسوله الكريم، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية “
 ” أدامها الله، نسأل الله حسن التبحر إنه ولى التوفيق .

وعند نهاية المقالة قال سعادة سلطان باشا رئيس المجلس : (أدام سعادة
 الخديوى)، وجميع المجلس قال بلسان واحد : آمين اللهم آمين .

صار افتتاح جلسة ثانية في اليوم المذكور الساعة الثامنة .

فابتدا سعادة الرئيس الكلام بقوله :

أيها السادة النواب

نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى
 والآمر بها .

وبعد، فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد
 وسنوّ الإرادة، فما زادكم ذلك إلا يقينا بما عهدتم بالجانب المعظم من صفاء النية
 وكرم المنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية، وقد اجتمعتم في هذا
 المقام الرفيع ببنية الجانب الخديوى العالى ورجال حكومته السنية، للنظر في أمور

أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر، وبضعة أعيانه ونباهه، فواجباتكم من هذا القليل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات .

ولا أريدكم علما أن الوطن العزيز يحتاج إلى الإصلاح والتنظيم ، قابل للتقدم والمعمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية ، فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، واذما لازمة الرعاية ، وإننا قد أمرنا شرعا بحفظ اليهود ورعى الدم ، فمن تلك اليهود شدة الارتباط وصلة التامية للدولة العلية ، التي هي مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية ، وعرفت منا الإخلاص ، فلا بد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر إليها ، ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأيد أمر الشورى فينا يبرهنه الدولة العلية ، لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءا من قوتها الكلية .

ومن الدم والمواثيق علاقاتنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة ، فهذه الذمم واجبة الرماية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول ، التي يبنى لنا الاعتقاد برغبتها في انتظام أمورنا ، وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع ، كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية ، وفي المنشورات الرسمية .

فإذا حفظنا تلك اليهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات ، لزمتنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ، ويدبرنا عن الضرر ، ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا إليه ، ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلوا موضع تقمهم واعتادهم .

فوجهوا إخواني همتكم في السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل ، ونسأل الله العظيم حسن البداية والنهاية .

ثم تلى معادة سليمان باشا أباطة المقالة الآتية وهي :

الحمد لله على سوايح آلامه ، ونوايح نعمائه ، وبعد ، فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا المهام ، ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد ، وصفاء النية ، والميل الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بمد ذلك حق الوطن علينا ، واجباتنا بالنظر الى المجهود الواجبة الحفظ والذم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أهيلا عن قضى وثأبنا عن سائر إخواني التواب .

فياسعادة الرئيس المهام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بمظم واجباتها الوطنية والسياسية ، إلا وفي عزمه أداء حق الوطن ، وحفظ العهد المرصية ، وخدمة الأمة بما يجب لها التفع ، ويدراً عنها الضر .

وإخواني لقد علمتم أن الأنظار مكدفة إلينا ، والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من بابة ونأخذ فيه بأسيابه ، لا ننظر إلا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية .

وقد حصل لنا اليقين بأن يد الحجاب الخديوي المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، فبأجدنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسمى فيما يصلح به الحال ويحسن المال .

وقد آن الشروع في العمل ، فلقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولي توفيقنا عليه توكلنا وإليه ننيب .

سعادة الرئيس — أشار بقرتوب خمسة أعلام المجلس من أعضائه على حسب المعتاد .

عبد السلام بك المويلحي — قال : لا مانع من ترتيب الأعلام على الصورة الآتية وهي :

عدد	قلم المدنف	عدد	ما قبله
عدد	٣ من مصر	٤٥	قلم وسطى
٢	من سكندرية	عدد	من الجيزة
١	من دمياط	٣	من بنى موف
٥	من البحيرة	٢	من الفيوم
٣	من القليوبية	٦	من المنيا
١	من الجيزة	٢	من سيوط
١٥	قلم الغربية	١٥	قلم قبلى
عدد	من الغربية	عدد	من سيوط
٩	من المنوفية	٤	من جرجا
٦	من الشرقية	٦	من قنا
١٥	قلم الشرقية	٣	من إسماعيلية
عدد	من الشرقية	٢	من إسماعيلية
٨	من الدقهلية	١٥	
٦	من القليوبية	٧٥	
١			
١٥			

استقر رأى المجلس على ذلك .

سعادة الرئيس — طلب رأى المجلس فى تحديد وقت الحضور الى المجلس ،
والانصراف منه .

محمود بك العطار — قال : إن وافق يكون الحضور الى المجلس الساعة خمسة
والانصراف الساعة عشرة .

ولكن استقر رأى الأغلبية على أن يكون الانصراف الساعة تسعة .

عبد السلام بك المولى — قال : إن وافق ينظر في تحقيق صحة الانتخاب في الأقاليم .

أمين بك الشمسى — قال : تحقيق الانتخاب يصحكون بعد ترتيب رؤساء الأقاليم .

استقر رأى المجلس على القولين .

عند ذلك طلب المجلس فسحة للداولة في ترتيب الأقاليم ورؤسائه .

وأعيدت الجلسة ، وبها استقر رأى على ترتيب رؤساء الأقاليم كالاتي :

رئيس قلم المدن .	١	حضرة عبد السلام بك المولى	عدد
رئيس قلم الشرقية .	١	حضرة أمين بك الشمسى ...	١
رئيس قلم الغربية .	١	حضرة محمد مشاوى بك ...	١
رئيس قلم الأقاليم الوسطى .	١	حضرة اسماعيل الفندى سليمان ...	١
رئيس قلم قبلى .	١	حضرة محمود بك سليمان ...	١

سعادة الرئيس — قال : ينبغي تحرير جواب المظالمة السنية ، وتعيين من يتوجه من الأعضاء لتقديمها للجناب الخديوى .

استقر رأى على ذلك ، وأن يتعين لتقديم الجواب حضرات الآتى بيانهم وهم :

من قلم المدن	عدد	من قلم الغربية	عدد
عبد السلام بك	١	أحمد بك شريف	١
عبد بك الشواربى	١	على بك شعير	١
	٢		٢

عدد	من قلم قبل	عدد	من قلم الشرقية
عدد	عدد	عدد	عدد
١	محمود بك سليمان	١	هلال بك
١	أحمد بك علي	١	أمين بك الشمسي
٢		٢	
١٠			
عدد	من قلم الوسطى	عدد	من قلم الوسطى
عدد	عدد	عدد	عدد
١	مراد افندي السعدي	١	مراد افندي السعدي
١	اسماعيل افندي سليمان	١	اسماعيل افندي سليمان
٢		٢	

محمد بك الشواربي — قال : عند الانقضاء قد كان من عناية الحكومة يجلسنا في هذه السنة ، أنها اختارت لرياسته واحدا منا ، ومن أحرصنا على المنفعة الوطنية ، ومن أقدرنا على أداء حق النيابة ، وهو سعادة هذا الرئيس ، فهي يد الحكومة السلية جديرة بالشكر ، وكذلك نشكر لها تعيينها لرياسة الكتابة في هذا المجلس سعادة عبد الله باشا فكري ، المشهور بعلمه والهمة ، وصحة الوطنية ، وسعة العلم والمعرفة ، وقد اجتمعنا وما لنا سوى غرض واحد لا نتمناه ، وهو المنفعة العمومية ، ومعلوم أن هذا الغرض لا ينال إلا بالاتحاد ، والاتحاد لا يحصل إلا بالمحبة ، فالمحبة هي الوسيلة لنجاحنا ، والواسطة لترتيب الآثار النافعة على مجلسنا ، ولا تكون المحبة إلا بنيل المقاصد الذاتية والأخذ بالمبادئ الوطنية .

سعادة الرئيس — قال : أختتم الجلسة بالشكر لكم على ما أظهرتم من الثقة بي والرضا برياستي ، وأرجو الله لكم ولّي أن يوفقنا جميعا إلى ما تحسن عاقبته ، وتجلب آثاره ، ويصود على الوطن بالنفع العميم ، وما ذلك على الله بعزيز .

محمد سلطان

مجلس شورى النواب

محضر الجلسة الثانية

يوم الثلاثاء ٦ صفر سنة ١٢٩٩ (٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٨١)

عقدت الجلسة في هذا اليوم الساعة ٧ سبعة بحضور أربعة وسبعين من الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية وقبل .

معادة الرئيس — قال : قد رتب الأعلام، وانتخب رؤساؤها، فيحسن

الاهتمام بتحقيق الانتخاب في الأعلام .

عبد السلام بك — قال : إن حسن يكون التحقيق على هذه الصورة :

قلم قبلى يصصح انتخاب قلم وسطى .

قلم وسطى » » قلم المسدن .

قلم المسدن » » قلم الغربية .

قلم الغربية » » قلم الشرقية .

قلم الشرقية » » قلم قبلى .

وتقرر ذلك .

حرر جواب المقالة الخديوية وتلى في المجلس وهو :

” بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده ، والصلاة والتسليم على من ”

” اصطفى من عباده ، تقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية ، نحن معاشر ”

” نواب الأمة المصرية ، مقام النيابة عن جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا ”

” الجناب الخديوى الفخيم ، على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية ”

” الذى افتحه بنطقه الشريف ، إظهارا لمقصده الجليل من حيز القوة الى عالم ”

” الفعل ، وإجابة لرغبة الأمة ، ونظرا للصلمة العامة ، بعد أن زالت العوائق
 ” دونه ، وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية ، التي ذلت لها
 ” صماب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت
 ” وأطمئنت الحال ، (ودنا المنى واقادت الآمال) .
 ” ولقد شنف أسماعنا وأنشأ أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملاك أفئدتنا
 ” وملاها سرورا وطربا بما تضمنته من الإفصاح عما عرفناه لولى النعمة ،
 ” وألقناه من نزاهة النية ، ونبالة المقصد .
 ” حتى لقد نطقت السررا بما بدا على قميات الوجوه من سمات السرور ،
 ” فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة ، من أمة كريمة ،
 ” لمولى متفضل عليها متحجب إليها ، محب لحزبها مشغوف بغيرها ومنفعها .
 ” فلم يبق إلا أن نبذل غاية مافى السعة ، ونأق على قاصية الاستطاعة
 ” في فزع هذه الأمة التي انتدبتنا للنظر في منفعتها ، واستأنتنا عن أنفسنا لرؤية
 ” مصالحها ، سالكين في ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ،
 ” ما تحسن بعتاية الله مغبته ، ومحمد بين توفيقه عاقبته ، ويمضد مقاصد
 ” حكومتنا العلية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد مالنا
 ” من روابط التبعية للذات العلية السلطانية والدولة العلية العثمانية ، التي منحتنا
 ” عواطفها الكريمة من الامتيازات المرمية ، ما جلست به النعمة وعظمت المنة ،
 ” ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا ،
 ” مبتهلين الى الله جل ثناؤه ، وتقديست آلاؤه ، في أن يحرس لنا هذا الجانب
 ” الخديوى العظيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن
 ” ما يرام ، وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام .
 ”
 ” على إنهاء استعفاء من حضرة أحمد اسماعيل افندى الختاوى من نيابته عن أحد
 ” مراكز مديرية البحيرة وهذا نص الإتهام :

إنه بحضورى للجلس عابت أن اللازم إبقاؤه بأعضائية المجلس خمسة أعضاء

من مديرية البحيرة، والذين صار انتظاهم بمعرفة المديرية المذكورة ثمانية أعضاء، وغير متسرى الإقامة بالمجلس لكثرة أشغالي، وعدم وجود من يقوم مقامى لتأديتها، فأرجو إفاقي من النيابة في المجلس، وقد أديت عنى حضرة ابراهيم افندى الوكيل ليكون بدلا عن شخصى. ثم تليت أربعة عرض حالات مقدمة من جملة عمد ومشايخ بمديرية البحيرة، مقتضاهما أن التاجر من بعضهم في انتخاب حضرة صبرى بك وقت الانتخاب، وحصول انتظاهم للشيخ أحمد الصوفانى كان ناشئا من الوهم بأن أصحاب الرتب لا يصح انتظاهم، ولعلهم الآن بدم المانع من ذلك، فهم جميعا ينتخبون حضرة البك الموى إليه. عند ذلك طلب المجلس مراجعة عدد الأعضاء المتأد انتظاهم من مديرية البحيرة، فوجد المتأد خمسة، والمتخبون منها الآن ثمانية .

فقرر بالإجماع قبول استعفاء أحمد إسماعيل افندى المذكور، وأن ينظر في شأن الاثنين الزائدين ضمن من انتخبوا من المديرية المذكورة بالقلم الجارى فيه تحقيق صحة انتخاب الذين منها، ليحلى منهم القرار بما يلزم .

سعادة الرئيس — أشار بأنه بعد ذلك يتحوز للمديرية السابق ذكرها بما استقر عليه القول .

ثم طلب رأى المجلس في من يتلو جواب المقالة الخديوية، وبيان اليوم الذى يصير تقديمها فيه، فأقسمت أكثرية الآراء في ثلاثتها بين حضرة عبد السلام بك المولى وحضرة محمود بك سليمان، فكان للأول خمسة وثلاثون رأيا، وللثاني اثنان وثلاثون، ثم اعتذر حضرة عبد السلام بك، وأحال قراعتها على حضرة محمود بك . فاستقر الرأى على ذلك، وأن يكون تقديم جواب المقالة للجناب الخديوى في يوم الخميس الموافق ٨ صفر سنة ٩٩، ثم قضت الجلسة الساعة ٨ ثمانية لتجتمع الأعلام وتهتم بالنظر في صحة الانتخاب .

يوم الأربعاء الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩

اليوم المذكور ما صار عقد جلسة لمشغولية الأعلام في رؤية الانتخابات .

محمد سلطان

مَجْلِسُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

محاضرة الجمعة الثالثة

يوم الخميس ٨ صفر سنة ١٢٩٩ (٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨١)

اقتضت الجلسة والساعة ثمانية ونصف تحت رئاسة سعادة سلطان باشا بحضور
ثلاثة وسبعين من الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وحصل الإقرار عليه .

سعادة الرئيس — أشار بقراءة القرارات العائدة من الأعلام بخصوص
تحقيق الانتخاب .

قرئ قرار قلم الشرقية المشعر بصحة انتخاب أرباب قلم قيل جميعا .

وصار الإقرار عليه من المجلس .

ثم قرئ قرار قلم وسطى، وهو يتضمن أنه قد وجد في المنتخبين من مديرية
البحيرة زيادة ثلاثة، فإن الذين حضروا منها ثمانية، مع أن المطلوب بحسب المقرر لها
خمسة، وقد علم أن الشيخ أحمد الحناوى أحد الثمانية المذكورين قد استغنى من
النيابة وقبل المجلس استغفاه، وظهر أن الشيخ أحمد الصوفاني المنتخب من نفس
المركز المنتخب له حضرة محمد بك الصيرفى أقل أصواتا من البك الموما إليه، فضلا
عن ورود أربعة محاضر الى المجلس باختم كثير من الأهالى فيهم ٢٢ من الذين
انتخبوا الشيخ أحمد المذكور، يصرحون فيها بأنهم فعلوا ذلك توهمًا بأنه لا يصح
انتخاب أرباب الرتب، أما وقد علموا جواز ذلك فهم ينتخبون صيرفى بك، وكذلك

تبين أن أحد المتخمين من المديرية المذكورة وهو محمد افندى عوض أقل أصواتا من باقهم في الانتخاب، وبناء على ذلك ورد في القرار المذكور الحكم بصرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى، والشيخ أحمد الصوفانى، ومحمد افندى عوض، المذكورين والاكتفاء بالخمس الباقين من مديرية البحيرة، مع التصديق على سائر أرباب قلم المدن .

وحصل الإقرار عليه بالمجلس .

ثم على قرار قلم قبلى ومفاده أن انتخاب أرباب قلم وسطى صحيح .

وصار الإقرار عليه .

وقرئ قرار قلم الغربية بالتصديق على صحة انتخاب من بقلم قبلى .

واستقرت الآراء عليه .

ثم على قرار قلم المسدن بخصوص تحقيق قلم الغربية ، وهو يتضمن التصديق على انتخاب أربابه مسوى الشيخ أحمد الصباى الصادر في حقه مضبطة حكم بالأشغال الدينية والرفت من المشيخة في سنة ٧٥ على ما يفهم من إفادة المديرية ، فذكر في القرار أن تطلب المضبطة المذكورة ، وما يتعلق بها من الأوراق ، لأن الأوراق الواردة لم يوجد فيها الكفاية للتحقق من صحة انتخابه .

أحمد بك الشريف — الحكم على الشيخ الصباى بما ذكر لا يمنع من صحة انتخابه بموجب الأئمة ، لأن المذكور فيها البيان والطرء ، وهذا إنما ذكر في حقه ، لأنه حكم عليه بالأشغال الدينية في المديرية والرفت من المشيخة ، فالأشغال بالمديرية غير البيان ، والمذكور لم يكن وقتئذ شيئا يطرء .

مراد افندى السعودى — حيث أنه صدر بحقه مضبطة بما ذكر فلا بد من إثناء انتخابه .

عبد السلام افندى خفاجه — تطلب صورة المضبطة والأوراق المتعلقة بها لكىال الوقوف على الحقيقة .

أحمد بك الشريف — أيد كلامه الأول المتعلق بعدم التمويل على الحكم.

أحمد أفندي عبد الغفار — من حيث أن تحقيق انتخاب الذين حضروا من القرية محول على قلم المدن، فالقلم المذكور له الحق في أن يعطى القرار على قبول المذكور أو عدم قبوله .

عبد السلام بك المويلحي — إن قلم المدن كما أنت له الحق في رفض الانتخاب أو إقراره، كذلك له الحق في أن يمرض ما أشكل عليه للجلسة العمومية، وقد عرض الآن هذا الأمر، فلجلسة أن ترى رأيها فيه .

محمد بك الشواربي — حيث أن قلم المدن قد أحال الأمر إلى الجلسة العمومية، وأحد حضرات الأعضاء قال إن الأوراق ليست كافية، فإن وافق تطلب المضبطة والأوراق المتعلقة بها، وتحول على التسلم المذكور لينظر فيها ويسدى رأيه للجلس .

استقر الرأي على ذلك .

محمد بك الشواربي — حيث أن تحقيق الانتخاب قد تم، فهل تكون المناكرات في المجلس على مقتضى اللائحة القديمة، وهل تكون هذه اللائحة مرعية الحكم أم لا .

سعادة الرئيس — اللائحة بالطبع لا تبرح مرعية حتى يتقرر غيرها .

محمد بك الشواربي — يشكل قوميون للنظر في تقرير لائحة للجلس .

عبد السلام بك المويلحي — حيث أنه من مع حضور لائحة من طرف مجلس النظار فينتظر حضورها .

عبد الحميد أفندي البيطاش — اللائحة القديمة لا يمكن العمل بمقتضاها إلا فيما يتعلق بالانتخاب، أما الآن فلا تتكلم في شيء إلا بعد تقرير لائحة جديدة .

محمد بك الصيرفي — المجلس ينتظر من الحكومة أن ترسل إليه مشروع
لائحة جديدة لينظر فيه .

أمين بك الشمسي — حيث أن تحقيق الانتخاب حصل على مقتضى
اللائحة القديمة، فالمجلس ينظر في أشغاله على حسب اللائحة المذكورة، وبعد تقرير
لائحة غيرها، يكون العمل بمقتضى اللائحة الجديدة .
استقر الرأي على ذلك .

عبد السلام افندي خفاجي — لا بد من النظر في اللائحة الجديدة، وأن
لا يعمل شيء على مقتضى اللائحة القديمة إلا فيما يتعلق بقرينات المجلس الداخلية .
عبد السلام بك المويلحي — سأل عن يحول عليه النظر في أمر اللائحة .
عبد السلام افندي خفاجي — جميع الأعلام ينظرون فيها .
أمين بك الشمسي — بل يحسن تحويلها على قومسيون .
أحمد افندي عبد الغفار — أيد رأي أمين بك الشمسي .
استقر الرأي على ذلك .

مصطفى افندي أبو العز — كل قلم ينتخب ثلاثة من أعضائه لقومسيون
اللائحة .
استقر الرأي على ذلك .

إبراهيم افندي الوكيل — ينتخب من قلم المذن عبد السلام بك المويلحي،
وعبد الحميد افندي البيطاش، والشيخ أحمد محمود .
علي بك شعير — ينتخب من قلم التربة أحمد افندي عبد الغفار، والشيخ
إبراهيم سعيد، ومصطفى افندي أبو العز .
محمد افندي مصطفى عميره — ينتخب من قلم وسطى على افندي كساب،
واسماعيل افندي سليمان، ومراد افندي السمودي .

الشيخ أحمد أبو سعدة — يتخب من قلم الشرقية على بك القرى، وأحمد بك إباطه، والشيخ العدل أحمد .

محمود بك سليمان — يتخب من قلم قبلى أحمد بك على، ومهني أفندي أبو عمر، وعبد الشهيد أفندي بطرس .

أمين بك الشمسي — لا يخفى أن الأهمية في غاية الأهمية، وأن النظر في أحكامها من أدق الأمور، فالواجب علينا أن نختار لذلك منا الأذكاء والنبهاء ونصدق النظر في انتخابهم .

الشيخ طلبه حزين — لا يكفى ثلاثة من كل قلم للنظر في اللائحة، فالمناسب زيادة العدد .

استقر الرأي على الاكتفاء بثلاثة .

أحمد أفندي عبد الغفار — طلب فسخة للترقى في ذلك بالأقلام، وأن يكتب كل أحد ورقة بأسماء من يتخبهم من قلمه، ويضمها في صندوق الانتخاب . استقر الرأي على ذلك .

ففضت الجلسة الساعة ٩ وربع وأعيدت والساعة عشرة .

فتفتح صندوق الانتخاب وأحصيت الآراء فكانت الأكثرية لمن يأتى ذكرهم: من قلم قبلى : محمود بك سليمان . أحمد بك على . عبد الشهيد أفندي بطرس .

من قلم القرية : أحمد أفندي عبد الغفار . الشيخ إبراهيم سعيد . منشاوى بك .

من قلم وسطى : حسن باشا الشريى . إسماعيل أفندي سليمان . مراد أفندي السعدى .

من قلم الشرقية : أمين بك الشمسي . على بك القرى . أحمد بك إباطه .

من قلم المدن : عبدالسلام بك المولى . عبدالمجيد أفندي البيطاش . الشيخ أحمد محمود .

سعادة الرئيس — أشار إلى انتخاب رئيس للقومسيون المذكور .

استقر الرأي على أن يكون الرئيس سعادة حسن باشا الشريى .

السيد أحمد السيوفى — حيث أن المجلس متظرف لقرار اللائحة، فلا بأس بتحديد ميعاد لنهوها .

محمود بك العطار — لا يمكن تحديد ميعاد لذلك، فإن الزمن اللازم لإتمامها إنما يكون على حسب ما فيها وما يحسن عليه من المناقشة في القومسيون .

عبد السلام افندى خفاجى — يناسب أن المجلس لا يقرر شيئاً حتى تتم هذه اللائحة .

أمين بك الشمسى — حيث قرر القرار فيما تقدم على أن تتبع اللائحة القديمة حتى تستقر لائحة جديدة فعلى ذلك يكون الإجراء .

استقر رأى على ذلك .

انتهت الجلسة والساعة عشرة ونصف ما

محمد سلطان

مجلس شورى النواب

محضر الجلسة الرابعة

يوم الاثنين ١٢ صفر سنة ١٢٩٩ (٢ من يناير سنة ١٨٨٢)

انعقدت الجلسة العمومية تحت رئاسة سعادة سلطان باشا بحضور ثلاثة وسبعين من الأعضاء في الساعة ٩ وربع .

وحضر دوللو شريف باشا رئيس مجلس النظار، وقرأ المقالة الآتية صورتها وهي :

أيها السادة النواب

إني لا أقدر أن أعبّر لحضراتكم عن سروري بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي أعدّه مبدأ لعمري جديد إن شاء الله يمود على الفطر بالتقدم والنجاح .

حضراتكم يعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطانات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى، واشتراك رأي نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تمود منه المنفعة، وكنت قدّمت مشروما لمجلس النواب الذي كان موجودا وقتئذ وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها تعويق إتمام المشروع، والحمد لله قد زالت العوائق، وإني لأعدّ نفسي سعيدا حيث أن أفكارى في هذا الخصوص ما كانت إلا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالي، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم واجتمعتم، فتمتني الفطر على ذلك، ونهني أنفسنا، ونندعو للذات الشاهانية

والخضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير، ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعت على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا، كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات، وكررت بالمعروض الذي رفضته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا، فاشتغلت مع رفائي لتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم وقد تمت، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها .

ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر، وكان يلزم أن السلطة التي تعطي له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد، والحكومة معتقدة بكفاة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم، وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة وأي صنف كانوا، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها، ونظر كافة القوانين واللوائح، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة ولا نشر أي قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم، وكذلك تمهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم، والناية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم .

إنما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتمهدها بالتزامات ليست خافية عليكم، بعضها بمقود خصومية، والبعض بقانون التصفية، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب، حاشا، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتمهيداتنا وعدم خدشها بشيء ما، حتى نصالح خللتنا، وترداد ثقة العموم بنا، ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية، ومتى رأيت منا تلك الحكومات الكفاة لتنفيذ تمهيداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها، فتتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه، وإني لوائق من أن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لا بد وأن يترتب عليها ازدياد الثقة بنا .

هذا ومن المعلوم أننا تابعون للدولة العلية وصوالحنا مرتبطة بصوالحها، وهذه التبعة وهذا الارتباط هما السبب الوحيد لسلامتنا ونجاتنا، فحقوقها حيلتد هي مقدسة ومراماتها فرض واجب على كل منا، ولندعو الله جميعا بدوام الذات الشاهانية، وتأييد دولته العلية التي منحتنا امتيازات تضمن لنا خير بلادنا.

وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهي نفع البلاد، لا يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشعر في الأعمال النافعة المهمة، ولكونه من ثمة وضع مجلس تواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يمسونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح في أثناء تادية وظائفهم، فقد عمل عن ذلك مشروع وما هو مقدم للمجلس، المأمول أيضا الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة، وإن شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة بالانتخاب، نسأله تعالى بركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح، ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً، لما يكون فيه الإصلاح آمين بحمد خاتم النبيين.

ومع إتمام هذه المقالة سلم لسعادة الرئيس لائحة تشكيل مجلس التواب ولائحة ترتيب مجلس أعلى للإدارة والأحكام، وقال: (في وقت المذاكرة على هاتين اللائحتين بالقومسيون الذي يعين للنظر في ذلك أحضر بنفسى أو أعين من ينوب عنى في أثناء المذاكرة بالقومسيون) ثم بارح المجلس.

سعادة الرئيس — هل ترون أن تطبع هذه اللائحة وتوزع على الأعضاء مع إحالتها على القومسيون.

عبد السلام بك المولى — لا بأس في طبعها وتوزيعها على جميع الأعضاء، مع إحالة النظر فيها على القومسيون.

عبد الحميد أفندى البيطاش — تحول هذه اللائحة على القومسيون أولاً للنظر والمذاكرة فيها، وبعد الإقرار عليها تطبع.

(١) راجع نصها بصفة (١٦٣) بالجزء الخامس. (٢) راجع نصها في نهاية جملة هذه المحاضر.

أحمد افندى عبد الغفار — ينبغي أن المذاكرة فيها لا تكون إلا بعد طبعها ، ليتيسر أن يكون مع كل واحد من الأعضاء نسخة يتأتى له تأملها وإيمان النظر فيها .

شريعى باشا — لا بأس بالسرعة في طبعها بمدة يسيرة ، لئلا يطول الوقت في انتظارها .

أمين بك الشمسى — تستنسخ من هذه اللائحة نسخة وتعطى للقومسيون ليشتغل بالنظر فيها ، ويصير الطبع من النسخة الأخرى وعند تمامه توزع على الأعضاء .

أحمد بك أباطة — هذه اللائحة لستنا على يقين من الإقرار عليها إلا بعد الاطلاع عليها ومعرفة ماها والمذاكرة فيها ، فلا يحسن طبعها قبل ذلك ، وإنما تحول على القومسيون النسخة الواردة منها ، ثم يكون الطبع بعد التصديق والإقرار .

عبد السلام بك المويلحى — لا بأس بطبعها وتوزيعها على جميع الأعضاء ، مع إحالتها على القومسيون ليتيسر لكل منهم مطالعتها وكال الإحاطة بما حوته والتأمل فيها إلى أن يتم القومسيون أعماله ويمرضها على الجلسة العمومية ، فيتأتى لكل منهم حينئذ حسن إبداء الرأى فيها لسابقة علمه بها .

مهنى افندى أبو عمر — طبع اللائحة وتوزيعها أولاً ضرورى لاضطلاع الجميع عليها ، ولا يعلم فيه محذور ، فمن يرى تأخير طبعها نزجوه أن يبين الأسباب .

أحمد افندى محمود — حيث أن اللائحة معين لها قومسيون ، فالمناسب أن تنظر ابتداءً في القومسيون وتنقح ، وبعد التنقح تطبع على الوجه الذى يتقرر في القومسيون ، وتوزع على الجميع ليطلموا عليها وينظروا فيها .

الشيخ طلبة حزين — الأنسب أنها أولاً تطبع وتوزع على الجميع ليعلم ما فيها .

محمود بك سليلان — يستنسخ من اللائحة ست نسخ تعطى إحداها للقومسيون ، والخمسة الباقية توزع على الأقسام ، لكل قلم نسخة ، فيتيسر بذلك أن ينظر فيها بالقومسيون والأقسام في آن واحد ، وكل من بدت له فيها ملاحظة يعرضها للقومسيون .
استقر الرأي على ذلك .
ثم انقضت الجلسة والساعة عشرة وربع ٤
محمد سلطان

من يوم ٢٠ صفر سنة ٩٩٠ لحد ١١ ربيع أول لم تعقد الجلسات العمومية بالمجلس للاشتغال في تنقيح اللائحة الأساسية والمخاطرة في شأنها مع مجلس النظار .

(تنبيه مهم)

التأشير المبين أعلاه كتبه المرجوم محمد سلطان باشا بخطه ما بين محضرى الجلستين الرابعة والخامسة المنعقدتين في ١٢ من صفر و ١٢ من ربيع الأول ، وبناء على ذلك تكون جلسات المجلس قد أوقفت عقدها في المدة من ١٣ صفر إلى ١١ ربيع الأول (٣ من يناير سنة ١٨٨٢ إلى ٢ من فبراير سنة ١٨٨٢) وصحة التأشير يجب أن يكون بالصورة الآتية :

من يوم ١٣ صفر لحد ١١ ربيع أول لم تعقد الجلسات العمومية بالمجلس للاشتغال في تنقيح اللائحة الأساسية والمخاطرة في شأنها مع مجلس النظار .

وقد استكلت الوقائع التي حدثت في تاريخ هذا المجلس ابتداء من يوم ٣ يناير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية صدور اللائحة الأساسية وأثبتها كلها في تاريخ هذا المجلس (راجع الصحيفة رقم ١٢٨ وما يليها) .

المؤلف

مجلس شورى النواب

محضر الجلسة الخامسة

يوم الأربعاء ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٩ (أول فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٨ بحضور عدد ٧٢ من حضرات الأعضاء .

الرئيس — قد أريدت من جانب مجلس النظار لائحة مجلسنا الأساسية التي نظرت في اللجنة المعنية لذلك مشفوعة بإفادة من رئاسة مجلس النظار المشار إليه ، تتعلق باللائحة عموما وبتد النظر في الميزانية خصوصا ، فعقدت هذه الجلسة ليعرض ذلك على هيئة المجلس مع تقرير إجمالى من اللجنة المذكورة .

الجميع — في محله يسمع .

تلى تقرير اللجنة الإجمالى وهذا نصه :

إن اللجنة التي انتدبناها للنظر في مشروع لائحة المجلس الأساسية المرسلة من جانب الحكومة قد نهضت بهذه المهمة ، وعقدت لها جلساتها الأولى في يوم الثلاثاء ١٣ صفر سنة ١٢٩٩ بوجود عزتو بطرس بك غالى كاتب أسرار مجلس النظار مندوبا عن الحكومة ، فقرأت وعدلت وتقررت نحو نصف اللائحة بحضور المندوب المشار إليه ، ثم توالت جلساتها بغير وجوده حتى آتت على آخر الواجب بحثا وتعديلا ، واستكملت وضع اللائحة الأساسية على الصورة التي حسبناها موافقة للأحوال ، حافظا لحقوق المجلس مع الرعاية لجميع المهود والمواثيق المرصية ، وبعد أن فرغت من ذلك أرسلت صورة اللائحة على حسب ما انتهت إليه في تعديلها الى جانب مجلس النظار لتتقرر فيه ، ثم جرت بينها وبين المجلس المشار إليه محادثات ومفاوضات

شبهة بالرسمية على علة بنود من اللائحة، فأقامت الأدلة على أحقية ما عدلته وما وضعته حتى طادت اللائحة مساء أمس بإفادة من رئاسة مجلس النظار مقبولا معظم بنودها ومنعيا بعضها ومعدولا منها بند النظر في الميزانية وتقريرها بمجلس النواب، فأما البنود المخيرة فإن المقارنة بين الأصل المرسل من اللجنة والنسخة الواردة من مجلس النظار تبين لحضراتكم ما حصل فيها من التغير ومكان ذلك من الأهمية أو عدم الأهمية وعمله من القبول أو الرفض، وأما بند الميزانية فقد كان السبب في حذفه ما يفهم من منطوق الإفادة الواردة من رئاسة مجلس النظار، وقد رأت اللجنة أن واجباتها وحقوقها تقف عند هذا الحد من المخاطرة، ولذلك فهي تعرض لحضراتكم نص اللائحة الأصلية الواردة أولا من جانب الحكومة، ثم نص تلك اللائحة بعد تعديلها في اللجنة، ثم صورتها الواردة بالأس من جانب مجلس النظار بالتغيير والحذف السابق ذكرهما، مع الإفادة المتوجه بها ليعلم بذلك ما أبحرته اللجنة وما آل الأمر إليه، فإما أن يفوض إلينا من لدنكم حق وحدود جديدة في القبول أو الرفض أو تتم المخاطرة، وإما أن يتولى المجلس هذا الأمر بنفسه والله ولي الأمور.

ثم تليت الإفادة الواردة من رئاسة مجلس النظار إلى رئاسة مجلس النواب وهذا نصها :

” إن جناب قنصلى فرنسا وانكلترا الجزائرية قدما للحكومة مذكرة تتضمن ثلاثة أمور وهي :

(أولا) إن حكومتى فرنسا وانكلترا تريان أن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالأمور المالية لا تسمح للحكومة المصرية بأن تمنح لمجلس النواب حق تقرير الميزانية تقريرا قطعيا .

(ثانيا) إن القنصلين المولى إليهما مستعلمان لفتح مخاربات للاتفاق على هذه المسئلة .

(ثالثا) إن فتح المحاربات بناء على طلب الحكومة لا يكون إلا بعد تمام الاتفاق قطعا بين النظارة ومجلس النواب على سائر بنود مشروع لائحة اختصاصات النواب، وهذه المذكرة الخصوصية قد اطلع عليها قومسيون من مجلس النواب ..

وحيث قد علم من القومسيون المذكور أن النواب يريدون الاشتراك في تقرير الميزانية، ومن الواجب حيلثذ أن يحصل الاتفاق على سائر بنود اللائحة ما عدا ما يتعلق بالميزانية، فبعد تكرار المذاكرة بين النظارة وبين القومسيون المذكور قد قبلت الحكومة مشروع اللائحة المرفوق مع هذا .

فأرجو من سعادتك التصديق عليه من المجلس بشرط أنت قبول المجلس به لا يحد قطعا ولا يترتب عليه تنفيذ تلك اللائحة إلا بعد الاتفاق على مسألة الميزانية ودرجها بها .

أما ما يخص هذه المسألة فإن الحكومة مستعدة للخاتمة، إنما يلزم أن يكون طلبها صريحا مستويا، ولهذا، فالأمل أن مجلس النواب يصرح بأفكاره في هذه المسألة كتابة ويعمل عنها البنود المتأني له إعمالها حتى تكون أساسا للخاتمة .

فم صرحت اللائحة المرسلة من طرف القومسيون الى مجلس النظارة، والتغير الذي وجد فيها بعد عودها من المجلس المشار إليه .

لإبراهيم أفندي الوكيل — حيث أن اللجنة التي سبق لها النظر في هذه اللائحة أدري بأطراف المسألة وأعرف بأصولها وفروعها، فالموافق أن تعاد إليها اللائحة الأصلية، ويحال عليها النظر في التنويرات المحدثه فيها مع الإفادة الواردة من رئاسة مجلس النظارة، ليبحث في جميع ذلك وتقرر ما يلزم تحريره، ثم تبدى رأياها للجنة العمومية .

قبل جميع ذلك بالإجماع .

محمد بك الشواربي — نرجو من اللجنة الإسراع في ما كلفت به فإن الأمر مهم ومستعجل .

عبد السلام افندى خضاجى — إن وافق تعقد اللجنة في هذا اليوم للشروع في شأنها استجيالا في الأمر المفوض إليها ومراعاة لمكانته من الأهمية .

اتفقت الآراء على كون اللائحة قانونا مستجيلا .

على بك القرىعى — أرى أنه لا بد من ابتداء اللجنة بشأنها في هذا اليوم، بحيث يتمكن من إتمامه بأقرب ما يكون من الوقت .

السيد سعيد الغريانى — لا خلاف في أهمية هذا الأمر ووجوب الإسراع فيه، ولذلك أرى أن تعقد اللجنة في الحال لعلها تستطيع إتمامه في نفس هذا اليوم .

محمد بك الصيرفى — لا يمكن أن تكلف اللجنة بسوى الإسراع والاجتهاد المطلق، فليها أن تشرع في شأنها، ومتى استكملته تبدى رأيا للجلسة العمومية .

عبد الحميد افندى البيطاش — إن مكان المسألة من الأهمية يوجب علينا تحديد مدة اللجنة فيما انتدبت له، خصوصا وأنها على علم من تفاصيل الأمر، فلا تحتاج فيه إلا للراجعة، ولذلك أرى أن تعقد في هذا اليوم ولا تنفض حتى تأتى على آخر العمل بحيث يمكن تقديمه صباح غد للجلسة العمومية .

مهني افندى أبو عمر — يحسن بالجنة في ما أرى أن تكون متمسكة بأرائها المقررة من قبل .

الشيخ أحمد الصباحى — لا يلائم ضرب ميعاد لتتمة أعمال اللجنة، وإنما يربى منها الإسراع، ومتى فرغت من شأنها ترفع ما استقرت عليه آراؤها الى المجلس .

محمد بك الشواربى — لا بد من ضرب ميعاد، فإن المسائل غير المعتادة تؤخذ بوسائل غير معتادة، فإن وافق يكون عرض قرار اللجنة للجلسة العمومية غد عند الظهر .

أخذت الآراء على ضرب ميعاد أو عدمه فتقرر الأول بالأكثرية .

أحمد أفندي عبد الغفار - إن حسن فليكن الميعاد إلى ظهر غد كما
طلب ذلك .

انخفضت آراء الأكثرية على هذا الطلب .

أحمد أفندي عبد الغفار سمع حيث أنه لم يبق على المجلس في هذا الوقت
من شغل مهم بالنسبة إلى أمر اللائحة، فالموافق أن تنفض الجلسة لتعقد اللجنة وتأخذ
في عملها المهم .

انخفضت الجلسة على ذلك والساعة تسعة تماماً ما

محمد سلطان

مجلس شورى النواب

محضر الجلسة السادسة

يوم الخميس ١٣ ربيع أول سنة ١٢٩٩ (٢ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت اللجنة الساعة ٩ بحضور عدد ٧٣ من الأعضاء .

سعادة الرئيس — إن اللجنة التي كلفت بإعادة النظر في اللائحة بعد رجوعها من لندن بالحكومة، وفي الرقم الوارد من جانب رئاسة مجلس النواب طلبت عقد جلسة عمومية لثلاثة تقاريرها، فمعدلت هذه الجلسة لساعة وأخذ الآراء على ما تعرضه فيه .
تلى تقرير اللجنة وقضه :

عقدت هذه اللجنة أمس الأربعاء والساعة تسعة وربع فأعادت النظر في مشروع اللائحة الأساسية المعد إلى المجلس من جانب مجلس النواب، وبحثت بمبادلة الرأي بينها وبين أعضاء اللجنة الذين تكلفوا بمذاكرة النظر في بعض أوجه التسوية، وبعد المناقضة والمداولة قبلت بعض ما أحدثه مجلس النواب من التغيير في اللائحة ورددت البعض الآخر إلى أصله، اعتقاداً أنه أوفى للصحة وأوقع في بابه، ثم وضعت للنظر في الميزانية والاشتراك في تقريرها ثلاثة بنود، وأثبتت هذه البنود في النسخة المعروضة الآن لديكم .

وقد تلى فيها رقم دولة رئيس النظار موقع لديها موقع الاستغراب، لعلها بأن المسألة التي بين الحكومة ومجلس النواب داخلية محض لا يقتضى إزعاج أى خاطر بالتدخل والوساطة، ولا سيما بعد تساهل النواب إلى حد الرضا بالمشاركة في تقرير الميزانية ليس فقير، على أنها لم ترد أن تمتد لذلك الرقم جواباً لسببين : الأول أنها رائته من الأهلية بحيث ينبغي له رأى الهيئة بمجلسها، والثاني أنها تؤثر على مطال المراسلة

بسرعة المشافهة، بمعنى أنها ترى من الملائم حمى الأمر بوجه السرعة اجتنابا للتأخرية وتصريحا بكون المجلس يرى أن تقرير الميزانية من حقوق الحكومة دون سواها، وأنها قادرة على إعطاء هذا الحق لمجلس النواب إرضاء للرأى العمومى، وعملا بما تقتضيه المصلحة الوطنية وحما للبلاد .

فإذا حسن لدى الهيئة هذا الرأى فليحد على سماعها نص اللائحة ببيان ما أحدثت الحكومة فيها من التغيير، وما قبلته اللجنة من ذلك، وما ردت به إلى الأصل، ولما فى أمر تعيين الوفد أو ترقيم الجواب على رقم رئاسة النظار رأيا العالى موافقا للصواب إن شاء الله تعالى .

محمد بك الشواربى — لا بأس فى تشكيل لجنة تسير إلى الجانب الإندوبوى طالبة من حضرة السنية إقرار اللائحة التى استقرت عليها آراء النواب، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة، خصوصا بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنزه عنه فى رقم رئيس مجلس النظار .

إبراهيم أفندى الوكيل — أوافق على رأى حضرة محمد بك الشواربى فى إرسال اللجنة، ولكن أرى أن تسير أولا إلى دولة رئيس النظار فتذكر له سوء تأثير رقمه فى المجلس، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا تأجيل ولا تأخير، فإن أبى، فاللجنة تقتصد الجانب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سرىما .

أحمد أفندى عبد الغفار — أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بإنكار ما فيه، لكن لا يحسب السكوت عنه اعترافا به وقبولا .

أحمد أفندى محمود — إن مسير اللجنة على الوجه السابق الذ كر كاف فى رد الرقيم وحامى الأمر بلا مساء، ومع هذا، فإن تحرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق، رد لا مشاحة فيه ثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى .

بعض التراب — أحسنت .

الرئيس — يحسن أخذ الآراء على قبول تعيين اللجنة برفع الأيدي علامة للقبول .
قبول عمومي .

أحمد افندي عبد الغفار — إن وافق فليكن عدد أعضاء اللجنة عشرة .
محمد بك الشواربي — بل خمسة عشر .

الجميع — في محله .

شرح في الانتخاب السري بوضع الآراء في صندوق، فكانت الأكثرية للاتية
أسماؤهم وهم :

سعادة حسن شريفي باشا	حاضرة محمد بك الشواربي	حاضرة أمين بك الشمسي
سعادة سليمان باشا أباطة	حاضرة أحمد افندي محمود	حاضرة محمود بك سليمان
حاضرة محمد صيفي بك	حاضرة أحمد افندي عبد الغفار	بناب عبدالشيد افندي بطرس
حاضرة أحمد بك علي	حاضرة أحمد افندي السيوفي	حاضرة علي بك شعير
حاضرة أحمد بك الشريف	حاضرة إبراهيم افندي الوكيل	حاضرة مهدي افندي أبو عمر

أحمد افندي محمود — يرجو انفضاض الجلسة لتسير اللجنة بمراسلتها قبل
فوات الوقت .

قبول عمومي .

الرئيس — قضت الجلسة والساعة سبعة ونصف ما

محمد سلطان

مجلسين سنويين للوزارات

محضر الجلسة السابعة

يوم الثلاثاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ من فبراير سنة ١٨٨٢)
عقدت الجلسة والساعة تسعة ونصف بحضور عدد ٧٢ من حضرات الأعضاء.
تلى محضر الجلسة الماضية وقيل .
دخل حضرة صاحبي السعادة عبد الله باشا فكري ناظر المعارف، وحسن باشا
الشريبي ناظر الأوقاف .

معادة ناظر المعارف — إن معادة ناظر الأوقاف وهذا الفقير مكلفان
من جانب هيئة النظار بأن يقتلما لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التي أرسلت إلى
الجناب الإنجليزي المعظم، وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة،
فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالي إلى مجلس النظار فتلطت فيه، وحصل القرار
على جميع ما تضمنته، ما خلا بعض موادوقية خصوصية لم نجد لها الحكومة محلا
في لائحة دائمية معتدة للبقاء أزمسة طويلة إن شاء الله، فرأت أن تصدر بها أوامر
كرمية خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذي يصدر باللائحة الأساسية، وكذلك أدخلت
في بئدين اثنين تغييرا يسيرا لا يخرج عن حد البيان والإيضاح، وما مول الحكومة
أن مجلسكم الكريم يسارع إلى قبول اللائحة كما قررت فيه ليأخذ من ثم في أعماله
المهمة العائدة بالفائدة على الوطن .

أحمد افندي عبد الغفار — إن حسن قتلل المواد التي حذفتم لتصدر
بها الأوامر الخصوصية، والتي أحدث فيها التغيير .

سعادة ناظر المعارف — المادة التاسعة حذفت منها العبارة المتعلقة بإجتماع المجلس في هذه السنة ونصها :

” وحيث أن المجلس قد ابتدأ هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر “.

على أن هذا الحذف لا يثير مقصود المجلس ، لأنه سيصدر بمضمون هذه الفقرة المحذوفة أمر كريم مخصوص .

أحمد افندي محمود — لا بأس كي ذلك .

سعادة ناظر المعارف — المادة الرابعة عشرة حذفت منها العبارة المتعلقة بسعادة رئيس المجلس الحالي ونصها :

” وحيث أن الرئيس الحالي قد عين يأمر الحضرة الخديوية من النواب ، فيستمر على رئاسته المدة المذكورة “ .

وهذا الحذف قد عرض عنه أيضا بأمر خصوصي كريم يصدر بمضمون العبارة المحذوفة .

قبول عمومي .

سعادة ناظر المعارف — المادة الثانية والخمسون ونصها :

” مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام ، اعتبارا من تاريخ انعقاده “ .

هذه المادة قد حذفت رأيا ليهدير بمفادها أمر خديوي كريم .

قبول عمومي .

سعادة ناظر المعارف — المادة العشرون المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين ، وإخبارهم بتأيق منهم ، هذه المادة قبلت ، ولكن ذكر فيها أن الإخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس فصار نصها :— .

”للتواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعا، ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعدّ أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته“ .

مهني افتدى أبو عمر — هذا البند يردّ إلى أصله الذي استقر عليه رأى المجلس .

أمين بك الشمسي — لا فائدة في الملاحظة مع تقييد الإخبار بزمن انعقاد المجلس، لإمكان أن يقع الأمر من المتوظف ثم تمتد عليه الأيام فتحول الحوادث دون الاستدلال عليه، أو تزول آثاره المشيرة إليه أو غير ذلك مما تضيع به ثمرة الملاحظة، فلوردت المادة إلى أصلها لكان ذلك أوفى بالمصلحة .

محمود بك العطار — إن الإخبار في مدة انعقاد المجلس يكون أقوى وأصح، ولو أطلق لكان فيه موضع خوف من تشويش الأعمال الإدارية .

أبو عبد الله — ولكن إذا وقع الخلل من أحد المتوظفين واعتدى على ضعيف من الناس، ورأى النائب ذلك رأى العين، فهل يصبر المظلوم وينظر الرأي تسعة أشهر، وحيات أن يفيد الإخبار بعد ذلك .

سعادة ناظر المعارف — إن تقييد الإخبار بمدة انعقاد المجلس لا يوجب الانتظار أشهراً، ولا يمنع التبة من إقامة الدعوى على من يقع منه الاعتداء أو المخالفة، فإن صاحب الشأن يرفع لاشك أسره إلى محل الاقتضاء حال وقوع التمدى عليه فيجري الأمر بحراه القانوني في خلال العطلة، أي عدم انعقاد المجلس، فإذا حصل الانعقاد أمكن لأي النواب إخبار الناظر بالأمر بواسطة رئيس المجلس تأييداً للشكوى إن كانت في محلها، وبذلك يحصل الترض ولا تقع المسؤولية على المخبر بحال ما

محمد بك الصيرفي — أوافق على رأى سعادة الناظر ، فان الإخبارى مئة انعقاد المجلس أولى .

أخذت الآراء على ذلك فقبل الرأى بالأكثرية الثالثة .

سعادة ناظر المعارف — تلا المادة السادسة والثلاثين وهى :

إذا وقع الخلاف الخ... ثم قال : إن لفظ الضرورى فى القول بأن ما وقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ... موضع إشكال وإبهام من وجه أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظر ولجنة التواب ، فيكون ذاك خلافا على خلاف ويقف به سير الأعمال ، وليس بخلاف على حضراتكم أن بعض الأعمال الإدارية مما لا يحسن توقيفه ولا يمكن تأخيرها ، وللبك رأينا إيضاح لفظ الضرورى بهذه العبارة وهى :

” أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية ، فإذا كان مقرر فى ميزانية السنة السابقة ، ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ، ينفذ مؤقفا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٣٣ “ .

وهذا الإيضاح لا يغير مقصود المجلس فيا أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، إلا أنه يمنع الالاس والإشكال ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلا ريب همدى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول .

أمين بك الشمسى — هذا الأمر ممكن القبول ، ولكن بعد أن تهرز الميزانية فى المجلس مرة بحيث يكون قبوله لإفناذ المقرر فى ميزانية سابقة قبولاً لأمر سابقى التقرير فيه .

سعادة ناظر المعارف — هذه الملاحظة تخص بسلامة أشهر فى جنب أعوام طويلة ، أو بأمر مؤقت فى لائحة دائمة ، فالمجلس ان لم يكن رأى ميزانية هذا

العام فانه سيرى ميزانية السنة المقبلة إن شاء الله ، فتكون الحال من بعد ذلك على ما أراده حضرة شمسى بك في ملاحظته ، ولاشك أنه وسائر النواب الكرام لا يوقفون أصرا واجبا مستمرا من أجل ملاحظة مختصة بزمن قليل محدود .

رشوان إفتندى — حيث أن الذى ينفذ من الأمور الواقع الخلاف عليها يكون موقفا إلى انعقاد المجلس الثانى ، وإن هذا المجلس إذا رأى المجلس الأول وجب إضفاء الرأى الذى أبداه ، فلا بأس فى قبول الإيضاح الذى تطلبه الحكومة . قبل التغيير الواقع فى مادة ٣٣ بالاتفاق .

سعادة ناظر المعارف — هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحصم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة ، وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة ، مع أهمية الإحمال المطلوبة منه والى يوم القيام بها جليا للفتنة الصهيونية .

شمسى بك — نرجو من هيئة النظار أن قنصر فى التصديق على اللائحة وإرسالها .

سعادة ناظر المعارف — الذى أعلمه من هيئة النظار أنهم جميعا يرومون الإسراع فى ذلك ، لأنه يشق عليهم أن يكون هذا المجلس معطلا عن رؤية المصالح ، ولذلك فلأنا سبادر إلى التصديق على اللائحة وإرسالها إليكم مشفوعة بالأوامر الكريمة المتعلقة بالمواد الخصوصية التى حذفت منها لهذا القصد .

عبد السلام بك المولى لى — إنا نشكر جناب الخديوى عنايته بقبول لاحتنا الأساسية ، ونثنى على همه النظار الفخام لإسراعهم فى تقريرها ، ومبادرتهم بأرسالها إلينا على يد ناظرين كريمين لم ينس المجلس آثار اجتهدا فيه ، حين كان من رؤساء أعضائه ومرشديه ، لا جرم أن ذلك يثبت هيئة النظارة صحة الوطنية

والحرص على حقوق الهيئة التيابية، فالمرجو من سعادة ناظر المعارف وسعادة ناظر الأوقاف المهامين إبلاغ الهيئة المشار إليها شكر المجلس لما وثناه عليها .

سعادة ناظر المعارف — صار إبلاغ ذلك لهيئة التفار واجبا علينا ، وسنقوم بهذا الواجب في الحال . ثم إنا نقدم لحضراتكم شكرنا عليه ، ونسال الله أن يوفقنا جميعا لما تكون فيه مصلحة الوطن .

وعلى ذلك انتهت الجلسة والساعة عشرة ونصف ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ سَيِّدِ الْوُجَّابِ

محضر الجلسة الثامنة

يوم الأربعاء ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

(٨ من فبراير سنة ١٨٨٢)

افتتحت الجلسة والساعة ٦ بحضور عدد ٧٣ من الأعضاء .

حضر عطفو فتوح محمود سامي باشا رئيس مجلس النظار، وألقى الخطبة الآتية :

أيها السادة النواب

أحسب نفسي سعيد الطالع بحضورى بينكم، حاملا الى حضراتكم القساوون
الأسامى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم، ويسرفى كل السرور أنى
لم أحمله إليكم إلا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفضوا عليه من الأعمال
ما يبرز شأن البلاد، وينبى ثروتها، ويقوى أصول العدالة فيها .

وهذه نعمة من الله سيقى إلينا، على حين احتياجنا إليها، والحمد لله قد وصلنا
الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة، ولم يكن شئ من الوسائل
يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديوينا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا، ومقاصده
الساوية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه،
فأقول واجب علينا جميعا أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

إلا أنى أعلم كما تعلمون، أن مجزود وضع القانون على أصول الحزبية وقواعد
العدالة لا يكتفى فى وصولنا الى الناية المقصودة من اجتماع حضراتكم، بل لابد أن

ينضم الى ذلك خلوص التية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها، بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها، وقد قال عقلاء السياسين إن الوصول الى هذا النوع من الكمال، أغنى حصر جزئيات الأعمال وكتلتها في دائرة القانون، إنما ينال بعد العناء وطول التجارب، لكني لا أعد هذا صعبا عليكم، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانقلاب على حضراتكم، وأتم على أكل درجات العقل والفضيلة، ولا عناء في اتباع القانون إلا على القاصرين .

وفي أمل أنكم ستحققون ما يظنه أحياء البلاد فيكم عند ما يتبدئون في الأعمال المهمة التي تهيأهم الآن لمباشرتها، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم، وتوجهوا الى ذلك ماضى المهمل حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة، وهذا لا يكون إلا بتقليص الأفكار، وتقيص الطوايا من شوائب التزامات الشخصية، بأن نهمل الأعمال وقفاً على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة مائد عليكم وعلى أبنائكم .

إن الثقات النظر الى الخصوصيات يبحث في القلوب محاسنات ومناورات تجعل على الخلفاء الدائم — نموذج بالله — وانكم تعلمون أن الذين رفقوا الى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم في طلب النفع العام، فاعترف العالم بفضلهم، وأجلتهم القلوب فأحتهم أعلى المنازل، فثبتوا في مكاتهم ما داموا بجلية الإخلاص .

وإني أخشى قسى بوقوف بين عقلاء البلاد، السارفين بمقوق بلادهم عليهم، المالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهم من العمل وحجبا من الثبات في خطة الاعتدال، حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

وفي علم حضراتكم أيها السادة، أنني عند استلامى رياسة النظارة، رفعت الى جناب خديويتنا الأعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة، وأظنكم قرأتموه

وتأملتم معانيه، وقد تكرم على الجنب الخديوي بقبوله، واني مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تنجيم ما قصدنا، ليستقر أمر النظام وتوفر لدينا أسباب الثبوت والرفاهية، ونحفظ الحقوق التي لنا، ونؤدى الواجبات التي علينا، ونوفى بجميع عهدنا بمن عاهدناه، وتكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا، وأرضينا جميع الدول المتقدمة التي تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بمهودنا .

وأتم ما تتواصى به أن لا نعمل للتعصب المشرى دخلا في الأعمال الوطنية التي كلفتمك البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الجيدة هي الباعث القوي على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل .

نبال الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا، وأن يجمع البلاد بهيئة حضرة خديونا المعظم أيده الله .

وبعد فرافه من الخطبة قدم المجلس صورة اللائحة الأساسية مقررة مصدقا عليها من الحضرة الخديوية، وصورة ثلاثة أوامر كريمة صادرة من تلك الحضرة وهي:

(١١) صورة اللائحة الأساسية)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وبناء على ما قرره مجلس النواب، وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هوأت :

المادة الأولى

تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالاقتخاب، والشروط اللازمة لمن له حق الاقتخاب ولن يسموز اقتخابه اثنين فما بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضا على كيفية الاقتخاب .

(١) خل مختصر الجلمة من آيات صورة اللائحة الأساسية النهائية التي قدمها شريف باشا ولكن أختار هنا لفظة التلميح والحرص .

المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات، ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة بمصاريفه .

المادة الثالثة

النواب مطلقوا الحزبية فى إجراء وظائفهم، وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحل باستقلال آرائهم، ولا يبعد أو يعيد يحصل إليهم .

المادة الرابعة

لا يجوز التمرض للنواب بوجه قاء، وإذا وقعت من أحدهم جنائية أو جريمة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة الخامسة

للجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحذ انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكلاء عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركزه بحكومة مصر، ويعقد بأمر يصدر من الحكومة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار، ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة

تعمد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير، وإذا لم تكف هذه المدة لانتظام الأشغال الموجودة وطلب

المجلس أن تزد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجاء الى ذلك بأمر يصدر من
الحضرة الخديوية .

المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك
بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب
بمحضور باقى النظار .

المادة الحادية عشرة

تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديوى أو رئيس مجلس
النظار بالنيابة عنه ، وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس
في أثناء انعقاد جلساته ، وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الثانية عشرة

ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها
وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتسلم
المجلس لهذا الغرض من أعضائه .

المادة الثالثة عشرة

لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة يوجه قطعى ، ولا على
أى رأى حصلت الدأولة فيه .

المادة الرابعة عشرة

ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسمائهم على الجانب الخديوى ،
فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر
يصدر من حضرته .

المادة الخامسة عشرة

ينضبط المجلس ويكلى لرئيسه، وبين للقلم كتاباً بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة السادسة عشرة

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة السابعة عشرة

اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية ، وتحرر المحاضر والمخصصات يكون بتلك اللغة .

المادة الثامنة عشرة

لتنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه، ولم أيضاً أن يستنيوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين .

المادة التاسعة عشرة

إذا قرّر قرار النواب على أن يستدعى بالحضور مجلسهم أحد النظار للامتناع منه عن مادة معينة، فعلى الناظر أن يذهب الى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين ليجيب عما يسأل عنه .

المادة العشرون

لنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً، ولم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلاماً من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد متوظفى الحكومة التابعين لنظارته .

المادة الحادية والعشرون

النظار متكافلون فى المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء .

المادة الثانية والعشرون

كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة الثالثة والعشرون

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ، ولم تستف النظاراة للحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجهيد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض الى يوم الاجتماع ، ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم .

المادة الرابعة والعشرون

إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ رأى المذكور قطعيا .

المادة الخامسة والعشرون

مشروعات القوانين والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ، ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يتل فى مجلس النواب بنسدا فينلدا ويقر حكما حكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، وإذا كان القانون مستعجلا فيمكنى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا ترمى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة تتمثل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا .

المادة السادسة والعشرون

مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ، ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض

تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره، وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السابعة والعشرون

إن لم تطلب اللجنة لإجراء تغييرات في المشروع المجال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك، فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون لمجلس النواب للادالة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلي مع التغييرات التي حصلت فيه للناقشة فيها، وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة، فللجنة أن تدين رأيا للمجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة الثامنة والعشرون

عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه .

المادة التاسعة والعشرون

على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق المجلس عليها .

المادة الثلاثون

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على مقاولات أو عقارات أو يركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة، وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك ، وكل مستخدم حزر كشوفات أو تعريفات عنها، وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كخائن وترد الحقوق لأربابها .

المادة الحادية والثلاثون

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لنابة الختام من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الثانية والثلاثون

تقدم للجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها.

المادة الثالثة والثلاثون

تقدم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول يقدر عند جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة.

المادة الرابعة والثلاثون

لا يجوز للجلس أن ينظر في دفعيات الوريكو المقرر للاستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون

ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراجعة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا في الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية .

المادة السادسة والثلاثون

إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه، فالميزانية تعود إلى مجلس النواب، فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه، وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٣٣ و ٢٤ من هذه اللائحة، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية، فإذا كان مقتررا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها، فينشد مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٣٣

المادة السابعة والثلاثون

إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما في المادة ٣٣

المادة الثامنة والثلاثون

كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وضيها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب، ما لم يكن على أمر مبلغه وارد في ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس، وأية مقابلة من أشغال عمومية خارجية عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار عليها من مجلس النواب أيضاً .

المادة التاسعة والثلاثون

يجوز لكل مصري أن يقدم للجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة يتخضاها المجلس، وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة الأربعون

كل عرض يختص بمقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه بلهجة الإدارة المختصة به .

المادة الحادية والأربعون

إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو لصافطة على الأمن العمومي، وكان مجلس النواب غير متعقد وكانت الاحتياطات المرضوب اتخاذها داخلة بخصائمه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم لإبرائه على مسئوليته، مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه .

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأى شخص أن يمرض لمجلس النواب مسألة ما، أو يناقش فيها أو يشترك في المداولة إلا إن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم .

المادة الثالثة والأربعون

يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق .

المادة الرابعة والأربعون

لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالنداء بالإسم .

المادة الخامسة والأربعون

انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمين منهم رئيس المجلس، وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني، يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق .

المادة السادسة والأربعون

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية، ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة السابعة والأربعون

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار، لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة الثامنة والأربعون

لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة التاسعة والأربعون

على مجلس النواب أن يحزر لاثمة إجراءاته الداخلية، وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحاضرة التنفيذية .

المادة الخمسون

للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة الحادية والخمسون

إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة الثانية والخمسون

كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمعدات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة الثالثة والخمسون

عل نظارتا تنفيذ هذه اللائحة كل فنيا يخصه .

صلو بسرأى الاستماعيلة فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامى

ناظر الخارجية والحقانية	ناظر الجهادية والبحرية	ناظر المالية
مصطفى فهمى	أحمد عربى	عل صادق
ناظر الأشغال العمومية	ناظر المعارف العمومية	ناظر الأوقاف
محمود فهمى	عبد الله فكرى	حسن شربى

(الأمر الأول)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع عل الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ و بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ وبناء عل ما تقرر بمجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارتا فأمر بما هو آت :

المادة الأولى

مدة بقاء أعضاء مجلس النواب المجتمعين الآن فى وظيفة النيابة هى خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انقضاها الحالى .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا وناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بمرأى الاسماعيليه في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير

سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامي

(الأمر الثاني)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩
وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ وبناء على ما تقرر بمجلس النواب وموافقة
رأى مجلس نظارنا تأمر بما هوأت :

المادة الأولى

ساعدتو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يبقى في رئاسة ذلك المجلس
مدة خمسة أعوام اختياراً من تاريخ انعقاده الحالي .

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارنا وناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بمرأى الاسماعيليه في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير

سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامي

(الأمر الثالث)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين منا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
وبتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ وبناء على ما تقرر بمجلس النواب وموافقة
رأى مجلس نظارتنا تأمر بما هوأت :

المادة الأولى

اتهاء مدة اجتماع مجلس النواب في هذه السنة يكون في ٢٦ مارت سنة ٨٨٢
حيث كان ابتداءه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

المادة الثانية

على رئيس مجلس نظارتنا ونائبي داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢
بأمر الحضرة الفخيمة انطيدوية
رئيس مجلس النظار ونائبي الداخلية
محمد ساهى

عبد السلام بك المويلحي — تشكر لمطوفة رئيس النظارة عنايته بالإسراع
في التصديق على لائحتنا الأساسية وإصدار الأوامر الكريمة التابعة لها ، بعد أن
تشكر للجناب المعظم هذه اليد البيضاء والنعمة الحقيقية بجزيل الحمد وجبل الشناء،
ونسأل الله الوهاب الكريم توفيق هذا المجلس لأداء الواجبات، وحفظ الحقوق
الوطنية، ليكون بذلك عوناً للجناب انطيدوي الأنعم وحكومته السامية على اجتلاب
المنافع لهذا الوطن العزيز، ثم إلى أتقدم إلى أخواني الكرام أن نسير جميعاً بعد
انفضاض الجلسة لتشرف بالمتول في الحضرة السنية، فتؤدى واجب الشكر على هذه
المنة العظيمة .

استقرت الآراء على ذلك .

سعادة رئيس مجلس النظار — لقد فعلنا ما كلفت واجبا طينا، ولنا في حضراتكم أمل عظيم وهو أن تدوم بينكم الألفة ويستمر الاتحاد والتوازن في كل ما يحلب النفع ويدفع الضر، ليثمر هذا النجاح خيرا عميا، ولستم من الذين يداخلهم السجب بما يحصل لهم من الفوز ليطلب منكم عدم التفاعر والتزام التؤدة والاعتدال، فانكم تعلمون أن التوازن والاتحاد والاستمسك بالحكمة والرشاد من أحسن الوسائل لإدراك الأمانى ونوال الآمال، فانحدكم بالحكومة، واتحاد الحكومة بكم على هذه الحالة، يضمن للبلاد خيرا كثيرا وفوزا قريبا بعون الله .

سعادة رئيس المجلس — أقدم لمطوفتكم واجب الشكر بلسان حضرات النواب، وأهني هذا المجلس بحصول أمنيته، كما أهنته بحصول تمام الاتحاد بينه وبين الحكومة السنية، فان ذلك هو الأصل الأول في نمو القوة الوطنية، ولا أزيد سعادتكم علما بمقاصد حضرات النواب، فانهم لا هم لهم ولا أرب إلا مصلحة البلاد، ومنفعة العباد، وما يزيد الوطن ثروة وعمرانا، وسيلهم الذى يسلكونه الى هذه الغاية الشريفة إنما هو السبيل الذى أوصيتموه، ولذلك لا ريب عندى في دوام الوفاق والاتحاد بين مجلسهم والحكومة لأنهما متحدان في الوجهة والغاية .

ثم انقضت الجلسة والساعة ٧ تماما

محمد سلطان

مَجْلِسُ سَيِّدِ النَّوَابِ

محضر الجلسة التاسعة

يوم الخميس ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

(٩ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٧ بحضور عدد ٧٢ اثنين وسبعون من الأعضاء .

سعادة الرئيس — لا يخفى عنكم أنه لا بد للجلس من نظام داخلي يضمه
لنفسه بمقتضى لائحته الأساسية، فما الرأي في ذلك .

أحمد بك الشريف — إن حسن فلتكن هذه المهمة منوطة بلجنة اللائحة
الأساسية نفسها .

موافقة عمومية .

سعادة الرئيس — في علمكم أنه بسبب زيادة الأقسام في بعض المديريات،
قد حصل في الانتخاب الأخير زيادة عن العدد المعين في اللائحة المرفقة، وبيان هذه
الزيادة بثان من أسبوط ، وثائب من بنى مسويف ، وآخر من قنا ، وثائب من
الدقهلية ، وهؤلاء الخمسة قد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب
وللجلس رأيهم فيهم .

أحمد بك على — حيث أن انتخاب الخمسة المذكورين قد تم بحسب القانون
الذي كان مرعيا وقتئذ، وأن المظنون بل المعلوم عند الجميع أن لا بد من الزيادة
في عدد النواب، فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس .

ابراهيم افندى الوكيل — لا يمكن الجزم بحصول الزيادة في عدد النواب إلا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسمياً ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظامياً .

أحمد افندى محمود — ورد في لائحته الأساسية أنه سيوضع للانتخاب قانون جديد ، فهذا القانون لم يرد بعد إلينا ليعلم منه حصول الزيادة في عدد النواب ومقدار هذه الزيادة على تقدير حصولها ، فلا يمكن لنا والحالة هذه اعتماد الخمسة الموعود إليهم وإدخالهم في المجلس ، إلا بعد ورود ذلك القانون .

محمود بك سليمان — إن وافق يصير إبقاء الخمسة معتمداً سابق انتخابهم (أى على أن يكون انتخابهم السابق معتمداً) حتى ترد لأحة الانتخاب .

عبد السلام بك — حيث أنهم قد انقبضوا بحسب اللائحة السابقة ، فيحسن أن يتقرر في المجلس أنه عند حصول الانتخاب الجديد وتقرر لزوم الزيادة ، يعتبر انتخابهم على الحالة السابقة بعد مراجعة أوراق الانتخاب .

أحمد افندى عبد الغفار — أوافق على اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة السابقة ، على شرط أن تكون مديراتهم بما تقرر لها الزيادة في لأحة الانتخاب . قبل ذلك بالأكثرية .

سعادة الرئيس — حيث أن لجنة اللائحة كانت برئاسة حضرة سعادتلو حسن باشا الشريفي ، وسعاده قد ولي نظارة الأوقاف ، فإن حسن فليتنخب للجنة رئيس من أعضائها ، وعضو آخر بدلاً من سعادة المشار إليه .

أحمد افندى محمود — إن حسن فليكن حضرة عباس افندى الزمر عضواً في اللجنة ، وحضرة محمود بك سليمان الذى هو من أعضائها رئيساً لها . قبل ذلك بالاتفاق .

مساعدة الرئيس — معلوم أن اللائحة الأساسية ناطقة بانتخاب وكيلين للرئيس على صورة مبينة في اللائحة، فإن وافق فليشرع في ذلك .

أحمد افندى عبد الغفار — إن حسن فليجرا انتخاب الوكيلين في الأقاليم .

إبراهيم افندى الوكيل — أطلب تأجيل الانتخاب إلى يوم الأحد .

أحمد بك الشريف — بل إلى يوم الاثنين .

قبول عمومي .

تليت طلبات اجازة لبعض الأعضاء .

أحمد افندى عبد الغفار — لا يحسن إعطاء الإجازة لأكثر من ثلاثة أشخاص من كل قلم ، حتى لا يكثر عدد الفائزين فيتمسر اجتماع العدد اللازم لمقد الجلسات .

رشوان افندى حمادى — وكذلك يحسن ألا يتجاوز مدة الإجازة خمسة عشر يوما، فإن عرض للسأذن مهمات تهمضى الزيادة لزمه الاستئذان من المجلس كتابة .

أحمد افندى محمود — لا يصح تحديد مدة الغياب، ولكن متى عرض الطلب ينظر فيه وفيما دعا إليه ، وتكون مدة الإجازة منوطة بذلك .

أخذت الآراء على أن لا يكون الفائزون من كل قلم أكثر من ثلاثة ، فقبل ذلك بالاتفاق .

ثم أخذت الآراء على تحديد مدة الغياب أو عدم تحديدها ، فاجتمعت على عدم التحديد .

تلى قرار قلم المسن على محبة انتخاب الشيخ أحمد الصباحي ، فصّدت المجلس عليه .

سعادة الرئيس - عرض لي ما يقتضى التنبؤ يوم السبت والأحد، فأرجو
المجلس أن يأذن لي في ذلك، فإن أذن لحضرة محمد بك الصيرفي يكون وكيل
في الرئاسة .

قبول محمدي .

انقضت الجلسة والساعة ثمانية ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ شُيُوبِ الْبُلَايَا

محاضرة الجلسة العاشرة

يوم الاثنين ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

(١٣ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٧ برئاسة حضرة عز تلو محمد بك الصيرفي وحضور
عدد ٦٠ ستون من الأعضاء .

حضرة الوكيل — قد عقدت هذه الجلسة لانتخاب وكيل الرئيس كما تقرر
في الجلسة السابقة، فالرجاء أن يسرع في ذلك .
قبول عمومي .

جرى الانتخاب بوضع الآراء في الصندوق، ثم أحصيت الآراء فكانت كما يأتي :

- | | |
|-----------|-----------------------|
| ٥٥ رأيا . | حضرة محمد بك صيرفي |
| ٣٠ رأيا . | حضرة محمد بك الشواربي |
| ٢٦ رأيا . | حضرة محمود بك سليمان |
| | وتسمة آراء متفرقة . |

على بك القريني — الأكثرية لحضرة صيرفي بك وحضرة محمد بك الشواربي،
وقد صادفت محلها فنحن نهتئما بذلك .

حضرة الوكيل — تتل المادة المتعلقة بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية
تليت المادة ٤٥ و ٤٦

عبد السلام بك المويلحي — إن مضمون هذه المادة لا يقضى بمحصول الانتخاب إلا لحضرة صبر في بك، فإنه لا يحنى أن الأكثرية نوطان مطلقة وأنسية، فالمطلقة هي التي اجتمع فيها أكثرية نصف مجموع الحاضرين، والنسبية هي التي كانت في جانبها أكثر مما في غيرها مجزأ ذلك الغير، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة في قرارات المجلس هي الأكثرية المطلقة كما في مادة ٤٦، فعل المجلس الآن إعادة الانتخاب على الاثنين اللذين حصلتا أكثرية نسبية، وهما حضرة شواربي بك ومحمد بك سليمان دون غيرها من سائر الأعضاء، حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة.

عبد الحميد أفندي البيطاش — ليس في اللائحة هذا التفصيل، فالأكثرية مفادها العدد الأكثر، وقد حصلت لحضرة شواربي بك كما حصلت لحضرة صبر في بك، والأمر صريح لا يحتاج إلى بيان.

عبد السلام بك المويلحي — قد أبنت المراد من الأكثرية المطلقة الواردة في اللائحة بنص واضح لا يحتمل التأويل، وأزيد على ذلك أنه لا يمكن تحويل العبارة إلى غير المعنى الذي أوضحته، إذ لو كان المراد من الأكثرية مطلق أكثرية في عدد الآراء المتفوقة، ثم انقسمت آراء النواب على عشرين واحدا مثلا، فاجتمع خمسة عشر منهم ثلاثة آراء للواحد، ولأربعة منهم أربعة آراء للواحد، وللغرد الباقي من العشرين خمسة آراء، فهل يصح توقيع الانتخاب على هذا الأخير لزيادة رأى واحد في جانبه، وهل تسمى هذه الزيادة أكثرية مطلقة.

أحمد أفندي عبد الغفار — ليس في الأمر موضع إشكال، وما أنه حضرة مويلحي بك واضح من منطوق المادة التي تليت، وحيث أن الأكثرية التي حصلت لحضرة شواربي بك لم تتعد نصف الموجودين، فلا بأس من إعادة الانتخاب.

حسن أفندي — يرجى تأجيل ذلك إلى غد.

قبل هذا الطلب.

محمد الصبر في

ثم انقضت الجلسة والساعة ثمانية ما

مَجْلِسُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

محاضرة الجلبة الحادية عشرة

يوم الثلاثاء ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

(١٤ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٧ برئاسة حضرة عزتو محمد بك الصيرفي وحضور
٦٧ سبعة وستون من الأعضاء .

حضرة الوكيل — لا يزال سعادة الرئيس منحرف المزاج ، وبسبب ذلك
لم يأت المجلس في هذا اليوم ، فنسأل الله لسعادته قرب الشفاء ، وقد عقدت هذه
الجلسة للنظر في نتيجة انتخاب الوكيلين بمد الذي تقر في الجلسة السابقة .

محمود بك سليمان — قد ثبتت نتيجة الانتخاب الذي جرى أمس من جهة
حضرة صيرفي بك ، وقيمت موقوفة من جهة حضرة شواربي بك ، وحيث أني
قد جمعت بلا استحقاق أكثرية الآراء نسبيا بمد حضرة البيك الموما اليه ، فانا أتخل
عن هذه الإكثارية على رجاء أن يكون ذلك كافيا في تقرير الانتخاب لحضرته ومانعا
من إعادته الآن .

علي بك القريني — حيث أن حضرة محمود بك سليمان تخل عن أكثريته
وأن الانتخاب إذا أعيد فلا يكون إلا على اسمه واسم حضرة شواربي بك ، فلم يبق
من لزوم للاعادة ، بل يكتفى بالانتخاب السابق ، وبتصريح حضرة محمود بك
في هذه الجلسة لتقرير صحة الانتخاب لحضرة شواربي بك .

أحمد افندي عبد الغفار — تبين بالأمس أن لا بد من إعادة الانتخاب ، ولكن حيث أن حضرة محمود بك سليمان قد تنازل عن الآراء التي اجتمعت له ولم يبق من سبيل للوازنة بين حضرته وحضرة شواربي بك في الاقتراح ، فيحسن أخذ الآراء على تقرير الانتخاب لحضرة شواربي بك المودا إليه .

أخذت الآراء فكانت متفقة على انتخاب حضرة محمد بك الشواربي وكيلًا لرياسة المجلس .

انقضت الجلسة والساعة مبيعة ونصف لتمديد لجنة اللائحة ما

محمد الصيرفي

مَجْلِسُ النِّوَابِ

مَحْضَرُ الْجَلْسَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ

يوم الأربعاء ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩
(١٥ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة الساعة ٧ برئاسة حضرة عزتو محمد بك الصيرفي وحضور
عدد ٦٩ من الأعضاء .

حضرة الوكيل — تقدم للجلسة تقرير من حضرة أحمد افندي محمود يتعلق
بطلب المآهديات والمقاولات من جانب الحكومة .

أحمد بك أباطله — يسمع .

قبول عمومي .

على التقرير ونصه : من المعلوم أن المادة الرابعة والثلاثين تقضى بأن المجلس
لا يصح به النظر في دفعيات الويكو المفزور للاستانة، أو الدين العمومي، أو فيما الترت
الحكومة به في أمر الدين بناء على لأئحة التصفية، أو المآهديات التي حصلت بينها
وبين الحكومات الأجنبية .

ولا ينبغي أن هذا يستلزم أن يكون المجلس على علم تام بالأصول والعقود
التي تقررت بموجبها هذه الأمور، وأن يكون على بيئة كاملة من مواد تلك المآهديات
وموضوعاتها، وما نص عليه فيها، لأجل أن يعرف كيفية ما يريد التداول فيه من
الموضوعات، ويقف على نومه، فيعطى لكل موضوع حقه، ويقرر لكل نوع

مايناسبه، ويكون آمناً في سير مداولاته من المعارضات التي تقوت أوقات الأعمال وتقف حركاتها، فلهذا نرجو من المجلس أن ينظر في هذا الأمر، ويقرر وجوب مغالبة الحكومة في شأن طلب تلك الأصول والمعقود والمعاهدات التي بينها وبين الدول الأجنبية، وكذلك نرجوه أن يقرر لزوم مغالبة الحكومة في خصوص طلب صور الاتفاقات الخصوصية التي بينها وبين أفراد رعايا الحكومات الأجنبية، لأجل أن يكون المجلس آمناً فيما يقرره من المعارضات التي من شأنها أن ترتب على تلك الاتفاقات الخصوصية، ويحتفظ تجري مداولاته على أساس محكم، وتدور مباحثاته على محور مستقيم، والمجلس في ذلك الرأي السديد.

موافقة عرومية .

أحمد افندي عبد الغفار — لا ينبغي على إختوائى جميعاً أن المقصد من اجتماعنا في هذا المجلس الذي تمهد به الأنظار من كل جانب، إنما هو دفع مضرة أو جلب منفعة مع الأخذ بسائر الأسباب المؤدية إلى نجاح الأوطان وصلاح السكان، ولما كان دفع الضرر مقدماً على جلب النفع وجوباً، رأيت أن أقدم للمجلس الكريم تقريراً موجزاً في مسألة المساحة لينظر فيه عساه أن يوافق رأيه الصائب، وهذا هو التقرير .

بعض الأعضاء — يقرأ .

تلى التقرير ونصه :

طالما رأينا في صحف الأخبار ما يشعر باختلال إدارة التاريخ، وقلة ثمرتها بالنسبة إلى كثرة نفقتها، ولم نجد لأقوال الصحف العمومية رداً رسمياً، حتى جاز لنا النظر فيها بين الاختيار، بل وجب علينا التنبيه لذلك حرصاً على أموال البلاد أن تتفق في غير وجه المنفعة، ولذلك أرجو من هيئة المجلس تأييد هذا التقرير بإيجاب السؤال من سعادة ناظر المالية عن هذا الأمر على الصورة الآتية :

(١) . حمل الاختلال المنسوب الى إدارة التاريج مع البطئ في العمل وقلة الثمرة وافقى أم لا .

(٢) كم بلغت نفقات الإدارة المذكورة منذ وجودها الى الآن .

(٣) كم بلغ مقدار الأراضى التى تمت لها مساحتها فى هذه الملة .

(٤) ما هى المنفعة التى حصلت منها لجانب الحكومة أو للأهالى .

هذا هو السؤال المطلوب جوابه من نظارة المالية على أمل إصلاح الخلل إن كان موجودا .

محمود بك العطار . — إن حسن فليستدع ناظر المالية ليجيب عن هذه الأسئلة .

على بك شعير — يكتب بمضمون هذه الأسئلة الى نظارة المالية، ويطلب من سعادة ناظرها إحضار ما يتعلق بها من الكشوف والبيانات وبسطها للجلس .
أحمد بك على — إن وافق يؤخر إرسال الطلب لسعادة ناظر المالية الى أن ترد صور المعاهدات والمشارطات المطلوبة بالتقرير السابق .

أمين بك الشمسى — الذى نعلمه أن المصلحة المسئول منها لا تتعلق بالمعاهدات ولا بالمقاولات التى يجب رعايتها .

ابراهيم افندى الوكيل — لا بأس فى الكتابة بمفاد التقرير الى نظارة المالية وطلب الجواب عنه بحضور سعادة ناظرها ، وحينذاك يتبين الأمر بوضوح .
استقرت آكثريه الآراء على ذلك .

أمين بك الشمسى — من الأحكام العمومية الهندسية، أنه إذا كان فى أية مملكة صنف من الأصناف الضرورية للسكان، وكان الموجود من هذا الصنف بمقدار ما يلزم، فيمنع إخراجهم من المملكة قطعيا، ولا جعدال فى شدة الحاجة الى الغلال التى هى من أخص أنواع القوت، كما أنه معلوم أن الخطة الموجودة فى القنطرة لا تزيد

عن مقدار هذه الحاجة، وقد اتصل بنا حصول ليكة في الاسكندرية على الحنطة، والليكة عبارة عن اجتماع بعض التجار على رفع سعر صنف من الأصناف، أو إهباطه الى حد غير معهود بحسب ما يبيعون أو يشترون على التسليف، فإن كان المقصود رفع السعر كما هو في الليكة المذكورة، سعى أولئك التجار في احتكار الصنف ورفع أسعاره بكل الوسائل، وقد احتكر أصحاب هذه الليكة صنف القلة، وسعوا في رفع سعرها حتى زاد ثلاثين قرشا بل أربعين في الأردب عن المعتاد، فأضر ذلك بفقراء الناس عموما، وصغار التجار خصوصا ضررا عظيما، وعلاوة على ذلك فإنهم فيما بلغنا يرومون إصدار جانب من القلة المحتكرة الى الخارج، ولا شك أن هذا الأمر يزيد السعر ارتفاعا ويضيق به الضرر العمومي، فمن الواجبات علينا تنبيه من يهمهم ذلك الى حسم اضرار الليكات على وجه العموم، ومنع إخراج الحنطة الآن، ومعاذرة الحكومة في هذا الشأن .

أحمد افندي عبد الغفار — إن ملاحظة حضرة أمين بك الشمسي جدية بالاعتبار، إلا أن منع إخراج القلال للتجارة قد يلحق الضرر بالمزارعين، فضلا عن التجار، فأرجو من المجلس التدقيق في الأمر قبل إبداء الرأي فيه .

أحمد بك علي — أظن أن حضرة شمسي بك لم يقصد المنع المطلق ولكن الى مدة محدودة .

أحمد افندي عبد الغفار — إن كان المقصود منع إخراج القلال في هذا العام الى بداءة المواسم الجديدة، وكان في إخراجها ضرر على عامة الناس، فلا بأس في إجابة الطلب .

السيد سعيد الغراني — لا بأس من إخراج صنف من الأصناف التجارية من غير ضرب ميعاد للتجار، لكي لا يباغتهم الأمر، فإننا لم نمتد ضرر جسيم، فلا أقل من أن نضج لهم في هذا المنع بميعاد شهرين .

محمود بك العطار — من حيث أن هذه المسألة ذات أهمية، فتحول على لجنة خصوصية إن وافق .

أحمد افندي عبد الغفار — لا أرى المسألة مما تحتاج إلى تشكيل لجنة خصوصية، بل يمكن إتمام النظر فيها بالهيئة العمومية .

أحمد بك أباطه — إن حسن فلتبق إلى جلسة قادمة لتتروى في أمرها . وافقت الأكثرية على ذلك .

ثم تلى تقرير محمد افندي الشاذلي ونصه : لا ينبغي على الجميع أن يجلسوا السامى لم يشكّل الإلحاح عند النظر والمداولات فيما يترتب عليه إيجاد المنافع العمومية، وإصلاح شؤون الوطن، والبحث فيما يوجب رفع المشقات عن أهاليه، واتخاذ الوسائل الموجهة لجرّان ما يلزم له من الأشغال ونحوها على المحور الاتّقي بكل عامل وبكل مناط بإجراء أى عمل، وهذا ما هو إلا تسهّلاً للأشغال ورفعاً لما يوجب الضرر بخصوصها، وعلى حسب ما هو جار الآن في مادة العمليات الجارية بالقطر من نحو حفر ترع، وتطهير ترع، وردم جسور، وما أشبه ذلك بالقاعدة المبينة على تخصيص ربع التعداد لتلك الأعمال، قد بدأ لنا في ذلك محظورات، وإن كان سبق تصوّر الفكرة فيها، وفي كون حالتها تقارير الأنموذج المقصود بالذات، لكنه لعدم وجود مناسبة لإبدائها حينذاك، وظهور إمكان الفرصة الآن، لهذا صرنا نقول إن ترتيب العمليات كان بناء على قواعد استخراج الأنفار من الأهالي بواقع ربع التعداد، وعلى أن الأبعاد والجفالك وما يختص بالأطيان المتعلقة بقومسيون الأراضي الميرية يجرى تحصيل بديلة عونه منهم، مقابل استحضار أنفار نظيرها لأشغالهم الخصوصية، ومع عدم معرفة محل صرف ذلك المتحصل، فانما يخص أولئك الجفالك والأبعاد ونحوها من مكبات العملية لم يزل منظور أنه جار إضافة أعماله بدون مراعاة لما يترتب على ذلك من ضررهم وتعطيل بعضهم عن أشغاله الخصوصية المترتب عليها إدارة معاشه، فضلاً عن أن هذا في نفس الأمر يكون مما يسقط عدالة المساواة، وما دام المدار إنما

هو على تجاوز تلك الأشغال بأوقاتها الخصوصية بدون أن تمس الضرورة أحدا من الأهالي بتكليفه زيادة عن طاقته فيها أو بخلاف ما يخصه، والمتطور لنا والحالة هذه أن يكفينا نحن التعداد فقط، إنما بالحالة التي نتخذ دستوراً لترتيب المطروح بمقالة المساواة والعدالة حسب الاختصاصات، فإن وافق فتح هذه المسألة بالمجلس والنظر فيها بما يوجب للتسهيل والراحة وإجراء الأصول مجراها ليكون الجميع ممنونين .

أحمد افندى عبد الغفار — لا يخفى أن بعض عمد الوجه البحرى والقبلى طلبوا الى نظارة الأشغال قبل انعقاد هذا المجلس للنظر فى أمر العمليات، ووردت إليهم وقته إفادات وتقاريرات من كل ناحية، وجرى بينهم مذكرات طويلة فى هذا الأمر، فإن حسن فلتبى هذه المسألة الى أن تلم نتيجة تلك المذكرات .

ابراهيم افندى الوكيل — لما عقدت هذه الجمعية مؤلفة من عمد الوجه البحرى والقبلى تحت رئاسة ناظر الأشغال، جرى فيها المداولة على أطراف مسألة العمليات، وأعد لاشك أربابها تقارير وبيانات مهمة، فإن حسن فليكتب الى نظارة الأشغال بطلب تلك التقارير والبيانات لتتصرف فى المجلس بصورة نظامية، فإن هذه المسألة فيما نعلم من أهم المسائل الوطنية .

على افندى المسكاوى — مما يلحق بمسائل العملية وهو أحقها بالتقديم أمر سكان الجفالك التابعة الآن لإدارة الأملاك الميرية، فهؤلاء تخرج الحكومة مقدارا منهم للعملية، وتخرج إدارة الأملاك منهم تماما، فهم بذلك فى شدة لاضمرد عليها، وضك صعب الاجتال، وإن طال هذا الأمر عليهم فسيصيرهم الاضمحلل، فالرجو من المجلس أن ينظر فى أمرهم ابتداء .

أحمد افندى محمود — إن مسألة الأعمال العمومية يلزم أن يكون لها قانون مفرد يزول به الحيف ويحصل العدل، ووضع القوانين مخصص بالنظار، فإن وافق فليطلب لذلك قانون من مجلس النظار، وحتى ورد فالمجلس ينظر فيه .

أمين بك الشمسى — حيث ان سكان الجفالك التي ذكرها حضرة
عل افندى المكاوى يخرج منها نحو ربع الذكور للعملية ، ثم تطلب إدارة الدومين
تلتهم لمثل ذلك ، فلا شك أنهم في غاية الضئك ، وأن استمرار هذه الشقة عليهم يوجب
خراب جهاتهم ، واضمحلال أحوالهم ، فالواجب مغالبة نظارة الأشغال في أمرهم بما
يمكن من السرعة لتصرف المدة الى رضع الأذى عنهم ، وتختار إدارة الأملاك بذلك .

أحمد افندى عبد الغفار — إن في طلب القانون تنبيها كافيا ، وهو الوجه
القانونى ، فالأولى إيفاء المسألة حتى يرد القانون ، ولذلك أرجو الموافقة على رأى
حضرة أحمد افندى محمود .

قبول عمومى .

على استئذان بعض النواب في التياب عن المجلس .

أحمد افندى محمود — أرجو أن يستثنى من الرخصة أعضاء اللجنة المشكلة
لوضع اللائحة الداخلية .

أمين بك الشمسى — لا فرق بين أعضاء هذه اللجنة وسائر النواب ، فإن
عرض لأحدهم مهمة تقتضى غيابه ولم يكن من مانع نظامى لإعطاء الرخصة له
فلا يحسن منعها عنه .

أحمد بك على — قد مضى الوقت ولا باس في تأجيل أمر الرخص الى
الجلسة الآتية .

مهني افندى أبو عمر — ولكن لعل لبعض الطالبين الرخصة دواع ومهمات
لا يمكن معها التأجيل ، فإن حسن فليتظر في أمرها الآن .

سعادة الرئيس — يؤخذ رأى المجلس في ذلك .

اتفقت الأكثرية على التأجيل .

وانقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ٥٤ محمد الصيرفي

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة الثالثة عشرة

يوم الاثنين ٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩

(٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ثمانية برباسة عزتو محمد بك الصبري وحضور عدد ٦٨ من الأعضاء .

تليت محاضر جلسات يوم الخميس ٣٠ ويوم الاثنين ٢٤ ويوم الثلاثاء ٢٥ ربيع أول سنة ٩٩ وصلّى عليها .

عبد المجيد افندي البيطاش — ألقى للجلس هذا التقرير الموجز .

تلى التقرير ونصه :

إن المعاهدات التي تأسست بموجبها المحاكم المختلطة ، منصوص بها أن رئاسة هذه المحاكم لا تكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية ، ومن حيث أن جناب وأصف بك عزمي تعين رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة ، حالة كونه متنبها لدولة النمسا ، وهذا الأمر مخالف لما نصت تلك المعاهدات ، فلذلك قد رأيت من الواجب أن يسأل سعادة ناظر الحفانية عن الكيفية الموجبة لذلك ، وأرجو من المجلس أن يصدق على طلبي هذا الذي هو من حدود النواب كالمنصوص بمادتي ٢١ و٢٢ من اللائحة الأساسية في مسئولية النظار .

ابراهيم افندي الوكيل — تقترح في إحدى الجلسات الماضية طلب المعاهدات والمشارطات المتقدمة بين حكومتنا من جهة ، وبين الدول أو أفراد

الأجانب من جهة أخرى ، فإن حسن فليبق هذا التقرير حتى ترد تلك
المشاركات وتنتظر .

على بك القريبي - للماكم المختلطة لأئمة خاصة بكيفية تشكيلها وبيان
أساسياتها المشتركة مع الدول ، فإن حسن طلبها ففصلب الآن .

أحمد افندى عبد الغفار - إنه وإن كان الأمر كذلك ، إلا أن إبقاء ورود
تلك اللائحة حتى ترد في ضمن مقرر طلبه من المعاهدات والمشاركات أجمع للفرض
وأوفى بالمقصود ، وعلى أن طلب المجلس اللائحة الآن قبل انتظار ورود الفرد في ضمن
نومه ، يشعر بأن له عناية خصوصية بذلك دون غيره ، وليس ثم من أهمية تقتضيه ،
وطيه فلأولى التأخير حتى تحضر الشروط أجمع .

قبل بالأكثرية تأجيل غابرة نظارة الحفانية حتى ترد اليهود والقوانين .

حاضرة الوكيل - فقلت للجلس جلسة هرائض من عدة جهات ، وعلى
مقتضى مادة ٣٩ من اللائحة الأساسية يلزمنا انتخاب لجنة للنظر في تلك العرائض ،
لإحالة المقبول منها الى جهات اختصاصه وإغفال ما ليس بمقبول .

عبد المحيد افندى البيطاش - فليتلى البند المذكور .

تلى البند ونصه :

« يجوز لكل مصري أن يقدم للجلس عريضة ، ويحال النظر في هذه العريضة
على لجنة ينتخبها المجلس ، وبناء على ما يوجب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض
العريضة ، وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك » .

أحمد افندى عبد الغفار - إن حسن لدى المجلس فليتأخر ذلك حتى يتم
نظر اللائحة النظامية للجلس ويحصل إقرارها .

ابراهيم افندى الوكيل - لا موجب لتأجيل اللجنة حتى يتم نظر اللائحة .

قبل تعيين اللجنة ، وأبقى الاقتراع على انتخاب أعضائها للجلسة الآتية .

وانقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ما

محمد الصبري

مَجْلِسُ النَوَائِبِ

محضر الجلسة الرابعة عشرة

يوم الثلاثاء ٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩

(٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ثمانية برئاسة عز تلو محمد بك الصيرفي وحضور عدد ٦٣ من الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وقبل .

عبد الحميد افندي البيطاش — إن مسألة منع تصدير القلال في الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وفيه خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة أن ينظروا إلى المصلحة العامة ، ويصدق المجلس على منع تصدير القلال إلى الخارج إلى حين موسم القلال ، كما هو الواجب علينا .

أحمد بك علي — لا ينبغي أن بلادنا زراعية محضة ، وأن جانباً عظيماً منها قاصر الزراعة على القلال من الحنطة وغيرها ، فمع إرسال القلال إلى الخارج يضر بالمزارعين الذين هم معظم الأمة ضرراً عظيماً لا يعادل نفع جانب من أهل البنادر ، على تقدير أن يحصل لهؤلاء نفع من ذلك ، فالواجب التدقيق في هذه القضية فإنتها في غاية الأهمية .

إبراهيم افندي الوكيل — ليس الغرض من المنع المطلوب حصول المضرة للزارعين أو حصول كل المنفعة لأهل البنادر ، وإنما المراد اتخاذ الطرائق اللازمة

لكف الضرر عن هؤلاء بما لا يلحق بشيهم ضررا، وهو واجب لا ريب فيه، فإن أهل البنادر يتكبدون الآن مشقة عظيمة بسبب ارتفاع أسعار الحنطة، والفقراء كثير والأغنياء قليل، فلا بد من مساعدة العدد الكثير بطريقة لا تضر بأهل الزراعة. أحمد افندى عبد الغفار — أرى أن الطريقة الوحيدة لرفع الضرر عن عامة أهل البنادر بما لا يلحق منه بشيهم ضررا إنما هي منع إخراج الحنطة شهرين اثنين لا غير.

أحمد بك الشريف — إن حسن فليكن الشهران يرموه و يرموه .
على افندى المكاوى — أوافق على هذا الرأي .

عبد الشهيد افندى بطرس — مسألة حجز الفلال مهمة يتعلق بها كثير من المصالح التجارية والزراعية، فإن حسن فليشكل للنظر فيها لجنة مخصوصة .

عبد السلام افندى خفاجى — إن حجز الفلال في هذا الوقت يتعلق بالتجارة، وهو منحصر الضرر فيها، فإن تقرر في أمره شيء فلا بد أن يعطى للتجار مهلة كافية ليتداركوا أمر ما عندهم من الفلال، ثم يصير المحجز بطريق تمنع الأذى عن الفقراء وتكون أخف ضررا على فيهم .

أحمد بك أباطة — لا شك أن لهذه المسألة سوابق معروفة عند الحكومة، وشرائط معلومة لا ينبغي لأحد أن يتعداها، وقد أبان حضرة أمين بك الشمسى حقيقتها وأتى على تفاصيلها من كل الوجه، فإن حسن فليكتب إلى النظارة بمفاد ما قاله حضرة البيك الموما إليه، لتأخذ الأمر بأسباب الاحتياط، وتجرى اللازم فيه. استقرت الآراء على ذلك .

على التقرير المقدم من حضرة إبراهيم افندى الوكيل ونصه :

إن نظارة الأشغال العمومية في العام الماضى، أرادت أن تسهل على بلاد مديرية البعيرة سبيل الرى، وتخفف عنها متاعبه، على نمط يوجب لها الثروة والفنى، فأخذت

على شركة من الشركات الأجنبية شروطاً من مقتضاها أن تقوم هذه الشركة برى أراضي البحيرة، وسقى مزارعها الصيفية، وإيصال المياه إلى الجهات التي لم تكن تهجد ما تسقى به زرعها في زمن الصيف، وتعهدت هذه الشركة بأن تستحضر آلات تجارية يكون في قوتها أن ترفع من المياه في كل أربعة وعشرين ساعة مقدار مليون ونصف مليون من الأمطار المكعبة، ولكنها استحضرت بعد ذلك آلات ضعيفة ركبها على فم ترعة الخطاطبة، فلم تكن ترفع هذا المقدار في ذلك الزمن مع كونه من الضروريات، هذا فضلاً عن قطع عملها وعدم استمرار دوراتها، حتى كاد ذلك يوجب موت المزارعات وتلفها، وغير ذلك من الأضرار، لولا أن رأيت الحكومة في ذلك الوقت أن انتظار استقامة تلك الآلات وتركب اعتدالها مما يؤدي إلى أضرار كثيرة، ويوجب أن تنأخر. هذه البلاد ويضمحل حالها، فأصدرت أوامرها بالإصرار في تطهير الرياح، فحصل تطهيرها وجرت فيه المياه زمناً طويلاً بحيث انتفعت الأراضي بالرأى منها، واستمدت منها ترعة المحمودية ما احتاجت إليه، وفي هذا العام أيضاً اتخذ ما يلزم لتوارد المياه ورأى المزارعات الشتوية على حسب ما تدعو الحاجة إليه.

فإن كل هذا يبين أن هذه الآلات لم تفد شيئاً، وأنها لو اعتمد عليها في تلك الحالة لوقعت بلاد البحيرة في ضرر جسيم، وخسرت الحكومة خسارة عظيمة، كما لا يخفى على نظارة الأشغال العمومية وأن الشركة التي جلبتها لم تقيم بما تعهدت به، بل أخلت بمقتضى الشروط المأخوذة عليها ولم تنجز على موعدها.

وقد دلت التجارب وشهد الاختبار أن ترعة الخطاطبة كانت قبل إنشاء الرياح غير كافية لرى مزارعات البحيرة ومد ترعة المحمودية، بل تعذر الاستفادة بها، وذلك لسد قناطر بحر القرب وكون فيها مرتفعاً ارتفاعاً زائداً عن مياه النيل، بحيث لا يمكن أن ترد إليه المياه اللازمة إلا بواسطة عمليات تطهير يستحيل القيام بها لكثرة مشقاتها، ومن ذلك تجملت البحيرة مضراً كثيرة حيث أن الأهالي كانوا لا يجدون المياه وقت

لرؤسها، ويختلف عنهم توزيعها عند شدة الحاجة إليها، فكان كثير من المزروعات يلم به الشرق، وكثير من الأراضي الحية يصير وانا، وكانت بلاد البصرة كل يوم في تأخر واضمحلال، فلما علم ديوان الأشغال هذه الأحوال وما يترتب عليها من الخسائر والمضرات، رأى أن الطريق المسهل لرى الأراضي ببلاد البصرة ومد ترعة المحمودية وإحياء ما يجب إحياءه من الأراضي الموات، إنما هو إنشاء الرياح الذي فقه من أمام القناطر الخيرية وأخره يصب في ترعة الخطاطبة، وعند ذلك عرض هذا المشروع إلى الجمعية السنية، فصدرت الأوامر الكريمة بالترع في، فأخذ في إنشائه على حسب التعليمات الهندسية والرسوم التي بيتهها نظارة الأشغال لتفتيش الهندسة، إلى أن تم وجرت فيه المياه فسقت المزروعات، واستمدت ترعة المحمودية، وتنج عن ذلك لبلاد البصرة كثير من الفوائد والثروات، وعادت عليها من منافع جزيلة، وجرى العمل على هذا المنوال مددا من السنين إلى أن ركبت هذه الآلات التي كانت عاقبتها ما أسلفناه.

غير أن جريان المياه بهذا الرياح على نمط يوجب الزيادة في تلك القوائد، ويترتب عليه النمو في أصول هذه المنافع المنوه عنها، وتخفيف الأعمال السنوية، وزيادة ثروة الأهالي ونعومة بالهم، متوقف على حفظ هذه المياه وصيانتها وحصرها في مقدار معين معلوم، ومنع تراكم الطمي فيه، وذلك عند التأمل وتدقيق النظر. لا يتم إلا بإجراء ما يأتي :

(أولا) معرفة مقدار كمية الأثرية التي يلزم رفعها منه على هيئة مخصوصة كما هو الجاري في ترعة الاسماعيلية .

(ثانيا) تغيير القمم الموجود الآن وجعله بحرى سكن ناحية القرطين، وتطويله إلى حد أن يصب في المسافة التي بين محطة المناشى وطابية الاستحكامات، وذلك لكون القمم الحالي واقعا في أرض مرملة محصورة بين الاستحكامات، فعند جريان الماء فيه تنهال الرمال فيه بكثرة خصوصا من الجزيرة التي فيها فتحة القمم، فيرسب به وتراكم عليه إلى حد أن يتعذر رفعها وقت التطهير، ولكون هذه الأرض

مرحلة فلا يثبت البناء عليها، بل عما قليل يتزعزع ويتهشم، ولذلك فإن الأرضفة التي أمام قنطرة القم وخلفها تقوضت عند مرور المياه وتساقطت مبانيها، ولا يخفى ما في هذين الأمرين من المضرات الفادحة، فلذلك وجب القول بتحويل القم إلى الجهة المشار إليها.

(ثالث) إنشاء القناطر اللازمة التي بها تحفظ المياه وقت الري والصرف لمديرية البحيرة، وزمن توزيع المياه اللازمة لرى أراضي مديرية البحيرة، وبها يمنع ما عساه يطرأ من الحوادث في بلاد المديرية .

(رابعا) ترتيب ما يلزم من الكراكات لرفع ما يتراكم من الطمي، كما هو الجارى في ترعة المحمودية والاسماعيلية والابراهيمية، فان بذلك تنفخ الأعمال السنوية ولا يكثر تراكم المواد التي يثمر رفسها .

(خامسا) إنشاء فرع من هذا الرياح لأراضى الحطب القريبة، ليكون فيه قبالة ثم ترعة الخطاطبة ويمتد إلى أن يصب في بحيرة مريوط، بحيث يمر على الأراضى المتروكة والمستعبدات المعطاة بالقرار الشورى، ثم يؤخذ من هذا الفرع ثم ترعة أمين أغا يكون مقابلا للجانب البحرى من سكن القرية، وهذا تعمم المنفعة وارتواء هذه الأراضى وإحيائها وتحيمة مزارعها .

(سادسا) مد ترعة اللوية إلى تقاطع ترعة المحمودية، وهناك يوضع لها بدالة خصوصية ويصير الذهاب بامتدادها إلى كفر رشيد، بحيث تمر ببلاد الأرز فيرتقى أهلها بما يجري فيها من المياه، وذلك لأن هذه البلاد معرضة أيام التماريق لرجوع البحر المسالخ عليها، فان بحر النيل يصير في هذه الأيام منخفضا جدا، فتمتد فيه مياه المسالخ إلى أن تبلغ المحمودية، بحيث يصير ماء بحر النيل في هذه المسافة كلها ماء مالحا لا يصلح لسقى نبات ولا لشرب آدمى، بل إذا أرسلت على الأرض أضرت بها وأفسدت طبيعتها وجعلتها غير صالحة للانبات، وهو ضرر يرب لا يمكن تلافيه إلا بالطريقة التي ذكرناها .

(سابع) إصلاح الخلل الحاصل في قناطر بحر القرب، فإن وجود هذا الخلل يوجب عدم ارتفاع المياه، أما إذا أصلح شأنها وصارت قوية الجوانب متينة البنيان فإن ذلك يوجب ارتفاع المياه إلى حد يحصل منه الفائدة المطلوبة، وإن مسألة إصلاح هذه القناطر مسألة من أكبر المهمات لكونها لا تختص بمديرية البحيرة وحدها، بل مضعتها عامة لجميع مديريات الوجه البحرى، بحيث لو تركت وشأنها من غير اهتمام بإصلاحها ولا إحكام في بنائها لتلذت إلى الانحلال بتوالى الأيام، وصارت تتقوض شيئا فشيئا إلى أن لا يبقى لها أثر يذكر ولا رسم تراه الميون، وحينئذ تنخفض المياه ويقل جريانها في الوجه البحرى بتمامه، مع كونها روح الزراعة وعلما المدار الأعظم في تبيتها، فإذا قلت بسبب هذا الخلل وأصارته القناطر إلى التقوض والسقوط، تلفت المزروعات وصارت الأرض بورا لا تنته شئنا، وهو غاية الضرر ونهاية الخراب لما هو معلوم من أن بلادنا بلاد زراعية ولا حرفة فيها سوى الزراعة، فهي حياتها وعلما قوامها، فإذا تأخرت الزراعة وضاق نطاقها اضتمت الأهالى وعجزت عن أداء الأموال الأميرية، وعن إصابة القوت اللازم لقوام الحياة، وإذ ذلك تقل واردات الحكومة فيتأثر أداء الأقساط عن أوقاتها المحدودة، مع كونها مقزرة بشروط ومعاهدات وثيقة بين الدول العظيمة وبين حكومتنا لا يتأتى الإخلال بها، هذا فضلا عن صيرورة الأهالى إلى حال الفاقة والاحتياج، فمن الواجب الالتفات إلى هذه المسألة والاعتناء بشأنها وبذل الجهد في إصلاح ذلك الخلل، وجعل القناطر المذكورة على أساس محكم ووضع متين لا يتره خلل ولا يلحقه وهن، ومن الواجب أن لا يلتفت إلى كثرة ما يحتاج إليه هذا العمل من النفقات، فإن الإهمال يحلب من الخسائر أضعاف ما يصرف عليها، على أننا لا نظن أن مصاريفها تبلغ إلى حد يتقل فيه احتمالها.

تلك هى الأمور التى عليها مدار زيادة الانتفاع برياح البحيرة، ولا يخفى ما في بعضها من الفائدة العمومية لجميع الوجه البحرى عموما والمديرية البحيرة خصوصا، نعم إن نظارة الأشغال العمومية رأت أن الشروع في هذه الأمور يستدعى

نفقات كشيعة ، بخصعت الى طريقة الآلات البخارية التي كانت عاقبة أمرها ما بيناه ، ولكن الفائدة التي تترتب عليها فائدة عظيمة لا يصح إهمالها في جانب شيء من المصاريف ، ومن أجل هذا أوردناها في هذا التقرير مورد البيان ، اعتقاد أن راحة الأهالي وثروتهم ورفاهية عالم ونومه بالمع وحصولهم على ثمرات أراضيهم بوجه سهل لا كلفة فيه ، وإحياء ما في البحيرة من الموات والمستبعدات والأراضي المطاة بقرار الشورى ، كل ذلك لا يتأتى إلا بسلوك هذه الطريقة على النمط الذي شرحناه ، فترجو أن المجلس يضع ما اشتمل عليه التقرير موضع البحث ، حتى إذا استحسن التذاكر فيها طلب من ديوان الأشغال مقادير النفقات التي تلزم لإجراء هذه الأمور المذكورة ، ثم بعد البحث في هذه النفقات وتقرير أمرها ييسرى ما يلزم للشروع في أعمالها تدريجاً على حسب ما تقتضيه ظروف الأحوال .

أما طريقة الآلات البخارية ، فقد تبين أنه لا يصح الاعتماد عليها ولا الركون إليها ، فإن انتظار إصلاحها كما يقول الزاعمون أمر يوجب ضياع الثمرات والفوائد ويفوت المنفعة العمومية ، كما كانت قريب الوقوع منها في العام الماضي على ما ذكرناه .

هذا ما استلفت الأنظار إليه عساه يصادف منها بعد البحث فيه قبولا ، تحمل الراحة وتم الفائدة ، ويحسن حال هذه المديرية وفيها من المديرات في الحال وعند المسأل ، وللمجلس فيه الرأي السديد والفكر الرشيد .

أحمد افندي محمود — جميع المسائل المدرجة في هذا التقرير مهمة جدية بالنظر الدقيق ، ولكن حيث أن لها جميعاً روابط معلومة بنظارة الأشغال ، من مثل الوثيقة المتعلقة بشركة الخطاطبة بالبحيرة ، ومثل رسم الرياح وقساطره ومقدار المكبات فيه ، فإن حسن فيطلب ذلك أولاً من النظارة المشار إليها ، وكذلك يطلب منها بيان أحوال القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ومقدار ما يلزم من المعروف لإصلاحها ، فتمى وردت هذه البيانات من نظارة الأشغال بشكل

المجلس لجنة من أعضائه للنظر في هذه المسائل جملة، أو واحدة بعد واحدة، بحضور مندوب من جانب نظارة الأشغال .

مواقفة عمومية .

تلى التقرير الآتي المقدم من عبد الوهاب أفندى عفيى وحسين أفندى سويلم ونصه :

إن قانون التصفية قد أجاز تسوية المقابلة على الوجه المبسوط به ، وبالنظر لعدم تنفيذ ما فيه الآن ، فأغلب الأمة الذين لم شان في ذلك حاصل لم كمال المضايقة من هذا الأمر لما لا يخفى من احتياج بعضهم وقفل كواهلهم بالديون الباهظة لأن هم مداينهم ، وحيث إن منع تغير المتضررين مراعاة لصالحهم العام هو أمر واجب ، ومع عدم العلم بأسباب تأخير الخصم الآن ، تؤمل النظر في ذلك بالمجلس ، وإذا تراءى لزوم الاستفسار من المالية عن الأسباب الداعية للتأخير والنظر فيها هو لازم بالمجلس ، فالرأى لما يراه .

أحمد أفندى عبد الغفار — يطلب من المالية كشف عن مقدار المقابلة المراد صرفها ، وابتداء مباد الصرف وانتهائه ، والمقدار المتأخر في جانب الخزينة ، وأسباب هذا التأخير ، وبعد ورود الكشف ينظر في الأمر .

الشيخ أحمد الصباحى — المقابلة عتي لها في المديريات ككتاب مخصوصون ، وكان الوعد أنهم يخصمون منها كل سنة ١٥٠ ألف جنيه ، وقد نظمت دفتراها وقدمت للنظارة ولم يبق غير إعطاء المبالغ لأربابها ، فإن حسن فلتعابر نظارة المالية في ذلك .

إبراهيم أفندى الوكيل — من المعلوم أن في المديريات عمالا لتسوية المقابلة ، وأن هؤلاء العمال مشغولون بتحرير دفاتر المبالغ التي بكل مديرية وبكل قسم أيضاً ، فإن حسن فيكتب للمالية باستعجال هذا العمل .

أحمد بك أباطه — الذى أراه أن يكتب السالية بالاستفهام المطلق من غير طلب كشف ولا بيان، وإنما يقال ان قانون التصفية يقضى بإرجاع المقابلة على صورة معينة فيه، وهذا الحكم لا يزال غير نافذ، فما موجب التأخير، ومتى ورد الجواب عن هذا السؤال بنظر الأمر فى المجلس .

قبول عمومى .

حضرة الوكيل — بصير ناجيل قراءة باقى التقارير المقدمة من حضرات الأعضاء للجلسة الآتية .

موافقة عمومية .

ثم انخفضت الجلسة والساعة تسعة والدقيقة عشرة ما

محمد الصيرفى

مَجْلِسُ النِّوَابِ

مخضر الجلسة الخامسة عشرة

يوم السبت ٧ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ (٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٢)
انعقدت الجلسة والساعة سبعة والدقيقة خمسون تحت رئاسة حضرة عز تلو
محمد بك الصيرفي وحضور عدد ٦٤ من الأعضاء .

تلى مخضر يوم الثلاثاء الموافق ٣ ربيع آخر سنة ٩٩ وقيل .

عبد الحميد افندي البيطاش — ان سعادة ناظر الحقانية الأسبق كان جاري
من قوانين الحقوق المدنية، والتجارية، وقانون الجنابات، وكانت تلك القوانين قاربت
على شرف النجاية، وكما مرقبين صدور الأمر عليها، ونشرها على المجالس للاجرى
بمقتضاها، وتصادف استغفاء النظار السابقين، وتشكلت النظارة الحالية، ولم ترسل
القوانين المذكورة لمجلسنا هذا لتلاوتهم والتصديق عليهم، كما في المادة الخامسة
والعشرون من اللائحة الأساسية، وبما أن قوانين المجالس المحلية هي من المواد
الضرورية المهمة لسير المجالس على محور العدل والاستقامة .

ولشدة لزوم هذه القوانين لنشرها على المحاكم، واجراء أحكام العدل، ودفع الظلم
عن العباد، قد رأيت أن أطلب من حضرات اخواني النواب مساعدتي على طلب
القوانين البادية الذكر من محل الاقضى لتلاوتهم بهذا المجلس، وصدور القرار عليهم
بما يفيد الاجرى، وعرضهم على سمو الخديوي للتصديق عليهم، ونشرهم قبل انقضاء
هذا المجلس لانتشار العدل ورفع الظلم عن العباد من أحكام الاجتهاد كما ليس خاف
ومن الاقتضاء طلب سن قانون إداري لمعوم محلات الادارة ومشايخ البلدان،
حتى ينشره كل يمشي على مقتضاها، وتمتنع المظالم من سوء الادارة، والله الموفق للصواب.

أحمد أفندي محمود — هناك تقارير صار تأجيلها لتقرأ في هذه الجلسة للنظر في كل منها وإبداء الرأي فيه نفيًا وإثباتًا، وتقدم غير تلك التقارير عليها لمجرد الاستئذان والتكلم معطل للسير، اللهم إلا أن يكون ما طلبه حضرة عبد المجيد أفندي له أمثال ونظائر في التقارير المقدمة، فليقدم معها، وإلا فلا معنى لإيثار طلبه بالتقديم .

عبد المجيد أفندي البيطاش — طلبت الاذن في التكلم فأذن لي، وما قدمته ليس بصيغة تقرير ينظم في ملك التقارير المتأخر نظرًا حتى يقال ما قيل، وإنما هو قول وراي خاطبت به الهيئة العمومية، فلا يكون داخلًا في حكم التقارير المقدمة، ومع ذلك فإن كان قد قرر في الجلسة الماضية تأجيل تلاوتها فلتقدم .

على بك القريني — نعم، تقرر في الجلسة الماضية تأجيل تلاوة هذه التقارير.

أحمد أفندي عبد الغفار — قال بمثل ما قاله حضرة على بك القريني .

أحمد أفندي محمود — حيث أنه تلى محضر جلسة يوم الثلاثاء ولم يذكر به في أمر تلك التقارير شيء من حيث التأجيل وعدمه، وفائدة إعادة النظر في المحاضر والتصديق عليها، إنما هي لضبطها وحصر الآراء بها فلتؤخذ أولاً الآراء على ثبوت تأجيل هذه القرارات وعدم ثبوتها، فإن ثبت التأجيل فليثبت في هذا المحضر .

جمعت الآراء على القول بالتأجيل، مع إثبات الجملة الآتية بمحضر يوم الثلاثاء وهي : (حضرة الوكيل قال أن هناك تقارير فإن حسن فلتأخر قراءتها للجلسة الآتية موافقة عمومية) .

فقبل ذلك بالإجماع .

هلال بك منير — يلزم أن التقارير التي تقدم من الآن فصاعدًا تكون على حسب النمط، ينظم أمرها ويتقدم منها سابق التقديم على لاحقها .

موافقة عمومية .

حضرة الوكيل - قتل حينئذ التقارير على التدرج حتى تعلى الهيئة وأبها
نبا، وليقدم منها ما كان مماثل في النوع لتقرير حضرة عبد الحميد أفندي .

تلى التقرير المقدم من حضرة عبد الحميد أفندي بطرس وهذا نصه :

من حيث أن أساس الممالك هو العدل وأهم شيء يكون عليه قوام العدل هو
وضع قوانين عادلة كافية لحماية حقوق الرعية وحريتها ، وأمن الضعيف من بطش
القوى ، ورفع سلطة الظالم من المظلوم ، وتنفيذ القوانين واحترامها لا يتأتان إلا
بواسطة ترتيب وتعمم المحاكم الأهلية التي تكون مؤلفة من أناس عالمين بالشرايع
والقوانين ، متعلمين بحيلة الفضل والذكاء والشرف ، وبما أنه كثيرا ما حصل من
التنبيه على خلل محاكمة المحلية وعدم انتظامها ، ولذلك قد قامت نظارة الحفانية فيما
سبق بسن قانون لترتيب المحاكم الأهلية ، وللاذلة لم يعلم ما جرى فيه .

وحيث هذا مما يجب النظر والمذاكرة فيه هيئة المجلس ، فإذا وافق يطلب
الإيضاح من سعادة ناظر الحفانية عما جرى في ذلك ، وفي تنقيح القوانين ، مع
إرسال صورة اللائحة المذكورة لجلستها موضوع المذاكرة بالمجلس ، وإجراء المقتضى
حسب ما له في السلطة المنوطة باللائحة الأساسية ، والرأى للجلس .

تلى التقرير المقدم من حضرة علي أفندي المكايى وهذا نصه :

مما هو معلوم ، ولدى العموم مفهوم ، أنه بسبب عدم وضع قانون يبين ما هو
واجب على كل من خدمة القطر وتاديبه بمراعاة حقوق الأمة التي يكون متوكلا
على شؤونها ، وما هو ليس من مخصصاته لاختصاص الأكبر منه ، ولا يكن من
شؤونه التداخل فيه ، فالواقع من يجهلون ذلك هو السير على خطة غير منظمة
موجب لعدم الراحة ، فضلا عن وجود من أولئك الخدمة تحت حكم شهواته
الانسانية ، وأغراضه الذاتية ، ومتافسه الخصوصية ، ومن يوجد محاولا عن طريق الحق
ابتغاء رجاء تقدم إليه أو أمر غير رسمي من جهته كتب له لقاء تنفيذ مظلمة

أو اختصاص باستفاد، وهلم من الأحوال التي تهادى سريانها وازداد أمرها بدون مبالاة من الخدمة لفهمهم أنه لا يكون هناك قانون حافظ لكل حقوقه وواجباته، يرجع الأمر في مراجعة أعمال كل عليه ومحاكمة من ينتظر خروجه أو تهوره أو تجاوزه عن خطة حدوده، ويكون كذلك حافظا للأمة حقوقها، أخذوا بيد الفقير والجليل، سيما وأنه بمقتضى ما في اللائحة التي كانت صدرت في عهد الوزارة السابقة بعنوان لائحة المحاكم، قد أيدت تقوهم لأنشأ تقهم من جميع ما ينسب إليهم ما داموا في كفالة الحكومة، ومحاكماتهم عن إجراءاتهم ستكون بمحكمة خصوصية خصصت لهم، ولكون أفعالهم متضمنة حصول خسائر ينشأ عنها تكليف الحكومة باضرارات، وهم كما هو مشهور لا يمتثلون على أشياء يقال بإمكان التحصيل منها، بقميهم صاروا فرحين مستبشرين من هذه الحالة، مجتمين في سيرهم الأصل، نابذين ما فيه الإصلاح ظهريا، إذ عجزت منهم عليه حسن لهم ذلك، وأقرب دليل على ما ذكر أنه طالما اشتملت الوقائع المصرية والجرائد العربية بصور تعليمات من الحفانية والداخلية صدرت للمدريات ولعموم الجهات بتجنهم النظر في المواد الحقوقية الشخصية، إلا بعد صدور مضابط انتهائية، وعدم معين مديون على دين، أو تجاوز على ضرب أحد، والخدمة لم تجر إحدى الجهات شيئا من ذلك، بل لحد الآن جميع الأشياء التي نبوا عنها سارية بتمامها، ولو تفقدت أعمال المدريات والمحافظة وبقى جهات الحكومة لوجد أغلبها بل مجموعها هو من هذا القليل، مع أن ردع المستخدمين واقتضاء معرفة كل حقوقه من الواجب تدوينه بقانون ينظم إليهم ويقرر معاملتهم، به بحيث أن من ثبت عليه الخروج أو التهور أو التداخل في مالا يمينه، أو من تسبب في نظر أشياء لا تكن من المباح لجهة استخدامه نظرها، فتكون محاكمته بالمحاكم الأهلية المحلية المضادة، بدون امتياز ولا خروج ولا كدالة للحكومة، حتى بذلك تكون الأمة حافظة حقوقها، والخدمة سراعين واجبات وظائفهم، لا تفرق بين جليلهم وحقيرهم، كما هو من شؤون الأمم المتقدمة والحكومات الشورية.

فبناء عليه قد قدمت تقريرى هذا للجلس، بأمل أنه بعد تلاوته والمناقرة فى ما فيه تكلف الحكومة بسنّ مشروع لهذا الأمر بسرعة وتقديمه للجلس، كما هو من مقتضى لائحته الأساسية .

تلى التقرير المقدم من حضرة حسين افندى أبو حسين وهذا نصه :

لا يخفى أن مشيخة البلاد هى المركز المهم لعائرة إدارة الأشغال العمومية، من تحصيل أموال وعمليات، وحفظ البلاد والعباد بترتيب الخفر اللازم وغيره، بل هى مدار الإدارة على الحقيقة حيث أن كل أمر من الأوامر الصادرة من أى جهة من جهات الحكومة ينتهى فى إنجازه من القوة إلى الفعل إليها، ولما كانت بواسطة الأيام الماضية على غير قاعدة عادلة، بل لم تكن على قاعدة أصلا، فكانت كأنها لم تكن، وكان من الضروري أعمال قانون عادل تجرى المشايخ على مقتضاه فى عزلهم وتوليئهم وإعطائهم الحقوق المطلوبة منهم فى معاملاتهم، سواء كانت لما فوقهم من مأمورى الحكومة، أو كانت لما هو تحت إدارتهم من الأهالى، وإعطاء الحقوق من الأهالى بعضهم لبعض أولرؤسائهم، وكان للجلس بمقتضى مادة ٢٥ أن يطلب سنّ قانون يراه لازما، اقتضى عرضه على المجلس لى ينظره يطلب أعمال القانون اللازم عن ذلك متى وافق المجلس طلبه من الحكومة .

أحمد افندى عبدالغفار — هذه المسائل حقيقة بدقة النظر وكإل الاعتناء، فان حسن لدى الهيئة فلنتمس من هيئة النظارة صرف العناية إلى سن تلك القوانين وسرعة انتهائها، ثم تقدم إلى المجلس لينظر فيها على مقتضى ما تضمنته لائحته الأساسية.

على بك القرى — إن التمارير المقدمة ليست متحدة النوع من جميع الوجوه، وبذلك يلزم لبعضها عمل قانون خاص، ولآخر لائحة أو قانون مثلا، فان حسن فيتوسط هيئة النظارة أن تقدم للجلس كل نوع تم النظر فى أمره أولا فاولا بدون انتظار لورود الجميع معا .

أحمد أفندي محمود — أرى ما رآه حضرة على بك القريبى وأوافق عليه .
استحسان عموى .

عبد المجيد أفندى البيطاش — أقدم لإخوانى تواب الأمة المصرية الكرام أن حقوق الوطنية وما كلفتنا به الأمة من نظر شؤونها العائمة بالمنفعة علينا وطلم يهضى علينا بالبحث فيما أنيط بنا من الأعمال على وجه لا يخل بالنظام، ولا ينسبنا للتهاون، ومادة ٣٨ من لأئحة الأساسية تقضى بأن مبيع أملاك الحكومة المصرية لا يكون بتأثيرا إلا بعد إقرار مجلس التواب عليه، وتقدم لحضرة باسلى بك أحد رؤساء أقلام المالية أنه حضر للجلس وعرض على التواب أن سمادة ناظر المالية أرسله للاستفهام عما يجب اتباعه. في مبيع أملاك الحكومة، إذ التسليم فيها موقف على قرار مجلس التواب بمقتضى مادة ٣٨ من اللائحة الأساسية، قيل له من التواب بالمجلس بأن نظارة المالية تقدم طلبا رسميا لسمادة رئيس المجلس بطلب التصريح من تلك الأملاك، مع إرسال اللائحة الجارى مبيع الأملاك بمقتضاها، وقد مضت عدة أيام ولم ترد من المالية إجابات ولا اللائحة، وأرى أن هذا من الأمور المهمة، فإذا وافق واستحسن لدى حضرات أعضاء المجلس، يتقرر من المجلس للسالية بطلب اللائحة وتحرير كشف عن الأملاك المصرية، ومواقفها، وموجب بيها، وإذا كان عندها قوائم مزادات أو عطاء من راغبين توضيح أسمائهم، والقيمة المغطاة، والجهة التى يراد بيها، والعملة الموجبة، ليرى المجلس رأيه فيها وليكون نظره في تلك المسائل من تروى وبصرية، حتى لا يصدر قرار إلا بعد العلم والتحقيق وتطبيق القيمة على العين المباشرة، مع التناسب بين ثمنها وموقفها، وما هى عليه من التقدم والحدوث، ومشملاها، وحقوق الوطنية قضت بتقديم هذا الطلب ليرى فيه المجلس رأيه المبارك النافع إن شاء الله .

أحمد أفندى عبد الغفار — تقرروا إحدى الجلسات المباشرة بناء على التقرير المقدم من حضرة أحمد أفندى محمود، طلب صور الأصول والمعادات

والمشارطات والاتفاقات الواقعية بين النيل وأفراد عاياها، وبين الحكومة المصرية؛
ودعما كان لهذه المسئلة دخل فيما سبق فطلبه بنوع ما، فإن حسن لدى المجلس؛ فليأجل
التكلم في هذا الصند حتى يرد ما طلبه المجلس، وبذلك نكون على بصيرة تامة فيما يتكلم
فيه ونضعه موضع الرأي .

أحمد افندي محمود — وجود التقارير المتأخر نظرها يمنع إظهار تقرير حضرة
عبد المجيد أفندي البيطاش بالتقديم، حتى تنتهى تلاوة التقارير السابق تقديمها على
حسب ما تقرر في هذه الجلسة .

عبد المجيد أفندي البيطاش — أعطيت إذن التكلم فلا وجبة لذلك، وهذه
الورقة التي قرأتها ليست على صفة تقرير، بل هي قول عرضته على المجلس .

عبد السلام بك — لا معنى للوصيفة والفرقة فيما بأن هذا تقرير أو قول
حيث لا يسوغ تقديم غير تلك التقارير سواء كان بتقديم تقارير غيرها أو أقوال
تخرج عن موضوع تقارير لم يسبق وضعها موضع المذكرة .

أحمد افندي عبد الغفار — حيث تقرر عدم تقديم غير التقارير عليها، فلنقرأ
رفعا للاخلال بما تقرر ومننا للتعطيل في السير .

قبول عمومي .

على تقرير حضرة محمود بك سليمان وهذا نصه :

من المعلوم أن وسيلة التقدم والتمدن في بلادنا المصرية منحصرة في الاهتمام
بشأن الزراعة وتحسين حالتها، وحيث كان النيل الغاية المقصودة من الزراعة موقفا
على الاعتناء بأمر الري، وجعل مياه النيل مقسمة على سائر أراضي القطر بنسبة
متساوية بقدر الإمكان، بحيث لا ينشئ عليها من الفرق زمن زيادة النيل ولا من
الشرق زمن نقصانه، فلا بد حينئذ من الاتفاقات إلى هذا الأمر الذي تتوقف عليه
حياة الأرض ومن فيها، وأن أراضي جميع مديريات القطر قد لعم بشأنها بإحداث
الترع فيها لتسهيل وسائل الري، ما خلا مديريات إسنا وقنا وجرجا وجهات الشرق

بمديريات أسبوط والنيا وبني سويف والحيزة، فإن رأى أرضها غير متمسر مالم يرفع النيل إلى درجة مناسبة لعلو الأرض، أما في السنين التي يكون النيل فيها منخفضا فلا يمكن الانتفاع بأرضها كما حصل في سنة ١٥٩٣ قبطية، حيث كان نيلها منخفضا انحطاطا كلياً وتسبب عن ذلك تشريق نحو ثمانية ألف فدان، معظمها بالمديريات الثلاثة المذكورة، والباقي بمديرية أسبوط وما دونها، وقد ألم بالأهالي كثير من الأخطار والمصائب بسبب عدم تمكنهم من زراعة ذلك المقدار، حتى أدت هذه النكبات إلى إهلاك عدد كثير من الناس والماشية، وجبرت كثيراً ممن سلم من غالب الموت على المهجرة بمائته إلى الجهات البحرية وضياعها فراراً من ضيق العيش، ولو حسبنا مقدار الخسائر التي لحقت الأهالي في تلك السنة لبلغت على الأقل مليون جنيه، هذا فضلاً عما خسرت الحكومة من عدم تحصيلها أموال الأطنان المذكورة، وهي قدر ما خسره الأهالي لو حصل في ما نظن، وعما التزم به من مساعدة الأهالي بمشتراها جانباً عظيماً من الغلال وتسليفه لهم، حتى يتمكن لهم أن يتقوا (يسدروا) أرضهم في السنة التالية للتشريق، ومن المحتمل كل عام أن لا يرفع النيل إلى الدرجة التي يتوقف عليها رأى أطنان تلك المديريات، وكما أن السنين التي لا يرتفع فيها النيل إلى الدرجة المناسبة لعلو الأرض، كذلك، لا يؤمن على الزراعة من الفرق عند ما يطنى النيل ويزيد من الدرجة المعتدلة، فالأمن على الأرض في تلك المديريات من الشرق والفرق متوقف على البحث عن طريقة تقبها من فائلة الفرق زمن طغيان النيل ومن الشرق في سنى انحطاطه، كما أنه يحتاج إلى أعمال الطرق التي تلزم لإجراء الزراعات الصيفية بها تدريجياً، وبما أن هذا الأمر هو من أعظم الضرورات التي تستدعي دقة نظر المجلس، قد قدمت هذا التقرير مؤملاً بعد النظر فيما تضمنه أن يسأل المجلس نظارة الأشغال عما تراه من الوسائل التي بها تصان الزراعة في تلك المديريات، ويمكن الأهالي أن يتقوا بها أهل المديريات الأخرى، كما هي شؤون العدالة، وتكون الرعية جميعها مشمولة برغد العيش ونعمة المساواة، وإيرادات الحكومة غير معرضة للنقص والاختلال.

محمود بك العطار — أن حسن لدى المجلس فليحجز منه إلى نظارة الأشغال
بطلب الإيضاح والبيان، لتظهر جلية الأمر وتتضح للعيان .

أحمد افندي محمود — إن هذه المسألة الحقيقية بالقبول قد اتحدت في النوع
والجنس بالمسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية، التي قدمها حضرة أختنا
إبراهيم افندي الوكيل، بحيث أن كلا منهما متعلق بأعمال الري، فإن حسن المجلس
التحري لنظارة الأشغال العمومية بإعلانها بنوع المسألة، وطلب ما يراه فيها صالحا
ومعكاً، حتى إذا حضر مندوب الأشغال بالبيانات والإيضاحات اللازمة واتحد بالجنة
التي ستشكل بمعرفة المجلس، يضم الشكل لشكله، والتنظير لنظيره، وحينئذ يتقرر
ما ترامت موافقته .

قبول عام واستحسان تام .

حضرة الوكيل — حيث أن الأشغال كثرت والنهار أخذ في الطول، فإن
حسن فليقرر الوقتان اللذان يكون فيهما الحضور والانصراف .

أخذ الرأي فاستقرت الأغلبية على أن يكون الحضور الساعة ٥ والتزول
الساعة ١٠ .

ثم أفضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ما

محمد الصيرفي

مَجْلِسُ النُّوَابِ

مُحَضَّرُ الْجَلْسَةِ السَّادَةِ عَشْرَةِ

يوم الأحد ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(الموافق ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة الثمانية برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٦٣ من الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وقيل .

سعادة الرئيس :- لدينا بقية تقارير فإن وافق فلتل بحسب الورد .

تلى تقرير لعل افندي كساب بوضعه :

لا يفتنى على فطحتكم أننا نواب عن أهالي الوطن عموماً، ننظر إلى ما فيه المصلحة العمومية، وأنه في سنة ٨٥ في عهد الخديوي السابق تقرر باتفاق آراء النواب بمقتضى قرار تصدق عليه من الخديوي السابق، أن الأقطان البرارى المهمة المستصلحة المتروكة بخارج الزمام، تعطى مجاناً لمن يرغب الأخذ منها بشرط التمهيد والقيام والاستعداد لصورتها صالحة مستعدة للزراعة، بميعاد خمس عشرة سنة، لكن من بعد نهو تلك المدة تربط عليها العشور الثلاثة بها، وعلى ذلك صار إعطاء جملة من الأقطان المذكورة، وتحدثت بجملة أشخاص بجهة قسم الحاجر بيرية الفنية وأبو المطامير بمديرية البحيرة، وبالضرورة صار العمل فيها على الشروط المأخوذة على أربابها، وفي علمي أنه باقى جملة أقطان أخرى مهمة باقية على ذمة الميرى، محتاجة لتوصيل المياه إليها فقط، فلا ندرى ماذا صار من تلك الأقطان التى أعطيت بالقرار، هل صار الإجراء فيها بالفعل، وأجريت هناك المياه حتى استعدت تلك الأقطان للزراعة على حسب ما شرط

على أربابها وتمهلوا، وهل الأشغال العمومية نظرت إلى تلك الجهة بين الأهمية كما هو اللازم من شئون الأشغال، أم لا، فطبعاً إذا كان جرى ذلك، فتكون الأراضي الباقية على ذمة الحكومة قد وصل إليها من هذا الإجراء نفع، فن حيث أنه ما كان الباعث حل ما استصوب برأى النواب وقتها، وتصلق من الخلدوى السابق عليه باعطاء تلك الأطنان إلا مجرد متفعة الوطن المائدة على الأهالى، ومتفعة الميرى أيضاً يربط المشور على تلك الأطنان من بعد استيفاء المدة المذكورة، ولكن كل فرد من أفرادنا تأثيا عن عموم الأهالى، ومسؤولا لديهم من منافعهم العمومية، وقد استحق ربط عشر على الأطنان التى أخذت فى أول سنة فى هذا العام .

فقد بدا لى أن أقدم لحضرات أهل المجلس هذا الفكر، لى من بعد استحسانه إن وافق رأيكم الصائب، يوضع هذا الفكر موضع البحث للتجول فى النظر فيه، والوقوف على ما صار فى تلك الأطنان المعطاة بالقرار وغيرها لحد الآن بالاستعلام الشافى من ديوان الأشغال العمومية للعلمية، نظرا لكون هذه المادة من المباحث الضرورية لنا، المقدم حق النظر فيها من أرباب المجلس، حيث أنها متفعة عمومية للأهالى والحكومة .

هلال بك — إن المعلومات المطلوب الوقوف عليها بهذا التقرير لابد وأن تؤخذ من المديرية، فليكتب إلى نظارة المالية بطلب الكشف والبيانات اللازمة عن هذه الأطنان من المديرية .

أحمد افندى عبد الغفار — أرجو من حضرة صاحب التقرير أن يزيدنا إيضاحا عن النرض المقصود منه بالذات .

على افندى كساب — المقصود ربط المشور على الأطنان التى مضت المدة المينة لأربابها وصار يبنى ربط المشور عليها .

أحمد افندى عبد الغفار — الأطنان التى أعطيت بالقرار لطالبيها، وانتهت مدتها المحددة، وربط عليها مقور للحكومة، فلا وجه للتكلم فيها الآن، وأما الباقى منها

ولم يربط عليها شيء، فينظر له بقطع النظر عن استيفاء المدة، فكل ما صلح منه في كل سنة يربط عليه قدر باعتبار المربوط على أمثاله، وما لم يتم إصلاحه لا يربط عليه شيء.

على افندى كساب — التبعة على الذين أخذوا الأرض ولم يصلحوها ولم يزروها فهم المسؤولون .

إبراهيم افندى الوكيل — من المعلوم أن الأتبان المذكورة منوطة بنظام معلوم، وشروط معينة، لم تتفل المديريات عن شيء منها، ولم تتساهل بإجراء اللازم في أمرها، ولكنني أبت في تقريرى السالف وسائل وطرقاً ممكنة لرى تلك الأتبان، طلباً منى بأن كثيراً منها لم يصلها من المساء ما يكتفى لإصلاحها وزرعها، فأذا رجع المتأمل إلى ذلك التقرير، علم منه دخيلة الأمر، ورأى أن لا بد من تقرير قاعدة له بمجلس النواب .

هلال بك — كل ذلك لا يمنع من الاستعلاء من المسألة عن أصل الشروط في هذه الأتبان وعما وقع في أمرها إلى الآن .

أخذت الآراء على هذا الرأى فقبل بالأكثرية .

على تقرير لأحمد بك بإباطه وهلال بك منير وهذا نصه :

قد كان في العهد السابق حصل التصميم على إحداث ثلاثة رياحات، أحدها بمديرية البحيرة، والثاني بمديرية الغربية والمنوفية، والثالث لمديريات القليوبية والدقهلية والشرقية، بناء على أن تقدم الزراعة في تلك المديريات موقوف على إنشاء الرياحات المذكورة، ومن منذ مدة، قد حصل تمييز رياح البحيرة والمنوفية بمشاركة أنفار مديريات الوجه البحري، حتى تم تشغيلها وتحسنت حالة الزراعة في المديريات التي نشأ فيها الرياحان المذكوران، وبقيت المديريات الثلاثة القليوبية والدقهلية والشرقية محرومة من المساواة مع أهالي تلك المديريات، مع كونهم شاركهم في المشقات والأثواب، وحيث أن زراعة أطيان المديريات الثلاثة المذكورة لا تحسن

ثم تلى تقرير لأحمد بك عبد الغفار ونصه :

مجموع ذلك ثلاثة وتسعون مترا .

وبدئى أنفضة ثم الرياح التي هي ٣٤ مترا، لا يمكن أن تكفى لهذا المجموع، ومن أجل ذلك كانت مياه الرياح في جميع مجراه من الفم إلى قطرة القرنين منحلة كثيرا عن ميناء بحر الشرق، حتى اقتضت الحال امداده بقناطر انعام الباجورية والرساوية القديمة المستعملة من البحر الأعظم الآن، المنصبة إلى الرياح البالغ مجموع فتحاتها نحو ثمانية وعشرين مترا، ومع هذا المدد لا تزال مياه الرياح منحلة عن ميناء بحر الشرق من مقابلة القرنين، فالذى أراه وأعرضه الآن لرأى المجلس أنه يلزم توسيع قطرة الفم حتى تكون كافية لجميع الفروع التي ذكرت، وإمداد كل من ترع العطف والخضراوية والساحل الآخذة من بحر الشرق الآن لضرورة اتصال الرياح بها من وجه أنه إذا تم إمداد القناطر الخيرية كما ذكر، فلا يمكن استمداد الماء من بحر الشرق من خلفها بحريا، لأن المياه تكون حينئذ بغاية الانحطاط، فاللازم والحالة هذه توسيع فم رياح الوسط كما ذكر، واتصاله بالفروع المذكورة.

فان وافق ما أعرضه رأى المجلس، فليكتب به إلى نظارة الأشغال العمومية، لتصرف إليه نظر السناية مع غيره مما قدم إليها متعلقا بالمنافع الزراعية.

هلال بك — إن وافق فليكتب إلى نظارة الأشغال العمومية بمضمون
هذين التقريرين مما لأنهما متعلقان بنوع واحد.

أحمد افندى محمود — أرى أن يلحق هذان التقريران باللذين سبق تقديمهما من حضرة ابراهيم افندى الوكيل ومحمود بك سليمان لتعلقها جميعا بالمنافع الزراعية، وارتباطها بنظارة الأشغال، ثم يكتب إلى النظارة المشار إليها بطلب الإيضاحات والرسوم والكشوف كما سبق تقرير ذلك، وتشكيل اللجنة التي استقرت الرأى على تشكيلها للنظر في هذه المهمات بحضور مندوب من طرف نظارة الأشغال.

سعادة الرئيس — أبدى المجلس على سبيل الملاحظة أنه لم يبق من مئة النظامية غير شهر واحد، وأن إمداد الإيضاحات والرسوم والكشوف المطلوبة من

نظارة الأشغال يقتضى أكثر من هذه المدة، فلو طلب سعادة ناظر الأشغال للذاكرة معه في هذه الأمور قبل طلب الرسوم لكان ذلك أدنى إلى ظهور النتيجة، ومع هذا فالرأى للجلس .

أحمد افندى محمود — أبدى لسعادة الرئيس أن طلب الإيضاحات والرسوم تقرر في جلسة ماضية لم يكن سعادته حاضرا بها لانحراف مزاجه، وكذلك تقرر في تلك الجلسة تشكيل لجنة من أعضاء المجلس للنظر في هذه الأمور مع مندوب من الأشغال بعد ورود الكشوف والبيانات المطلوبة .

عباس افندى الزمر — لا بأس مع ذلك من حضور سعادة ناظر الأشغال بالمجلس للذاكرة مع سعادته، وبعد استقرار الرأى على وجهة معلومة تعقد اللجنة .

أحمد افندى محمود — تقدمت قولى أنه تقرر في جلسة ماضية طلب الإيضاح من ديوان الأشغال عما تضمنته تقرير حضرة ابراهيم افندى الوكيل وحضرة محمود بك سليمان، وأنه متى ورد الإيضاح المطلوب تعقد لذلك لجنة من المجلس للنظر في مضمون التقريرين، بالاشتراك مع مندوب من الأشغال، ثم طلب في هذه الجلسة إلحاق تقريرى حضرة أحمد افندى عبد الغفار وحضرته هلال بك وأحمد بك بإظهاره بالتقريرين السالفين، والكتابة بمضمون الأربعة إلى النظارة المشار إليها، فان كان المراد الآن حضور سعادة ناظرها لمذاكرته في جميع هذه التقارير، فهو مثاف لما تقرر من قبل، وإن كان طلب حضوره قاصرا على تقريرى هذا اليوم فقد امتنع إلحاقهما بالسابقين .

محمود بك سليمان — إن حضور سعادة ناظر الأشغال بالمجلس لا ينافى ما تقرر في ما سلف من الكتابة إلى ديوانه بطلب الكشوف والرسوم، فسادة الناظر يحضر وتجري المذاكرة بينه وبين المجلس على أوجه هذه التقارير، ثم أتى الكشوف والرسوم بعد استقرار الآراء على وجه معلوم، ثم تعقد اللجنة ولا خلاف ولا مناقضة بين جميع ذلك .

أحمد افندى عبد الغفار — إذا طلب سعادة ناظر الأشغال عل غير علم منه بتفاصيل الأمور التي يطلبه المجلس من أجلها، فلا تترتب على حضوره الفائدة المطلوبة خصوصا وأن هذه الأمور كثيرة الأطراف والفروع مهمة من كل الوجوه، فالأولى أن يكتب لنظارة الأشغال بتفاصيلها و يطلب الإيضاحات شيئا بعد شيء، أى كلما فرغت النظارة من إعداد إيضاح ترسله ثم يحى سعادة الناظر كما طلب .

عباس افندى الزمر — الكتابة وإعداد الإيضاحات وورودها كل ذلك يحتاج إلى زمن غير قليل، وقد أرف وقت انصراف التواب، فالأولى استدعاء ناظر الأشغال لمذاكرته في هذه الأمور، وبعد ذلك تسعد اللجنة .

على افندى المكاوى — حيث إنه تقرر أن يكتب إلى نظارة الأشغال بطلب البيانات، فلا لزوم لاستدعاء سعادة الناظر الآن .

على بك القرى — أحسن ما أراه في الأمر أن يلحق هذان التقريران بماتهما متعلقا بنظارة الأشغال العمومية، و يكتب إليها بطلب البيان عن الجميع، فان تأخرت عن الجواب فيلزم طلب سعادة ناظر الأشغال العمومية .
استنوت آراء الأكثرية على ذلك .

تلى تقرير من حضرة عبد السلام بك المولى ونصه :

قد مر بالناس ألوف من السنين، وأهل الفضل والأدب وذنو الرئاسة والسياسة يخطبون ويكتبون في وجوب التعليم ولزوم نشر المعارف بين أفراد الأمم على اختلاف مراتبهم، فالتصدي لبيان هذا الأمر لا بد له من قل ما تقرر لتحصيل ما تحصل فقد صار من المعلومات البديهية عند الخاصة والعامة أن العلم من ضروريات الوجود المعنوى في الإنسان، كما أن الغذاء والماء من ضروريات وجوده الحسى، فان لم يحصل من العلم شيئا مات الموجود العاقل منه، وبقي الحيوان الذى هو كالآلة الصماء بيد الأهواء .

ولا يتقاضى علينا ذلك قولهم أن لو علمنا الصغار جميعا لطمع الكل في المناصب العالية والمعايش الراضية، وترفعت نفوسهم عن الخدم والمهن والصناعات، فلا نجد بعد ذلك من يخدم ولا من يشتغل بالصناعة ولا من يرضى بالزراعة حرقة، وبلادنا زراعية محضاً فهي إلى الأبدى التي تفلح الأرض وتبذر الحب وتحصد الزرع أحوج منها إلى التي تجري الأقلام على القراطيس، فإن هذا القول مردود بصحة من العقل، ودليل من الواقع، فأما صحة العقل فهي أن الحصول على مبادئ القراءة والكتابة لا يوجب الجهل بقدر النفس، ولا يضعف اليد عن العمل، بل ينير الفكر، ويمهد له سبيل التصرف في الأمور، ثم يسهل منها ما كان مع الجهل صعباً، فإن صادفت هذه المبادئ ذهناً قابلاً للزينة، فأى ضرر في حصول الهيئة الاجتماعية على فاضل من الناس يعين سائر فضلائهم على جلب المنافع، وأما دليل الواقع، فهو أن مبادئ العلم لم تكن مانعة من وجود الفعلة، والخدمة، والفلاحين في البلاد الأوروبية، ولا مانعة لهم من إجراء أعمالهم بفاية الإهتمام، بل ثبت أن زيادة المعرفة في الفعلة والزراعيين تزيد مقدار ما ينتج من أعمالهم زيادة كلية كما هو الحاصل في الجمهورية الأمريكية، حيث عمت فيها المعارف، وحصل منها للطوائف المذكورة أكثر مما يحصل لأمتهم في سائر الممالك، فزادت بذلك نتائج أعمالهم عن نتائج أولئك الأمثال زيادة صارت بذكرها في البلاد الأوروبية والأمثال، ثم أن الحالة التي صرنا إليها بهم ذوي القيمة الوطنية، وبنبيه العدد الكثير من المصريين توجب علينا مزيد السعي والاجتهاد في تميم التعليم، وتسهيل طرق التحصيل، بحيث تكون ممكنة السلوك لكل وطني على اختلاف الدرجات، ولو لم يكن على الوطني غير واجب انتخاب التواب، ولو لم يكن له غير إمكان أن يصير نائباً عن الأمة، لكان ذلك وحده كافياً في وجوب التعليم العمومي، ولزوم توفير أسبابه في جميع أنحاء القطر، فكيف به ومبادئ العلم ضرورة لمعرفة أحكام الدين، وأدائه فروضه وواجباته، وحفظ سنته المظهرة، والانتشار بأوامره، والاتقاء عن نواهي، وتطهير العقل والنفس من أدران الخرافات الخبيثة المضعفة لها جميعاً، ومجلبها بحيلة الفضل والاستقامة .

ولقد رأينا الذين انتشرت المعارف الابتدائية في بلادهم ، حتى لم يبق فيهم
 عشرة من المئة لا يقرأون ولا يكتبون ، كيف طلبوا أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ،
 لكي لا يكون فيهم من لا يشارك إخوانه في اللذة العقلية ، ومن يكون معطلا عنهم
 في الوجود الأدبي ، فكيف بنا ، ونحن على ما نعلم من التأخر في هذا السبيل ، وإن
 كان الإحصاء لم يرشدنا بعد إلى مقدار الذين يقرأون ويكتبون منا ، لا جرم أن
 الواجب علينا صرف الهمم ، وبذل المساعي ، وتوجيه المقاصد من كل ناحية ،
 إلى هذا الغرض الشريف الإنساني الوطني حقا .

ولا نطلب الآن تقرير التعليم الإلزامي في بلادنا ، فإننا نعلم بما يحول دون ذلك
 من المصاعب ، خصوصا وأن مآلتنا متعلقة بديون عظيمة وأجبة الوفاء ، ولكن
 ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ولا سيما في هذا الواجب الظاهر الزوم .

فإن صادفت هذه المقدمة محل قبول لدى إخواني ، رجوتهم قبول تيجتها
 الموردة في هذا التقرير المختصر .

(أولا) يري من سعادة ناظر المعارف العمومية أن يقسم للجلس كشفاً
 ببيان المدارس الابتدائية في القطر أميرية كانت هذه المدارس أو غير أميرية .

(ثانياً) يري من سعادته أن يشفع هذا الكشف بإيضاح ما يمكن لنظارته
 إنشاء من المدارس الابتدائية بالصفقات المعينة لنظارة المعارف في الميزانية
 العمومية .

(ثالثاً) يطلب من سعادته بيان عدد من يمكن استخراجه من مدرسة
 الخوجات للتعليم في الجهات الآن ، وفي خلال العام إلى الاجتماع القادم .

(رابعاً) تعين لجنة من المجلس للنظر في الوسائل التي يمكن بها إنشاء مكتب
 ابتدائي صغير في كل بلد أو قرية لا مكتب فيها .

(خامساً) يشترط على هذه اللجنة أن تفرغ الجهد في رفع الصفقات عن مالية
 الحكومة فيما تقرره لكي لا يكون موجبا لاختلال الميزانية .

(سادساً) يرجى من كل نائب أن يبدل هيبه وما تكتسبه وجاهته من مستنبيه في الحث على إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما يتفق عليها .

فان قبل هذا ، ووردت الإقالات ، وتسلكت اللجنة ، قدست لها بما نامفعلاً بكيفية المكاتب الابتدائية التي أتموها ، ترى رأيا فيه ، والأمر بعد كل ذلك للجلس . محمود بك العطار — إني أوافق على ما تضمنه هذا التقرير ، وأرى أن يطلب من سعادة ناظر المعارف بيان ما أجراه مجلس المعارف الأعلى من الترتيبات ، مع بيان ما هو عازم عليه من التنظيمات المتعلقة بموضوع هذا التقرير فتتظر فيه اللجنة المطلوب تشكيلها .

على بك القريني — إن حسن ، فليكن تشكيل اللجنة بعد ورود البيانات المطلوبة ، وحضور سعادة ناظر المعارف .

أحمد أفندي عبد الغفار — متى ورد البيان ، ينتخب المجلس لجلته ، وإذا اقتضت الحال بعد ذلك حضور سعادة ناظر المعارف العمومية فيطلب ، وكل أحد من النواب أن يقدم ملحوظاته للجلس .

أحمد أفندي محمود — لا بأس من حضور سعادة ناظر المعارف بالكتوف والبيانات المطلوبة .

موافقة عمومية .

تلى تقرير من حضرة أحمد بك على نصه :

من المعلوم بميشة المجلس الملى أن الواجب عليه شرها وسياسة قيامه بأجاء ما عهد إليه ، وفقد في طوق ذمته ، من النظر فيما يحفظ للوطن نهجه الجديد في عصر التقدم ، و يمدو إليه بالفوز والفلاح تحت رعاية حكومتنا التوفيقية العادلة ، التي لا تريد إلا الإصلاح والصراط المستقيم في جادة القول والعمل ، وحيث فكل منا مدان ومطالب بإفراغ ما في جهده ووسعه في خدمة المصالح العمومية ، ولا تلحقه فيها لومة

لائم ضل عن سواء السبيل، فإن أصاب الحق فيها، وإلا فله من المخذلة ما يكفي براءته مما عهد إليه، وبناء عليه فلا أتمشى من إيضاح ما قام بخاطري الآن، فأقول إنكم تعلمون أن كل إنسان وبالأولى رب العائلة واجب عليه الاقتصاد في ما سلم إليه، وأجرأه الله على يديه، وهو السير في الأمور على حكم ميزان متوسط، لا يكون في إحدى كفتيه تفتير ولا تذبذب، وهو الكافل بالثروة الحيدة والحياة السعيدة العارفة عن الآلام، ومن البين أنا لا نرى أنفسنا إلا عائلة جعل الله فضل أرزاقها تحت يد تصريح الحكومة لأوقات احتياجاتها، وجهات متافها، فيبني لها أن تراعى الواجب من حسن الاقتصاد في الإنفاق بالوجه العادل، فهذا بيت مال المسلمين، لا ينبغي أن يعطى منه إلا المستحق، والمال من سبيل خدمة الجهاد عن التكسب، والفاقد الإرادة، ومن له حق الأخذ لا يعطى إلا بقدر ما يقوم بضروراته، وحوادثه الأصلية، ولا يليق أن يعطى منه للتمويل وزيادة الفنى والثروة، كما هو جار في بعض الأفراد بدعوى خدماتهم لليرى أربعين سنة، فهل كانت خدماتهم مجانا، بل ولو كانوا كذلك كانوا متبرعين لا يستحقون شيئا، حيث كان لهم إيراد أو قدرة على التكسب وبالأخص من يستغنى عن الخدمة بدون عذر مقبول، فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة، فلا نشعر إلا بالمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال، وأجلائه الضرورة إلى الاقتراض، هذا ما يتمررل إلباؤه للجلس، وعسى أن يكون هذا الرأي بعد البحث والتروى صحيح الانتاج .

أحمد أفندى محمود — لا شك أن هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار، فإن وافق فتطلب قوانين المعاشات، وتحال على لجنة من المجلس لتتظر فيها وتعرض ما تراه بها للجلس .

موافقة عمومية .

على تقرير من حضرة ابراهيم أفندى سعيد وحضرة عبد الشهيد أفندى بطرس ونصحه :

من المعلوم أن أعظم وسائل العدل، واستتباب الراحة العمومية، هو تعديل ربط تقاسيط الأموال الأميرية على نمط مستقيم، بمراعاة الأوقات التي يمكن بها توفير الأرباح للأهالي والميرى، على شرط أن الأهالي ذوى الأثر من الأطنان لا يضطرون إلى الاقتراض بفروط فاحش لتسديد الأموال، أو احتمال المصاعب بالبيع الثمن، مراعاة لعدم التأخير، ومصلحتهم بما يكون سببا لسلب أطنانهم من أيديهم، وحيث أن ربط التقاسيط بالعام الماضى كانت طريقته بالنسبة لما كان جاريا قبل ذلك طريقة عادلة من بعض الوجوه، إلا أنها مع ذلك تحتاج إلى نظر المجلس إليها نظر تعديل تمام جعلها طريقة عادلة محضة، تكون موافقة للبلاد، وأوقات محصولاتها بالدقة ليكون المزارع آمنا في تسديداتها، متحصلا على مبيع محصولاته بالثمن اللائق، قادرا على تسديد الأموال بالسهولة، مع عدم تكبد شيء من هذه المشقات، فاذا وافق رأى المجلس تعين قومسيون للنظر في هذه المسألة وتقريرها على حسب الأوقات والمحصولات فالرأى للهيئة .

قبول عمومى .

اسماعيل افندى — إن حسن، فليشكل لذلك لجنة مؤلفة من عشرة أعضاء اثنين من كل قسم .

أحمد افندى عبد الغفار — تتخب اللجنة في جلسة غد .

موافقة عمومية .

ثم فضت الجلسة والساعة تسعة وربع ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النَّوَابِ

مُحَضَّرُ الْجُلُوسَةِ السَّابِعَةِ عَشْرَةَ

يوم الاثنين ٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(٢٧ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة سبعة برباسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٦٥ من الأعضاء.
تلى محضر الجلسة الماضية وقبل .

سعادة الرئيس — قد حضر سعادة ناظر المالية بحسب طلب المجلس
ليقدم الإيضاحات المطلوبة عن إدارة التاريخ .
استحسنات .

سعادة ناظر المالية — إن السؤال الذي أتيت للجواب عليه يتضمن
أربعة وجوه وإلى أوردتها بالتتابع مع الأجوبة عليها .

(الأول) هل الاختلال المنسوب إلى إدارة التاريخ مع البعثن في العمل
واقى أم لا، والجواب عليه أن المجلس يعلم أنه لم يمض على تعييننا لنظارة المالية
غير أيام قليلة، فقصر هذه المدة لا يسمح لنا بالدخول في موضوع البحث في أعمال
التاريخ ونتائجها، على أن المتراعى لنا أن هذا البحث ضرورى إجراؤه بمعرفة لجنة
تتركب من مأمورين نظم حق العناية في هذه الأعمال ، وبذلك يمكننا أن نقدم
الجواب الكافى عن هذا السؤال الأول .

(الثانى) كم بلغت نفقات الإدارة المذكورة منذ وجودها إلى الآن، والجواب
عنه أن نفقات الإدارة المذكورة على مقتضى الجدول المستخرج بمعرفة المالية من
الحسابات المقدمة إليها من مصلحة التاريخ تبلغ ١٣٦٣٥٤ جنيا وكسورا من ابتداء
تشكيلها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ وهذا هو الجدول .

صورة الجدول المذكور عن الإيرادات كالوارد بحساباتها :

٢٦ ٤٢ ٥٩٨ من سنة ١٨٧٩ مستقطع من ماهيات المستخدمين قيمة

اليوم الاحتياطي من ابتداء سبتمبر سنة ١٨٧٩

عن سنة ١٨٨٠

٥ ٥٧ ١٣٨٥ قيمة اليوم الاحتياطي

٦ ٩٦ ١٣٠ لإيرادات سائرة

١١ ٥٣ ١٥١٦

عن سنة ١٨٨١ لغاية يناير سنة ١٨٨٢ التابع لسنة ١٨٨١

٢٠ ٦١ ١٥٤٦ قيمة اليوم الاحتياطي

٢٩ ١٢ ٣٠٢ إيرادات سائرة

٩ ٧٤ ١٨٤٨

٦ ٧٠ ٣٩٦٣

بياناته

١١ ٦١ ٣٥٣٠ قيمة اليوم الاحتياطي

٣٥ ٨ ٤٣٣ لإيرادات سائرة

٦ ٧٠ ٣٩٦٣

من المصروفات

عن سنة ١٨٧٩

في سنة إدارة المصلحة بالتبعية للسالية قبل

تشكيل ديوان لها من ١٣ أبريل

١٠ ١٨ ٨٠٢١ ماهيات { بقضى كشف

٣٣ ٧٤ ٧٧٩ مصروفات { من إدارة حسابات المالية

٣ ٩٣ ٨٨٠٠

٣ ٩٣ ٨٨٠٠

في مدة تشكيلها بديوان مخصوص بمقتضى	حـ	حـ	حـ
الوارد بحساباتها من ابتداء سبتمبر سنة ١٨٧٩	حـ	حـ	حـ
لغاية ختام سنة ١٨٧٩	حـ	حـ	حـ
• ماهيات ١٥٤٧٠ ٧٢ ٢٩	حـ	حـ	حـ
• مصروفات ١٠٣٣٥ ٤٦ ١٠	حـ	حـ	حـ
٢٥٦٥٦ ١٨ ٣٩	حـ	حـ	حـ
٣٤٤٥٧ ١٢ ٢	حـ	حـ	حـ
عن سنة ١٨٨٠ كالحسابات الواردة منها :	حـ	حـ	حـ
• ماهيات ٤١٤١١ ٥٥ ١٥	حـ	حـ	حـ
• مصروفات عمومية ٤٨٨٧ ٩٧ ٢٨	حـ	حـ	حـ
٤٦٢٩٩ ٥٣ ٣	حـ	حـ	حـ
عن سنة ١٨٨١ لغاية يناير سنة ١٨٨٢ التابع لسنة ١٨٨١	حـ	حـ	حـ
كالحسابات الواردة منها :	حـ	حـ	حـ
• ماهيات ومصروفات	حـ	حـ	حـ
• ماهيات ٤٨٦٦٦ ٥٢ ١٠	حـ	حـ	حـ
• مصروفات ٥٩٢٦ ٨٢ ١١	حـ	حـ	حـ
٥٤٥٩٣ ٣٤ ٢١	حـ	حـ	حـ
باقى المهد لغاية يناير سنة ١٨٨٢ التابع لسنة ١٨٨١	حـ	حـ	حـ
١٠٠٤ ٧٣ ٣٢	حـ	حـ	حـ
٥٥٥٩٨ ٨ ١٣	حـ	حـ	حـ
١٣٦٣٥٤ ٧٣ ١٨	حـ	حـ	حـ
بيان	حـ	حـ	حـ
• ماهيات ١١٣٥١٩ ٩٨ ٢٤	حـ	حـ	حـ
• مصروفات ٢١٨٣٠ ١ ٢	حـ	حـ	حـ
• باقى المهد ١٠٠٤ ٧٣ ٣٢	حـ	حـ	حـ
١٣٦٣٥٤ ٧٣ ١٨	حـ	حـ	حـ

(الثالث) كم بلغ مقدار الأراضي التي تمت مساحتها في هذه المدة، والجواب مقدار الأراضي التي تمت مساحتها بمعرفة إدارة التاريج من ابتداء تشكيلها، قد استحصلنا على كشف منها باللغة العربية والفرنكية لاطلاع المجلس عليه، وهذا هو الكشف .

نص الكشف بحسب أصله العربي بالحرف :

(مصلحة التاريج)

(الأشغال التي أجريت لغاية غرة يناير سنة ١٨٨٢)

الخريطة التي عملت مبن بها الهيئة الطوبوغرافية، وتقسيم الأطنان إلى قطع، والدفاتر التاريخية الموضح بها على وجه الترتيب كيفية التقسيم بين أرباب الأملاك .
فدان

البلاد التي انتهت كلية ٢٤٠٥٥٥

مسطح البلاد الذي صار تحميمه أثناء الشغل ٦١٧٥٩

٣٠٢٢٦٤

ومقدار الفدان هذا يتركب من خريطة صار احتساب مسطح قطعها، وتوزن بالكميات المعلن عنها بدفاتر الضرائب البالغ قدرها ٣٧٠٣١ فدان، جزء منه قدره ٢٠٤٠٢ فدان تم تعديل درجاته، والجزء الثاني البالغ قدره ١٦٦٢٩ فدان باق تحت التعديل، وزيادة على ذلك، قد صار عمل صورة من نسختين مضاعفة عن ٣٣٠٥١ فدان، وعملت أيضا صورة بسيطة عن ٦١٥٦٤ فدان، وبالجملة فان شغل المساحة الذي تم حقيقة هو ٢٠٤٠٢ فدان، ويقال أن مقدار الفدان البالغ قدره ٢٨١٨٦٢ قد انتهى ثلاثة أرباعه تقريبا، فليتلذ يكون المجموع ٣٠٢٢٦٤ فدان .

(تبيسه) مرفوق بهذا الكشف جدول يبين الأشغال التي صار إنجازها في الثلاث مدد وهي : من شهر أبريل سنة ١٨٧٩ إلى شهر أبريل سنة ١٨٨٠، ومن

شهر أبريل سنة ١٨٨٠ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠، ومن ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ (عن اللجنة الامضا دى لوجون) .

(الابسط) ما هي المنفعة التي حصلت منها (أى من إدارة التاريخ) بجانب الحكومة أو اللاهالى، الجواب أن المنفعة التي حصلت بجانب الحكومة أو اللاهالى من المساحة يتوقف الوصول إلى معرفتها على العلم بما تظهره أعمال اللجنة التي تتعين للبحث في وقائع أحوال المساحة التي تم إجرائها .

أحمد افندى عبد الغفار — إن الإيضاح الذي أبداه سعادة ناظر المالية محتاج في ما أرى إلى الإيضاح .

سعادة ناظر المالية — لقد سميت في استحصا هذه الكشف مدة ثلاثة أيام، ولا يمكن مزيد البيان إلا بعد تشكيل اللجنة المطلوبة .

أحمد افندى عبد الغفار — إذن يسمح لي ببيان أوجه النظر في أجوبة سعادة ناظر المالية، قال في الجواب عن السؤال الأول، إن قرب عهد من النظارة المشار إليها لا يسمح له بالدخول في موضوع البحث عن أعمال المساحة ونتائجها، ثم طلب تشكيل لجنة لإيضاح تلك النتائج، فأما قرب عهد سعادته من النظارة فلا خفاء فيه، ولكن همته ودقة نظره كافيتان في إيضاح أمور المساحة التي تكاد تكون ظاهرة للبيان، وأما تشكيل لجنة فلا موجب له مع تقنا بصاحب النظارة، واعتادنا بيانه دون سواء، فضلا عن كون الباقي من مدة المجلس القانونية يسيرا لا يستأنا معه انتظار بلغات تشكّل وتأخذ في النظر وتنظم القرارات وتطلب الإيضاحات الطويلة في ما يمكن به الاختصار .

سعادة ناظر المالية — لا ينبغي أن هذا العمل جسم دقيق، فلا بد فيه من أناس عارفين بمقائمه، واقفين على دقائقه، ينظرون فيه من الوجوه المطلوبة، ثم يقدمون لآلية تحريرهم، وهي تقدم للمجلس جوابها المفصل عن الأسئلة الصادرة منه .

أحمد أفندي عبد الغفار - قال سعادة ناظر المالية في الجواب عن السؤال الثاني، أن نفقات إدارة التاريج منذ نشأتها إلى شهر يناير الماضي تبلغ ١٣٩٣٥٤ وقدم لذلك بيانا إجماليا، فهذا البيان دلنا على أن المحسوب من النفقات فيه قاصر على المساهيات والمصرفيات المعتادة، أما الأدوات والآلات ما يصلح منها وما لم يصلح تماما، وما أهل رأسا، كل ذلك لم تذكر أثمانه في هذا البيان، مع أنها فيما نظن جسيمة المقدار، ومع ذلك فيتين من كلامنا في الأجوبة الباقية أن المنفعة التي حصلت من التاريج لا تعادل المصاريف وإن حذفت منها أثمان الآلات والأدوات .

وفي الجواب على السؤال الثالث، قدم سعادة ناظر المالية كشفا من إدارة التاريج فهمنا من خلاصته (أن شغل المساحة الذي تم حقيقة هو ٢٠٤٠٣ من الأفدنة) وأنه (يقال أن مقدار الفدان البالغ ٢٨١٨٦٢ قد انتهى ثلاثة أرباعه) ولم نفهم المراد من انتهاء الثلاثة الأرباع في هذه الأفدنة إلا أن يقال أن مساحتها تمت أو صارت على قرب، التمام في الرسوم والخرائط، وكيف كان الأمر، فالذي تم حقيقة بمقتضى هذا الكشف إنما هو عشرون ألف فدان وكسور وهي نتيجة غريبة في جنب كثرة النفقات .

وكان جواب سعادته على السؤال الرابع مطابقا لجوابه على السؤال الأول من حيث تشكيل اللجنة لتنظر في أعمال المساحة، فيمكن من بعد ذلك، العلم بمقدار المنفعة التي حصلت منها لحائب الأهالي أو الحكومة، وقد اعترضنا على أمر تشكيل اللجنة من وجهين، الأول أنا نروم الجواب من نظارة المالية، وأنا واثقون بمقدرة ناظرها على إعطائه بما فيه من الحمة ودقة النظر، والثاني أن الوقت الباقي للجلسة قصير لا يمكن لنا فيه انتظار نتائج البحث من لجنة تتألف له .

سعادة ناظر المالية - قدمت لحضراتكم أن هذا الأمر جسيم دقيق في بابه لا يمكن النظر فيه بسرعة، ولا يتيسر العلم بمحققته الآن لندرى المعارف

الهندسية المعارفين بطرق المساحة، فلا بد من تشكيل لجنة منهم لتقف على تفاصيل الأعمال، فتصمم في الأمر حكم عارف بالحقيقة، ثم تقدم لنا حكمها، ونحن نقدمه للجلس على سبيل الجواب .

أحمد افندى محمود — إن اللجنة التي يطلبها سعادة ناظر المالية، إما أن تكون للبحث في أعمال المساحة بنفس المواقع التي أجريت فيها تلك الأعمال، وإما أن تكون للنظر في الأوراق والنقار والرسوم واستخراج النتائج منها، فإن كان الأول فهذا لا شك مجتمع القبول، لأن الأمر واضح والمجلس لا يمكنه الانتظار، وإن كان الثاني، فنظارة المالية تكون قادرة على تقديم الجواب الشافي لهذا المجلس بعد أربعة أو خمسة من الأيام لأنه لا يمكن للجنة استكمال البحث في هذه البرهة .

سعادة ناظر المالية — لا يمكن تشكيل اللجنة بهذه السرعة، فإن انتخاب أعضائها يقتضى زمناً غير قصير لوجوب التدقيق فيه، فإلى الآن بالبحث والتحقيق والمراجعات، خصوصاً وأنه ربما وقعت لها شبة في مساحة قطعة من الأرض فرأت أنه لا بد من معاينتها في مكانها، وهذا لا يتفق تماماً في مثل ما ذكر من الوقت، وحيث أن القصد إنما هو الوقوف على الحقيقة، فلا بأس في أخذ الأمور بأسبابها، وإن لم يكن ذلك ممكن الاستعمال .

أحمد افندى عبد الغفار — سبقت إشارتنا إلى تمام ثقتنا بسعادة ناظر المالية، وإنا بناء على هذه الثقة لا نريد الجواب إلا صادراً من نظارته، فإن كان يرى أن اللجنة لازمة ضرورية له فنحن لا نعارض سمادته في ذلك على شرطين، الأول أن الجواب على أسئلتنا لا يكون من اللجنة، وإنما يكون بمشأ وتحقيقها بمنزلة الإمانة لنظارة المالية على إيضاح الأمر ليتيسر للنظارة المشار إليها أن تعطي الأجوبة الشافية عما قدمناه من الأسئلة في إدارة التاريخ، والثاني أن يحصل هذا الأمر بنائية ما يمكن من السرعة، وما ذلك يميز على الحكومة، لأن رجال الهندسة الأسماء المعارفين غير قليلين في قطرتنا .

محمد بك الشواربي — لاشك أن تشكيل اللجنة سهل على الحكومة الإسراع فيه لتوفر المهندسين في إدارتها ، وما أقول ذلك في غير إدارة المساحة إلا لإيجاب أن يكون أعضاؤها من رجال الهندسة المستخدمين لكي لا تكون موجبة لمصاريف جديدة تزيد بها مصاريف المساحة التي صارت إلى الآن في غاية الجسامة ، فإذا شكلت هذه اللجنة على الصورة المذكورة ، أمكن لها البحث في الأوراق والرسوم وإجراء ما يلزم عن ذلك من الأعمال بوقت قصير ، ثم تقدم قرارها لنظارة المالية كما أبان ذلك المتكلمون قبل ، لتقدمه النظارة المشار إليها للمجلس بلا تأخير فإن المجلس يتخطى بعض الأجوبة والمشروعات من جانب الحكومة وهي إلى الآن لم ترد .

مساعدة ناظر المالية — إن الحكومة تروم السرعة في هذا الأمر وغيره بمقدار ما يوردها مجلس النواب ، ولكن للأعمال تفاصيل وتدابير لا يمكن مسايرة الزمن فيها ، على أننا نبذل الجهد ونفرغ الحصة في الإسراع بتشكيل هذه اللجنة ، وإعداد الجواب التفصيلي عن الأسئلة المتصلة بإدارة التاريخ .

أحمد أفندي عبد الغفار — خلاصة هذه المذاكرة أن مساعدة ناظر المالية يروم تأخير الجواب عن أحوال إدارة المساحة إلى أن يعقد لذلك لجنة تبحث في تلك الأعمال ، فنحن نقبل من سعاده هذا الطلب على شرط الإسراع في الجواب النهائي بأية واسطة كانت ، وقد وعد سعاده بذلك ، فنحن تأخذ بوعده تهقوا احتاجا .

مساعدة ناظر المالية — إن سرعتنا في ذلك تكون بنسبة ما يصل إليه الإمكانات .

محمد بك الشواربي — حيث أن المذاكرة في مسألة المساحة قد انتهت على الصورة السابقة للبيان ، فإن حسن فليتنظر في التفارير المقدمة لوضع النظر .

على تقرير من حضرة الشيخ أحمد سالم الريدي ومراد أفندي السعدي ونصه : من المسلم أن التركة الإبراهيمية يتولى طرفها من الجهة البحرية إلى ناحية أشمنت العرب المديرية بنى سويف ، ولا يخفى ما عاود بالمنفعة العامة على جميع الأطنان

التي هي مجاورة لهذه التربة من الجانبين، وحصولها على الزراعة الصيفية، إلا أنه لمناسبة عدم امتداد تلك التربة مما على أثنحت فما بعدها لم تنفع بها مديرية الجيزة، ولو أجريت بواسطة الأعمال الهندسية الطرق اللازمة لمرور المياه من جنبات السكة الحديدية لحصل قسم الزاوية خصوصاً ومديرية الجيزة وما يليها عموماً الفائدة العامة، والغاية المقصودة من تقدم حالة الزراعة، ولأمكن لإيجاد الزراعة الصيفية على جانبي تلك التربة أيضاً، فإن قول هذا التقرير لدى الهيئة بوجه الاستحسان كان معدوداً من مقاصده الجيدة ومآثره المفيدة.

هلال بك - إن هذا التقرير مماثل في النوعية للتقارير التي كتب عنها فيما تقدم إلى نظارة الأشغال العمومية، فإن حسن فليجبر في شأنه ما جرى في شأن تلك. استحسنات.

تل تقرير من حضرة أحمد أفندي حيد النصار ونهيه :

من المعلوم أنه كان قد تخصص سابقاً لكل مائة فدان متروعة نصف فدان لوضع الأجران، وأضيف ماله على الزمام، وجعل محل الجرث محاطاً للسكن بكل ناحية.

وللتشديد في عدم بناء المخصص للأجران، واحتياج سكان البلاد لبناء مساكن لهم، أوجبتهم الضرورة للبناء في الأرض الخراجية، وبهذا صار سكن النواحي قطعاً، ولتفوقها قد احتيج إلى وضع الخفر الزائد بها، وصار محل الأجران محاطاً بالبناء كقطعة خراب في وسط عمار لا يتفجع بها، إذ صارت محبوسة الهواء ولا متفحة بها للأجران، وحيث أن بقاء مثل ذلك على حاله مضر، وربما يفضي من أن يكون مأوى للأشقياء مع احتياج أربابها للبناء فيه، فبدلاً من بناء مساكن في الأرض المتزعة الخراجية، وإذا وافق، يتصرح لأربابها ببنائه، حيث هو والأرض الخراجية صاراً على طريقة واحدة لحصول الإضافة بالمال، وبنا يكونون هم متفعين به وتكون المساكن مجتمعة لا تحتاج إلى تفرق الخفر، والأجران يصير وضعها بمعرفة

أرباحها في الأجران الخراجية بدون تكلف الميرى بشيء ، ولهذا قدمت تقريرى بما ذكر بأمل النظر فيه ، وتقرير ما يتولى استحسانه بالهيئة .

الشيخ إبراهيم سعيد - إن هذا التقرير مصادف محله من الصواب ، والحق فأن المساكن المخصصة للأجران مضافة على الزمام وأرباحها يدفعون عنها الأموال ، فإن أذن لهم في البناء فيها لم يكن ذلك إلا حقا وعدلا ، فضلا عما فيه من المنفعة المتوة بها في التقرير السابق الذكر .

محمد بك الشواربى - إن الأجران قد أضيفت الى الزمام بموجب المال ، فصارت ملكية الأهالى بوضع الأعمال عليها ، وبذلك يحسن الترخيص لهم في البناء فيها على شرط أن لا يكون لهم حق المطالبة بتخصصات الأجران ، بمعنى ألا يكلفوا الحكومة في ذلك شيئا .

عبد الشهيد افندى بطرس - لا شك أن لهذه المسألة روابط وأحكاما معلومة في المسالية ، وأن عليها قرارا خصوصيا من الحضرة الخديوية ، فإن حسن فليطلب بيان ذلك من نظارة المسالية المشار اليها ، متى ورد ينظر المجلس فيه . استفتت الآراء على ذلك .

تلى تقرير من حضرة طائع افندى سلامه ونصه :

ما أعرضه على هيئة المجلس الشورية ما صاه يكون جذيرا بالقبول من المصالح العامة ، وهو أنه من المقتر في الأنفان أن الوسطة الوحيدة في الربط بين الأهالى والحكومة ، وما تدور عليه دوائر البلدية والاطمئنان بقوانين الحكومة ، بل يد سطوتها وصوت نفوذها في رعيها ، والحافظ للأمن العام هم مشايخ البلاد وأعيانها ، وذلك لأمرين ، أولها ما جرت عليه الفطرة في كل أمة من الانقياد والطاعة لرؤسائهم ولأولى السؤدد منهم في المجد والمسال والرجال ، نعم ، وإن كان أصحاب هذه المزايا كثيرين في كل طائفة ، إلا أن أفرادها ربما تخالفت مشاربهم في الميل والطاعة بحسب اختلاف رؤسائهم في الأغراض ، فلا تتوفر طاعة الجميع لواحد ، ولا تنظم

سياستهم ولكن عهد الحكومة لشخص وتقوية سلطته دون غيره يوجب له توفر طاعة الجميع له والالتقاد اليه بما تأمره به الحكومة ، وهذا أى تقوية الحكومة هو الأمر الثاني ، إذا علمنا ذلك ، علمنا أن مشايخ البلاد هم خير عمال للحكومة وأى عمال لا يفترقون من خدمتها آتاء الليل وأطراف النهار في ما عهد إليهم من الضبط والربط وحفظ الأمن على النفس والمال وجباية الضرائب وغير ذلك مما هو معلوم ، وإذا وقع خلل فيما ذكر لا تعرف الحكومة إلا المشايخ في المسئولية والضمانة والمجازاة بما يليق بذلك الخلل ، فلا ينبغي لنا حيث صار النظر في المصالح العامة بالعدالة دينا في ذمتنا يجب الوفاء به ، إلا أن نقول الحق وهو أنه من العدل حينئذ أن تجعل الحكومة شيئا للمشايخ في مقابلة خدمتهم الشاقة ، وأنعاهم الكثيرة الأنواع ، واقطعهم لأعمالها ، وتضمنها لهم الجرائم والقرامات التي ربما كانت مؤذية إلى إفلاسهم أو إزهاق أرواحهم ، كي يكون المقوم على قدر المنعم ، ثم لا يخفى أن لا يكون ذلك على غير منوال سابق ، بل له سابقة في ماضى ، وذلك أنه لما أرادت الحكومة ضبط الأموال وحفظ الأمن والراحة وتأيد سطوتها في رعيته جعلت لمشايخ البلاد مسموحا في أطيانتهم على قلد زمام الحصص ، وقد قلنا بذلك عمارة ونجاحا ، والحكومة وثوقا وأرتياحا ، نتحدث به إلى الآن ، ولم ينسخ ذلك إلا من عهد قريب ، وحيث الآن لا يمكن ذلك لحصر الأموال بميزانيات الحكومة المضروبة على كل فدان ، واختصاص كل واحد بما يستحوز عليه ، فالواجب على الحكومة جعلهم كثيرهم من المال والمستخدمين في الاستحقاق في مقابلة عملهم تحت قوانين عادلة تحدد لهم حق أعمالهم مع الأهالي ، ومعاملة الحكومة لهم فيما يخالف أوامرها بحفظ النظام العام الواجب ، أو تأخير ما هم مكلفون بإجرائه ، وما أشبه ذلك فيما يرى موافقا في حقهم واجبا عليهم ، ويشترط بينهم العفة والصدقة والأمانة والاستقامة والمقدرة على القيام بما يندبون اليه والرضى من الأهالي عليهم ، ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بما ثبت عليهم من مخالفة القانون ، ويعطى لكل واحد منهم نسخة من القانون ، ويسم نشره للأجراء على مقتضاه ، وبذلك يكون عهدتهم بالمصالح الوطنية أوفى وقاضية عليهم

بالالتفات الزائد المحتاجين اليه كل حين، خصوصا في حق المفسدين الذين تناقلت أخبارهم الجرائد لأجل الفرة منا، ورمينا بفساد النظام وقد الأمل حتى لا يسمع ولا ينقل عنا إن شاء الله إلا ما يوجب الوثوق بنا والتوقد اليها، ولكن يجب تقليدنا على قدر الحاجة في العمل، وضم بعض النواحي وتقليدنا، لما نراه الآن من عدم لزوم كثرتهم على ما اقتضته النظامات الحالية من رفع كثير من الأقلام والضرائب وحصر الطلبات المسيرة على وجه سهل التناول، هذا ما أعرضه على مسامع إخواني ليجعلوه موضع البحث والدراسة، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

أحمد افندي محمود - لأية للشيخة من قانون تعرف به حدودها وحقوقها، وقد سبق التكلم بالمجلس بطلب قانون عام للإدارة، ولا شك أن هذا القانون يكون شاملا للأحكام المتعلقة بشايف البلاد، فتي ورد فلمجلس رأييه فيه .

محمد بك الشواربي - أرى أن لا يوضع هذا التقرير موضع المذاكرة لأنه قد سبق لحضرة حسين افندي أبي حسين تقديم تقرير آخر مثله بموضوعه ومعناه وجرى المذاكرة عليه في وقته ولا فائدة في الإعادة .

طائغ افندي سلامة - إن كان تقريرى موافقا بمعناه لتقرير آخر متقدم عليه فليعتبر من قبيل التأكيد والتأييد لذلك التقرير، على أنى لم أعلم بسبق خبرى الى هذا الموضوع وكيف كان الأمر، فساللة المشيخة على ما أوضحتها جديرة بالتأمل والاعتبار .

عبد الشهيد افندي بطرس - حيث أن المطلوب في هذا التقرير غير قاصر على قانون للشيخة، وإنما أريد فيه تعيين رواتب الشايف، وهذا الأمر يتعلق بالميزانية، فإن حسن فليترك النظر فيه الى الاجتماع القادم .

أحمد افندي محمود - إذا كانت التقرير الذى سبق تقديمه لحضرة حسين افندي أبي حسين شاملا لمسألة المشيخة، فلا حاجة الى البحث في هذا

التقرير ، وإنما يكتب الى هيئة النظارة بطلب استعجال القانون ، ومتى ورد ينظر فيه .

موافقة عمومية .

على تقرير من حضرة الشيخ أحمد الصباي ونصه :

كان قد هزرت وقت حفر رياح المنوفية أن يكون متصلا بترع المطف والخصراوية والساحل ، لكي لا يحرم من منفعة نواحي قسمي زقني والجعفرية بمديرية الغربية ، وكذا بلاد المنوفية الواقعة على أنواء تلك الترع ، ولكن لم يتم ذلك الى الآن ، بل اتصل الرياح المذكور ببحر شبين ، وبقيت أهالي البلاد المذكورة محرومين من الانتفاع به مع كونهم تكبدوا مشقات وافرة في حفره ، وبما أن شؤون العدالة تقتضي مساواة أهالي هاتيك القرى بغيرهم في الانتفاع بهذا الرياح وأن لا يهرموا من ثمرة أثمارهم ، فترجوا من حضرات أعضاء المجلس إذا استحسنوا ذلك أن يقرروا على عبارة نظارة الأشغال في اتخاذ الطرق الموصلة لتتجيز ذلك المشروع الذي لا يحتاج لغير حفر المسافة الفاصلة بين الترع والرياح ، وحفر تلك المسافة لا يعادل شيئا من المنفعة التي ترتب عليه ، أما قناطر أنواء الترع فهي قوية البيان لا تستدعي تصليحا أو إحداث بيان جديد فيها .

محمد بك الشواربي — إن مفاد هذا التقرير وارد في ضمن التقرير الذي قدمه حضرة أحمد افندي عبد القفار متعلقا بالرياح ، فإن حسن فليحق به .

أحمد افندي محمود — إن كان هذا التقرير غير خارج من موضوع التقرير السابق تقديمه من حضرة أحمد افندي عبد القفار ، فلا حاجة للإذكرة فيه ، وإن كان متضمنا شيئا جديدا ، فليكتب بمفاد الجديده منته الى نظارة الأشغال على سبيل الاستعلام .

أحمد افندي عبد القفار — إن تقريرى السالف متضمن المطلوب في هذا التقرير من توصيل رياح المنوفية بترع المطف والخصراوية والساحل ، وأظن أن حضرة صاحبه لم يرد إلا تأييد ما طلبته في ذلك التقرير .

أحمد أفندي محمود — إذن فليصرف النظر عن هذا التقرير .

موافقة عمومية .

تلى تقرير من حضرة محفوظ أفندي رشوان ونصه :

إن استجلاب الراحة والأمن العمومي والسدالة والمساواة بين الأهالي في الأشغال وغيرها يقضى كل ذلك بأن يكون جميع الأفراد سائرين على وتيرة واحدة بدون امتياز أحد عن الآخر في ذلك ، وبما أنه من مدة قريبة صار فتح ترعى الديروطية والسواحلية أخذت يباههما من الإبراهيمية لأجل زراعة صيفى تفتيش الروضة وتفتيش المنيا خاصة ، ومن بعد فتحهما كان جار سنوى حضور أنفار من سيوط وجرجا لتطهيرهما ، ومن منذ ثلاث سنوات جار تطهيرهما بأنفار مديرية سيوط خاصة مع أن منافعهما منحصرة بلهات مخصوصة ، فلهذه الأسباب كثر التشكى لرياسة هندسة أقالم وسطى ، ولنظارة الأشغال ، والداخلية ، وإلى مجلس النواب ، من عدم وشايخ نواحى مديرية سيوط بالتضرر من تكليف أنفار نواحهم بتطهير الترعتين سنويا ، وحاصل بذلك غاية المشقات والمضرات الموجبة لاضمحلال حالة الأبقار لكون تطهيرها في شهر أشتير ، والتمسوا النظر في هذا الأمر ، فمحافظة على حسن المعاملة واستتباب الراحة العمومية ، قلّمت هذا التقرير إلى المجلس إن وافق بصير طلب المرضخات وتلاوتها بالجلسة ، وينظر في وضع طريقة تطهير الترعتين المذكورتين إما بالكراكات أو بإعطائهما بالمقاولة بمعرفة ديوان الأشغال ، وقيمة المصاريف تخصص على جهة الانتفاع بحسب درجات فدون كل جهة من الجهات المتفعنة ، نهما .

محمود بك سليمان — الذى أعلمه من هذا التقرير أن ديوان الأشغال العمومية قد خابر البائرة السنية في أمر تطهير الترعتين المذكورتين فيه ، وأن البائرة قد التزمت بإجراء ذلك على تقفئها من السنة القادمة ، ولا أرى وجها لهذا التأجيل ، فإن تطهير هاتين الترعتين واجب عليها لتعلقهما بإقليمها خاصة ، فالأولى أن تقوم بذلك من هذا العام .

أحمد أفندي محمود — إن كانت الدائرة قد التزمت بتطهير الترتين المذكورتين من السنة القادمة فالترامها اعترافا بوجود ذلك عليها، وإن كان الأمر واجبا فالأولى تقديمه والمبادرة إلى القيام به من هذا العام .

الشيخ إبراهيم معيد — إن وافق فليكتب إلى نظارة الأشغال العمومية بالاستعلام عن ذلك .

اجتمعت الآراء على ذلك .

تلى تقرير من حضرة بسبوني أفندي أبي الفضل ونصه :

إنه وإن كان الواضح بلائحة التعداد الجديدة يقضى بمحصرو تعداد كافة سكان القطر، لكن بالنسبة لما هو حاصل من اختلاط كثير من الأهالي مع قبائل العربان وما هو متواتر من تردد مشايخهم على أبواب الحكومة طمعا في إعطائهم فسحة مدة معلومة زيادة عن المدة المقررة باللائحة إلى أن يتم تعدادهم، وما هو معلوم من تتبع الأهالي سكان العزب وغيرها لقبائل العربان المذكورة رغبة في تعدادهم معهم بصفة دخولهم أدياء في العرب، وتحسين العربان لهم ذلك، وقبولهم إياهم، وإقبالهم عليهم بإعطائهم التذاكر اللازمة علما بعدم إغفالهم في الطلبات الخاصة بالأهالي، مثل العمليات التي تتعلق بأرباب الأهاليان منهم، وهروبوا من نحر العسكرية، وما أشبه ذلك من الأمور الممتاز بها العربان، وعدم إمكان مشايخ الأهالي إجراء ما يبطل عمل التذاكر المذكورة، وما حصل وقت تحصيل الموائد الشخصية، مما لم يلتفت لتداركه، وما هو منظور من مريان هذا الأمر، وكون ذلك يترتب عليه الإشكال في المستقبل ولا يمكن الحصول على منع هذا الداء إلا بوضع طريقة مستحسنة، فقد تراءى لنا لزوم عرض ما خطر بكمنا الآن على حضراتكم، حتى إذا وافق النظر في ذلك، نلتبس البحث والتحصن في هذا الأمر، وبذلك يعرف كل من الأهالي والعربان حدوده من قبل نهو التعداد ودخول المسألة في حيز الارتباك، إذ لا يخفى ما وراء ذلك، والرأي ما يراه المجلس .

هلال بك منير — يكتب للداخلية بضمون هذا التقرير لترسم للديرات
بأخذ الأمور بأسباب الاحتياط اللازم .

موافقة عمومية .

تلى تقرير من حضرة طلبة افندى حزين وهذا نصه :

منذ مدة اشترى بعض الأورو باويين جانباً من أطيان الفيوم بالقرب من
ناحيتي لاهون وهواره بجوار قم البحر اليوسفي، وقد كانت هذه الأطيان لمساكنات
مع الأهالي تروى زمن النيل بأطيان الملقى بالفيوم، وفي زمن الصيف تروى بالسواق،
ولكن الأورو باويين يرضون الآن وضع وإبورات على تلك الأطيان، وقد أحضروها
فعلاً، فاضطر بعض من الأهالي إلى مجاراتهم في وضع وإبورات لزراعتهم أيضاً حرصاً
عليها من التلف، مع أنه لو تم وضع وإبورات للأورو باويين أو الأهالي على البحر
اليوسفي سيما إذا كان على مقربة من القم تفتت أطيان الفيوم بأجمعها البالغ قدرها
نحو ثلاثمائة ألف فدان، وذلك لأن المياه الواردة إلى البحر اليوسفي زمن الصيف
لا تكفي إلا لإبوير واحد أو وإبورين، وعلى ذلك ينقطع جري المياه عن بقية أطيان
الفيوم، وبما أن ذلك يترتب عليه مضرات جسيمة، قلّمت هذا التقرير لحضرات
إخواني أعضاء المجلس كي ينظروا في هذه المسألة بطريقة لا توجب ضرراً لأحد
كما تقتضيه شؤون العدل .

أحمد افندى عبد الغفار — إن حسن فليكتب إلى نظارة الأشغال لتصرف
الهمة إلى منح الضرر المؤثر به في هذا التقرير .

قبول عام .

مساعدة الرئيس — تقرر في جلسة أمس انتخاب لجنة مؤلفة من عشرة أعضاء
اثنين من كل قلم للنظر في تقرير تقاسيط الأموال .

حصل الانتخاب فكانت الأكثرية لحضرات الآتي أسماءهم وهم :

هلال بك . الشيخ أحمد أبو سعده . علي بك شعير . أحمد بك شريف .
أحمد بك علي . محفوظ أفندي رشوان . اسماعيل أفندي سليمان . عباس أفندي
الزمر . محمد أفندي دبوس . سليمان أفندي منصور .
وأن يكون الرئيس لهذه الجلسة حضرة هلال بك .
ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة ما
محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة الثامنة عشرة

محضر يوم الثلاثاء ١٠ ربيع آخر سنة ١٢٩٩

(٢٨ من فبراير سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٩ برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٦٦ من الأعضاء .
 سعادة الرئيس - ورد إلينا من جانب رئاسة مجلس النظار مشروعا أمر كرم ،
 أحدهما في توقيع المصوغات الشرعية للمقاررات التي أخذت بشوارع المحرومة
 وتغيرت معاملها بسبب الهدم ، والآخر في بقاء الامتيازات الممنوحة للعربان من حيث
 معاقبتهم من القرعة العسكرية وأشغال المونة ، وعقدت هذه الجلسة ليتم فيها
 المشروعان المذكوران ، ويحضر في أمرهما ما يلزم .

تم المشروع الأول الوارد بإفادة من رئاسة مجلس النظار إلى مجلس النواب
 بتاريخ ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ فقرة ١

من بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية فبناء على ما رفعه إلينا ناظر حقائنا
 وموافقة رأى مجلس نظارتنا أمر بما هو آت :

المادة الأولى

المقاررات التي أخذت بشوارع المحرومة المستجدة وتغيرت معاملها بسبب
 هدمها وتمذر الاستدلال على مقاسها وحدودها لعدم وجود حجبها الأصلية ، يصير
 توقيع مصوغاتها الشرعية وتحرير الحجج اللازمة لها بلجهة المبرى بدون مقاس
 ولا تحديد ، وذلك بنوع الاستثناء مما هو مقرّر في لائحة المحاكم الشرعية في شأن
 تحرير الحجج .

المادة الثانية

هذا الاستثناء هو خاص بتلك المقارات دون سواها .

المادة الثالثة

ناظر حقانية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

أحمد افندي عبد الغفار - إن القانون يوجب إحالة المشروعات على لجنة من المجلس .

إبراهيم افندي الوكيل - إن حسن فليحول هذا المشروع على اللجنة المشكلة لوضع النظام الداخلي .
قبول عمومي .

على المشروع الثاني الوارد بإفادة من رئاسة مجلس النظار إلى مجلس النواب بتاريخ ٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ ٢

إنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للبرلمان من القدم رغبة في توطئهم وتثقيفهم في رفاهية معيشتهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هوأت .

المادة الأولى

تبقى الامتيازات المتمتع بها البرلمان على حالتها بأن يعافوا من القرعة العسكرية ومن أشغال العونة التي يلزمهم أن يدفعوا بدليتها أسوة بأغفار العزب والكفور على مقتضى اللائحة التي ستصدر عنها .

المادة الثانية

يجوز عمل التدمير والتعداد على كافة قبائل عربان القطر المصري سواء كانت في الأرض السوداء أو البراري .

المادة الثالثة

يكلف مشايخ قبائل العربان بإجراء العمل المنوّه عنه في المادة السابقة .

المادة الرابعة

على كل من ناظر الداخلية والجهادية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا .
 ابراهيم أفندي الوكيل — إن حسن فليحق هذا المشروع أيضا بلجنة النظام
 الداخلي، فإنه مختصر لا يحتاج فيه إلى تعيين لجنة مخصوصة .
 موافقة عمومية .

الشيخ ابراهيم سعيد — حيث إن المدة الباقية للمجلس قليلة ، وأن هذين
 المشروعين يمكن من الأهمية ، فإن حسن فلتقرر هيئة المجلس أنهما مستعجلان .
 أخذت الآراء على ذلك فاجتمعت الأكثرية على القبول .
 وانقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة التاسعة عشرة

يوم الأربعاء ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(أول مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٩ برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٦٥ من الأعضاء .

تلى محضرا الجلسةين السابقتين وقبلا .

سعادة الرئيس — ورد إلينا من نظارة المالية رقم يتضمن الجواب عن سؤال المجلس المتعلق بتأخر نفوذ الحكم في ما يختص برّد المقابلة لأربابها على ماورد في قانون التصفية ، فإن رام المجلس فلتل الإفادة عليه .

استحيات .

تليت الإفادة المذكورة ونصها بالحرف .

« بمكتبة مساعدتك القيمة ١٠ الجارى عمرة ١٢ ، أشير بأنه تقرر في جلسة المجلس يوم ٣ (ربيع) سنة ٩٩ عن طلب الإفادة من المالية عن الموجب لتأخير تنفيذ حكم قانون التصفية في ما يختص بإرجاع المقابلة على الصورة المعينة في ذلك القانون ، والحال أنه غير خاف أن أعمال المقابلة القاضى القانون بإجرائها في حد ذاتها جسيمة ، لأنها تحتاج معرفة ببيان مقابلة كل اسم سواء كان المدفوع من المالك لها الآن أو من باع إليه في بحر مدة ثمان سنوات وثلاث الواقع فيها تسديد

المقابلة ، وهكذا من انتقل تكليف أطيانهم لنبريم من عهد لإطال المقابلة الآن ، ويحتسب على ذلك فوائد سنة سنة ، وتستدعى أيضا الوقوف على مادفع من الامتياز لأطيان كل اسم في سنواته ، ويحتسب عليها الفوائد ، كذلك ما يكون متأثرا على أطيان كل مالك دافع مقابلة من أنواع الايرادات لغاية سنة ٧٩ سنة سنة ، لاحساب الفوائد عليها أيضا ، ويخصم هذا وهذا من المقابلة وفائضها ، حتى يظهر لكل اسم ما ظهر له من الفايض المستحق احتساب التمويض عليه ، ومن أجل جسامته هذه الأعمال ولزوم الدقة في تسويتها ، قد باشرت السالية بتجيزها حال صدور القانون بواسطة تعيين العمال اللازمة ، وإعطاء التعليمات الموجبة لتسيلات التسوية بمقرتهم هم والصيارف تحت مباشرة المديرات ، وقد أجزوا التسوية حتى إذا لم يبق سوى لزوم المراجعة والوثوق بصحة ما جرى تسويته ، وختم أنواع المتأخرات المحتسبة في التسويات من المقابلة ، وتحديد سجلات ينحصر فيها فائض مقابلة كل بلد بالأسماء والاستصحاب ، لكي بمعرفة ما يصيب الفايض المذكور من مبلغ السالية وخمسين ألف جنيه المقرر للتمويض يجري توضيحها فيها بالتفصيل على المدة المنصوص عنها في القانون قد عينت لعمل المراجعة وختم المتأخرات وتحديد السجلات المحكي عنها ما لزم من المال ، ومنظور الآن قرب انتهاء ذلك ، لكنه مع هذا لم تلاحظ السالية أنه إذا تأخر تأدية حقوق أرباب الفوايض إليهم على نهاية التسجيل يطول الأمر ، قد رأت أنه بدل انتظار توزيع التمويض على ما هو باق من العمل لسرعة إعطاء الأهالي حقوقهم ، يصير استجلاب كشوفات من الصيارف لإطلاع عمال المديرات ببيان فايض المقابلة حسب ما اتضح الآن اسم اسم مراعاة ما حصل نقل ملكيته من عهد بداية مباشرة أعمال محاسبة المقابلة الآن ، ونهت بذلك على المديرات ، إذ أصل الشروع وإن كان في منتصف سنة ٨٨٠ والمحاسبات التي تقدمت من الصيارف عن حساب المقابلة هي بأسماء من تكلفت عليهم الأطيان لغاية يوليو سنة ٨٠ الذي جعل حد وقتها لتقديم كشوفات التسوية ، لكن من أغسطس سنة ٨٠ لأن توقف انتقالات تمليك ،

و ضرورى أن احتساب التمييز يكون للأسماء المالكين الآن اتباعا للقانون،
فالحصول على الكشوفات ومراجعتها بالمديريات ووثوقهم بصحتها سيقتدون
بمجموعاتها الحالية ، وعلى مقتضاها يجرى ما يقتضى لاحتساب التمييز عمومى ،
ومع هذا فإن المالية استمدت من استحقاق السنة ونصف الماضيين من
التمييز فى موازينها تحت تسديده لأرباب المقابلة ، وبمئة قتالى بنحو سجلات
التمييز عندها يجرى اللازم لوضعها بالنواحي لىوام العمل بها حسب قانون
التصفية أقدم » .

محمد بك الشواربى — ان تعليق التأخر عن رد المقابلة لأربابها بعد ورود
الكشوف اللازمة منها موضع استغراب ، فإنا نعلم أنه قد عين لهذا الأمر مكتب
كثيرون فى المديريات منذ سنة ونصف سنة ، ورسم لهم بأعداد الكشوف وتنظيم
البيان عن المقابلة ، فإن كانوا لم يفرغوا من ذلك الى الآن فتى يفرغون منه .

لاحرم أن أرباب المقابلة لا يلامون على التنظيم من إهمال حقوقهم الناشئ عن
الإهمال فى تنظيم الكشوف ، ولذلك أرجو ان يكتب لىالية بيان هذا الأمر ،
ويطلب منها التحجيل فيه ، والكتابة بما يلزم للمديريات بحيث يتهى قبل انقضاء
العام ، ويؤدنا لو أمكن انتهاءه قبل انقضاء المجلس أيضا .

أحمد أفندى عبه الغفار — ان حسن تلتوكل المذاكرة فى هذا الرقم
الى جلسة غد ، وأن يطبع منه الآن مئة نسخ وتوزع على الأقلام لىدبر الأعضاء
مضمونه ويستمدوا للمذاكرة فيه ،

قبول عمومى .

سعادة الرئيس — لاجئى على حضراتكم أن أرباب الانتخاب فى قلوبنا
قد اتفقوا سعادة حسن باشا الشربى ناظر الأوقاف جالا لىناية عنهم ، ولكنهم لم
يكونوا على يقين من صحة هذا الانتخاب لكون سعادة المشار إليه من ذوى الوظائف

فالتقىوا معه حضرة بدیع افندی الشریعی انتخاباً قانونياً، وحيث أن معادة حسن باشا قدولى نظارة الأوقاف، وأن انتخاب بدیع افندی صحيح نظامي، فإن حسن فليكتب إلى نظارة الداخلية بطلب حضرة الأفندی المودع إليه لمجلس التواب بدلا من معادة حسن باشا الشریعی .

قبول عمومى .

ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ما

عهد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَائِ

محضر الجلسة العشرين

يوم السبت ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(٤ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ثمانية ونصف برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٦٤ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة السالفة وقبل .

سعادة الرئيس — إن لجنة المجلس التي كلفت بالنظر في مشروع الأمر العالي المتعلق بامتيازات البرلمان قد بحثت في ذلك المشروع، وطلبت من الحكومة إحداث بعض التعديل فيه، فقبلت الحكومة طلبها، وأعادت المشروع المعتل مقبولا، ثم قدمت اللجنة إلينا تقريرها المتعلق بهذا الشأن ليتلى في الجلسة العمومية.

تلى تقرير اللجنة ونصه :

عقدت هذه اللجنة في يوم الأربعاء حادى عشر ربيع الآخر، وتلى فيها نص المشروع المذكور المحال عليها وهو :

إنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للبرلمان من القسدم رغبة في توطنهم وتسويقها لهم في رفاهية معيشتهم، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١، وبناء على ما عرض لظرفنا من ناظر داخلية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارنا، نأمر بما هو آت :

المادة الأولى

تبقى الامتيازات الممنوحة للمتمتعين بها العربان على حالتها بأن يعافوا من القرعة العسكرية ومن أشغال العونة التي يلزمهم أن يدفعوا بدليتها أسوة أنفار المزب والكفور على مقتضى اللائحة التي تصدر عنها .

المادة الثانية

يجرى عمل التتمير والتعداد على كافة قبائل عربان القطر المصري سواء كانت في الأرض السوداء أو البرارى .

المادة الثالثة

يكلف مشايخ قبائل العربان بإجراء العمل المتوهم في المادة السابقة .

المادة الرابعة

على كل من ناظر الداخلية والجهادية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا .

فاجتمعت آراء أعضائها على تعديل هذا المشروع بالصورة الآتية وهي :

إنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة في توطنهم ، وتشويقها لهم في رفاهية معيشتهم ، ولأنهم مكلفون بنفقر الحواجر ، والتخوم ، والجبال ، والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة في أوقات الملمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا ، وموافقة رأى مجلس نظارنا ، وإقرار مجلس النواب بأمر بما هوأت :

المادة الأولى

تبقى الامتيازات الممنوحة للعربان على حالتها بأن يعافوا من القرعة العسكرية ومن أشغال العونة .

المادة الثانية

سكان العزب والكفور والبلاد من العربان ينفخون بدلية العونة أسوة أرباب العزب على مقتضى اللائحة التي تصدر عنها .

المادة الثالثة

يجرى عمل التنمير والتعداد على كافة قبائل عربان القطر المصرى سواء كانت في الأرض السوداء أو البرارى .

المادة الرابعة

يكلف مشايخ قبائل العربان بإجراء العمل المنوّه عنه في المادة السابقة .

المادة الخامسة

على كل من ناظر الداخلية والجهادية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا .
وفي يوم الخميس ثاني عشر الشهر المذكور أرسلت اللجنة هذا المشروع كما مدته إلى جانب النظارة بواسطة سعادة رئيس المجلس كما هو مقتضى القانون .

ففي هذا اليوم عاد المشروع بإفادة من عطوفة رئيس مجلس النظار مقبولا على الصورة التي مدته بها لجنّكم ، فهو الآن معروض لديكم لأخذ القرار اللازم عنه بالطريقة المهيئة للشروط التي تقرّر فيها الاستعمال .

تليت المادة الأولى لأخذ الآراء عليها فقبلت بالاتفاق .

تليت المادة الثانية .

لإبراهيم أفندي الوكيل — إن في هذه المادة إطلاقا يقع به الحيف على بعض العربان ، فلو قيل سكان العزب والكفور والبلاد من العربان أرباب الأطينان لامتنع وقوع الحيف عليهم وحصل العدل التام ، ثم أنه لم يميز في هذه المادة بين أرباب الخيش وأهل الحضر من العربان ، وهذا موضع التباس .

أحمد أفندي عبد الغفار — إن بدلية العونة لم تُقرر بعد على الأطينان ، ولذلك لا موجب للقيّد الذي يطلبه حضرة إبراهيم أفندي الوكيل ، أما التمييز بين أرباب

الخليش وأهل الحضر من العربان فظاهر في نص المادة الثانية، حيث ورد سكان الزبب والكفور والبلاد منهم، وهذا مانع من شمول سكان الخليش .

أخذت الآراء على المادة فقبلت بالأكثرية .

تليت المواد الثالثة والرابعة والخامسة وقبلت كل واحد منها بالاتفاق .

تلى تقرير من حضرة أحمد بك على نصه :

تقدم حضرة محمود بك سليمان تقرير إحصائي في أحوال الري بالجهة القبيلة، وما ينشئ عليه من الفرق في أيام الطفيلان، ومن الشرق في أيام انحطاط الماء، وضرب لذلك مثلا بما وقع في تلك الجهة عام ١٨٧٨، إذ انحط الماء ضا في أكثر الأماكن، فامتنع الزرع، ونزف الضرع، وأنشب الجوع غلابة بسكان تلك الأنحاء، حتى مات منهم عدد كثير، وتلفت أنعامهم، فهاجروا من ديارهم إلى غيرها من أنحاء القطر جياحا عراة تنفطر لهم القلوب حزنا عليهم وأسفا على الإنسانية، وحيث كنت من أهل هذه الجهة الذين رأوا بأعينهم تلك المصائب، وشهدوا بأنفسهم ما ألم بإخوانهم وجيرانهم، كان من الواجب عليّ التأمل في ذلك التقرير، والتبصر في ما يصون الجهة القبيلة من مثل تلك المصائب التي لا تزال ممكنة الوقوع لعدم التشبث بالوسائل المانعة لها، فرأيت لذلك طريقة أحسبها وافية المقصود إن صادفت لدى إخواني قبولا وهي :

إن البحر الأعظم يمتد في مضيق جبل بين السلسلة على مقربة من أصوان، فهناك مكان معدة لقطرة تمتد على فرعى ذلك المضيق فوق البحر الأعظم لرفع الماء عند الحاجة، ثم يفتح لها من جانب الغرب ترعة واسعة في مكان ترعة الرمادي، وعلى مسافة مائة كيلو متر من هذه التربة الغربية عند الجبلين، يمد منها مواسير تحترق البحر الأعظم إلى جهة الشرق، وتنصب هناك في ترعة الملح لري جانب من مديرية إسنا، والجهة الشرقية من قنا إلى جبل الجران، ثم إن التربة الغربية تستمر في سورها

حتى تصب في الإبراهيمية، فتكون وسيلة لرى مديرية إستانا وقتنا وجربا وأسيوط والمنيا، وتزداد بها الإبراهيمية فتكون نافذة تقعا عموميا .

ومن وراء المكان السابق الذكر المعد للفتنرة أودية واسمة ومنفوجات كبيرة، يمكن أن يصرف إليها ما يزيد من الماء وقت الطغيان، فيندفع بها خوف الفرق، وتكون بمنزلة مخازن لساء متخرة لأيام انحطاط النيل، وما أشك أن هذا الأمر من المشروعات المهمة العظيمة، وأنه موجب لغقات غير قليلة، ولكن إذا نظر إلى سهولة بناء الفتنرة في تلك الجهة، من حيث وجود الحجر الذي هو مادة البناء الأولى، وإلى جسامه الضرر الذي يترتب عليه، وعظم النفع الذي يترتب عليها، كان لي أن أرجو أن يصادف هذا الطلب لدى حضراتكم قبولا وإقبالا، فإن حصلت لي هذه الأمانة، رجوتكم موافقي على استدعاء سعادة ناظر الأشغال العمومية بالمجلس مستمعيا من رؤسائه المهندسين سعادة إسماعيل باشا عميد وسعادة سلامة باشا وحضرة محمود بك الفلكي لهذا كرتهم في إمكان هذا الأمر، وعند وقوعه موقع الاستحسان يكون الجالس رأيه الكريم فيه .

أخذت الآراء على هذا الطلب فكانت متفقة على قبوله .

تل التقرير الآتي من حضرة أحمد افندي عبد الغفار وهو :

تقدم لبعض إخواني النواب طلب من قانون للإدارة يكون متضمنا لحدود المأمورين والمستخدمين وحقوقهم، وهذا الطلب وإن كان مصادفا بحله من الحق والوجوب، إلا أنه لا يأتي بالثمرة المطلوبة من تحديد الحدود، وتعيين الواجبات العمومية، ما لم يتقدمه وضع قانون أساسي للحكومة .

والمراد بالقانون الأساسي، ما يتضمن الأحكام الكلية والأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة في البلاد، وهي القوة الأميرية الخديوية، والقوة النيابية، والقوة المنفذة الإجرائية .

ولا حاجة إلى بيان وجه التزوم والضرورة في وضع هذا القانون، خصوصاً بعد أن تقرررت اللائحة الأساسية لمجلس النواب التي هي جزء من ذلك القانون، فالمرجو من حضراتكم موافقة الساجز على هذا الطلب إن صادف لديكم قبولا وهو :
وضع قانون أساسي عمومي للحكومة المصرية .

فإن تفضلتم بهذه الموافقة، فإني أرجوكم تقديم الاحتمام بطلب وضع هذا القانون على ما سواه، فإنه هو الأصل الذي ترجع إليه جميع فروع الإصلاح .
أخذت الآراء على الطلب فاجتمعت على إقراره .
تلى تقرير من حضرة على أفندي كساب ونصه :

لا يخفى أن سبب وجود بعض أطيان الجفالك بالنواحي ، سواء كانت من ملحقات وإدارة الدائرة السنية، أو من ملحقات ضيها لقومسيون الأراضي الأميرية، قد اجتهدت هاتان الإدارتان في جعل النواحي المذكور تابعة لها ، وسلخها من إدارات الأقسام ، وهذا أضر بعموم أهاليها ضرراً بيناً، إذ يتويعض الأمر إلى تلك الإدارات قد راعوا ترويع أمر زراعتهم لاستخراج ما يلزم لها من الأتقار بدون مبالاة ولا التفات، مع أن أهالي تلك البلاد لم أطيان محتاجون إلى زراعتها أيضاً، وإذا تركوها تلفت وصدموا هم أيضاً من عدم وجود إيراد لهم سواها، فضلاً عما تكلفهم الحكومة من إخراج أتقار للعمليات العمومية .

وحيث أن الواجب علينا ذمة صراعاة جلب ما فيه الرقاهية لعموم الأمة وحسن المعاملة، والذي أراه ملائماً ومستحسنًا في هذه المسألة لإصلاح أمر هؤلاء الأهالي وليكون كسائر أهالي بلاد المديریات التابعة للأقسام، هو إعادة إدارة هذه النواحي للأقسام كما كانت .

فالمرجو من حضرات النواب النظر في ذلك، وتقرير ما يترأى موافقته للهيئة العمومية وقضا للضرر الذي ألم بسكان النواحي المذكورة ، ولأجل عدم صيرورتهم إلى الندم .

محمد بك الصيرفي — الذى تعلمه أن سكان الجفالك وأراضى الدائرة السنية تابعون لديرية في الأحكام الجارية عليهم، لا لإدارة الأملاك الأميرية ولا للدائرة السنية .

أحمد بك الشريف — إن حسن فشكل لجنة للنظر في هذا التقرير وتحقق المذكور فيه .

طلبة افندى حزين — أوافق على طلب تشكيل اللجنة، وإن حسن فتحول على اللجنة المشكلة للنظر في تقاسيط الأموال .
أخذت الآراء على ذلك فقبل تحويله على اللجنة بالاتفاق .

على تقرير من حضرة أحمد بك على وعيد الشهيد افندى بطرس ونصه :
إن المنافع العمومية على اختلاف أنواعها وتباين أوضاعها، متحدة المقاصد من حيث الوصول إلى إحدى حالتين فاضلتين ، هما تقدم الماديات والأدبيات، فعلى الآن أن يبدأ كل منا بالأهم فالأهم ، ويؤثر الأهم فالأهم، وعليه فترجو إذن المجلس لنا بتقديم هذا على مسامح أعضائه الأكرمين .

(أولا) غير خاف على حضراتكم أن قطرنا قطر زراعى، والتجارة فيه إنما هي متفرعة عن الزراعة التى لا خفاء في احتياجها إلى الطرق التى بها يكون تسهيل نقل محصولاتها من جهة لأخرى، وهذا لا يتأتى إلا بتعميم السكك الحديدية بجهات قطرنا، حتى يتمكن المزارع من شحن محصولاته عند التحسين وتصريفها بالأثمان اللائقة، وحيث إن مديريات إسنا وقنا وجرجا خالية من وجود السكك الحديدية، ففي العادة يضطرون إلى تصريف محصولاتهم بناقص عشرين في المائة عن الجهات الموجودة بها السكك الحديدية، وهذا أمر جلى واضح .

(ثانيا) إنه من شأن التدبير والحزم لزيادة الضبط وتعميم العدل، يلزم أن تكون جهات الحكومة البعيدة من مركزها وخصوصا إذا كان ليس موجود بها سكك

حديثة، أن يكون فيها عدد المجالس القضائية أكثر منه في الجهات القرية لمركز الحكومة، أو التي قربت بيدها السكك الحديدية، والحاصل الآن هو بعكس ذلك، وعليه فالمديريات الثلاثة المذكورة خالية في الجملة عن مجالس لهذا الغرض المهم .

(ثالثاً) من المعلوم أيضاً، إن الجهات التي موجود بها طرق حديدية يتعذر على الآباء إلحاق أولادهم بالمدارس ، ولهذا يلزم أن يكون بالجهات المذكورة مدارس كافية لتربية الأولاد زيادة عن الجهات القرية لمركز الحكومة لتعميم التقدم والزفاهية، وتلك المديريات لم يكن بها مدرسة واحدة، وصارت محرومة من هذه المزية، كما حرمت أيضاً من وجود ترعة صيفية لسقي أراضيها، وحصول ثروتها ومساواتها بالزراعة الصيفية ، ووقايتها من غوائل الشرق ، وحيث أن حرمان تلك المديريات من هذه المزايا الأربعة الحقيقية التي ينبعث عنها حال الثروة والعدل والتقدم جذير بتأمل المجلس، والنظر فيه بين المساواة والإنصاف، سيما وأن المنصرف على هذه المنافع جميعها في كافة الأقطار المصرية هو من الميزانية العمومية .

فهذا رأينا من الضروري عرض هذه الملاحظات على الهيئة ، فإذا تحسن لديها الطلب من كل ناظر يتعلق بنفائره أحد هذه الوجوه لإجراء اللازم على نظارته حسب ما تقتضيه المساواة والإنصاف والعدالة ، فالرأى للهيئة .

أحمد افندي عبد الغفار — إن في هذا التقرير ثلاثة أمور مهمة جدية بالانتفات، الأول طلب إنشاء فرع للسكة الحديد في آخر الجهة القبلية، ولا خفاء في أهمية هذا الأمر من كل الوجوه، ولكن لا ريب أيضاً من صعوبة النظر إلى المالية، فإن حسن فليكتب به إلى نظارة الأشغال العمومية للنظر فيه، وإجراء القياس اللازم عنه ، أما الأمر الثاني، فهو إنشاء المجالس النظامية في تلك الجهة وهو ظاهر اللزوم أيضاً، فإن حسن فتتخبر الحكومة في شأنه، وأما الثالث، وهو المتعلق بإنشاء المدارس في تلك الجهة، فهو متعلق بتقرير حضرة عبدالسلام بك المولى على المختص بالمدارس، فتي جاء سمادة فاطر المعارف بالبيانات المطلوبة في ذلك التقرير فينتد ينظر في هذا الأمر .

هلال بك — أوافق على هذا الرأي في ما يتعلق بالأمرين الآخرين ، أما إنشاء فرع من سكة الحديد فيقتضى من النفقة ما لا تتحمله ميزانية الحكومة الحاضرة ، فإن وجد في ميزانية العام المقبل مكان لمثل هذه النفقة ، فحينئذ تحسن المذكرة في هذا الموضوع .

أحمد افندي عبد الغفار — إن الكتابة بهذه المسألة لديوان الأشغال العمومية لا تفيد الإقرار على إنشاء فرع السكة الحديدية المطلوب ولا يضر شيئاً بالميزانية العمومية .

مصطفى بك أبو العز — نعم إن الكتابة لنظارة الأشغال لا تفيد الإقرار على الأمر ، ولكن عمل القياس لإنشاء فرع من سكة الحديد يقتضى نفقة زائدة ، فضلاً عن كونه لا يتم قبل انقضاء مدة المجلس ، فالمسألة جديرة والحالة هذه بأن تؤخر إلى السنة القادمة .

أخذت الآراء على ما في الأمر فاجتمعت على رأى حضرة أحمد افندي عبد الغفار .

على تقرير من حضرة سليمان أفندي منصور ونصه :

حيث ان الواجب علينا وعلى كل منا أن يقوم مقام عموم الأهالي في المنفعة العمومية ، وعلى أن ينسى في جلب الصالح ، ومنع الإضرار المضره بالصالح العمومي ، نقول إنه موجود ترعة بالقلوبية تسمى ترعة الصبيصة الآخذة من الشراوية ومارة على جملة نواحي بتلك المديرية ، وكان يتفجع بها جملة أطيان في الزى أول حلول النيل ونهايته ، وبما أنه من المعلوم أن مديرية القليوبية أطيانها من ترعة ، ولا تركبها المياه إلا بزيادة النيل وطلوه للدرجة ثمانية عشرة ذراعاً ، ففي العام الماضي جرى تركيب وابور ثابت بقم القرعة المذكورة قوة تحسين حصاننا لرى نحو ستمائة فدان وكسور الخواجه بولاد ، وانبنى على ذلك ضرر للأراضى وعدم نفع الأهالي برى أراضيهنم التي تبلغ نحو ثلاثين ألف فدان ، وهذا لكون الخواجه المذكور احتكرها لنفسه ، ففي أواخر السنة يصير سدها وإدارة الوابور لحد علو مياه النيل لغاية الدرجة المطلوبة ، ولا يسمح

إذ ذلك بقطعها لكونه دائماً جار إدارة الوابور وفي العالم الماضي لمارات الأهالي عدم إمكان قطع لها مع أن مياه النيل راكية إياها، انجبرت على رى أراضيها المعدة لزراعة النيل بالوابور لا اعتبار كل فدان أودب ذرة تقواجه المرسوم، خشية من فوات الوقت الذى يصلح فيه زرع القمح أعنى لغاية شهر مسرى، وفضلاً عن تلك المضرات فليس من الممكن حفرها، أو تطهيرها لعدم انقطاع مياه الوابور عنها، وحيث إن ترعة الشرافوة هى التى تملأ المياه لمديرى الشرقية والقليوبية، فمنه تحريق المياه يكون الوارد من هذه التربة ثابتة يكفى هذا الوابور الذى قوته تحسون حصاناً الموضوع قريبا من القم، وباقي الآلات والوابورات التى بهاتين المديريتين لا يمكن أخفهم المياه من هذه التربة التى لا يمكن تطهيرها إلا بنحو عشرين ألف نفر من المديريتين المذكورتين، فكيف يحرم مبالغ أطيان من الرى الصيفى ويحسن السكوت على إضمحلال أهلها نظراً لشخص واحد، فالأمل من حضرات إخوانى أعضاء المجلس أنهم ينظروا فى تلك المسألة بعين الرأفة والأهمية للأهالى المزارعين، وإذا وافق بقدر نظارة الأشغال لتعيين لجنة من طرفها لنظر ذلك، وإرسال صورة الشروط المحورة مع الخواجة السابق ذكره، وإعمال الطريقة المؤدية لعدم الضرر، ثم إن هناك ترعة تسمى القشيشة مائة بجملة نواحى مركزى شبرا وقلوب أخذ فيها من الشرافوة، ولعلم تطهيرها صيفى، حاصل حرمان للنواحى والأطيان التى طبعها، فإذا استحسن تنظر تلك التربة بمعرفة نظارة الأشغال كى يتيسر مرور المياه بها صيفى لا تتفادى العموم والرأى للهيئة .

هلال بك — يطلب الاستعلام عن ذلك من ديوان الأشغال .

أحمد أفندى عبد الغفار — إن حسن، فليكتب الى الديوان المشار إليه بطلب الكشف عن مقدار الأطيان التى على التربة المذكورة فى التقرير، وبالسؤال عن الوابور المنشأ على تلك التربة، كيف وضع، مع أنه لا يحسوز وضع واپور على إحدى الترع إلا برضى أرباب الأطيان المجاورة له، ومتى وردت الإفادة يعرض الأمر للمجلس .

أحمد بك أباطه - أرى أن يكتب أولاً للداخلية بالاستعلام عن كيفية إعطاء الرخصة في وضع هذا الواور ، ومتى ورد الجواب ينظر في الأمر .

أحمد بك الشريف - لا لزوم للكتابة الى الداخلية بل يكفي بخبرة ديوان الأشغال .

أخذت الآراء في هذا الرأي فاجتمعت الأكثرية على قبوله .

تلى تقرير من حضرة عبد السلام أفندي خفاجي ونصه :

لا يخفى على حضراتكم أن أول أمر تقوم به عمارة الممالك ، وتأسيس طلبة قوائم العدالة ، هو وجود الحدود والأحكام التي بمقتضاها تصدر الخلاصات الحاسمة لما يحصل بين عباد الله من الخلاف بوجه الإنصاف ، ويتصوفا يرتدع الظالم ويقاص المعتدى ، وما هي تلك الحدود والأحكام هي القوانين التي توضع وتسلم للتطبيق بمقتضاها لأولى الشرف والصفاء والذمة ، أعني بهم أعضاء ورؤساء المجالس المحلية ، وكلنا نعلم أن هذا أول واجب ، بل أول فرض مقدس يلزمنا الاشتغال به لحفظ أرواح وأعراض وأموال الأمة المصرية ، وقد بلغنا أنه جار تحرير وإنشاء ووضع تلك القوانين بمعرفة لجنة مشكلة بديوان الحفائية ولم تنته الى الآن ، وليس منظورا نهوا في عهد قريب بالنسبة لأهمية المشروع نفسه ، وقد قارب انتهاء مدة انعقاد مجلس النواب ، وبعد توجه الأعضاء بلهاتهم يرى لحضراتكم أنه غير ممكن التصديق على تلك القوانين إلا في السنة التالية ، وهيئات أن تم النظر فيها لما هو محتمل من اشتغالها على خمسة آلاف بند في الأقل ، فأعرض لحضرات رئيس وأعضاء المجلس أن يساعدوني ويتزوا باقتراح عشرين من حضرات أعضائه ليكونوا لجنة مستديمة الاجتماع بسد انتهاء مدة انعقاد هذا المجلس للنظر أولا فأولا في كل ما يتم تنظيمه وتنسيقه بمعرفة اللجنة المقودة بالحفائية ، والإقرار على ما يسمع لها الإقرار عليه من تلك القوانين في بحر السنة ، وتقديمه للجلس في السنة التالية ببيان ما يحتمل وقوعه من الخلاف بينها وبين اللجنة المشار إليها ، حتى يتيسر لهيئة المجلس التصديق

في السنة القادمة على القانون الجنائي، وبذا يستحق المجلس الثناء والشكر الحق من الوطن بآثره .

مراد افندي السعودي — أرى أن يحول هذا التقرير على لجنة من المجلس تنظر فيه .

عبد السلام بك المويلحي — إن وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة، سواء أجرت ذلك في مجلس النظار أم في لجنة مخصوصة، فتدخل مجلس النواب في هذا الأمر خروج عن منطوق اللائحة الأساسية، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها في هذا التقرير لا يصح أن تهرم أمرا من نفسها بل لا بد لما من عرض ما تراه للجلس لينظر فيه، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة الى صعوبة تشكيلها، فضلا عن مخالفته للنظام مخالفة صريحة، ولذلك أرجو من إخواني عدم وضع هذا التقرير موضع المذاكرة .

وافقت الأكثرية على هذا الرأي .

أحمد بك شريف — نرجو فتح المذاكرة في مسألة المقابلة .

أحمد افندي عبد الغفار — إن حسن فتحول الى لجنة مخصوصة .

هلال بك — مضى الوقت المميز لنتم الجلسات، فإن حسن فتحويل المذاكرة في هذه المسألة الى جلسة ثانية .

ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

مَحْضَرُ الْجَلْسَةِ الْخَامَةِ وَالْعِشْرِينَ

محضر يوم الأحد ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩
(٥ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ثمانية والدقيقة عشرون برئاسة مساعدة الرئيس
وحضور عدد ٩٥ من حضرات الأعضاء .

مساعدة الرئيس - لبنينا بعض تقارير لم تعرض على المجلس حتى الآن، فإذا
استحسن لدى حضراتكم قرائتها فلتتل تقريرا تقريرا .
استحسن .

تلى تقرير مقدم من حضرة يوسف أفندي عبد الشهيد ونهيه :

كان من المعتاد قبل إنشاء الترعة الابراهيمية أن تروى أطيان الحيفضان في أوائل
كل سنة بمياه البحر الأعظم بواسطة ترع أمكت لذلك ، ولما كان من الخيسر
أن تمكث مياه النيل المزبدة على تلك الأطيان زمنا كافيا لا اكتسابها الطمى الذى
هو بمنزلة المياد ، كانت هذه الأطيان يسبب ذلك تضرر محمولات جيدة ، وبقيت
كذلك حتى أنشئت ترعة الابراهيمية ، فقترب على ذلك قطع جميع أفواه الترع السابقة
وتشطير الأطيان إلى قسمين : أحدهما أطيان السواحل وجزء من الحيفضان الداخلى
في المحيطات ، وليس للأهالى من أطيان هذا القسم سوى شيء قليل ، أما معظمها
فهو ملك للجفالك ، وقد ضرب على كل فدان من جميع هذه الأطيان ستة قروش

قيمة ربه من الابراهيمية ، وأما القمم الثاني الذي هو خارج عن المحيطات فقد صار لا يروى إلا من مياه التصافي التي ترد في آخر كل سنة من الجهات القبلية ، ولكون هذه المياه ترد صافية وخالية عن المواد المزينة التي تحي بها الأرض ، فقد انقلبت حالة تلك الأطنان من القوة إلى الضعف ، ومع ما صارت إليه حاصلاتها من السقامة ، فقد ضرب على كل فدان منها قرش واحد رسم الري ، وحيث أن التربة الإبراهيمية لها نظائر ستة بالوجه البحري ، وقبلها تحمل واحدة منها عن وجود كراكات مصددة لتطهيرها مثل ما في الإبراهيمية ، وليس على الأطنان التي تروى من تلك الترع مصاريق بقيمة ربا ، فمن الملل وقواعد المساواة أن تعفى الأطنان التي تروى من الإبراهيمية من رسوم الري مساواة لها بأطنان الوجه البحري ، وحيث أن ذلك مما يستدعي نظر المجلس ، فقد قمت إليه هذا التقرير راجيا النظر فيه وإجراء ما يترتب عليه رفع المظلمة ، وتعميم المساواة كما تقتضيه شؤون الملل والإنصاف .

إسماعيل افندي سليمان — من المعلوم أن لهذه التربة نظائر وأمثالا في الوجه البحري لا رسوم على الأطنان التي ينتفع منها ، كما أن الأطنان المنتفعة من الإبراهيمية كغيرها من الأطنان مربوط عليها الأموال الأميرية ، فلا وجه لإبقاء تلك الرسوم المفترضة في نظير الري ، خصوصا مع الأوجه التي أبدناها حضرة الموما إليه ، فإن صادف ما أراه استحسانا فليكتب إلى نظارة المالية بذلك .

سعادة الرئيس — طلب أخذ الرأي عن ذلك فقبل بموافقة عمومية .

نلى التقرير المقدم من حضرة ابراهيم افندي سعيد ونصه :

معلوم أنه في العام الماضي والذي قبله ضربت على أنهار بلاد الجلفاك والأباعد والزب والكفور بدلية نقدية في نظير معاناتهم عن أشغال العونة مباشرة ، وقد حصلت منهم فعلا في الستين المذكورتين ، وكذلك في صفنا الحاضرة ، ولم يرل التحصيل جاريا ، ولهذا فلتس من المجلس إذا استحسن الاستفهام من نظارة

الأشغال العمومية من مقادير التقديرات التي تحصلت في الثلاث سنوات المذكورة، وهى متدرجة في إيراد ميزانية ديوان الأشغال السنوية أم لا، وإن لم تكن مندرجة فيها فكذلك مبلغ المتحصل منها في تلك السنة سنوياً، وما صرف منها، وبيان أوجه الصرف، وما يقع بدون صرف، وفي أى جهة سيصرف الباقي بدون صرف، ليكون المجلس على بينة من ذلك .

أحمد افندى محمود — لا خفاء في أن الجارى للآن في مثل ذلك أن توزيع العمليات إنما هو على الأشخاص، بمعنى أن كل عملية يقررها عدد مخصوص في كل مديرية باعتبار زمامها، وبذلك لا صعوبة في العمل وورود الكشف بما دفع وما لم يدفع إلى الآن، ولا مانع من الاستفهام من نظارة الأشغال عما طلبة حضرة إبراهيم افندى سعيد، مع طلب الإيضاح عن السبب المانع للدفع، وتكليف من لم يستد بدلية العونة إلى الآن بالتسديد، فإني على علم من عدم المساواة .

إبراهيم افندى الوكيل — تكليف من لم يستد بدلية العونة الآن فيه مافيه، مما يناق الحقيقة والمداولة، والذي أراه أن يقتصر في ما يكتب من المجلس للأشغال على طلب البيان الواضح عما دفع، مع مراعاة الأسئلة التي أتى بها حضرة إبراهيم افندى سعيد في تقريره .

أحمد افندى عبد الغفار — أشخاص العملية في كل مديرية مكلفون بأعمالها، والمستنون بكل مديرية من العملية المكلفون بدفع قيمة البدلية معلومون، والحق أن يصرف المتحصل من كل مديرية في مصالحها الخاصة بها دون سواها، فالتصديق بالحصول بواسطة نظارة الأشغال العمومية على البيان الواضح به مقدار ما تحصل، ومقدار ما صرف، وبيان جهات الصرف، مع إيضاح أن المبلغ المتحصل من كل مديرية هل صرف في عملياتها الخاصة بها، أم تمدها إلى غيرها.

محمد بك الشواربى — حيث أن بدلية العونة المضروبة على الجهات المعفاة أهلها من العونة الشخصية قد تسدد غالبها، فإن حسن فليطلب من نظارة الأشغال

الإيضاح عن المتحصل ، وجهات صرفه ، والباقي بنير تسديد في كل مديرية ،
والسبب الموجب لعدم دفع ما لم يدفع الى الآن ما دام الإلزام به طاماً .

أحمد أفندى محمود — للقوانين وغيرها من منشورات الحكومة حق
الاحترام ، وإن يكن من مشروعات المجلس الآن ماقرره في إحدى جلساته الماضية
من سن قانون للمعاملات ، وكتب الى هيئة النظارة بتحضيره ، إلا أن هناك قانوناً لها
صادراً عليه الأمر الكريم ، لم يزل مرعى الإجراء ، محفوظ التنفيذ الى أن يتم أمر
القانون الذى كوتبت هيئة النظارة في تحضيره ، وعلى ذلك فالذى أراه أن الإغضاه
عن تكليف من تأخر عن سداد العونة به غل بمنطوق قانون المعاملات المرعى الإجراء
الى الآن ، سيما وأنى على يمين من أن المتأخر من بدلية العونة ليس إلا مراعاة
الخطاير ، وحينئذ اللازم هو أن يدرج فيما يقرر للأشغال طلب بيان من تأخروا
عن سداد بدلية العونة للإلزامهم به .

إبراهيم أفندى الوكيل — سبق إيضاح أن الإلزام بسداد بدلية العونة
بالنسبة للتأخرين فيه ضرر عليهم ، وحيف بهم ، ومعاملتهم على حسب قانون
المعاملات الجارى عليها العمل الى الآن لا يرفع عنهم ذلك الحيف ، وعلى ذلك فيعد
ورود الكشف المذكور من نظارة الأشغال الى المجلس ، وتعام القانون الجديد ،
ينظر في أمر من تأخر عن السداد .

محمد بك الشواربى — ما دام قانون المعاملات مرعى الإجراء الى الآن
ولم ينسخ بغيره ، فلا وجه لإغفال طلب بيان المتأخرين عن الدفع ، بل يطلب
الكشف من نظارة الأشغال على وجهين ، الدافعين بدلية العونة ، والذين لم
يدفعوها مع الإلزام بالدفع .

إبراهيم أفندى سعيد — نعم لا خفاء في لزوم تقديم الكشف على هذه
الصفة المذكورة ، ولكن يستلزم مدة غير قصيرة ، فإن حسن لدى المجلس فليقتصر
في الطلب على إيضاح ما تحصل من بدلية العونة في السنتين الماضيتين

والسنة الحاضرة ، وإن كان ذلك واردا في قسم إيرادات الأشغال من ميزانيته
أم لا .

أحمد افندى عبد الغفار — يكون الكشف شاملا لما تحصل في كل
مديرية ، و بيان جهات الصرف ، والمتأخر على انتظار التحصيل ، وأسباب
التأخير فيه .

إبراهيم افندى سعيد — طلب الكشف على هذه الحالة موجب للتأخير،
ومانع من تمييز المطلوب، ولا أرى غير ماسبق به قولى من لزوم الإخضاء عن طلب
التأخر تحت التحصيل .

أحمد افندى محمود — أرى ما رأيت به فى قولى السابق ، وليست هناك
صعوبة فى طلب الكشف بالأوجه المذكورة جميعها ، فإن كل مديرية معلوم بها
زمام الأطنان الجارى بمراجعاته تحصيل بدلية العونة، فلا صعوبة فى ورود الكشف
بما تحصل منها ، وما بقى الى الآن، ولا يتأخر حضوره مدة موجبة لفوات الغاية
المقصودة .

سعادة الرئيس — فلنؤخذ الآراء على ذلك .

أخذت الآراء، فقرر بالأغلبية طلب الكشف من نظارة الأشغال بالإيضاحات
التي بينها حضرة أحمد افندى عبد الغفار فى قوله الأخير .

تلى التقرير المقدم من حضرة على افندى مكافى ونصه :

إن المديرية والحالة هذه جاءت فى تحصيل بدلية العونة على اعتبار كل نفر
مائة وعشرون قرشا بجهة بحرى على حسب ما تحصل بالعام الماضى، ومع أن تحصيل
هذه القيمة فى ذلك العام قد أضر بكثير من الأهالى، فإن التحصيل على مقتضاها
يزيد الضرر ويوجب عدم ثبات خالين الأطنان من الزراع فى البلاد، فإن كانت هذه
المسألة من ضمن اللازم نظره بدويان الأشغال وربط قاعدة عاتلة عمومية لها لاستجلاب
الراحة وأمنية الزراع فى بلادهم المتوطنين فيها، لكنه حيث يحضى من استمرار مزباز

التحصيل الجارى الآن بمعرفة المديرية، فالرجو من حضرات إخواننا النواب النظر في هذا، وتقرير ما يستحسن في الهيئة نحوه، ومع هذا فالرأى لها .

ابراهيم افندى الوكيل — هذه المسألة فرعية بالنسبة لقانون العمليات الذى سبق تقرير الهيئة بلزوم سنه وكتب به لجنة النظارة ، فإن صادف ما أراه استحساناً فليتأجل النظر في هذه المسألة الى أن يرد ذلك القانون الذى هو فرع منه، فإن تقرير مبلغ المائة وعشرون قرشاً على الشخص الواحد هو في الحقيقة مضافاً للانصاف .

أخذ الرأى عن ذلك فأصاب الموافقة العمومية .

تل التقرير المقدم من حضرتى طلبة افندى حزين ومفتوق افندى المؤاوى ونهيه :
إن المياه الممتدة لرى أطيان مديرية الفيوم مقسمة على كل ناحية بقدر أطيانها، فصارت بذلك كل ناحية لا يصل إليها من المياه إلا القدر الكافى لرى زراعتها، حتى لو أخذ شيء من هذا الماء المخصص لأى ناحية لتنتفع به أطيان ناحية أخرى، لتلف من أطيان تلك القرية بقدر ما زوى بمائها من أطيان البلاد الأخرى، لعدم إمكان ريه في تلك الحالة، فإذن لا بد من حفظ ذلك التقسيم وعدم تعدى أهالى كل بلد على المياه المخصصة بغيرها، وحيث أن كثيراً من أهالى بلاد الفيوم غير قانعين بمخصص المياه الممتدة لهم، بل تعدوا على مياه البلاد المجاورة لأطيانهم، ووضعوا عليها سواقي والآلات منقوعة، وصاروا يسقون مزروعاتهم منها، فترتب على ذلك إتلاف جسم المزروعات تلك البلاد الممتدى عليها لعدم وجود الماء الذى تروى به، وفضلاً عما ترتب على ذلك من التلفيات الزراعية، فإنه أوجب وقسوع المشاجرات الشديدة بين الأهالى مدافعة كل عن حقه، ولما كان جل المقصود لحضرات أعضاء المجلس هو السعى في إزالة طرق التعدى، وحفظ المزروعات من التلف، قد قدمنا هذا التقرير حتى إذا حظى بالقبول، نرجو غيرة نظارة الأشغال في تعيين لجنة من رجال الهندسة المشهود لهم بمحسن الدراية والسلوك لتوجيه الى بلاد الفيوم، وتضع

طريقة من شأنها رفع هذا التلف ، وذلك التمدد ، لتستريح الأهالي ، وتطمئن كل قرية على نيل حقوقها ، ومع ذلك فالرأى لما يختاره المجلس حاسماً للتزاع وموجباً لاستبواب الراحة والهدوء .

محمد بك الشواربي — طلب الاحالة على نظارة الأشغال لا مانع منه ، إنما يكون الطلب بنوع خاص ، هو أن تكون تدبير المياه وتقسيمها بمراعاة الكفاية ، ومنع ما يمنع منها من العوائق مهيوداً الى كل من حضرة مفتش الهندسة ومساعدة مدير النجوم ، فالأكل يعمل بأصول الهندسة وينبه على ما ياراضها ، والثاني عليه التنفيذ ورفع المظلمة ، وبذلك يحصل المرغوب ويتم المطلوب .

موافقة عمومية .

تلى تقرير مقدم من حضرة على افندى حسن شعراوى ونصه :

قد قدم جناب يوسف افندى عبد الشهيد تقريراً الى المجلس أوضح فيه ما لحق بأطيان الحيطان الكلاسة بمديرية المنيا من الضعف الناشئ من قطع أنفواء الترع التي كانت مغلقة لربما ، وذلك مسبب عن إحداث ترعة الإبراهيمية بالصبغة التي هي عليها الآن ، وحيث أن هذا الموضوع يستدعى زيادة البيان ، فقول أنه في الواقع ونفس الأمر لما عملت التربة الإبراهيمية وتمطلت الترع التي كانت تروى منها أطيان الحيطان صاررى الأطيان الواقعة في جهة المحيطات الغربية منحصرأ في المياه التي ترده في آخر كل سنة من تصافى الجهات القبلية ، ولكونها غير حاوية للواد الزبدية تفيررت حالة الأطيان عما كانت عليه من الجودة والخصب ، فصارت حاصلاتها قليلة جداً بالنسبة لما كانت عليه من قبل ، ثم أنه في عهد المرحوم بهجت باشا صنعت قناطر لترعة السبخة المقاطعة لترعة الإبراهيمية ليتيسر بواسطة فتحتها رى حوض الطهوشاوى ، وقد ترتب على ذلك ثمة كلية استمرت بضع سنين ، إلى أن فثحت التربة الدبروطية وتمطلت وبواسطتها ترعة السبخة ، حيث لم يتيسر استعمالها في الرى من ذلك الوقت ، وفضلاً عن تعطيلها بفتح تلك التربة الجديدة ، فقد أحدثت

في بعض مواضع منها سدود مرور سكة الحديد الزراعية عليها، مع أنه لو قُطعت القناطر وأزيلت السدود التي بتلك الترع، ووضع بدلا منها جارى مرور السكة الحديدية، وأحدث فم بمقاطعة التربة الديروطية، لنتج عن ذلك فائدة عظيمة، بها يتيسر رى أطيان الحوض السابق ذكره البالغ مقدارها نحو الستين ألف فدان، وكذا لو استعملت في الرى قنطرة الدسوت الموجودة إلى الآن بقرعة الطحاوى لأمكن رى الأطيان الكائنة بمحوض الطحاوى والقرية كما أنه لو أزيل خلل الصندوق الموضوع بقرعة أبى بقرعة في مقاطعة الإبراهيمية الذى لم يستعمل إلى الآن لوجود ذلك الخلل لم رى حوض المنبالى والجرونس، وبما أن هذه العمليات اللازم إجرائها لكي يمكن إحياء أراضى الحيطان المذكورة بواسطة رىها بمياه النيل الحاملة المواد المغذية للأرض لا تمتد شيئا في جانب المصلحة التي تقيم عنها من عمار الأهالى وقدرتهم على تسديد الأموال الأميرية بأوقاتها، فأرجو من المجلس نظر هذه المسألة التي لا يتوقف ضمها على ما سبق إيضاحه، بل يقترب عليها أيضا عدم ازدحام المياه في الإبراهيمية زمن النيل، حيث أن كمية وافرة من مائها تكون منصبة على الحيطان السابقة الذكر وعلى أطيان الملق، وهذا يستغنى عن المصرف المسمى بمصرف بنى أحمد المزروع على عمله لصرف المياه الزائدة في الإبراهيمية زمن النيل إلى البحر، وأن يختار ما فيه جلب المنفعة لتلك الأطيان حتى يفوز ملاكها بالناية المحمودة والمأقبة المشكورة إن شاء الله .

إسماعيل أفندى سليمان - لا تحتاج ترعة السبخة لكثير عمل، فإن لها قناطر معلومة، ولو عملت هناك جارى كما ذكر، لكان في ذلك الوصول إلى المطلوب، وقنطرة الدسوت لو قُطعت لم تحتاج لتفغات كبيرة أيضا، وأما خلل الصندوق الموضوع في ترعة أبى بقرعة، فيلزم له حقيقة بعض نفقات تقدر بمعرفة نظارة الأشغال .

على افندى المكاوى — إن حسن، فليحظر لنظارة الأشغال بطلب عمل
المقايضة اللازمة لذلك، ليرى المجلس رأيها فيما يمد ورودها إليه .

أحمد بك أباطة — مع التحرير لنظارة الأشغال بمضمون ما قاله حضرة
اسماعيل افندى تكلف أيضا بالاجراء، ولا لزوم لحضور المقايضة للمجلس .

اسماعيل افندى سليمان — ديوان الأشغال له المعلومات الكافية في هذه
المسألة، حيث أن حضرة ناظره الآن سبق له على عهد أن كان رئيس الهندسة
بالاقاليم القبلية علم بها بناء على شكايات انتهت إليه، فهو الذى يقدر المسألة حتى
قدرها، ويتخذ ما يراه صالحا فيها .

إبراهيم افندى سعيد — حيث الأمر كذلك، فالذى أراه هو الاستفهام
من النظارة المشار إليها عن حقائق هذه المسألة، ويطلب منها إيضاح كية النفقات
اللازمة، وبيان الجهات المائدة عليها المنفعة من ذلك .

محمود بك سليمان — حيث أن هذه المسألة لا تحتاج لكبير نفقة، وليس
فيها بالنظر لنظارة الأشغال كبير عمل موجب للتطويل، فإذا حسن لدى المجلس،
فليستدع سعادة ناظر الأشغال للداوله معه، وبالإقرار على ما يراه المجلس بالاتحاد مع
سعادته يكون الاجراء لتبين الحقيقة ويتقرر ما يكون صوابا .

سعادة الرئيس طلب أخذ الآراء على ذلك .

أخذت الآراء فقبل بالأكثرية ما رآه حضرة محمود بك سليمان .

سعادة الرئيس — أجبنا الكلام على المقابلة إلى هذه الجلسة، فان حسن
فليضعها المجلس موضع البحث .
استحسن .

أحمد افندى عبد الغفار — لا ينبغي أن تحصيل المقابلة كان على مقتضى
قانون أثبت لها قروفا وامتيازات معلومة، ومع هذا فان المدد القليل من الناس
وهم الأغنياء دفنوا المقابلة طمعا في تلك الامتيازات، وأما المدد الأكثر فقد أدوا

المطلوب منها مكهين، وعانوا في ذلك هناك لامتزيد عليه، حتى أن منهم من اقترض بالرباء الفاحش لدفع هذا القرض، ثم طرأ على الحكومة ما لا يحمله أحد منا مما أوجب إبطال الحقوق وإلغاء الامتيازات التي بنيت المقابلة عليها، وزادت على ذلك أنها استردت معظم ما كان وصل أربابه من تلك الامتيازات بقطعة من رأس مال المقابلة الأصل، فمعظم بذلك الضرر واشتد الأمر على من ابتلى بالمقابلة، ولعدم مقدرتهم على حفظ حقوقهم رضوا بالتسوية التي أجرتها التصفية على ما بها من الخسران لهم، وانتظروا حصولهم على المقرض فيها، ولكن مررت على ذلك الأيام، وتواتت الشهور، ولم يصلهم شيء مما ينتظرونه، حتى ظهرت بلواهم، واشتهرت شكواهم، فحملت القيرة بعض إخواننا الزواب على رفع تقرير للمجلس يظهر فيه حالتهم، ويطلب تحصيل حقوقهم، فأقر المجلس على طلب الإفادة عن ذلك من نظارة المالية، وبمضورها وتلاوتها تبين لنا أن المالقة قد ابتدأت بقمص الأمر، وتعظم الصعوبات في هذه المسألة، غير ناعرة إلى كثرة العيال المعيين من أجلها، وإلى طول المدة التي مضت عليهم في الاشتغال بها، ثم تدرجت من ذلك إلى تسهيل الأمر وبيان قرب تمامه، وأنها قد أعلت له سجلات، وحيث عمالا لإثبات أسماء المستحقين في تلك السجلات، ولكنها مع ذلك رأت أن يطلب من الصياغة كشوقا عن فائض المقابلة، خوفا من المدة التي تبين من إفادتها أنها صارت قريبة النهاية، فكل هذا قد أوضح لنا أن هذا الأمر المهم ملق في زوايا الإهمال، وما ذلك إلا لأن العيال المعيين له ظهورات، غير واقفين بدوام خدمتهم، فهم يريدون تطويل مدتها بكل وسيلة، وعلى كل حال حرصا على فائدتهم وخوفا من انقطاع معاشهم، فلا علاج لهذا الداء إلا أن يقرر المجلس خصم استحقاق سنة ٨٠ و ٨١ و ٨٢ لأرباب المقابلة، من أصل المطلوب منهم من مال هذه السنة سنة ٨٢، بحيث يكون الخصم قبل تمام جباية الأموال، منعا للضرر عنهم، وقياما بأمر العدل والحق، وإذا وجد عند الخصم أن بعض أرباب المقابلة قد أتم دفع ما عليه الجانب المبرى، ورام أخذ المستحق له منها نقدا، فيعطى له بلا تأخير أو أراد تأخيرها إلى السنة القادمة

ليحسم له من مالها ما يستحقه فيها من المقابلة فلا يمنع من ذلك وما القصد إلا وقاية الحقوق .

سعادة الرئيس — علمت من أخبار سعادة ناظر المالية أن نوبت تسوية المقابلة صار على وشك الحصول، وأنه عين حضرة عريان بك لهذا الغرض .
لإبراهيم أفندي الوكيل — حيث أن سعادة ناظر المالية مهم في ذلك، فلا يكون ثم مانع من إجراء الخضم على الوجه المذكور في قول حضرة أحمد أفندي عبد الغفار .

موافقة عمومية على ما رآه حضرة أحمد أفندي عبد الغفار .

سعادة الرئيس — هناك تقارير مقدمة من لجنة العرائض إلى المجلس، فإن حسن لدى الهيئة، فلتتل تقريراً تقريراً .
استحصان .

على تقرير عن عرض مقدم للمجلس من مائة ونيف من الججاج بشأن ما أصابهم في الكورنتينا من الأطباء والموظفين بها، وكان رأى اللجنة فيه أن تشكل لجنة لتحقيق ما في ذلك العرض .

أحمد أفندي عبد الغفار — يعلم من منطوق القرار أن المجلس يطلب من نظارة الداخلية نتيجة ما ينتهي إليه التحقيق في هذه المسألة، والذي أراه أنه لا حاجة إلى ذلك، بل يكفي بتشكيل لجنة بمعرفة نظارة الداخلية .

محمد بك الشواربي — أرى أنه لا مانع من تشكيل اللجنة لتحقيق هذه المسألة، لكن حيث أن كثيراً من الحكماء الموجودين بأوردة الكورنتينا على جانب عظيم من عدم الاستقامة، خصوصاً شافعي بك حكيم جدّه الذي تواترت أخباره على ألسنة كثيرين من معتبري الججاج، وأمرأه جدّه، مثل حضرات عبد القادر مجوم والمشاط وغيرهما، فيحسن أن يربى من نظارة الداخلية تحقيق أعمالهم لمعاملتهم بما تقتضيه العدالة .

السيد سعيد الغرياني - حيث أمت هذه المسألة فيها فرعان جنائيان، أحدهما يختص بالحكمة، والآخر بالعالم والخدمة، وما يظهر بعد التحقيق فالمختص بالأطباء يحال على مجلس الصحة الداخلي، والمختص بالعالم يحال على المجلس الابتدائي .

الشيخ أحمد الصباحي - أرى أن يكون من ضمن أعضاء لجنة التحقيق اثنان من العلماء .

عبد السلام بك المويلحي - هذه المسألة تعة من المسائل الجنائية، وإنما أهميتها هي من حيث صدورها من مدد من الناس مستغيث، وهذه الأهمية هي التي سؤقت تشكيل لجنة لتحقيقها، فهي فرغت من ذلك، تحال المسألة على المجالس النظامية لأجل صدور الأحكام على أصحاب الجنابة كل بما يستحقه .

أحمد بك الشريف - أوافق على رأى حضرة محمد بك الشواربي .
قبول عمومي .

نقل تقرير عن عرض مقدم من سيد أحمد القاضي من ناحية مطويس غربية فيما نسبته إلى سيد أحمد زغلول شيخ ناحية بانه وكان من رأى اللجنة رفضه .
أحمد افندي عبد الغفار - إنه وإن كان ما قرره اللجنة من رفض قبول العرض المذكور، لكن حيث أنه يشتمل على مواد جنائية بعضها متطور والبعض متظلم منه، فإذا حسن فلتكن إحالتها على جهة الاختصاص .

هلال بك منير - حيث أن العرض يشتمل على تجارى الخمر على نفع مسقة ضرت باطيان مقدمة، وأشياء أخرى، مما يلزم نظره بالأشغال، فإذا حسن لدى الهيئة، فليتحروها بالنظر فيما يختص بأمر المسقة، وأما باقى ما فى العرض فهو من الأمور الشخصية، فيرفض حسب لأئحة المجلس الأساسية .
قبل ذلك بالأغلبية .

تلى تقرير عن عرض مقدم من طه على التجار فيما نسبه لخدمة الشرطة
الاسماعيلية وحضرني باشكاتب وكاتب تحريرات الأشغال، وكان رأى اللجنة الكتابة
لنظارة الأشغال بأن تجرى ما يقتضى بذلك وتفيد المجلس بما يتم .

قبل ذلك بالأغلبية .

ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة ونصف يا

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة الثانية والعشرين

يوم الأربعاء ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(٨ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٧ والبقية أربعون برئاسة سعادة الرئيس وحضور
عدد ٦٨ من حضرات الأعضاء .

تل محضرا جلسين سابقين وقبلا .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة للنظام الداخل فان اللجنة المشكلة له قد
فرضت من اعداده وقدمته للهيئة ترى رأيها فيه .

محمود بك العطار — يحسن أن يطبع هذا النظام وتوزع نسخ منه على
الأعضاء قبل وضعه موضع المذاكرة .

عبد الحفيد أفندي البيطاش — أوافق على رأى طبع النظام الداخل
وتوزيع نسخته على الأعضاء .

موافقة عوممية .

سعادة الرئيس — دور المذاكرتين لإفادتين واردتين من نظارة الأشغال
المعموية ، أولاها تتعلق بترعى الدروبية والسواحلية ، والثانية بما كتب إلى
النظارة المشار إليها من مضمون بعض التقارير .

تليت الإفادة ونصها :

« بناء على طلب المجلس المين بإفادته الواردة لهذا الطرف بتاريخ ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٩ عمرة ١٢ نفيد سعادتك أن نظارة الأشغال لما تخابرت مع الدائرة المدنية في شأن ترعى الديروطية والسواحلية ، لأجل مباشرة تطهيرها بمعرقها من ابتداء العام القابل ، قد أفادتنا بأنها ترغب بمقتضى ذلك أن تكون هاتان الترعستان مخصصتين فقط للزراعة الصيفية ، ولا يستعملان في الري التلي ، بمعنى أنها تريد احتكارهما لأمر خصوصي ، مع أنهما ترعتان عموميتان معدتان لري الحيطان والسواحل في زمن التيل بقسمي ديروط وملوى وتفتيش الروضة مع إمداد بحريوسف ، فضلا عن سقية المزارع الصيفية سواء كانت للأهالي أو للفقالك ، ولهذا الموعى ، لا يمكن اعتبارها من الترع الخصوصية ، أو التسليم في حصر قسمها بلجهة مخصصة ، أو احتكارها ، ونظرا لكونهما عموميتين كما أوضحنا ، قد تقرر أن يكون تطهيرها في السنة الحاضرة بأفكار العمليات العمومية بمديرية سيوط مثل السنين الماضية ، وإن أمكن الاتفاق مع الدائرة على مباشرة تطهيرها بمعرقها من ابتداء العام القابل ، بكيفية لا تمس صالح الأهالي والمصلحة العمومية ، فيصير الإجراء كذلك ، وإلا فيكون الأولى تسوية هذه المسئلة بوجه آخر لا يترتب عليه احتكار أو ضرر لمصاحبة الري ، وها هي المخاطرة لم تزل جارية مع الدائرة في هذا الخصوص ، وبإتمامها ينظر ويحرى ما يلزم أفندم . »

حسين أفندى جمعه — إن هاتين الترعتين ما فتحن إلا للتفتيش ، وهو الذى يتنفع منهما بالراحة دون سواء ، فإن وجد من الأهالي من يشاركه في هذه المنفعة ، فلنأخذ الأجرة منه باعتبار ما يلحق الفدان من أطيان التفتيش (ونفضلا عن ذلك فإن ترعى الديروطية والسواحلية كانتا سببا في قطع إسم الترع التي كانت فيا سبق تروى تلك الجهات) .

محمود بك سليمان — لا يخفى أن فتح الترعتين المذكورتين حديث لم يكن إلا لري الزراعة الصيفية بالتفتيش ، كما إبان حضرة حسين أفندى جمعه ، أما المنافع التي ورد في إفادة نظارة الأشغال أنها تحصل منها لموم الأهالي ، فهي قاصرة على

رى النيل العمومى، ولا علاقة بينها وبين التطهير المطلوب الذى يتخلف أهل المديرية منه، فإن المنفعة الناشئة عن هذا التطهير خاصة بالدائرة السنية لاستنساخها بالترتين المذكورتين فى رى قصبها، فهو لا يفيد الأهالى شيئا، كما أن مدعه لا يضرهم بشئ، إذ التطهير اللازم للرى العمومى الذى يهمهم النفع منه كما أوضحت نظارة الأشغال لا يكون إلا بعد شهر يؤونه، أى بعد جمع المحصولات، وهذا لا يتمتع الأهالى من إجرائه فى وقته، فالمرجو والحالة هذه أن يكتب إلى نظارة الأشغال بمضمون هذا البيان، لتأخذ فى الأمر بما يلائم العدل، وتكفل الدائرة السنية بما يلزمها منه دون سواها.

أخذت الآراء فى ذلك، فأقرت عليه بإجماع.

تليت الإفادة الثانية ونصها :

« قد صار الاطلاع على صور التقارير المقدمة للجلس من حضرات التواب ابراهيم افندى الوكيل، ومحمود بك سليمان، وأحمد بك أباطه، وهلال بك، وأحمد افندى عبد الغفار الواردة تلك الصور بافادى سعادتكى غمرة ٩ ونمرة ١٣ بشأن حالة وابورات فى الخطاطبة، والأعمال اللازمة للتناطرا الخيرية، ورياح البعيرة، وما يتفرع منه، وفتح الرياح الشرق، وتوسيع فى الرياح الوسطى، والأعمال اللازمة أيضا إلى مديريات إسنا وقنا وجرجا، والجانب الشرق من مديريات سيوط والمنيا وبني سويف والجيزة، وتفيد سعادتكى أن نظارة الأشغال كثيرا ما اشتغلت بمعظم هذه المسائل التى لا تنكر فوائدها ونفائتها، ولكنها لم تخرج إلى الآن من الفكر إلى قوة الفعل لكونها أعمالا ومشروعات ذات جسامه كليه، وتحتاج لمصاريف وأمصاب فائقة الحد، وحيث أن الأبحاث السابق إجرائها قد تقدم عهدا، والمعلم الطبيعية قد تغيرت فى بعض المواضع، حتى أن الرياح الشرق صار لا يمكن فتحه بحسب تصميمه الأصل إلا بعد إصلاح مجرى النيل أمام قناطر بحر الشرق، ولذا كان من الضروري عمل مباحث وميزانيات وتصميمات

جديدة من تلك المسائل ، ثم توضع النظر بالديوان للدولة في شأنها ، وهذه الأساسات لا يدرك الحصول عليها إلا في زمن غير قصير ، قيمته تعالى ستأخذ نظارة الأشغال من الآن في تحضيرها ، وفي العام القابل نعرض نتائجها على المجلس ، أما مسألة ماكينات قم الخطاطبة ، فإن عدم نجاحها في السنة الماضية قد ترتب عليه ربط شروط علاوة مع الشركة لاستعدادها في ميعاد ينتهي لغاية ١٥ أبريل سنة ٨٢ ، ومن المأمول أن الشركة تقوم بأحكام هذه الشروط الأخيرة ، ومتى صار الحصول على رفع المياه بواسطة تلك الماكينات بالقدر المعين بالشروط الأصلية ، فلا يفتنى على مزارع البصرة من قلة المياه ، ومع ذلك فإن نظارة الأشغال قد أخذت من مسلة في الاحتياطات اللازمة للأمن على تلك المزارع إذا لم يتم نجاح الماكينات المحكى ضها أفندم . »

ابراهيم افندى الوكيل — إن اعتماد وعد الشركة بانجاز العمل المطلوب منها في الخطاطبة ، وإمالتها في ذلك إلى خامس عشر أبريل لا يؤمن معه ضياع الأمل ووقوع الخسارة ، خصوصا بعد أن سبق وعدنا بما لم تستطع إليه سبلا ، وبعد العلم بأن آلاتها مركبة على أدوات صغيرة لا يؤمل منها الكفاءة ، ولذلك أرى أنه لا يحسن الاقتصاد على الأمل في الشركة خوفاً أن يبي وقت الحاجة إلى الرى فتعجز عنه ، ولا يمكن حيلثذ انتراج أنفار كافين لتطهير الرياح ، تتلف بذلك المزروعات الصيفية ، سيما وأن التأخر في ذلك إلى شهر أبريل يعوق عن إتمام التطهير بما يكون في ذلك الوقت من شدة الحر الذي يزيد صعوبة الأعمال ، مع أن الحاجة تكون ماسة لجياه في ذلك الشهر ، فالأولى أن يكتب إلى ديوان الأشغال العمومية بأن تعدّ الأنفار اللازمين لتطهير الرياح على سبيل الاحتياط بحسب ما كان جاريا من قبل ، بحيث تكون قادرة على سقى الأراضى إذا جاء الوقت ولم تقم الشركة بالشروط التي عليها .

على بك القرينى — إن حسن فليستدع سعادة ناظر الأشغال العمومية إلى المجلس لهذا كرتة في هذا الأمر .

محمد بك الشواربي — إن وافق المجلس على استدعاء سعادة الناظر المشار إليه، فليكن ذلك للداولة معه في جميع المواد المدرجة في إفادته الثانية .
قبول عام .

أحمد افندى عبد الغفار — تقدمتني فيما سلف تقرير مبین لوجه اللزوم في توسيع فم رياح المنوفية، وقد صادف هذا التقرير لدى إخواني قبولاً واستحساناً، فكتب بمؤذاه إلى نظارة الأشغال العمومية لطلب رأيها فيه، وقد تبين الآن من هذه الافادة أن النظارة المشار إليها، أدخلت ذلك المشروع في جملة الأمور الكلية التي يلزم لإيضاحها واستكمال أسباب النظر فيها وقت طويل، مع أنه ليس في شيء من ذلك، وإنما هو منحصر في توسيع فتطرة الفم بذلك الرياح، ولا ينبغي أن توقف الأعمال اليسيرة على الأعمال العظيمة يمنع من إخراج المنافع الممكنة إلى عالم الفعل، فإن حسن فليكتب إلى نظارة الأشغال في هذا الأمر خصوصاً، ويطلب منها بيان ما يلزم من النفقة لتوسيع فم رياح المنوفية، لتجرر الكشف اللازم عن ذلك وتقدمه للمجلس ليرى رأيه فيه .

هلال بك — أرى أن جميع هذه الأعمال لا تغني الفائدة المطلوبة منها ما لم تصرف المهمة ابتداء إلى ترميم القناطر الخيرية وإصلاحها، فإن جميع تلك الترميم لا بد وأن تستند الماء من الفسح للشرق، ولا كفء في هذا الفرع إلا بإصلاح القناطر الخيرية، فهو من هذا القبيل أصل تنفرع منه جميع الفروع الإصلاحية لرى الجهة البحرية .

أحمد افندى عبد الغفار — إن طلبة المتعاق رياح المنوفية لا يسافق ترميم القناطر الخيرية بشيء، ولكنه مشروع جزئي ممكن الحصول في وقت قصير ومصروف يسير بخلاف تلك العملية الجسيمة، وقد أظهرت نفعه ولزومه وأقر المجلس على طلب الإفادة عنه، والآن أرجو من الهيئة موافقتي على الكتابة إلى نظارة الأشغال بضمون ما ورد في نقول السابق، وأن يطلب منها تقدير المصروف اللازم لهذا العمل،

حتى إذا تبين مصدر القيام به من جانب الحكومة ينظر في تداركه من الأهالي بطريقة ملائمة .

أخذت الآراء على ذلك قبيل بانحاق .

سعادة الرئيس — ورد إلينا من جانب مجلس النظار مشروع أمر عال يتعلق بمعاملة العربان، ومؤذاه إلغاء الحكم الاستثنائي النافذ فيهم بمقتضى الأمر الخديوي الصادر في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢، ومساواتهم في المعاملة بسائر أهالي القطر، فان رام المجلس قليل عليه .

استحسان .

على المشروع ونصه :

بناء على ما تقرر مجلس النواب وما عرض لطرفنا من ناظر حقانية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارتنا تأمر بما هوأت :

المادة الأولى

قد صار إلغاء الأمر الخديوي الصادر بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢

المادة الثانية

يصير معاملة جميع العربان القاطنين بالقطر المصري بمقتضى القوانين واللوائح والمنشورات المتبعة بالإجراء بالمجالس المحلية في حق عموم الأهالي .

المادة الثالثة

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

الشيخ إبراهيم سعيد — يحول على اللجنة المشكلة بالقانون الداخلي للنظر فيه بمقتضى القانون .

قبول عام .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقارير لجنة المراض، فنفقراً على ترتيب إعدادها .

على تقرير عن عرض مقدم من بعض ضباط من الجهادية صرحتين بالاستفتاء، رأت اللجنة فيه أن يستلم من نظارة المالية عن ذلك .

وتقرير عن عرض من حسن سليم من ناحية المطاعنة في شأن زيادة ضريبة أطيانه بقبالة وادى الجن، قررت اللجنة فيه بالرفض .

وتقرير عن عرض من محمد كامل في ما نسب له لياشهندس القومية العززية، كان رأى اللجنة فيه الرفض .

وتقرير عن عرض من محمد عزام في شأن وظيفة قبانة القيوم، كان رأى اللجنة فيه الاستسلام من المالية .

وتقرير عن عرض من أربعة مشايخ ناحية بطره فيما نسبوه الى المدعو ديونى ماتقل اليوناني، كان رأى اللجنة فيه الرفض .

. وافقت الأكثرية على رأى اللجنة في هذه التقارير .

على تقرير عن عرض من اسماعيل غريب من برج مغيزل غربية، في شأن متروكات المرحوم عبد الرحمن شهاوى، وكان رأى اللجنة الاستسلام من مديرية الغربية .

عبد المجيد أفندى البيطاش — هذه المسألة تمحال على المجلس المحسى لينظر إن كان هؤلاء الناس لهم حقوق ضائعة في التركة التى يذكرونها فترة اليهم تلك الحقوق .

محمود بك العطار — لا دخل للمجلس المحسى في هذا الأمر، وإنما الواجب فيه الاستسلام عن جلية الأمر من محل الاقتضاء .

أمين بك الشمسى — إن حسن فليحول هذا العرض على الداخلية للاستعلام .

على بك القرىعى — بل يحول على الحاقانية لتلقه بمادة حقوقية .

السيد سعيد الغريانى — إن المسائل المتعلقة بالقصر لها مجالس حسبية
مخصوصة في كل مديرية ومحافظة، وهذه المسئلة من تلك المسائل فالرأى أنها تحول
على المجلس الحسى .

عبد السلام بك المويلحى — إن العرض يتضمن الشكاية من الذين
يهمهم هذا الأمر، فلا يصح إعادته إليهم فضلا عن كون المجلس لا يسرف غير
النظارات في غابته، فلا يصح أن يكون تحويل العرائض التى تهتم إليه إلا
لإحدى النظارات، ولذلك فإنى أوافق على رأى اللجنة في تقريرها على هذا المرض .
موافقة عمومية .

ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة وربع ٢٠

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

يوم السبت ٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١١ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ستة ونصف برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٦٤ من
حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة السابقة وقبل .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لقرار حضرة جاد افندي مصطفى .

تلى التقرير ونصه :

في العهد السابق كان تقرّر نظاميا في مسألة تصدّد الأغنام ، أن كل شيخ من
مشايخ البلدان يوجد ببلدته أغنام زيادة عن المدرج بكشوفات التصدّد المقدّمة
منهم ، فيرفّت ويمجّز في الليان ستة شهور ، وحيث هذه الطريقة لا تكن من شؤون
العدل ، بل وفي غاية من الظلم والحيف بحق الرعية ، لأن الأغنام قابلة للزيادة
والمجّز ، والذي أراه فيها أن كل من وجد بطرفه زيادة عما يدرج بكشفه فيكون
جزاء التفرّيم الطاق اثنين ، فان تحسن بالهيئة ذلك ، ولغو القاعدة النظامية المذكورة
ومكتبة المالية بما يتقرّر فالرأى لها .

قبول عمومي .

سعادة الرئيس — قليل تقرير سالم افندي الريدي فان له دور المذاكرة .

تلى التقرير ونصه :

إن كثيرا من الوطنيين يطالبون المالية بمبلغ من الديون السائرة، ومع أن قانون التصفية يميز صرفها فإنهم لم يجابوا لذلك لأن دون خلافهم، وجميع تشكياتهم مهجلة يطرف كاتبتها، حتى صاروا في حالة سيئة من الفقر بسبب هذا التأخير، وحيث لم تعلم الأسباب الداعية لتأخير المذكورين فقط، فإن حسن لدى الهيئة الاستفسار من المالية عن الداعي لتأخيرهم والمسته المنظور فهو ذلك فيها، فالرأي لما يترأى أنفسهم.

أحمد افندي عبد الغفار — هذه ملاحظة حقيقة بالاهتمام، والرأي أن يطلب من المالية كشف بيان مطالب الأهالي من الدين المتسرق بمقتضى قرار لجنة التصفية، ومواعيد استحقاق هذه الديون مع الاستسلام عن الموجب للتأخر في أدائها لأربابها.

موافقة هومية.

سعادة الرئيس — الدور لتقرير وضوان افندي عطية.

تلى التقرير ونصه :

ليس بخاف على حضراتكم أن نظارة الأشغال لا تزال آخذة في وسائل تقدم البلاد وعمرانها، معنية بشأن الزراعة وتحسين حالها، فقد أحدثت من الترع والقناطر ما عظم فعمه وبه حصل الأمن على البلاد من الغرق والشرق، غير أن ذلك لم يعم سائر البلاد، فإن في بعض المديرية القبلية حياضا لم تعرها النظارة المذكورة جانب الالتفات، فبقيت على ما هي عليه مع أنها جدرة بالاعتناء شأنها دفعا لما يلحق بسكانها من الأخطار، ولما يتصلونه من المشاق عند زيادة المياه أو قلتها، فإن الحوض إذا كان خاليا من فتطرة كانت مرضية للأخطار قلت المياه أو كثرت، وذلك أنه إذا زاد النيل الزيادة الكافية غص بالمياه ولم يجد لوضعها سبيلا، وكثيرا ما تقطعت الجسور لذلك، فيتلف كثير من الأراضي فإن المياه في حال فيضانها مع شدة حركاتها تحفر ما قاربها من الأراضي، فلا ينفع بها مدة

مديدة، وفضلا عن ذلك فإن الجسور تحتاج في كل سنة إلى الترميم وإعادة ما هدمته المياه، ولا يخفاكم ما في ذلك من الأضرار، وإن اتخذت وسيلة الاحتراس من حركات المياه القسرية وقتت البلاد في ربة الخوف من الفرق، فلا تجد لنجاتها مما ألم بها سوى أن تبادر بالهجوم على تلك الجسور فتبدعها ولو عارضهم عند ذلك معارض لأوسعوه ضربا، فتفيض مياهه على ما حوله من الحياض فلم يسكنها من الأخطار ما ألم بأولئك الأولين، وإن لم يزد الزيادة الكثيفة لمعوم الأراضى حرم سكان ذلك الحوض من الرى، حيث أنه لا جالب لياه، وفضلا عن ذلك فكثيرا ما يحصل هياج شديد بين أبناء الوطن ويسود عليهم بالنسائر الجسيمة، وأكبر برهان على ذلك ما وقع في هذه السنة بموضى أم دومة اللذين هما النقطة التى التقت عليها مديرتنا جرجا وأسيوط من هجوم بعض الأهالى على بعض حرسه فأوسعوم ضربا أفضى إلى موت بعض المشايخ بعد دخولهم المستشفى، وما أجهل لهذه الأفعال الفظيعة إلا شدة الأخطار، وحيث أن السبب الوحيد لانقراض مجلسنا هذا هو البحث والنظر فيما يجلب لأبناء الوطن النفع ويدرك منهم الضرر، استلفت أفكار حضراتكم للتجول في هذا المطلب، وعجالة نظارة الأشغال بشأن ذلك حتى تنشئ في كل حوض محتاج للإصلاح قنطرة، فيتمكن بها من تصريف المياه عند الاستغناء عنها وجلبها عند الاحتياج إليها، وبالجملة فهذا مبحث جدير بالنظر فانه قليل التفقات كثير الفوائد، فان به تدرج البلاد في زيادة ثروتها لا زلتم مصدرا لأمثاله.

محمود بك سليمان - إن سعادة ناظر الأشغال العمومية، يدعو إلى المجلس للأذكرة في عدة أمور، فتى حضر يذكر أيضا في شأن هذين الحوضين وسائر الحياض، وما يتفق الرأى عليه حينئذ يكون العمل بمقتضاه.

استحسن

أحمد افندي محمود - في علم الجميع كثرة التقارير التى قدمها إخواننا الكرام لميئة المجلس، بعضها فى الرى والبعض فى التاريخ وغيرها فى طلب المعاهدات

والشروط والبعض الآخر في طلب قوانين ظاهرة الزوم، وقد جرت مخافة جهات الاقتضاء في جميع هذه الأمور ولم ير من آثار هذه المخافة سوى ورود مراسلة من ديوان الأشغال عن بعض التقارير المتعلقة به، وحضور سعادة ناظر المالية للذاكرة في مسألة التاريخ التي طلب تعيين لجنة للنظر فيها وأجل الجواب النهائي عنها إلى أن تظهر نتائج ذلك البحث، ولم يرد إلى المجلس غير ما ذكر من كل ما طلبه في تقريره، ومعلوم أنه ليس المقصود من تصدير النواب ظهور الآراء وانتشار الأفكار، وإنما المراد بها حصول البلاد على ما تحتاج إليه من الإصلاح، وهذه مدة المجلس قد صارت قريبة الانتهاء ولم يأت بهد ما طلبه من صور المعاهدات والمواثيق والشروط، مع أن كثيرا من الأبحاث المهمة موقوفة عليها لا يتمرض لها المجلس ولا يروم الأخذ بأسبابها، فناديا من الوقوع في ما يمس حقا مقظرا أو عهدا مبرما، وأيضا فلا ينبغي أن المادة ٢٥ من اللائحة الأساسية لهذا المجلس تجعل لنا حق طلب القوانين من الحكومة وتوجب عليها تقديم المشروع إلينا متى صادفت الطلب لديها قبولا، ولكن الحكومة لم تجبنا إلى الآن بشيء من القوانين المطلوبة، حتى بات المجلس لا يعلم هل قبل الطلب أم لم يكن مقبولا، فالمرجو أن يكتب إلى كل ناظر بما يخصه من الأمور التي عرضت للمجلس والقوانين التي طلبت منه، حتى يكون المجلس على بينة من شؤونه وعلى علم بآثار أعماله، كراهة أن يضيع الزمن بلا فائدة، وينوع أخص أرجو أن يحصل التحجيل في طلب المعاهدات والقوانين.

قبول عام .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقرير لجنة المرافض .

على تقرير من اللجنة عن عرض من سعد محمد شيخ المساحين في شأن أعمال التاريخ ورفته وما صار العرض به للسالية .

أحمد افندي عبد الغفار — العرض وهذا التقرير يحفظان في المجلس إلى أن يرد إلينا تقرير اللجنة الذي شكلت للنظر في أمر المساحة، ويحجب سعادة ناظر المالية جوابا نهائيا عما سئل عنه .

أحمد أفندي محمود — رأى أن يرسل العرض وقرير اللجنة عنه الى سعادة ناظر المالية لحاقا له بالأسئلة السابقة ، ليقدمه الى اللجنة قسطين به على معرفة بعض الحقائق وتستشير بالبيانات المندوجة فيه .

على بك القرى — أوافق على هذا رأى ، فإنه إذا قدم هذا العرض وقرير اللجنة عليه الى لجنة المساحة علمت أن الثدان الذى يتفق الآن على مساحته نحو ستة جنيهاً يمكن القياس بستين فقه ، فالأولى أن يرسل العرض والتقرير الى سعادة ناظر المالية .

موافقة عمومية .

على تقرير عن عرض من مشايخ الطوائف والصنائع بالحلة الكبرى في شأن الوريكو .

أحمد أفندي عبد الغفار — لا يخفى أن الوريكو قد حصل فيه تعديلات مهمة ، وأن الحكومة رفضت منه مقادير جسيمة ، ولذلك أرى أن طلب أصحاب هذا العرض تمتع القبول خصوصاً وأن المبالغ المفروضة عليهم وعلى أمثالهم واردة لاشك في ميزانية هذا العام ، فتعديلها إخلال بالميزانية .

على بك القرى — إن حسن فيطلب بيان التعديل الذى حصل في الوريكو ثم ينظر إن كان المطلوب من هؤلاء المتظاهرين مربوطاً لا يحتمل الزيادة والتقصان أو هو قابل للتشديد ، ويعمل بمقتضى ما يتبين .

أحمد أفندي محمود — لا يخفى أن الوريكو في البلاد يؤخذ بمقتضى دفاتر عزرة بمعرفة المشايخ ورؤساء الطوائف ، وفي البلاد بمعرفة الشبهنارية والعمد ، وهم جميعاً يصتقون عليها وينبون التعديل الذى حصل فيها موافقاً لمحق والعدل والمساواة ، فإن كانت الدفاتر على هذه الصفة فيكتفى بها ، وإن كانت على خلاف الصورة القانونية ويطلب إجرائها بمقتضى منشور الوريكو المتبع في جميع الجهات .

هلال بك - الوريكو من مندرجات الميزانية، فلا يمكن الآن تغيير المتقرر منه إلا بإخلافها، فالأولى صرف النظر عن هذا الأمر وإن عرض مثل هذا في العام القابل وقتئذ يمكن النظر فيه .
وافقت الأكثرية على ذلك .

على تقرير عن عرض من مذكورين من ناحية شية النكارية .
أحمد افندي محمود - إن المسألة العمليات قانونا مرعى الإجراء صادرا من نظارة الأشغال، فإن حسن فتصول هذه المسألة لسعادة ناظر الأشغال ليعاملهم بحسب القانون .
أمين بك الشمسى - بل يحزر للداخلية لتكتب بذلك الى المديرية ، فتعامل المتظلمين بمقتضى العدل والقوانين ، وتستنى من مجموعهم أثار القومسيون رفعا للظلم عنهم .

أحمد افندي محمود - في قانون العمليات فصل مخصوص بمعاملة سكان بلاد الجفالك ، فإن حسن فليكتب للأشغال وهي تكتب للداخلية لتعامل المتظلمين بما نص عليه في ذلك القانون لأنه لا يصح لنا نقض قانون مرعى الإجراء ما لم يفسخه قانون آخر من مثله .

أحمد افندي عبد الغفار - ليس التكلم في هذه المسألة ناقضا ولا مخالفا للقانون خصوصا وأن المراد منه الكتابة الى الداخلية برفع الظلم عن هؤلاء الضعفاء ومعاملتهم بحسب القانون .

على بك القرى - حيث أن هذه المسألة متعلقة بنظارة الأشغال وسعادة ناظرها مدعو الى المجلس ، فالأولى إلحاقها بالمواد التي سيسال عنها .

أمين بك الشمسى - المسألة من حيث هي غير متعلقة بنظارة الأشغال العمومية، وإنما هي علامة بعض الناس من معاملتهم بخلاف القانون، فاللازم أن يكتب بشأن ذلك للداخلية وهي تكتب للدريية بما يلي .

وافقت الأكثرية على ذلك .

تلى تقرير عن عرض من أربعة أشخاص من أهالي قرموط، في شأن الأطنان
زراعتهم تعلق القومسيون الذي أجراها لخلافهم وكان رأى اللجنة رفضه .

وتلى تقرير عن عرض من أهالي ناحية الزوامل في شأن محمد إبراهيم الشفيق
الجندي وسوء سيره، وكان رأى اللجنة رفضه .

وتلى تقرير عن عرض من مشايخ أبو حمص في شأن عدم انتخابهم إبراهيم
افندي الوكيل واستصوابهم انتخاب محمد افندي عوض بدل الحناوى واللجنة رفضته .
مولفظة عمومية حل ما يقرر فيها بلجنة الدرائس .

تلى تقرير عن عرض من إبراهيم حسين هلال في شأن أطبائه التي أكلها
البحر وكان من رأى اللجنة الاستفهام من مديرية سيوط .

أحمد افندي محمود — إن حسن فليحل على المالية .

موافقة عمومية

ثم انفضت الجلسة والساعة ثمانية ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَائِبِ

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

يوم الأحد ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١٢ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٩ برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٦٨ من حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — قد حضر سعادة ناظر المعارف العمومية إجابة لطلب المجلس لتقديم البيان المطلوب من سعادته في تقرير حضرة عبد السلام مولى بك لسعاداته الكلام .

سعادة ناظر المعارف — دعت الى هذا المجلس الكريم بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية في الخديوية المصرية ، فأثبت لتقديم الايضاح اللازم عن الأسئلة الواردة في ذلك التقرير وهي ثلاثة :
(السؤال الأول) بيان المدارس الميرية الموجودة في القطر المصري فهذا جدول يتضمن :

أولاً — بيان المدارس الميرية مدرسة فدرسة ، مع مقدار تلامذتها الداخليين والخارجيين ، و منه يعلم أن عدد التلامذة جميعا في هذه المدارس يبلغ ٢٩٨٧ تلميذا .
ثانياً — بيان المدارس المركزية والمدارس المنتظمة الأهلية وهذه الأخيرة هي التي تلقى فيها دروس متنوعة من مثل اللغات الأجنبية والرياضيات والرسم ، أما المركزية فهي التي تلقى فيها تلك الدروس ويكون بها مع ذلك تلامذة داخليون ، و يبلغ عدد التلامذة في النوعين ٤٧٩٠ تلميذا .

ثالث - بيان المكاتب المعتادة المعروفة بالكاتب في المدن والقرى ،
ومجموع التلامذة في هذه المكاتب ١٣٣٥٥ تلميذا ، وجملة التلامذة في المدارس
المرعية والمركزية والمنظمة الأهلية والكاتب ١٤٥٠٣٠ تلميذا .

وبل هذا الجدول جدول آخر يتضمن بيان عدد التلامذة المرسلين الى أوروبا ،
لتعيين جهات إقامتهم ، وأنواع دراساتهم ، وهم ثمانية وثلاثون تلميذا يحصلون على
نفقة الحكومة ، وأربعة على نفقة أهلهم بواسطة نظارة المعارف ، وفي أوروبا أيضا
كثير من شبان مصر يتعلمون على نفقة أنفسهم بنحو واسطة النظارة ، فهؤلاء لا تعلم
النظارة مقدارهم .

(السؤال الثاني) عن بيان المدارس التي يمكن لنظارة المعارف إنشاؤها في هذا
العام من المدرج في ميزانيتها ، والذي أراه أنه يمكن للمعارف أن تفتح من ميزانية
هذا العام أربع مدارس ، إحداها في شين ، ومدرسة في الزقازيق ، ومدرسة في
دمهور ، وواحدة في دمياط ، فالمدارس الثلاث الأولى قد صرفت الهمة الى إنشائها
حتى أشرفت على التمام ، فهي تنتهي بحول الله بعد ١٥ يوما أو عشرين ، وأما مدرسة
دمياط فقد أخذت لها قطعة من ورشة مهجورة يلزم لها بعض الإصلاح والترميم
لتكون صالحة لأن تجعل مدرسة ، وقد عمل لها التصميم اللازم مع الرسم ، والمقايضة
الابتدائية ، وبعث بالرسم والمقايضة الى سعادة محافظ دمياط لتطبيق التكاليف على
الأجور والأسعار الحاضرة في ذلك الثغر ، والبحث عن يقوم بإجراء هذه الأعمال
بطريقة المزايدة أو المحارسة وإشمارنا بذلك عسى أن يكون في مصر من يقوم
بهذا العمل بأقل من تلك التكاليف .

هذه هي المدارس الأربع التي يمكن افتتاحها على نفقة نظارة المعارف من
ميزانية هذا العام ، أما الأولى أي مدرسة شين ، فهي مقتررة المصاريف بالميزانية
فلا يتفق عليها مأخوذ من مبلغة المخصص ، وأما الثلاث الباقيات ، فلم يقرر لها
في الميزانية شيء وإنما يستعان على قفاتها بما يحصل من الاقتصاد في النفقات

العمومية، وحيث أننا لا نزال في أوائل السنة المالية، فلا يمكن لنا القطع بما يتيسر الاقتصاد فيه من الميزانية، بل نأبتنا أنه إذا توفرت لنا الدواعي والمعدات لفتح غير هذه المدارس الأربع، فلا نتأخر عن ذلك.

(السؤال الثالث) بيان ما يمكن استخراجه من مدرسة المعلمين الآن وفي خلال العام الى اجتماع المجلس في السنة التالية، وعن هذا أقول إن هذه المدرسة حديثة العهد لم تفتح إلا أوائل السنة الماضية، حتى أنه لم يحصل بها امتحان احتفالي في وقت الامتحان المعتاد لعدم استعدادها لذلك، والقسم الأول منها وهو عبارة عن الطلبة الذين سبق أخذهم من الجامع الأزهر وجعلوا في دار العلوم التي أنشئت من قبل هذه المدرسة ثم ألحقت بها هذا القسم وإن كان سبق لنوبة الطلب والتحسين من قبل نشأة المدرسة إلا أنهم لم يستكملوا المقر عليهم بعد، فهم الآن يكبرون عن التدريس في مكاتب الدرجة الثالثة والثانية، ويصغرون عما فوق ذلك مما أعدوا له، فلا يحسن بنا إخراج أحد منهم في هذه الحالة، لأن ذلك يسود بالضرر عليهم وطينا، فاما هم فأنهم يضيئون ما حصلوا من المعارف الزائدة عن مقدار الحاجة في المدارس الصغيرة، وأما نحن فنحرم أناسا على قدم الاستعداد للتدريس فيما هو أعلى من تلك المدارس، هذه حال المدرسة المذكورة، أما المعلمون الذين يلزمون للدارس الأربعة السابقة الذكر، فيمكن لنا استحصاؤهم بواسطة الاعلان ممن يأتون برغبتهم من الذين تروا في المدارس، ودخلوا الخدمة الأميرية، ثم خلوا عنها، أو لا يزالون في الخدمة برواتب قليلة يمكن للدارس أن تردهم عنها، أو ينقل بعض المتوظفين في المدارس الموجودة والتمويض منهم بغيرهم ممن يأتي بالطريقة المذكورة، وهذا لا بد لي من بيان أمر جديد للتذكارة وهو أن نظارة المعارف لم تشتغل في الأوقات الماضية بإعداد عدد وافر من المعلمين لقلّة ما كان ينشأ من المدارس بسبب ضيق ممرتها، بل كانت في وقت ما على يأمن من إنشاء مكاتب جديدة، بل حصلت في أوقات تنقص فيها عدد المدارس الموجودة إما بإلغاء بعض المدارس رأسا أو بتقليل عدد التلاميذ، بل أتى عليها

حين من الدهر كانت على عجز من القيام بنفقات ما عندها من المدارس لضيق المرتبات، هذا ما منعها من إعداد كثير من المعلمين، وليست في ذلك بملومة، فإنه لا فائدة من إعداد المدرسين على حين لا يربح وجود المدارس، بل مثل من يفعل ذلك كتل من يستكثر من الآلات والأدوات الزراعية ولا أرض له ولا رجاء بالحصول على شيء من الأرض، ولكنها لما رأت تيسر الأسباب بفتح هذه المدارس الجديدة أنشأت هذه المدرسة أى مدرسة المعلمين على عدد قليل بقصد أن يكون لديها عوض ممن ينتقلون من وظائف التدريس بها طلبا لزيادة رواتبهم وللحصول على معلمين لما عساه أن يتأق لما إفتاؤه من المكاتب الجديدة، أما الآن فإذا تحقق الأمل في ازدياد المدارس والمكاتب على طريقة تنق بها نظارة المعارف ويمكن لها الاعتماد عليها، فإنها تأخذ في الاستعداد في ترشيح عدد من المعلمين على قدر الكفاية بحسب ما يقرر، وإنما قلت على طريقة تنق بها النظارة وتعتمد عليها لأسباب، منها أن هذه الطريقة إذا كانت محملة على الحكومة اختصاها، فإنها تكون عرضة للتغير، فكثيرا ما رأينا الحكومة تفتح المدارس ثم تبطلها متابعة لمقتضيات الأحوال، فقد ابتدأت في مدة ساكن الجنة محمد على باشا بإيجاد مكاتب كثيرة في البلاد والقرى بالأقاليم المصرية، حين كان للرحوم المشار إليه أشغال وأعمال في بلاد الروم والشام والمجاز، فلما عاد منها وانحصرت الأعمال في داخلية مصر قل عدد المدارس، وأبطل المكاتب التي كانت أنشئت في الأقاليم، ثم جاء المرحوم عباس باشا فاقصر على المدارس المفروزة، ثم جاء المغفور له سعيد باشا فأبطل في بعض مدنه المدارس، واكتفى في البعض الآخر بالتر القليل منها، ثم بعد ذلك المهد تجددت المدارس في العباسية ووسعت لها النفقات الكثيرة ثم غيرت ترتيبها ثم شرع في تجديد كثير من المكاتب، ثم حصل العزم والتصميم على إيجاد مكاتب في جملة جهات كالمصورة ونوة والسويس والوادى وغيرها، ثم صرف النظر عنها، ثم أبطل بعض المدارس الموجودة كمدرسة الصنائع التي كانت أنشئت في بولاق، والحاصل أن شأن الحكومة أن تكون متابعة للأحوال، وأحكام الضرورة، ومقتضيات الأوقات،

في اجراءاتها المتعلقة بالمدراس، ثارة تزيد فيها، وثارة تنقص منها، فالطريقة المحملة عليها خصوصا لتعميم المعارف لا يصبح لهذه النظارة أن تعملها راسخة مستقرة، ومن الطرق التي لا يمكن لنظارة المعارف اعتمادها في هذا الأمر، الطريقة المنوطة بالجمعيات المؤلفة من آحاد المتبرعين يجوز للتبرع منهم أن يؤدى اليوم ألفا ويمسك هذا عن واحد، ولنا على ذلك أدلة نورد منها على سبيل التمثيل، أن جمعية المقاصد الخيرية التي اجتمع فيها عدد كبير من المتبرعين المحسنين، لم يتيسر لها إلى اليوم أن تفتح غير مدرسة واحدة، وكذلك الجمعية الخيرية بالاسكندرية، ومثلها جمعية المدارس المجانية الحسنة التي أنشئ لها فروع في مصر والاسكندرية، وكادت أن تمتد أنفاتها إلى كثير من البلاد المصرية ثم صارت الآن قاصرة على المدرسة التي لها في نهر الاسكندرية.

فهذه الطريقة وأمثالها لا يجوز بأنها تكون في تلك الحالة راسخة مستمرة دأمة ولذلك قلت إن نظارة المعارف تأخذ في إحصاء العدد الكثير من المعلمين إذا وجدت تنعيم المعارف طريقة تمول عليها وقد يرد علينا هنا مسألة نورد منها وجه الاشكال والحل، فلنقل أن يقول إن توسيع دائرة مدرسة المعلمين، أو إنشاء مدارس جديدة لترشيح الطالبين للتدريس يحول دون المبادرة إلى إنشاء المكاتب بما يقتضيه من الزمن الطويل، فإن كان المراد الاسراع في الابتداء بتعميم المعارف على قدر الإمكان، فما الطريقة للحصول على معلمين، والجواب أن لذلك طريقة هنت لحاطرى منذ مدة وذاكرت فيها بعض السادة الثواب وغيرهم من الفضلاء، وهى أن تأخذ من طلبة الجامع الأزهر عددا محددا بقدر اللزوم، ومقدار المكاتب، المأمول إنشاؤها، ثم نعد لهم مكانا غير بعيد من الأزهر، وبعين لهم فيه حصتين أى درسين في كل يوم، درس لحظ، ودرس لتقدير اللازم من الحساب في مدارس الدرجة الثانية والثالثة، ونشترط في قبول هؤلاء الطلبة أن يكون الطالب منهم حافظا للقرآن المجيد، مجودا له، وأن يكون قد حضر بعض كتب في التوحيد، والفقه، والنحو، فتكون هذه العلوم حاصلة لديه بنير مصروف منا، ثم يتعلم في المكان الذى نسمه لهم الخط

والحساب على ما ذكرناه، ونحصل له في الشهر راتباً يكون بين ٢٠ و ٣٠ قرشاً على سبيل الإعانة والترغيب، ثم أنه لا يستقل في ذلك المحل غير ساعتين أو ثلاث ساعات، وهذا لا يقطعه عن التحصيل في الأهر، ولا يمنعه من صرف باقي الوقت فيه على عادته، وعندى أن كثيراً من الطلبة الأزهريين يرغبون في هذا الأمر، (أولاً) لأنه لا يمنهم من التحصيل، (ثانياً) لأنه يفيدهم علماً بما ينفعهم في الأمور المعاشية، فالحظ بينهم على نسخ ما يقرءون من الكتب وغيرها لأعضهم أو للتكسب، ويتصرفون بما يتعاملون من الحساب فيما يحتاج له، ثم إننا لا نأخذ منهم عن ذلك عوضاً بل نعطهم مكافأة معلومة، ونكفل لهم إن شاء الله مستقبلاً حسناً، وقد تكلمت في ذلك مع حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر، وجماعة من العلماء الأفاضل، والطلبة المجاورين فحققوا لى ما ظننت من إمكان الحصول على عدد كثير من الطلبة يرغبون ذلك، فيتأق لنا بهذه الطريقة الحصول على عدد كثير من المعلمين في أمد يسير، ويتأقون للتدريس في مكاتب الدرجة الثالثة التي يكتفى فيها بتعليم القرآن الكريم، والعقيدة، وقواعد الإسلام الخمس، والخط، ومقدار الضروري من الحساب، وأظن أن هذا القدر هو المهم وهو اللازم تعليمه في مكاتب القرى، إذ لا حاجة بنا لأن يكون لنا في كل قرية من القرى الريفية مكتب لتعليم اللغات الأجنبية، والتوسع في العلوم الرياضية، بل ينبغي أن يقتصر فيها على تعليم الضروري لللازم لعموم الأفراد ومن لم يكتف بذلك القدر من سكانها ورام الزيادة فيه، تأتي له الحصول عليها في أقرب المدن إليه مما يوجد به ذلك .

ولى الأمل الأكيد في أن المدة التي يلزم لإنشاء المكتب وإتمامه، وإشعار المعارف به، وإعداد اللوازم له، تكون كافية في الحصول على معالجة من هؤلاء المعلمين، فتفتح مكتب من هذا القبيل نظرنا فيهم، فإن وجدنا أحداً من القرية التي أنشئ فيها المكتب، أو مما يجاورها، يشتبه به إليه، ولا يشتبه بغيره ممن يرغب من المستعدين منهم أياً كان موطنه، وجعلنا الراتب بين ٢٠ و ٣٠ قرشاً وثلاثمائة، فإذا فرض أنه في تلك المدة أنشئت مدرسة من الدرجة الأولى، فإننا نأخذ من يلزم لها من المعلمين للقرآن

العظيم والمطالعة والإملاء ومبادئ الحساب ونحو ذلك من هؤلاء الطلبة، ومن يلزم للغات الأجنبية أخذها بالامتحان كالمعاد إلى الآن، ولكنني أقول إن البلد الذي يروم سكانه إنشاء مدرسة من الدرجة الأولى لا يحسن أولاً يمكن لهم ابتعاثها على هذه الصفة دفعة واحدة، إذ يلزم التسذج في ذلك بتعيين التلاميذ أولاً من المطالعة والإملاء في لغتهم، ثم ينتقلون إلى غير ذلك مما يراد تعليمهم إياه، وقد أفادتنا التجارب أنه قلما يتيسر الابتداء بالدرجة الأولى في مدرسة جديدة في بلد ليس به غيرها، بل ربما أمشئت على أن تكون من تلك الدرجة، ولم يأت له مجاوزة الدرجة الثانية بل الثالثة أحياناً تنضب لذلك مثلاً، مدرسة الجيزة التي لم تعلم فيها لغة أجنبية إلى الآن، ومدرسة قلوب، إذ ورد إلينا من جماعة منها محضر يطلبون فيه إدخال اللغة الفرنسية في دروس المدرسة، فأرسلت إليها بعض المفتشين مندوبين لاختيار التلامذة، فاخترهم محضر من أهلهم وغيرهم، وتبين من إفادتهم أن الأولى أن يتم التلامذة باقي هذه السنة في اللغة العربية والتحقن من المطالعة والإملاء لأن هذا هو الأساس ولا بد لتوطين البناء من تمكين الأساس، ولذلك أرى أن المدرسة التي تنشأ على أنها من الدرجة الأولى لا تصل تلك الدرجة إلا بعد مدة ففى ظرف هذه المدة يجتهد نظارة المعارف في إعداد من يلزم لها من المعلمين .

ومن هذا يتضح لحضراتكم أنه لا يوفقنا عن القصد شيء، فالمعدات الممكنة حاضرة، والأسباب اللازمة قريبة المثال، فما يلزمنا إلا العزم والسرعة والإقدام، حتى نصل الغاية التي أدركها الذين زوم مجاراتهم في هذا السبيل، ولا نطمعن في إدراك هذه الغاية بتعثر ثبات واجتهاد، فإن من يشتهي أن ينال الشيء بدون معتاده، كمن يشتهي أن يتناول القمر بيده وهو مضطجع في مرقة، والذي يشترنا بنجاح الآمال أنا رأينا الثقات حضراتكم لهذا الأمر، وتوجه خواطركم إلى هذا الموضوع، فلم يبق إلا الجسدة والاستقرار، وتقرير الطريقة المستقيمة لتعميم المكاتب في البلاد من غير مبالاة بالمناصب، ولا نظرف في النفقات والمصايب، فقد قال الأول :

دببت للجبد والساعون قد بلقوا جهد النفوس وألقوا دونه الأزرأ

لا تحسب المجد تمرا أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا
لأقول ذلك بالنظر إلى كوني ناظر المعارف، فأني ممن يعلم علم اليقين، أن هذه
الوظائف ظل مائل، وعرض زائل، وإنما تقليد لا تحليل، وإنما أقوله بالنظر
لكوني وطنيا مثلك، وواحدا منكم، ينفعني ما ينفعكم، ويضرني ما يضركم،
وبمعنى ما بهمكم، وأرى أن جميع ما لدى في هذا الأمر من الاحساسات النفسية،
والتأثرات العقلية، قائم بنفوسكم الطاهرة، وأفكاركم النيرة، فما أريد أن أطيل
القول في الحث على تعمير التعليم، والاستثمار من المدارس، فإن كل ما أقوله
في ذلك إنما أكون فيه مترجما لكم عن أفكاركم، ناقلًا لمسامعكم ما في ضمائركم.

على أني أقول أنه ليس في الأمر من صعوبة تحول، فإنه إذا أمكن وجود معلم
للكتب براتب بين ٣٠٠ قرش و٣٠٠ قرش فلا يكون مصروفه مع راتب عزيز
يؤخذ من السرفاء الموجودين في القرى أكثر من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف
قرش، فإن كان في القرية ألف من السكان لم يقرب على الواحد منهم إلا أربعة
قروش، في العام فهل في ذلك من صعوبة عليهم، بل ربما وجد في البلد واحد
يستطيع نفسه أدلاء هذا المقدار من غير أن يبالي به، فهل يحسن بنا مع ذلك البقاء
على ما نحن فيه حتى تنشئ الحكومة المدارس، وتوجد لها العمل، وتستكمل المعدات،
وتبذل النفقات، أظنكم لا ترضون ذلك أيها السادة الكرام، خصوصًا وأنكم تعلمون
أن الحكومة مقيدة بواجبات وحقوق مالية واجبة الرعاية، فإذا أنشأت في السنة
أربع مدارس بل خمسًا بل عشرًا بل في كل شهر مدرسة حتى تموض من الكفايات
مكاتب منتظمة، لزمكم على تلك الحالة أن تنتظروا لحصول هذا القرض وهو بمسألة
سنة، فإن عندنا خمسة آلاف وسبعمائة كلب من هذا القبيل، وهذه حقيقة لا ترد فإنها
من باب اثنين في اثنين بأربعة، فلهذا أقول أنه لا بد من دخول يد الأهالي واجتماع
كلتهم في هذا الأمر حتى يحصل فيهم النجاح.

ثم إن إنشاء المكاتب على نفقة الأهالي لا يقرب طيه من المصروف ما يقرب
على إنشائها من طرف الحكومة، فإن المدرسة من الدرجة الأولى تكلف الحكومة

نحو ألف وثمانماية جنيه ومن الدرجة الثالثة التي هي عبارة عن فصل واحد مع عشرين صغيرين يكلفها نحو ثعمماية جنيه في حالة كون إيجاد مثلها على نفقة الأهالي لا يكلفهم غير جزء صغير من تلك المصاريف ، فالطوب يضرب في البلد ، ويمرق في البلد ، ويبنى بمعرفة بنائين وفصلة من البلد ، ولا يخفى ما في ذلك من قلة النفقات ، وهذا رسم يشتمل على تخطيط مدرسة من الدرجة الأولى والثانية والثالثة ، أمرضه لديكم مثالا ، وفي الحليزة مدرسة من الدرجة الأولى ، وفي قلوب مدرسة من الثانية ، وفي طوخ مدرسة من الثالثة ، جعلت في هذه الجهات الواقعة على خط سكة الحديد ليسهل معاينتها ويكون كل منها نموذج لنوعه .

على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالي في تلك المشابهة من الرزق والتجسين ، وإنما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات على حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطا ولو بالطوب الأخضر ، فالقصد المنفعة التي تحصل في ذلك المحل لا المحل بالذات ، فمن يئمر له أن يعمل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد التوسع أو الاختصار على القليل الممكن فهو خير ممن لا يفعل شيئا ، فالمناسب أن لا يكلف أحدا إلا وسمه ، ولا يحمل بلدة إلا على قدرها قال الله سبحانه وتعالى (لن ينق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاهها سيجعل الله بعد عسر يسرا) فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى مسهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذكلة ، والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمصعدكم مؤيدة ، ونظارة المعارف برأيكم معضدة ، الله سبحانه وتعالى المسئول أن يوفقنا ويدم لنا التوفيق بخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال .

عبد السلام بك المولى — نشكر لسعادة ناظر المعارف العمومية اهتمامه بالأمثلة الواردة في تقرير هذا العاجز ، فانه قد استوفى الإيضاح ، واستكمل البيان بما نعلم في سعاده من الفضل وقوة المالية ، وإني على رأي سعاده من حيث أن التوكل المطلق على الحكومة في تعميم المعارف لا يأتي بالفائدة المقصودة ، بل لا بد

في هذا الأمر من تأزر الهمم ، واجتماع الإرادات ، واتحاد المساعي من كل حريص على نجاح أوطانه ، راغب في تقدم أبنائه وإخوانه ، ولذلك فاقى قلت في التقرير السابق الذكر ، أنه لا ينبغي تحميل الحكومة ما لا تطيق من النفقات في إنشاء المكاتب المطلوبة ، واتمست من إخواني أن يتوازروا على القيام بذلك ، وحث أبناء الوطن عليه ، ولم يبق بعد هذا البيان القى ألباء سعادة ناظر المعارف غير تشكيل اللجنة التي تقرر المجلس تعيينها للنظر في هذا الموضوع ، ومأمولى أن هاته اللجنة تهجد بإنشاء المكاتب طريقة دائمة مستمرة يمكن لنظارة المعارف التمويل عليها ، على أنى أرجو سعادة الناظر أن يشرفها بحضوره حيناً بعد حين ، لتستير بأرائه البديدة ، وتستضيء بأفكاره الرشيدة ، وتكون وإياه على اتفاق فيما يستقر رأيها عليه .

محمد بك الشواربي — لا مشاحة في وجوب بث المعارف الابتدائية في أنحاء القطر ، فإن ذلك لا بد فيه من المساعدة العمومية من كل جهة لتكون الطريقة في ذلك مستمرة دائمة ، ولكن لا ينبغي أن بلادنا زراعية محضاً ، وأن الزراعة مادة حياتها ومعدن ثروتها ، فاللازم في مكاتبنا أن تدرس فيها مبادئ الفنون الزراعية ليزداد العمران وتوسع موارد الثروة ، ثم ينظر الى أحوال البلاد والمراكز التي يمكن إنشاء المدارس فيها .

أحمد أفندي عبد الغفار — هذه المسألة كثيرة الأطراف ، لا يحسن بنا أن ندخل الآن في الكلام على تفاصيلها ، خصوصاً وأن المطلوب في تقرير حضرة مويلحي بك تشكيل لجنة لها من أعضاء المجلس بعد ورود البيان من سعادة ناظر المعارف ، وقد حضر سعادته وأتى على ما في التية من الإيضاح ، فلم يبق إلا تشكيل اللجنة لتهتم بالأمر وتنتظر فيه ، وأن يشرفها سعادته في بعض الأحيان كما سبق التماس ذلك منه .

سعادة ناظر المعارف — أما حضوري في اللجنة فلا أتاخر عنه البتة ، وما عليها إلا أن تعين لي الأوقات التي تلاءمها ، والبيانات التي تحتاج إليها ، فأحضر

في الأوقات المينة بتلك البيانات ، وأما إشارة حضرة شواربي بك الى تعليم فن الزراعة في المكاتب فهي جذيرة بالاعتبار ، وما ينبغي عن حضرته أن الزراعة عملية ونظرية ، فالعملية حاصلة ، والنظرية هي التي يراد تدريسها ، ولكن لنظارة المعارف مجلس أهل مؤلف من نحو ثلاثين عضواً من الوطنيين والأجانب للنظر في أحوال المدارس والدروس ، ولهذا المجلس لجنة مخصوصة لتحسين أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس في كل مدرسة ، وهي الآن مشغولة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لأعضائها للمجلس ثم أن اللجنة التي ستشكل من هذا المجلس الكريم للنظر في إنشاء المكاتب الابتدائية ستم بملاحظة هذا الأمر لا محال .

محمد بك الشواربي . — أنا واثقون تمام الثقة بمساعدة ناضل المعارف ، ومعتقدون فيه الحصر على كل منفعة وطنية ، ورجاؤنا من سعادتكم أن يبدى ما أشرنا إليه من أمر تعليم الفنون الزراعية في مجلس المعارف الأعل .

سعادة ناضل المعارف — لا أتأخر عن فعل كل ما يجب من هذا القبيل ، كما أتى مستند بحضور في اللجنة عند اللزوم مع المنوية .

سعادة الرئيس — قد ورد إلينا قانون الانتخاب من جانب الحكومة ، فهل يروم المجلس أن يتلى عليه ، أم يمين لجنة للنظر فيه ابتداء .

محمود بك العطار — يحول على اللجنة التي شكلت للنظر في اللائحة الأساسية .
قبول عمومي .

سعادة الرئيس — بقي أن تشكل لجنة لتقرير حضرة موليحي بك المتعلق بالمعارف العمومية .

عبد السلام افندي خفاجي — تحوّل على لجنة اللائحة الأساسية المكلفة الآن بقانون الانتخاب .

إبراهيم افندي الوكيل — اللجنة المكلفة بمراجعة قانون الانتخاب لا تستطيع التفوز لذلك التقرير .

محمود بك العطار — الأول أن يمين لتقرير -حضرة مولى بك لجنة مشكلة من عشرة أعضاء اثنين من كل قسم .

وافقت الأكثرية على ذلك .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقارير لجنة المرافض .

على تقرير عن عرض من ورثة على محمد السراوى من مصر في شأن محاسبة يرومون إجرائها مع عبد الرحيم أفندى أحد تجار ساحل النزال ببولاق وكان من رأى اللجنة رفضه .

أحمد أفندى عبد الغفار — حيث إن المذكورين يطالبون بحقوق فإن حسن فليصل على نظارة الخفائية لتتصرف فيه .

هلال بك — أوافق على ما رأته اللجنة إذ هي حقوق شخصية .

قبول بالأكثرية .

على تقرير عن عرض من أحمد أمين في شأن مصلحة القناطر الخيرية وخدمتها، وكان من رأى اللجنة الاستعلاء من نظارة الأشغال .

هلال بك — إن ما اشتمله هذا التقرير مما يبنى مذكرة ناظر الأشغال فيه، وقد سبقت الكتابة من المجلس بطلب سعادته، فإن حسن فليبق هذا العرض حتى يحضر سعادته فتجرى المذاكرة فيه .

قبول عمومي .

على تقرير عن عرض من بعض قبائية في شأن وظائف القبانة، وكان من رأى اللجنة الاستعلاء من نظارة المالية .

استحسان .

تلى تقرير من بائمهتدس الإبراهيمية بما رأى وجوب وجوده بالمجلس من
 نحرطات وحكاه ومهندسين وعمليات ، وكان من رأى اللجنة المناولة فيه بالمجلس .
 هلال بك — إذا حسن فليبق هذا التقرير حتى تحصل المكاملة فيه عند
 حضور سعادة ناظر الأشغال .
 موافقة عمومية .

ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة وربع م

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

مجلس الجلسة الخامسة والعشرين

يوم الاثنين ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١٣ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة سبعة برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٦٩ من
حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — قد حضر سعادة ناظر الأشغال العمومية إجابة لطلب
المجلس لتقديم البيانات والأجوبة المطلوبة من سعادته في بعض التقارير .

أحمد الهندي عبد الغفار — إن حسن نقتجر المذاكرة على كل
موضوع بمفرده .

سعادة الرئيس — يتبدأ بتقريرى حضرة محمود بك سليمان وحضرة أحمد بك على
المتعلقين برى الوجه القليل .

سعادة ناظر الأشغال — إني موافق على لزوم الأعمال المنوّه عنها
في التقريرين المذكورين ، لعلى بما ينشأ عنها من المنافع ، ولكنها أعمال جسيمة
يحتاج فيها الى تفقات عظيمة ، فإن التفترة المراد إنشاؤها تكون لاشك عظيمة
المقدار ، وكذلك الترفة إذ يكون طولها ١٨٠ ٣٣٤ مترا ، فإذا تبين هذا لحضراتكم ، ما لم
أن ديوان الأشغال العمومية لا يستطيع مباشرة هذه الأعمال إلا بعد إجراء البحث
المتنمى عنها ، وعمل الرسوم اللازمة ، وتقدير التكاليف وتحقيق إمكانها ، ولا يتم كل
ذلك في زمن قصير ، فناية القول فيه أن نظارة الأشغال تجهله موضعا للاهتمام .

محمود بك سليمان — قد أظهر سعادة ناظر الأشغال كثرة المصاعب الحائلة دون الشروع في الأعمال اللازمة لرى الوجه القبلى ودفع المضار عنه ، ولكنه وافق على وجوبها ، فصار فى مأمولنا أن يصرف عنايته إليها بكل ما يمكن من السرعة ، لأن المصائب الذى ألم بالوجه القبلى لا يزال محتمل الوقوع فى كل عام ، ولو توجهت همه مساعدته الى زيادة العمق فى ترعة الرومادى ، وإصلاحها من دندرة الى الزمان ، لكان هذا كافيا فى رفع الأذى عن الجهة القبلية مؤقتا الى أن تتم له الأبحاث الهندسية التى أشار إليها ، وليس هذا بمنزلة على همته خصوصا وأنه يظهر اللزوم .

مساعدة ناظر الأشغال — إن العمليات اللازمة لمديرية قنا ورجا وإسنا فى هذا العام قد قسمت على أقسامها بحسب المقدرة ، فصار من الواجب تدقيق النظر فى العملية الجديدة المطلوبة ، وهل يستطيع إيفار المديرية إجرائها طاعة على العمليات المتأخرة ، ولكنى فى ريب من ذلك ، خصوصا وقد دأ أوان الحصاد ، ودخل فصل الحر وهو من موانع الأعمال ، فإن الريس الذى يشتغل بالعملية فى نهاره مترا مكعبا لا يستطيع مع الحر اشتغال زرع هذا المقدار .

محمود بك سليمان — إن حسن فليستعلم من رئيس الهندسة بالوجه القبلى عن الأعمال المطلوبة ، ومقدار ما يلزم لها من الأتقار ، عسى أن ييسر الشروع فيها من هذا العام ، فذلك أولى من الانتظار .

مساعدة ناظر الأشغال — أوافق على هذا القول .

معادة الرئيس — ينظر فى تقرير حضرة إبراهيم افندى الوكيل المتأخر بريح البحيرة وغيره من الأعمال العمومية .

معادة الناظر — فى الواقع أنت فم رباح البحيرة على ما هو الآن لا ينى بالمقصود ، فإن ماء النيل متجه فى مجراه الى ما بين القروطين والقناطر ، وتياره منصرف الى مقابلة رباح النورية ، وذلك ما أوجب حدوث فجوة أى تفتيت فى تلك الجهة ، وتكون جزيرة من الرمال عند فم رباح البحيرة ، بحيث لم يبق من وسيلة لإصلاحه

إلا بتغير الفم ، ونقله الى موضع يكون بينه وبين الفم الحاضر ثلاثمائة أو أربعمائة فصبة ، وهناك فرع من مسكة الحديد يوجب مزيد التدقيق والاحتراس في فتح الفم حتى لا يحصل منه أدنى ضرر ، وكذلك لابد من النظر في الأرض التي يفتح بها الفم وتمت بها القرمة لتتصل بجرى الرياح الآن وكل هذا يحتاج في البحث عنه الى الزمن الطويل ومع ذلك ، فانا سنبدل المجهود فيه ، ونعمل له الرسوم والاكتشافات اللازمة ، ثم نموض للجلس ما يتبين من ذلك في العام القابل لإنشاء الله .

أحمد افندى محمود - إن تقرير حضرة إبراهيم افندى الوكيل يشتمل على عدة مسائل مهمة جدية بالالتفات والعناية ، منها امتداد فم رياح البعيرة من جهة القرطين وإيجاد قناطر له ، وتمديد ترعة الحاجر التي يعمل لها قبالة ناحية الطيرية ، وتمديد ترعة اللوية الى آخر بلاد الساحل بواسطة عمل مصارة في المحمودية وترعة فزارة ، ومن مسائل ذلك التقرير أيضا ترميم القناطر الطيرية ، ومنها مسألة شركة الخطاطبة ، وقد علمنا رأي معادة ناظر الأشغال في مسألة فم الرياح وانضج لنا منه الموافقة على وجوب الاهتمام بتلك المسألة ، فان حسن فليقتصر ذلك في المجلس ثم تحصل المذاكرة في بقية المسائل كل واحدة على حدها فتجيب على كل واحدة منها بما يلزم خصوصا مسألة شركة الخطاطبة لما يقترب على الاغضاء عنها من الضرر ، فقد قرب أوان تطهير الرياح ، وأوجب الاختبار علينا ألا نشق بوعود تلك الشركة ، فنصار من اللازم تدارك الضرر قبل وقوعه ، وبودنا لو حصل لنا الاطلاع على شروط الوثيقة المبرمة مع الشركة المذكورة .

سعادة ناظر الأشغال - إن شروط الوثيقة المفقودة من شركة وابورات الخطاطبة موجودة في نظارة الأشغال العمومية تحت الطلب ، وليس يخاف عن حضراتكم أن هذه الشروط قد مدت في السنة الماضية عاما آخر يكون انتهاءه نهار غد خامس عشر مارث ، ومن اعتبار اليوم المذكور يتبدأ بتجربة الآلات الجديدة المعتدة لرى البعيرة وتكون مدة هذه التجربة ثلاثين يوما فنهايتها ١٥ الشهر القادم ،

فإن ظهر منها النجاح فيها، وإلا بقيت الشركة ستة أشهر على مقتضى شرطها تؤدى للحكومة في كل أسبوع ٢٥٠ جنيا على سبيل الفرامة، ثم تلتى شروطها بالكلية، ومع هذا، فإن ديوان الأشغال غير معتمد على هذه التجربة لعدم تحقق النجاح فيها، ولذلك فهو قد أخذ بما يلزم من أسباب الاحتياط لتطهير الرياح في الوقت المعين لذلك أى في أول شهر برمودة، وقد حسب مقبار العملية وما يلزم لها من الأنفاق والزمن فهى ٦٠.٠٠٠ متر مكعب يلزم لعملها أربعة عشر ألف نفر من أول برمودة الى ١٥ بشنس أى ٤٥ يوما .

أحمد افندى محمود - طلبنا من كلام سعادة ناظر الأشغال بمجل الشروط المأخوذة على شركة وإبورات الخطاطبة، وأنه مع تيين عدم نجاحها في العام الماضى، قد زيد لها في مئتها سنة كاملة تنتهى في منتصف الشهر العربى الحاضر، ثم يؤخذ في تجربة آلاتها على نحو ما ورد في قول سعادته، ونحن وإن كنا على مثل اليقين في عدم نجاح التجربة، وأن آلات الشركة لا تأتى بالنفع المقصود، إلا أننا لا نعارض في حصولها، ولكن لابتة من أخذ الفرامة الأسبوعية المقررة في أوقاتها، وأن لا تزداد في مدة الشركة من بعد ذلك يوم واحد، وقد أفادنا سعادته بأن المدة اللازمة لتطهير الرياح خمسة وأربعين يوما وهى طويلة لا يؤمن معها لحاق الضرر بالمزروعات الصيفية، فإن أمكن فلتكن المدة أربعين يوما، يتبدأ بها من ١٥ برمهات، وتنتهى في ٢٥ برمودة، ليتم بذلك لأهل البحيرة رى مزروعاتهم الصيفية، ويندفع عنهم ضرر التأخير، وأما إجراء التجربة لآلات الشركة، فالمأمول أن يكون بواسطة لجنة مشكلة من الرجال الأمناء العارفين بهذه الأحوال، ليحصل التثبت فيها إذا كانت الشركة قادرة على القيام بالشروط المأخوذة عليها أم لا، ثم إذا تحقق عجزها عن ذلك فلا ينتقت إلى وعودها، ولا يفسح لها في مئتها بالمرة، وبعد فإنى أرجو من سعادة ناظر الأشغال الصموية بيان رأيه في بقية مسائل التقرير .

سعادة ناظر الأشغال - إن المسائل الباقية من ذلك التقرير في غاية الجسامه ولا سيما تريم الفناطر الخيرية، فلا بد فيها من البحث والاستكشاف

والرسوم الهندسية بمعرفة لجنة تؤلف لذلك من المهتمين البارعين ، وبعد تمام البحث يمرض ما يظهر منه للجلوس وينظر في وجه الحصول على النفقات اللازمة له وهذا لا يمكن الفراغ منه في هذا العام .

إبراهيم افندى الوكيل — توجه رأى إلى الشروع في تطهير الرياح من ١٥ برمهات ، ولكن هذا اليوم قريب ، وقد لا يتيسر جمع الأنفار اللازمة للعملية قبل حلوله ، فإن وافق فليكن ابتداء العملية في العشرين من الشهر المذكور واتباعها آخر الشهر الذي يليه تمام الأربعين يوما .

سعادة الناظر — إن الإقلال من المدة المعنية لتطهير الرياح يستلزم الزيادة في عدد الأنفار ، فإن أريد جعل المدة أربعين يوما ، فلا بد من أن تكون الأنفار خمسة عشر ألفا ليتيسر لهم إجراء التطهير في هذه المدة .

أحمد افندى عبد الغفار — حيث إن تجربة آلات الشركة تبدأ غدا إلى مدة ثلاثين يوما فلا بأس في الانتظار خمسة عشر يوما لإخراج الأنفار ، فإن صحت التجربة لم يبق هناك من حاجة للعملية ، وإلا شرع في إخراج الأنفار وتوجيههم إليها .
على افندى المسكاوى — علمنا أن عملية التطهير لرياح البحيرة تستلزم خمسة عشر ألف من العملة ، ولكن لم نعلم من أين يجمع هؤلاء الأنفار ، أمن مديرية البحيرة ، أم من غيرها .

سعادة ناظر الأشغال — إن لذلك قاعدة متبعة لا يحسن المدول منها .

أحمد افندى عبد الغفار — لا يمكن لمديرية البحيرة إخراج هذا المقدار من الأنفار ، وإنما تخرج منهم بحد ما يصل إليه جهدها في آخر حد الإمكان ، وتكلف بالباقي سائر مديريات الوجه البحرى .

أحمد افندى محمود — قد جرت العادة بأن الأنفار اللازمة لتطهير رياح البحيرة تؤخذ من جميع مديريات الوجه البحرى ، ولذلك أسباب لا تخفى عن المتبصر ،

فإن مديرية البحيرة غير مستأثرة بالمنفعة من ذلك الرياح ، وإنما هو جار إلى المحمودية المنتجة لثغر الاسكندرية ، ومع سد قناطر بحر الغرب ترتفع المياه فتم الفروع قترى باقى المديرىات ، ولولا ذلك لقلت المياه فى تلك الفروع ، واشتدّ الساء فى تطهيرها على تلك الجهات ، فاشتغال أهلها بريح البحيرة يكفهم تلك المؤونة ، فكأنما هم يشتغلون لأنفسهم ، وقد كانت مديرية البحيرة قبل فتح الرياح تروى من ترعة الخطاطبة الواقع فيها تحت قناطر بحرى الغرب ، وكان المعتاد مع ذلك أن تطهر بأفكار من جميع المديرىات البحرية ، وما ذلك إلا لأن أنصار البحيرة لا يكفون للعمليات الجسيمة اللازمة فيها فهى ستون ألف قصبة مكبة فى داخلية المديرية ، وخمسة آلاف فى الخطاطبة ، و ١٨ ألفا فى الرياح ، فالجميع ٨٣ ألف قصبة مكبة ، فضلا عن كون المنفعة عمومية كما تقدم منى البيان .

أمين بك الشمسى — لقد كان تطهير الرياح فى العام الماضى بأفكار من مديرية البحيرة خاصة ، أو بمساعدة أفكار لم من جهات مميئات ، وهذا واجب الاستقرار ، فإن اشتراك سائر المديرىات فيها لا يختص بها بوجوب تعطيل الأعمال خصوصا وأن على كل مديريةية منها عمليات مخصوصة بقدر ما يلزمها وما تستطيع .

أحمد افندى عبد الغفار — تقدم قولى أنه لا يمكن تطهير الرياح بأفكار من البحيرة ، خصوصا وقد علم أنه بواسطة السد لقناطر بحر الغرب تملو المياه وتقل بريح الغربية والمنوفية وبحر الشرق ، وهذا السد لا يحصل إلا بتطهير الرياح ، إذن صار تطهيره من المنافع العمومية الواجبة على جهات الوجه البحرى بلا استثناء وذلك بعد أن تخرج البحيرة كل ما يمكنها من الأنصار ، فالمرجو من مساعدة ناظر الأشغال ملاحظة هذا الأمر وإجراؤه على مقتضى الحق .

أمين بك الشمسى — يستفاد من التقرير الذى قدمه حضرة ابراهيم افندى الوكيل أن تطهير الرياح فى العام الماضى كان بأفكار من نفس مديريةية البحيرة ، فبذلك يمنع الآن من إجراء التطهير كما حصل فى ذلك العام .

أحمد افندى محمود — ليس في تقرير حضرة ابراهيم افندى الوكيل ما يفيد هذا القول ، وقد أبان سعادة ناظر الأشغال أن تطهير رياح البحيرة إنما يكون بأنفار من جميع المديرات البحرية وسعاده على بيته مما يقول ، أما في العام الماضي فلم يمر تطهير الرياح ، ولكن لما عجزت الشركة عن القيام بشرطها ، وكاد الضرر يلحق بالمزروعات الصيفية ، بادرت الحكومة وتشتد إلى الأخذ بما يمكن من أسباب الاحتياط ، فجمعت ما تيسر من الأنفار من بعض المديرات ، فاجروا في هذا الرياح تطهيرها جزئيا لمرور المياه ، ولقد أبان حضرة أحمد افندى عيد التفاروجه اللزوم في تأتون مديرات الوجه البحرى على تطهير رياح البحيرة في حالة كونه ليس من أهل هذه المديرية ، ولكنه انتصر للحق علما منه بأن كل واحد منا نائب عن عموم المصريين ، فلا يحسن به أن يوجه خاطره إلى الأمور الخاصة ، وحيث بما يتعاقب بجهته دون غيرها من الجهات ، وقد تقدم لى بيان مقدار المكبات اللازم تشغيلها بداخل مديرية البحيرة وعدم كفاية أنفارها لذلك ، فضلا عن سبق تشكيل جمعية في المديرية المذكورة تحت رئاسة مدير البحيرة ، وتقتدرت المكبات المذكورة وما يلزم من الأنفار فلبنوا ٧٤٠٠ ، فخصص على المديرية ٥٠٠٠ ، وهو غاية إمكانها ، وطلب الباقي بواسطة ديوان الأشغال ليعطيه بطريقة المفاولة ، إما من مال العونة ، وإما من ميزانية الأشغال .

هلال بك منير — لا ينبغي أن يحصل التطهير إلا بعد تمام التجربة لآلات الشركة لعلها تصح ، فلا يبق بنا من حاجة لإخراج الأنفار والتطهير ، ثم إذا لم تصح التجربة فتخرج الأنفار اللازمة بحسب المعتاد .

سعادة ناظر الأشغال — إن تلك الآلات البخارية معرضة لكل ما يوجب توقف الحركة منها فلا يحسن الاحتياط عليها وإن دامت مدة ما ليكلا تجعل مديرية البحرية بأمرها على خطر من الحاجة إلى الماء ، وحيث أن رياح البحيرة منذ

وجوده يظهر بمعرفة أنهار الوجه البحرى لأن منفعته عمومية ، فالأوفى تظهره
في هذا العام كما كان من قبل .
واقفت الأكثرية على ذلك .

سعادة الرئيس — ختمت المذاكرة في هذا التقرير وصار المورد لتقرير
حضرة أحمد افندى عبد الغفار المتعلق بغم رياح المنوفية .

سعادة ناظر الأشغال — يؤخذ من هذا التقرير أن المياه المنصرفة إلى
الرياح المذكور غير كافية ، وهذا يستلزم العلم بمقدار الأفدنة التي تروى من ذلك
الرياح في المنوفية والقرية ، وفي علمي أن اتساع الرياح مما على القلعة التي على له
ستون مترا وهو اتساع كاف ، ولكن حضرة أحمد افندى عبد الغفار يشكو من
ضيق عيون الفناطر وعدم كفاية الماء الذي ينصرف منها ، ولذلك سنبذل بعض
المهندسين للنظر في الأمر ، وعمل الرسم اللازم للتوسعة المطلوبة ، وتقدير ما يلزمها
من النفقات ، ثم نعرض كل ذلك للجلس .

أحمد افندى عبد الغفار — لا أروم بسط تاريخ هذا الرياح وما حصل
من العناء والمشقة والكلفة في فتحه ، فذلك معلوم غنى عن البيان ، ولكني أقول إن
النفع الذي كان مأمولا منه لم يحصل على حسب الأمل ، وما ذلك إلا لأن ثم الرياح
عبارة عن أربعة وثلاثين مترا حالة كون إقام المصارف الآخذة منه ثلاثة وتسعين
مترا ، نعم ، إن اتساع الرياح في مجراه ستون مترا ، ولكن ذلك لا يغني شيئا ما دام
الغم لا يزيد عما ذكرت ، وهذا لا يخفى عن سعادة ناظر الأشغال العمومية فتوسيع
الغم ضروري لا مشاحة في لزومه ثم هو ممكن بنفقات غير كثيرة ، ولا مانع من
انحصار الغم بين الديوان والوابور الموجودين هناك ، فإذا رقت إحدى هاتين
البنائتين أمكن تجديد القنطرة وتكثير العيون ، بحيث يكون ما ينصرف إليها من
الماء كافيا للرى اللازم ، ولإمداد المصارف الآخذة منه ، وليست الأطنان المطلوب
ريها من هذا الرياح قليلة ، بل هي نحو نصف مليون ، فان زمام المديريتين مليون

ونصف مليون فدان، يزرع ثلثها بحسب المعتاد، فيكون مقدار الأندنة اللازم ربحا نصف مليون كما قُتعت ، وقد ظهر لمساعدة ناظر الأشغال لزوم توسعة القم في هذا الرياح ، ووعد بإرسال المهندسين لعمل الرسم اللازم لذلك ، فالمرجو من سعاده أن يصرف عنايته الى هذا الأمر فهو ضرورى ظاهر النفع ، فضلا عن كونه لا يكلف عناء عظيما ولا مصروفا جسيما .

سعادة ناظر الأشغال — وصلت حضراتكم بإرسال المهندسين، وسأبذل الهمة في هذا الأمر موافقا فيه على رأى حضرة أحمد افندى عبد التفار .

سعادة الرئيس — دور المناكرة لتقرير حضرة على افندى حسن شعرواى .

إسماعيل افندى سليمان — إن حضرة على افندى حسن قد أبان في تقريره ما هو طالب له بالأسباب الداجية اليه ، فالمرجو من سعادة ناظر الأشغال بيان رأيه في ذلك .

سعادة ناظر الأشغال — إن هذا التقرير يتعلق بثلاث ترع، ترعة السيخة، والدسموت، والبقرة، التي كانت معلقة لصرف المياه الى الحياض المعينة بمديرية المنيا وجرالزبد (الطلى) اليها، ثم لما أنشئت ترعة الابراهيمية والساحلية، قطعت هاتيك الترع لحرم الحياض المذكورة من الطلى، وهذا أمر واقى يجب التنبيه اليه لئلا تضعف أطيان تلك الحياض، فأما ترعة السيخة المبتدى فيها من سيوط، فلا صعوبة في الأعمال اللازمة لما سوى وجود سدين للدائرة السنية هناك، فيلغى للدائرة أن تزال هذين السدين أو تستبدلها بكبريين من حديد، فإذا فعلت لم يبق إلا إصلاح الجسور، وهذا يمكن لإجراؤه بأفكار من مديرية المنيا، وأما ترعة الدسموت فهذه يمكن استعمالها في النيل القابل لأنها غير محتاجة إلا لإصلاح يسير يمكن الإجراء بلا نفقة، وأما ترعة أبو بكرة فقد كانت نافذة بسحارة من تحت الابراهيمية ولكن لضيقها واستحجال صرف المياه اليها قبل أن جف البناء، هدمت السحارة وامتنع مرور المياه، فعبار اللازم إصلاح السحارة فقط، ثم إن من هذه التركة جزء يبلغ طوله ألف قصبة

محتاج إلى جسر، وسينظر ديوان الأشغال في ذلك ، فإ لا يحتاج إلى المصروف يأمر بإجرائه، وما تلزم له النفقة يهتم البيان اللازم عنه لجهة الاقتضا .

محمد افندى جلال — لقد كان منشأ ترعة أبو بكرة من حوض الجرنوسى مذ كان مقداره سبعة وتسعين ألف فدان ، وقد صار الآن هذا الحوض أربعين ألف فدان لاخير، تخفت العملية اللازمة لهذه التربة، ولذلك يؤمل من سعادة ناظر الأشغال صرف الحمة إليها لتصب في الحوض ، فلا تحرم تلك الأطنان من الزبد اللازم لتقويتها .

سماعة ناظر الأشغال — إن ترعة أبو بكرة إذا منحت إلى أرض إبناق أثلقت كثيرا من أطنان الجفلك بتلك الجهة فتوجيهها لحوض المنبأى ومنه لحوض الجرنوسى أولى، خصوصا وأنه مشروع في عمل القنطرة اللازمة لها .

محمد افندى جلال — إذا أصلحت جسور هذه الترع إصلاحا يسيرا لم تتلف شيئا من أطنان الجفلك، وسعادة ناظر الأشغال يعلم أن حوض المنبأى عبارة عن اثني عشر ألف فدان مع أن حوض الجرنوسى أربعون ألفا ، فالأولى توجه التربة أولا إلى الأربعين ، ثم تصرف من بعد ذلك إلى الإثنى عشر ألفا تقديما للأهم على المهم .

اسماعيل افندى سليمان — حيث أن سعادة ناظر الأشغال كان في تلك الجهات وعرف حقائق الأحوال فيها ، فهو أدرى بالأوفق والأولى، ولذلك نرجو من سعادته إجراء ما يراه لازما في أمر هذه الترع بمراعاة عدم الضرر، وقد علمنا من قول سعادته أن اللازم في عملية ترعة السبعة إزالة السدين المتسقين بالدائرة السنية، فإن حسن فليكتب إليها بذلك من طرف ديوان الأشغال .

سماعة ناظر الأشغال — أوافق على ذلك .

سماعة الرئيس — ينظر في تقرير حضرة هلال بك .

سعادة ناظر الأشغال — هذا التقرير يتعلق بالرياح الشرق الذى كان المراد جعله من جهة عزبة شلقان متجها الى الشرق والقلوبية ، وهو فى مثل الحالة التى عليها فم رياح البعيرة ، بمعنى أنه لا يمكن فتح فمه من هذه الجهة ، بل الأولى أن تجعل الباسوسية موحدا عنه ، وسيعين من يلزم لإجراء الأعمال الهندسية لهذا الأمر .

أمين بك الشمسى — لما أفتشت القناطر الخيرية رسمت ثلاثة رياحات فى الوجه البحرى ، رياح المنوفية ، ورياح البعيرة ، ورياح الشرق ، وقد عمل الاثنان الأولان وانتفع منهما أهل جهتهما ، وأبقى رياح الشرق مهملًا لحرم أهل جهته ما كان يحق لهم من النفع ، فتمتين على الحكومة صرف المهمة الى فتحه قيا بما ضر العدل والمساواة ، وقد أفادنا سعادة ناظر الأشغال أنه لا يمكن فتح هذا الرياح من جهة عزبة شلقان بل الأولى إيجاده بمكان الباسوسية وهو بذلك أدنى ، أما نحن فناية وجائنا من سعادته إجراء الاكتشافات الهندسية اللازمة لذلك ، واتخاذ أقرب الطرق لإخراج هذه المنفعة الى عالم النفع ، فانها مائدة على الشرقية والدقهلية والقلوبية ، وعند الشروع فيها يكون الاشتغال بها مفروضا لا محالة على جميع الوجه البحرى كما جرى فى الرياحين السابحين .

سعادة ناظر الأشغال — أقر على ذلك .

استحسان .

سعادة الرئيس — تقرير حضرة طلبه افندى حزين .

سعادة ناظر الأشغال — إن قناطر الأبحر التى بالقيوم والتقسيم الخارجية منها غير مضبوطة من الأصل ، ثم وقع فيها الاختلال لتقدم المهد عليها ، فقد كانت مقسمة على ١٧٥ ألف فدان ، ثم تعدت حالة الزراعة بالقيوم حتى بلغ المزروع من أرضها ٣٠٠ ألف فدان ، فصارت القناطر المذكورة غير كافية لإعطاء الماء

اللازم لجميع تلك الأقطان ، ولعلنا قد شرع في إصلاح هذه الأباكر لإعادتها الى أصلها تدريجياً بحيث تأخذ كل جهة منها ما تستحق .

استحداث .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقرير حضرة الشيخ أحمد سالم الوردى ومراد أفندى السعودى .

سعاد ناظر الأشغال — المطلوب فى هذا التقرير مذكرة الإبراهيمية مما يل اشتملت لانتفاع مديرية اللجنة ، ولا خفاء فى أن الأقاليم القبلية ترد مياها الى قشيشة ثم تنصرف الى البحر الأعظم ، فالمد المطلوب بمنع لوجود المصرف المذكور فإن طوله ٤٠٠ مترًا فضلًا عن كون قطاع الإبراهيمية قليلًا لا يفي ، وإن العملية تحتاج الى أنظار كثيرة لا توجد .

موافقة عمومية .

سعادة الرئيس — على المجلس انتخاب اللجنة التى قرر تشكيلها للنظر فى تقرير حضرة عبد السلام بك المولى على المتعاق بالمعارف العمومية .
جرى الانتخاب فوافقت الأثرية على سعادة سليمان باشا أباطه ، وحضرات أحمد بك نصير ، وبديى أفندى الشريمى ، ومحمد أفندى جلال ، وإبراهيم أفندى الوكيل ، وسعيد أفندى الفريانى ، والسيد سرور شهاب الدين ، وطايح أفندى سلامة ، وحسين أفندى أبو حسين ، ومصطفى بك أبو المز ، وانتخب سعادة سليمان باشا أباطه رئيساً لهذه اللجنة .

ثم انفضت الجلسة والساعة تسعة ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ التَّوَاتُجِ

مُخَصَّرُ الْجُلُوسَةِ الْوَاتُجِيَّةِ

يوم الخميس ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١٦ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة سبعة برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٧٤ من
حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — دور المناظرة لنظام المجلس الداخلي .

استحسان .

تلى البند الأول والثاني والثالث وقبل الثلاثة بإجماع ونص هذه البنود .

الفصل الأول

في عقد الجلسات

(البند الأول) يفتح الرئيس جلسات المجلس بقوله (عقدت الجلسة) ثم
يدير المناكرات وأقيا أحكام النظام من تطرق الخلل إليها .

(البند الثاني) قبل ابتداء المناظرة في المواد المطروحة بيومية الجلسة يجنب
الرئيس الهيئة بما تقدم إليه وما ورد عليه من الأوراق المراد تبليغها إليها .

(البند الثالث) في ابتداء الجلسة يقرأ أحد كتاب السر محضر الجلسة
الماضية وتأخذ الآراء على قبوله ثم يوقع عليه من كان رئيس الجلسة في يومه،
وبعد ذلك يمضيه كتابا السر .

تلى (البند الرابع) ونصه : لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بإذن من الرئاسة ماعدا كلمات الاستحسان أو الموافقة أو الاستفهام ، ومن أذن له في الكلام جاز أن يتكلم جالسا أو واقفا في مكانه أو يصعد الى المحل المخصوص ، وعلى كل حال يلزم أن يكون ما يقوله شفاها غاطبا به الرئيس .

ابراهيم افندى الوكيل — إن في إلزام العضو بالتكلم شفاها تضييقا وحجرا عليه ، فإنه ربما أراد التوسع في الكلام ولم يكن قوى الحافظة فمرام إثبات فكره في الورق حرصا عليه من الضياع ، فالأولى أن يزداد على هذا البند أثر قولنا ويكون ما يقوله شفاها (وبالكافة أيضا) .

على بك القرينى — نعم وربما كانت في عبارة المتكلم أرقام حسابية أو تاريخية مما لا بد من إثباته في تذكرة تحفظ من الضياع .

عبد الحميد افندى البيطاش — إنى موافق على رأى حضرة إبراهيم افندى الوكيل ، فإن النائب ينبغي أن يكون مطلق الحرية فيما يريد عرضه للجلس يسيده شفاها أو يلقيه تلاوة ، وإلزامه بالمشافهة لم تسبق به عادة وفيه حصر أفكار .

عبد السلام بك المولىحى — إن مقالات النائب التى يروم إبدائها في المجلس ، إما أن تكون بتقرير متضمن للطلوب ، واضح المستند والدليل ، يقدمه بواسطة مقام الرئاسة ، وإما أن تكون كلمات وخواطر يراد بها الرد أو التأييد في أمر تحت المذاكرة ، والكيفية في الحالتين ظاهرة بالبداهة ، ففى الحالة الأولى يكون مقال النائب مكتوبا موقفا عليه ، وفى الثانية ينطق بخطرات فكره شفاها ، اللهم إلا أن يضع في مذكرته رقم حساب أو تاريخ أو رؤوس المسائل التى يروم نقضها أو تأييدها ، ويرجع الى هاته المذكرة عند اتصال الكلام بما أثبت فيها للتذكارة فيلحظها ، ويعود الى التعلق كما هى العادة المألوفة في الجامع الخطابية ، وعلى ذلك فالمستحسن بقاء البند على أصله .

عبد الحميد افندى البيطاش — المستحسن أن يؤذن للنائب في إبداء رأيه من ورقة يتلوها، فإنه ربما ورد عليه كلام طويل لا يستطيع له حفظاً، فيكتب أوجه الرد عليه لكيلا تضيع، فينبغي أن يكون له الحق في تلاوة هذه الورقة .

عبد السلام بك المويلحي — ليس في عبارة البند ولا فيما قلته تقريراً عليها ما يفيد منع النائب من إثبات رأيه في الورق، بل هو يكتب ما يشاء ويقدمه للجلسة تقريراً، ثم إذا جاء وقت المناقشة وتوالت خطرات الخواطر، ينطق بما يمر بفكره ويثبت في تذكرته ما يخاف عليه من الضياع، وإلى أجل هذا المجلس عن الرضى بأن يرد في نظامه الداخلي عبارة تشعر بسجور النواب عن إبداء آرائهم، واضطرارهم إلى تلاوتها في أوراق مكتوبة على كونهم أرفع من ذلك شأنًا .

رشوان افندى حمادى — التقارير تكون مكتوبة والمناقشة بالمشافهة، كما هو نص البند .

أحمد افندى محمود — أرجو أخذ الآراء على أصل البند والتعديل المطلوب فيه .

أخذت الآراء فاجتمعت الأكثرية على بقاء البند على أصله .

تلى (البند الخامس) ونصه : يتكلم الطالبون الاذن على ترتيب الطلب، فإن وقع طلبان أو أكثر في وقت واحد يقرع بين الطالبين .

وقبل .

تلى (البند السادس) ونصه : لا يؤخر الإذن عن يريد التكلم في أمر يتعلق بشخصه من موضوع المناقشة .

محمود بك العطار — إن في هذا البند إبهاماً، فإن حسن فيوضع بما يظهر الفرض منه .

عبد السلام بك المويلحي — أوافق على ذلك، وأرى إنه إذا أضيف إلى البند (ولو كان دور التكلم لغيره) كان ذلك كافياً في إيضاحه .
استحسنان عمومي .

على البند السابع والثامن والتاسع والعاشر وقبل الأربعة باتفاق ونص هذه البنود .

(البند السابع) يجب على كل متكلم في الجلسة أن لا يخرج عن موضوع المذاكرة ومؤيداته، فإن خرج عنه كان مستوجبا للاختار من جانب الرئاسة .

(البند الثامن) من أخطر مرتين في أثناء مقالة واحدة، ثم استمر على الكلام الخارج عن موضوع المذاكرة، يطلب الرئيس من الهيئة منعه عن التكلم يومئذ في ذلك الموضوع، ويأخذ الآراء على هذا الطلب بطريقة النداء بالاسم .

(البند التاسع) قطع الكلام على من يتكلم والتعرض لما يمس الشخصيات والاختلال بانتظام المجلس كل هذا ممنوع قطعيا .

(البند العاشر) لا يسوغ الاعتراض على الاخطار الصادر من الرئاسة، ولكن يؤذن لمن وقع عليه أن يرى منه ذمته بعد انتهاء المذاكرة، وللرئيس أن يأذن له قبل ذلك .

على (البند الحادى عشر) ونصه : قبل ختام كل جلسة يتقرر في الهيئة يوم افتتاح الجلسة التالية ثم يعلن الرئيس انتهاء بقوله (ختمت الجلسة) .

إبراهيم افندى الوكيل — أرى أن يزداد في هذا البند تعيين ساعة الجلسة التالية .

عبد السلام بك المويلحي — نعم ان الأولى أن يعين قبل ختم الجلسة يوم افتتاح الجلسة التالية وساعته .

قبل ذلك بإجماع .

تلى البند الثانى عشر والثالث عشر فقبلا ونصهما :

الفصل الثانى

فى المذكرات

(البند الثانى عشر) تكتب يومية للذكرات وتبين فيها وقت الجلسة ومواضيع المذاكرة فيها بالترتيب ، وتعلق هذه اليومية بموضع مناسب فى دائرة المجلس .
(البند الثالث عشر) إذا طلب الانتقال من مذاكرة الى أخرى ، أو تقديم المذاكرة فى موضوع على المذاكرة فى غيره ، ينظر أولا لأكثرية الآراء فى الطلب ، فان اجتمعت عليه نفذ ، ولكن إذا كان أحد التواب يتكلم فى الموضوع ، فلا يجوز إيراد مثل ذلك الطلب من غيره ما لم يتم كلامه ،

تلى (البند الرابع عشر) ونصه : إذا طلب تعديل أى (مادة) فى موضوع المذاكرة ينظر أولا الى أكثرية الآراء فى التعديل المطلوب ، ثم يجوز لمقدمها أن يطلب أخذ الأكثرية على أصلها بعد بيان مزيته وإيضاح أوجهه .

إبراهيم أفندى الوكيل — إن لفظ (مادة) يشمل القوانين واللوائح وغيرها فالأولى استبداله بلفظ تقرير ، لأن موضوع البند خاص بالتقارير التى تقدم لمقام الرئاسة ، إذ هى التى يجوز فيها التعديل والحذف .

عبد السلام بك المولىحى — إن طلبات التواب لا تكون مقصورة على التقارير التى تقدم منهم ، بل للتائب أن يطلب المذاكرة فى أية مادة أراد ، ولذلك فالإطلاق أولى من التخصيص فى هذا البند ، ولفظ المادة فيه أوقع من لفظ التقرير .

عبد السلام أفندى خفاجى — البند ظاهر المعنى فلا حاجة الى التفسير فيه إلا إذا أريد استبدال لفظ مادة بلفظ مسألة .

أخذت الآراء على ذلك فاتفقت على القول الأخير .

تلى البند (الخامس عشر) وقبل ونصه : إذا كان في موضع المذاكرة مبحث يشتمل على مسألتين وطلب تقريقهما لينظر إلى أكثرية الآراء في كل منهما على حدة، وقيل ذلك الطلب بالأكثرية لزم إجراء التفريق .

تلى (البند السادس عشر) ونصه : بعد انتهاء المذاكرة في المواضيع المدرجة باليومية، يحق لكل أحد من النواب أن يمرض موضوعا للمذاكرة، فإن اجتمعت الأكثرية على قبول البحث في هذا الموضوع يدرج في دوره بيومية الجلسة التالية. إبراهيم أفندي الوكيل — لفظ العرض مبهم، فاللازم إيضاحه ليعلم إن كان بالكتابة أو بالمشافهة .

عبد السلام بك المويلحي — معنى البند جلي غني عن الإيضاح، فارجو بقاءه على أصله .

أخذت الآراء فاجتمعت على قبول البند .

تلى البند ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ وقبلت وهذه نصوصها :

(البند ١٧) كل مادة تقبل أو ترفض في الهيئة يعلن الرئيس نتيجة القرار فيها بقوله (قبلت الهيئة) أو (لم تقبل الهيئة) .

(البند ١٨) يعلن الرئيس انتهاء المذاكرة في الموضوع المبحوث فيه، ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك، فإن وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المذاكرة يؤذن له .

(البند ١٩) إذا نتج من المذاكرة في الهيئة العمومية لفظ ولم يتيسر للرئيس منعه فعليه أن يقوم واقفاً، فإن بقي اللفظ يعلن بتوقيف الجلسة مؤقتاً، فإن لم يمكن مع ذلك إعادة الانتظام ففي هذه الحالة يبطل المذاكرة العمومية ساعة ويتفرق النواب في أقلامهم، ثم يعيد الرئيس عقد الجلسة، فإن تجدد اللفظ يمتنع الجلسة ويرسم بالاجتماع في اليوم التالي .

الفصل الثالث

في كيفية أخذ الآراء

(البند ٢٠) تصدر قرارات مجلس النواب في المواد التي تنظر فيه بالأكثرية المطلقة ، ويكون أخذ الآراء فيها على ثلاث حالات : الأولى قاعدة الإشارة أى رفع الأيدي ، والثانية قاعدة النداء بالاسم ، والثالثة قاعدة كتابة الرأي ووضع ورقته في صندوق مخصوص كما في المادة ٤٣ و ٤٦ من اللائحة الأساسية .

(البند ٢١) أخذ الآراء بالإشارة يكون برفع اليد مطلقا ، وتميز نتيجة القرار من وظائف الرئيس وكاتبى السرى ، فإن وقعت لم شبهة في حصول الأكثرية أو عدم حصولها يعاد العمل ، فإن لم ينتج من المرة الثانية غير ما نتج من الأولى ، فليقتل يؤخذ رأى العلى بالنداء بالاسم ، وليس لأحد أن يتكلم بين المرة الأولى والثانية ، ولا بين الثانية وأخذ الآراء بالأسماء .

(البند ٢٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم يكون بتلاوة أسماء النواب واحدا بعد واحد وإثبات رأى كل منهم إلى جانب اسمه ، ولا يكون إجراء هذه الطريقة إلا في أربع حالات : الأولى عند وقوع الشبهة في أكثرية رفع الأيدي كما في البند السابق ، والثانية فيما يتعلق بمسئولية النظار كما في المادة ٤٤ من اللائحة الأساسية ، والثالثة فيما إذا اجتمعت آراء عشرة من الأعضاء على طلب أخذ الآراء بالأسماء ، والرابعة فيما يختص بأحكام الجزاء التي يمكن وقوعها على النواب بمقتضى أحكام هذا النظام ، والآراء المأخوذة بهذه الطريقة تشر بالتعيين في محاضر الجلسات .

(البند ٢٣) أخذ الآراء بوضع أوراقها في الصندوق يحصل بأن يكتب كل واحد رأيه بورقة غير ممضاة ولا مغلقة باسمه ، ثم يلقى هذه الورقة في أحد صندوقين يدور بهما محضرا المجلس من اثنين واليسار على الأعضاء وهم جلوس في أما كنهم وكون هذان الصندوقان مغلقين ومفتاحهما بين يدى الرئيس ، ومتى تم جمع الأوراق على هذه الصورة يبيد المحضران الصندوقين إلى مقام الرئاسة ، فيفتحهما أحد كاتبى

المرء على مرأى من الرئيس ، وبعد الأوراق بين يديه ويضبط أنواعها كلا على حدة ، وبعد ذلك ينظر الرئيس الهيئة بنتيجة أخذ الآراء .
(البند ٢٤) . أخذ الآراء في الانتخاب مطلقا لا يكون إلا بطريقة وضعها في المصنوق .

الفصل الرابع

في تقسيم الأقسام وتحقيق الانتخاب

(البند ٢٥) في أول جلسة من الاجتماع السنوي تنعم هيئة المجلس بحمة أقلام تسمى القلم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس .
إبراهيم أفندي الوكيل — الاجتماع السنوي يقيد كل سنة فالأولى أن يقال في كل انتخاب .
وافقت الآراء على ذلك .

محمد بك الشواربي — إن تسمية الأقسام بالأول والثاني والثالث وهلم جرا غير ملائمة للجلس ، فالبقاء على الطريقة الحاضرة أولى .
على بك القرينى — إن حسن فلتبق تسمية الأقسام على ما هي عليه في هذا العام ، ثم يحصل الاقتراع في العام القابل على مقتضى ما في هذا البند ، ويكون ذلك مرهبا لنهاية المدة .

عبد الحميد أفندي البيطاش — بقاء البند على أصله واجب ، فإن كلا منا نائب عن عموم القطر لا عن الجهة التي انتخبته فقط .

إبراهيم أفندي سعيد — إن هذا النظام معه للبقاء زمنا طويلا ، فالأولى ترك البند على أصله لكيلا تنقسم الجهات وتفصل بيننا الأقسام ، خصوصا وأن كلا من النواب كما سبق القول نائب عن عموم القطر المصري لا عن جهة واحدة منه .
صيرفى بك — أوافق على بقاء هذا البند على أصله .

مهنى افندى أبو عمر — الأول أن يكون العضو حراً في اختياره، وإلا
رتب الألقام بالاقتراع، أما الاختلاط الأعضاء جميعاً فهو حاصل في الهيئة العمومية.
أخذت الآراء في تعيين الأسماء بطلب عشرة من الأعضاء على أصل البند أو
بقاء تشكيل الألقام كما هو الآن، فكانت النتيجة ما يأتي :

لأصل البند : هلال بك — صيرفي بك — علي بك القريبي — إبراهيم افندى
سميد — محمد افندى الشافلي — علي بك شعير — أحمد افندى عبد الففار —
عبد السلام بك المويطي — إبراهيم افندى الوكيل — أحمد افندى محمود —
بديعي افندى الشريبي — أحمد بك علي — محمود بك سليمان — عبد الحميد افندى
البيطاش — عبد السلام افندى خفافى — السيد سميد الفرياني — محمد بك
الشواربي — أحمد افندى السيوفي — محمود بك العطار .

لبقاء تشكيل الألقام على ما هو عليه الآن : أحمد بك الشريف — مصطفى
افندى أبو العز — الشيخ رزق نور — الشيخ إبراهيم يونس — محمد افندى
الجندى — أحمد بك مصطفى — السيد افندى التقي — حسين افندى حسين —
بسيوني افندى أبو الفضل — محمد افندى دبوس — سعادة سليمان باشا أباطة —
عبد الوهاب افندى عفيفي — محمد افندى عبد الله — أمين بك الشمسي —
أحمد بك نصير — الشيخ زيد جمعة — علي افندى مكاي — الشيخ أحمد أبو سعدة —
الشيخ جاد مصطفى — الشيخ العدل أحمد — يوسف افندى صالح — الشيخ
سليمان منصور — مصطفى افندى سلام — الشيخ خضر إبراهيم حشيش —
عبد الرحيم افندى محمد — محمد افندى محلي — علي افندى إبراهيم — أحمد افندى
محمد — طابع افندى سلامة — أحمد أفا الدقيشي — السيد سروو شهاب الدين —
عبد الشهيد افندى بطرس — رضوان افندى عطية — رشوان افندى حمادي —
محمد افندى حسن — عثمان افندى غزالي — محفوظ افندى وشوان — حسين
افندى جمعه — توفى افندى محمد — جبر افندى محمد — عبدالحق افندى عبد الله —

مهني أفندي أبو عمر — علي أفندي حسن شعراوي — إسماعيل أفندي سليمان — يوسف أفندي عبد الشهيد — محمد أفندي جلال — محمد أفندي مصطفى عميرة — أحمد أفندي سالم الريدي — علي أفندي كساب — محمد أفندي أبو المكارم — جرجس أفندي برسوم — طلبة أفندي حزين — عباس أفندي الزمر — خليل أفندي أبو زيد — مراد أفندي السعودي .

فعدل البند بالصورة الآتية وهي : في أول جلسة من أول كل انتخاب تنقسم هيئة المجلس خمسة أقلام على الطريقة المعتادة بحسب ما يتقرر في الهيئة .

تلى (البند ٢٦) وقبل وهذا نصه : بعد تشكيل الأقسام على هذه الصورة ينظر المجلس في الانتخابات سواء كانت عمومية أو خصوصية ، فيجعل على أوراقها أعدادا متوالية ، ثم يفرق هذه الأوراق على الأقسام لتحقيقها ، فإن كانت الانتخابات عمومية ينقسم كل قلم منها إلى خمس بلان ، وهذه البلان تنقسم بالقرعة ماحول على القلم من أوراق الانتخاب .

سعادة الرئيس — لدينا عدة تقارير وقد قرب انتهاء مدة المجلس فيلزمنا النظر في أمرها وفيما سبق تقريره منها .

إبراهيم أفندي الوكيل — إن وافق فلتجتمع التقارير وتحول على لجنة للنظر فيها فتقدم الأهم على المهم وتؤخر ما يمكن تأخيرها للعام القادم ، ومع ذلك يطلب من كتابة من المجلس تقديم كشف هذه التقارير .

محمد بك الشواربي — إن حسن فلتحول التقارير على اللجنة المشكلة للنظر في أمر المداوس .

عبد المجيد أفندي البيطاش — لا يصح إحالة التقارير على لجنة ما قبل تلاوتها في المجلس ، فإن في بعض منها أموراً مهمة تستلزم دقة النظر .

مراد أفندي السعودي — تحسول التقارير على اللجنة وما تراه منها مهما تقدمه المجلس .

على بك القرىعى — التقارير التى قدمت إلى هذا اليوم تتلى فى الهيئة ابتداء، وما يقدم بعدها تحوّل على اللجنة .

محمد افندى صيد الله — أوافق على هذا رأى .

أحمد افندى محمود — حيث أنه من اللازم العلم بمواضيع التقارير، فإنّ حسن فتلل فى المجلس ويكون العمل بما تستقر الآراء عليه .

مهنى افندى أبو عمر — أؤيد هذا رأى .

أخذت الآراء فيه فاجتمعت الأكرية عليه .

ثم فضت الجلسة والساعة تسعة ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

محضر الجلسة السابعة والعشرين

يوم السبت ٢٨ من ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١٨ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة سبعة وربع براسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة السالفة وقيل .

سعادة الرئيس — ورد البنا من جانب براسة مجلس النظار رقم يتعلق بقوانين المحاكم النظامية، فان رامت الهيئة فليتل عليها .

استحصارت .

تلى الرقم ونصه :

« بالمجلس المنعقد في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ الموافق ١٣ مارت سنة ١٨٨٢ تليت المذكرة المقدمة من نظارة الحفانية المغال فيها إن القومسيون المشكل للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية اجتمع في يوم ١٥ مارت سنة ١٨٨٢ وبالتاقشة فيما يتعلق بنهو القوانين، رأى أن الأوفق أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية في المواد التجارية بمقتضى قانون التجارة البرى وقانون التجارة البحرى المتجهين الآن بالمحاكم المختلطة، وإنما من حيث أن البتة المقررة لانتقاد جلسات مجلس النواب ستتهى في يوم ٢٦ مارت الجارى، فان وافق بصير محابرة لتعيين لجنة تكون مكلفة خاصة بالنظر في القوانين المذكورين، وفي باقى القوانين التى رسلها اليها القومسيون بواسطة مجلس النظار متى انتهت أولا فأولا، وبالمداولة في ذلك تقرر أنه بدلا من

تشكيل لجنة تكلف خاصة بالنظر في القوانين المذكورين و باقي القوانين ، فكل ما يتم من القوانين المذكورة يرسل لمجلس النظار لأجل أنه بمعرفة يصير توصيلها للمدريات ومنها لحضرات النواب في محل وجودهم ليتمكن النظر فيها وتحضير مطالعاتهم ، حتى عند انعقاد المجلس في السنة الآتية يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما هو لازم ، وحيث أن حضرات النواب هم موجودون الآن فيرسل لهم النسخ الكافية من القوانين السالف ذكرهما ، وبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم ومرسل مع هذا عدد ٨٠ من النسخ المذكورة لإجراء ما هو لازم أفتم . »

محمد بك الشواربي - الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما ترزم إيصاله الى النواب بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه إليهم في أماكنهم ، ولا توسط في ذلك المدريات .

إبراهيم أفندي الوكيل - أوافق على هذا الرأي خصوصا وأن وظيفة رئاسة المجلس مستمرة لا عطل فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه الى رئاسة مجلس النظار ليكون إرسال أجزاء القوانين الى النواب بواسطة رئيسهم .
أخذت الآراء في ذلك فكانت متفقة عليه .

سعادة الرئيس - إن اللجنة التي كلفت بالنظر في مشروع الأمر العالي المتعلق بالمقارنات الماخوفة بشوارع المحروسة قدمت إلينا بتقريرها ليعرض للهيئة العمومية .

استحسان

على تقرير اللجنة ونهيه :

نظرت بـلـجـتـكم في هذا المشروع فوجدته لازما من وجه أن كثيرا من أصحاب المقارنات التي أخذت بشوارع المحروسة لم يقبضوا أمانتها لتسذر إنباء الطرق الرسمية الناشئ عن تنير معالم تلك المقارنات ، فقررت قبول المشروع مبدأ على شرط

أن لا يكون مخالفا لأحكام الشرع الشريف، وكتبت بذلك إلى رئاسة مجلس النظار بالجليلة، فوردت إليها الإفادة الآتية مؤرخة ١٩ ربيع الثاني سنة ٩٩ هـ :

علمنا من رقم سعادتك المؤرخ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ أن مشروع الأمر المتعلق بالمقاررات التي أخذت في شوارع المحروسة نظراً في اللجنة المكلفة بالنظر فيه، وأنه لا مانع من قبوله على شرط أن لا يكون مخالفاً للشرع الشريف، وأنكم ترضون الوقوف على المستند الشرعي لهذا المشروع، فهذه المقاررات طلبت من أربابها عند الشروع في فتح الشوارع الجديدة، وحدث لما أتمت معينة كل قطعة على حسب قيمتها الموافقة لها في ذلك الوقت، بعد العلم بمقدارها المساوي لتلك القيمة، وحصل التراضي بين أربابها وبين الحكومة، وسلمها أربابها للحكومة بالفعل وحصل التصرف فيها للفرص الذي أخذت له، فكان الأخذ والتصرف مبنيين على الرضى والتسليم، والمقد الشرعي منعقد بالإيجاب والقبول وقبض الثمن، ولم يبق بعد هذا إلا إجراء الطرق الرسمية التي جرت بها العادة ودوّنت لها لوائح تنسب أن تكون إدارية يقصد بها زيادة الضبط في الأعمال، وحيث أن كثيراً من أرباب تلك المقاررات لم يقبضوا أثمانها إلى هذا الوقت، وكثر ضررهم من هذا التأخير، وفي الحقيقة هو مضر لهم ولا يتيسر إزالة هذا الضرر مع التزام الحدود الإدارية الموجودة إلا بوجه استثنائي لتوقفها على أمور لا يمكن الحصول عليها، فالواجب رفع الضرر أن تتخذ طريقة في إجراء الأمور الرسمية تسهل تسديد المطلوب لم ولا سبيل إلى هذا إلا استثناءها من أحكام لائحة المحاكم الشرعية مع اختصاص الاستثناء بها فقط حتى لا يحصل إخلال بأحكام تلك اللائحة حتى أنه يجوز تسليم الحقوق لأربابها بصير هذا الاستثناء ملغى بالكلية وليس في هذا أدنى مخالفة للشرع الشريف في شيء أصلاً أفندم .

فاعتماداً على هذا التأمين، وعلمنا بأن الأحكام الشرعية لا يطلبون المجمع المطلوبة ما لم تكن موافقة للأحكام الشرعية، فزوت بلمتكم قبول هذا المشروع كما ورد من الحكومة، وهي الآن تعرضه لديكم ليرى المجلس رأيه فيه .

على مشروع الأمر السالى بندا فبندا وقبل بالاتفاق .

عبد المجيد افندى البيطاش - أرجو أن تسلي التقارير بحسب ورودها
فانه لا يحسن تأخيرها .

أحمد افندى محمود - قد شرع في تلاوة النظام الداخلى فلا بد من تجميعه
قبل ذلك .

محمود بك سليمان - أؤيد هذا الراى أى تقديم تلاوة النظام الداخلى .
وافقت الاكثريه على ذلك .

على البند ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ إلى ٣٨ وقبلت جميعها وهى :

(البند ٢٧) لا يكون تحقيق انتخاب أحد من النواب فى القلم الذى هو فيه ،
بل يحوّل إلى قلم آخر .

(البند ٢٨) التقارير التى تصدر من الأقسام فى مسائل الانتخاب تستلم
إلى الرئاسة لتقرأ فى الهيئة العمومية ، وبعد تلاوة كل تقرير منها يؤخذ آراء المجلس
فيه ، فان حكمت الاكثريه بأن انتخاب النائب الذى تم التحقيق عنه قد جرى على
وفق الأصول للمينة فى قانون الانتخاب ، فالرئيس يعلن الهيئة أنه قبيل للنيابة ،
أما من طلل انتخابه فى تقرير التحقيق ، فلا تحصل المذاكرة فى قبوله أو رفضه يوم
تلاوة التقرير فى الجلسة ، ولكن يؤجل ذلك إلى يوم ثان .

(البند ٢٩) النائب الذى لم يحكم بأن انتخابه جرى على وفق الأصول
الموضوعة للانتخاب له حق إبداء رأيه فى أثناء المداولة الابتدائية ، ولكنه يسقط
من النيابة مؤقتا متى وضع تقرير انتخابه موضع المذاكرة فى الهيئة ، ولا يكون له حق
الحضور بالجلسة حتى يحكم بصحة انتخابه .

(البند ٣٠) إذا تقرر فى الهيئة عدم قبول أحد النواب يصدر منها تقرير
بازوم إعادة الانتخاب لجهته مع بيان الأسباب التى أوجبت إبطال انتخابه ، وهذا
التقرير يرسله رئيس المجلس إلى نظارة الداخلية .

الفصل الخامس

في وظائف الأقسام واللجان

(البند ٣١) بعد تشكيل الأقسام على مقتضى البند ٢٥ من هذا النظام ينتخب كل قسم من نفس أعضائه رئيسا ويعين له كاتبان من كتاب المجلس، وان اتفق قلمان أو أكثر على طلب كاتب واحد فيقرع بين تلك الأقسام .

(البند ٣٢) يعتبر القلم بمثابة لجنة من المجلس ويصح أن يحول عليه كل ما يحول على اللجان .

(البند ٣٣) تكون المذاكرة بالأقسام في المواد التي تحوّلها الهيئة عليه، ولا تؤخذ الآراء فيه ما لم يكن ثلثا أعضائه حاضرين .

(البند ٣٤) تكتب تقارير المذاكرات في كل قسم بمعرفة كاتبه وملاحظة رئيسه، ويبين في تقاريره عدد الذين كانوا في القسم وقت المذاكرة .

(البند ٣٥) اللجان التي تحال عليها المشروعات والتقارير وغيرها ينتخب أعضاؤها من الأقسام وتكون مؤلفة إما من خمسة أعضاء بحساب واحد من كل قسم، أو من عشرة بحساب اثنين، أو من خمسة عشر أى ثلاثة من كل قسم على حسب الأهمية وبمقتضى قرار الهيئة العمومية .

(البند ٣٦) قبل أن ينتخب القلم من أعضائه واحدا أو اثنين أو ثلاثة لإحدى اللجان يتذاكر أعضاؤه مذاكرات ابتدائية في الأمور المحال على اللجنة، ثم ينتخبون العضو أو الأعضاء على حسب الأصول المعنية في فصل أخذ الآراء .

(البند ٣٧) إذا طلب أحد النواب أن يكون انتخاب أعضاء اللجنة في الهيئة العمومية فإجراء ذلك يكون بقرار من الهيئة تجتمع فيه بأكثرية الآراء .

(البند ٣٨) يصح أن يحوّل على اللجنة في آن واحد مشروران على شرط أن يكون بين المشروعين نسبة أو اتصال .

تلى (البند ٣٩) ونصه : يشكل في بداية كل اجتماع سنوي لجنتان باقتيان إلى أحر الاجتماع ، إحداهما للنظر في التقارير التي يقدمها واحدا أو جماعة من النواب ، والثانية للنظر في المرائض التي تقدم للجلس وتكون كل واحدة منهما مؤلفة من خمسة أعضاء .

إبراهيم أفندي الوكيل - اللازم في هذا البند إيضاح كيفية نظر اللجنة في التقارير التي تحوّل عليها .

عبد السلام بك - اللجنة تنظر في التقارير كما تنظر سائر اللجان فيما يحول عليها ، بمعنى أنها تبحث فيها وتبدى رأيا للجلس فتكفيه مؤنة البحث الابتدائي ، والجلس بعد ذلك أن يقبل رأى اللجنة أو يرفضه .

أمين بك الشمسي - الأولى أن تقدم التقارير إلى الهيئة بواسطة الرئيس ابتداء ، ولا يمين لها لجنة دائمة مخصوصة ، أما لجنة المرائض فهي لازمة . أخذت الآراء في ذلك فاجتمعت الإكثريّة على قول شمسي بك .

تلى البند الأربعون ونصه :

يجتمع أعضاء كل لجنة عقب انتخابهم ويختارون من أنفسهم رئيسا ويمين لهم قلم كتابة المجلس كاتباً يحرر التقرير بنتيجة المذاكرة أو التحقيق ، وكل اجتماع تعقده اللجنة تكتب في محضره أسماء أعضائها الحاضرين .

أحمد أفندي محمود - الأحسن رفع القيد من عبارة تعيين الكاتب كأن يقال يمين لهم كاتب بدلا من القول يمين لهم قلم كتابة المجلس كاتباً .

عبد السلام بك - إن هذا الإطلاق لا يؤمن معه الخلاف والتعويق فالأولى بقاء البند على أصله .

واقفت الآراء على ذلك .

تلى البند الحادى والأربعون وقيل ونصه :

تقدم اللجنة تقريرها الى مقام الرئاسة فيخبر الرئيس الهيئة برورده إليه ، فإن دامت الأكثرية تلاوته يقرأ ، ثم يطبع وتوزع نسخه على عموم النواب ، ويجب أن يكون توزيع النسخ قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الأقل .

تلى البند ٤٧ و ٤٣ الى ٥٠ وقبلت ونص هذه البنود .

(البند ٤٢) إذا كان أحد النواب عضوا في لختين ، فلا يجوز أن يكون عضوا بلجنة ثالثة إلا إذا كانت إحدى اللختين الأوليين قدمت تقريرها .

(البند ٤٣) النظام المرعى في الجلسات العمومية يكون نافذا في الأقسام والجان في أوقات المذاكرة .

الفصل السادس

في مشروعات القوانين واستدعاء تنظيمها

(البند ٤٤) كل مشروع لأئحة أو قانون يرد من مجلس النظار يخبر الرئيس به الهيئة ، فإن تقررت فيها تلاوته تلى علنا ، وإلا حوّل الى اللجنة التي تشكل له بنهر تلاوته الهيئة .

(البند ٤٥) متى ورد مشروع اللائحة أو القانون بأمر الرئيس بطبعه نسنا على قدر عدد النواب لتوزع عليهم فيتصفحونها أثناء مذاكرة اللجنة فيها .

(البند ٤٦) يعين لكل مشروع لأئحة أو قانون يرد من مجلس النظار لجنة من أعضاء المجلس تنظر فيه وتطلب من الحكومة ما تراه لازما من التعديل والتغيير بواسطة رئيس مجلس النواب ثم تعرضه للهيئة على ما في المادة ٢٦ من اللائحة الأساسية .

(البند ٤٧) إذا بدا لواحد أو لجماعة من النواب طلب تعديل في مشروع عول على لجنة فعلى الطالب أن يكتب بذلك للرئيس تفصيلا ، والرئيس يحوله على

الجنة فإن لم تنظر إليه بين الاهتمام فلصاحب الطلب أن يديه في الهيئة عند تلاوة المشروع فيها .

(البند ٤٨) للذين يطلبون تعديل المشروع المحول حق الحضور في الجنة وبيان ما يريدون لإيضاحه ولكن ليس لهم في الجنة رأى ممدود .

(البند ٤٩) بعد ورود المشروع من الجنة الى رئاسة المجلس فإن كان مقبولا أو معدلا فالرئيس يأمر بطبعه مع تقرير الجنة عليه وتوزيع نسخ منها على النواب ثم تعين هيئة المجلس يوما للذاكرة فيه .

إبراهيم افندى الوكيل — إذا ورد المشروع من الجنة مقبولا فلا حاجة الى طبعه لأنه يكون قد طبع مرة عند وروده من جانب مجلس النظار فالأولى أن يقال بطبع المشروع الممثل وتقرير الجنة على المشروع المقبول .

قبول هموى .

تل البند ٥٠ وقبل ونصه :

(البند ٥٠) المذاكرة في المشروع تكون أولا إجماليا بمعنى أنه يتل في الهيئة العمومية وتجري المناقضة على مجموعه ، ثم يسأل الرئيس الهيئة عن تلاوته فيها للذاكرة الثانية بنسبها فيندا ، فإن أبت المذاكرة في البنود رفضا للمشروع من أصله تبين أسباب ذلك ، ويعلن الرئيس أن الهيئة لم تقبل المشروع للأسباب المعينة ، ثم يأخذ الآراء على تحويله ثانية الى الجنة أوردته الى النظارة مع بيان تلك الأسباب ويفعل بمقتضى رأى الأكثرية ، وأما إذا أقر المجلس على التلاوة الثانية ففى مبادها يتل القانون بنسبها فيندا وينظر الى أكثرية الآراء فى كل بند منه ، فإذا اجتمعت الأكثرية على قبول جميع البنود يتل القانون فى المرة الثالثة إجمالاً وتؤخذ الآراء على مجموعه .

تل (البند ٥١) وقبل ونصه :

قبل أخذ الآراء على قبول المشروع أو رده قطعياً، يجوز لكل واحد من النواب ابداء ملاحظات عمومية فيه لتأييده أو رفضه .

تل البند ٥٢ و ٥٣ الى ٥٦ وقبلت ونص هذه البنود :

(البند ٥٢) اذا طلب تعديل المشروع أو أحد بنوده بعد تمام المذاكرة فيه بالهيئة العمومية أول مرة لزم تحويل ذلك الطلب الى لجنة المشروع وطبعه نسفاً بقدر عدد النواب لتوزيعها عليهم قبل المشروع في المذاكرة الثانية .

(البند ٥٣) التعديل الذى يطلب فى أثناء المذاكرة الثانية على المشروع يكون على أعضاء اللجنة بيان أوجه القبول أو الرفض فيه ، فإن تقرر فى الهيئة اعتباره يجوز حل اللجنة أيضاً .

(البند ٥٤) اذا رام واحد أو جماعة من النواب طلب وضع قانون جديد أو تعديل أحد القوانين الموجودة ، فعلى الطالب أن يقدم للهيئة بواسطة الرئيس تقريراً يشتمل على بيان الأسباب الموجبة للطلب ، فيتلى ذلك التقرير فى الهيئة وتؤخذ الآراء على المذاكرة فيه أولاً ، فإن أقرت الأكترية على ذلك فإما أن تحوله الهيئة على لجنة مخصوصة وإما أن تعين وقتاً للمذاكرة فيه بالجلسة العمومية .

(البند ٥٥) اذا جرت المذاكرة على طلب القانون فى الهيئة واجتمعت الأكترية على قبوله ، فيحظر بذلك قرار من المجلس ؛ ويرسل من طرف رياسته الى جانب مجلس النظار ، وأما اذا حوّل الطلب الى لجنة فيسمع أولاً فى الهيئة تقرير اللجنة ، ثم تؤخذ الآراء عليه ، فإن قبل وكان بإيجاب الطالب يكتب قرار المجلس ويرسل الى مجلس النظار على الصورة المذكورة .

(البند ٥٦) متى تقرر فى الهيئة رد طلب متعلق بوضع قانون أو تعديل قانون فلا تصح إعادة ذلك الطلب الى موضع البحث إلا بعد مضي شهر ونصف .

الفصل السابع في قرار الاستعجال

تلى (البند ٥٧) وقبل ونصه :

وعند ورود مشروع القانون أو اللائحة الى مجلس النواب يجوز لكل من أعضائه وللنظار أيضاً أن يطلبوا اعتباره قانوناً مستعجلاً ، ويكون هذا الطلب مكتوباً مبين الأسباب الداعية اليه .

إبراهيم افندى الوكيل — الأولى أن لا يعود الطلب في عامه بالمرّة .
عبد السلام بك — أرجو بقاء البند على أصله فإن المسألة التي بين تقديم التقرير وإعادته كافية .
واقفت الآراء على ذلك .

تلى البند ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ وقبلت الثلاثة بالإحاطة وهذه نصوصها :
(البند ٥٨) الرئيس يحضر الهيئة بطلب الاستعجال ويأخذ الآراء في ذلك ، فإن اجتمعت الأكثرية على القبول فيعطي القرار بقبول المشروع الى اللجنة المختصة به لتنظر فيه وتعيده الى الهيئة بما يمكن من السرعة .
(البند ٥٩) بعد رجوع المشروع المقترح استعجاله من اللجنة المعنية له الى الهيئة العمومية يقرأ في الهيئة قراءة واحدة وتجري المذاكرة عليه في تلك القراءة بنداً فيندا ، ويقرر أو يرفض حكماً حكماً .

(البند ٦٠) اذا رفضت الهيئة طلب الاستعجال فالمذاكرة في المشروع تجري على مقتضى الأصول المنصوص عليها في البند ٥١ من هذا النظام .
ثم انقضت الجلسة والساعة تسعة وربع ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النُّوَابِ

مُحَضَّرُ الْجَلْسَةِ الثَّامِنَةِ وَالْعِشْرِينَ

يوم الأحد غاية ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

(١٩ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة ٧ برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧١ من الأعضاء :

تلى محضر الجلسة السابقة وقيل .

سعادة الرئيس — ورد البنا من نقابة المالية جوابها على ما كتب إليها في شأن المقنن للأجران ونحن نعرضه للجلس .

تلى جواب المالية ونصه :

بناء على إفادة سعادتك نمرة ١٧ المطلوب فيها توضيح معلومات المالية في مسألة محلات الأجران، قد عملت التحريات اللازمة عن ذلك، فتبين أنه سابق صدور قرار من مجلس شورى النواب وعليه أمر حال للجلس الخصوصي في ١٤ محرم سنة ١٢٩٠ نمرة ٢٨ بإضافة مقنن الأجران على الزمام بشرط عدم البناء فيها حسب التفاصيل الواضحة به، فلاجل معلومية المجلس بما تضمنه هذا القرار مرسله صورته مع هذا وصورة مكاتبتين سبق صدورها من المالية لمديرى الغربية والمنوفية بتجوز استبدال بعض قطع من مقنن الأجران المحكى فيها لأسباب توضحته بالمكاتبتين المذكورتين، وبهذا اقتضى الأشعار انقدم .

أحمد افندى عبد الغفار — لقد كان المقنن للأجران ملك أربابه بوضع اليد منذ القديم، ولكنه لم يربط عليه أموال لعدم الانتفاع منه بالزراعة، فلما كثرت

الهارية ، وحست الحاجة إلى البناء في مقنن الأجران ، قدم الشيخ إبراهيم أبو عامر تقريره المذكور في إعادة المسألة إلى مجلس شورى النواب القديم ، وطلب فيه ربط الأموال على أماكن الأجران بقصد أن يكون ذلك داعيا لجواز البناء فيها ، فالتوى الأمر عليه إذ ربط المال على الأجران ، وصارت كثيرها من الأطنان مملكة بوضع اليد والمقابلة ، ولكن منع أصحابها من البناء فيها بلا موجب ولاوجه لهذا المنع خصوصا وأن الأجران واقعة في جوار العمران ، فالحاجة إلى البناء فيها ظاهرة للعيان .

الشيخ أحمد الصباحي — أريد هذا القول ، وأريد عليه أن الناس في كثير من البلاد قد احتاجوا إلى البناء ، فبنوا على بعد من العمران اجتتابا لأماكن الأجران ، فصارت هذه الأجران بين البهارتين مأوى للصوص .

أحمد افندى محمود — إن الحكم في هذه المسألة عمومي ، غير أن مديريت الغربية والمنوفية قد تمت بهما المساحة ، وتحدثت أماكن الأجران ، أما في البحيرة فلم تحصل المساحة بعد ، ولكن أماكن الأجران من نفس الزمام لسبب أن بعض النواحي أخذ منها ، والبعض طمت عليها الرمال ، والبعض أخذ منها للصالح العمومية ، فالعدل يقضى بأن يحاز البناء في الأجران للعموم ، ومتى حصلت المساحة في سائر النواحي تربط الأموال على تلك الأماكن وتحدد مقاديرها ، وإذا تبين فيها عجز فيرفع المال على طرف الحكومة .

أحمد افندى عبد الغفار — تقدم قولي بأن ملكية أرض الأجران ثابتة بوضع اليد ، فلا بأس في إجازة البناء فيها للجميع ، أما الجهات التي لم تربط على مقنن الأجران بها أموال كديريتي المنوفية والغربية فهذه متى طلب أهلها البناء بموضع الأجران فيؤذن لهم بعد ربط المال على المقدار الذي يطلبون البناء فيه .

رشوان افندى حمادى — أريد هذا القول ، فانه من العسل أن يحاز لمن يدفع المال عن الأرض أن يتصرف فيها كيف يشاء .

أمين بك الشمسي — المساحة حصلت في الغربية والمنوفية، فعرفت فيها مقادير الأجران، أما في سائر المديرية فلم تعلم بهذه المقادير لعدم حصول المساحة، فإذا أجز البناء في الأجران للعموم على شرط أن تسمح بعد ذلك، لم يؤمن الفين في تيمتها، فالأولى أن ينظر أولاً في مساحتها، ومتى أضيفت على الزمام فكل واحد يأخذ منها حقه .

مهني افندي أبو عمر — لكل من كلام حضرة شمسي بك وأحمد افندي عبد الغفار وجه ظاهر لاختلاف أحوال الجهات في هذا الأمر وأمثاله، فإن حسن فيلتقرر إجراء معاملة كل جهة بما يلائم أحوالها .

أحمد افندي محمود — إن أماكن الأجران مضافة إلى الزمام في كل جهة، ولكن عدم حصول المساحة في بعض الجهات قد منع من تمام التحديد، ولذلك أرى أن يمتاز البناء في أماكن الأجران للعموم، ومتى تمت المساحة حقيقتاً يتم التحديد، ويسمى مربوط الأموال .

إبراهيم افندي الوكيل — أرى المسألة محتاجة لمزيد الإيضاح، فلو أضيفت على لجنة للنظر فيها لكان ذلك أرفع للشبهات .

أحمد افندي عبد الغفار — الأمر بسيط واضح لا يحتاج إلى بيان، ومدة المجلس الباقية قصيرة جداً لا تسمح بالتحويل على بلان، فالأرض المقتنة للأجران مملوكة بوضع اليد كما قدمت، ثم هي مضافة إلى الزمام بالمساكن والمقابلة، وقد مسحت في مديرية الغربية والمنوفية، فلم يبق من مانع لإجازة البناء فيها لأربابها بالمديرتين المذكورتين، ثم أنها في باقي المديرية مملوكة بوضع اليد أيضاً، فلما أن تسمح أولاً ثم يؤذن في بنائها وإضافتها جملة واحدة، وإما أن يجدي بإعطاء الإذن في البناء والإضافة شيئاً فشيئاً .

أحمد افندي محمود — انتظر تمام المساحة فيه طول وجيف على بعض الناس، فالأولى أن يكون قرار المجلس عمومياً، وأن يطلب من الحكومة السنية تجويز

البناء في الأجران للعموم، أما الجهات التي لم تسمح أجرانها ولم تنصف إلى الزمام، فحق طلب أر بابها البناء فيها يؤذن لهم، وتضاف عليهم بالمال بشرط أن لا يتجاوز طلب الطالب ما يخصه بحسب أطيانه، أي باعتبار نصف فدان عن المائة .

وافقت الآراء على ذلك .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة للنظام الداخل من البند الحادى والستين .

تل البند ٦١ و ٦٢ و ٦٣ إلى ٧٨ وقبلت، ونص هذه البنود :

(البند ٦١) بعد المذاكرة في بنود المشروع المستجبل واحدا بعد واحد وأخذ الآراء على كل بتد منها بمفرده، تؤخذ الآراء على مجموع المشروع، فإن طلب فيه تعديل أو تصحيح أو حذف أو زيادة يباد إلى اللجنة المشكلة له .

(البند ٦٢) عند إعادة المشروع المستجبل إلى اللجنة تسمع في المظاهرة على التمديل المطلوب فيه، ثم تميده مصححا إلى الهيئة، وبعد قراءته فيها تجرى المذاكرة في عباراته الجديدة لا غير .

الفصل الثامن

في حفظ النظام ورعاية الانتظام

(البند ٦٣) المعاملات الجزائية التي يمكن معاملة التواب بها من جهة الأمور المتعلقة بالنيابة تكون على ثلاثة أنواع: الأول الاخطار، والثاني تقييد عقاقلة النظام، والثالث الانتراج من المجلس موقتا .

(البند ٦٤) كل نائب وقع منه أمر من الأمور المنهى عنها في البند ٧ و ٨ من هذا النظام أو خالف غير ما ذكر من أحكامه يصدر له الإخطار من جانب الرئاسة .

(البند ٦٥) إذا صدر الإخطار لأحد التواب وهو يتكلم فأظهر الاقتناع ولكن رام التكلم فتربة فتمت فيؤذن له في ذلك .

(البند ٦٦) من تكلم بغير إذن وصدر له الإخطار بسبب ذلك ثم طلب الإذن للاعتذار يؤذن له عند ختام الجلسة، والرئيس حتى إعطائه هذا الإذن قبل الختام .

(البند ٦٧) إذا تبين للرئيس أن كلام المتكلم غير كاف في تبرئة الذمة أو الاعتذار، فله أن يستيق الإخطار ويأمر بإثباته في المحضر .

(البند ٦٨) إذا تكرر الإخطار لأحد النواب مرتين في جلسة واحدة ثم وقع منه في نفس تلك الجلسة ما يخالف النظام مرة ثالثة، فيطلب الرئيس من هيئة المجلس منعه عن التكلم في ذلك اليوم إلى ختام الجلسة، ويتقرر قبول ذلك أو رفضه في الهيئة بطريقة النداء بالاسم من غير مناقرة في نفس الموضوع .

(البند ٦٩) جزاء تقييد مخالفة للنظام هو عبارة عن الإخطار لمن يقع منه ما يوجب ذلك مع إخباره علناً بأب الهيئة قبيحت ما صدر منه وقيد ذلك في محضر الجلسة .

(البند ٧٠) يحكم بجزاء التقييد على كل نائب حكم عليه بالمنع من التكلم كما في البند ٦٩ ولم يرجع إلى المنهج المطلوب أو عومل بالإخطار ثلاث مرات في مدة أسبوع واحد، أو أحدث لفظاً في الهيئة العمومية بتشويش الانتظام وقطع الكلام وإيجاد الاختلال، أو ثبت أنه البادئ بعقد اتفاق على عدم الحضور بالمجلس أو أنه احتقر جماعة من رفقائه وأغضبهم بأمر شخصية .

(البند ٧١) يحكم بالإخراج مؤقتاً من المجلس على كل نائب حكم عليه بجزاء التقييد ولم يظهر الاقتراد، أو ثبت أنه أغرى واحداً أو جماعة في الهيئة بمخالفة النظام أو باحتقار جماعة آخرين من النواب أو بالازدراء بالهيئة العمومية أو بالرئيس .

(البند ٧٢) من حكم عليه من النواب بالخروج مؤقتاً من المجلس، فعليه أن يخرج من الهيئة العمومية حالاً، ثم يمنع من الحضور بها ثلاث جلسات .

(البند ٧٣) كل من جاز التقيح وجزاء الانحراج مؤقتا من المجلس يحكم به في الهيئة بإعطاء الرأى بطريقة النداء بالأسماء من غير مذكرة في الموضوع ، ويحق لمن وقع الحكم عليه بهذا الجزاء تبرئة ذمته في الهيئة بنفسه أو بواسطة غيره من النواب .

(البند ٧٤) ما يصدر به قرار الهيئة بخصوص كل من جاز التقيح والانحراج المؤقت من المجلس يثبت في محضر الجلسة صريحا .

(البند ٥٧) إذا وقع من أحد النواب في هيئة المجلس جنحة تختم المذكرة في الحال ختما مؤقتا، ويستحضر صاحب اللجنة الى حجرة الرئاسة، ويسأل هناك عن الكيفية بحضور نائبى الرئيس، ثم يقرر بذلك تقرير يقدمه الرئيس الى هيئة المجلس ترى رأيها فيه .

الفصل التاسع

في النياب عن المجلس

(البند ٧٦) من رام من النواب أن يتغيب عن المجلس لأمر لازم فعليه أن يطلب الإذن من الهيئة بواسطة الرئيس، ولكن اذا عرض النائب أمر مهم مستعجل فللرئيس أن يأذن له ابتداء، معتمدا في ذلك على تقرير يرسله النائب اليه متضمنا أسباب الطلب ومؤكدا ضرورته .

(البند ٧٧) إذا غاب أحد النواب بغير إذن ثلاثة أيام متوالية عد ذلك خطأ منه، وأخطر عليه أول مرة، وإن تجاوز المدة المعينة في استغناؤه خمسة أيام بلا عذر موجب عد تجاوزه غيبا بغير إذن وكان موجبا للاخطار .

(البند ٧٨) من توالى تأخره عن المجلس ستة أيام من غير بيان عذر موجب لذلك في أول يوم النياب أو ثانيه، أو تجاوز مدة رخصة بعشرة أيام بلا موجب مهم، يعلن ذلك بادراج اسمه في الجريدة الرسمية .

(البند ٧٩) إذا تمادى غياب النائب بعد هذا الإعلان عشرة أيام بلا سبب موجب يقبله المجلس منه، يعلن في الهيئة تجميع مخالفته للنظام وينشر ذلك في المحضر .

إبراهيم افندى الوكيل - إن ليصاب بيان العذر في أول ابتداء الغياب فيه تشديداً، خصوصاً وأن الجزء لم يقع إلا على المنتخب ثلاثة أيام، ولذلك أرى أن تستبدل جملة في ابتداء الغياب بما يفيد إن كان الاعتذار في أول يوم الغياب وثانيه .

قبل ذلك باخفاق .

تلى البند ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ الى ٨٧ وقيل ونص هذه البنود :

(البند ٨٠) الرئيس هو الذى يعقد الجلسات ويختصها ويدير حركة المذاكرات، وله دون سواء حق الإذن في الكلام والأمر بأخذ الآراء، وهو حافظ النظام وحافظ الانتظام، فله وحده حق الاخطار وطلب تقرير الجزء .

(البند ٨١) من وظائف الرئيس إجراء أمر الضبط والربط في دائرة مجلس النواب، فالأمورون المختصون بذلك وخدمة المجلس تابعون لإدارته رأساً .

(البند ٨٢) ليس للرئيس اتقاد أمر ينهى أن يكون مبنيًا على قرار من الهيئة بمقتضى هذا النظام وبموجب اللائحة الأساسية، ما لم يصدر ذلك القرار .

(البند ٨٣) لا يدخل الرئيس في مذاكرات الهيئة إلا بما يختص بإعطاء الإذن في الكلام والتنبيه لمراعاة القانون وحفظ النظام، على أنه هو الذى يستلم للهيئة التقارير ويعلن انتهاء المذاكرة ويعلن نتيجة أخذ الآراء .

(البند ٨٤) كل خطاب أو تقرير أو طلب استيضاح يصدر من أحد النواب ينبغي أن يكون موجهاً للرئاسة والرئيس يقدمه للهيئة ليرى رأيها فيه .

(البند ٨٥) للرئيس حق إعطاء الإذن في الغياب عن المجلس لمن يطلب ذلك من النواب، على الشرط المبين في البند ٧٧ من هذا النظام .

- (البند ٨٦) للرئيس حق الملاحظة الأولى على قلم كتابة المرحوم المحاضر.
- (البند ٨٧) إذا رام الرئيس التكلم في موضوع المناكرة فعليه أن ينتقل من مقام الرئاسة الى كرسى النيابة، ويولى مكانه أحد الوكيلين أو غيرهما من النواب إن كانا غائبين، وبعد إبداء رأيه في الموضوع يعود الى مقام الرئاسة .
- على (البند ٨٨) ونصه : ليس للرئيس في المناكرة رأى معدود ، إلا أن له حق الترجيع اذا اتسمت الآراء قسمين متساويين .
- إبراهيم اغندى الوكيل - إذا انتقل الرئيس الى كرسى النيابة فلابد وأن يستمر فيه الى نهاية الجلسة وإلا كان له رأى معدود، والوكيل رأى أيضا لأنه من النواب فتكون الآراء زائدة رأياً، ويكون المجلس بلا رئيس في حدود الرئاسة .
- عبد السلام بك المويلحي - لا ينتقل الرئيس الى كرسى النيابة إلا لإبداء رأيه في موضوع المناكرة على الوجه الذى يلقى له من حيث أنه نائب، ولا ينبغي له من حيث أنه رئيس، فإذا فرغ من إبداء رأيه، فله حيلة أن يعود الى مقام الرئاسة، أما الاعتراض على أن يكون له رأى معدود فهو مدفوع بنص ما على هذا البند، وهو أن ليس للرئيس رأى معدود على الاطلاق .
- أحمد اغندى محمود - إذا كان هذا فلم يبق وجه للاعتراض .
- أخذت الآراء على البند فقبل بالاتفاق .
- على البند ٨٩ و ٩٠ و ٩١ وقيلت ونص هذه البنود :
- (البند ٨٩) للوكيل متى ولى الرئاسة نفس الحقوق التى للرئيس ، وعليه الواجبات التى على الرئيس .
- (البند ٩٠) للوكيلين حق الملاحظة على تحرير محاضر الجلسات ولو لم يكونا في مقام الرئاسة .
- (البند ٩١) على كاتب المراسلات وكاتب المراسل إدارة الأعمال الكتابية في المجلس ، وهما مسئولان عن تحرير المحاضر .

عبد السلام بك - لقد كان للجلس فيا سبق سجل تثبت فيه القرارات النهائية ويتم عليه الأعضاء جميعا ، وأرى أن يبقى هذا السجل ، ويضاف إلى البند عبارة تفيد مسؤولية الكاتب عن تسجيل القرارات مع تحرير المحاضر .

قبل ذلك بالاتفاق ، فعبار نص البند وهما مسئولان عن تحرير المحاضر وتسجيل القرارات .

نل البند ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ إلى ١٠٠ فقبلت بالاتفاق ونص هذه البنود :

(البند ٩٢) كل قرار أو محضر أو رقم يرسل من المجلس بتوقيع الرئيس أو أحد وكليه ينبغي أن يكون عليه علامة كاتب السر الأول والثاني ، فإن غابا فالرئيس يختار لإجراء ذلك واحدا من كتاب المجلس .

(البند ٩٣) كاتب السر الأول هو الأمين على ختم المجلس والأوراق المتعلقة به .

(البند ٩٤) سائر كتاب المجلس تابعون بإدارتهم لكاتب السر الأول ، وإن غاب فلكاتب السر الثاني ، وكاتب السر تابعا بإدارتهما للرئيس ، ومجموع الكتبة تحت ملاحظة الرئاسة .

(البند ٩٥) كاتب السر الأول والثاني محضران بالجلسات العمومية لتفيد المذكرات ، ولما أن يستحضرا معهما من مختاران من كتبة المجلس ويكلفا من يشاءان منهم بتلاوة المحاضر والتقارير .

الفصل الحادى عشر

فى مواد شتى

(البند ٩٦) يكون للجلس سجل تثبت فيه خلاصة التقارير والطلبات والمواد التى تجرى المذاكرة فيها بيان ما تقرر منها وما لم يقرر ، وما لم يزل موقوفا للراجعة وقت اللزوم ، وفى آخر كل اجتماع تستخرج خلاصة من هذا السجل وتطبع وتوزع على النواب .

(البند ٩٧) إذا لزم وجود بعض التواب في مكتب أو محل رسمي فالحيلة
تعيين عددهم واختارهم بالانتخاب .

(البند ٩٨) متى استغنى النائب وقيل استغفاؤه يرسل الرئيس ورقة ذلك
الاستغفاء إلى رئاسة مجلس النظار .

(البند ٩٩) للجلس حق تعديل هذا النظام بحسب مقتضيات الأحوال .

(البند ١٠٠) على رئيس مجلس التواب تنفيذ أمرنا هذا .

ثم قضت الجلسة والساعة ١٠ تماما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَابِ

مُحَضَّرُ الْجَلْسَةِ التَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ

يوم الاثنين غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

(٢٠ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة الثامنة برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧١ من
حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة السالفة وقيل .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقارير لجنة المراض .

تلى تقرير عن عرض مقدم من موسى طرنجه يتعلق بالجمارك وكان قرار اللجنة
عليه بأن يحال للآلية .

عبد المحييد أفندى البيطاش — في الواقع ونفس الأمر أنب جمرک
الاسكندرية في غاية الاختلال، فالواجب أن يمرر للآلية باستحسان تشكيل لجنة
من رجال الحكومة الأمناء العارفين بأحوال الجمارك لينظروا الخلل ويبدؤوا الحقوق
المبرى المضيقه به .

أحمد أفندى محمود — قرار اللجنة وافق بالمقصود، وحدود المجلس لا تساعد
على مجاوزته، فإن المادة ٣٩ من لائحته الأساسية ناطقة بتحويل العرائض على
أماكن اختصاصها، ولذلك لا يحسن بالمجلس أن يقطع فيها بأمر، وإنما الواجب
أن يحوّلها على إحدى النظارات، فإن رأى منها تناضيا عما يتبره حقا مستوجبا
للاهتمام فالنظارة مسئولة عن ذلك التفاضى .

أخذت الآراء على ذلك فكانت مؤيدة لقرار اللجنة .

على تقرير عن عرض من محمد أبو زيد يتعلق بالأطيان التي ورثها هو وأقاربه
بناحية كفر الله ، وماتل بها عن أبو زيد أبو شادى والبيوى أبو شادى وكان من
رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية .
فى محله .

على تقرير عن عرض من ثمانية عشر شخصا من ناحية الإبراهيمية فى شأن
بدلية الأنفار المطلوب تحصيلها عن أبامدعم ، مع قلة أطيانها عن المقرر ، وكان من
رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية لكتب لمديرية الشريعة بمعاملتهم حسب
القواعد المتبعة .

على افندى المكاوى — يحول هذا العرض على نظارة الداخلية .

أمين بك الشمسى — بل يحول على نظارة الأشغال لتعلقه بها وهى تعامل
أصحابه على حسب الأحكام المتبعة .

أحمد افندى عبد الغفار — أؤيد هذا رأى .
قبل بالانفاق .

على تقرير عن عرض من مشايخ صهرجت بمركز ميت سمود دقهلية فى شأن
المطالبة الواقعة من المديرية عن دفع إيجار الأرض سكنهم بالناحية ، مع أنه سبق
معافاة أمثالهم ، وكان من رأى اللجنة الكتابة بذلك الى نظارة المالية لتجرى معاملة
المذكورين حسب الأصول المتبعة .

أمين بك الشمسى — إن الألتحة الأساسية ناطقة بالتحويل على النظارات
ليس إلا ، ولذلك أرى أن يحول هذا العرض على المالية .

قبول عموى :

على تقرير عن عرض من مصطفى افندى موره لى وعلى أغا كردلى فى شأن الستة وستين فداناً مشتراهما بمديرية البحيرة بسعر الفدان ريالاً شتكو، وربط عليهما بالضريبة عن كل فدان مائة قرش ، مع أنه سبق معاينة ذلك بأمر المالية للمديرية ، وتعيين فئات أقل من هذه الضريبة ، وكان من رأى اللجنة المكتوبة لنظارة المالية بإجراء اللازم لمعاملتهما حسب الأصول المتبعة فى مثل ذلك .

أحمد افندى محمود — لا يخفى أن مديرية البحيرة من المديريات الموهونة لصندوق الدين ، فلا ينبغي أن يمس إيرادها بشئ ، ولذلك فاللازم تحويل هذا العرض على المالية بدون تقرير عليه لتنتظر الى وجه الامكان فيه تصديره .
قبل ذلك بالاجماع .

على تقرير عن عرض من قعاوى بغدادى من الشرقية فى شأن اثني عشر فداناً تطلب مديرية الشرقية تكليفه بدفع لإيجارها مع أنها من حقوقه الآيلة اليه بالمشتري ، وكان من رأى اللجنة المكتوبة بالاستعلام من مديرية الشرقية عن الحقيقة بواسطة نظارة الداخلية .

على بك القريعى — يكتب لى لى بقاء الأتليان تحت تصرف هذا الرجل ، ثم يحول أمره إلى أحد المجالس ، فإن حكمت له بقيت الأتليان فى يده وإلا أخذت منه .

أحمد افندى محمود — تقدم القول غير مرة بأن الجائر فى العرائض إنما هو التحويل على النظارات ، فالواجب أن يحول هذا العرض على نظارة المالية تحويلاً .
واقفت الأكثرية على ذلك .

سعادة سليمان باشا أباطله — إن الآتحة الأساسية تقضى بتحويل العرائض على النظارات التى تكون تلك العرائض متملة بها ، فإلى القائدة فى تلاوة تلخيصها والتقرير عليها بالمجلس وهو لا يستطيع فوق ذلك ، فالأولى تحويلها من طرف اللجنة رأساً وعدم إضاعة الوقت فى تلاوتها .

أحمد افندي محمود - العرائض تقرأ في الجلسة لتؤيد الهيئة بقرار اللجنة عليها وتحصل فيه القوة اللازمة لما يمكن أن ينشأ عن بعض الأمور من المسؤولية .
أمين بك الشمسي - إن نص اللائحة يوجب تقديم تقارير اللجنة الى المجلس ، ففى المادة ٣٩ أن المجلس يحكم بقبول أو رفض العريضة بناء على جواب اللجنة .

موافقة عومية .

سعادة الرئيس - قدم إلينا حضرة الشيخ أحمد الصباحى طلباً يتملق بتطويل مدة المجلس ، فإن حسن قليل على الهيئة .
قبول .

تل الطلب ونصه :

لا يخفى على حضرات أعضاء المجلس أن الفرض من اجتماعهم بالنيابة عن عموم أهالى القطر المصرى هو النظر فى منافعهم العمومية والسعى فى جلب المصالح بقدر الإمكان ، وهم يعلمون أن المجلس بعد اجتماعه قد صادف من الصوارض ما أوجب تعطيله مدة غير قصيرة عن الدخول فى الموضوع المراد من انعقاده ، حتى أزف انقضاء مدة الثلاثة الأشهر قبل أن يأتى المجلس على تقرير شئ من هذا القليل ، فلا يحسن الانصراف والحالة هذه مع كون جميع الأهالى على قدم الانتظار لأعمال المجلس المائدة عليهم بالنفع والإصلاح ، وانهم دائماً يتسائلون عن ما ذا أهم التواب وما أعدوه لنفع البلاد .

وحيث إن اللائحة الأساسية تجوز للمجلس الزيادة فى مدته الاعتيادية من ١٥ يوماً الى ثلاثين يوماً ، فاقترح حينئذ الإقرار على زيادة ثلاثين يوماً على أن المجلس يقرر فيها بعضاً من المسائل التى وضعت فيه موضع البحث ولم يقرر فيها شئ الى الآن ، حتى تظلمن الأهالى وتعرف بحسن صنيعكم أيا التواب الكرام ، وبعد هذا فالرأى ما تستحسنونه .

أحمد أفندى عبد الغفار — لا أرى من موجب لإطالة مدة المجلس مع استمرار الأجوال وصفو البال، خصوصا وقد تقدم في تقاريرنا طلب قوانين مهمة وأعمال نافعة من مثل ما يتعلق بالمقابلة والمساحة والأجران، وكتب جميع ذلك إلى جهات الاقتضاء، فما كان منها متعلقا بالأشغال أجاب عنه سعادة ناظرها بما يتضمن لزوم البحث بمعرفة رجال الهندسة لتمييز أوجه الإمكان، وهذا لا يتيسر حصوله بأيام معدودة، بل لا بد فيه من الانتظار إلى العام القابل، وكذلك القوانين المطلوبة لا يمكن إصدارها والنظر فيها وتقريرها في خلال شهر واحد، وقد طلب المجلس إجازة البناء في أماكن الأجران، والمأمول أن الحكومة تجيبه إلى هذا الأمر الموافق للعادلة، أما مسألة المساحة فقد أجاب سعادة ناظر المالية عنها بما يدل على رغبته في تشكيل لجنة لها قبل إعطاء الجواب النهائي، وقد شكلت اللجنة وأخذت في البحث عن أمور المساحة، فغاية ما يرجى أن يكتب إلى نظارة المالية بأنه إذا ظهر اختلال المساحة من أبحاث تلك اللجنة يعرض تقريرها لمجلس النظار ليوقف أعمالها حرصا على أموال البلاد أن تهزل فيما لا فائدة منه، ثم إن الأيام الباقية كافية فيما أظن لتقرير قانون الانتخاب الذي يتم به مجموع قوانين النيابة المؤلفة منه ومن اللائحة الأساسية، والنظام الداخلي، ولذلك فلا حاجة لإطالة مدة المجلس.

أخذت الآراء على ذلك فاجتمعت على قبوله .

ثم قضت الجلسة والساعة تسعة مآ

محمد سلطان

مَجْلِسُ التَّوَابِ

مُحَضَّرُ الْجَلْسَةِ الثَّلَاثِينَ

يوم الثلاثاء ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

(٢١ من مارس سنة ١٨٨٢)

تحت الجلسة والساعة خمسة ونصف برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧٣ من الأعضاء .

سعادة الرئيس — ورد إلينا تقرير اللجنة المكلفة بالنظر في قانون الانتخاب ليعرض لميعة المجلس .
استحسن .

أحمد افندى محمود — لدى ملاحظة تتعلق بالقانون المذكور، فإن أذن لي في الكلام أبديتها .

سعادة الرئيس — الكلام لحضرة أحمد افندى محمود .

أحمد افندى محمود — في علم المجلس أنه قد وقع في الانتخاب الأخير زيادة خمسة أعضاء، ثم جرى تحقيق اقتضاهم، وتقرر في هذا المجلس قبولهم وإقرارهم تواباً بعد ورود قانون الانتخاب منصوباً فيه على زيادة التواب في الجهات التي اقتضوا منها بمعنى أنه يعتبر انتخابهم بحسب النظام القديم قانونياً، وقد وردت لائحة الانتخاب كما أنبأنا سعادة الرئيس ، فإذا قبلت في المجلس لزم إدخال الخمسة المولما إليهم وجبايتهم تواباً قانونيين .

قبول عمسوى .

تلى تقرير اللجنة ونصه :

ان قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظر إلى المجلس بقصد نظره وإقراره بمقتضى اللائحة الأساسية وكان قد أحيل إلى اللجنة، قد نظرت وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة، وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس إلى مجلس النظر بقصد نظره، وهو الآن قد حضر من جانب رئاسته مقبولا، وما نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيا بعد تلاوته بندا فبندا .

سعادة الرئيس — يتلى القانون .

أحمد افندى عبد الغفار — لم يبق من مدة المجلس غير أيام قليلة لا تسمع تكرار تلاوة هذا القانون، فان حسن فليعتبر مستجلا فلا يتلى غير مرة واحدة فانه في غاية الأهمية كما لا يخفى .

أخذت الآراء على ذلك تقبل بالإجماع .

تليت المادة الأولى والثانية إلى ٢٢ وقيلت بعد مذاكرات جزئية .

الفصل الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

(المادة الأولى)

حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا في مصر أو متوطنا أقام فيها مسنة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مصرية في السنة ولا يكون في حال من الأحوال المعينة في البند الرابع والظاهس من هذه اللائحة .

(المادة الثانية)

من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأعمى عن أطيان أو عقارات يملكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

(المادة الثالثة)

يثبت حق الانتخاب لمن يأتي ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقر، وهم :

(أولا) العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .

(ثانيا) القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .

(ثالثا) حاخامات الاسرائيليين .

(رابعا) المدرسون في المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون

لشهادات من المدارس العالية .

(خامسا) أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف أو متقاعدين .

(سادسا) ضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة أو مستقدين أو متقاعدين .

(سابعا) وكلاء المرافعات (الأفوكاتية) المقبولون في المجالس النظامية .

(ثامنا) الأجزائية والأطباء والمهندسون .

(المادة الرابعة)

المتشمنون لدولة أجنبية لا حق لهم في الانتخاب .

(المادة الخامسة)

يحرم من الانتخاب من يأتي ذكرهم وهم :

(أولا) الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية ، وهم الذين صدرت عليهم

أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة ، أو الدينشة ، أو بالنفى ،

أو الإقامة في اللجان أو بالسجن ستة أشهر لجناية ، أو حكم عليهم بارتكاب مرفقة

أو خيانة ، أو احتيال أو إضاعة مال الميرى ، أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا

من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية .

(ثانيا) المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بفرامة تقوم مقام هذه المدة

لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون .

- (ثالثاً) الذين حكم عليهم بالإفلاس ولم يبدوا شرف أسمائهم .
 (رابعاً) الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا في تلك
 البيوت .

الفصل الثاني

في دوائر الانتخاب

(المادة السادسة)

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائباً على مقتضى هذا التقسيم وهو :

للقاهرة عشرة نواب ، وللألكندرية أربعة ، ولكل من دمياط وشيد
 والسويس نائب على حده ، وبور سعيد تقع دمياط والإسماعيلية الشرقية والعريش
 السويس . وللمديرية القليوبية أربعة : اثنان عن مركز قليوب ، وواحد عن كل من
 مركزى شبرا ، وطوخ ، وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق ، واثنان عن مركز
 بلبيس ، والبقية عن باقى المراكز . وللمديرية المنفيلية ثمانية : واحد عن المنصورة ،
 واثنان عن مركز ميت غمر ، والبقية عن باقى المراكز . وللمديرية المنوفية تسعة :
 اثنان عن شبين ومركز سبك ، واثنان عن مركز منوف ، واثنان عن مركز مليج ،
 وواحد عن أشمون ، واثنان عن مركز تلا . وللمديرية الغربية أحد عشر : واحد
 عن طنطا ، وواحد عن المحلة الكبرى وممنود ، والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز
 نائب وكل مركز يقعه بندره ، والبلس يتبع شربين . وللمديرية البحيرة خمسة :
 واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص والبندر دمنهور ، والبقية لباقي المراكز لكل
 مركز نائب . وللمديرية الجيزة أربعة : واحد عن بندر الجيزة وقسم البدرشين ، والبقية
 عن باقى الأقسام لكل قسم نائب . وللمديرية بنى سويف أربعة : اثنان عن قسم
 بنى سويف وبندره ، وواحد عن قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية . وللمديرية الفيوم
 ثلاثة : واحد عن البندر ، والاثنان الباقيان عن القسمين . وللمديرية المنيا سبعة :
 واحد للبندر ، واثنان لقسم المنيا ، واثنان لقسم قلو صنا ، وواحد للفشن ، وواحد

لقسم بنى مزار . ومديرية سيوط قسمة : واحد للبندر، واثنان لقسم ملوى ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب . ومديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر موهاج، واثنان عن قسم طهطا، والبقية عن الأقسام . ومديرية قنا خمسة : واحد عن البندر، والبقية عن الأقسام . ومديرية أسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه، وواحد عن قسم السامية ، وواحد عن أدفو ومباونة اسوان، وواحد عن حلفه . ويكون لقبائل العربان ثمانية نواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البصرة واثنان من عرب الشرقية، وواحد من عرب القليوبية، وواحد من عرب الفيوم . والمحافظات السودان ومديرياتها اثني عشر تابعا .

ولا يجوز في جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر في مديرية واحدة، ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن والمحافظات

(المادة السابعة)

تحدد دوائر الانتخاب على مقتضى المادة السابعة وينشأ في كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود تلك الدائرة .

(المادة الثامنة)

في بلاد المديرات كل بلد يبلغ عدد الذكور من أهله خمسمائة نفس لما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والعزب والكفور الصغيرة تضم بحملة منها بعضها إلى بعض، بحيث لا يكون الذكور من سكان الجملة أكثر من ألف نفس في دائرة واحدة، وفي مصر والاسكندرية يكون لكل تن من أمان المدينة دائرة مخصوصة .

(المادة التاسعة)

يشكل في كل دائرة لجنة يناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها لحصر أسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون في المديرات مؤلفة من خمسة من أكبر المشايخ حصة وأكثرهم اعتقادا ينتخبون رئيسا منهم ، فان لم يكن في البلد خمسة

مشايخ فيستكمل هذا العدد من كبار المزارعين فيه، وإن كانت دائرة الانتخاب لعدة بلاد متجاورة، فتتألف لجنتها من خمسة من كبار مشايخ البلاد المجتمعة بمراعاة تعدادها، وماذون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضرها، وصرافها يؤدي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب،

وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في كل تم من مندوب عن الحكومة، واثنين من الوجهاء، واثنين من التجار، وفي باقي المحافظات والبنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف اللجنة من مندوب عن الحكومة، واثنين من الوجهاء، واثنين من التجار.

وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل من الحاليين ينتخب رئيس اللجنة كاتباً لها.

(المادة العاشرة)

كل لجنة تثبت في جدولها أسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين يكتبون في جدول اللجنة، هم :

(أولاً) المولودون في الدائرة المشكل فيها اللجنة.

(ثانياً) الذين هم مكتوبون في دفاتر الرسوم المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل.

(ثالثاً) الذين يترؤجون في حدود الدائرة ويثبت أنهم مقيمون بها منذ سنة على الأقل.

(رابعاً) الذين لم يكونوا في حالة من تلك الأحوال ولكنهم يطلبون الاكتساب في جدول اللجنة ويثبتون إقامتهم في دائرتها عامين.

(خامساً) المقيمون بتلك الجهة لخدمة الحكومة.

وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم له أحد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب وإن لم يكن تم له عند ابتداء مدة الاكتساب.

(المادة الحادية عشرة)

الجنة تعلن لأرباب الانتخاب في دائرتها أن يحضروا إليها في مسافة عشرة أيام لقياد أسمائهم في الجدول، وهذا الاعلان يعلق في المدن والبلد على أبواب المخابد، وديار الحكومة، وأشهر الأماكن التي يجتمع فيها الناس، ثم يعلن عنه في الجرائد العربية المحلية .

(المادة الثانية عشرة)

يجب على كل لجنة أن تحور جدولها من نسختين في خلال عشرة أيام تمضى من اقتضاء الميعاد المذكور في البند السابق، ثم تعلق إحدى النسختين في أشهر نقطة بالدائرة وتحفظ الأخرى في مكتبها وتحور بذلك محضرا يفتح رئيس اللجنة عليه .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر خبر تعليق الجدول باعلانات تدرج في الجرائد وتعلق بالأماكن الميينة بالمادة (١١) مذكورا فيها أنه في مسة العشرة الأيام التالية لذلك التاريخ يحوز لكل شخص لم يتقيد اسمه في الجدول أن يطلب قيده من اللجنة ويحق لكل منتخب أيضا أن يطلب محو أى اسم كتب في الجدول بلا حق أو إثبات أى اسم أغفل بلا موجب .

(المادة الرابعة عشرة)

ترسل صورة من جدول الانتخاب والمحضر الدال على حصول الاعلان والتعليق والحفظ حسب المذكور في المادة (١١ و ١٢ و ١٣) الى مدير الأقليم بواسطة المراكز والأقسام أو محافظ الجهة، وفي مصر الى ناظر الداخلية فإن لم تكن مستوفاة الشروط، فلكل منهم إلغاء العملية السابقة والأمر بإعادتها على وفق النظام بعد وصولها اليه بخسة أيام لا أكثر .

(المادة الخامسة عشرة)

يحق لكل منتخب أن يطلع على الجداول المحفوظة ويستنسخها .

(المادة السادسة عشرة)

الطلبات التي تقدم إلى القومسيون تكون مكتوبة، فإن كانت متعلقة بمحو اسم مفيد فينبغي أن تكون مشتملة على الأسباب التي يستند الطالب إليها .

(المادة السابعة عشرة)

يكون لكل لجنة سجل لتفيد الطلبات التي تقدم إليها بحسب تواريخها وكاتب اللجنة يعطى وصولاً باستلام كل طلب منها .

(المادة الثامنة عشرة)

تنظر اللجنة في الطلبات عند ورودها إليها وتصدر فيها حكماً في مدة خمسة أيام، وكل قرار منها يبنى أن يعلن مكتوباً في خلال ثلاثة أيام لدوى الشأن المحكوم فيه بأماكنهم .

(المادة التاسعة عشرة)

إذا اقترح على قيد اسم منتخب أو محته اللجنة مباشرة فيلزم إخبار صاحب الاسم بذلك وله حينئذ أن يقدم لجنة رقعة للاعتراض واعتراضه على محو الاسم .

(المادة العشرون)

اللجنة تحكم في الطلبات حكماً نافذاً إلا أن هذا الحكم يمكن استئنافه إلى المجلس المحلي التابعة له جهة اللجنة .

(المادة الحادية والعشرون)

حتى يصح جدول الانتخاب يرسله رئيس اللجنة إلى مدير الجهة أو محافظها بواسطة ناظر القسم أو مأمور المركز ، وفي محروسة مصر إلى ناظر الداخلية .

(المادة الثانية والعشرون)

الذين يدخلون أسماهم في جداول الانتخاب أو يحاولون ذلك بتصريحات كاذبة أو شهادات مزورة والذين يستعملون هذه الوسائط لإثبات اسم آخر أو محوه ومن يطلب الاكتتاب وناله في جدولين أو عدة جداول ، جميع هؤلاء

وشركاؤهم في هذه الأحوال يساقبون بالفراغة من مائة قرش الى مائتي قرش أو بالحس من خمسة عشر يوما الى شهرين .

تليت المادة ٣٣ ونصها :

من تمكن من إعطاء رأيه بالوسائل المنهى عنها في البند السابق أو بالتقال اسم غيره من المتضيين يعاقب بالفراغة من مائتي قرش الى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر الى ثلاثة أشهر ، وبمثل ذلك يعاقب من يفضي في عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول واحد بسبب من الأسباب السابقة .

أحمد بك أباطه — حيث إن في المادة توصين من الجزاء، السجن والفراغة التقديمية ، فالواجب أن يكون الخيار بينهما لمن يقع الحكم عليه .

مهني افندي أبو عمر — أرى ماراه حضرة أباطه بك وأزيد أن لا موجب لتفاوت العقاب مع وحدة الذنب .

عبد السلام بك المولى — أما تفاوت العقاب فالموجب له أن الذنب وإن كان واحدا في نوعه إلا أن أشكاله تختلف باختلاف ما يطرأ عليه عما يسعى في اصطلاح أهل القضاء بالأحوال العاذرة والأحوال المحسمة للذنب فيكون مع الأحوال الأولى خفيفا ومع الثانية شديدا ، وإن كان الواقع واحدا في الحالين ، مثل ذلك رجل سرق من مال سيده وهو أى السارق منقطع الراتب قليل الرزق شديد الحاجة جائعا كثير العيال ، وآخر سرق منه وهو واسع الرزق مرفوع المكان مكرما عند مولاه ، فالسرقة واقعة من الرجلين على حد سواء ، ولكن الأحوال مختلفة في الدرقتين ، ولذلك يكون عقاب الثاني أشد من عقاب الأول زوما ، وأما اختيار الجزاء بالسجن أو الفراغة فهو من شؤون القضاة لأنهم وكلاء القانون ولهم وعدمه حتى إجراء أحكامه بالصورة التي يرونها موافقة للملئ .

عبد السلام افندي خفاجي — الذنب في هذه المواد محدود مخصوص بالاتخاب فلا يصح التفاوت في العقاب عليه ، وإنما يكون ذلك فيما يشبه السرقة ،

إن من السارقين من يسرق على قدر النصاب ، ومنهم من يسرق الكثير ، فلا ينبغي أن يكون عقابهما سواء ، فإن حسن فليجر تعديد العقاب في هذه المادة .

أمين بك الشمسي — أبان حضرة مويلحي بك وجوب التفاوت في الجزاء بأدلة لا تحبل الرد ، فالأولى بقاء المادة على أصلها .

أخذت الآراء في ذلك فاجتمعت الأكثرية عليه .

تليت المادة ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ وقبلت .

(المادة الرابعة والعشرون)

المكلف بأخذ أوراق الانتخاب أو تصداده إذا أخفى شيئا منها أو ضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالفرامة من ألف ونعمائة قرش إلى ألفين ونعمائة أو بالسجن من ستة أشهر إلى سنة ، ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه أحد المتضخين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له .

(المادة الخامسة والعشرون)

من يأخذ أو يد بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو ليمتنع من إعطاء الرأي يعاقب بالفرامة من مائتي قرش إلى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر ، ومثل هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة أميرية أو خدمة خصوصية لذلك القصد .

(المادة السادسة والعشرون)

من اضطر أحدا من أرباب حق الانتخاب إلى عدم إعطاء رأيه أو إلى إعطائه بحسب هواه بالنف أو التهويل عليه بالإضرار به أو بأحد من ذويه ، يعاقب بالفرامة من ألف ونعمائة قرش إلى ألفين ونعمائة قرش أو بالسجن من ستة أشهر إلى سنة .

تليت المادة ٢٧ ونصها :

من مس أوراق الانتخاب بمعنى الأخذ أو الإضافة أو التبديل قبل فتح صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من أعضاء اللجنة أو من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى سنة .

سعادة سليمان باشا ابانطة — قد مر بنا في كل من المواد السابقة نوعان من الجزاء حبس وغرامة، فاموجب الاقتصاد في هذه المادة على النوع الأول. أحمد افندي محمود — إن هذه المادة خاصة بمن يمس أوراق الانتخاب قبل فتح صندوقها، وهذا مستوجب لأشد أنواع العقاب لما فيه من الخيانة والجنابة، ولذلك اقتصر فيه على السجن ليكلا يكون هناك توسعة وبمجال لتخفيف الجزاء.

استحسان .

تليت المادة ٢٨ وقيل ونصها :

إذا كان المرتكب لجنابة أو جنمة مما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها فيعامل بأكبر درجات العقاب أو الغرامة المذكورة في البنود السابقة .

تليت المادة ٢٩ و ٣٠ إلى ٤٩ وقيل .

(المادة التاسعة والعشرون)

إن كان المرتكب لشيء من هذه الجنابات والجنح المذكورة من مستندى الحكومة فيكون عقابه مضاعفا في كل حال .

(المادة الثلاثون)

الجنابات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية .

(المادة الحادية والثلاثون)

الحكم الصادر بجنابة أو جنمة مما ذكر لا يوجب بحال ما إبطال الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى الميتين لذلك على مقتضى الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

(المادة الثانية والثلاثون)

ورقة الآراء التي وقفت فيها إحدى الشجرات المنوّه بها في البنود السابقة لاتعد، والصندوق الذي تمس أوراقه على ما في المادة (٢٧) يماد الانتخاب في دائرته .

الفصل الثالث

في الانتخاب الابتدائي

(المادة الثالثة والثلاثون)

ينتخب الذين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحدا من كل مائة منهم على شرط أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة بالأقل ، والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين يتخبون التواب .

(المادة الرابعة والثلاثون)

الكسور في عقود المقات لا تكون معتبرة في هذا الانتخاب إلا إذا تجاوزت الخمسين .

(المادة الخامسة والثلاثون)

لا ينتخب من له حق الانتخاب إلا في دائرة واحدة ولو تقيده اسمه في عدة جداول .

(المادة السادسة والثلاثون)

من أعطى المنتخب رأيه في انتخاب أحد فلا يجوز له أن يبدل عنه إلى غيره

(المادة السابعة والثلاثون)

ناظر الداخلية بمصر والمديرون والمحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم في كل اائرة بالانتخاب الابتدائي ، ويؤمنون اليوم الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ، ويشعرون بذلك رؤساء اللجان بواسطة مأموري المراكز والأقسام وفي مصر بواسطة الضبطية ليعطوه لمن لهم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة أيام لا أقل .

(المادة الثامنة والثلاثون)

تعقد لجان الحدودال في اليوم الذي يمينه المدير أو المحافظ أو ناظر الداخلية كما في البند السابق ، وتشرع في إجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور .

(المادة الثامنة والثلاثون)

الاقتخاب الابتدائي يحصل في يومه المعين على شرط أن يكون الحاضرون في كل دائرة ممن لهم حق الاقتخاب أكثر من نصف مجموعهم ، وكل واحد منهم يختار من أرباب الاقتخاب البالغين من العمر نمسا وعشرين سنة بالأقل شخصا بقدر العدد اللازم ، وفي هذا الاقتخاب تكنى الأكثرية النسبية ، وإذا تساوت الآراء يقرع بين المتساويين .

(المادة الأربعون)

على المحافظين في الثغور وأمورى الضبطية في مصر وأمورى المراكز والأقسام في الأقاليم أن يصدق كل منهم على صحة الاقتخاب الابتدائي في جهته ، فإن كان غير كامل الشروط فعليه أن يرسم بأعادته مع بيان أوجه عدم الصحة فيه ، وإن كان صحيحا يقيد الذين صار اقتخابهم به في جدول عمومي بجهته يتضمن أسماء الذين وقع الاقتخاب الابتدائي عليهم بمر متسلسلة على تلك الأسماء .

(المادة الحادية والأربعون)

جداول الاقتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر بالضبطية ، وفي الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والأقسام إلى المديريات لتحفظ فيها .

(المادة الثانية والأربعون)

مأمور الضبطية بمصر ، والمحافظون بالثغور ، والمديرون بالأقاليم ، يرسلون إلى كل من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بمرته المقررة فيه معينا بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الاقتخاب الاتهائي أى اقتخاب النواب ، وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه بالحضور .

الفصل الرابع

في الاقتخاب الاتهائي

(المادة الثالثة والأربعون)

يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للاقتخاب الاتهائي .

(المادة الرابعة والأربعون)

يصدر الأمر العالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الاتهابى
بشرة أيام لا أقل .

(المادة الخامسة والأربعون)

لا يجتمع فى دوائر الانتخاب الاتهابى غير أربابه ، ولا يسوغ لهؤلاء أن يستغلوا
وهم فى تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب .

(المادة السادسة والأربعون)

يكون إجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة أو محافظها أو مأمور الضبطية بمصر
أو من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضى الجهة
أيضا ، ولا يكون له رأى يختص ، ويشكل له فى كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من
المنتخبين يمينهم مندوب الحكومة وأربعة آخرين يمينهم باقى المنتخبين وتكون هذه
اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من أعضائها .

(المادة السابعة والأربعون)

يشرع فى عملية الانتخاب فى اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على
الوجه المعين فى البند السابق ، على شرط أن يكون الحاضرون من أرباب الانتخاب
أكثر من نصف مجموعهم فإن لم يزد العدد على النصف أجلت الجلسة ليوم آخر .

(المادة الثامنة والأربعون)

يتدئ رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص المادة (٦٧) من هذا القانون
على المنتخبين ، وتبين الطريقة الواجبة الاتباع فى هذا الانتخاب .

(المادة التاسعة والأربعون)

يكون فى دائرة الانتخاب الاتهابى بالمديريات صناديق لجمع الآراء بمقدار عدد
المراكز والبنادر التى لها نواب معينون ، وأهل كل مركز أو بندر يضعون أوراق
انتخابهم فى الصندوق المعين لهم .

تليت المادة الخمسون ونصها :

إذا اترض أحد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب قبل ابتدائه فالجنة تذكر الحال في ذلك الاعتراض، وتصدر فيها قرارا يكون نافذا إلا إذا لم يصتق مجلس النواب عليها .

إبراهيم افندى الوكيل — ان نفوذ قرارات اللجنة موضع نظر ، فالأولى حذف هذه العبارة .

عبد السلام بك المولى — ما دام الأمر عائدا لنظر المجلس فلا بأس في بقاء المادة على أصلها خصوصا وأنه لا بد من نفوذ قرار اللجنة لكيلا يتوقف الأعمال .

أخنت الأراء على المادة فقبلت .

تليت المادة ٥١ فقبلت ونصها :

على رئيس اللجنة أن يقيم فيها أمر النظام، فإن خالف الحاضرون حكم المادة (٤٥) من هذا القانون ولم يعدلوا عن ذلك بعد التنبيه، فله أن يفض الجمعية ويعين يوما آخر للانتخاب وإن تمذر نفوذ حكمه في ذلك، فله أن يستعين على انفاذه بقوة من المديرية أو المحافظة أو مأمورية الضبطية .

تليت المادة ٥٢ ونصها :

ينبغي أن يكون في اللجنة حال الانتخاب خمسة من أعضائها على الأقل والرئيس والكتاب يحسبان من هؤلاء الخمسة، فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين الحاضرين، وإن غاب الرئيس فأحد الأعضاء يقوم مقامه بانتخاب اللجنة وإن غاب الكتاب فالرئيس يبين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين .

إبراهيم افندى سعيد — أرى أن يزداد على هذه المادة ما يشعر بوجود نزاع اللجنة بين أعضاء اللجنة .

أحمد افندى محمود — الانتخاب يكون في خلال عطلة المجلس المساوية بين النواب وغيرهم ، فلا عمل لهذا الامتياز ، فالأولى بقاء المادة على أصلها .
استحسن .

تليت المادة ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ وقبلت .

(المادة الثالثة والخمسون)

يجب على اللجنة أن تبين أسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب ويكون حكمها نافذا على ما في مادة (٥٠) من هذا القانون وتحصل مذاكرتها سرا ولكن رئيسها يتلو القرار علانية .

(المادة الرابعة والخمسون)

قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء ، فإذا تساوت فرأى الرئيس يكون مرجعا ويشار الى ذلك بالمحضر .

(المادة الخامسة والخمسون)

عضو اللجنة يكون مشتملا على جميع الطلبات والآراء وتضم اليه الأوراق المتعلقة بذلك بعد أن يفتح الرئيس عليها .
تليت المادة ٥٦ ونصها :

تؤخذ آراء المتحيزين في خلال سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب .

ابراهيم افندى الوكيل — لا موجب لتحديد ساعات ممدودة لأخذ الآراء لإمكان التوسع في ذلك بلا ضرر .

أحمد افندى محمود — التحديد لازم لأمرين ، الأول خضوع الترتيب والضبط في أخذ الآراء ، والثاني عدم تعريض الصندوق لمفسدات الانتخاب وهذا لا يخفى عن التأمل .

موافقة عمومية .

تليت المادة ٥٧ قبلت ونصها :

تبدئ أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم ينلى جدول الأسماء، وكل منتخب من الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسمه، فيشار الى جانب الاسم بما يفيد إعطاء الرأى، فإن ذكر اسم ولم يعط صاحبه أعيد تلاوة اسمه ثانية، ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية فلا يمنع من تقديمه الى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء، فإن مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه في الانتخاب، وكيفية إعطاء الرأى أن يكتب أسماء الأشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة بقدر العدد المطلوب انتخابه في تلك الدائرة .

تليت المادة ٥٨ قبلت ونصها :

يجب على كل منتخب أن يقدم للجنة التذكرة التي دعى بها الى الانتخاب على ما في المادة (٤٢) من هذا القانون، ومن أضاع تذكركه فعرقة أعضاء اللجنة له تنفى من التذكرة .

تليت المادة ٥٩ و ٦٠ الى ٧٥ وهى الأخيرة قبلت جميعها وهذا نصها :

(المادة التاسعة والخمسون)

كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً في ورقة مطوية، وهذه الورقة توضع في صندوق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على مرأى من سائر أعضائه، وهذا الصندوق يكون مغنوماً بختم اللجنة ومفتاحه بيد الرئيس .

(المادة الستون)

الرأى الموقوف على شرط باطل .

(المادة الحادية والستون)

متى تم أخذ الآراء من الحاضرين يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آرائهم، وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعد أوراق

الآراء وتقرّر بعد تطبيقها على عدد المشار إلى جواب أسماؤهم بما يفيد إعطاء الرأي .

(المادة الثانية والستون)

لا يكون الانتخاب صحيحا ما لم تجتمع عليه أكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين وإذا تساوت الآراء لشخصين فرئيس اللجنة يقرع بينهما .

(المادة الثالثة والستون)

رئيس اللجنة يعين الحاضرين أسماء الذين تم لهم الانتخاب .

(المادة الرابعة والستون)

يتم أعضاء اللجنة قبل انقضاءها على محضر الانتخاب ، ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الأوراق إلى نظارة الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ جلسة الانتخاب ، وتحفظ نسخة منه ومن الأوراق المذكورة مصدقا عليها من الأعضاء في المديرية أو المحافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر .

(المادة الخامسة والستون)

بعد ورود محاضر الانتخاب إلى ناظر الداخلية فهو يرسل إلى كل من النواب إشعارا بمحصل انتخابه ليحضر بذلك وإشعارا إلى مجلس النواب ، ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الإشعار أكثر من سبعة أيام .

(المادة السادسة والستون)

على ناظر الداخلية أن يرسل جميع الأوراق المتعلقة بالانتخاب إلى رئيس مجلس النواب أتراجتماعهم ، ولهذا المجلس دون سواه أن يحكم حكما بتأ بصحة انتخاب أعضائه وعدم صحته ، وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب أمر عال بكونه متخبا للنيابة خمس سنين .

الفصل الخامس

في من يكون صالحا للانتخاب

(المادة السابعة والستون)

يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر نحواً وعشرين سنة فما فوق أيا كان محل توطنه في مصر، على شرط أن يجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب، ويكون سارياً عليه أحكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية ويكون عارفاً بالقراءة والكتابة معرفة كافية .

(المادة الثامنة والستون)

لا يجتمع وظيفة النيابة مع وظيفة ملكية أو جهادية، وإذا وقع الانتخاب على أحد المستثنين فلا يقبل نائباً إلا بعد استمفائه .

(المادة التاسعة والستون)

من تم له الانتخاب في مدة دوائره عليه أن يختار واحدة منها، ويعلن ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية أيام تمضي من تحقيق الانتخاب، فإن تأخر عن ذلك فالمجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر .

(المادة السبعون)

إذا خلى محل أحد من النواب فحق الحال يصدر الأمر بانتخاب غيره لمكانه على الشروط المقررة في هذا القانون، وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين أو بعضهم .

(المادة الحادية والسبعون)

مجلس النواب دون سواه حق قبول الاستمفاء من أعضائه، ولكن إذا رام أحد النواب الاستمفاء في غير مدة الامتداد فلنظارة الداخلية أن تقبله منه بواسطة رئيس المجلس .

(المادة الثانية والسبعون)

أحكام هذا القانون تجري على الذين يتمخضون بعد صدوره فقط .

(المادة الثالثة والسبعون)

لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النواب .

(المادة الرابعة والسبعون)

كل أمر يخالف أمرنا هذا فهو لاغ .

(المادة الخامسة والسبعون)

على ناظرى داخلتنا انفاذ أمرنا هذا .

ثم قضت الجلسة والساعة عشرة ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النُّوَابِ

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

يوم السبت ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

(٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢)

مقدت الجلسة في الساعة ستة برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧٣ من الأعضاء .

سعادة الرئيس — لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال في اجتماع هذا العام، ولدينا بما ينبغي النظر فيه عدة تقارير من بعض إخواننا، وإفادات واردة من جانب، التفاتات وقرارات من لجنة المراض، ولا يمكن إعطاء النظر حقه من جميع ذلك في يوم واحد، فإ الذي يرى المجلس تقديمه على ما سواه .

عبد السلام بك المويلحي — إن الإفادات الواردة من جانب التفاتات إنما هي أجوبة على ما صدر إليها من المجلس متعلقا بكثير من مهمات الأمور، فهي واجبة التقديم للزوم الاطلاع عليها، والعلم بما رآته الحكومة في تلك المهمات، وكذلك قرارات لجنة المراض فإنها متعلقة بمظالم لا يحسن تأجيل النظر فيها، فضلا عن تمام تحقيقها في اللجنة وحصولها، بحيث لا تحتاج فيها إلى البحث الطويل، أما التقارير الصادرة من حضرات النواب فهي مواضع مذاكرة دقيقة لا يحسن بل لا يمكن تمجيلها، ولذلك أرى أن يبدأ بتلاوة الإفادات، فإذا انتهت تتل قرارات لجنة المراض، وأما تقارير النواب فتبقى إلى العام القابل .

عبد الحميد أفندي البيطاش — تقدم مني ومن حضرة السيد سعيد الفراني تقرير يتعلق بالترام الذبصانة (المجزرة) في الاسكندرية، وهذا تقرير في غاية الأهمية

لأن ذلك الالتزام قد انتهت مدته منذ عامين ولا يزال مرعباً، مع أن الطريقة الميينة في التقرير نافعة للحكومة .

إبراهيم افندى الوكيل — أؤيد ما قاله حضرة عبد السلام بك المولى
وأرجو أخذ الآراء فيه .

أخذت الآراء في ذلك فاجتمعت الأكثرية عليه .

تليت إفادة صادرة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ٩٩
تتضمن الجواب على ما طلبه المجلس من تشكيل مجالس محلية بمديريات إسنا وقت
وجرجا بأن مسألة ترتيب المجالس المذكورة موضوعة موضع النظر في الحفائية .

إبراهيم افندى الوكيل — قد صار هذا الأمر من مواضع المذاكرة في العام
القابل، فإذا تقرر في نظارة الحفائية تشكيل مجالس محلية بتلك المديريات كان ذلك
على وفق ما رآه المجلس .

استحسنات .

تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار تتضمن الجواب على طلب المجلس المتعلق
بقانون المشيخة بأن القانون المذكور في موضع النظر بالداخلية، وأنه كتب إليها
بالمبادرة إلى إتمامه ، فتم إرساله إلى المجلس .

أحمد افندى محمود — يتضح من هذه الإفادة أن النظارة قد وافقت على
وضع هذا القانون، وسميت بالامراع فيه، ولكن الوقت لا يسع النظر فيه مجلس
النواب في هذا العام ، فلا بد أن يبقى إلى العام القابل .

إبراهيم افندى الوكيل — أبانت رئاسة مجلس النظار أن المهمة منصرفة إلى
إعداد هذا القانون وسرعة إتمامه ليرسل إلى هذا المجلس ، وحيث أن مدة اجتماعنا
في هذا العام على شرف الانقضاء ، فالأولى أن ترسل إلى النواب في أماكنهم نسخ

من هذا القانون يتأملونها في مدة الفترة، يمكنهم إعطاء القرار اللازم عنه عقب الاجتماع، كما تقرر في شأن قوانين التجارة البحرية والبرية .

موافقة عمومية .

تليت اقادة من رئاسة مجلس النظار تشتمل الجواب عن طلب القانون المختص بالعمليات عموما بأنه كتب عنه إلى نظارة الأشغال العمومية، فتي ورد يقيم إلى المجلس .

محمد بك الشواربي — أن حسن تليسل بطبع هذا القانون عند وورده وارسال نسخ منه إلى حضرات النواب كما تقرر في شأن قانون التجارة والمشيخة وغيرها .

أحمد افندي محمود — قد كان المقصود من طلب المجلس إعداد المشروع وتقديمه، وقد علمنا من اقادة رئاسة مجلس النظار أنها واققت عليه وخابرت نظارة الأشغال فيه، فإن حسن فليقي إلى العام القابل وعند اجتماع المجلس يقدم إليه .

رشوان افندي حمادى — قد استحسن مجلس النظار أن يرسل إلينا في مدة الفترة جميع ما يتم إعداده من مشروعات القوانين على التوالى، وتقرر في هذا المجلس قبول ذلك على شرط أن يكون الارسال إلينا بواسطة رئاسته ، وهذا موافقا للصواب ، وداع لتسهيل الأعمال، ولذلك أرجو من المجلس إثباته وتقريره في كل ما سيوضع موضع المناقرة في العام القابل مما يجب له التأمل والبحث .

عبد الشهيد افندي بطرس — غاية المقصود أن ينظر النواب فيما يعد من مشروعات القوانين في خلال الفترة، لكيلا يضيع وقت الاجتماع سدى، ولذلك لا بد من الإقرار على أن كل مشروع قانون يتم إعداده يرسل الى كل واحد من النواب في مكانه .

موافقة عمومية .

تليت اغادتان من رئاسة مجلس النظار ، أولها تتضمن الجواب عن طلب المجلس لصور المهود والوثائق والاتفاقات بأنه كتب الى النظارات لطلبها ، والثانية بأنه ورد من نظارة الحفانية صور الموجود فيها من تلك المهود ، والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت الى المجلس وهي عشر أوراق .

أحمد افندى محمود — سبق مني التكلم غير مرة في هذه المسألة ، وقد أوضحت أهميتها بالنسبة إلينا من وجه أنه يلزمنا العلم بجميع المهود والعقود والاتفاقيات المنصوصة بين الحكومة والدول وأفراد رعايا الدول لتكون على بينة من الأمور ، ولم يتيسر للنظارة ارسال تلك الصور إلينا في مدة الاجتماع ، ولكنها ساهية في الحصول عليها ، وقد أرسلت منها الآن ما يختص بنظارة الحفانية ، والمأمول أنها ترسل الباقي على الاطراد ، وحيث أن وقوف النواب على هذه النسخ ضرورى في النهاية ، فأرجو موافقتى على تقرير طبعها متى وردت الى المجلس وارسلها الى الأعضاء في أماكنهم .

عبد السلام بك المولى — إن المقصود من جمع صور المهود والوثائق التوضيحية ، إنما هو الرجوع إليها عند الاقتضاء فإذا وجد منها في المجلس نسخة واحدة كانت كافية للرجعة ، أما طبعها وارسلها الى الأعضاء ففيه كلفة وثقفة لا موجب لها .

أحمد افندى محمود — إن طبع تلك الأوراق لا يقتضى من الكلفة والنفقة ما يوجب الدلول عنه بعد ما تبين من أهميته بالنظر إلينا .

محمد بك الشواربى — تقدر في هذه الجلسة أن كل ما يرد الى المجلس في مدة الفترة من المشروعات يطبع ويرسل الى الأعضاء ، ولا شك أن نسخ المهود والشرطيات مهمة في النهاية ، فإن حسن فليقرر طبعها وارسلها الى النواب متى وردت .

وافقت الأكثرية على ذلك .

سعادة الرئيس — لقلم الكتابة على هذا القرار ملاحظة يروم أحد كتّاب المرابدها .

ملاحظة قلم الكتابة : رفع هذا القلم الى مقام الرئاسة أنه يتمس فيه بقاءه من بعد انقضاء المجلس مدة تكون بين الشهر والشهرين لترتيب ما تراكم من أشغاله في الأيام الأخيرة ، وتطبيق الأعمال الماضية على الأصول التي قسرت في النظام الداخلي الجديد ، وإعداد ما يلزم لإجراء الأعمال الكتابية في العام الآتي على مقتضى ذلك النظام ، وقد تقرر في هذه الجلسة أن جميع مازوم الحكومة السلية إبلاغه الى حضرات النواب يرسل اليهم بواسطة رئاسة مجلسهم ، ثم تقرر أن كل مشروع يرد الى المجلس في خلال الفترة يطبع وترسل نسخ منه الى الأعضاء الكرام في أماكنهم ، ورسم أخيراً بطبع صور المعاهدات والعقود والشروط والاتفاقيات الخصوصية وأرسالها اليهم ، فهذه الأعمال الكثيرة لا يمكن القيام بها إلا مع استمرار قلم المجلس في مدة الفترة ، والرأي في ذلك للهيئة .

أحمد أفندي محمود — الهيئة لا تنظر الى المفردات في هذا الأمر ، بل أنه يمكن طبع المشروعات والأوراق بمعرفة الداخلية وإرسالها الى النواب ، وما دامت هيئة المجلس غير موجودة فلا حاجة لبقاء قلم الكتابة .

مهدي أفندي أبو عمر — إن لم تكن الهيئة متعقدة ، فالمجلس باق ورئاسته مستمرة ، وقلم كتابته محسوب عليه ، وقد صدر القرار بأن يكون إرسال ما يرام إبلاغه الى النواب بواسطة رئاسة مجلسهم ، ثم تقرر نسخ كثير وطبع كثير من الأوراق ، وأبانت قلم الكتابة لزوم بقائه لإجراء هذه المهمات وترتيب الأعمال الماضية والآتية ، وما رأينا من مصلحة يكون لها هيئة باقية ، فهل نجعل المجلس أقل من جميع المصالح وتبقى رئاسته مجردة عن قلم الكتابة ، لا ريب أن بقاء هذا القلم ضروري ، ولذلك أرجو من إخواني الإقرار عليه .

عبد السلام إفتدى خضاجي — أوافق على ما قاله حضرة مهني إفتدى أبو عمر ، فان المجلس قرر أن ترسل اليه الأوراق والمشتروعات بواسطة الرئيس ، وهذا لا يحصل إلا بحال وكتاب .

محمود بك سليمان — أريد هذا القول وأرجو أخذ الآراء عليه .

أخنت الآراء على بقاء قلم الكتابة فاجتمعت الأكرية التالية عليه .

تليت افادة من رئاسة مجلس النظار تتضمن الجواب عن طلب المجلس المتعلق بالقانون الأساسي بأنه قد وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للإدارة وتخصيص اللوائح والقوانين ، فتي تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لإجراء ما يراه فيه .

أحمد إفتدى محمود — لا يعلم من هذه الإفادة إن كانت رئاسة مجلس النظار أقرت على وضع القانون المطلوب أو لم تقر على ذلك ، فان حسن فليقرر الاستعلام منها على القبول أو الرفض صريحاً ، ليكون المجلس على بينة .

عبد السلام بك الموليحي — مضمون هذه الافادة أن رئاسة مجلس النظار ترى أن إعداد القوانين لابد فيه من مجلس إدارة على نحو ما سبق وضع المشروع له ، ولذلك علقت سن القانون المطلوب على تشكيل هذا المجلس ، وهذا يشعر بالقبول ولا يفيد الرفض فلا حاجة إلى إعادة الكتابة .

محمد بك الشواربي — متى ورد مشروع المجلس الإداري ينظر فيه ، ولكن لابد مع ذلك من طلب الافادة عن قبول طلب المجلس المتعلق بالقانون الأساسي أو رفضه .

عبد السلام بك — قلت إن الافادة مشعرة بكون وضع هذا القانون متوقفاً على تشكيل مجلس الإدارة ، وأن الحكومة مهتمة باعداد مشروع لهذا المجلس ، فتي تم تشكيله فليؤخذ في إعداد القانون المطلوب .

أحمد أفندي محمود — لا يخفى أن المجلس طلب عدة قوانين، وكانت أجوبة الحكومة على طلبه صريحة بخلاف هذا الجواب، فإن وضع القانون الأساسى فيه مرتبط بتشكيل مجلس الإدارة، وهذا لا يعدّ قبولاً للقانون .

إبراهيم أفندى الوكيل — ليس فى الافادة ما يؤخذ منه الرضى وأما القبول فهو مضمن فيها بتعليق وضع القانون على تشكيل مجلس الإدارة، فالإفادة كافية ولا لزوم لإعادة الكتابة إلى النظارة .

أخذت الآراء فى ذلك تقبل بالأكثرية .

تليت إفادة من رئاسة مجلس النظار بأنها كتبت الى المالية باستقبال قانون الماشات للمستخدمين، وإفادة من المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك القانون وعرضت المسئلتان للمجلس، فقبل ذلك بالقبول .

تليت إفادة من المالية بشأن ما رآه المجلس فى أمر الأطينان التى تروى من التزعة الابراهيمية، وهذا نص تلك الإفادة :

قد تبين من البحث فى مسألة الرسوم المقررة على الأطينان التى تروى من التزعة الابراهيمية التى قرر المجلس عنها ما ذكر فى إفادة سعادتك رقم ٢٣ الماضى نمرة ٣٠ أنه فضلاً عن كون تلك الرسوم مربوطه ضمن إيرادات الحكومة، وورادة بميزانية السنة الحاضرة التى تقررت، وصدر الأمر باعتبارها، فإن من ضمن المربوط عليه هذه الرسوم أطينان بمديرية سيوط التى هى من ضمن المديريات المرهون إيراداتهم للدين العمومى، ولا يخفى على المجلس أحكام ذكر يتوزع ٢ مايو سنة ٧٦ وأحكام قانون التصفية، فلم تحريره لسعادتك إشعاراً بما ذكر للعلمية أفندم .

مهنى أفندى أبو عمر — إن فى هذه الافادة اعتراضين على المجلس، الأول أن الرسوم المقررة على تلك الأطينان مندرجة بميزانية هذه السنة، والثانى أن من جملة تلك الأطينان ما هو بمديرية سيوط التى هى من المديريات المرهون إيراداتها على الدين العمومى، فاما الأول فيرد بكون ما يراه المجلس لا يختص بهام واحد، وإنما هو

دائمى إن لم يتيسر إجراؤه يوما فيتمسر في غده ، وبناء على ذلك فلا اعتراض على المجلس من هذا الوجه ، وأما الثاني فهو فيمرر ببطء على القرار المتعلق بتلك الأطلان ، إذ لم تذكر فيه مديرية سيوط وإنما كان المراد منه أطلان سائر المديريات التي تروى أطلانها من ترعة الابراهيمية كمديرية المنيا ، وبنى سويف ، والقنويم ، وسيوط فذكر نظارة المالية الجبلية لمديرية سيوط وسكوها عن سائر المديريات موضع استغراب ، ولذلك أرجو أن يكتب الى النظارة المشار إليها بيان واقع الأمر على نحو ما أبدته بمرّة لساحة المجلس من الاعتراضين المذكورين ، وتأيسدا لما تقرر من وجوب النظر في أمر تلك الأطلان بما لا يمس المجهود المرحية ببنى .

استحسان وموافقة عمومية .

تليت إفادة من نظارة المالية تتضمن الجواب عما كتب إليها بشأن المستحق لأربابه من مال المقابلة بأنها قد بذلت المجهود في اتخاذ الوسائط المؤقتة الى إنجاز هذه المسألة ، ولم تقصد بإفادتها الماضية إلا إنظهار الحقيقة لا تجسيم الأمر ولا تعظيم الصعوبات .

أحمد أفندى محمود — تقرر المجلس في ما سبق خصم المستحق من المقابلة من مال هذا العام ، ولم نر في هذه الافادة ما يشعر بقبول هذا التقرير ، فإن حسن فليكتب الى نظارة المالية بطلب الافادة عن ذلك .

إبراهيم أفندى الوكيل — تقصّد الوعد من نظارة المالية الجبلية بإنجاز هذه المسألة ، وسبق التقرير من المجلس بنصم استحقاق المقابلة من مال هذا العام ، فالمجلس يؤيد قراره الأوّل ، ويأمل في همة النظارة المشار إليها أن تحجز فيه ما وعدت .

استحسان .

مهنى أفندى أبو عمر — ان استقطاع المقابلة من مال هذا العام حق لأربابها لا ريب فيه ، فإن حصل به الإسراع كان وسيلة لدخول السرور على القلوب .

محمد بك الشواربي — لم يقصد المجلس بما قرره وما كتب به الى نظارة المالية إجراء المناقشة في مسألة المقابلة بعد إذ مضى عليها امان ونصف عام ولم يعط المستحق لأربابه ، وإنما أراد السعي في حصول هذا الحق من أقرب الوجوه وهو المأمول في نظارة المالية ، فأرجو أن يكتب إليها بذلك .

أمين بك الشمسي — أؤيد هذا الرأي ، وأرجو من المجلس أن يثبت تحريره الأئول المتعلق بنضم المقابلة من مال هذا العام ويكتب بذلك للمالية .
أخذت الآراء في ذلك فكانت مجمعة عليه .

تليت إفادة من نظارة المالية تتضمن الجواب عن طلب المجلس المتعلق بما هو متأخر للأهالي من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير في أداء تلك الديون لأربابها ، وهذا نص تلك الإفادة :

علم من إفادة سعادتك رقم ٢٢ ربيع سنة ١٢٩٩ نمرة ٢٥ أن حضرة أحمد افندي الريدي من أعضاء المجلس رفع لهيئته تقريراً بأن كثيرين من الوطنيين يطالبون المالية بمبالغ من الديون المتفرقة ، ولم يصير أداؤها إليهم مع أن قانون التصفية يجيز صرفها ، وأن جميع تشكايتهم مهملة ، وبناء على ذلك قرر المجلس بطلب كشف من المالية عن الباقي من تلك الديون بالبيانات والتوضيحات التي أشرتتم سعادتك عنها ، والحال أن الديون المتفرقة التي صار حصرها لغاية سنة ١٢٧٩ قبل صدور قانون التصفية والتي عملت بعد صدوره وحصل الإقرار على صحتها هذه ، لم يحصل أدنى تقصير في أدائها لأربابها ، فإنه من البحث علم لنا أنه بمجرد صدور القانون اتخذت المالية جميع الوسائل الممكنة للاسفاف ، والتسبيل في تهيئ أداء تلك الديون لأربابها ، وقد تكان لهذه الوسائل من الفوائد والقرات النافعة ما أوجب أن الديون المقبولة التي بلغت من الليرات أربعة عشر مليوناً وكسور لم يبق منها لغاية سنة ١٨٨١ إلا مبلغ خمسمائة ألف ليرة وكسور وهذا المبلغ له عواقب تعلم من الجدول المرفوق بهذا ، أما الديون الواقع التشكى من قبلها فهذه ليست مقيدة ضمن الديون ، ولم تسبق المطالبة بها من

أربابها ، ولم يحصل التنبه منهم عليها في الأوقات التي أعلنت الحكومة عنها بالجرائد الرسمية وفي جهات القطر عموماً ، عند ما كان جارى حصر المطلوبات ، وامتناع التصفية من النظر في أمر تلك الديون مبنى على أنها من الأنواع المبنية على رفض قبولها في منشورى نظارة المالية الصادرين في ٢٩ جا سنة ٩٧ وفى ٧ ش سنة ٩٨ وقد علمنا أنه لم تزل المطالبة واقمة بمبالغ من هذا القبيل ، وأربابها يقولون أن تأخيرهم عن المطالبة بها لهم فيه أضراراً متعددة ، وحيث أن هذه المسألة لها من الأهمية ما يستدعى النظر فيها يجلس النظار فالمالية مستطلب النظر فيها به ، وكما تقرر عنها يجرى العمل بمقتضاه ، ولعلمومية المجلس بذلك اقتضى الاشعار أفندم .

ثم عرض الكشف الوارد من المالية بأصل الدين السائر والمنصرف منه وهو :

جدول

أصل الدين السائر والمنصرف منه والباقي لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرسل
لمجلس النواب في إفادة المالية في غرة جا سنة ٩٩ نمرة ١ تصفية .
جنيه مصرى
١٢٠٦٠٨٧٤ من الذى صار حصره بمقتضى جداول تقدمت لالية من دواوين
ومصالح الحكومة .

٢٧٦٠١٧٩ من المسجد نظير أحكام من المجالس المختلطة ، وما تقرر بقانون
التصفية لسداده للدائرة السنية ولسداد ديون الخاصة والعامية ،
ونظير ما صدر عن قبوله قرارات من مجلس النظار وأذونات
وتصريحات من المالية .

١٤٨٢١٠٥٣ أصله .
تزييل
جنيه مصرى
١١٧٧٨٧٤٦ صار تأديته لأربابه نقدية وسندات ممتاز وسندات
بما كان مرهونا بطرف الخواجات جريئله
وللسنديكاتو الكبير . (بمده)

جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٤٨٢١٠٥٣	— أصله
	١١٧٧٨٧٤٦ ما قبله
١٤٢٨٨٣٠٣	٢٥٠٩٥٥٧ مستحق وغصوم للتأخرات .
٥٣٢٧٥٠	الباقى

بيانه	جنيه مصرى
٢٨٠٣٤	خصصات ذلك لاسماء قايما جناب الخديو السابق ، وبقى صار المطالبة به يصرف .
٣٠٣٣١	استحقاقات ومعاشات وأجر متنوعة . هذا مسبق التحرير لمهمات الحكومة عموما في أوائل سنة ٨٠ بصرفه لأربابه حسب التعميمات التي أعطيت ولا بد أن تأخير صرف ذلك هو لأسباب عدم وجود أربابه ونظير الوقوف تحت قضايا متظورة لم تم للآن .
١٨٧٧٢	خدمة صيارف القري . هذا مسبق النشر للاقاليم في ١٥ مارت سنة ١٨٨١ بأن كل من عمل حسابه ووجد خلل الطرف يفاد عنه المالية للتصريح بصرفه ولا بد أن إبقاء هذا المقدار للآن هو لعدم خلل طرف أربابه من المسئولية أو لوجود عوائق تمنع الصرف .

مطلوبات وتركات متوفيين

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٩٦٦١٩	عن الباقي بمطلوبات المالية كما توقع به المطالبة جارى صرفه أول بأول .
٤٧٣٥٠	عن الباقي بمطلوبات الأقاليم والمصالح ذلك مسبق النشر عنه لمهمات الحكومة عموما عند صدور قانون التصفية بصرفه وحصل التأكد مرارا بالبحث عن مستحقه وطلب مستنداتهم وكلما تحقق أنه مستحق الصرف يجرى صرفه بالطرق المتخذة قاعدة لذلك .
١٤٣٩٦٩	
٣٢١٠٩٦	(بصدده)

ما قبله
 جنيه مصرى ٢٢١٠٩٦
 ٨٧٦٧٥
 سلفة أهالى وفوائض تسديلات هذا سبق النشر عنه للأقاليم
 في ٢٦ ن سنة ٩٧ يضم المتاعرات المطلوبة من أربابه بلحات
 الحكومة لغاية سنة ٧٩ من ضمته وقبول ما يتحسّل من أى شخص
 برضاه لخلافه لتخصمه من المتاعرات المطلوبة من المحوّل له وتأكّد
 أنه بإتمام الإجرى كما ذكر يعمل جداول بالباقي ويرسلوا للسالية للنظر
 فيهم وإجراء اللازم وصار يورود تلك الجداول بمصرى ما يلزم عنهم .
 ٤٢٦٣٠
 ضرتبات ومعتادات ذلك أظله صرف من أوّل سنة ٨٢ لحّد الآن
 والباقي منه رهين الصرف متى توقع عنه المطالبة .

دينير صافى جنيه مصرى
 ١٨٣٠٦
 بأقاليم الوجه القبلى ذلك سبق التحرير عنه للأقاليم
 بتقصيه على وجوه أربابه ولإيضاح مقدار ما يخص
 شس الصيارف منه وما يخص الأهالى وصار
 اعتماد التحقيقات التى عملت عن ذلك وتصرح
 بالصرف بعد معلومية خلو طرف أربابه من الأعمال
 المنوطين بها وما توقع المطالبة به من ابتداء سنة
 ٨٢ تصرّح بصرفه والباقي رهين ورود افادات عن
 خلو طرف أربابه .

٦٥٣٥٦
 بأقاليم الوجه البحرى ذلك الآن جارى فيه التحقيق
 حيث التحقيقات التى عملت بالأقاليم وجدت
 غير مستوفية وصار الطعن فيها بإتمام التحقيق على
 الطريقة اللازمة وتصرح بصرفه .

٨٣٦٦٢

بصد

٤٣٥٠٦٣

ما قبله	بحته مصرى ٤٣٥٠٦٣
أمانات ذلك أغليه تحت قضايا منظورة وإيداعه بالمالية هو بنوع تأمين لحين هو قضاياه وكلما ورد عنه أنقادات من جهات الحكومة بطلب الصرف جارى التصريح عن تأديته أول بأول .	٢٠٧٧٦
أوقاف ومكاتب وبيت المال وصندوق الأيتام لرب مطلوب الأوقاف هو نظير ثمن أماكن وقف أهلى وخيرى لم توقع منها مسوغات شرعية وكلما صار إتمام توقيع مسوغاته جارى صرف قيمته أول بأول أما مطلوب المكاتب مبقى في نظير المطلوب منها للحكومة الجارى عنه التحريات ومطلوب بيت المال وصندوق الأيتام جارى الصرف منه اليهما حسب طلبهما لأجل تأديته بمعرفة القرومسيون المصين بهما لتضييف حساب أرباب التركات لبيت المال وأرباب الأمانات بصندوق الأيتام .	٧٦٩١١

٥٣٢٧٥٠

محمد الشواربى — حيث إن الديون المتفرقة معلومة بالمالية وأربابها مروفون لدى النظارة المشار اليها فيكتفى بهذه الإفادة للعلم اليقين بأن المالية تجري في هذا الأمر بحسب الأصول المتبعة .

استحسان .

ثم انقضت الجلسة والساعة ثمانية ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النِّوَائِبِ

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

في يوم السبت ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

(٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة تسعة برئاسة سعادة الرئيس وحضور عدد ٧٣ من
حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لتقارير لجنة العرائض فان حسن للتل
تقريرا تقريرا .
استحسان .

تل تقرير عن عرض مقدم من خمسة عشر شخصا من أهالى ثرو شيدي في شأن
من يرغبون تعيينه في المجلس ، وكان من رأى اللجنة رفضه . (فقبل)
تل تقرير عن عرض من يوسف أفندى عبد الوهاب المنتظم فيه من كون
المعاش الذى ترتب له بالمالية على غير قاعدة ، وكان من رأى اللجنة إحالته على المالية
للنظر فيه (فقبل) .

تل تقرير عن عرض من أحمد على المنصورى بناية ميت العامل بالدقهلية في شأن
مانسبه الى الشيخ أحمد سمده ، وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية (فقبل) .
تل تقرير عن عرض من بعض القباينة والعناتين المشتغلين بمصلحة أوزان
النجومات بسكندرية في شأن ما هم متظاهون منه على الصورة التى أوضحوها وكان
من رأى اللجنة إحالته على نظارة المالية (فقبل) .

تلى تقرير عن عرض من على أبى العيين عبود من ساحل الجواهر بمديرية المتوفية في شأن ما نسبته الى رئيس شياختها المدعو محمد أبى راضى وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من مائتين وخمسة وعشرين شخصا علماء وتجار وأعيان بندر سيوط في شأن من يرغبون انتخابه نائبا بالمجلس ، وكان من رأى اللجنة رفضه (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من واحد وعشرين شخصا من أهالى بندر الزقازيق في شأن ما سبق وضع يدهم عليه من أرض الميرى بها ، والمالية أدرجته في جدول المنظور ميمه ، وكان من رأى اللجنة إحالته على المالية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من أحمد سعودى ومصطفى سعودى القصبيجى في شأن الاثنين وسبعين فدانا مشتراهما بجزيرة الذهب ، وكان من رأى اللجنة إحالته على المالية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من أحد عشر قرا في شأن ما نسبوه الى قومسيون السكة الحديد واسكندر بك مأمور إدارتها من قطع معاشهم ، ومضى سنوات عليهم وهم مرفوتون ، وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية .

شمعى بك — السكة الحديد تابعة للاشغال ، فالأولى أن يحوّل عليها .
استحسن .

تلى تقرير عن عرضين من خليل افندى حقي ورئيس ركاب مساحة مديرية الفيوم في شأن ما نسباه لمصلحة التاريخ من الحلال ، وكان من رأى اللجنة إحالتهما على المالية إحقاقا للمنظور بها في هذا الشأن (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من محمد أحمد داود القلماوى في شأن تلوى مصر المدعى أنها للرحوم جده ، وكان من رأى اللجنة رفضه (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من إبراهيم أحمد الحصرى رئيس طائفة التحفزية بالمحروسة في شأن الوريكو الراغب تسديله مع ربط ويركو على الأجانب أرباب الصنائع بمصر وكان من رأى اللجنة إحالته على المسالية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من عشرة أشخاص مرفوتين من الخدمة الميرية بالإصالة عنهم وبالنابة عن إخوانهم يشكون من عدم إلحاقهم بخدمات تليق بأحوالهم ، وعدم سماع شكواهم بجهات الحكومة ، وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة المسالية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من بعض الأهالى في شأن أطيانهم الكائنة بجهة برية أبي المطاير والتبنة والأعمال اللازمة لها ، وكان من رأى اللجنة المكتبة عنه نظارة الأشغال (فتقرر إحالته على الأشغال فقط) .

تلى تقرير عن عرائض من مشايخ وعمد سيوط بالنظم من تكليف نوابهم بتطهير ترضى الديروبية والسواحلية مع اختصاص انتفاعهما بالحفا لك التابعة للدائرة السنية ، وكان من رأى اللجنة إحالة النظر في ذلك على الأشغال .

إسماعيل افندى سليمان — حيث إن هذه المسألة سبق نظرها بجلسات المجلس السابقة ، وتقرر فيها ما يتبع فصار اللازم حفظ القرار والعرائض بالمجلس في محله .

تلى تقرير عن عرض من سبعة أشخاص من ناحية جديدة الحالة دقهلية بتظلمهم من هلال هلال أحد مشايخ الناحية لأسباب أوضعوها ، وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من الشيخ مصطفى الباجورى يتعلق بقضيته المنظورة الآن بمجلس الأحكام ، وكان من رأى اللجنة رفضه (قبل) .

تلى تقرير عن عرض من أهالى ناحية كفور نجم شرقية بالنظم مما أجرته معهم دائرة والده المرحوم الهامى باشا حيث تزعت من أيديهم الأطيان الممتدة لمعاتهم وأجرتها لسواهم ، وكان من رأى اللجنة رفضه .

أحمد بك أباطله — إن حسن فليحل العرض على نظارة الداخلية إذ هو مبنى على نظلم من اغتصاب الأتليان بزراعتها .
في محله .

على تقرير عن ثلاثة عرائض من جماعة من العربان ميين فيها أسماء من يختارونهم قوايا عنهم يجلس التواب وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .
على تقرير عن عرض من خليل أفندي مراد الكاتب في شأن ما تضرر به من نظارة ديوان الأشغال لكونها لم تبنيه بوظيفة لائحة به ، وكان من رأى اللجنة إحاطته على النظارة المشار إليها (فقبل) .

على تقرير عن عرض من عبد الله راحز بالتوكيل عن وربة المرحوم أحمد باشا طاهر في شأن ثمن الأملاك التي أخذت منهم ولم يقبضوا ثمنها إلى الآن ، وكان من رأى اللجنة إحاطته على نظارة المالية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ثلاثة عشر نفرا من عبد ومشايخ وأهالي ناحية نعلطيه بمديرية المنيا وبني مزار في شأن ما نسبوه إلى مستخدم جفالك تختيش منافه على الصورة التي أوضوها ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ثلاثة عشر شخصا من ناحية الجديدة بمركز العطف بحيرة في شأن زيادة ضريبة أموالهم عما تستحقه الأتليان ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من خمسة وعشرين شخصا من مستخدمى عاقطة السويس في شأن نظلمهم من قلة ماحياتهم ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ثمانية عشر رجلا سماعة وقواصة بمديرية بني سويف في شأن نظلمهم من قلة ماحياتهم وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ثمانية أشخاص مستخدمين طوائف بمديرية بني سويف بالنظلم من قلة ماحياتهم ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من أحمد سعيد من العصابة بمديرية الدقهلية بتظلمه من رفته من شياخة الناحية والحكم عليه من مجلس الأحكام في قضية أحمد غانم وزوجته ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من يوسف عبد العال من ناحية ميت خيرون بمديرية الدقهلية بتظلمه من عدم مكافأته على ما أظهره من حقوق الميرى عند حسن سيد الأهل حمدة بلده وقهره من المشايخ وبعض الأهالي بتلك الناحية ، وكان من رأى اللجنة إحالته على نظارة الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ستين شخصا مشايخ وعمد أرميت في شأن الأطيان المأخوذة منهم للجفاك ، وكان رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من نحو ستين نفرا من طائفة ساقية عربات الركوب بسكندرية في شأن شركات العربات المؤسسة بمعرفة الأورباويين ، وكان من رأى اللجنة رفضه .

أمين بك الشمعى — يحال على المالية .

في محله .

على تقرير عن عرض من رزق حسين التاجر بساحل الغلال ببندر زققي غربية بالتظلم من عدم تنفيذ الأحكام الصادرة على الذين سرقوا منزله ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض من واحد وعشرين نفرا من ناحية الراشدية غربية يتضمن تظلمهم من عودة مصطفى الشيخ إلى وظيفة الشياخة التي رفع منها ، وكان من رأى اللجنة أن يحال على الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من محمود الشندي من ابراك الحمام بالبحيرة في شأن الاثني عشر فدانا وكسور التي سبق مرعى مزادها عليه ولم يستلمها الى الآن ، وكان من رأى اللجنة إحالته على المالية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من ثلاثة وعشرين نفر من أهالي ناحية قولنجبل دقهلية في شأن الأطنان التي أعطاها إليهم نجل المرحوم إلهام باشا ، والآن حصل التصدي على محمولات الأطنان المذكورة وترعها من أيديهم ، وكان من رأى اللجنة إحالته على الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من إبراهيم أدهم وجماعة من الأوروبيين تجار دخان بسكندرية في شأن خلل تمريرة كمرك الدخان التي عليها العمل الآن ، وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

على تقرير عن عرض مقلّم من أربعة وثلاثين نفرا عمدا ومشايخ وبعض أهالي ناحية صنبو التابعة لتفتيش بنى رافع في شأن المظلمة السيئة الحاصلة لهم من خدمة التفتيش المذكور ، وكان من رأى اللجنة إحالته على الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من يوسف حسين بملاوى بالتوكيل عن الست هانم بنت غانم في شأن ما وقع من أخ الست المذكورة من إنكاره حقوقها في مخلفات والدها ، وكان من رأى اللجنة التحرير للداخلية لإجراء ما يتبع في مثل ذلك .

على بك القريعى — حيث لم يسبق الشكوى بلجهة الاختصاص في هذا الموضوع فيكون هذا العرض مرفوضا .

أخذت الآراء على ذلك فوافقت على رأى حضرة على بك القريعى .

على تقرير عن عرض من عشرة مشايخ نواحي تفتيش الشين التابع لدارة سعادة على باشا شريف في شأن ما هو واقع من مديرية الغربية من إكراههم على انزعاج أبقار نواحهم للمعاملات ، وكان من رأى اللجنة رفضه حيث لم يسبق منهم العرض بلجهة الاختصاص (فقبل) .

على تقرير عن عرض من عمر محمود من تنده بمديرية سيوط في شأن ما وقع من مشايخ الناحية المذكورة من سوء السلوك ، وكان رأى اللجنة رفضه حيث أن ما نسبته الى المشايخ المذكورين لم يسبق العرض عنه بلجهة الاختصاص (فقبل) .

على تقرير عن عرض من بعض أهالي القيوم بشأن ما هو واقع من مقاولي
بأسل غميلة عربان الرياح من تعديده على بعض أطيانهم، وكان من رأى اللجنة إحالته
على الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض مقدم من مشايخ الملاحة بمديرية بنى سويف فى شأن
ما وقع من معاون وناظر القسم من تسببهما مع مشايخ آخرين الى الإهمال، وكان
من رأى اللجنة إحالته على الداخلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من أحمد سرى فى شأن التمدى على أطيانه الكثيرة
بتأخير الرق وميت العابد، وكان من رأى اللجنة رفضه بما أن لذلك قضية منظورة
بالمجالس المحلية (فقبل) .

على تقرير عن عرض من سبعة أشخاص من ناحية العقال قبل بمديرية سيوط
فى شأن التمدى الواقع على أطيانهم من إبراهيم إسماعيل وبدوى أخيه، وكان من رأى
اللجنة أن يكتب لظارة الداخلية بإجراء ما فيه حدم الشكوى التى تكرر صدورها
من مقيميه لجهات الاختصاص (فقبل) .

على تقرير عن عرض من سبعة عشر نفرا من طائفة الحباله فى شأن تظلمهم
من تعديل ويرو طائفهم بمعرفة شيخ طائفة التفاسين، وكان من رأى اللجنة أن
يكتب لظارة المالية لإجراء المقتضى لرفع شكواهم (فقبل) .

على تقرير عن عرض من مشايخ وبعض أهالى بهيت المجارة غربية فى شأن
التظلم من إخراج أبقار تاحتهم للمعملة ويتمسون صدور الأمر بإخراج الثمن فقط،
وكان من رأى اللجنة رفضه (فقبل) .

سعادة الرئيس — دور المذاكرة لبلادة قرار اللجنة المشكلة للنظر فى شأن
المصارف .

على التقرير ونصه :

كانت تود اللجنة التي اخترتموها للنظر في شأن المعارف والبحث عن الطرق المناسبة لانتفاع دائرة التعليم ببناء على التقرير المرفوع الى المجلس من حضرة عبد السلام بك المولى على أحد أعضائه الكرام أن تجد وسعة في الوقت تمكنها من البحث في هذا الموضوع ، واستيعاب السبل التي ينبغي اتخاذها للوصول الى هذا المقصد الجليل والغاية المحمودة ، ولكن لم يتمررها الاجتماع لهذا الصدد إلا والمجلس على شرف الانفضاض ، فهذا ما اضطرها الى الوقوف عند حد النظر في مجالات الموضوع ، تاركة النظر في المقصود الى المستقبل ، رأت بمدولتها مع سعادة ناظر المعارف وحضرة عبد السلام بك المولى على الذين حضرا جلستها الأخيرة ، أن الحالة التي وصلت اليها البلاد مهمة ذوى النجدة والنفية من أبنائها تستدعي بلا مصرية الاجتهاد في تعميم التعليم وتسهيل طرق التحصيل ، وأن ذلك أول حق واجب الأداء ، ففوزت أن يقوم كل واحد من التواب بإنشاء مكتب من الدرجة الثالثة في بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو بدون أن تشكل الحكومة شيء من نفقاتها سواء كونها تنسأل عن المواضيع التي تبقى فيها من البراح الباقي تحت ملكها ، أما الأشخاص الذين يهد إليهم بالتعليم في هذه المكاتب ، فيؤخذون بواسطة نظارة المعارف من طلبة العلم بالجامع الأزهر ، وتشرع النظارة المشار إليها في ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما سبق بذلك وعد سعادة ناظرها الهام في خطبته التي ألقاها ببيتة المجلس العمومية ، وكما أقرت اللجنة عليه أيضا ، إنما المأمول أن تنتهز هذه النظارة أول فرصة للشروع في ذلك حتى إذا تم بناء المكاتب أمكنها في الحال أن تبث إليها بالقدر الكافي من الخوارج والمعلمين ، وحيث أثبتت سعادة الناظر المشار إليه أن النفقات المعبدة لنظارته في هذا العام لا تسمح الا بإنشاء المدارس التي ذكرها في ذلك الخطاب ، وحيث كان مشرفا قاعة اللجنة فلا بد من الاهتمام بتنفيذ ما صرح عليه العزم من ذلك وأن تنظر ميزانية السنة القابلة وحين ذاك يقرر المجلس فيها ما يجب إنفاقه على مصالح البلاد مقدما للأهم على المهم ، هذه هي عجالة تتضمن ما رأينا مناسبا

في هذا الموضوع، وما هو مقدم إليكم لتشملوه بأنظاركم السديدة، وتختبروه بأذواقكم السليمة، فإننا حازلديكم فيولاً كما أؤل قائم بم رسم فيه ، وإلا فالرأى ما يختاره المجلس سيلا لازالة بقية حجب الجهالة وانتشار أنوار الهداية والعرفان .

على بك القرىعى — لا بأس من ذلك وإنما يلزم إرسال رسومات المكاتب ذات الدرجة الثالثة لكل عضو بعد طبعها .

استحسان .

ثم نغمت الجلسة والساعة عشرة ما

محمد سلطان

مَجْلِسُ النَّوَابِ

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

يوم الأحد ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩

(٢٦ مارس سنة ١٨٨٢)

عقدت الجلسة والساعة انقضا برئاسة سعادة الرئيس وحضور ٧٣ من الأعضاء تلى محضر الجلسة الماضية وقيل .

دخل حضرة عطوفتسو رئيس مجلس النظار فلقاه حضرات أعضاء المجلس وسعادة رئيسه بالبشر والتعظيم ، وبعد ذلك تلا عليهم خطابا تقيسا شكرهم فيه على عنايتهم بأمر مصلحة البلاد واهتمامهم بمناقضتها وهذا مفاده :

ان المدة القصيرة التي أتمموها والأعمال الكثيرة التي باشرتموها تدل على شدة ميلكم إلى النجاح ، ورغبتيكم في تقدم البلاد ، وحيث أن هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لأتمته الأساسية ، فقد أثبتت بالإصالة عن نفسي وبالنابة عن إخواني ، لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة ، وأرجو اليكم أن تسفلوا أفكاركم في مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التي ستوضع في العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة ، وهذا هو الأمر العالي الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون أقدمه لديكم ، والله المستول في توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز .

ولما فرغ منه أجابه سعادة رئيس مجلس النواب بما يشف عن ابداء الشكر للجناب الخديوي المعظم ، وسأل الله سبحانه وتعالى أن يجرى على يديهم في العام القابل ما يكون فيه كمال الخير للبلاد وهذا مفاده :

نشكر للجناب المظلم عنايته باستجابة عطوفتكم في ختم أعمال المجلس بهذا العام ،
ونسأل الله أن يوفقنا في العام القابل لانعام المقاصد الخيرية ، والمناخ العمومية ، التي
منع قصر الوقت في هذا الاجتماع من انحراجها الى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد
الاتحاد ، ويزيد تأليف القلوب ، لتكون يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، على خدمة هذا
الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الإصلاح .
وتلى الأمر العالي الآتي :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ ، وحل الأمرين
العالين الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ ، وبناء على ما رفعه اليانا ناظر
داخلية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارتنا .
أمر بما هوأت :

المادة الأولى

قد صار انقضاء مجلس النواب في هذا اليوم الذي هو آخر مدة انعقاده
في هذه السنة .

المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى عابدين في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٣٧ مارس سنة ١٨٨٢

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمود سامي

ثم فضت الجلسة والساعة السادسة ما

محمد سلطان

مشروع الديكريته الذى قدمته الحكومة لمجلس النواب بشأن ترتيب مجلس أعلى للإدارة والأحكام

(البند الأول)

يشكل مجلس أعلى للإدارة والأحكام يشغل فى تحضير وتأليف القوانين ولوائح الإدارة العمومية، ويعطى رأيه فى جميع المسائل التى تعال عليه من نظار الدواوين، ويحكم حكماً باتاً بهيئة محكمة مخصوصة فى سائر المواد الإدارية الواقع نزاع فيها .

(البند الثانى)

يؤلف مجلس الإدارة والأحكام الأعلى من رئيس مجلس النظار بصفة رئيس، ومن وكيلين، ومن عشرين مستشاراً، ومن كاتب أسرار عمومى، ومن ثلاثة رؤساء كتاب .

(البند الثالث)

يكون تعيين الوكيلين بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظار، ويربط لهما ماهية، ولا يجوز عزل لهما إلا بقرار يصدر من المجلس فى جلسة عمومية وبأمر الحضرة الخديوية بناء على موافقة رأى مجلس النظار .

(البند الرابع)

تكون تسمية مستشارى مجلس الإدارة والأحكام الأعلى بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظار، ويتخبون من موظفى الحكومة الذين فى خدماتها، ولا يعين لهم ماهية ولا يعزلون إلا بأمر من الحضرة الخديوية بعد قرار يصدر فى جلسة عمومية من مجلس الإدارة والأحكام الأعلى بناء على طلب رئيس مجلس النظار .

(١) وضع مشروع هذا الديكريته دكتور محمد شريف باشا وقدمه إلى مجلس النواب بمجلسه المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ١٨٨٢ . وقد عذرت على صورة الأصلية وهى غير بقيدة بمجلس النواب ولا منشورة فى الوقائع الرسمية .
(المؤلف)

(البند الخامس)

لا يجوز لمن كان ناظر أحد البوابين، أو قاضيا في إحدى المحاكم، أو عضوا في مجلس شورى النواب، أو محافظا، أو مأمورا ضابطية، أو مدبرا، أو من في عهده نقود ميرية من أية طبقة كان، أن يتقلد وظيفة مستشار في مجلس الإدارة والأحكام الأعلى، ويسوغ لمن كان متقلد وظيفة غير إحدى الوظائف المتقدمة أن يسمى مستشارا في المجلس المذكور.

(البند السادس)

تكون تسمية كاتب الأوامر الموصى من الحضرة الخديوية ببناء على عرض ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس الإدارة والأحكام الأعلى، وتكون تسمية رؤساء الكتاب من ناظر الداخلية بناء على عرض وكيل المجلس، وبين له ولم ماهية.

(البند السابع)

يتداول مجلس الإدارة والأحكام الأعلى في جلسة عمومية عن مشروعات القوانين والأوامر، ولا يسوغ عرض مشروع أحد القوانين على مجلس شورى النواب ولا التصديق عليه أو إعلانه من الحضرة الخديوية، إلا متى كان محزرا من المجلس المذكور، غير أنه يجوز عدم استشارته عن قانون المالية السنوي المتضمن تقرير مصروفات وإيرادات الحكومة أو مصالحها، وربط ميزانية كل سنة ولا يسوغ أيضا التصديق من الحضرة الخديوية على مشروع أحد الأوامر المختص بالإدارة العمومية أو نشره إن لم يمرض أولا على مجلس الإدارة والأحكام الأعلى.

(البند الثامن)

يركب مجلس الإدارة والأحكام الأعلى من قسمين: أحدهما للأحكام والإدارة، والثاني للدعوى، وكل واحد من الوكيلين يكون رئيسا على أحد القسمين، ويجوز لكل واحد من المستشارين أن يكون عضوا في القسمين معا.

(البند التاسع)

يختص قسم الإدارة والأحكام بما يأتي :

(أولا) تحرير مشروعات القوانين ، وتحضير لوائح الإدارة العمومية ، والأوامر
الموضوعة ببيئة لائحة .

(ثانيا) إعطاء رأيه عن مشروعات الأوامر ، وبوجه العموم عن جميع
المسائل التي تحال عليه من رئيس مجلس النظار .

(ثالث) البحث في المسائل الإدارية المختصة أى المسائل المتعلقة بمراكز
الحكومة العمومية أو المحلية ، وبالأماكن العمومية من أى نوع كانت ، وبوجه أهم
في سائر المسائل الخصوصية المتعلقة بالدواوين والتي تحال عليه من نظار الدواوين
المذكورة .

(البند العاشر)

ينظر قسم الدعاوى في المواد المتنازع فيها .

(البند الحادى عشر)

اختصاص مجلس الإدارة والأحكام بالأصل ببيئة محكمة إدارية محمول على القوانين
والأوامر التي تحيل عليه فصل الخصومات والمواد السارية عليها أحكام تلك القوانين
والأوامر ، فالمتنازعات المتعلقة بالاختصاصات والاشتراطات والتمهيدات والمقاومات
والمزادات ، وبوجه أهم جميع الخصومات سواء كانت عن منقول أو عقار ، الواقعة بين
الأفراد من جهة وبين الحكومة أو مصالحها من جهة أخرى ، إلا ما كان داخلا منها
في اختصاص المحاكم المختصة ، وجميع التشتيكات المختصة بالأموال والموائد والرسوم
من أى نوع كانت ، والمشاكل والتشتيكات والمتنازعات الواقعة عن عهد النقد
الميرية هي داخلة في اختصاص مجلس الإدارة والأحكام الأعلى ، مشكلا ببيئة قسم
دعاوى لأجل رؤيتها وفصلها ، وكذلك يحوز لكل ذى شأن الطعن أمام المجلس
المذكور مشكلا ببيئة قسم دعاوى في إجراءات موظفى ومأمورى الحكومة من أى

رتبة كانوا ، متى كانت تلك الاجراءات خارجة عن حدود وظائفهم أو مضرة في حقوق الأفراد ، ولرئيس مجلس النظار أن يحيل على مجلس الإدارة والأحكام الأهل منعقدا في جلسة عمومية القرارات الصادرة من قسم الدعاوى عن إحدى المسودات المار ذكرها ، متى كانت تلك القرارات خارجة عن حدوده أو مخالفة لنصوص القوانين .

(البند الثاني عشر)

لا يجوز الطعن أمام قسم الدعاوى :

(أولا) في تعريف الكارك ، والدخولية ، والسكة الحديد ، والوابورات ، والوسطة ، والتغراف ، ويوجه العموم في طريقة سائر المصالح .

(ثانيا) في لوائح الإدارة العمومية ، وفي اللوائح الداخلية الخاصة بالدواوين وبالمصالح التابعة لها .

(ثالثا) في لوائح التاريخ هنا يختص بمرز الأتليان ، وفي جميع الإجراءات المختصة نظرها بالمحاكم المختلطة على مقتضى لائحة ترتيبها .

(البند الثالث عشر)

يوزع كاتب الأسرار العمومي الأشغال على القسمين تحت ملاحظة وكيل المجلس ، ويمرر وقائع المذاكرات في جلسات المجلس العمومية وفي جلسات القسمين أيضا اذا دعى لذلك ، ويمرر المحاضر ، ويمضي آراء وقرارات المجلس ، ويحفظ الأوراق الأصلية المتضمنة أعمال جلسات المجلس العمومية ، وقسميه ، ويسلم منها صورا عند الاقتضاء .

(البند الرابع عشر)

يمرر رؤساء الكلاب وقائع مذاكرات ومحاضر جلسات القسمين ، ويكلفون بفحص القضايا التي تسلم اليهم ويقدمون التقارير عنها .

(البند الخامس عشر)

تعمل لائحة إدارة عمومية تبين فيها أصول المرافعة والتحقيق و جلسات المجلس العمومية، وفي كل قسم من قسمه ويصدر عن تنفيذها أمر من الحاضرة الخديوية يكون متضمنا أيضا لائحة المجلس الداخلية .

(البند السادس عشر)

على رئيس مجلس نظارتنا تنفيذ أمرنا هذا .

الفهرس

الخاص بمحاضر مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٢٦٣ كلمة المؤلف عن محاضر مجلس النواب المصرى ٢٦٥ المقالة الخديوية .	الجلسة الأولى (٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١)
٢٦٦ خطبة رئيس المجلس .	
٢٦٧ خطبة سليمان أباطة باشا .	
٢٦٨ ترتيب أعلام (لجان) المجلس .	
٢٦٩ تحديد موعد افتتاح الجلسات والأنصراف .	
٢٧٠ تحقيق صحة الانتخاب فى الأعلام .	
٢٧٠ انتخاب أعضاء اللجنة الخاصة بتقديم الرد على المقالة الخديوية .	
٢٧١ شكر الحكومة على انتخاب رئيس المجلس والباشكاتب .	
٢٧١ اتباع الألائحة القديمة حتى يقر المجلس اللائحة الجديدة .	
٢٧٢ انتخاب رؤساء الأقسام .	الجلسة الثانية
٢٧٢ الرد على المقالة الخديوية .	(٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٨١)
٢٧٣ قبول استقالة أحمد إسماعيل أفندى الخناوى المنتخب من مديرية البحيرة .	
٢٧٤ تحقيق صحة انتخاب نواب مديرية البحيرة .	

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٢٧٤ انتخاب محمود سليمان بك لثلاوة الجواب على المقالة الخديوية .	(تابع الجلسة الثانية)
٢٧٥ تحقيق صحة الانتخاب المبادر من الأعلام .	الجلسة الثالثة
٢٧٧ تشكيل قومسيون لفحص اللائحة الأساسية التى سعد من الحكومة .	(٢٩ من ديسمبر ١٨٨١)
٢٧٩ انتخاب أعضاء ورئيس القومسيون .	
٢٨١ خطبة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار الخاصة بتقديم لائحة تشكيل مجلس النواب ولائحة ترتيب مجلس أعلى للإدارة والأحكام .	الجلسة الرابعة (٢ من يناير ١٨٨٢)
٢٨٥ طبع اللائحة وتوزيعها على الأعلام .	
٢٨٦ تقرير القومسيون عن اللائحة الأساسية، وعن كتاب رئيس مجلس النظار المتعلق ببناء الميزانية .	الجلسة الخامسة (أول فبراير ١٨٨٢)
٢٨٨ إعادة اللائحة الأصلية وكتاب رئيس النظار إلى القومسيون لفحصها وتقديم تقرير عنها في جلسة الفد .	
٢٩١ تلاوة تقرير القومسيون الخاص باللائحة الأساسية .	الجلسة السادسة (٢ من فبراير ١٨٨٢)
٢٩٣ تشكيل لجنة من خمسة عشر من النواب لمقابلة رئيس النظار لذكر له سوء تأثير قيمة في المجلس وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا عناية ولا تأجيل، فإن أبى، فاللجنة تقصد الخديوى وتسأله التصديق على اللائحة سرىما .	

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٢٩٤ عرض ناظر المعارف العمومية وناظر الأوقاف التعديلات التي أدخلتها النظارة الجديدة على مشروع اللائحة الأساسية التي وضعها مجلس النواب وموافقة هذا المجلس عليها .	الجلسة السابعة (٧ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٠٠ خطبة محمود سامي باغا رئيس مجلس النظر لتقديم اللائحة الأساسية للجلس ومبها ثلاثة أواخر كريمة متعلقة بها مصدقا عليها من الجانب الخلدوي .	الجلسة الثامنة (٨ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣١٥ إحالة وضع النظام الداخلي للجلس على لجنة اللائحة .	الجلسة التاسعة (٩ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣١٦ اعتماد صحة انتخاب خمسة نواب زيادة عن العدد المقرر انتخابه بحسب اللائحة القديمة .	
٣١٦ انتخاب محمود سليمان بك رئيسا لقومسيون وضع اللائحة بدلا من رئيسها الذي عين فأظروا للأوقاف .	
٣١٧ تحديد العدد الذي يصرح لهم بإجازات من كل قسم .	
٣١٧ تحقيق صحة انتخاب الشيخ أحمد المباحي .	
٣١٩ انتخاب الوكيلين .	الجلسة العاشرة (١٣ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٢١ مناقشة حول انتخاب الوكيلين .	الجلسة الحادية عشرة (١٤ من فبراير سنة ١٨٨٢)

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٣٢٣ تقرير مقدم من أحمد افندى محمود بطلب مغالبة الحكومة بطلب العقود والمعاهدات التى بينها وبين الدول الأجنبية ، وكذلك الاتفاقات الخصوصية التى بينها وبين أفراد رعايا الحكومات الأجنبية ، ليكون المجلس آمنا فيما يقرره من الممارضات .	الجلسة الثانية عشرة (١٥ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٢٤ تقرير مقدم من أحمد افندى عبد النصار باختلال إدارة التاربع (المساحة) ، استدعاء ناظر المالية لمناقشته في موضوعه .	
٣٢٥ مناقشة حول سعر الحنطة ومنع تصديرها .	
٣٢٧ تقرير مقدم من محمد افندى الشافلى بشأن الضرر من تخصيص ربع التعداد في كل بلد لحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور .	
٣٣٠ تقرير مقدم من عبد الحميد افندى البيطاش بشأن مخالفة تعيين واصف بك حمزى التابع لدولة النمسا رئيسا لإحدى المحاكم المختلطة .	الجلسة الثالثة عشرة (٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٣١ تأجيل انتخاب لجنة العرائض للجلسة المقبلة .	
٣٣٢ مناقشة حول منع تصدير القنابل .	الجلسة الرابعة عشرة (٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٣٣ تقرير مقدم من إبراهيم افندى الوكيل عن الرى في مدينة البصرة ، وتقرير المجلس استدعاء مندوب من نظارة الأشغال لمناقشته في موضوعه .	
٣٣٩ تقرير مقدم من عبد الوهاب افندى عفيفى وحسين افندى سويلم بشأن تسوية المقابلة وتقرير المجلس مغالبة نظارة المالية بشأنها .	

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٣٤١ طلب عبد المجيد افندى البيطاش سن قوانين الحقوق المدنية والتجارية والجنابات وقانون إدارى لموم محلات الادارة ومشايخ البلدان .	الجلسة الخامسة عشرة (٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٤٣ تقرير مقدم من عبد الشهيد افندى بطرس بشأن سن قانون لترتيب المحاكم الأهلية .	
٣٤٣ تقرير مقدم من على افندى مكاوى بشأن سن مشروع قانون بين ما هو واجب على كل من خدمة القطر تأديته بمراعاة حقوق الأمة .	
٣٤٥ تقرير مقدم من حسين افندى أبوحسين بطلب سن قانون الشبهة .	
٣٤٦ طلب عبد المجيد افندى البيطاش وضع قاعدة لبيع أملاك الحكومة .	
٣٤٧ تقرير مقدم من محمود بك سليمان بشأن تنظيم حالة الزى فى بعض مديريات الوجه القبلى لتحسين حالة الزراعة .	
٣٥٠ تقرير مقدم من على افندى كساب بشأن أطيان البرارى المستصلحة وربط المشور عليها .	الجلسة السادسة عشرة (٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٥٢ تقرير مقدم من أحمد بك أباطه وهلال بك منير بطلب شق رياح لمديريات القليوبية والدقهلية والشرقية .	
٣٥٣ تقرير مقدم من أحمد بك عبد الغفار بشأن توسيع قنطرة القم .	
٣٥٦ تقرير مقدم من عبد السلام المريلحى بك بشأن تعمير التعليم فى القطر .	

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٣٥٩ تقرير من أحمد على بك طلب قوانين المعاشات وإحالتها على لجنة من المجلس لفحصها . تقرير من إبراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بشأن تعديل ربط تقاسيط الأموال الأميرية .	الجلسة السابعة عشرة (٢٧ من فبرارة ١٨٨٢)
٣٦٢ حضور فاطر المسالية لتقديم الإيضاحات المطلوبة عن إدارة التاريخ ومناقشة الأعضاء لما .	
٣٦٩ تقرير من الشيخ أحمد سالم الرضى ومراد افندى السعودى بشأن مد ترة الارهاقية .	
٣٧٠ تقرير من أحمد افندى عبد الفغار بشأن الأراضى المنصبة للأجران .	
٣٧١ تقرير من طافع افندى سلامه بشأن تعيين رواتب لمشايخ البلاد .	
٣٧٤ تقرير من الشيخ أحمد الصباحى بشأن توصيل بعض الترع برياح المنوفية .	
٣٧٥ تقرير من محفوظ رشوان افندى بشأن إيجاد طريقة لتطهير ترعى الدروطة والسواحلية بالكراكات أو غيرها .	
٣٧٦ تقرير من بسيونى افندى أبو الفضل بشأن انتساب بعض أهالى البلاد الى قبائل العربان بدون حق . تقرير من طليه حزين افندى بشأن التضرر من إجماد وابورات السرى بالقرب من ناحيتى لاهون وهواره بالفيوم بجوار فم البحر الیوسنى تسبب فى قطع المياه عن باقى الأطنان .	
٣٧٧ تأليف لجنة للنظر فى تقاسيط الأموال .	

الموضوع وأرقام الصفح	الجلسة وتاريخها
٣٧٩ إحالة مشروع توقيع المصوغات الشرعية للعقارات التى أخذت بشوارع المحروسة وتغيرت معالمها بسبب الهدم، ومشروع بقاء الامتيازات الممنوحة للبربان، على اللجنة المشكلة لوضع النظام الداخلى لفحصهما بطريق الاستعمال .	الجلسة الثامنة عشرة (٢٨ من فبراير سنة ١٨٨٢)
٣٨٢ رد نظارة المالية عن سؤال المجلس فيما يتعلق بتأخر نفوذ الحكم الخاص برد المقابلة لأربابها .	الجلسة التاسعة عشرة (أول مارس سنة ١٨٨٢)
٣٨٤ تحقيق صحة نيابة بديى افندى الشرىى بدلا من حسن باشا الشرىى الذى ولى نظارة الأوقاف .	
٣٨٦ تقرير لجنة النظام الداخلى عن مشروع قانون امتيازات البربان .	الجلسة العشرين (٤ من مارس سنة ١٨٨٢)
٣٨٩ تقرير من أحمد بك على بشأن رى مديريات إسنا وقنا وجرجا وأسيوط .	
٣٩٠ تقرير من أحمد افندى عبيد التفار بشأن من قانون للإدارة يتضمن حدود المأمورين والمستخدمين وحقوقهم .	
٣٩١ تقرير من على افندى كساب بشأن إعادة إدارة نواحى الجفالك للاقسام كما كانت عليه بدلا من تبقيها لإدارة الدائرة السنية ولقومسيون الأراضى الأميرية .	
٣٩٢ تقرير من أحمد بك على وعبيد الشعيد افندى بطرس بشأن إفساء السلك الحسديدية بمديريات إسنا وقنا وجرجا، وأنشاء المجالس القضائية ومدارس للتعليم فى تلك المديريات .	

الجلسة وتاريخها	الموضوع وأرقام الصحف
الجلسة الثانية والعشرين (تابع الجلسة الثانية والعشرين)	٤١١ ومن تهمات حضرته إبراهيم أفندى الوكيل ومحمود بك سليمان وأحمد بك أبانظه وهلال بك مير وأحمد أفندى عبد الغفار .
	٤١٦ إحالة مشروع الأمر للمالى الخالص بمعاملة جميع الربان الفاطنين بالقطر المصرى بمقتضى القوانين والوائح والمشتورات المتبعة الاجراء بالمجالس المحلية فى حق عموم الأهالى على لجنة النظام الداخلى لفحصه وتقديم تقرير عنه .
	٤١٧ تقرير لجنة العرائض .
	٤١٩ تقرير جاد أفندى مصطفى بشأن إلغاء العقوبة التي توقع على مشايخ البلاد الخالصة بتعداد الأغنام .
الجلسة الثالثة والعشرين (١١ من مارس سنة ١٨٨٢)	٤١٩ تقرير سالم أفندى الريدى الخالص بالديون السائرة .
	٤٢٠ تقرير رضوان أفندى عطية بشأن تحسين حالة الرى فى بعض المديرىات القبلية .
	٤٢٢ إحالة التقارير التي وافق عليها المجلس على النظر للاجابة عنها .
	٤٢٢ تقرير لجنة العرائض .
الجلسة الرابعة والعشرين (١٢ من مارس سنة ١٨٨٢)	٤٢٦ إجابة ناظر المعارف على التقرير الخالص بتوسيع دائرة المعارف العمومية فى الخديوية المصرية .

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٤٣٦ إحالة قانون الانتخاب على اللجنة المشكلة لفحص اللائحة الأساسية .	(تابع الجلسة الرابعة والعشرين)
٤٣٦ تشكيل لجنة لفحص التقرير المقدم من عبد السلام بك المولى الخالص بالمعارف العمومية .	
٤٣٧ تقرير لجنة العرائض .	
٤٣٩ إجابة فاطمة الأشغال على التقارير الآتية :	الجلسة الخامسة والعشرين (١٣ من مارس سنة ١٨٨٢)
٤٣٩ تقرير محمود بك سليمان وأحمد على بك المتعلقين برى الوجه القبلى .	
٤٤٠ تقرير إبراهيم أفندى الوكيل المتعلق برياح البحيرة .	
٤٤٦ تقرير أحمد أفندى عبد الغفار المتعلق بقم رياح المنوفية .	
٤٤٧ تقرير على أفندى حسن شعراوى الخالص بقرع السيخة والدسوق والبقرة .	
٤٤٩ تقرير هلال بك منير الخالص بالرياح للشرق .	
٤٤٩ تقرير طلحة أفندى حزين الخالص بقناطر الإبحر بالقيسوم .	
٥٠٠ تقرير الشيخ أحمد سالم الريدى ومراد أفندى السعودى الخالص بمد ترة الإبراهيمية .	
٥٠٠ انتخاب اللجنة الخاصة بالنظر فى تقرير توسيع دائرة المعارف .	

الموضوع وأرقام الصلصف	الجلسة وتاريخها
٤٥١ مناقشة مشروع النظام الداخلى لمجلس النواب .	الجلسة السادسة والعشرين (١٦ من مارس سنة ١٨٨٢)
٤٦٢ مكتبة من رياسة مجلس النظار بشأن إرسال قوانين الحاكم النظامية للنواب فى دوائرهم للذاكرة فيها أثناء عطلة المجلس .	الجلسة السابعة والعشرين (١٧ من مارس سنة ١٨٨٢)
٤٦٣ تقرير اللجنة التى كلفت لفحص مشروع الأمر السالى المتعلق بالمعارات المأخوذة بشوارع المحروسة .	
٤٦٥ الاستقرار فى نظر مسود مشروع النظام الداخلى لمجلس النواب .	
٤٧٣ مكتبة من نظارة المالية عن معلوماتها فى مسألة مجلات الأجران .	الجلسة الثامنة والعشرين (١٩ من مارس سنة ١٨٨٢)
٤٧٥ الاستقرار فى نظرس مواد النظام الداخلى لمجلس النواب .	
٤٨٢ تقرير لجنة المرائض .	الجلسة التاسعة والعشرين (٢٠ من مارس سنة ١٨٨٢)
٤٨٥ طلب مقدم من الشيخ أحمد الصبايح عن إطالة مدة مجلس النواب لنظر الأعمال المائدة بالفع والإصلاح على أهالى البلاد، وقرار المجلس برفضه .	
٤٨٨ تقرير اللجنة المكلفة بالنظر فى قانون الانتخاب .	الجلسة الثلاثين
٤٨٨ مناقشة مواد القانون من المادة الأولى الى المادة الخامسة والسبعين وموافقة المجلس عليها .	(٢١ من مارس سنة ١٨٨٢)

الموضوع وأرقام الصمف	الجلسة وتاريخها
٥٠٨ مكاتبة من رياسة مجلس النظار تتضمّن الجواب على ما طلبة المجلس من تشكيل مجالس عليه بمديريات اسنا وقتا وجرجا .	الجلسة الحادية والثلاثين (٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢) (قبل الظهر)
٥٠٨ مكاتبة من رياسة مجلس النظار تتضمّن الجواب على ما طلبة المجلس من قانون المشيخة .	
٥٠٩ مكاتبة من رياسة مجلس النظار تتضمّن الجواب عن قانون العمليات .	
٥١٠ مكاتبتان من رياسة مجلس النظار، الأولى عن طلب المجلس لصور المهود والوثائق والاتفاقات، والثانية ومعها صور الموجود من هذه المهود فى نظارة الحفانية ، وموافقة المجلس على طبعها وتوزيعها على النواب .	
٥١١ بقاء قلم كتاب المجلس بعد فسخ الدعوة .	
٥١٢ مكاتبة من رياسة مجلس النظار عن طلب المجلس القانون الاسامى .	
٥١٣ مكاتبتان من رياسة مجلس النظار ونظارة المالية بشأن قانون معاشات المستخدمين .	
٥١٣ مكاتبة من نظارة المالية بشأن الاطيان التى تولى من ترعة الابراهيمية .	
٥١٤ مكاتبة من نظارة المالية بشأن المستحق لأربابه من مال المقابلة .	
٥١٥ مكاتبة من نظارة المالية بشأن المتأخر للأهالى من الديون المتفرقة .	

الموضوع وأرقام الصحف	الجلسة وتاريخها
٥٢٠ تقارير لجنة المراض .	الجلسة الثانية والثلاثين (٢٥ من مارس سنة ١٨٨٢) (بعد الظهر)
٥٢٦ تقرير اللجنة المشكلة فى شأن المعارف .	
٥٢٩ تلاوة الأمر المالى الخاص بانقضاء مجلس النواب يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢	الجلسة الثالثة والثلاثين (٢٦ من مارس سنة ١٨٨٢)
٥٣١ مشروع الديكرتو الخاص بترتيب مجلس أعلى للإدارة والأحكام الذى قدمه محمد شريف باشا لمجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢	

(تنبيه) وقع بالصحف الآتية أرقامها خطأ مطبعى وصحت :

- فى الصفحة ١٠٢ السطر الحادى عشر ١٠ نوفمبر وصحتها ١٥ نوفمبر .
- فى الصفحة ١١٠ السطر الثالث عشر كلمة النيابية وصحتها الثانية .
- فى الصفحة ١٢٧ السطر الرابع كلمة معهم وصحتها معهما .
- فى الصفحة ٢٢٣ السطر الأخير كلمة وضعه وصحتها وضعها .
- فى الصفحة ٢٢٧ السطر السادس من الخامس كلمة بعد أصلاحات وصحتها بعض .
- فى الصفحة ٢٣٥ السطر الخامس ١٧ من يونيو وصحتها ١٧ من يوليو .
- فى الصفحة ٢٥١ السطر الرابع كلمة ادراود وصحتها ادوارد .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ وَالْأَعْمَالِ

من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣

(كيفية تشكيلهما)

بعد أن انتهت الثورة العرابية، قررت الحكومة الإنجليزية في أواخر سنة ١٨٨٢ نذب جناب اللورد دو فرين سفيرها وقتئذ في الآستانة، للتوجه إلى مصر وتقديم تقرير عما يجب عمله من الإجراءات اللازمة لإصلاح نظام الحكومة المصرية، وتنظيم أمور البلاد على ما تقتضيه المصلحة الإنجليزية، فوصل إلى مصر في يوم الثلاثاء ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢، وأبدأ في القيام بمهمته بعد مفاوضة الخديوى والنظار واستطلاع أحوال البلاد، فجمع معلوماته ومقترحاته في تقرير مطول أرسله إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٦ من فبراير سنة ١٨٨٣، فوصل إليه في الرابع عشر من هذا الشهر، كما أبلغه إلى دولة شريف باشا رئيس مجلس النظار بكاتب مؤرخ في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٨٣، وقد أشار فيه ضمنا بضرورة إلغاء مجلس النواب المصرى سنة (١٨٨٢) واستبداله بنظام تمثيلى يؤلف من ثلاث هيئات: الأولى مجالس المديرية، والثانية مجلس التشريع (سمى فيما بعد مجلس شورى القوانين) والثالثة المجلس العمومى (سمى فيما بعد بالجمعية العمومية) وقد نشر هذا التقرير بالوقائع المصرية وقتها تباعا في عدة أعداد كما ترجمته ونشرته جريدة الأهرام بمجموعة خاصة طبعها بمطبعها بالاسكندرية، وبالنسبة لأهميته رأينا إثبات ترجمة الجزء الذى أشار فيه جنابه بإنشاء تلك المجالس مع نص للكاتبين الذين تبودلنا بينه وبين رئيس مجلس النظار عن ذلك، وقد أنشأنا كلاهما بالجزء الخامس^(١).

(١) راجع المصحف من رقم (٢٥٢) إلى رقم (٢٦٩) .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

(من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ من مايو سنة ١٩١٣)

أنشئ مجلس شورى القوانين بموجب الأمر السالى الصادر فى أئلى مايو سنة ١٨٨٣ ، وهو مجلس استشارى بالمعنى الصحيح تعرض طلبة الأمور المهمة كالنظر فى الميزانية ومشروعات القوانين والأوامر المالية المشتتة على نواحي الإدارة العمومية وضربها من الأمور الخطيرة التى تعرض عليه بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار لأخذ رأيه فيها دون أن يبدى حكماً نهائياً .

ويؤلف من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ، منهم أربعة عشر عضواً دائماً ، ينتخبهم سمو الجتاب العالى الخديوى ويصدر بهم أمر عال ، ويعين منهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ولا يمكن رقتهم إلا بأمر خديوى بعد مصادقة ثلث أعضاء المجلس ، وهم يشغلون وظائف دائمة ، وترتبط لهم رواتب بكنى موظفى الحكومة ، وقد كانت تصرف اليهم بواقع مائة جنيه سنوياً ، ثم خفضت بعد ذلك إلى تسعين جنيهاً سنوياً ، ويستمررون فى وظائفهم طول حياتهم ، وإذا دعى واحد أو أكثر منهم إلى تولى منصب النظارة فيعين البديل من النظار المنفصلين وقتها .

ومن ستة عشر عضواً مندوباً يتم انتخابهم بطريقة أخذ الأصوات العامة ومنهم يعين أحد الوكيلين ، ومدة توظيفهم ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال عدا الوكيل المعين منهم فيرتبط له راتب أسوة بالأعضاء الدائمين .

والمتخبون (بكسر الحاء) هم كل مصرى تابع للحكومة المحلية ، بالغ من العمر عشرين سنة ، حائز لشروط الانتخاب ، غير صادر فى حقه أحكام ، ومؤلا يمتارون

مندوبين للانتخاب، ولهذا السبب تقسم بعض المدن إلى أقسام، وبعض المديريات إلى بلاد، وكل قسم وبلد ينتخب مندوبا ينوب عنه، وفي مدينة القاهرة ينتخب المندوبون عضوا ينوب عن المدينة في هذا المجلس، ومندوبو الإسكندرية ودماط ورشيد وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والعريش يسقذون مجتمعاتهم في مقر الاسكندرية، ويختبون عضوا ينوب عنهم في المجلس، أما في المديريات فيجتمع مندوبو كل مديرية، ويختارون أعضاء لينوبوا عن كل مديرية في جلسها باعتبار عضوين لكل مركز، وأعضاء كل مجلس من مجالس المديريات يجتمعون لانتخاب عضو واحد ينوب عن المديرية في هذا المجلس، ومن يفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في منتهى الثلاث سنوات يفصل أيضا عن مجلس شورى القوانين، ويختب مجلس المديرية بدلا عنه .

ويؤم للمضوية في مجلس الشورى إذا تاب العضو عن المديرية أن يكون قبل عضوا في مجلس المديرية، ويجب أن يكون المرشح للانتخاب ملما بالقراءة والكتابة وقاطنا في نفس المركز الذي يرغب أن ينوب عنه، ودفع للدريية خمسة وعشرين جنيا ضرائب أطيان يملكها في ذلك المركز مدة سنتين ماضيتين، هذا إذا كان حاصلا عل إحدى الشهادات العالية، وخمسين جنيا إذا لم تكن لديه شهادات ما أعضاء المجلس في المدن فيجب أن يكونوا حائزين للشروط المذكورة، إلا أن الخمسة والعشرين أو الخمسين جنيا يجب أن تكون قد دفعت عن عوائد أملاك في نفس المدينة التي ينتخب فيها، وأن يكون اسمه مدرجا في كشف المرشحين للانتخاب عن خمس سنوات ماضية، وألا يكون من رجال الجندية ولا من موظفي الحكومة (إلا إذا كان عمدة) .

ومن عهد إنشاء هذا المجلس لنفاية يوم ٣٠ من يونية سنة ١٩٠٩ كان يتم في أوائل شهور فبراير وأبريل ويونية وأغسطس وأكتوبر وديسمبر، ثم مثل موعد افتتاح دور انعقاده السادس إلى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة، ويبقى دوره لنفاية آخر شهر مايو من السنة المقبلة .

وقد استمر هذا المجلس مدة ثلاثين سنة، عقد فيها ٦٥٧ جلسة في ٣١ دور انعقاد عادي، وعدد سبع جلسات في اجتماعين غير عاديين، في السنة من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ الى ٣١ من مايو سنة ١٩١٣ (آخر جلسة له)، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائه أربع مرات لأربع هيئات، أما ما كان ينفصل منهم عن عضوية المجلس لسبب سقوطه عند تجديد الانتخاب بالقرعة للمجالس المدرجات في منتهى الثلاث سنوات أو لأسباب أخرى، فهؤلاء كان يتم انتخابهم في أثناء أدوار الانعقاد العادية. وكنات جلسات لا يحضرها سوى أعضائه، الى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ من مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية.

أما الميزانية فترسل إليه في أول ديسمبر من كل سنة لتعرض عليه لإبداء آرائه ورغباته في كل فصل من فصول أقسامها، وتتبع هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الداعية لذلك، إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها، ثم مثل موعد إرسال الميزانية الى المجلس بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٣ فصارت ترد إليه قبل افتتاح السنة المالية بأربعين يوما، ولم يتمكن المجلس من نظرية ميزانية بموجب هذا التعديل نظرا لجله.

وكان محظورا على هذا المجلس المناقشة في المسائل السياسية، أو أن يتناكر أو يبدى رغبة ما في دبركو الآستانة، والدين العمومي، وكن ما للترت به الحكومة بقانون التصفية، أو بمجاهدات دولية، ولولى الأمر حل المجلس بأمر يصدر منه، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المدرجات الأعضاء المنسوين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل، أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد، وللنظار الاشتراك في مداورات المجلس، ويكون لهم فيها رأى شورى، وعليهم أن يقدموا له كافة الإيضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده.

وقد قام مجلس شورى القوانين في مدة هيئاته الخمس بوضع معظم القوانين واللوائح وفيها المعمول بها الآن في كافة وزارات الحكومة ومصالحها الحالية.

الجمعية العمومية

(من ٢٨ من يولية سنة ١٨٨٣ الى ٣١ من مارس سنة ١٩١٢)
 أنشئت الجمعية العمومية بموجب الأمر العالى الصادر فى أول ما يوسنة ١٨٨٣ ، وعدد أعضائها ٨٤ ، وتؤلف من نظار الدواوين الثمانية^(١) ، ومن رئيس ووكلى وأعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين والمندوبين وعددهم ٣٠ ، والأعيان المندوبين المنتخبين (فتح الخاء) وعددهم ٤٦ ، منهم ١١ ينتخبون بواسطة المحافظات فى المدن والثغور ، و٣٥ ينتخبون بواسطة مندوبى المديرىات ، ومدة توظيفهم ست سنوات ويمحوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال .

ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتنفذ جلساتها مرة على الأقل كل سنتين ، ولولى الأمر عقدها وقضا وحلها ، وفى حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات الجديدة فى مدى ستة شهور ، ولا يجوز لها أن تتداول فى أمر إلا إذا كان حاضرا منها ثلثا أعضائها ، فإذا تساوت الأصوات فرأى الرئيس مخرج للفريق الذى هو منه .

وقد عقدت الجمعية ٦٤ جلسة فى ١٦ دورا ، فى المدة ما بين ٢٨ من يولية سنة ١٨٨٣ الى ٣١ من مارس سنة ١٩١٢ ، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائها أربع مرات ، وكانت جلساتها لا يحضرها سوى أعضائها ، الى أن صدر القانون رقم ٣ فى ٣ من مارس سنة ١٩٠٩ ، فأصبحت علنية فى ٩ من فبراير سنة ١٩١٠ وهو تاريخ صدور لأئحة علنية الجلسات .

ولا يجوز ربط ضرائب جديدة ، أو رسوم على مقولات ، أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد مصادقتها ، وتستشار الجمعية لإبداء رأيا فى المسائل (١) هذا أقصى عدد من النظار بلته نظارة أثناء وجود الجمعية .

والمشروعات التي تبحث بها إليها الحكومة، كالسلف العمومية وإنشاء أو إبطال الترع وأى خط من خطوط السكة الحديدية ماراً أليها في جملة مديريات ، وعن فوز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها ، وجمعية أن تبدى آراءها ورغباتها من بادئ نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية ، أو الأمور الإدارية ، أو المالية ، وعلى الحكومة إذا لم تتول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التي دعها لعدم التمويل عليها ، إنما لا يترتب على الإخطار لهذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

وليس بين أعمال هذه الجمعية في هيئاتها الخمس ما يستحق الذكر ، سوى رفضها بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء مشروع امتداد امتياز شركة قنال السويس ، (ما عدا حضرة مرقس سمكة بك الذي رأى قبوله مع التعديل ، وحضرات أصحاب السعادة النظار) وطلبها إنشاء مجلس نيابي لمصر ، الآتى ذكره .

إنشاء مجلس نيابي في مصر

بناء على طلب الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ استقرت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين يعقدان جلستهما ، في أدوارهما العادية ، مدى عشرين سنة كاملة من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٠٣ لنظر المشروعات التي تعرضها عليهما الحكومة ، ولم يفكر أى عضو فيهما في طلب توسيع دائرة اختصاص المجلسين والتخلص من القيود الضيقة التي فرضها عليهم القانون النظامي ، ولم يجاروا رغبات الأمة التي كانت تتزايد يوماً فيوماً في طلب إعادة مجلس توابها الذي حل سنة ١٨٨٣ ، الى أن حلت سنة ١٩٠٤ فتقدم سعادة الشيخ على يوسف عضو الجمعية العمومية برغبة الى الجمعية ، يطلب فيها إنشاء مجلس

ينابى لمصر بدلا من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، عرضت بجلسته يوم الثلاثاء ٢٣ من فبراير سنة ١٩٠٤ وهذا نصها :

« بناء على المادة السادسة والثلاثين من القانون النظامى المذكور بها (والجمعية العمومية أن تبتدى آراءها ورغباتها من يادئ تمعما فى سائر المواد المتعلقة بالقوة العمومية، أو الأمور الإدارية أو المالية، وعلى الحكومة إذا لم تمول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعته لعدم التحويل عليها، إنما لا يقرتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها) .

أبدى جملة رغبات وأطلب من الجمعية التصديق عليها .

من القضايا المسلمة عند الحكومة والأمة الآن، أن الهيئة الاجتماعية المصرية قد ترفت كثيرا فى غضون العشرين سنة الماضية، أى منذ وضع قانونها النظامى الذى أنشئت به هيئتها الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، سواء فى أفكارها ومعارفها أو فى قضائها وإدارتها العمومية، كما أنها ترفت كثيرا فى ثروتها واتسعت فى معاملاتها التجارية وصار للعقل مجال واسع فى كل ذلك .

وعلى هذا التاموس العام أخذت الحكومة تترقى فى طرق انتخاب أفراد موظفيها وتضع الشروط والقيود، وتريدها أنا فأنا فى امتحان طلابي الشهادة من متخرجي المدارس، وبالتالي فى قبول طلابي وظائفها، حتى أوشكت أن تغفل أبواب مصالحها فى أوجه حاملي الشهادة الابتدائية لأصغر الخدم، وكانت قبل ذلك المدى لا تجد أن تطلب أى نوع من أنواع الشهادات العلمية حتى لأسمى الوظائف وهو القضاء لقلة ما تجد من المتسلعين بها .

أصبحت تأبى قبول حاملي الشهادات العليا من مدارس أوروبا فى وظائفها أو فى مهنة المحاماة، حتى يؤدوا امتحانا خاصا يسمونه امتحان المعادلة لمن لم يكن حائزا شهادة الدراسة الثانوية من المدارس الأميرية المصرية، وقد كانت قبل هذا الزمن تستمرى على حاملي الشهادات من أوروبا أيا كانت، لتستخذ منهم التفويض العالى لموظفي مصالحها .

بل أخذت الحكومة فوق ذلك تهيب المدن والبادر مجالس نيابية للبلديات ،
تديرها بشيء ظاهر من استقلال الرأي ، وجعلت في مدينة الإسكندرية على
الخصوص بلدية أشبه ببلديات مدن أوروبا ، بل إن نظارة الداخلية أسند لها
— بحكم القانون الأسامي للبلدية المذكورة — حق المراقبة ورفض كل قرار
لا تراه موافقا لمصلحة المدينة ، فصارت ترى الخطأ ظاهرا في بعض القرارات
فتكفي بأن تنبه إليه هيئة القومسيون ، دون أن ترفض القرار احتراما لرأى
الأغلبية .

وهذا جواب الحكومة على ملاحظات مجلس شورى القوانين التي رأسها
في مشروع ميزانية السنة الحالية ، ومناقشات المجلس مع الحكومة في التعديلات
القانونية الأخيرة ، وتقدير الحكومة لما بالقبول والاعجاب في أكثرها ، كل ذلك
من أصدق الشواهد على احترامها آراء متدوي الأمة وتقديرها حق قدرها .

فما للامة التي تقدمت في كل شيء ، وترقت من كل وجه ، لا تمنع نظاما
نيابيا يهد هذا المدى الطويل أوسع من ذلك النظام الذي أعطى لها في ظروف
كان سوء التفاهم مستحكما فيها بينها وبين الحكومة ، على أن واضع أساس هذا
النظام صرح على رموس الأشهاد بأنه نظام مؤقت ، وتجسرية متى ظهر صلاحها
وجب أن تمنح البلاد نظاما نيابيا حقيقيا يساعد الحكومة على أداء وظائفها
لا ريب أن القانون النظامي الحالي قاصر من كل وجه ، ولم يبق موافقا لدرجة رقى
الامة ولا صالحا لها ، حيث هي ترقى في كل شئون الاجتاع ترقيا مستمرا
وحكومتها تصعد كل يوم سبما في جميع النظمات ، ولذلك انتهزت هذه الفرصة
والجمعية العمومية متقدمة أن أسألهما الإقرار على طلب منح الحكومة البلاد هيئة
نيابية ، يمكنها أن تشترك معها في إدارة شؤونها ، وإن صادق ولاء المصريين
لملكهم المعظم وحكومته ، يعتبر أعظم ولاء أمة لملكها وحكومتها وذلك بما يشفع
لها إذا طلبت هذا الطلب العادل الشريف .

ومن المسلم لدى كل عاقل أن الهيئات النيابية من أكبر الوسائل للاستقرار في طريق ترقى الأمم وبلوغها ضروب الكمال في مظاهرها وجودها ، فوجود مجلس نيابي في مصر يكون من ضمانات الترقى في كل ما لم تبلغ فيه شأواً بعيداً عن التقدم ، وذلك لأن الحكومة والأمة محرومتان الآن من أفكار وآراء أكثر أهل البلاد علماً وخبرة بأحوالها ، ومحرومتان من تضامن الأفكار الذي لا يوجد في ملكة من الممالك بنير واسطة المجالس النيابية ، والتضامن من الأفكار يمزج طبقات الأمة ببعضها ، ويصل بين متقاطعيها ، ويحصل الميئين الحائكة والحكومة في دائرة واحدة ، ويفدى القول وينميها ويمدحها آفات التعتيل .

في سنة ١٨٨٣ على اثر إنشاء مجلس شورى القوانين ، قد انتخب فيه عضواً لمدينة القاهرة وزير كبير من الوزراء المصريين ، فأبى أن يقبل هذه الإجابة لأن نظام المجلس يقضى ألا تناقش الحكومة بكلمة واحدة إذا رفضت رأياً من آرائه ، ولو كان صوابه ظاهراً بارزاً للعيان ، وما فعله ذلك الوزير الكبير بفعله كل ناظر من النظائر السابقين والذين يحسبون أن يتخلوا عن مناصبهم يوماً من الأيام ، ولكن لو كان في البلاد مجلس نيابي حقيق له وظيفة المجالس النيابية في البلاد الدستورية لما وسع واحداً أن يأبى انتخابه لمثل ذلك السبب ، وكانت الحكومة تستفيد من خبرتهم الطويلة أضعاف ما يلزمها استئثارها الحال بالرائى والعمل ، بل في الأمة علماء كبار في الهندسة والطب والشرائع ، وعقلاء كبار من أكثر الطبقات هم الآن لا يفكرون في ترشيحهم للانتخاب سواء في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية للملاحظات السابقة وللقيود الموجودة في نظامها وهي لا توجد عادة في النظام النيابي الحقيقي ، غاية عقوبة للأمة أشد من حرمانها الانتفاع بآراء وأفكار أمثال هؤلاء وهم لو ضمروا أصواتهم إلى أصوات الحكومة في إدارة شؤون البلاد لأفادوها أكبر فائدة يمكن تصورها .

(١) هو المرحوم مصطفى رياض باشا الذي انتخب عضواً شرفياً في الهيئة الأولى سنة ١٨٨٣
ورفض قبول عضويته بالمجلس .

فبناء على كل ما تقدم يوجه الإجمال، أطلب من هيئة الجمعية العمومية الإقرار على مطالبة الحكومة أن تفتش مجلسا نيابيا، أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية الموجودة في كل مملكة سائرة في طريق الارتقاء والنظام، والله ولي التوفيق» .

فتليت هذه الرغبة بتلك الجلسة، وقررت الجمعية نظرها بالجلسة التالية، ثم طلب أحد الأعضاء "إحالة النظر في هذا الاقتراح^(١) على مجلس شورى القوانين أو أن يبقى حتى يبحث فيه من الآن إلى اجتماع الجمعية الآتي" .

فصمم صاحب الاقتراح^(٢) على نظره في هذه الجلسة، وطلب تلاوته ومخاطرة الحكومة عنه، فتليت عبارته مرة أخرى، وبعد مذاكرة الجمعية في موضوعه تقرروا بأطية الآراء مخاطرة الحكومة بهذا الاقتراح فأبلغ إليها .

وفي الدور التالي تقدمت الحكومة للجمعية بإجابتها عن هذا الاقتراح دؤنت بحضور جلسة يوم الاثنين ٣ من أبريل سنة ١٩٠٥ وصورتها :

« لا يمكن للحكومة أيضا المجابة على هذا الاقتراح لخروجه عن اختصاصات الجمعية العمومية المحددة في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون النظامي » .

وبجلسة الجمعية الافتتاحية المنعقدة في يوم الخميس ٢٨ من فبراير سنة ١٩٠٧ دارت مناقشة بين مقدم هذا الاقتراح وناظر المعارف العمومية على إثر تلاوة ردود الحكومة بالجمعية عن بعض الاقتراحات المقدمة من حضرات الأعضاء ونصها :

سعادة الشيخ علي يوسف - قال: إني لأناقش في الأسباب، ولكن لي ملاحظة على طريقة أجوبة الحكومة على قرارات الجمعية العمومية، فإن في بعضها ما أجابت عنه برفضه رفضا محضاً، أى بدون أن يذكر شيء من الأسباب التي حملها على الرفض، فأطلب من هيئة الحكومة أن تلاحظ مادة القانون من جهة تبين الأسباب في أجوبتها عما تقترحه الجمعية .

(١) اصطلحت الجمعية على تسمية الرغبة (اقتراح) . (٢) أجابت الحكومة بجملة ٨ أبريل سنة ١٩٠٥ بأن الجمعية العمومية هيئة قائمة بذاتها، وليس لها أن تحول شيئا ما يقترح فيها على مجلس شورى القوانين، بل الذي يقترح فيه يحصل الموافقة على تبليغه تنظر الحكومة فيه بحسب المادة ٣٦ من القانون النظامي .

سعادة سعد زغلول باشا — على أى نص يتنى هذا الطلب ؟ .
 سعادة الشيخ على يوسف — على نص المادة ٣٩ من القانون النظامى
 وهى التى تمنع الجمعية أيضا من المناقشة فى الأسباب .
 وقد تليت المادة ٣٩ ونصها :

« للجمعية العمومية أن تبدى رأيا فى المسائل والمشروعات التى تبعتها اليها
 الحكومة للبحث فيها ، ولها أيضا أن تبدى آراءها ورغباتها من بادئ نفسها فى سائر
 المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية ، وعلى الحكومة إذا
 لم تقول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها
 لعدم التحويل عليها ، وإنما لا يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها » .
 سعادة سعد زغلول باشا — فى محله .

وعل أثر هذه المناقشة أعاد سعادة الشيخ على يوسف تقديم الاقتراح آخر بمجلسه
 يوم السبت ٢ من فبراير سنة ١٩٠٧ بالتقاس إنشاء مجلس نيابى لمصر ، مع توسيع الآن
 اختصاصات مجالس المديرية ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، الى
 أن يتم وضع النظام النيابى العام المطلوب ، وهذا نصه :

« إننا إذا نظرنا الى كل نظام فى مصر ، وجدناه قد عدل وغيّر عما كان عليه قبل
 نحو ربع قرن من الزمان ، بفكرة الترقى من حسن الى أحسن ، إلا القانون النظامى
 الحالى الذى يجرى بمقتضاه عمل مجالس المديرية ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية
 العمومية ، فإنه باق على ما كان عليه ، مع كونه نظاما قاصرا وغير موافق لحالة البلاد
 الحاضرة من كل وجه .

على أن هذا النظام الذى وضع فى سنة ١٨٨٣ ليكون تجربة مؤقتة ، ثم يكون
 بعد ذلك نظاما نيابيا كاملا ، لم يضعه واضعه أبتر ناقصا كما أخذته الحكومة السنية
 بل قد جاء فى المادة الأولى من هذا القانون ما يأتى :

يشكل (أولا) مجالس مديريات ، فى كل مديرية مجلس . (ثانيا) مجلس شورى
 القوانين . (ثالثا) جمعية عمومية . (رابعا) مجلس شورى الحكومة .

وكان الغرض من تشكيل القوى الأربع على هذا التقسيم أن يخول الأهالي في هذه التجربة سلطة كاملة في تشريع القوانين ومن اللوائح الإدارية من جهة وألا تأخذ الحكومة لنفسها هذه السلطة فتصرف فيها تصرف الحكومات المطلقة من جهة أخرى، ولذلك سليت المجالس الثلاثة الأولى حق البت في المشروعات التي تعرض عليها، ومنعت الحكومة عن أن تستبد بالتشريع من لقاء نفسها، حيث جعل التشريع من خصائص مجلس شورى الحكومة الذي صدر بتشكيله أمر عال في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، يؤلف من أعضاء يعينهم الجانب العالي الخديوي وأعضاء يعينون بوظائفهم ليكونوا سلطة تشريعية بين تلك المجالس الشورية وبين الحكومة ، ولكن الحكومة بقوة سلطانها استصدرت فيما بعد أمرا عاليا بإيقاف تشكيل مجلس شورى الحكومة الى حين ، فقدت الأمة بهذا الإيقاف المزية الحقيقية بوجود مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية، ومجالس المديرات التي كانت تستفيد كثيرا من وجود مجلس تشريعي بجانبها قريب من المجالس النيابية في نوعه . ولا ريب أنه مضى نحو ربع قرن من الزمان على تجربة كاف لأن يغيرها الى أحسن منها تبعا لتأاموس الترق العام ، وإذا نسب الى هذه التجربة ضعف في النتائج التي كانت تنتظر منها ، فأولى به أن يعزى هذا الضعف الى ذلك البتر الذي فعلته الحكومة بحذف أرفع أجزائها ، إن مجلس شورى الحكومة كان يصلح أسنانا مفيدا لمجلس شورى القوانين في وظيفته ، وفائدة ذلك تتعدى الى الجمعية العمومية ومجالس المديرات بالضرورة .

إن الحكم المطلق مهما كان مقرونا بإرادة الخير والحسن، ومهما كانت أضراره الحاکم الأعلى شريفة ، ومقاصده سامية ، وأعماله عامة النفع ، فإنه ينفذه في الغالب عمال يطلقون لأنفسهم العنان ، ويعملون — تحت ظل الثقة الممنوحة لهم — أعمالا كثيرة تضاد تلك المقاصد الشريفة ، وقد ينطلقون في هذه السبيل حتى يصبح الحاكم المطلق سلطة خاصة بهم ، وإذا علا نفوذهم في وظائفهم استطاعوا أن يمزجوا أهوامهم بالقوانين واللوائح ، فيوجد الظلم في صورة العدل ، وضرر هذا لا يقتصر على الأمة

فقط، بل يتعدى إلى سمعة الحاكم الأهل ومقاصده الشريفة فيشوهها في نظر الرعية، وقد يحدث من سوء التفاهم مالا يحمد عقباه .

لذلك كان الحكم النيابي في حد ذاته خيرا مزودجا للرأى والرعية ، وكل ما يوجد فيه من خطأ إقتناع النواب تصلحه مراقبة الرأى العام وطول الاختبار على توالى الأيام .

إن الحكم النيابي في حد ذاته مراقبة للأهم يصعدون بها إلى درجات الكمال الذى لا حد له ، فهو صحيح أن يكون مطلب كل أمة مهما كانت درجة معارفها فمن باب أولى أن تناله الأمة المصرية التى أخذت تنلقى المعارف الأوروبية منذ قرن كامل، كما نالت أم اليونان، والبنار، والصرب، ورومانيا، وروسيا، والسجم . وإن المغفور له الخديوى الأسبق مع شغفه بحسب التوسع فى السلطة ، قد حاول أن يوجد الحكم النيابي في مصر مرتين ، ففى السنة الثالثة من توليه أمر البلاد سنة ١٨٦٦ أصدر القانون النظامى لمجلس شورى النواب على قاعدة الانتخاب الأهل العام، وقد أقتنع هذا المجلس فعلا في ١٠ رجب سنة ١٢٨٣ هجرية بمخطبة مشهورة كل منزها أنه يريد أن يحكم البلاد بمشاركة الأمة، وقد اجتمع مجلس شورى النواب بعد ذلك مرارا في عدة أدوار له .

وهو الذى قال في الأمر الكريم الذى أصدره لنواب باشا وكلفه فيه بتشكيل الوزارة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما يأتى :

”إني أطلت الفكرة وأمنت النظر في التنبيرات التى حصلت في أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تحليات الأحوال الأخيرة ، وأردت في وقت مباشرتك للمهورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى توفت أمرها إليكم أن أؤكد لكم مانوجه قصدى إليه وثبت عزى عليه من إصلاح الإنارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرحية في إدارات ممالك أوروبا “ .

ولا شك أن القواعد المرحية في إدارة ممالك أوروبا هي قواعد الحكم النيابي العام .

وقضلا عن ذلك أصدر — رحمه الله — أمرا عاليا في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ بإنشاء مجلس يسمى مجلس شورى الحكومة ، يؤلف من قسمين : منتخبين ، وموظفين ، وكان لهذا المجلس حق المشاركة الفعلية في سن القوانين ، وحق الفصل في جميع المشاكل التي تحصل بين نظام الحكومة ، وفي المنازعات التي تعلق بالأمور الإدارية (مادة ٨ من القانون المذكور) .

ولكن الأمر لم يطل على وجود قانون هذا المجلس ، فقد تولى المغفور له الخديوى السابق أمر البلاد خلفا لوالده المرحوم بعد بضعة أشهر من صدوره ، ولم يلبث أن أعلن مقاصده الشريفة في الأمر الكريم الذى أصدره لرياض باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وقال في الأمر المذكور (إنه يريد الحكم بالاشتراك مع نظارة ، وعلى مقتضى الأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨) أى أنه يريد إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارة ممالك أوروبا ، ثم إنه بعد ذلك بستين أصدر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ذلك القانون النظامى الذى شكل بمقتضاه مجلس النواب المصرى ، وقد بيّنت سلطته وخصائصه في المواد من ٢٥ الى ٥٢ منه ، وجعلت المادة الحادية والعشرون منه النظار متكافئين في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية .

ولكن بالنسبة للحوادث التى طرأت على القطر بعد ذلك ، ولم يكن مجلس النواب مسئولا عنها ، ألغى قانونه ، واستبدل بالقانون النظامى الحالى ، على أن يكون تجربة مؤقتة ينتهى أمرها إلى نظام نيابى كامل كما أسلفنا .

فبناء على هذا كله ، أسأل الجمعية العمومية أن تقرر طلب التماس الحكومة السلية من الجانب العالى الخديوى منح الأمة المصرية مجلسا نيابيا كاملا ، يشارك الحكومة في الرأى ويساعدها على أداء وظيفتها السامية نحوها .

وعم هذا فإنى أسأل هيئة الجمعية أن تطلب بصفة مؤقتة توسيع اختصاصات مجالس المديرىات ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية في القريب العاجل

توسيعا يشمل النظر في كل ما يتعلق بالثروة العمومية والأموال الإدارية العامة بما في ذلك سلطة التشريع ، بحيث لا يصدر أمر منها إلا بعد تصديق المجلس المذكورة كل فيما يخصه ، حسب التوزيع الذي يقتضيه نظام الأعمال فيها ، الى أن يتم وضع النظام الثباني العام الذي تطلبه طلبا أصليا مستمرا ، الى أن يظهر من حيث القوة إلى حيث الوجود .

وبجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٠٧ تناقش المجلس في موضوع هذا الاقتراح فقال سعادة محمود سليمان باشا : "إن هذه الهيئات الحاضرة ، وهي مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديرية قد مضى على نظامها مدة من الزمن ، ونظرا لترقى الأمة أيضا أطلب عبارة الحكومة بالنظر في توسيع اختصاصات هذه الهيئات .
وبأغلبية الآراء قررت الجمعية تبليغ اقتراح سعادة الشيخ على يوسف الى الحكومة ، فأبلغ إليها .

طلب مجلس شورى القوانين في سنة ١٩٠٨

إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية

بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ اقترح سعادة إسماعيل أباطة باشا عبارة الحكومة لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامي ، بجعل جلسات المجلس علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لأول انعقاد الدور المقبل ، ولما عرض عليه بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ وافق على تشكيل لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء المجلس لتنظر في مواد القانون النظامي وتجث

(١) إلى هنا انتهت مدة عضوية سعادة الشيخ على يوسف في نهاية دور اجتماع الجمعية العمومية الثالث عشر بالهيئة الثابتة الرابعة ، فرغم أنه لعضوية مجلس شورى القوانين بدلا من عضوية الجمعية العمومية من مدينة القاهرة بالهيئة الثابتة الخامسة سنة ١٩٠٨ تنجح ، ولكن بحكمة استئناف مصر حكمت في أول فبراير سنة ١٩٠٨ بإبطال انتخابه وانتخب بدله حسن مدكور باشا .

في كل ما تقتضى الحالة تعديله منها ، على أن ترجى رفع تقريرها الى هيئة المجلس حتى يرد المشروع الجارى تحضيره بمعرفة الحكومة عن مجالس المديرية ، ويجوز عليها لترفع رأيها للمجلس في مواد القانون النظامى بأسره .

فأرسلت الحكومة للمجلس في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٠٨ مشروع قانون توسيع اختصاص مجالس المديرية ، تأجل النظر فيه إلى شهر ديسمبر المقبل .

وبجلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ دارت مناقشة طويلة حول هذا الموضوع تشعبت فيها آراء الأعضاء وانقسمت إلى خمسة مطالب :

- (١) المطلب الأول — إيجاد مجلس نيابى .
- (٢) المطلب الثانى — توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديرية .
- (٣) المطلب الثالث — تأجيل طلب المجلس النيابى الى حين انعقاد الجمعية العمومية .
- (٤) المطلب الرابع — الانتظار إلى أن تتم اللجنة المشكلة لتعديل القانون النظامى عملها فيه .

(٥) المطلب الخامس — تأجيل النظر في ذلك إلى النور المقبل .

فوافق المجلس على تأجيل نظر ذلك كله الى الانعقاد المقبل .

ونظرا لأهمية المناقشات التى دارت في هذه الجلسة ، وما حوته من البيانات والإيضاحات القيمة بشرح رغبات الأعضاء ، يمكن لحضرات الباحثين الرجوع اليها بمحضر مجلس شورى القوانين المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرر المجلس بأغراق الآراء ما هوأت :

« أن يطلب من حكومة الجناح العالى إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعل مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية وأن يكون رأيها تقريريا في مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى

وفى تقرير الضرائب والرسوم، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المصادقات الدولية، والأمتيازات القنصلية، والدين العمومي، وأحكام قانون لجنة التصفية ولا على كل ما يتعلق بالأورو باويين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولا على ويركو الآستانة، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التمهيدات والاتفاقيات وبعد إعداد هذا القانون يمت به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامي» .

ثم قرر حل لجنة التسعة التي ألفها بيجلة ٣٥ من فبراير الماضي للنظر في تعديل القانون النظامي اكفاء بالقرار السالف الذكر، وتشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالس المديرات .

إجابة الحكومة بالجمعية العمومية سنة ١٩٠٩

على الرغبين المبلغتين إليها من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وبيان ما اتخذ بعد ذلك من القرارات في الجمعية العمومية بيجلة يوم الثلاثاء ٢ من فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب عطوفتولوبطرس باشا غالى رئيس النظار على رضى الجمعية ومجلس الشورى الخاصتين بطلب إنشاء المجلس التياى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للتواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تستغل الآن في توسيع اختصاصات مجالس المديرات » .

وعلى اثر هذا التصريح قدم اثنان وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية العمومية اثنين وثلاثين اقتراحا بيجلسات الأربعاء والخميس والسبت المنقذة في ٣ و ٤ و ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ بطلب مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية، على الكيفية التى طلبها مجلس شورى القوانين، وبالصفة التى وضعتها بيجلة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ السابق ذكرها، كما تقدم اقتراح من

حضرة عبد الحميد عمار بك يطلب فيه من هيئة الجمعية ألا تنظر في شيء حتى تجيبها الحكومة إلى ما طلبت من المشاركة ، سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة أو من قبل الأعضاء .

وبجلسة يوم السبت ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ ابتدأت هيئة الجمعية في نظر تلك الاقتراحات ، فدارت حولها المناقشات الآتية :

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش — هل المقصود من هذا الطلب توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحالية ، أو إيجاد هيئات جديدة ، وبما أن مجلس شورى القوانين طلب هذا الطلب فالأولى الانتظار إلى أن نرى ما تجيبه الحكومة أما إذا كان المقصود هو إيجاد مجلس جديد يشترك مع الحكومة اشتراكا فعلياً فأقترح أن يكون مكوناً من جميع العناصر من أوروبيين وغيرهم الموجودين بمصر خصوصاً ممن لهم معاً مصالح مشتركة .

سعادة علي شعراوي باشا — هل تريد أن تشترك كل هذه العناصر معنا في مجلسنا مع محافظتهم على امتيازاتهم .

سعادة ناظر المعارف العمومية (سعد زغلول باشا) — هل الفرض أن تحصل هذه المشاركة مع بقاء الأجنبي أجنبياً .

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش — أقصد أن يشترك معنا في هذا المجلس من جميع العناصر كل من خضع لقوانين بلادنا .

سعادة علي شعراوي باشا — من يريد ألا يتمسك بامتيازاته من الأجانب فمرحباً به .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بإجماع الآراء ما عدا حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . الموافقة على الاقتراح الأقل ، وهو المتعلق بطلب اشتراك الأمة مع الحكومة كما هو بغير زيادة شيء عليه .

وبعد أن أصدت الهيئة هذا القرار، رجعت الحكومة عن تصريحها السابق وأجابت في ذات الجلسة بما يأتي :

عطوفة رئيس مجلس النظار — بمناسبة ماقرره الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين من جهة رغبته في إصدار قانون بمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة .

أجيبكم بأن الحكومة قد نظرت في ذلك الطلب، وهي تجيب الهيئتين بأنها تريد أن تشترك الأمة معها في كل مايتعلق بإدارة البلاد الداخلية، وتسمى للوصول إلى هذه الغاية بالتدرج ، ولقد برهنت على هذه الإدارة بأن بدأ النظار بالحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ، واستشارته في لوائح التعليم وقوانينه ، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور في مشروع توسيع اختصاص مجالس المديرية التي هي أساس الهيئات النيابية ، وتتمتع أن تتوصل بالاتحاد مع أعضائه إلى حل مناسب لما يرغبون إدخاله من التحويلات في المشروع المذكور .

هذا وإن من نية الحكومة الاستمرار على السير في هذا الطريق حتى تتوصل بالتدرج إلى تحقيق الاشتراك المطلوب .

سعادة محمد شواربي باشا — متشكرون .

سعادة محمد علوى باشا — الأمة لها عزم أن تنال مطالبها في عهد سعادتكم .

ويجلس يوم الأحد ٧ من فبراير سنة ١٩٠٩ قام أحد الأعضاء وأظهر استيائه من إجابة رئيس الحكومة السابقة فلارت المناقشة الآتية :

سعادة أحمد يحيى باشا — القانون النظامي يمنح الهيئة من المناقشة في رد الحكومة ، ولكن لا يمنحنا من إبداء استيائنا مما جاء في إجابة عطوفة رئيس مجلس النظار أمس فيما يتصل بطلب منح الأمة حق المشاركة مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية .

عطوفة رئيس مجلس النظار — ما يقوله سعادة يحيى باشا هو مناقشة لا يميزها القانون .

سعادة أحمد يحيى باشا — نعلم أن القانون لا يميز المناقشة في الأسباب أما الذى أريده الآن هو أن أظهر استيائى من تلك الإجابة ، ولهذا أطلب من الهيئة أن تشاركنى في ذلك .

عطوفة رئيس مجلس النظار — قد تشكر بعض حضرات الأعضاء أمس مثل سعادة شواربى باشا على جوابنا هذا، فهل طلب أحد من الهيئة أن تسترك معه في ذلك كما يطلب سعادة يحيى باشا مشاركتها له في الاستياء .

قلنا : إن الكلام في ذلك هو مناقشة لا يميزها القانون، لأن الغرض بالمناقشة هو الوصول إلى علم استحسان الأسباب، والذى أبداه سعادة يحيى باشا ويطلب مشاركة الهيئة له فيه، إنما يريد به الوصول إلى عدم الإقرار على الأسباب مع إظهار الاستياء فهو أكبر من مناقشة .

دولة الرئيس — انتهت هذه المسألة بما يقينه عطوفة رئيس مجلس النظار .

طلب مجلس شورى القوانين في سنة ١٩٠٩

توسيع سلطة مجلس الشورى، وتعديل نظام الانتخاب،

وزيادة عدد الأعضاء إلى ستين

بجلسة يوم الخميس ١٨ من فبراير سنة ١٩٠٩ قدم سعادة محمود سليمان باشا طلبا هذه عبارته :

« طلب المجلس من الحكومة أن تقدم له مشروع قانون يكفل للأمة الاشتراك معها برأى قطعى في القوانين المصرية الصرفة والأعمال العامة .

وطلبت الجمعية العمومية في هذا الشهر من الحكومة ذلك الطلب بعينه فأجابت الحكومة الجمعية العمومية بأنها تسعى في تحقيق ذلك الاشتراك بالفعل

وتدل على حسن سعيها بمشروع مجالس المديرات الذي بين أيدينا ، ولا شك في أن جوابها للجلس س يكون بهذه الصورة ، ولكنى لا أعتبر هذا المشروع مخففا لرغبات الأمة ، ولالطلبات الجمعية والمجلس ، بل أرى أن الابتداء في الاشتراك الفعل المطلوب لا يكون إلا بتغيير هذا المجلس في شكله وفي اختصاصاته ، حتى يمكن للأمة أن تأمن مصالحها وتتقن بالمستقبل الذي يدنو لها تقدما اجتماعيا وسياسيا في آن واحد .

بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس أن تقرر طلب مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتفق مع حال البلد الحاضرة من الرق ، وإبلاغ عدد أعضائه المنتخبين إلى عدد تحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحال الراهنة ، وأن يكون رأيه قطعا في القوانين والمسائل المصرية الصرفة ، حتى يحصل التدرج من هذا المجلس إلى المجلس التايى التام السلطة بالزمان ، لأن كل ابتداء غيره هذا الشكل لا يمكن أن يتم كما ظنت الحكومة تدرجا في طريق الحكم الدستوري .

فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح إلى الانعقاد المقبل .

وبجلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٠٩ ابتداء المجلس في نظر الاقتراح المذكور ، فدارت مناقشة طويلة ونزاع حول تأجيل النظر فيه وعدم قبوله شكلا ، واعتباره غير شامل لكل رغبات الميقتين ، وقد ظهرت رغبة الأعضاء في إعادة تكرار تبليغ الحكومة الصورة التي وافقت عليها الهيئتين بطلب مشاركة الأمة للحكومة ، وأخيرا استقر رأى الهيئة على تلاوة قرار مجلس الشورى الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ وإجابة رئيس مجلس النظار بالجمعية العمومية بالجلسة المنعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ ، وبعد تلاوتها صرح ناظر الداخلية بما يأتى :

” إن جواب الحكومة هو للهيئتين معا ، عما طلبه مجلس شورى القوانين أولا والجمعية العمومية ثانيا عن موضوع طلب مشاركة الأمة للحكومة “ .

فقررت الهيئة تأجيل النظر في هذا الاقتراح إلى شهر يونيه المقبل للبت فيه .

وبجلسة يوم الثلاثاء ٢٢ من يرميه سنة ١٩٠٩ صرح سعادة محمود سليمان باشا
مقدم الاقتراح بما يأتي :

أول أمنية للأمة أن يكون لها هيئة نيابية تشترك مع الحكومة أشتركا فعليا
يضمن للأمة مصلحتها ، وأول واجب علينا للأمة والوطن أن نسي جهدنا لبلوغ
هذه الأمنية بقدر الاستطاعة .

وقد سبق أن الجمعية العمومية طلبت هذا الطلب مرارا بلسان الأمة ، ومن
عهد قريب قرر مجلس الشورى هذا الطلب .
وقد مضى حل ذلك مدة ، ولصاحب الحق أن يمتد الطلب في كل وقت فان
هذا حق من حقوق الأمة .

ولذلك قدّمت الاقتراح المعروض على الهيئة لحصل تأجيله الى انعقاد هذا
الشهر ، الى أن يتم تعديل مشروع مجالس المديرية ، أما الآن وقد انقضى تقرير
مشروع مجالس المديرية ، قد قلت بالاقتراح نفسه انني أريد تغيير شكل المجلس
وزيادة عدد الأعضاء وتغيير قانون الانتخاب .

فأقول الآن : إلى أفصد زيادة الأعضاء وتغيير شكل المجلس أن يكون عدد
الأعضاء ستمين بدلا من ثلاثين ، ويكون من بينهم ١٥ مندوبين من طرف الحكومة
والباقي يخصص للمافظات والمديرية على حسب التعداد .

وحيث إن الاقتراح المذكور سبق طبعه ووزع على حضراتكم ، ومن وقتها
للآن مضت مدة ، فأرى أن حضراتكم صرتم على يقين من أن هذا الطلب هو من
أعظم أماني الأمة ، لذلك أرجو خدمة للأمة والوطن متعشيا ولي وطيد الأمل أن
الهيئة توافق عليه في هذه الجلسة وتطلب من الحكومة تنفيذه .

فقام سعادة إسماعيل أبانطة باشا وقال : إن اقتراح سعادة محمود سليمان باشا
عرض على الهيئة في جلسة ١٨ فبراير الماضي ، وبالمذاكرة فيه في شهر أبريل
الماضي قام عليه نزاع طويل كان محصورا في نقطتين :

الأولى — أنه سبق للجلس أن قرر باتحاد الآراء في أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرارا يختلف في بعض الماني عن الطلب الذي قدمه سعادة محمود سليمان باشا . وقتنا: إن الاقتصار على هذا الطلب الثاني فيه معنى المدلول عن الطلب الأول الذي قرره المجلس أولا والجمعية العمومية ثانيا .

والنقطة الثانية — هي أن الاقتراح يشتمل على بعض القرارات، لو أخذ بتمامه لأعتبر مناقشة في الأسباب التي أجابت بها الحكومة في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ وقد أجاب سعادة محمود سليمان باشا عن ذلك أن اقتراحه يقتصر على خمسة سطور الأخيرة التي تبدئ بـ : « بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس أن تقرر طلب مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذي يتفق مع حال البلد الحاضرة من الترق وإبلاغ عدد أعضائه المنتخبين الى عدد يتحقق فيه النيابة عن الأمة، بمعنى أكل من الحال الراهنه، وأن يكون رأيه قطعي في القوانين والمسائل المصرية الصرفة، حتى يحصل التدريج من هذا المجلس الى المجلس التاني التام السلطة » .

أما العبارة الأولى فهي مقدمة للاقتراح، وأن سعادته لا يمسك برأيها للحكومة . يبقى الكلام على الاقتصار على اقتراح سعادة محمود سليمان باشا أو ضم الطلب الأول الذي قرره المجلس والجمعية قبل الآن إليه، وحيث أن سعادة محمود سليمان باشا قد اقتصر في طلبه على تعديل قانون الانتخاب وتعديل نظام المجلس بالكيفية التي يراها اليوم، فأرى أن يضم الى الطلب الأول الذي أقره المجلس والجمعية العمومية وأن تكون صورة الطلب هكذا :

« أن يطلب من حكومة الجناح العالي إصدار مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعل مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية، وأن يكون رأيها تقريرا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي، وفي تقرير الضرائب والرسوم، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية، والامتيازات القنصلية، والدين العمومي، وأحكام قانون لجنة التصفية، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولا على

ويركو الاستانة، ولا على ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والإنفاقات مشفوعا بهذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب، وإبلاغ أعضاء المجلس الى عدد تحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الزاهرة، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضواً كل حسب البيان الآتي :

عدد ١٥ تقلبهم الحكومة، والباقيون تختصهم المديرات والمحافظة كما يأتي :

عدد	عدد	عدد
٣ مصر المحروسة	٤ الغربية منهم واحد عن مدينة طنطا	٢ الجيزة
٢ الاسكندرية	٣ الدقهلية	» » » المنصورة
١ بورسعيد	٣ أسيوط	» » » أسيوط
١ السويس	٣ المنوفية	٢ المنيا
١ الاسماعيلية	٣ الشرقية	٢ قنا
١ دمياط	٣ البحيرة	٢ جرجا
١ العريش	٢ القليوبية	٢ أسوان

وبعد إعلاد هذين المشروعين يبعث بهما الى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيهما وهذا عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامي .

تقرر بالإجماع تبليغ الحكومة طلب سعادة محمود سليمان باشا مضافاً إليه ما طلبه سعادة إسماعيل أباطة باشا .

موافقة الجمعية العمومية سنة ١٩١٠

على الصيغة التي أقرها مجلس شورى القوانين

في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٠٩ مع تعديل طفيف في ألقابها

وإضافة جملة إليها

بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩١٠ تصدّت الى هيئة الجمعية ثلاثة عشر اقتراما من بعض حضرات الأعضاء منها : ثلاثة بطلب مشاركة الأمة مع الحكومة

اشتراكا قفليا برأى قطعى فى جميع المسائل الداخلية ، وقسمة اقتراحات بطلب إنشاء مجلس نيابى ، واقتراح واحد بطلب منع الأمة الدستور .

فدارت مناقشة طويلة تشعبت فيها الآراء حول الكلمات الثلاث الواردة فى تلك الاقتراحات وهى (مشاركة الأمة . مجلس نيابى . الدستور) انتهت بالرجوع إلى تلاوة القرار الذى أصدره مجلس شورى القوانين بجملة يوم ٢٢ من يونيه سنة ١٩٠٩ ، فوقع خلاف فى طلب تسمية المجلس الجديد بمجلس نيابى أو بمجلس الأمة ، وكذا حدوده ، فكانت الأغلبية موافقة على طلب مشروع قانون يجعل هيئة مجلس شورى القوانين هيئة تنظر فى الاختصاصات الميينة فى الطلب الذى أقره مجلس شورى القوانين بجملة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٠٩ وأبلغ للحكومة مع إضافة جملة (الجائزة لها قانونا) بعد مبادرة (ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والانفاقات) .

وتقرر بتلك الجلسة بإجماع الآراء الموافقة على أن يكون الطلب على الصورة الآتية ذكرها ، أما حضرات النظائر فقد أسكوا عن إعطاء رأيهم ، وهذه هى الصورة :

« أن يطلب من حكومة الجناح العالى إعداد مشروع قانون بإيجاد مجلس ينوب عن الأمة ، له رأى قطعى فى إدارة أمور البلاد الداخلية من إدارة ومالية وغيرها وتدير شؤونها المحلية ، وأن يكون رأيه تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات التفصيلية ، والدين العمومى وأحكام قانون التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على ويكو الأستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والانفاقات الجائزة لها قانونا ، مشفوعا بهذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ عدد أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الراثة » .

رد الحكومة في سنة ١٩١٢ على اقتراح الجمعية العمومية

انخلاص بإيجاد مجلس ينوب عن الأمة

بالجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩١٢ أجاب مجلس النظار على الاقتراح انخلاص بإيجاد مجلس ينوب عن الأمة بما يأتي :

« مجلس النظار — تفضل الجنب العالي الخديوي فأشار في نطقه الكريم إلى الخطلة التي ستجرى عليها حكومته فيما يتعلق بهذا الاقتراح » .

وهذا نص النطق الكريم الوارد في خطبة الافتتاح انخلاص بهذا الموضوع :

« وبالجمله فإن حكومتى باذلة منتهى وسعها في تحسين أحوال البلاد ماديا وأديبا ، ويسرني أن أخبركم أيها السادة بأنها موجهة اهتمامها للبحث عن الوسائل اللازمة لتحسين أحوال النظام النيابي العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد » .

وبجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩١٢ قدم أحد الأعضاء اقتراحا بطلب تعديل القانون النظامي ، لأن نصوبه أصبحت لا تلائم أحوال البلاد ولا أهلها لا في كفاءتهم المادية والأدبية ولا في ضميرها .

فوافقت الهيئة بالأغلبية على تبليغه للحكومة .

وفي هذه الجلسة قدم خمسة من أعضاء الجمعية اقتراحات أخرى بطلب تشكيل مجلس نيابي ، فدارت حولها مناقشات طويلة انتهت بعدم تبليغها للحكومة ، واكتفت هيئة الجمعية بالموافقة الإجماعية (ماعدا أصحاب السعادة النظار) على :

« شكر الجنب العالي على ما جاء بنطقه السامي بشأن الهيئات النيابية والطلب من حكومته السلية إنجاز ما وعد به في القريب الماجل » .

وقد كانت نتيجة هذه المباحثات الطويلة والرغبات الصديدة أن أدمجت الحكومة الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في هيئة واحدة سميتها الجمعية التشريعية التي سيأتي شرحها إن شاء الله فيما بعد .

الْبَقَالِيدُ الْمَتَّبِعَةُ فِي حِفْظِ الْأَفْتَاتِحِ

الخاصة بالجمعية العمومية

اقتصرت محاضرات الجمعية العمومية على إثبات ساعة افتتاح الجلسة وعدد الأعضاء الحاضرين بحملة ، وخطبة الافتتاح التي يلقيها سمو الخديوي بذاته الكريمة ، دون أن يثبت فيها النظم والتقاليد التي كانت متبعة في هذا الوقت .

فأريت حفظاً لهذا التراث القديم ، أن أقوم باستكمال هذا النقص وأن أتمم بكل دقة — مع قلة مصادره — عما كان متبعاً في هذه العصور السالفة من عادات وتقاليد كانت تتبع في حفلات افتتاح الجمعية العمومية ، وأدونه في هذا السفر مع شرح وإرفاق لما كان متبعاً في الثلاثين عاماً التي عقدت الجمعية جلساتها أثناءها في ستة عشر دوراً عادياً .

افتتحت الجمعية العمومية لأول مرة بعد مضي سنتين ونيف من صدور القانون النفاذي المصري في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وبدأ بوصف ما جرى في حفلة افتتاح الدور الأول ، ثم أكتفى بعد ذلك بشرح ما استجد من تقاليد جديدة في الأدوار التي تلتها .

حفلة الافتتاح الأولى

يوم الثلاثاء ٢٨ من يولييه سنة ١٨٨٥

ما وافت الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين ، حتى غصت الجمعية العمومية بمحضرات أعضائها والنظار الذين وفدوا إلى مكان اجتماعها في قاعة نظارة الأشغال العمومية الكبرى (قاعة اجتماع الجمعية التشريعية سابقاً ومجلس الشيوخ الحال)، وكلهم متحلون بالملابس الرسمية ، وأصطف رجال البوليس على جانبي الطريق من سراي عابدين إلى ساحة ديوان الأشغال ، حيث كان بها فرقان من عساكر الجيش

المصرية المشاة ومعها موسيقاها ، وقد فرشت جميع الطرقات والمساكن والأروقة في نظارة الأشغال بالطناس الفاتحة في طريق سموه من الباب الكبير إلى قاعة الجلسة ، وصفت أصص الرياحين والأزهار على جوانبها ، حتى أصبحت كلها كأنها حديقة غناء .

ولما أظفت الساعة التاسعة تماما ، أقبل سمو الخديوي محمد توفيق باشا في مركبه الحافل وبمعيته نوبار باشا رئيس مجلس النظار ، وخيرى باشا مهرداره ، وذو الفقار باشا ، ويحف بمرتبته رجال الياوران على خيولهم المطهحة ، فصدحت الموسيقى بالنشيد الخديوي (السلام) وأدت العساكر التحية العسكرية ، وخف لاستقباله على رأس السلم الكبير الخارجي النظار ورئيس ووكيل الجمعية ، ورجال التشرفات والمعية السنية ، فلما أقبل عليهم بأدبهم بالتحية والسلام ، فلقوه بناية الإجلال والاحترام ، ثم سار سموه وسار وراءه النظار ورجال المعية وبقية المستقبليين إلى القاعة المقابلة لقاعة الاجتماع ، وبعد أن استراح برهة ، أخذ أعضاء الجمعية في التمثيل بين يديه واحدا بعد الآخر ، لحلف بين الصداقة للحضرة الخديوية والطاعة لقوانين البلاد ، بحضور النظار ورئيس الديوان الخديوي ورئيس قلم التشرفات وناظر الخاصة والياوران وسالم باشا حكيماشي سموه ومحافظ مصر ، وصيفته (والله العظيم ، والله العظيم ، والله العظيم) ، إلى صادق الحضرة الخديوية ومطيع لقوانين القطر) . وبعد أن فرغ الأعضاء من القيام بهذا الواجب الرسمي ، أخذوا أماكنهم في مكان الاجتماع ، حيث صفت لهم مقاعد مقابلة للنصبة الموضوعة للجناح العالي ، فيم سموه قاعة الجلسة ، وكان الأعضاء جالسين على مقاعدهم فيها ، فنهضوا جميعا وأقفيين إجلالا وتعظيما ، فر سموه والنظار وسائر مرئس كانوا بمعيته بين صفوفهم ، وأعلى المنصة التي في صدر القاعة يحف به من يمينه ويساره النظار وكبار رجال المعية ورئيس الجمعية ، واستهل جتانه الشريف مفتتحا أعمال الجمعية ، فلا بذاته الكريمة المقالة الخديوية (خطبة العرش) بنطق أتيق ، والأعضاء يستمعون له وهم وقوف وعند الانتهاء من تلاوتها هتفوا ثلاث مرات (تليعش الخديوي) ، ثم بارح جتانه

إلى أن ركب عربته عائداً بموكبه البهيج إلى مرأى طابدين العاصرة .

وقد توجه رئيس الجمعية وأعضاؤها حل الأثر إلى السراى ، حيث تشرفوا بمقابلة الخديوى ، ورفعوا إلى سموه واجب الشكر على تفضله بفتح الجمعية ، تقابلهم بلطفه المهود ، وأكثر من إكرامهم وموافقتهم ، وأعرب لهم عن عظيم أمله في نجاح الجمعية لسعادة البلاد وراحة أهاليها ، فأنصرفوا وكلهم ألسنة تدمو لسموه بدوام العز والنعم .

وفي الدور الثانى سنة ١٨٨٧ : لم يشتت سمو الخديوى الجمعية ، وعند التمام حضر نوبار باشا رئيس مجلس النظار ، وتلا خطاباً من الحكومة بالترغيبية ترجمه السكرتير الثانى للجمعية إلى العربية للنظر في الضريبة التى ستفرض على الأراضى التى تروى دحانا .

وفي الدور الثالث سنة ١٨٨٩ : اتبع نفس النظام الذى روى في حفلة افتتاح الدور الأول ، ولكن الجناح الخديوى شرف الحفلة هذه المرة في الساعة العاشرة صباحاً بدلاً من التاسعة ، وكان بمعية ثابت باشا رئيس الديوان الخديوى وعلى إثر الانتهاء من خطبة الافتتاح هتف رئيس الجمعية (بيش خديويتا المعظم) فأذن حضرات الأعضاء بقولهم (بيش) .

وقد رفعوا لسموه في قصر طابدين عبارة الشكر والإخلاص المعتادة .

وفي الدور الرابع سنة ١٨٩١ : افتتح الخديوى الجمعية في الساعة العاشرة صباحاً ، وكان بمعية رئيس الديوان الخديوى بدلاً من رئيس مجلس النظار ، الذى رافقه في أول حفلة ، ولما شرف قاعة الاستراحة وفد عليه الأعضاء الجدد الذين اتفقوا للهيئة النيابة الثانية لحلف المين القانونية ، واتباع معهم نفس النظام السابق بأكمله ، كما اتبعت نفس التقاليد التى جرت في الدور الأول .

وفي الدور الخامس سنة ١٨٩٢ : افتتح الخديوى عباس باشا حلمى الثانى الجمعية لأول مرة بعد توليه الأريكة الخديوية في ٨ من يناير سنة ١٨٩٢ ، وكان

مرتديا ملابس فريق ، وبعيته مصطفى باشا فهمى رئيس النظار، وعثمان باشا رأفت ووقفت المساكر صفوا على الجانبين من باب نظارة الأشغال الخارجى الى مدخل قاعة الجمعية من الداخل، وخف لاستقباله المر بالمر المستشار المالى الذى حضر لأول مرة مع بقية المستقبلين، وقد آتى الأعضاء في هذه المرة بتقليد جديد، فكانوا يقدون على جنبه قياما بواجب التحية، ثم يعودون إلى قاعة الاجتماع .

كما أتوا بتقليد جديد أيضا، فعقب الانتهاء من تلاوة الخطبة طلبوا الاستئذان من سمو الخديوى للتشرف بالمثل بين يديه، لرفع خطاب الشكر النيابية عن الأمة على تفضله بتشريف الجمعية، فأذن لهم، وهو تقليد جديد خلافا لما كان متبعا في السنوات السابقة من رفع واجب الشكر شفويا .

وبعد ثلاثة أيام من يوم الافتتاح، توجه جميع الأعضاء برئاسة حسن باشا حلمى وكيل الجمعية إلى سراى عابدين، وتشرفوا بمقابلة الخديوى، فوقفوا أمام سموه في قاعة الاستقبال الكبرى، فتلا رئيسهم خطاب الشكر، ولما فرغ منه هتفوا ثلاثا بالدعاء لسموه، ثم قبلوا يده الكريمة واحدا واحدا وجلسوا يتحاذون أطراف الحديث، وكان الجانب العالى يتحاطبهم بما فطر عليه من الأئس والدعة، ثم تناولوا القهوة والدخان وطادوا إلى الاجتماع في مقر الجمعية .

وهذا نص الخطاب :

” إننى بالإحالة عن نفسى، والنيابة عن أعضاء الجمعية العمومية، أرفع للأعتاب العلية جزيل الشكر ووافر المنسة، تلقاء ما تكرم به جلالة مولانا الخديوى المعظم — أطال الله بقاءه وخلد ملكه — من تشريفه هذه الجمعية المسعودة الطالع بين جنباته الأكرم، وافتتاح جلستها بنطقه السامى المبشر بالخير الأعم، وبلوغ القطر بمناسيته — إن شاء الله — غاية أمنيته .

وأتشرف بأن أعرض على الأعتاب الجليلة، أن السرور الذى عمنا من تشريف الحضرة الخديوية القهيمية تقصر عن بيان كنهه الألسنة، وتقف دون تبين حقيقة ته

(١) كان الأعضاء يسون هذا الخطاب نقالة الاثنان .

الأفلام، لأنه أظهر لنا من عواطفه الكريمة وأخلاقه الرحمة ما نحن على يقين منه في جنبابه الكريم، ألا وهو محبة جنبابه الرقيق لتمتع أمانى بلاده بالخير العميم وكل فوز عظيم، وأن يحصل وطننا العزيز على دوام الإطمئنان واستكمال الرفاهية والعمران .

وأكبر شاهد وأقوى برهان دللنا على حسن مستقبل هذا القطر السعيد بين طالع عظمة خديويتنا الفخيم، وأصدر في فوائح أعماله الشريفة من التخفيف عن أهالى القطر، بإلغاء الضريبة التى كانت فرضت لرفع العونة بتبناها، ثم إلغاء موارد رخصتات الصنائع، وتخفيض ثمن المصالح كما تضمنته نطقه الكريم .

وأفضل نعمة تفتخر بها جميعتنا، هو ما شرفها به وليّ النعمة ومولى الجلود في نطقه الشريف حيث قال - حفظه الله وأدامه - إن عظمت كان يتبع أعمالها بكمال الاهتمام، ويفتخر بوجودها، وأن غاية مقصده أيدى الله هى المحافظة على امتيازات هيئتها، فشكراً وألف شكر لعظمتنا على هذه النوايا الشريفة .

أما المنّة التى يتقبل بها جيد مصر، ونضى بها سماء مصر، فهى عقد نية مولانا الخديوى المعظم على اتباع المنهج الذى اختطه لراحة أهالى القطر ساكنى الجنان حضرة والد جلالاته، أطر الله على مقامه الشريف وإبل الرحمة والرضوان، ثم نشرف بأن نعرض على الأعقاب السامية أن مولانا الخديوى الأكرم، شجيد فى إخلاص الأمة المصرية، أكبر عضد يقوى عزيمته جلالاته على تلك المقاصد المعترية، وعلى ذلك نرفع أيدى الإبتهاى إلى الكريم المتعال، متوسلين إليه بأنياته وخيرة أصفائه، أن يحفظ سمو مولانا الخديوى مؤيد السعد، مؤيد المجد، ولا زالت ساحته محط رحال الآمال، ومنبعا للكرامات فى كل حال آمين ” .

وفى الدور السادس سنة ١٨٩٩ : افتتح سمو الخديوى الجمعية فى الساعة العاشرة، وبمجيئه محمود باشا شكرى، واتبعت نفس الأنظمة السابقة، ولم يزد عليها سوى وقوف المستر بالمر المستشار المالى مع النظر على المنصة العليا حول سمو الخديوى .

وفي هذا الدور عاد النواب إلى سابق تقليدهم الخاص برفع واجب الشكر إلى سمو الخديوي شفويا عقب جلسة الافتتاح ، فذهبوا مع رئيسهم إلى سراي عابدين المامر وقاموا بهذا الواجب كالمتاد .

وفي الدور السابع سنة ١٨٩٦ : جاءت الجمعية بتقليد جديد خاص بحلف اليمين ، فقد أشرف رئيس الجمعية وأعضاؤها بعد ظهر يوم السبت ٨ من فبراير سنة ١٨٩٦ بالثول بين يدي الحضرة الخديوية بسراي عابدين لحلف بين الصداقة والطاعة لسموه ، قبل الموعد المحدد لافتتاح الجمعية بيومين لمناسبة انتخاب أعضائها للهيئة النيابية الثالثة .

وافتح الخديوي الجمعية يوم ١٠ منه وبعيته رؤس الديوان الخديوي ، بنفس التقاليد والنظم السابقة .

وفي هذا الدور جاءت النظارة بتقليد جديد ، فيعد مفادرة سمو الخديوي مقر الجمعية ووصوله إلى سراي عابدين ، توجه رئيس النظار والنظار جميعا وأشرفوا بمقابلة سموه ، ورفعوا إليه فروض شكرهم على تشرفه افتتاح الجمعية ، لأن القانون النظامي اعتبرهم أعضاء قانونيين يحكم مناصبهم .

كما ذهبت عقب خروجهم هيئة الجمعية لتقديم واجب الشكر المتاد شفويا .

وفي الدور الثامن سنة ١٨٩٨ : افتتح الخديوي الجمعية في منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، وفي معيته محمود شكرى باشا وحسن باشا عاصم وصبحى بك وغيرى بك من رجال التشرفات ، ويحيط بعربته أربعة من رجال الباوران على خيولهم المطهمة ، وكانت في استقباله السر بالمر المستشار المالى مع بقية المستقبلين ، واتبعت باقى الأنظمة السابقة بأكملها .

وفي الدور التاسع سنة ١٨٩٩ : افتتح الخديوي الجمعية في الساعة العاشرة صباحا ، وبعيته مصطفى فهمى باشا رئيس النظار ، وحسين نجفى باشا ناظر الأشغال والمعارف ، وبطرس غالى باشا ناظر الخارجية ، ولم يحضر المستشار المالى مع المستقبلين ، واتبعت الأنظمة السابقة بأكملها .

وفي الدور العاشر سنة ١٩٠٢ : افتتح الخديوي الجمعية في الساعة العاشرة صباحا بالقاعة الكبرى التي أنشئت حديثا في هذه السنة لانقضاء الجمعية ، وبمعية رجال التشريفات ، وكان في استقباله رئيس النظار والنظار وغيرهم ، ولم يحضر المستشار المالي .

ولما شرف قاعة الاستراحة ، حلف الأعضاء الجدد بيمين الصداقة بمناسبة انقضاءهم للهيئة الثابتة الرابعة .

وفي هذه الدورة حلف السكرتير العام للجمعية بكلمة الدعاء ، وقد اشترك موظفوها رسميا مع الأعضاء في هذا الحلف ودون بحضور الجلسة .

وبعد انصراف سموه ، توجه رئيس الجمعية والأعضاء وسكرتيرها العام إلى سراى عابدين وقضوا بمقابلة سموه في منتصف الساعة الثانية عشرة (متأخرين ساعة ونصف عن مواعدهم بسبب خروج الخديوي من الجمعية مباشرة لافتتاح مبنى مدرسة الناصرية) . وانتهت كافة الأنظمة السابقة بأجلها .

وفي الدور الحادي عشر سنة ١٩٠٤ : افتتح الخديوي الجمعية في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا ، وفي معيته أحمد زكي باشا المرشدين وقوف الحرس الخديوي لأول مرة صفيين من الباب الشمال لنظارة الأشغال حتى باب القاعة الكبرى ، ومن ورائه اصطف رجال البوليس ، وقد تشرّف رئيس النظار بتقبيل يد سمو الخديوي وتبعه المستقبليون ، وبعد انتهاء الأعضاء الجدد من حلف يمين الصداقة ، دخل السكرتير العام قاعة الاجتماع فأعلن تشریف سمو الخديوي ، فوقف جميع الأعضاء إجلالا واحتراما ، وجلس سموه على العرش المعد له لأول مرة ، وجلس حضرات النظار عن يمينه ويساره وظلت الأبواب ، وانتهت كافة الأنظمة السابقة بأجلها .

وفي الدور الثاني عشر سنة ١٩٠٥ — افتتح الخديوي الجمعية في الساعة العاشرة صباحا ، وفي معيته أحمد زكي باشا مرشدين ، وتبعه في عربات أخرى رؤساء دواوينه الانجليزية والعربية والتركية ، وانتهت كافة الأنظمة السابقة بأجلها .

وفي الدور الثالث عشر سنة ١٩٠٧ - افتتح الخديوى الجمعية في الساعة العاشرة صباحا ، وبمجيئه أحمد زكى باشا سر تشرىفاتى ، ويحف بعربته من الأمام وانلحف في هذه المرة فرسان الحرس في ثلاث كتائب .

وقبل تشرىفه حفلة الجمعية ، حضر على بك شاهين التشرىفاتى الخديوى للإشراف على معدّات المقابلة والترتيبات المقررة وحضر حسين باشا محزم، ووطن باشا الياور الخديوى ، والسركورث المستشار المالى وسكرتير عام الجمعية وسكرتير عام مجلس النظار مع بقية المستقبين ، واتبعت كافة الأنظمة السابقة بأكملها .

وفي الدور الرابع عشر سنة ١٩٠٩ - افتتح الخديوى الجمعية في الساعة العاشرة صباحا ، وبمجيئه أحمد زكى باشا سر تشرىفاتى وعلى بك شاهين التشرىفاتى ورجال الجمعية ، وحلف بين يديه يمين الصداقة كافة أعضاء الجمعية لمناسبة انتخابهم للهيئة النيابية الخامسة .

وفي هذه الدورة توجه دولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية والأعضاء والسركتير العام ، في صباح اليوم الثانى لحفلة الافتتاح ، الى سراى عابدين لأداء الشكر حسب العادة المتبعة في ذلك ، واتبعت كافة الأنظمة السابقة بأكملها .

وفي الدور الخامس عشر سنة ١٩١٠ - افتتح الخديوى الجمعية في الساعة العاشرة صباحا ، وبمجيئه بطرس غالى باشا رئيس مجلس النظار، وفي المركبة الثانية اللواء حسين محزم باشا ومعه ياور خديوى، وفي المركبة الثالثة محمود شكرى باشا مرسى ولى العهد وأحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى .

وكان نظام الحفلة والاستقبال هو نفس النظام السابق بأكمله .

ولما تشرف دولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية وأعضاؤها والسركتير العام في اليوم التالى لحفلة الافتتاح في سراى عابدين لأداء الشكر حسب العادة المتبعة ، خاطبهم الجنب المالى ممتناً بمرورهم بانعقاد الجمعية، قائلاً إنه يرجو أن

بجمعها كلما عت عمل من الأعمال الهامة ، وأن المشروع المروض عليكم الآن مهم جدا ، فالخوصه بما يجب من الثباتى والروية والزناة والإمعان ، لأنه يختص بمصلحة الأمة المصرية ، وهو آخر ما يصح طلبه من شركة قناة السويس ، وأخر ما يمكن الحصول عليه منها ، فإذا وجدتم فيه نفعاً للأمة فلا تفرطوا بهذا النفع ولا تحرموا الأمة منه ، وإذا رأيتم ضرراً فأتقوا الضرر واعملوا الصديق والإخلاص على خدمة أمتكم ، وقدروا المسئولية الملقاة عليكم حق قدرها ، وراجعوا فيما كل ما تضرره ذمتكم وضمائركم ، واعلموا أن هذه المسئلة لا تتطلع الى قراركم فيها حكومة واحدة بل الدول كلها ، ولا شركة واحدة ، بل شركات أوروبا كلها ، فاطفروا بحسبكم واعتدالكم ، إنكم أهل للثقة التى وضعت بكم وإنكم لا تنظرون فى قراراتكم إلا الى مصلحة الأمة والبلاد .

وسيرنا أننا رأيناكم فى العام الماضى ، ثم رأيناكم فى هذا العام ، وإن شاء الله نراكم من الآن فصاعداً مرة فى كل عام (إشارة الى الوعد الذى وعد به سموه الجمعية العمومية فى العام الماضى بقصد جلساتها فى كل سنة بدلا من عقدتها مرة كل سنتين) .

وفى الدور السادس عشر سنة ١٩١٢ — افتتح الخديوى الجمعية فى الساعة العاشرة صباحاً ، وبعيته اسماعيل مختار باشا السرياور الخديوى وباقي رجال المحية السنية ، وكان فى شرفات القاعة ١٣٣ مدعواً من الوجهاء وأعيان العاصمة والأقاليم ، و كبار الموظفين والمتقاعدين ، والمستر دالوب مستشار نظارة المعارف وغيرهم ، ورجال الصحافة ، وبعد الانتهاء من الخطبة هتف رئيس الجمعية بالدعاء ثلاث مرات وكان يردد هذا الدعاء فى كل مرة الأعضاء والموظفون والمدعوون .

وبعد انتهاء الحفلة مباشرة ، قصد رئيس الجمعية وأعضاؤها والسكيتير العام الى سراى عابدين لنادية واجب الشكر المتعاد ، وأتبعته كافة الأنظمة السابقة بأحسبها .

المقابلة الأولى مع الخديوي

خطب العرش

عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا

الدور الأول للجمعية العمومية

(يوم الثلاثاء ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٥ - ١٦ شوال سنة ١٣٠٢)
بعد سلامتنا على حضراتكم ، نبدي لكم مزيد سرورا من اجتماعكم ، ونفيدكم
أن السبب الداعي لافتتاح الجمعية العمومية في هذه المرة ، هو أن الثورة العسكرية
خلت الخزانة بمبالغ جسيمة مثل التعويضات وغيرها ، وأحدثت كساد التجارة ،
وقلة الأمانة التي نتج منها خسائر عظيمة ، وأن المسألة السودانية أيضا صرفت عليها
مصاريف وافرة فلاجل هذه الدواعي وما تقتضيه المنافع العمومية لتعمم رى
الأراضي الزراعية ، اقتضى الحال تنظيم أمور مالية مصر ، فتداولت الدول الفخيمة
مع حكومتنا في ذلك ، واتفقت على استدانة تسعة مليون ليرة تحت ضمانتها ، وصدرت
الأوامر السنية الشاهانية بالرخصة ، وستعطى لكم الإيضاحات المتعلقة بذلك من
نظارة المالية كي تطلعوا عليها ، وعلى الله التيسير في كل الأمور .

الدور الثالث

(يوم الأحد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧)
أهدى حضراتكم السلام ، وأبدي لكم مزيد سرورى بإجتماعكم هذا ،
ثم أعلمكم أن السبب الذى أوجب انعقاد الجمعية العمومية في هذه المرة ، هو قصد
(معلومة) - المبرر الثانى لم يفتحه الخديوى بانه الكريمة .

مفيد للبلاد ونافع للأهالى ، خصوصا الناس الفقراء الخاليين من الأبطال المقيمين بالأرياف والقرى ، وذلك القصد هو المشروع الخيري الموافق لرغباتنا، الموصل لرفع العونة وإغاثة بالكلية ، للتخلص منها بالكيفية التى ستطعون عليها فى المشروع الذى سيقدمه لحيثكم دولتورئيس مجلس نظار حكومتنا، فأتشتم أنكم تمنون النظر والتروى فى هذا المشروع، وما ورد فيه من الملاحظات والفوائد ، مراعين ما فيه خير البلاد ورفع العباد، كما هو جل مقصودنا .

نسأل الله أن يوفقنا لما فيه الإصلاح، ويقرن أمورنا بالنجاح آمين .

الدور الرابع

(يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩١

الموافق ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٩)

أيها السادة

أهدى حضراتكم السلام، وأعلمكم أنى مسرور من اجتماعكم هذا ، إذ القصد منه النظر فى مشروع ستقدمه حكومتنا لهيئة الجمعية العمومية، يتعلق بتقليل اعداد دفعات ضرائب الأبطال . وهذا المشروع يسهل أعمال مشروع تقليل الضرائب الذى سيخفف أثمان أرباب الأبطال، كما هى أقصى آمالنا ،

ولا تزال حكومتنا تستغل به، حتى يبرز الى حيز الوجود بمون الله تعالى ، وها هى قد ظهرت مبادئه بالفعل فى هذه السنة .

وإنى على ثقة، من أن نتائج إجتاحتكم فى هذا الأمر ، تكون مائدة على الوطن بالمضعة والخير .

نسأل المولى القدير أن يوفقنا جميعا فى كل الأحوال الى ما فيه الفائدة وبلوغ الآمال .

عهد المغفور له الخديوى عباس باشا حلى الثانى الدور الخامس

(يوم السبت ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ - ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩)
يسرنا أن نعلمكم فى اجتماعنا اليوم ، أول مرة بحضوركم ، أننا مع غيابنا عن ديارنا كنا نتبع أعمالكم بكل الاهتمام ، مفتخرين بوجود هيئة فى القصر تنوب عن أهاليه ، فكونوا على يقين من أن غاية مقصدنا المحافظة على امتيازات هذه الهيئة المرتبطة بها نجاح مصر ومستقبلها ، ولذلك كان أول ما اهتممنا به أن جمعناكم حولنا ، ويسرنا أن نشارككم فى أول اجتماعكم هذا بآتنا بالاتفاق مع هيئة حكومتنا قد قررنا إلغاء الضريبة التى كنتم وافقتم على ربطها فى جلسكم المنعقدة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، فى نظير إلغاء المونة بتمامها ، وتقصيص ثمن المصلح ، وإلغاء عوائد رخصتات الصناعات .

وإننا نقوم الآن بواجب مقدس ، فنذكر أن الفضل فى اتخاذ هذه الإجراءات التى من شأنها تخفيف الأحمال عن طائى الأهالى ، إنما هو راجع لحسن إدارة وحكمة ساكنى الخانات والدنا الأبر ، ولما بذله من الحزم والثبات فى تدبير إرادات الخزينة واستعمالها بفاية الاقتصاد ، وإننا سنناظر على انتجاع المنهج الذى اختطه لنا ، وأملنا أنه بمحونة الله ومعاونة الأمة ، تكون مساعينا وأعمالنا عائدة على مصر بالسعادة والزخابة إنشاء الله .

الدور السادس

(يوم الثلاثاء ٦ فبراير سنة ١٨٩٤ - ٣٠ رجب سنة ١٣١١)
يسرنا أن أراكم فى هذه الجمعية العمومية ، وللى الأمل فى وثوقكم بما انطوت عليه جوانحي ، من حب الوطن وأبنائه ، والميل الخالص لتقدم البلاد وأهلها فى سبيل الخير والسعادة .

وإني شاهدت في هذه الملة التي مضت بين الجمعية السالفة وهذه ، قيامكم بالواجب لبلادكم وإخوانكم ، فحق لي أن أهتمكم ، بعد قضى ، على هذه النعمة التي أرجو الله دوامها علينا .

هذا ، وقد وفق الله في الملة التي بين الجمعيتين لمساعدة الأهالي ، برفع ما يتجاوز السجاسة وسبعين ألف جنيه من المتاعرات ، وتخفيض ما يزيد عن المائتي ألف جنيه من الضرائب والعوائد ، وتنقيص مائة ألف جنيه من ثمن المصلح ، وإلغاء الدخولية من اثني عشر بندرا ، وتشكيل مجالس بلدية في تسعة من مدن القطر ، والشروع في إنشاء سبع وأربعين سكة زراعية ، وجملة معارف وجسور ومباني تم أغلبها ، وتشكيل محاكم بسواكن وطوكر ، والوصول لتنقيص القائمة القانونية بالمحاكم الأهلية والمختلطة ، وتوسيع نطاق الفنون والمعارف ، بفتح مدرسة صنائع بالمنصورة ، ومدارس ابتدائية بكثير من المدن والقرى ، والتصديق على تمديد جملة خطوط حديدية تزيد أطوالها عن ثلثمائة كيلومتر ، وإنشاء كوبريين أحدهما بجمع حمادى ، والثاني بدمسوق ، وكل ذلك عائد بفضل الله على البلاد والعباد بالمنافع المادية والمعنوية .

فأشكر الله على التوفيق لذلك ، كما أتى بحوله تعالى لا أتاخر عن دوام مساعدتكم بنفسى ، ومن جانب حكومتى ، فيما يأتى لوطننا العزيز بمزايا الإصلاح وفوائد السعادة والإصلاح ، والله المسئول أن يساعدنا في التعاون على خير بلادنا ، وهو المستعان .

الدور السابع

(يوم السبت ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٢٤ شعبان سنة ١٣١٣)

حضرات الأعضاء الكرام

يسرنى أن أراكم في هذه الجمعية ، مندوبين بلاد قطرنا السعيد ، مجتمعين في هذا اليوم اليمون ، للقيام بما تشعرون به من واجب الخدمات العائدة بالسعادة والفائدة على الوطن العزيز وساكنيه .

وأعشم أن أرى بمعونه تعالى ، وبما تبدونه من أفكاركم السديدة وآرائكم المفيدة ، كل النتائج الحسنة التي تعود بزيادة الثروة والرفاهية على البلاد ، كما هي آمالي ورجاياتي .

ولأني لمساعد لكم بنفسي ، ومن جانب حكومتى السنية في هذه الأعمال الجليلة ، ونستمد من المولى جل شأنه المساعدة والتوفيق ، إنه المستعان في كل آن .

الدور الثامن

(يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٨٩٨ - ١٩ رمضان سنة ١٣١٥)

حضرأت أعضأء الجمعية العمومية الكرام

يسرى أن أراكم في هذا اليوم المبارك ، مجتمعين للقيام بواجباتكم نحو الوطن العزيز .

في علم حضراتكم أن الحكومة اهتمت منذ سنة ١٨٩١ بتخفيض ضريبة الأطنان مراراً متوالية ، حتى بلغ مقدار ما دفع سنوياً خمسمائة ألف ومبسة آلاف جنيهه ، منها الضريبة البالغ قدرها مائة وخمسين ألف جنيهه ، التي كان جارياً تحصيلها لنفاية عام ١٨٩١ لأجل إبطال العمونة ، واليوم أعدت تسمى سميداً ، أنب أحيطكم علماً بأن حكومتى قد طلبت من الدول تخفيض مبلغ سنوى قدره مائتان وستة عشر ألف جنيهه لإجراء تخفيض جديد في تلك الضريبة ، ولأى الأمل في أن الدول لا تضن بالموافقة على استعمال هذا المبلغ ، لهذا الغرض ، نظراً للنفع الذى يعود من ذلك على البلاد .

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في السنين الأخيرة بالأقاليم ، لأجل الوقوف على قيمة الإيجار التي تساويه الأطنان ، عرفت الأطنان التي تزيد ضربتها عن ثلث ما تساويه من الإيجار ، فالغرض مما نطلبه الآن من الدول هو الوصول لتخفيض ضريبة هذه الأطنان .

وكذلك يسرى أن أعلم حضراتكم أنه بمحسن مساعدة صندوق الدين قد أخذت حكومتى من المال الإحتياطى ما يمكنها من البدء فى أعمال هندسية مهمة، تدفع كل خطر يتوقع حصوله من ضغط المياه المحجوزة، حتى تطمئن بذلك خواطر الأهالى من جهة قوة مقاومة القناطر الخيرية .

وإنى لواقى بأنكم ستبدون من الآراء السديدة، ما يمود بالسعادة والرفاهية على قهطنا السعيد، وكونوا على يقين، أنى مساعد لكم بنفسى وبحكومتى للوصول بمعوة الله إلى هذا القصد الجليل .

نسأله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد .

الدور التاسع

(يوم الثلاثاء ٤ أبريل سنة ١٨٩٩ - ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣١٦)

أيها السادة

يسرى أن أحييكم فى هذا اليوم السعيد الذى اجتمع فيه لخدمة الوطن العزيز، وإن أحيطكم علما بأن حكومتى ستعرض عليكم مشروعا جليل الفائدة، يكون من وراءه الخير المطلوب لهذا القطر المحبوب، وهو تعديل ضرائب الأطنان بطريقة منطبقة على المعدل والإنصاف، وهذا عمل طالما مست الحاجة إليه، ونهبت الضرورة عليه، فلا أزدكم علما بأن الطريقة المتبعة فى توزيع ضرائب الأطنان أصبحت غير ملائمة لحالتها الآن، بعد أن تمت فى القطر أعمال عمومية ذات منافع عظيمة اختلفت بها قيمة الأرضى اختلافا كبيرا عما كانت عليه فى السابق .

ولذلك، فالنرض من المشروع المروض على أنظاركم اليوم إنما هو توزيع هذه الضرائب توزيعا ينطبق على المعدل والإنصاف، وقد أمنت الحكومة نظرها فى هذا المشروع بما يقتضيه من العناية والالتفات، قبل أن تطرحه أمامكم لأخذ أنظاركم فيه .

ولى أمل وطيد، بأن حصول التعديل على هذه القواعد والروابط ينجم عنه — بمشيئة الله — زيادة ثروة البلاد وحصول الرفاهية بين ما كتبها ، وإلى لوائى أئبا السادة ، بأنكم ستبدون آراء سديدة فى هذه المسألة الخطيرة ، بما لكم من الخير . الثامة والبراية الكاملة للوصول إلى انجاز هذا الإصلاح العظيم ، وأنكم ستبدلون مع حكومتى المساعى التى تضمن ازدياد ثروة البلاد ورفاهيتها .
وأمال الله أن يوفىنا جميعا نخلعة الوطن العزيز .

الدور العاشر

(يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩٠٢ — ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣١٩)

أيام السادة

لقد سررت باجتماعكم فى هذا اليوم السعيد نخلعة الوطن العزيز ، إن حكومتنا مازالت منذ اجتماعكم الأخير توالى السى وراء كل ما يسود على البلاد بالخير والفلاح ، وعلى السكان بالسعادة وحسن الحال ، فقد واصلت العمل فى تعديل ضرائب الأطنان الذى صدقتم على ما اقترحت به بشأنه فى اجتماعكم الأخير .

وأنجزت هذا العمل فى أربع من المديرىات ، ورفعت المال عما وجد من العجز عند المساحة ، وزاد ماردته لأصحاب الأطنان على مائة وعشرين ألف جنيه .

وقد تمهاورت حكومتنا فى هاتين السنتين الأخيرتين عن رسوم منتوعة كانت مضروبة على الملاحة فى النيل ، وألفت أيضا عوائد الدخولية فى البنادر فبلغ مقدار ما رفعت من الرسوم نحو المائة وخمسة وعشرين ألف جنيه فى السنة ، أما عوائد الدخولية فى مصر والاسكندرية فلا تزال باقية ، ولكن إذا استمرت الحالة المالية على التحسين الحاضر ، فلنا وطيد الأمل بأن تتمكن حكومتنا فى عهد قريب من إلغاء العوائد فى المدينتين المذكورتين أيضا .

ومن جهة أخرى قد قررت الحكومة في هذه السنوات الأخيرة إتفاق أكثر من مليون وربع مليون من الجنتيات في أعمال الري والصرف ، وذلك فضلا عن أعمال الخزانات في أصوان وأسيوط ، وهذان العملان العظيمان سيتيان في خلال هذه السنة ، ويترتب عليهما زيادة عظيمة في إيراد البلاد وثروتها .

ولذلك فقد حان الوقت لربط الضريبة على الأراضي التي تستفيد من الزراعة الصيفية بسبب بناء الخزانات طبقا لما جاء في أمرنا الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ ، وستبلغكم حكومتنا ما عولت عليه في هذا الشأن .

ولأريب عندنا في أن حضراتكم سنظرون في اقتراحاتنا بين المتناهي التي قصدتها ، وهي المحافظة على وجود التبادل والتساوى في الضرائب بين كافة أطيان القطر .

ونحن على يقين أيضا السادة بأنكم تواظرون الحكومة في مساعدتها التي تترتب عليها زيادة ثروة القطر ورفاهيته .

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز .

الدور الحادى عشر

(الاثنين ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ - ٦ ذى الحجة سنة ١٣٢١)

أياب السادة

إلى مسرور من وجودكم مجتمعين اليوم .

لا زالت مصر منذ اجتماعكم الأخير سائرة ببناءة الله في تقدم وفلاح ، وقد سمعت حكومتنا فيما يعود على البلاد بالخير والنفع ، وعلى الأمة بالرفاهية وصلاح الحال من تخفيض الضرائب عن فقراء الأهالى ، فطبقا لما أبلغناه عند اجتماعكم السابق ، قد ألغت الحكومة عوائد الدخولية بالقاهرة والاسكندرية في العام الماضى ، ولهذا تجاوزت عن مائتين وأربعة وعشرين ألف جنيه مصرى .

وألقت أيضا عوائد صيد الأسماك في النيل، وفي الترع، وخفضت كثيرا من هذه العوائد في البعيرات المسالحة، وهي كما لا يخفى كانت حملا ثقيلا على الفقراء . أما أعمال تعديل القنارات ، فهي سائرة على ما يرام من النجاح والتقدم ، وزيادة على ذلك قد تم إنشاء جملة أعمال مهمة من لوازمات الري في البلاد، ينحصر بالذكر منها تخزين أصوان، وقناطر أسبوط ، وزققي ، واليوسفي، وسدى الدلتا، واستندعت هذه صرف أربعة مليون ونصف مليون جنيه مصري، ومن حسن التوفيق أن الفائدة التي تجبت عن استعمال قناطر أسبوط في السنة الأولى من إنشائها جاءت معادلة تقريبا بقدر ما صرف على هذه القناطر، حيث أمكن بواسطة مئذها وقت انخفاض النيل سنة ١٩٠٢ زرع أراضي كثيرة بالذرة مما يوازى محصوله ستمائة ألف جنيه هجرياً، وهذا لم يكن متيسرا قبل إنشاء هذه القناطر .

ثم إن استبدال رى الأحواض بالرى الصيفى في الأقاليم الوسطى سائرا في طريق النجاح أيضا ، وقد تم ذلك في مديرتى أسبوط والمنيا ، ولا يزال العمل جاريا بمديرية بنى سويف ، فأمكن إيصال المياه الى جميع الأراضي التي تم تحويل رباها بمديرية أسبوط ، وإلى اثنين وخمسين ألف فدان من أراضي المنيا وستصل المياه في بحر هذه السنة الى خمسة وخمسين ألف فدان بالمديرية المذكورة ، وأمكن إصلاح وسائل الري فيما يزيد عن المائة ألف فدان من أراضي مديرتى المنيا وبنى سويف بسبب الأعمال التي أنشئت على بحر يوسف .

أما في مديرية الفيوم، فقد تم فتح ترعة حسن وأصف، ولا يزال العمل جاريا في ترعة عبد الله وهي، وكذلك أمكن بواسطة قناطر زققي زيادة قدر المياه اللازمة لرى أراضي مديرتى المنوفية والغربية في شهرى يولييه وأغسطس بنسبة ثلاثين في المائة .

وبالجملة فقد صرف نحو ثلاثة ملايين جنيه مصري في ظرف الستين الماضيتين على عدة أعمال يترتب عليها خصب الأراضي وزيادة محصولاتها .

هذا ، وإن كان أكبر عامل في زيادة أئمان الأراضى هو تحسين وسائل الري والصرف ، لكنه يوجد سبب آخر وهو ارتفاع أسعار القطن للدرجة التي وصلت إليها الآن ، فتؤمل أن أئمان الأقطان تستمر على هذه الحالة حتى لا يؤثر زولها على أئمان الأراضى .

ومما هو حاصل الاهتمام به ، أن الجمعية الزراعية ستستخدم اثنين من قوى الخبرة والدراية لدرس أمراض المزروعات ، وخصوصا للبحث في دودة القطن وفيها من الحشرات المضرة .

ومما يسوء ذكره ، أن الطاعون انتشر سنة ١٩٠١ ، وأحبطه الكوليرا في سنة ١٩٠٢ ولكن يمونه تعالى قد أمكن مصلحة الصحة بما بذلته من الجهد أن تقل انتشارهما .

هذا ، وقد أصيب القطر في الوقت الحالى بالطاعون البقرى ، فأهلك كثيرا من المواشى ، وإنى أسف من انتشاره لحد الآن ، ونتمنى أن رجال الصحة الذين يبذلون كل جهدهم في اتخاذ التدابير الصحية لمنع سريانه يمدون من الأهالى كل مساعدة لمقاومته واستئصاله .

نسأل الله تعالى أن يزيل عن البلاد هذا الداء ، ويوفقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز .

الدور الثانى عشر

(الاثنين ٣ أبريل سنة ١٩٠٥ - ٢٨ محرم سنة ١٣٢٣)

أيها السادة

يسرني ان أراكم مجتمعين اليوم .

لا بد أن بصفتمك نائين عن البلاد ، قد راقبتم بعين الرضا والامتنان منذ اجتماعكم الأخير ما تبذله حكومتنا من المساعي في سبيل تقدم القطر وارتقائه .

واليوم أخطبكم بارتياح عن بعض الشئون التي كثيرا ما أظهرتم العناية بها ، كعميم التعليم ونشره بين سائر الطبقات ، فقد كانت الحكومة تجيب من مطالبكم بمقدار ما تسمح به مواردها حتى ييسر لها في هذا العام بفضل النظام المسالى الجديد أن تزيد ميزانية المعارف زيادة وافرة ، وتستغل كذلك كلما سمحت حالتها المالية ، وقد واصلت الحكومة اهتمامها في هذه السنة أيضا بأمر الصحة العمومية ، ومنحت هذه المصلحة النفقات اللازمة لتوسيع أعمالها ، فتاومت الطاعون البقرى بشدة وعزيمة ، حتى خفت النازلة ، وقل الضرر عما كان في الحضان .

وقد اتسع نطاق المعاملات المقارية ، فدعت الحالة الى إصلاح طامسا كانت البلاد تنهأ ، وهو تخفيض الرسم المقر على انتقال الملكية من خمسة الى اثنين في المائة ، فقلنا بالجميع هذه العناية بالشكر والامتنان .

وبالجملة فإن حكومتنا ساهرة على ما فيه دوام سعادة القطر وتقدمه ، ودفع ما يحول دون ذلك من الطوارئ والمقبات ، فلا يخفى على حضراتكم أن البلاد أصيبت في شهر أبريل من العام الماضي بأفة الجراد الذي نزل في كثير من نواحي القطر وخاف الأهالي شره ، ولكن الحكومة تداركته بالوسائل السريعة الفعالة لصيانة المزروعات من فتكه الذريع .

ودودة القطن هي الآفة الثانية التي تتربل بالبلاد في كل عام ، وإذا استمرت على ضررها الحسيم الذي يزداد سنة بعد أخرى ، أصابت القطر في أهم موارد ثروته وهو محصوله الوافر من الأقطان ، لذلك وجب علينا أن نعى جميعا في مقاومة هذه الآفة باتخاذ التدابير الاستثنائية التي تعرضها عليكم حكومتنا اليوم .

لهذا السبب الكبير الأهمية دعوتكم للاجتماع لكي تنظروا في هذا المشروع توصلا الى سلامة أكبر موارد الثروة العمومية .

وإني أسأل الله تعالى أن يلهمكم الصواب والسداد وأن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير البلاد .

الدور الثالث عشر

(يوم الخميس ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧ - ١٥ محرم سنة ١٣٢٥)

أيها السادة

إننا نهديكم تحياتنا، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم .

لا ريب أنكم رافتم بعين الرضى والارتياح الفوائد التى أتى بها قانون
إبادة دودة القطن ، فإن التدابير والاحتياطات التى اتخذتها حكومتنا لمقاومة
هذه الآفة جاءت بأحسن النتائج ، فبنت انتشارها ، وقللت الضرر الذى كان
يصيب الزراعة في الأعوام السالفة ، ولنا وطيد الأمل أنه بمواصلة السير على هذه
الخطى ، وبمعاونة المزارعين وإصنائهم الى التصامع والإرشادات التى يلقىها عليهم
مأمورو الحكومة ، تتوفى لاستئصال هذه الآفة التى كادت تهدد المورد الأول
من محصولاتنا .

وقد تاهرت حكومتنا في خلال السنتين الماضيتين على توسيع نطاق التعليم ،
وإمداده بالتفقات التى تيسر لها إصطلاؤها ، وستريدها في المستقبل كلما سمحت لها
الحالة المالية بذلك ، وكونوا على يقين أن تعمم التعليم بين جميع طبقات الأمة هو
موضوع اهتمام حكومتنا ، ومن أقصى وظائفنا ويسرنا أن نرى الموسرين من الأهالى
لعلهم أن الحكومة لا تقوى وحدها على نشر العلم وبث نور العرفان في سائر أنحاء
القطر ، نهضوا لمؤازرتها ، وأسسوا الكتاتيب ، ورتبوا لها النفقات الضامنة لبقائها ،
ففسديهم في هذا المقام شكرنا على هذا العمل الخيرى النافع ، ونرجو أن يكونوا خير
قدوة لسواهم .

وقد ألقت حكومتنا كثيرا من العوائد والرسوم ، كاحتكار الملح ، وعوائد
المعادى في الترع ، ورسوم الصيد في البحر الملح ، كما أنها تجاوزت أخيرا عن رسم
الأيولة الذى كانت تحصله المديرية .

هذا ، وفضلا عن أعمال الرى العظيمة التى تمت الآن وكان لما الفضل الأكبر فى إنحاء ثروة البلاد ، فإن حكومتنا ساعية فى زيادة مقدار المياه الممكن حجزها لتوزعها فى زمن الصيف .

وهى تباشر الآن إقامة خزان فى إسنا لإمداد أطيان الوجه القبلى عند تقصير النيل عن الوفاء، ولا تزال الهمة متواصلة فى تحويل رى الحيزان بالأقاليم الوسطى إلى رى مستديم ، والمأمول إنجاز هذا العمل فى سنة ١٩٠٩

ولما كان القسم الشرقى من مديرية الجيزة محروما من منايها الرى الصيفى ، فقد شرعت الحكومة فى وضع طلبات تبنى بهذا الغرض .

وبالجملة فإن حكومتنا تبذل ما فى الوسع لتعميم وسائط الرى لكى تزداد موارد الثروة ، ويتسع نطاق العمران .

وتتوسل الى الله سبحانه أن يفيض بركاته على هذا القطر السميد ، وأن يوفقنا جميعا إلى خدمة الوطن العزيز .

الدور الرابع عشر

(يوم الاثنين أول فبراير سنة ١٩٠٩ — ١٠ محرم سنة ١٣٢٧)

أيها السادة

أهديكم تحياتى ، وأبدي لكم سرورى من اجتماعى بكم فى هذا اليوم مع هيئة النظارة الجديدة التى أنا واثق بأنها ستقوم بخدمة نافعة لبلادى .

ما زالت حكومتى تواصل العمل منذ اجتماعكم الأخير فى إيواء على البلاد وأهلها بالتغير والفلاح ، إذ وجهت للعارف عناية خاصة فزادت ميزانيتها مبلغا عظيما أمكنها به إجراء إصلاحات كثيرة منها افتتاح بعض مدارس خصوصية وثانوية ، وقبول بعض الفقراء بجانا فى المدارس الثانوية ، وجعل الامتحان بلغة التعليم ،

وجعل التعليم باللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية وفي بعض المواد التي تدرس في المدارس الثانوية والعالية ، وهي تبذل الجهد في تمعير التعليم كلما ساعد على ذلك وجود الأكفاء من المعلمين ، ولهذا اهتمت بتوسيع مدرسة المعلمين وتنظيمها ، وتحسين حالة الإرسالية إلى أوروبا على طريقة تضمن تخرج أولئك الأكفاء ، وساعدت على إنشاء بعض المدارس الصناعية ، وستناوم على العناية بأمر التعليم وتوسيع نطاقه تنفيذا لبرنامجي ، وتحقيقا لأمالكم .

ويسرني أن أعيان البلاد ضاعفوا عنايتهم واهتمامهم بنشر التعليم ، فسادوا على إنشاء كثير من معاهد العلم على اختلاف أنواعها ، وأقبلوا على الجامعة المصرية التي شملتها بهتانى وافتحتها من عهد قريب .

وقد أنجزت حكومتى في هذه الفترة أعمالا كبيرة ذات منفعة عامة لإصلاح الرى ، قامت قناطر إسنا المراد منها منع أضرار الشراق في الأقاليم العليا ، كما أن تحويل الحياض في الأقاليم الوسطى جار حسب النظام الموضوع له ، وسيتمى الجزء المهم منه في خلال هذا العام ، وأقيمت على النيل طلبات لرى المنطقة الشرقية من إقليم الجيزة ربا مستديما ، وتم قسم كبير من مشروع القرعة التي قسمت من تلك الطلبات ، وسيتمى هذا المشروع بأكمله في عام ١٩١٠ ، وقد انتهت أعمال تقوية الفرش الخلقى لسة أسوان ، فزال ما كان قائما بالأذهان من حيث متانته . ثم أن أعمال تعليته ليسع ضغنى ما يسمه الآن جارية بغاية الجهد والاهتمام .

وفضلا عما ذكر ، فإن حكومتى ستبحث قريبا مشروعات توسيع نطاق الرى المستديم في الأراضى المنخفضة بالدلتا ، وإصلاح نظام الصرف الحالى ، وسيشرع عاجلا في تعديل بعض المواقع بحرى النيل الأبيض لأجل زيادة إيراد مياه النيل بالقطر المصرى في زمن التحريق .

واهتمت الحكومة كثيرا بمسألة الأمن العام ، وستعرض على مجلس شورى القوانين مايدعو الحال لتحضيره ، خير أن كل مشروع يراد به حفظ الأمن

وتوطيد دعائه لا تحصل منه الفائدة المقصودة إلا بمعاونة عبد وأعيان البلاد ومؤازرتهم .

وإننا نأسف لأن الأزمة المالية التي أصابت البلاد منذ عامين لم تزل باقية للآن ، وكونوا واثقين أن حكومتى لا تدخر وسعا لتحسين حالة البلاد الاقتصادية على قدر ما يصل إليه إمكاناتها ، وممولنا أن لا يصيب زراعة القطن في هذا العام ما أصابها في الصيف الماضي من أضرار دودة القطن والآفات الأخرى ، والحكومة مستعدة فيما إذا انتابت الدودة زراعة القطن لا سمح الله ، أن تتخذ في الحال التدابير اللازم اتخاذها لوقاية الزراعة .

وقد أنهت الحكومة أعمال تعديل الضرائب ، وكان إقليم بنى سويف آخر إقليم تم هذا العمل به في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٧ . وستسرى الضريبة الجديدة فيه عام ١٩١٢ فيزول حيثلذ الفرق الموجود الآن بين ضرائب الأطنان المشورية والخراجية .

وسمع أن حالة البلاد المالية لا تسمح بتخفيض بعض ضرائب ، فإنها قد أخرجت إيراد البندل العسكرى من الإيرادات العمومية ، وخصصته لتحسين حالة العساكر الذين انتهت مدتهم في الجيش ، ولإبطال الخدمة الإجبارية في البوليس وفى خفر السواحل .

وقد اهتمت الحكومة بأمر إنشاء عمار لمدينة القاهرة ، ورأت أن تفرض جزءا يسيرا من المصاريف التي تقتضيها هذه الأعمال على الذين يتفعون منها ، ولذا حضرت مشروع أمر حال تعرضه على حضراتكم يقضى بزيادة ما يقرب من اثنين فى المائة على عوائل الأملاك المبلية فى القاهرة وفى المدن الأخرى التي يصير الشروع فيها بأعمال مماثلة لها .

هذا ، وأن اختياري لدولة الأمير حسين كامل باشا الذى تعرفونه وتعرفون مكانته منى رئيسا لجمعيةكم هذه ، يمكنكم أن تعتبروه برهانا جديدا على تقديري لهذه الجمعية حق قدرها ، واهتمامى بأمرها .

ونحن على يقين أنها السادة أنكم تعاونون الحكومة في مساعيها المؤدية إلى إسماع القطر وإتجاهه .

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا نلغمة الوطن العزيز بفضلته وكرمه .

الدور الخامس عشر

(يوم الأربعاء ٩ فبراير سنة ١٩١٠ - ٢٨ محرم سنة ١٣٢٨)

أيها السادة

نهديك تحياتنا، ونبدى لكم مرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم . دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها، وبعد المفاوضات الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم .

وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها لحضراتكم .

فالفرض إذا من اجتماعكم، إنما هو للبحث فيما إن كان من مصلحتنا مدة أجل الامتياز إلى أربعين سنة على شرط أقسام الأربع في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة .

وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة، تدفع للترزية المصرية مبالغ موزعة على السنين سنة الباقية تقريبا من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتأمم الرضا، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة. ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى للقانون النظامي بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها، ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجبل

الحاضر والأجيال الآتية قرر مجلس النظار أن لا يلت فيها رأيا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على اعتداد الامتياز .
ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازما في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات .
نحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التي يحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم .
واقه فسال أن يوقفنا جميعا لما فيه خير البلاد .

الدور السادس عشر

(يوم الاثنين ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ - ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠)

أيام السادة

أهديكم تحياتي، وأبدى سرورى من اجتماعي بكم في هذا اليوم .
لا بد أنكم راقبتم منذ اجتماعكم الأخيرين أن الحكومة ما زالت تواصل سعيها في كل ما يعود على البلاد وأهلها بالخير والرفاهية ، فقد وجهت عنايتها بنوع خاص الى نشر التربية وتعميم التعليم ، واهتمت بإقامة المعاهد التي تدعو اليها حاجات العصر الحاضر ، فمن ذلك أنها رقت مدرسة الزراعة بالبحيزة الى مصاف المدارس العالية ، وأنشأت مدرسة وسطية للزراعة بناحية مشتهر ، وأنشأت بالعاصمة مدرستين للحاسبة والتجارة ، إحداهما عالية والأخرى وسطية ، هذا فضلا عن الدروس الليلية التي نظمتها بالعاصمة وبالإسكندرية للتجارة والحاسبة أيضا .
وكذلك اهتمت بتربية البنات ، وبمدرسة البوليس والإدارة ، كما وجهت عنايتها لترقية شؤون دارالكتب الخديوية ، والشروع فعلا في إحياء الآداب العربية .
وبما أن الحاجة لاستعمال اللغة العربية في التعليم أخذت تزداد يوما فيوما ، فقد أحيت الحكومة قلم الترجمة ، وعهدت اليه بتعريب كتب العلوم الدراسية .

ومما أرتاح لذكوه، العناية الخاصة التي شملت بها الجامع الأزهر الشريف والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية الأخرى ، فإن النظام الموضوع لها في السنة الماضية سيكون إن شاء الله كفيلا برقيها وزيادة راحة أهلها .

ولما كانت مجالس المديريات القديمة من حيث نظامها واختصاصها ليست مهيئة للقيام بالواجبات والخدم المطلوبة من أمثالها، فقد وضعت الحكومة لها قانونا جديدا يعمل لها أثرا مفيدا في رقي الأقاليم ، ويسرى أثر هذه المجالس وإن كان نظامها الحديث لم يظهر إلا منذ عهد قريب، قد برهنت على تقوية الأمل في أنها ستستمر في القيام بالمهمة الموكولة إليها أحسن قيام .

وقد أرادت الحكومة تشجيعهما، ففتحتا مبلغا قدره مائة ألف جنيه لتستخدمه في نشر التعليم بين جميع الطبقات .

هذا وقد كان لإنشاء وساعدة المجالس المحلية والمجالس البلدية المختلطة نصيب وافر من اهتمام حكومتنا ، فقد خصصت تلك المجالس بالمال اللازم ، وبكثير من الشروط المفيدة للسكان ، مثل توريد مياه الشرب ، وتنوير الطرقات ، وإنشاء المجارى .

وقد قامت حكومتنا في هذه الفترة بأعمال عظيمة تتعلق بإصلاح الري ، فآمنت محوّل رى الحياض بالأقاليم الوسطى ومديرية الجيزة ، فزادت بذلك مساحة الأراضى التي تزرع صيفيا نحو نصف مليون من الأفدنة ، وأوشكت على الفراغ من عملية تزيان أسوان ، وبهذه الوسيلة أصبح في حيز الإمكان إحياء موات ما يتوف عن المليون وربع مليون من الفسّادين المحرومة الآن من مياه الري ، وكذلك انتهت الأعمال اللازمة لتحسين طريقة الري بالحياض في المنطقة التي أقيمت من أجلها قناطر إستا ، فلم يبق هنالك خوف من غائلة الشراقى على هذه المنطقة .

ولقد شرعت الحكومة أيضا في تعميق بحر الجبل وبحر الزراف وتوسيعهما، وإقامة الجسور لكل منهما ، لأن هذين الفرعين هما اللذان يمدان النيل الأبيض

بالماء الواردة من الجهات الاستوائية ، وذلك مما يسهل الملاحة ويزيد في مقدار المياه في زمن التماريق ، وقد اهتمت حكومتنا خصوصا في هذا العهد الأخير بتحسين طرق الصرف بالأقاليم البحرية ، فوضعت لذلك مشروعا عاما حصل البدء في تنفيذه منذ بضعة أيام .

ولقد تقدم العمل تقديما محسوسا في إنشاء البحارى بالعاصمة وفي الرجوع إلى مياه النيل لاستقاء أهالى هذه المدينة وهى على وشك الإنحسام .

وقد تم في هذه الفترة أيضا إنشاء الخط الحديدى بين القناطر الخيرية وبين أشمون وحصل الشروع في إنشاء خطوط حديدية أخرى مثل الخط الذى يصل ميت غمر بالقازيق ، وبني سويف بأهناسيه المدينة واللاهون ، وبني مزار بصندفا ، وتمديد خط المطرية إلى شين القناطر ، وإجابة لرغبة الجمعية العمومية ، قد أنشأت الحكومة في أواخر سنة ١٩١٠ مصلحة للزراعة ، وهذه المصلحة تستغل الآن مباشرة التجارب النافعة لتحسين المزرعات ، وانتقاء البذور ، والبحث عن الوسائل الفعالة لإبادة الحشرات الضارة ، ولا يزال اهتمام حكومتنا موجها بنوع خاص إلى تحسين زراعة القطن ووقاية محصوله من الآفات المحدقة بشجيراته .

وقد انتهت في هذه السنة أعمال تعديل الضرائب ، فزال ما كان بين الضرائب وبين بعضها من التفاوت الذى لا مسوغ له .

واهتمت الحكومة أيضا بهت روح الاقتصاد والتشجيع عليه ، ولهذا الفرض قررت منذ عهد قريب إنشاء صناديق للتوفير يقوم صيارف البلاد بخدمتها ، وتكون إجراءاتها بسيطة بحيث يسهل على الفلاح إيداع قفوده بها ومحبها منها .

ومن جهة أخرى قد اهتمت الحكومة بحماية صغار المزارعين من نتائج جهلهم بأسعار الإقطان ، وبالتلاعب في الموازين ، فعولت على إنشاء حلقات لنشر أسعار

القطع فيها ، ويكون لما عمل مخصوصون يراقبون الأوزان ، وعمّا قليل يدخل هذا المشروع في حيّز العمل .

ولقد كان للسائل المتعلقة بالأمن العام أكبر نصيب من العناية والاهتمام لدى حكومتنا ، فمنعت القوانين ، واتخذت التدابير التي ترتب عليها توطيد الأمن بالبلاد ، وهي لا تزال تفكر في الوسائل التي من شأنها استتباب راحة الأهالي ، ودوام اطمئنانهم على قلوبهم وأموالهم .

وقد تمت إصلاحات ذات شأن كبير فيما يتعلق بالنظامات القضائية ، إذ أصبحت الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة بعد موافقة الدول هيئة تشريعية تساعد على إصلاح النظامات المتعلقة بالمرافق المختلطة مساعدة فعلية ، مع توفير جزء عظيم من الوقت ، فضلا عن تعديل القوانين المختلطة والأهلية فيما يتعلق بالبورصة على وجه يزيد في ضمان الأعمال التجارية بها ، ولا يزال القضاء الأهل يقترب من المتقاضين شيئا فشيئا باستمرار الزيادة في إنشاء المحاكم الجزئية ، وتوسيع اختصاص المحاكم المركزية في الدعاوى المدنية ، فضلا عن زيادة عدد القضاة بطريقة تدريجية مطردة ، كما أن إجراءات المرافعات قد أصبحت أسهل من ذي قبل ، وذلك نظرا للتخصيصات التي من شأنها إنجاز القضايا بواسطة قاضي التحضير ، وقد عادت مدينة العريش إلى دائرة القانون العام باستبدال النظام الاستثنائي ، وأصبحت شبه جزيرة سيناء خاضعة لنظام قضائي إداري موافق لأحوالها .

هذا وقد وضعت الحكومة للحاكم الشرعي نظاما قضائيا جديدا مطابقا لأحكام الشرع الشريف وملامتا لحركة الرقي في النظامات القضائية الأخرى بالقطر ، سواء كان من جهة ترتيبها أو من جهة طريقة المرافعات أمامها ، والرسوم التي تتقاضاها وتنفيذ أحكامها ، وحالة القائمين بالعمل فيها .

وبالجملة فإن حكومتى باذلة منتهى وسعها في تحسين أحوال البلاد ماديا وأديبا ، ويسرني أن أخبركم أيها السادة بأنها موجهة اهتمامها للبحث عن الوسائل اللازمة

تحسين أحوال النظام النيابي العام ، وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد ، ولما كانت هذه المسألة من الموضوعات التي تمس القوانين النظامية في البلاد ، فلا بد للسير فيها من كمال الروية والاحتياط ، وقد قررت من الآن أن يكون حق سؤال النظار السابق منحه لأعضاء مجلس الشورى بأمر عال يصدر منا إجابة لرغبتكم .

وفي الختام تتضرع إلى المولى جل وعلا أن يوفقنا وإياكم لخدمة البلاد بما فيه الخير والإسماع آمين .

نفتان

قناصل الدولة الإنكليزية ووكلائها السياسيين

في مصر

عن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين

بعد ما احتل الإنجليز القطر المصري في سنة ١٨٨٢ وأصبحوا المسؤولين عن إدارة وحكم البلاد، أهتم جميع قناصلهم ووكلائهم السياسيين الذين تعاقبوا على مصر بتقديم تقارير سنوية إلى نظار خارجية الدولة الإنكليزية عن مالية الحكومة المصرية شملت السنوات من ١٨٨٣ إلى ١٨٨٩ .

ولكنهم منذ سنة ١٨٩٠ أفردوا في تلك التقارير أبواباً جديدة عن تقدم الإصلاح الإداري الذي تم على أيديهم في القطر المصري ، وما ينتظر إتمامه منه كما ضمنوها ملاحظات عامة عن أحوال البلاد ، وكانت أغلب هذه التقارير تعرض على مجلسي الأعيان والنواب في إنجلترا بأمر ملكي .

لذلك رأيت إنسأماً لقائدة البحث أن أستخلص من تلك التقارير كل ما دقوته فيها من آراء خاصة بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون الباحث على يقينة تامة بكل التطورات الخاصة بنظام الحكم النيابي في مصر وما صادفها من عقبات ومشاكل ، وقد نقلنا ترجيحنا عن المجلدات التي كانت تنشرها سنوياً جريدة المقطم الفراء بناء على رغبة دار الحماية وتكليفها القيام بهذه الترجمة لكي يطلع المصريون من حين إلى حين على أقوال رسمية تفصل لهم تقدم دوائر حكومتهم وهي :

١ - تقرير السر افطن بارنج إلى المركز سلسبرى

القاهرة في ٢٩ مارس سنة ١٨٩١

مسولاي

إنى أختتم هذه الفرصة لأقدم لفخامتكم مع تقريرى المسالى ملاحظات عامة عن أحوال القطر المصرى فى الوقت الحاضر، فإنه يحسن بنا أن نشرح ما تم فى هذا القطر منذ احتلته الجنود الإنجليزية سنة ١٨٨٢ ، وما ينتظر إتمامه فيه قبلها يقال إن الحكومة قد بلغت غاية الانتظام .

(نظام الحكومة المصرية)

مهما قلت فى وصف الارتباك الذى عم الديار المصرية قبل احتلال الانكليز لها سنة ١٨٨٢ لحديث ولا حرج إذ الثورة المرابية لم تبق ركنا قائما من أركان السلطة الشرعية ، ثم أنها وسعت الخرق الذى كانت مهده قد تقادم بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة ، ونبت ما كان كامنا فى النفوس من الجفاء والظور، وقد مر على تلك الثورة تسع سنين ولا يزال ذلك الجفاء يمتلج فى الصدور ، يراه الخبير البصير ، ولو خفى على عابر السبيل وغير البصير ، ثم أن الديون الفاحشة أثقلت يومئذ كاهل البلاد ، والضرائب بلغت غاية حدها ، والاصلاحات التى علفت الآمال بضاحها فى عهد المراقبة الثنائية أمتحت وزالت ، فاقضى الأمر ابتداءها من جديد ، وعاد كل ما كان فى النظام القديم من الاستبداد الزائد والظلم الشديد ، وجاءت دولة السوط (الكراياج) فسادت البلاد ، ولم يكن للقضاء والمدالة نظام يذكر ، وصمت الرشوة كل الأفراد ، وعظم الخلل فى كل دائرة من دوائر الحكومة ، وكسدت سوق التجارة ، وغفت آثار الجيش ، ولم يكن بين الأهالى رجال أكفاء لتولى مهام الأحكام ، ولا كان رجال الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة يعملون الفوائد التى يستفيدونها من الأوروبيين إذا سمعوا حق السعى فى تحسين أحوال البلاد .

وقد سعى حضرة الخديوى السابق فى إدخال التمدن الأوروبى الى الديار المصرية على نهج السرعة والتجمل، فكانت عاقبة ذلك عليها أن حالتها لم تتحسن، بل انقلبت من وجوه شتى الى أوداً مما كانت عليه فى أيام المنفور له محمد على، حين استقدم من أوروبا رجلاً قليلين ولكنه اتخيمهم من ذوى العقول الثاقبة والآراء الصائبة، وسلك بهم خطة الإصلاح.

وزد على ذلك ما تطرق الى البلاد من الموائد، والنظامات الخارجية، والقواعد الاصطلاحية الاجنبية السابقة لحاجة البلاد وغير المطابقة لحالتها، فأصبح الناس الى هيئة الحكومة فى الظاهر يحسبها فى مداد الحكومات الراقية ذوى التمدن، ولكن العارف مجرى ادارتها فى الحقيقة يراها جارية على مبادئ مغايرة لما يوم به ظاهرها تمام المغايرة، وقد أصاب المستر كالف حيث قال سنة ١٨٧٦ أن مصر أصبحت اليوم فى حال الانتقال من طور الى طور، فهي تشكو من خلل النظام الخارجة منه وخلل النظام الداخلة اليه — تشكو من جهالة المشرق، وعدم استفادته، وقلة تديره، وفرط تبذيره، وتشكو من الثغرات الفاحشة التى تحملها بسبب تهاونها على اقتباس تمدن المغرب بلا تأن ولا روية.

ومما زاد الطين بلة حدوث الكوارث والمصاعب المرضية المغارقة علاوة على هذه المصاعب الجوهرية اللازمة، وأثمر تلك المصاعب المرضية نفثى الوباء الشديد فى القطر المصرى سنة ١٨٨٣، وإحراق الناشرين جانباً من أشهر مدينة تجارية فيه، ففتحو باباً لطلب التعويض، والادعاء الطويل العريض الذى زاد ديون مصر ثقلاً على أنفاسها.

نعم ان هذه المصاعب عظيمة، ولكن التغلب عليها لم يكن أمراً مستحيلًا على من رام إصلاح مصر سنة ١٨٨٣ على شرط أن تكون أمانيه ومطالبه معتدلة ومقتصرة على إدخال أبسط لوازم التمدن الى البلاد، وذلك لأن لمصر مزايًا كثيرة طبيعية ليست لنسبها، ومصادر الثروة فيها قريبة القور بعد القور، ولوازمها الادارية الجوهرية قليلة بسيطة، فالصعوبة فى إصلاحها يومئذ لم تكن بإظهار

ماحية الإصلاحات اللازمة لها ، أو بمعرفة الطرق والوسائط اللازمة لاجراء تلك الإصلاحات ، بل بمراعاة الأحوال الخصوصية التي يلزم أن تجري الإصلاحات فيها .

ولا يوجد في العالم نظير للحكومة التي كانت في مصر سنة ١٨٨٢ ولا تزال فيها الى اليوم ، فهي حكومة مطلقة مستبدة بالاسم ، بل كانت مطلقة مستبدة بالفعل أيضا في أمور كثيرة ، وقد ساء الاستبداد فيها حتى أفضى بها الى شفا الدمار ، ولكن لما ابتدأ إصلاحها ، اتضح أن هناك روابط وشرائط بدية الاستنباط ، لازمة في بعض الأحوال لكيح الحكومة المستبدة ، وقد وضعت هذه الروابط والشرائط قديما لصمد الحكومة المستبدة عن سلوك سبيل الشر والضرر إذا ساء استبدادها ، غير أنه لم يبق لها فائدة بعد الإصلاح إلا الاعتراض في سبيل الحكومة ، وصدها عن المسير في جهة الإصلاح ، وهذه الروابط والخيال التي شئت على عبق حاكم مصر المستبد المطلق بالاسم لا تراها إلا عين السياسي المهرب البصير ، ولكنها مع ذلك شديدة القوة ، قوية الشد ، وقد ثبت بالمشاهدة والاختبار أن لا قوة لها على منع الحاكم المستبد من اتيان الضرر الكثير متى ساء استبداده ، وانما لها القوة المنظمة حل منع كل تسع وغير يتأتى عن الحكم المطلق الاستبدادي متى تولاه حاكم حكيم حليم ، وقد كانت السلطة القضائية والإدارية موزعة ومقسمة تقسيما لا مثيل له في جهة أخرى من جهات العالم ، على ما أظن .

فأولا لم يكن بد من احترام سيادة جلالة سلطان آل عثمان على القطر المصري ومراعاتها بلا مراجعة ، وثانيا لم يكن يتيسر تنفيذ قانون عام على الوطني والأجنبي من سكان القطر المصري إلا بعد مصادقة الدول عليه ، وهذا ما أوجب الى التمويل على أسر من أشد الأمور مشقة وعرقلة في سن القوانين ، وأخفى به الشرع السياسة ، وثالثا كانت الحكومة المصرية قد ارتبطت بمهود شتى مالية ، فلزم عن ذلك مغامرة الدول الأوروبية لاجراء أكثر الإصلاحات التي أريد إجرائها في المالية المصرية ،

(١) يراد بالحكومة المستبدة الحكومة المفردة بأرائها وهذا المعنى استعملت هنا .

ورابعا كان في البلاد قومسيون صندوق الدين، ومجلس مسكة الحديد، والدائرة السنية، ومصلحة الأراضي الأميرية، ومجلس الصحة والكورتينات البحرية، وكلها مجالس دولية لها سلطة معينة وسطة غير خفية.

هذا، وقد كان للقضاء أربعة أنواع من المحاكم تمتاز بعضها عن بعض : أحدها المحاكم المختلطة، ومن خصائصها النظر في كل قضية مدنية يدخل فيها رجل أوروبي، ولحكمها من القوة والاعتبار ما يكون لكل مجلس تولى هذه الدول الأوروبية كلها، والثاني المحاكم القنصلية، ومن خصائصها النظر في القضايا الجنائية التي يكون المدعى عليه فيها أوروبيا، والثالث المحاكم الأهلية، ومن خصائصها النظر في القضايا المدنية والجنائية بين الأهالي، والرابع المحاكم الشرعية، ومن خصائصها النظر في القضايا المنصوصة على حسب الشريعة الإسلامية.

وكان أقل شرط يشترط على من يتولى إصلاح الديار المصرية أن لا يمس شيئا من هذه الأشياء التي يتألف منها النظام المشوش التركيب الموصوف آنفا، وكل ما تم من الإصلاحات في الحكومة المصرية لهذا العهد إنما تم بالرغم من هذا النظام، لا بالاستناد إليه والاستعانة به، ولكن الحق يقال أن كثيرين من ذوي الاعتدال والآراء العائبة من مديري الأعمال، ومتولى المهام في المصالح التي يتألف منها الجسم الغريب التركيب، الكثير التعقيد والتشوش المعبر عنه بالحكومة المصرية، هم الذين كثيرا ما خففوا بمحكتهم العملية نقائص هذا النظام النظرية، رغمًا عن تضارب المصالح السياسية.

ولا يزال النظام الموصوف آنفا جاريا على الديار المصرية الآن كما كان قبل الاحتلال في ما عدا أمرين : الأمر الواحد مجلس شورى القوانين الذي أنشئ سنة ١٨٨٣ للنظر في المسائل الخارجية عن المسائل الدولية، ويحتمل أن أعضاء هذا المجلس لا يتغيرون حتى الآن إلا على مرام الرجال التابضين على زمام الأحكام، ومقرر أنه لا يحسن بالحكومة قبول كل مشورة يشير بها هذا المجلس عليها لأدلة

وشواهد أوردتها في ١٩ يونيو سنة ١٨٩٠ ، غير أن سمير الخديوي المظلم لم يخض هذا المجلس حقا من حقوقه ، بل نظر إليها دائما بين الاحترام والاعتبار ، والحكومة عملت بكثير من مشورات هذا المجلس ، فكانت عاقبتها خيرا على البلاد ، وكلما زاد العلم والتهذيب ، وربي روح الاستقلال في القوم ، ترجح أن يزيد نفوذ هذا المجلس وتعلو كاسته .

والأمر الثاني الأمر العالي الذي صدر باقتاق البول في غاية يناير سنة ١٨٩١ وغواه ، أنه يحق للحكومة المصرية سنّ قوانين إضافية في أمور شتى ، وتنفيذها على سكان القطر المصري جميعا بقطع النظر عن الدولة التي ينتمون إليها ، ولكن يشترط قبل تنفيذها أن تعرض على الجمعية العمومية للجالس المختلطة ، حتى لا يكون فيها أمر مناقض لنص الماهدات والاتفاقات ، ومعلوم أن الدول الأوروبية حريصة كل الحرص على الحقوق التي تحسوها الامتيازات للأجانب في الديار المصرية ، وعندئذ أنه بقطع النظر عن الدعاوى الأوروبية ، لا يوافق مصلحة مصر أن تضعف تلك الحقوق إضعافا عظيما أو بغطائيا ، حتى ولو كان إضعافها في إمكانها ، ولكن لا ينكر أن أصحاب تلك الحقوق يطلبون أن يتوسموا فيها إلى ما وراء حدودها الحقيقية ، وأن يفسروا الامتيازات ويؤولوها على وجه يعرقل الحكومة المصرية من إتمام المساعي الحميدة التي يشرتها في السنين الأخيرة لإصلاح أحوالها وأعمالها ، إلا أن الأمر العالي المشار إليه جعلها في متسع من سنّ القوانين النافعة في بعض المسائل الجزئية التي تهم الأهالي كثيرا ، لأنها داخلة في حاجاتهم وأشغالهم اليومية ، ومتى ثبت بالتجربة والاختبار على توالي الأيام ، أن الحكومة المصرية سلكت سبيل الحكمة والعدل في سنّ القوانين التي يميز لها هذا الأمر العالي سنّها ، وأن هذه القوانين عادت بالنفع على سكان مصر جميعا ، جاز لها (أي الحكومة) حينئذ أن تنظر فيما إذا كان يحصل جدوى من مغالبة الدول بإطلاق باعها في سنّ هذه القوانين الإضافية .

(٢) تقرير السرافلن: بارنج الى المركز سلسبرى

القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٨٩٢

(نظام الحكومة)

ذكرت في تقريرى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ أن نظام الحكومة المصرية لا يزال الآن كما كان قبل احتلال البلاد فيها عدداً صريين : الأمر الواحد مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أنشأ سنة ١٨٨٣ للنظر فى المسائل الخارجة عن المسائل الدولية ، والآخر الأمر العالى الذى صدر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وغواه ، أنه يحق للحكومة المصرية سنّ قوانين إضافية وتنفيذها على سكان القطر المصرى جميعاً ، بقطع النظر عن تأييدهم وانقيادهم ، ولكن بسد موافقة الجمعية العمومية للمجالس المختلطة على تلك القوانين .

أما مجلس شورى القوانين فؤلف من ثلاثين عضواً ، تعين الحكومة أربعة عشر منهم ومن جعلهم رئيس المجلس ، وتندب مجالس المديريات الستة عشر الباقين ، وأما أعضاء مجالس المديريات فينتخبهم الأهالى ، ويمحق لكل ذكر بالغ سنّ الرشد من رعية الحكومة المحلية — إلا فى ما ندر — أن ينتخب هؤلاء الأعضاء .

وأما الجمعية العمومية لمجلس شورى القوانين فؤلفة من اثنين وثمانين عضواً ، وهم ستة نظار ، وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثة المذكورون آنفاً ، وستة وأربعون من الأعيان الذين ينتخبون .

فلا ينفذ قانون يتعلق بإدارة البلاد العمومية إلا بعد عرضه على مجلس شورى القوانين ، ولا تضرب ضريبة إلا بسد مصادقة الجمعية العمومية عليها ، ولا يلتمز الخديوى شرماً أن يقبل التصوير الذى يحوره مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية فى لأحة من اللوائح التى تعرض عليها ، ولكنه إذا رفض مشورة مجلس من هذين المجلسين وجب ذكر أسباب الرفض كتابة ، فإذا استثنينا أحداً أو أحداً تقسّم ذكره وهو أنه لا يجوز ضرب ضريبة جديدة إلا بسد مصادقة الجمعية

العمومية عليها، كانت هي ومجلس شورى القوانين مجلسين للشورة لا مجلسين لمن القوانين، كما قال اللورد دوغرين .

هذه هي أشهر شروط القانون الجمهورى الذى سن لمصر فى غرة مايو سنة ١٨٨٣ ولم يمتد أحد حينئذ ولا اللورد دوغرين نفسه، وهو الذى صورت صورة المجلسين تحت عنايته، أنهما يتأصلان حالا فى تربة لا توافقهما كل الموافقة كترية مصر، ولكن الدلائل متوفرة على أنهما سيكونان على مر الأيام من المضافات النافعة الى الحكومة المصرية، وأشد ما يحتاجان اليه فى غضون ذلك الانعطاف عليهما وتنشيطهما، وخصوصا الانتباه الى إيضاح الأسباب التى توجب على الحكومة من تعرضه عليهما، وقد أكرت الحكومة من تنشيطهما والانتباه الى إيضاح تلك الأسباب لهما وخصوصا فى السنتين الماضيتين حين عرضت عليهما أموراً شتى عظيمة الاعتبار، ومن ذلك قانون سئته فى الصيف الماضى للتشردين وحمل السلاح، وعرضته على مجلس شورى القوانين، فعارض المجلس معارضة شديدة فى بعض مواد، ولكنه بحث فيه كله باعتدال عظيم وذوق سليم، وأورد اعتراضاته عليه بحسنة تامة، فتلقته الحكومة بالانفصاح والايضاح، وحذرت القانون المذكور وعدلته طبقاً لراى المجلس، ثم صادق عليه المغفور له الخديوى السابق، ومن ذلك أيضاً مشروع أمر حال لغواء تنقيص مدد فئات الضرائب المضروبة على الأقطان، فنظرت الجمعية فيه وصادفت عليه بأكثرية كبيرة، ومما يستحق الاعتبار فى ذلك، أن فريقاً من الجرائد الأوروبية والجرائد الأهلية — وكثير من هذه الجرائد الأهلية بيد الأجانب — ألح على الجمعية العمومية برفض الأمر العالى المذكور، فاحتصم الأعضاء بالعقل والحكمة، ولم يلتفتوا الى مشورته وإلحاحه .

ثم أنه يحق للجمعية العمومية بموجب المادة السادسة والثلاثين من القانون الجمهورى المذكور، أن تبدى لفتاتها ما عندها من الآراء والمضى فى كل المسائل الاقتصادية والإدارية والمالية، وذلك علاوة على النظر فى ما تعرضه الحكومة

عليها ، ففي الجلسة التي عقدتها حديثا ، عملت بحقوقها ، فوجهت أنظار الحكومة الى أنها لم تستعمل الأموال الكثيرة التي توفرت لديها بتحويل جانب من ديونها لمنفعة البلاد بوجه من الوجوه ، ورغبت الى نظارة المسألة أن تحمل ذلك محل النظر والاهتمام ، ونظامكم تعلمون أن اليهود الدولية تجعل الحكومة المصرية عاجزة عن حل هذه المسألة بنفسها ، وعلى مسئوليتها وحدها .

ولا أظنني أبالغ ، إذا قلت أنه قد حصل في السنة الماضية نجاح حقيق بث الحياة في مجلسي الشورى الذين أنشأ سنة ١٨٨٣ ، ولا يخاطر على بال أحد من الذين يصفون بلاد المشرق أن هذين المجلسين يمكن أن يكون شأنهما في مصر دفعة واحدة شأن المجالس الشبهية بهما في البلاد الأوروبية ، إذ لا بد لبلوغ ذلك من توالى الأحرار ، بل من تتابع الأعقاب ، وكذلك يخطئ من يزعم أن هذين المجلسين لا أهمية لهما في الحقيقة مهما كان اعتبارهما في الظاهر ، فانهما كليهما مشاركان الحكومة فضلا في سياسة البلاد مشاركة تذكر ، وكلما اتسع نطاق التعليم وارتقى التهذيب في البلاد ، واعتاد الناس الحرية والاستقلال فكرا وقولا ، تراجعت أهميتهما وعظم اعتبار الأمور المختصة بهما ، وكل تغير من هذا القبيل يزيد البلاد خيرا ورفاهة ، ويقرر الثقة بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة ، على شرط أن يحدث تدريجا ، وأن يكون مطابقا لأحوال البلاد السياسية ، وصادرا عن رغبة خيار الأهالي ومنهم .

وأقول قبل الفراغ مما نحن فيه ، أن من جملة الأمور الحرية الاعتبار في إدارة الخديوي السابق ، حرص سموه كل الحرص على السلوك بحسب مواد القانون الجمهوري المسنون في فرة مايو سنة ١٨٨٣ ، فقد عرضت في أيامه مسائل شتى أفضت الى اختلاف الآراء فيما إذا كان نص ذلك القانون يقتضى مشاوره المجلس والجمعية العمومية فيها ، أولا يقتضيا ، فكان سموه يحكم في تلك المسائل كلها بما يوافق المجلس والجمعية ويؤيد حقوقهما ، وأقول عن ثقة ، بناء على الأحاديث الكثيرة التي حدثت بها سموه في هذا المعنى ، أنه كان دائما شديد الرغبة في اعطاء

المجلس والجمعية كل النصيب الذي يحق لها في سياسة البلاد بموجب نص ذلك القانون، ولم يكن سموه يشيخ بمحقه ويرفض مشورة المجلس والجمعية إلا في ما ندر، وإذا تشبهت بمحقه حيثذ، فذلك إنما يكون لأسباب كافية مقبولة، ولهذا فكثيرا ما اضطرت الحكومة إلى التسليم برأى الجمعية العمومية أو رأى مجلس شورى القوانين في مسائل قد يرغب الإنسان في مناسبة التسليم فيها .

هذا في الأمر الأول، وأما الأمر الثاني الذي ذكرته وهو الحق الذي تقرر للحكومة المصرية في الأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بمن قوانين إضافية تنفذها على سكان مصر جميعا، بقطع النظر عن التبعية والانتماء، فأقول، في ما يتعلق به أن الحكومة المصرية عرضت في الصيف الماضي لوائح شتى على الجمعية العمومية للمجلس المختلطة فصادقت عليها، فاعترض وكلاء بعض الدول على هذه المصادقة، بدعوى أن المجلس المختلطة تجاوزت الحقوق المقررة لها في ذكرى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ في بعض الأمور، وقد كان في اعتراضهم هذا محل لاختلاف آراء التفات الأكفاء، المترهين عن المحاباة بين مصوب له ومغضى، ثم خابرت الحكومة المصرية وكلاء الدول الذين اعترضوا على الأوامر العالية (التي صادقت المجلس المختلطة عليها) وخصوصا قنصل جنرال فرنسا، قصد الوصول إلى حل المسألة حلا يزيل أسباب الخلاف، فكانت نتيجة تلك المحابرة على ما يأتي بالاختصار.

إن القانون المستون لتعين الشروط التي يجب على المبادلة مراعاتها في مزاولة صناعتهم، يبقى نافذا إلا في مايلي: أولا أن يلقى رسم التسجيل، وذلك بحجة أن هذا الرسم ضريبة لا يجوز ضربها على الأوروبيين إلا بعد موافقة الدول عليها، وأرى أن هذه الحجة لا تتحلون الصحة، ثانيا ذكر في الأمر العالي الأصلي، أنه إذا شاء رجال الحكومة المحلية تفتيش صيدلية صيدلى أوروبى، يطلبون مندوبا من قنصلات دولته لحضور التفتيش، فإن لم يحضر المندوب في المكان والزمان الميعنين جاز لرجال الحكومة تفتيش الصيدلية في غيابه، أما الحكومة الفرنسية التي لا تزال

على الدوام شديدة الحماية في الدفاع عن الامتيازات الأوروبية في بر مصر، فلا تطبق تفتيش المنازل، ولذا أتت أن تسلم بأن للحكومة المصرية حقاً في تفتيش الصيدليات الأوروبية إذا لم يحضر مندوب القنصلات في الزمان والمكان الميعنين ، ولذلك لا يعمل في الوقت الحاضر بالمادة المتعلقة بهذا الحكم من مواد الأمر العالي المذكور .

وأما الأمر العالي الأصلي الذي تمين فيه الشروط التي يجب على الأطباء مراعاتها في تعاملات صناعتهم ، فلم يغير فيه إلا أمر واحد وهو إلغاء رسم التسجيل ، كما ألغى عن الصيدالة ، وأما القانون المتعلق ببيع السموم ، فلم يغير فيه شيء ، وإنما أوقف العمل بالمادة المتعلقة بتفتيش الصيدليات ، وأما القانون المتعلق بالطعام الاجباري فلم يغير فيه شيء .

والخاتمة جارية الآن في أمر القانون المتعلق بجعل تقييد الولادات والوفيات اجبارياً ، والصعوبة فيه أن الأوروبيين الساكنين في مصر مجبورون على التقييد بحسب قوانين بلادهم ، فيمكن فصلياتهم أن تخبر الحكومة المصرية ما تريد استعماله عنهم ، وأما الآخرون ، فلا إجبار عليهم من هذا القليل .

وأما أهم القوانين الإضافية التي صدرت بناء على الحقوق المقررة في دكر بئو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ فهو القانون المسنون في لائحة البوليس للعلات العمومية ، وهذا القانون يبين الشروط التي يجب مراعاتها ، خصوصاً في إعطاء الرخص لكل من يريد بيع المشروبات الكحولية في المستقبل ، وقد اعترضت الحكومة الفرنسية ، والحكومة الروسية على بعض المواد التي تضمنها القانون الأصلي ، فحُذِر بعد مخافة قصيرة ، وصدر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ ، ولكن معظم المضاعف التي اعترضت هذا القانون جاء من الحكومة اليونانية وليس من الفرنسية ولا الروسية فالفرنس منه منع ازدياد السكر ، وخصوصاً في القري والكفور ، إذ لا تكاد قرية من القري المصرية تخلو من حان لبيع المسكرات ، وأصحاب هذه الحانات هم عادة

من اليونان، ولا ريب أن تأثيرها كان سيئا في آداب الأهالي، ولم أسمع من معتبري المسلمين شكوى بقدر الشكوى العديدة الحقة التي سمعتها منهم بهذا المعنى، وعندى أن الحكومة المصرية أصابت حيث حاولت تدير هذه المسألة، والأواصر التي أصدرتها لتنفيذ القانون الذي نحن بصدده على غاية من الاعتدال، فهي لا تجيز الترخيص بفتح حان في قرية أهلها أقل من ثلاثة آلاف نفس، وأما البلاد التي هي أكبر من ذلك فرجال الحكومة غيرون في الترخيص وعدم الترخيص بفتح الحانات فيها على حسب ما يترامى لهم، وهي تسمح لأصحاب الحانات الحالية ببيع المسكرات بلا معارضة إلى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٢، وتستثنى في الأمر العالي الذي أصدرته بعد تحويره، المحصلات العمومية التي يسكنها الأوروبيون في مصر، والإسكندرية، وبورت سعيد، والإسماعيلية، والسويس، من سائر المحلات العمومية.

هذا وقد حصلت كثيرا من المشاكل الحزنية التي حصلت بين الحكومة اليونانية والحكومة المصرية، وحيث لو أمكنني أن أشير بحمل هذا المشكل على وجه يوافق مصلحة الحكومتين، على أني أخشى أن لا أستطيع ذلك، فالواجب على الحكومة المصرية أن تنظر أولا إلى خير المصريين، ولا ريب أن ذلك لا يتأتى في ما نحن بصدده، إلا بتقييد بيع المسكرات التي تباع الآن بلا مانع ولا قيد، وأن تفصل ذلك في الأرياف خصوصا، ثم إن ما جاء في وفاق بروكسل من هذا القليل لا يطلق على بلاد مصر، ولكن توقيع الدول على ذلك الوفاق يدل على أن العالم المتتمدن يوافق على حصر بيع المسكرات بين شعب لا يزال قاصرا ومتأخرا جدا في المعرفة والتهذيب، وقد بحثت الجرائد المصرية في مسألة صلاحية القوانين الإضافية التي سنتها الحكومة المصرية بموجب الحقوق المقررة لها في ذكرى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩، واحتدت في بحثها احتدادا زائدا عما اقتضاه المقام، فان نتيجة كل المنازعات التي جرت فيها هي أن بعض تلك القوانين غيرت وحُوت عما كانت عليه عند مصادقة المجالس المختلطة عليها، ولكن قد تقوّر بها أمور شتى ثانوية، ومن

جعلها أمراً ذو أهمية حقيقية ، وكان تقريرها على وجه يعود بالتقدم على البلاد ، وبالخير على العباد .

أما الامتيازات القنصلية عموماً ، فأعيد ما قلته في السنة الماضية ، إذ لا ريب في ميل (ذوبيا) إلى التوسع فيها لأجل مصلحة الأوروبيين ، توسعاً يتجاوز الحقوق المقررة لهم فيها ، وهم يتمتعون في تفسيرها وتأويلها كل وجه يبرق للوسع المسمى الجيدة النابجة التي تسمحها الحكومة المصرية في هذه السنين لتحسين إدارتها ، ولا أزال أرى بقطع النظر عما يراه الأوروبيون أنفسهم ، أن إضعاف الحقوق المقررة لهم في الامتيازات إضعافاً عظيماً أو بغايتاً لا يوافق مصلحة مصر ، ولو كان إضعافها في إمكانها .

(٣) تقرير الفيكونت كرومر إلى المركز السالبري

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٠١

ولقد رأيت في الملاحظات التي أبدتها مجلس شورى القوانين على تقدير الميزانية للسنة الحاضرة ، أن المجلس يصادق على مصروفات السودان لأنه يحسبه جزءاً من البلاد المصرية ، وهذا الرأي صحيح في جوهره ولكن حكومة السودان جارية على مقتضى الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولعل بعض أعضاء مجلس شورى القوانين لا يعلم مؤداه ، فاعتزم هذه الفرصة لا تظهر أنه لم يقصد من هذا الاتفاق هضم حقوق مصر الشرعية بل غرض واضعته الجوهري هو ، أولاً : إنشاء حكومة صالحة في بلاد السودان ، وثانياً تخليص السودان من مشاكل الامتيازات الدولية التي نازها في مصر ، وأظن أنه لا يخفى على أعضاء المجلس مقدار المتاعب التي يمكن أن تؤدي تلك المشاكل إليها ، ورأيت أيضاً أن أعضاء مجلس شورى القوانين طلبوا أن يطلعوا على تفاصيل إيرادات السودان ومصروفاته في المستقبل فليس هناك ما يمنع إطلاعهم على هذه التفاصيل ، ولذلك أرسلت إليهم ميزانية السنة الحالية .

(٤) تقرير الإلرل كرومر إلى المركز لنسندون

القاهرة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢

وأقول في الختام أن أعمال الحكومة سارت على أتم نظام في السنة الماضية مع ما فيها من العيوب والشواذ، والمرجح أنه ليس في هذا القطر غير أفراد قلائل من الذين يرومون تغيير نظامه الحاضر تغييراً جوهرياً .

وأرى من الواجب أن أعتمد عن طول هذا التقرير، فإني لو كنت أكتب لأبناء وطني وحدهم لاختصرته كثيراً، ولكن من أعظم الدواعي إلى كتابة تقرير عمومي كل سنة هو أن يطالع المصريون من حين إلى حين على أحوال رعية تفصل لهم تقدم دواير حكومتهم، وهذا هو السبب في إطالة الكلام على مسائل عملية صديقة.

(٥) تقرير الإلرل كرومر إلى المركز لنسندون

مصر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٤

(مجلس شوري القوانين)

أنشئ مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية منذ عشرين عاماً، وللكلام نعلم مع ذلك من اعتبار أشغالها ما يكفي لتقدير الخدمة التي يمكن أن يخدمها القطر المصري بها في المستقبل تقديراً يعول عليه، لأن ما عبر عنه ماشئهما الشكر المرحوم للورد دوفرين بقوله "روح مصر الاستعالي" فضل فعله رويداً رويداً فيها .

غير أن ما يكون منهما في المستقبل، يتوقف كثيراً على الجهة التي تتجه إليها عقول أبناء هذا الجيل بالقوات الأدبية والفنية التي وجهت إليها في هذه المدة الأخيرة، ويتوقف كثيراً أيضاً على مقدار نيابتهما في المستقبل عن عناصر الطبقة التي تستحق أرائها الاعتبار والاهتمام من طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية، ويتوقف قليلاً على خطة الحكومة بالنسبة إليهما، أما خطة الحكومة بالنسبة إليهما، فقد كانت لهذا العهد بحيث يحسوز للتطرفين من المايمين عن المجالس النيابية أن يقولوا

فى انتقادها أنها تجاوزت الحد فى الرعاىة الأىوىة ، فكانت بلا رىب خطة وءاء ومعاملة ، وإن تكن الأحوال قد اقتضت فى بعض الأحيان أن الحكومة تبءى عدم الاستعسان لها ، وقد جعلت الحكومة دأىها قبول آراء المجلس حىثما تىسر لها ذلك ، ولو أفضى الى إغفال رأى الأكفاء من رجالها ، وأما حىثما لم يكن یتبصر لها ذلك ، فانها كانت توضع للمجلس سبب رفضها لآرائه أو مطالبه بكلام لطیف وعبارة رقیقة .

إلا أننا قد علمنا من أمر هذین المجلسین ما یکنى لاثبات قولنا أن اللورد دوفرین أصاب فى غرضه الأول من إنشائها وهو أن یكونا «مجلسین استشاریین لا تشریسین» ، فانه وإن یکن قد سمى أحدهما مجلس شورى القوانین ، فلیس الغرض الحقیق منه التشریع (سن القوانین) ، بل إعطاء المشورة فى التشریع ، قال اللورد دوفرین والحاجة هى الى إنشاء هیئة قد تكون قریبة من النظار دائماً ، لتساعدهم على إتقان التءابیر التى یقضونها ، وترشدهم الى حاجات البلاد ورغائبها إجمالاً .

هنا ، و یصح أن یقال أن مجلس شورى القوانین قضى بعض الأمور النافعة التى قصدھا اللورد دوفرین من إنشائه ، وخصوصاً فى هذه السنین الأخيرة ، فإذا أبءیت الآن بعض الملاحظات من خطته فى بعض الأمور ، فلیست بمأفل ذلك عن قصد الجفاء أو الصءاء ، وإنما قصدى تمحویل انتباه أعضائه الى أمور یمکن انهم لم یتنبهوا إلیها .

إن الموضوع الذى یم المجلس خصوصاً هو المیزانیة السنویة ، فقد أرسل تقریراً مطولاً الى الحكومة عن میزانیة السنة الجارية ، أشار فیه بالنفاضریة التخیل وعوائد الملاحة فى التیل ، و زیادة المصروف وخصوصاً مصروف الحفانیة والمعارف العمومیة وأقام أعضاؤه الأئمة على صحة ما أشاروا به بعبارة معتدلة ، ثم تبین أن بعض ما یفهم من التفاصيل التى ذكروها فى تقریرهم خطأ .

ولمّا إذا اعتبرنا كل مسألة من المسائل التى عرضوها فى حد ذاتها ، وجدنا أن آراءهم تستحق المدح من وجوه کثیرة ، على أنه لو تیسر تدبیر المال لتخفف

الضرائب فوق ما خففت ، فإن الاختلاف يسبق في ما إذا كان تخفيف الضرائب مما طلبوا تخفيفها عنه أولى بالتقديم على غيره ، إلا أنى لم أقصد التعرض لذلك الآن ، وإنما قصدت أن أحول الأنظار إلى أن المجلس طلب في هذا التقرير ، وفي سواه مما سبقه أن الحكومة تنقص إيراداتها وتريد مصروفها في آن واحد ، ولا غرابة في ذلك فإن بعض الميئات النيابية قد يتفقد عليها يمثل هذا الاستناد في بلدان أرقى من البلاد المصرية .

ومن حسن الحظ أن المالية المصرية بلغت من اليسر وحسن الحال في السنين الأخيرة ما يمكن الحكومة من الجرى على الخطة التي يشير المجلس بها ، أخصى الفاء ضرائب ، كان إيراد الحكومة منها عظيما ، أو إتقاصها وزيادة المصروفات ، ولكن ذلك يقتضى غاية الحذر ، ولا خيف من تجدد الارتباك المالى الذى ألحق بالمصالح المصرية العطل والضرر فى الماضى ، وعليه تقبل المبادئ العمومية التى يطلب المجلس قبولها ، ولكن لا تقبل العمل بها حالا ، ولا خلاف في أن زيادة تخفيف الضرائب أمر محبوب ومطلوب ، وزيادة المصروفات على أمور كثيرة أمر ضرورى ، ولكن ليس من الصواب تقليل الإيراد ولا زيادة المصروف إلا بعد ما يتأكد وجود المال لذبتك الغرضين ، إذ أول أمر جوهري تقتضيه الديار المصرية هو تأكيد دوام الموازنة المالية .

ثم إن المجلس قد أكثر من حض الحكومة على زيادة المال الذى تصرفه على المعارف ، فاعتدت نظارة المعارف العمومية مذكرة ، وأرسلتها إلى رئيس مجلس شورى القوانين ، وأبانت فيها بعض الأمور التى وهم المجلس فيها ، وليس غرضى التعرض لهذه التفاصيل الآن ، وإنما ذكر الأمر الحقيق للاعتبار فيها ، وهو أن المجلس قد أظهر في هذه الحال وأحوال أخرى عديدة شدة اهتمامه بأمر المعارف ، وقد أصاب في ذلك ، ولكن الزمان هو الذى يمكن أن يظهر لأعضاء المجلس إن كانت المعارف تنجح كل النتائج التى ينتظرها بعضهم منها على ما يظهر أولا ، إذ العبرة هى في كيفية استعمال الجليل المقبل من المصريين لمعارفهم بمد تحصيلهم

إياها ، فإذا كان السابقون منهم يحولون عقولهم إلى معالجة الأسباب التي أنفست إلى تأثر كثير من بلدان الشرق وانحطاطها ، لم تكن النتيجة إلا خيرا ، وأما إذا فتحوا آذانهم لأقوال المتعلمين ولسماع السفطات التي يلتقيها عليهم كثيرون من أبناء وطنهم الذين هم في الحقيقة ألد الأعداء وأشد الكارهين لتقدم المصريين ، كانت نتيجة تحصيل المعارف شرا لا خيرا .

وظنى أن الباعث للجلس على الاهتمام بهذه المسألة هو رغبته في تربية جماعة من المصريين ، حتى يحلوا محل بعض الأوروبيين في خدمة الحكومة المصرية ، فهذه الرغبة تستحق المدح ، ولا يصح إضاعتها وهي مطابقة المقاصد السياسة البريطانية في مصر ، ومن راجع تقاريرى السابقة حيث أطلت الكلام على المعارف ، يظهر له كيف كان السعى متجها دائما إلى بلوغ هذه المقاصد مدة أهوام كثيرة ، ولكن يخطئ من يتوهم أن التقدم من هذا القبيل يمكن أن يتم سريعا ، إذ هو غير متوقف على تعلم ما تعلمه المدارس ، ثم إن التقدم في المعارف والتعليم لا يقوم بمجرد بذل المال ، بل يتوقف على مقدار المال الذى ينفق جيدا عليه ، وأيضا على كون نظام التعليم وافيا بمحاجات الأمة على اختلاف طبقاتها .

وأقول قبل ختام هذا الفصل بيانا لصفاء طوية المجلس ، أن رئيسه أرسل منذ مدة قصيرة كتابا إلى الحكومة المصرية يطلب منها محاكمة كاتب سكارس طبع تحت رعاية جمعية المرسلين البريطانية ، لووود كلمات فيه تهنين دين الإسلام ، فنظرت في الشكوى ، واقتنعت بصحتها ، وقلت أن أفعل ما طلب منى وهو أن أقابل وفدا من أعضاء المجلس أكثرهم من أصدقائى : فبسطوا شكاوهم بنظام التعقل والاعتدال ، غططت رئيس جمعية المرسلين في ذلك ، فتأسف على ما حدث وأكدنى أن ما حدث لا يعاد في المستقبل ، فعدلوا إذ ذاك عن طلب المحاكمة من نفاء أنفسهم ، واهضت المسألة باعتدال الفريقين من غير أن يخل الانفاق والوثام الواجب أن يكون ، بل الكائن فعلا بين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القطر المصرى .

(٦) تقرير الإدرل كرومر إلى السر إدوارد جراي

مصر ٨ مارس سنة ١٩٠٦

(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

ذكرت في تقريرى عن سنة ١٨٩١ أشهر شروط مجلى شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أنشأنا بمقتضى القانون الأساسى المسنون فى غرة أكتوبر^(١) سنة ١٨٨٣ ، ثم قلت «ولم يعتقد أحد ولا اللورد دوغرين نفسه ، وهو الذى رسمت خطة المجلسين بنائيه ، أنهما بتأصلان حالا فى تربة لا توافقهما كل الموافقة كثرة مصر ، ولكن الدلائل متوفرة على أنهما سيكونان على مر الأيام من المضافات النافعة الى الحكومة المصرية ، وأشد ما يحتاجان اليه فى غضون ذلك ، العطف عليهما ، وتشطيهما ، وخصوصا الانتباه الى إيضاح الأسباب التى توجب على الحكومة من ما تعرضه عليهما » .

فلما نشرت أقوالى هذه ، كتب إلى اللورد دوغرين يقول « إن الناس همأوا بهذين المجلسين كثيرا عند إنشائهما ، ولكن لما كنا لا نعلم طول الزمان الذى نقيم فى مصر ، أو طول المدة التى يسترجع الترك بعدها سلطتهم القديمة عليهما ، أحببت أن أقم شبه حاجز ولو غير حصين بين أهلها وظلم الترك الذى لا يطلق ، ثم إنى رأيت من جهة أخرى كما قلت وأصبت ، أنه إذا دامت المراقبة الانكليزية على مصر ريبا وهذبا ، حتى يصيرا مجلسين نافعين ، و يتمكن بهما المنصر البريطانى من مصرفة ما يدور فى خلد الأهالى ، ومعرفة حاجاتهم التى هى أغصن مما يدور فى خلدهم » .

فلو كان اللورد دوغرين باقيا على قيد الحياة الى اليوم ، لكان يسر بمعرفة ما أسطره الآن من النتائج التى نتجت عن التدابير التى كان الابتداء بها سنة ١٨٨٣ على يد رجل عنك فى سياسة الأمم مثله .

(١) صحتها أول ماير (المؤلف) . (٢) لى لم أكن لأنشر هذا الكتاب لو لم يكن السر الفردي لبال قد سبقنى الى نشره فى كتابه (ترجمة حياة المركيز دوغرين) .

يصح أن يقال أن مجلس شورى القوانين تقلب على ثلاث أطوار من أطوار الوجود : فالطور الأول كان في الستين الأول من سنى الاحتلال البريطاني ، وفيها لم يكن أحد يلتفت إليه ، لأن البلاد كانت على شفا الانفلاس ، وأحوال السودان كان لها المقام الأول في السياسة المصرية ، فاستغرقت انتباه الحكومة والجمهور كله تقريباً ، والطور الثاني ابتداء سنة ١٨٩٣ وفيه تفاقمت المجلس الأحوال حتى سلك سبيل العداوة للحكومة ، ولكن زمان هذا الطور لم يدم طويلاً لحسن الحظ ، بل مضى الآن وانقضى ، وابتدأ الطور الثالث : فأبدى الأعضاء فيه مزيد الرغبة في معاونة الحكومة على الإصلاح المصري ، فترى الحكومة تطلب مشورتهم ، وهم يهودون بها عن طيب نفس ، غير أن المحاضر الرسمية التي ينشر المجلس فيها وقائع جلساته وصورة أعماله لا تؤدي إلى ذهن القارئ غير طرف يسير من أعماله ، فقد جرت العادة — ونعم العادة — أن الحكومة تشاور وجهاء المجلس في كل مشروع يهم الأهالي ، خصوصاً قبلما تعرضه عليه رسمياً ، ومن الأمثلة على ذلك مسألة امتحان الفقهاء قبل إعفائهم من القربة العسكرية ، فقد ذكرت في تقرير السنة الماضية (وجه ١١٨) أن لا يعنى الفقهاء من العسكرية إلا إذا ثبت بالامتحان أنهم بلغوا درجة معلومة من العلوم ، ولا مشاحة في نفع ذلك ، ولا شئ فيه مخالف للشريعة الإسلامية ، وقد استصوبه المرحوم الشيخ محمد عبده مفتي مصر السابق كل الاستصواب ، ووافق على ذلك الخالص والعام ، غير أن كثيرين من المستعري الأذهان بين أعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن أوسعهم عقلاً وفكراً ، رأوا أن الناس قد يخطئون قصد الحكومة من ذلك إذا فعلته ، وأشاروا عليها بتأجيله ، فقبلت مشورتهم ، وجرى على رأيهم في الحال .

ثم إن جماعة منهم كان لهم الشأن الأعظم في نهضة انشاء الكتائب التي سيأتي الكلام عليها في محل آخر من هذا التقرير (الفصل ١٠٣) ، واهتموا أيضاً عن ذكاء وفطنة بتوسيع نطاق الجمعية الزراعية ، وسيأتي الكلام على ذلك بالإسهاب (في الفصل ١٠) ، والشواهد كثيرة يضيق المقام عن سردها ، على اتساع نطاق

أعمال المجلس ، واتساع أبواب النفع منه ، والحصول على أحسن النتائج من ذلك الاتساع .

أما مستقبل المجلسين فيتوقف أكثره على تصرف أعضائهما ، إذ لا مشاحة في أن أفضل الوسائط التي تضمن توسيع سلطتهم في المستقبل هي اقتناع الحكومة والأمة على مر الأيام ، بأنهم يستعملون ما لهم من السلطة بالمقل والحكمة ، ولكن لاسحابة في الآن إلى إطلاق عنان القلم في هذا الميدان ، وإنما أقول شيئا عن النظام الذي تقاس به مصر اليوم ، قاصدا بذلك إفادة القراء من الانكليز أكثر من إفادة القراء المصريين ، فاني كثيرا ما أسمع الناس يصنفون هذا النظام بأنه " استبدادي مقرون بإرادة الخير والحسن " فإن كان المراد من هذا الوصف أنه ليس في مصر مجالس نيابية مبنية على مثال ما في بعض البلدان الأوروبية فهو وصف صحيح ، وإن كان المراد " بالاستبداد " عدم المراقبة على " المستبد " المزعوم ، فذلك بعيد عن الصعفة بمراحل ، لأنه وإن يكن اختصاص وكيل الحكومة البريطانية في مصر غير معين بالدقيق ، ومحاولة تعيينه لا تنجح غير الضرر في يقيني ، فليست أنكر أن نطاق اختصاصه واسع ، ودائرة سلطته عظيمة ، غير أن من يزعم أن سلطته هذه مستقلة عن المراقبة يضطري في زعمه ، وذلك أولا : لأن وكيل الحكومة البريطانية وقنصلها الجنرال في مصر موظف من جملة موظفيها ، وخاضع لمراقبة ناظر خارجيتها مثل غيره من رفاقه المنتظمين في سلك هذه الوظيفة ، وثانيا : لأن وراء مراقبة ناظر الخارجية مراقبة مجلس الشورى البريطانى ، ومراقبة الرأى العام ، وكلتاها يمكن إخراجهما من القوة إلى الفعل على الدوام ، وثالثا : لأن الحرية الممنوحة للصحافة المحلية هي ضامن غير قليل القيمة للمراقبة عليه ، ومحاسنته على كل تصرف منه في استعمال سلطته ، أما إن كانت مراقبة ناظر الخارجية قد قلت في الأعوام الأخيرة ، وإن كان مجلس الشورى البريطانى لم يتنبه إلى أمور مصر كثيرا فيها ، فبذلك إلا لأنه لم يحدث فيها أمر ذو بال يقتضى إخراج تلك المراقبة من القوة إلى الفعل ، إذ تلك السلطة موجودة لا محالة وإن كانت كامنة الآن .

غير أن الخطر الذي يخشى منه على مصر في المستقبل ليس عصف الرجل الذي يكون فيها، وشططه في استعمال سلطته، بل الخطر الذي يخشى منه هو على ما يلوح لي حدوث حادث يخرج سلطة ولاية الأمور الجيدين من الكون إلى الظهور، إذ الرأي العام البريطاني لا يعلم العلم الكافي عن أمور البلدان البعيدة وأحوالها، فيحتمل أن يقوم قسوم في المستقبل، ويسعوا عن حسن قصد منهم في إعطائها مجالس تحكم نفسها بنفسها قبل أن يبيء أوانها، فتكون عاقبة ذلك إعادة السلطة الشخصية التي جرمت الشر والشؤم على البلاد منذ عهد غير بعيد، وتركت وراءها من الماديات والتقليدات ما لا يزول إلا على مر الأيام، وإنما الفرق أن هذه السلطة الشخصية تكون بصورة أخرى غير الصورة الأولى، وهذا المحذور يبدو لكثيرين من بنى وطني على غاية من الغرابة والتناقض، ولكن لا غرابة فيه عند الذين سكنوا الشرق منهم، ودرسوا أخلاق المصريين، إذ هم لا يستبعدون أن البلاد الموصوفة ببلاد السجائب والفرائب يكون المود فيها إلى السلطة الشخصية على الخط الشرق مرتديا في بادئ الأمر الرضاء المحبوب، وهو السعي في جعل البلاد تحكم نفسها بنفسها، وهذان الأمران — السلطة الشخصية والحياة الحاكمة نفسها بنفسها — يقيان متلازمين، حتى يقوم من المصريين جبل نضيج الرأي لا يهاب المجاهرة بما في ضميره، ولا يخاف التصريح برأيه الصحيح، ليس في خطاب الأجنبي فقط اعتمادا على مدله واتكالا على حلمه وسعة صدره، بل في خطاب أكابر الوطنيين وأعيانهم أيضا، ولو كانوا لا يهتمون من حربة القول ما يحتمله الأجنبي.

(٧) تقرير الإرل كرومر إلى السر إدوارد جراي

مصر في ٨ مارس سنة ١٩٠٧

(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

إن وظائف مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، وقانونهما النظامي، معلومة عند كل الذين وجهوا النظر إلى أمور مصر، ولكني أستنتج مما يرد في الجرائد

الانكليزية أحيانا أن الجمهور غير عالم لها ، فيحسن إذا أن أشرحها بالإيجاز ،
إذ لا حاجة الى التفصيل .

فجلس الشورى وهو أهمها مؤلف من ٣٠ عضوا ، منهم ١٤ يمينون بأمر
خديز عال ، ومن جملتهم رئيس المجلس ، وأحد وكيه . وأما الستة عشرة الباقون
فينتخبون انتخابا ، وكيفية انتخابهم هي أن كل بلدة تنتخب مندوبا لها ، ويحق لكل
ذكر بالغ فيها انتخابهم ، فيجتمع هؤلاء المندوبون ، وينتخبون أعضاء مجلس المديرية
التي هم منها ، وهؤلاء لا حاجة الى شرح واجباتهم بالتفصيل^(١) ، ثم إن مجالس المديريات
تنتخب أعضاء مجلس شورى القوانين المندوبين .

وأما الجمعية العمومية ، فتؤلف من النظار و ٤٦ من الأعيان ، ورئيس مجلس
شورى القوانين ، ووكيله وأعضائه ، ومنهم ١١ من مدن مصر الكبرى ، والباقيون
من ٣٥ مركزا ، وكيفية انتخابهم مثل كيفية انتخاب أعضاء مجالس المديريات ،
ويجتمع مجلس شورى القوانين ست مرات في السنة ، وأما الجمعية العمومية فترت
على الأقل كل سنتين ، ولا يصدر قانون أو أمر عال مشتمل على لائحة إدارة
عمومية إلا بعد ما يعرض على مجلس شورى القوانين ، وإذا لم تتول الحكومة على
رأى المجلس فيه وجب أن تخبره بسبب رفضها لرأيه ، ويمحور للمجلس أن يطلب
من الحكومة سنّ قوانين ، ويجب أن تعرض عليه ميزانية السنة المقبلة ، وحسابات
الحكومة النهائية في السنة الماضية ، ويمحور للمجلس أن يعرض آراءه ورغباته
في كل قسم من الميزانية ، فإذا رفضتها الحكومة ، وجب أن تبين أسباب رفضها لها ،
ولا يمحر ضرب ضربة جديدة على مقولات أو عقارات ، ولا ضرب ضرائب
مخصصة إلا بعد ما يقرّ قرار الجمعية العمومية على ذلك ، وهذا الأمر الذي أمر
الورد دوفرين عليه مهم جدا ، ولكن الناس لم ينتبهوا إليه كثيرا لأنه لم تضرب
عليهم ضربة جديدة منذ أنشئت الجمعية العمومية ، ويجب أن الجمعية العمومية
تستشار : (١) في كل سلفة عمومية ، (٢) في إنشاء كل ترعة أو سكة حديدية تمز

(١) مجده كلاما منهم في (٧) الحكومة القارية الحالية .

في عتة مديريات، أو في إبطال تلك التهمة أو السكة الحديدية، (٣) في فرز أحيان
تقطر المصري لتقدير درجات أموالها .

فاذكر الآن بعض ما يترى من سلطة هاتين الهيئتين وتأليفهما ، أرى قوما
يقولون ، إن اللورد دوفرين كان ينوى ترقيةها حالا وسريعا ، ولكن الحكومة
البريطانية والمصرية ملومتان لأنهما لم تنجزا الوعد التي بدهيان أن اللورد دوفرين
وعدها ، بل أخلفتاها ، فلست أدري ما دليل أولئك القوم على صحة هذا القول ،
إذ ليس في تقرير اللورد دوفرين أقل شيء ينتج ، ولا يسع من يقرأ ذلك التقرير
إلا أن يستنتج منه أن الفكرة التي كانت غالبة على ذهن كاتبه حين كتابته كانت ضد
ترقية المجالس التي نحن بصدددها بوجه السرعة في مصر ، فإنه بعد ما ذكر كيف كان
السير في هذا السبيل ، « بالتأني والتردد والاستقراء والتجربة » في بلاد الهند قال
« وأما ما أشرنا بإنشائه في بلاد مصر ، ففيه من الجراءة ، وكرم النفس للوصول الى
الحكومة الذاتية ما لم يجترئ سياسى هندي أن يشير بمثله لبلاد الهند ، ولو كان
من غلاة حزب الثورة » ، ثم إن صلات المراسلة والمودة كانت دائمة بين وبين
اللورد دوفرين ، وأنا أؤكد أنه لم يبد لي قط رأيا لا قولاً ولا خطأ من مثل الآراء
التي تنسب اليه أحيانا ، كما ذكرت آنفا ، بل إن الباقي في ذهني من تأثير كل ما قاله
وما كتبه هو أنه لم يكن عظيم الثقة بنتائج التجربة التي كان البادئ بها ، وأنه لما
رأى مقدار النجاح الذي تم فيها ، طالب نفسا ، ولم يحل سروره من الدهشة ، وبعبارة
أخرى أن اللورد دوفرين لم يكن لاسعة اختبار ، وحسن إدراكه لأموال الجمهور ينظر
بإمكان ارتفاع مجالس الحكومة الذاتية بسرعة في الديار المصرية ، بل كان غاية
أمله منها أن يقيم في مصر « شبه حاجز ولو غير حصين » بين أهلها وظلم الحكام
السابقين ، وأن ينشئ مجالس يمكن أن « تربي وتهذب » على توالي الأيام حتى
يصير « نفعها متدلا » ، فشتان بين هذا البيان وبين ترقية هذه المجالس بالسرعة
الى مجالس نيابية بمعناها التام .

(١) هذه العبارات مقتبسة من خطاب له نشر في تقريرى عن السنة الماضية وجه ١٩

ثم التفت الى تأليف مجلس شورى القوانين، فقد مر أن ١٤ من أعضائه أو أقل من نصف أعضائه بواحد تعيينهم الحكومة ، فقال اللورد دوفرين « ومزايًا تعيين الأعضاء واضحة » وأنا أواقفه على رأيه هذا ، ولكنى أرى أنه لم يلتفت الى أمر هذا التعيين الالتفات الواجب مدة أعوام مضت بعد إنشاء المجلس ، وإن يكن الأعضاء الذين يمينون في هذه الأعوام يتقنون بمزيد الاعتناء ، والسبب في قلة الالتفات الى التعيين في ماضى ، أفة الحكومة من أن يقال أنها تشحن المجلس بأعضاء يوزمهم الاستقلال، فهذه الأفة شريفة ممدوحة، ولكنى أرى أنه لا يحسن أن تعطى أكثر من حقها ، فإن الهيئة الاجتماعية المصرية مركبة الآن تركيبيًا يمسر للحكومة انتقاء رجال من قوى الخلاق والمقدرة والكفاءة في صناعاتهم وأشغالهم ، بحيث يعلو مقام المجلس بانتظامهم فيه ، ويزداد قدره ونفوذه في الأمور الجائرة ، ولا يقال إذ ذاك أن الحكومة تشحنه برجال آرائهم السياسية معلومة ومعيّنة .

وأما الأعضاء الذين يتخفون اتقافًا بالجلس ولجميعية العمومية ، فواضح أنه بمقتضى النظام الحالى تكون نيابتهم عن الرأى العام المصرى على قدر اهتمام الناس بانتخاب المنتخبين (بالكسر) المندوبين ، وكانت فكرة اللورد دوفرين الأساسية أن يبحر الفلاحين من مشايخ البلاد، لأنه كان يعدهم أعظم ظالميههم ، فكتب يقول والواجب إطلاق الحرية للناس ، حتى أن أهل كل بلدة يكونون أحرارًا في انتخاب الشخص الذى يأتمنونه على أصواتهم في انتخاب أعضاء مجالس المديريات ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، فهذه الفكرة فكرة رجل يسوس الأمم ويدبر أمورها ، ولكن إخراجها من القوة الى الفعل في بر مصر يستلزم انصاف جمهور المنتخبين (بالكسر) بصفات لم يدركوها حتى الآن ، فسياسة البلدة في مصر تنحصر في أمور تلك البلدة ، وعدد الذين يهتمون من أهلها بما هو خارج عن تلك الأمور قليل جدًا، والمعتاد أن أهل كل بلدة ينتخبون العملة (١) أو من يناظره ويطلع بصره

(١) العملة قهرم الآن مقام شيخ البلد في الأيام التى كتب اللورد دوفرين تقريره فيها .

الى العمدية مندوبا لهم ، وقد باتت عمد البلاد ومشايخها الآن تحت مراقبة أدق كثيرا مما كان في أيام اللورد دوفرين ، فالاعتراض على جعلهم مندوبي البلاد الذين يأتهم أهلها على أصواتهم قد ضعف عما كان حينئذ ، ولكنى لا أنكر أنه لا يزال هناك عمل واسع للإصلاح والتحسين .

هذا ، وقد وراقب المستر ممثل كيفية أعمال نظام الانتخاب هذا ، في فرص خصوصية قلما تنهسر لسواه ، وكتب يقول « مهما كان ظاهر هذا النظام ساذجا قديما كمنظومات الأمم الغابرة ، فإني مقتنع بأنه وضع بعقل وحكمة ، ولا يحسن التوضيح له الآن ، ولم أسمع الناس يشكون من الجرى عليه ، مع أنى بذلت الجهد في البحث عن شكواهم » وأنا أوافق على هذا القول بوجه الإجمال ، فإنه مهما يكن في هذا النظام من النقص والقصور ، فالقصور ليس في أدوات النظام بالذات بل في الفكرة النيابية ، لأن هذه الفكرة الأوروبية لم تنأصل في مصر حتى الآن بمسئها المفهوم عند الأوروبيين ، ولا يزول ذلك النقص والقصور بتغيير ترتيب الأدوات التي يتركب هذا النظام منها ، إذ الحاجة ليست الى تغيير كثير في وظائف المجالس الحالية ، ولا الى تغيير كيفية تأليفها تغييرا جوهريا ، بل الى الزيادة في تطبيق طريقة التعليم والقرين التي أشار اللورد دوفرين بها ، وهذه الطريقة جارية منذ أعوام عديدة ، فقد كان رأي أن خير الطرق لتنفيذ مشروع اللورد دوفرين الأصل هي تشييط المتشربين المصريين (أعضاء مجلس شورى القوانين) حتى يفهموا عن آرائهم بنام الحرية ، وإظهار الميل والارتياح الى قبول اقتراحاتهم كلما تيسر تنفيذها ، واستعمال اللطف والمجاملة في شرح الأسباب التي تقتضى رفض اقتراحاتهم التي لا يمكن قبولها ، بغامت نتيجة رأيي هذا طبق المرام ، غير أن الفريق الذى تنطق الجرائد المدعية الوطنية بلسانه من أهل مصر يحسب أن مجلس شورى القوانين لا يقوم بما يجب عليه إلا إذا اتخذ سبيل المعارضة والمداوة لنظام الأحكام الحالى فهذا رأى المخالف لحكم العقل والصواب قد جرب وخاب ، إذ لا خلاف في أن مجلس شورى القوانين كان في زمن من الأزمان يجرى على خطه مصبوعة بالمداوة

والشبهات ، وربما لم يكن ذلك منه عن عمد وقصد ، بل عن خطأ في إدراك سياسة الحكومة العمومية ، فتأتى عن ذلك ما لا بد منه في مثل تلك الحال وهو حدوث غيظ كثير وكدر شديد ، وتجاهل الحكومة لأراء المجلس ، ولكن من يقابل الأمور التي أشار المجلس بها بعد عدوله عن خطة العداوة ، وما فعلته الحكومة بتلك الأمور ، يجد أن المجلس استفاد كثيرا من توثيقه عرى الصداقة مع الحكومة سواء كان من جهة حفظ كرامته أو زيادة نفوذه ، فإن الحكومة قبلت أكثر ما أشار به المجلس إما كله أو بعضه ، والذي لم يقبله لم ترفضه ، بل أجلته تأجيلا فقط لأسباب مالية ، على أن تعود فتنتظر فيه في المستقبل ، وإن مقتنع أنه سيظهر على توالى الأيام أن الذين يستصوبون دوام السياسة الحالية الآن ، هم الذين كانوا أشد رغبة في ترقية مجالس الحكومة الذاتية تدريجا ، من الذين يطلبون قلب تلك السياسة .

وهناك مسألة أخرى أريد الإشارة إليها باختصار قبل الفراغ مما نحن فيه ، وهي أن محاضر أعمال المجلس تنشر الآن في الوقائع المصرية ، والمعتاد أنه يترجمها زمان طويل قبل نشرها ، والمشهور أن المحاضر الرسمية تتضمن خلاصة وجيزة لما يجرى في المجلس حقيقة ، فلذلك اقترح قوم أن يحضر مكاتبو الجرائد جلسات المجلس ، ويبلغنى أن آراء أعضاء المجلس غير متفقة في هذه المسألة ، حل أنهم إذا شاموا مخاطبة الحكومة فيها ، فالحكومة تحس رأيهم محل الاعتبار ، ولكنى أرى أن لا يتم ذلك إلا إذا اتفقت أكثرية كبيرة من الأعضاء عليه ، لأنه قابل للآيات والتقى من وجوه عديدة .

(٨) تقرير السر الدن غورست إلى السر إدوارد جراى

مصر في ٧ مارس سنة ١٩٠٨

(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

تمت الانتخابات لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في آخر السنة الماضية ، ولما كانت الأميال قد اتجهت مؤنرا إلى إدخال شكل من أشكال

الحكم التالى إلى هذه البلاد ، فيحسن بى أن أروى بالتسام ما يحدث فى هذه الانتخابات .

أما طريقة الانتخابات ، فقد وصفت فى التقرير الماضى ، ويقال بالإجمال أن لكل مصرى بالغ حق الانتخاب ، وأن الناخبين المقيدة أسمائهم فى السجلات يتخبون مندوبين ، وهؤلاء يتخبون أعضاء الجمعية العمومية ومجالس المديرىات ، وتنتخب مجالس المديرىات أعضاء مجلس الشورى ، أما فى المدن حيث لا مجالس مديريات ، فأعضاء مجلس الشورى يتخبهم المندوبون مباشرة .

وفى القاهرة ١٣٤,٠٠٠ بالغ مصرى ، ولكن المقيدة أسمائهم فى السجلات منهم ٣٤,٠٠٠ ، وقد بلغ عدد الذين اقترحوا من بين هؤلاء ١٥٠٠ فقط أى ٤,٤ فى المائة من الذين قيدوا أسمائهم فى السجلات و ١,١ من مجموع الذين لهم حق الاقتراع ، وكان عدد المندوبين الذين اقترحوا فى الانتخاب الثانى ١٢ فقط بدلا من أن يكونوا ١٣ على عدد أقسام القاهرة ، لأن الانتخاب لم يتم فى أحد الأقسام إذ لم يترشح أحد للانتخاب وانقضى يوم الانتخاب ولم يحضر أحد من المقترعين .

أما فى الإسكندرية ، فعدد الذكور البالغين ٧٠,٠٠٠ ، منهم ١٤,٠٠٠ قيدوا أسمائهم فى سجلات الانتخاب ، ولكن الذين اقترحوا لم يتجاوز عددهم ٧٥٠ أى ٣,٥ فى المائة من المسجلة أسمائهم أو ١,٠٧ فى المائة من الذين لهم حق الاقتراع . ويؤخذ من التقارير الواردة من المديرىات ، أن الفلاحين لا يسيرون انتخاب المندوبين أقلل اقتراحت ، والغالب أن العمدة أو أحد الأعيان يرسل خفير البلد لىأتى بالناخبين قسوة واقتدارا فينتخبون طبقا لما يؤمرون به ، وكثيرا ما يستاء الناخبون حين يعلمون أن المرشح أو الحكومة لا يكافئهم على أنماجهم .

أما فى مدن الأرياف ، فعدد الذين يقترحون أقل منه فى القرى ، ففى المنصورة مثلا خمسة آلاف قيدوا أسمائهم فى السجلات ولكن الذين اقترحوا اثنان فى المائة فقط ، وفى طنطا يبلغ العدد ٨,٦٠٠ ولكن الذين اقترحوا لم يجاوزوا ١٨٢ وهؤلاء

سيرقا تقريبا إلى الانتخاب سوا وهذا من الترابية مكان، لأن لمدينة طنطا عضوا
في الجمعية العمومية يتخبه المندوبون، ولما كان للمدينة مندوب واحد فيمسل عليه
انتخاب نفسه إذا شاء .

ولكن الحال تبدل متى دخل الانتخاب في طوره الثاني ، واجتمع المندوبون
لانتخاب أعضاء مجلس المديرية أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى حسبما تدعو
الحال ، فان الاهتمام يشتد اشتدادا عظيما ، وينصرف هم المرشحين إلى اكتساب
أصوات الناخبين ، وقل أن يتخلف أحد من المندوبين عن الحضور .

فالأحوال التي تم الانتخابات المصرية فيما تؤيد رأى الذين يرون أن
هذه البلاد لا تزال بعيدة جدًا عن بلوغ المنزلة التي يستطاع فيها إنشاء شيء من المجالس
النيابية الحقيقية ، وقد يتيسر تشكيل مظاهر حكومة كهذه ، وإنما يستحيل ضمان
تمثيل أراء أكثرية الأمة تمثيلا صحيحا ، تكون النتيجة الوقوع في أيدي السياسيين
الذين لا يهمهم سوى مصالحهم ، فيسمل عليهم الميث بالنظام حتى يطابق أغراضهم ،
ولست أرتاب في أن معظم رجال الطبقتين العليا والوسطى ، أى الذين لهم مصالح
ومرافقي في البلاد ، لا يرغبون في التوسع في الحكم الذاتي في الزمان الحالي ، بل يسلمون
بأن البلاد لم تستعد الاستعداد الكافي له ، أما الفلاحون وهم معظم الأمة ، فمن
المستحيل إفهامهم الفرض المقصود من الحكم الذاتي ، ولا بد لأهالي هذه البلاد
من إدراك نصيب وافر من الارتقاء الأدبي والعقلي قبل أن يصح إدخال الأحكام
النيابية فيها بالمعنى المفهوم في بلاد الانكاز ، وإلا كانت العاقبة شرا لا خيرا ،
والنتيجة تأخير السياسة المتبعة الآن في الإصلاح الإداري .

ومع أن الأسباب التي ذكرتها آنفا تجعل على أن أرى أن التوسع الكثير
في سلطة مجلس الشورى والجمعية العمومية ليس مما يرغب فيه ، فلست أريد أن
يحمل كلامي على رغبتى في الحسط من فائدة هذين المجلسين في شكلهما الحالي ،
أو المعارضة في ترقبتهما تدريجا على نسبة قيامهما بتأدية ما نيظ بهما بالحكمة والعقل ،

فإن الاقتراحات التي يقرها هذان المجلسان كانت تقع موقع الاعتبار لدى الحكومة دائماً ، وقد تيسر في السنوات الأخيرة قبول كثير من اقتراحاتهما ، مما يدل على أنهما سالكان السبيل القويم ، وسأشير في فصول هذا التقرير إلى اقتراحات واستفادات مجلس الشورى ، وما أصابته من عناية الحكومة ، وكلما ازداد هذان المجلسان خبرة وإدراكاً للشئون الإدارية التي تعرض عليهما ازداد نفوذهما في سياسة الحكومة العمومية ، فيحسن إذا تليط أعضاءهما ليرسوا مجال البحث والمناقشة ، ويبدوا آراءهم في جميع هذه الأمور بحرية وصراحة ، ولكن ليس من الحكمة والصواب إحداث تغيير أساسي في كيفية تأليفهما أو في وظائفهما .

(٩) تقرير السر الدن غورست إلى السر إدوارد جراي

مصر في ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩

(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

أعربت خير مرة من رأيي بأن أول شرط جدير بالاعتبار عند النظر في توسيع اختصاص هذين المجلسين هو تأديتهما وظيفتهما بالعقل والحكمة ، حتى يثبتا للعالم بأسره أهليتهما لتوسيع سلطاتهما ، وذكر في تقريرى الماضى أن اختبار السنوات الأخيرة دل على أنهما تاهجان نهجا قويا ، وأنهما أظهرتا في كثير من الأحوال مقدرة في المناقشات التي دارت فيهما على المشروعات التشريعية التي عرضتها الحكومة عليهما ، ولذلك يسوونى جدا الآن أن أقول أن الخطة العمومية التي جرى مجلس شورى القوانين عليها وأعماله من حيث هو مجلس استشارى كانت في الاثنى عشر شهرا الماضية مما لا يقوى آمال الذين يمتنون توسيع سلطته تدريجيا ، فقد أتى أخيرا أعمالا يصح الاستنتاج منها أنه أخذ في الرجوع القهقرى ، وأنه لم يحسن القيام بتعيينه من الأعمال الإدارية كما كان يحسنها قبلا ، فقد أضاع وقتا طويلا في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الأمر ، ولا أظهرت أدلة جديدة على استعداد الأمة للحكم الذاتي ، بل أضاعت وقتا وتعبا

كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل، وبعد الأخذ والد وتأجيل المسألة شهرين، اتفق المجلس على قرار يطلب به الحكومة «باعداد قانون ينول الأمة حق الاشتراك الفعل مع الحكومة في إدارة شؤون البلاد الداخلية، وفي القيام بالشؤون المحلية، بحيث يكون قرار الأمة نافذ المفعول في التشريعات والقوانين التي تدرى على الوطنيين، وفي فرض العوائد والضرائب، ولا يس هذا القانون نص المعاهدات الدولية، والامتيازات الأجنبية، والدين العمومي، وقانون التصفية، والوركو، والاتفاقات والتمهيدات التي تهيلت الحكومة بها، وبعد إصدار هذا القانون يمرض على مجلس شورى القوانين للوقوف على رأيه فيه طبقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامي» .

وفي شهر فبراير الماضي وافقت الجمعية العمومية على قرار شبه بالقرار المتقدم، فأرسلت الحكومة جوابها الرسمى إليها بلسان رئيس مجلس النظام وهو "أن الحكومة ترغب أشد الرغبة في إشراك الأمة معها في جميع الشؤون الخاصة بإدارة البلاد الداخلية، وستبذل جهدها في إدراك هذه الأمنية بالتدريج، وقد أبدت الحكومة رغبتها هذه باشتراكها في مداولات جلسات مجلس شورى القوانين التي يحضرها النظام الآن، وقدر قرارها على أخذ رأى المجلس في القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم، مع أن هذا الأمر لم يسبق حدوثه، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة والمجلس سينظران معاً في مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات التي هي أساس النظام النيابي، وهي تأمل أن اشتركتها مع المجلس في درس التعديلات التي يطلب المجلس إدخالها في هذا المشروع تقضى إلى حل المسألة على ما يرام، وصفوة القول أن الحكومة تنوى السير في هذه الجهة، حتى تتمكن من تحقيق أمنية المجلسين خطوة خطوة"

وقد ظهر بطله المجلس وتسويفه، وعدم مراعاته، أساليباً منتظماً في القيام بوظيفته الكبرى، التي هي الإعراب بالنيابة عن الأمة عن رأيه في التشريع من مطالعة ما فعله في المشرعات الكبرى التي عرضتها الحكومة عليه في العام الماضي وهي:

(١) ذكرت في تقرير السنة الماضية أهم الأمور في لائحة تعديل تأليف مجالس المديرية، أما الداعي إلى وضع هذه اللائحة فاهتمام الحكومة بتحقيق أمنية الذين يرغبون في إشراك الأمة في أعمال الحكومة، وقد أجمع المعارفون على أن أول خطوة لا بد منها في هذا السبيل ترقية الحكم الذاتي المحلي، وبناء عليه يجدر بالتأمل أن ينعم النظر في الخطوة التي جرى عليها مجلس شورى القوانين في مداولاته في هذا الموضوع الجوهري، بعدما أبداه من الاهتمام الشديد في جعل حكومة البلاد نيابية، ففي مارس سنة ١٩٠٨ تم وضع الصورة الأولى لللائحة، وعرضت بوجه غير رسمي على لجنة من أعضاء المجلس بناء على طلب بعض الأعضاء ، وبعد مداولات ومفاوضات طويلة بين اللجنة ومندوبي الحكومة ، عدلت الحكومة اللائحة ، وبذلت أقصى مجهودها في إزالة أسباب الاعتراضات التي وجهت إلى الصورة الأولى ، وعرضتها في شهر يونيه على المجلس رسمياً لأخذ رأيه ، فضت الأشهر والحكومة تحاول حمل المجلس على إبداء رأيه دون أن تخوز بجواب منه ، وآثر قرار أصدره المجلس في هذه المسألة هو تأجيل للنظر فيها إلى شهر أبريل .

(٢) - ذكرت في غير هذا المكان أن الحكومة عمدت إلى اتخاذ التدابير التشريعية لإدخال الإصلاح إلى المحاكم الشرعية ، إجابة لرغبة مجلس شورى القوانين، فعرضت على المجلس لائحة تتضمن « تعريضة » جديدة للرسوم القضائية، ولا تمس أمراً جوهرياً، فاقضت سبعة أشهر قبل أن أبدى أعضاء المجلس رأيهم فيها ، ولا يزال مشروع تنظيم هذه المحاكم تحت نظر المجلس ، مع أنه عرض عليه في مارس سنة ١٩٠٨

(٣) قضى المجلس سبعة أشهر ينظر في لائحة الخبراء أمام المحاكم الأهلية، مع أن اللائحة لا تشمل شيئاً يصح أن يتخذ وجهاً للخلاف والمناقشة .

(٤) بقيت لائحة المعاشات الجديدة ثمانية أشهر في المجلس قبل أن تقدم للحكومة التعديلات التي يطلبها فيها، وبما يستحق الذكر أن هذه التعديلات لم تكن

في مصلحة المؤلّفين الذين ينوب المجلس عنهم ، ولا لتأييد مبدأ الاقتصاد في المصروفات العمومية ، بل كان الفرض من كل واحد منها تحسين أحوال الذين يستحقون المعاش ، ولو قبلتها الحكومة كما هي لترتب عليها تحميل الخزينة عبئا ماليا يبلغ نحو ١٠٠.٠٠٠ جنيا مصريا في السنة .

ورعما عن هذه النتائج المخيبة للأمال ، لا تزال الحكومة تتخذ التدابير لبث الحياة والنفع في مداولات المجلس ، وتنشيط أعضائه على القيام بوظيفتهم الاستشارية ، فقد كانت فائمة أعمال الوزارة الجديدة إعرابها عن رغبة النظر في حضور جلسات المجلس طبقا لنص القانون النظامي ، لإعطاء الإيضاحات عن الشؤون الإدارية ، والاشتراك في المناقشات المتعلقة بالتشريع ، ولما كان المجلس قد تضرر غير مرة من عدم استشارته في لوائح نظارة المعارف وقوانينها ، وأصدر قرارات أعرب بها عن استيائه من هذا الإغفال ، أعلنت الحكومة رسميا أنها تنوى في المستقبل أن تعرض على المجلس أهم هذه القوانين ، وتحمل رأيه محل الاعتبار قبل الإقرار عليها نهائيا ، ثم إن إلقاء مقاليد رئاسة المجلس إلى الرئيس حسين كامل باشا المشهور بحب النفع العام والتفاني في خير البلاد يعتبر دليلا على رغبة الحكومة في رفع شأن المجلس وتعظيم نفعه .

وقد وقعت التغيرات الثلاثة التي أشرت إليها آنفا وقعا حسنا في نفوس أعضاء المجلس ، وصادفت ارتياحا عند سواهم من المصريين الذين يعنون بالشؤون العمومية ، ودلت دلالة جليلة على أن الحكومة لا تألوا جهدا في تنشيط المجلس على استعمال السلطة التي عهد بها إليه إلى أقصى ما يمكن ، فارتقاؤه بعد هذا يتعلق على ما يبيده الأعضاء أنفسهم من الحكمة والروية .

وفي شهر فبراير الماضي عقدت جلسة الجمعية العمومية التي تقصد مرة على الأقل كل سنتين عملا بأحكام القانون ، وقد سبقت فذكرت القرار الدستوري الذي صادقت عليه الجمعية في تلك الجلسة ، وقد وافقت الجمعية على زيادة عوائد

المباني في القاهرة من ٨ في المئة إلى عشرة في المئة ، وهذه الزيادة داخلة في مشروع مجارى العاصمة ووافقت أيضا على ملائمة جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاستحصلت الحكومة هذا الاقتراح المفيد ، وصودق على القانون اللازم لإضافته ، وفي الجلسة عنها أصدرت الجمعية قرارات كثيرة لا فائدة من إعادة بيانها ، لأنها تشبه أمثالا مما سبق صدوره في الجلسات السابقة .

(١٠) تقرير السر الدين غورست إلى السر إدوارد جراي

مصر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

(مجلس شورى القوانين)

ذكرت في تقريرى الماضى أن النظار عرضوا أن يحضروا جلسات المجلس ليشاركوا في مناقشاته بأنفسهم ، وقلت أيضا أن الفرار قد على جعل الجلسات علنية يشهد بها الجمهور ومندوبو الصحف ، وقد حدث بعد ذلك أن النظار أمرىوا عن استعدادهم للإجابة على جميع الأسئلة التى يسألها الأعضاء عن الأمور الإدارية التى تمم الجمهور ، وقصدوا ذلك بقيود لا تخفى عنها لا تنظم سير أعمال المجلس ، فيتضح بعد منح هذا الامتياز المهم أن الحكومة فعلت كل ما تستطيعه لتمكين المجلس من أداء وظيفته الاستشارية بما يستطاع من الكفاءة والجد .

فلهذه الاعتبارات ، يجدر بى أن أعيد النظر في أعمال المجلس في التفصيل الأول من فصول جلساته التى أدخلت فيها هذه التغييرات ، ليرى مبلغ تأثيرها في زيادة فائدته في الشؤون العمومية ، ففي جلسات شهر يونيو سنة ١٩٠٩ فرغ من ١٦ مشروع قانون ، بعد أن تناقش الأعضاء فيها بدقة وعناية ، وكان بعض هذه المشروعات معروضا عليه منذ زمان طويل ، وتم ذلك بحضور النظار ، فشرحوها هذه المشروعات شرحا وافيا ، فكانت النتيجة أن الحكومة استطاعت أن تقبل تقريرا جميع التعديلات التى اقترحتها المجلس ، وكان بين هذه القوانين ما هو في المنزلة الأولى من الأهمية والشأن ، كتوسيع نطاق سلطة مجالس المديرات ،

وتحويل ولاية الأمور في أحوال معينة حتى وضع الأشقياء تحت مراقبة البوليس ،
وسأبسط الكلام على هذين القانونين في موضع آخر من هذا التقرير ، وفي ذلك
الفصل عينه وافق المجلس على تغيير دستورى شديد الأهمية سلمت الحكومة به ،
وهو يقضى بأن يكون فصل الجلسات من ١٥ نوفمبر إلى آخر مايو من السنة
التالية ، عوضاً أن يجتمع المجلس مرة كل شهرين طول السنة كما كانت العادة ،
وسيزيد هذا التغيير مدة عمل المجلس زيادة كبيرة ، فقد كانوا بحسب الطريقة
القديمة لا يشتغلون إلا نصف الشتاء ، وأما جلسات الصيف فكانت اسمية لا يتم
عمل فيها .

وساد النشاط أيضاً على المجلس في فصل جلساته الذى ابتدأ في ١٥ نوفمبر
الماضى ، فنظر في القانونين اللذين فضلا عن جلسات الصيف السابق ، ووافق
عليهما بعد تعديلهما ، وعلى سبعة قوانين جديدة عرضت عليه لأخذ رأيه فيها بعد
أن عملها إلا واحدا لا يزال في معرض البحث والنظر ، وقد سلمت الحكومة بجميع
تعديلات المجلس المهمة .

ورأى أنه بهذه الفرصة لأصعب الخسارة الفادحة التي أصابت المجلس باعتزال
دولة الرئيس حسين منصبه فيه ، فقد كان هم الوحيد في مدة رئاسته توسيع
نطاق فائدة المجلس وإدارة أعماله ، بحيث يسمى في ترقية رفاهية البلاد جهد
استطاعته .

ومع أن المجلس قام بأعمال جليلة في السنة الماضية كما بينت آنفاً ، فلا بد
من تقدمه كثيراً حتى يصح أن يقال أنه يقوم بكل ما يستطيعه ، فقد ظهر
في بعض الجلسات الأخيرة أن أعضاءه قد يعجزون عن استيعاب الأمور التي تناقشون
فيها ، ولا يفقهون بين الجوهر والعرض ، وأنهم يستمعون التلخيص من الآراء
الفاسدة التي يوجهها إليهم الناقون على الحكم الحاضر ، والنظر في ما يعرض عليهم
بالمعنى المجردة عن الهوى ، فن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للأغاني التي

تمنحها الحكومة لتربية السودان ، والظاهر أن المجلس عاجز عن أن يدرك أن القطر المصري يدفع ثمنا زهيدا مقابل التحكم في مياه النيل الأعلى التي لاغى عنها لسعادة القطر ، أو أن يفهم أن السيل الوحيد إلى تخليص الميزانية من عبء الإعانات السنوية للسودان إنما هو إعطاؤه الأموال اللازمة لارتقائه المادى ، حتى يصير قادرا على سد مصروفاته ، ومنها أنه لما أبلغت الوزارة المجلس استمدادها للاجابة على الأسئلة التي يسألها الأعضاء عن الشؤون العمومية — وهو امتياز لا ينطوى تحت القانون النظامى ، ولا تخفى قيمته على الواقفين على تاريخ المجالس النيابية — اقتصر الأخذ والرد في المجلس على ما إذا كان يعد هذا امتياز منحة من الحكومة أو حقا من حقوقه القديمة ، ولم ترد إشارة تدل على تقديره المزايا الفعلية التي يمنحها من تبرع النظار بهذا الأمر حتى قدرها ، ومنها أنه لما نظر المجلس أخيرا في ميزانية السنة الحالية ، اكتفى أكبر الذين خاضوا في الموضوع بإعادة توجيه الانتقادات السخيفة الواهنة الى الإدارة المالية ، وهي عين الانتقادات التي تمحو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها ، من دون أن يكتفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التي استندوا إليها في انتقادهم ، ولو ألغى المجلس نظرة على تقارير نظارة المالية وكشوفها ، لاتضح له بطلان هذه التهم ، وإلى أشير على أعضاء المجلس الذين يرغبون في الوقوف على حقيقة المالية المصرية ، أن يمنوا النظر قبل البحث في ميزانية السنة القادمة في كتاب الإحصاءات السنوية للقطر المصري سنة ١٩٠٩ ، وهو الكتاب الذى أصدرته نظارة المالية أخيرا بإدارة المسيو راندون مدير قسم الإحصاء ، فإنه يتضمن معلومات كثيرة موزعة تبويبا حسنا ، وشاملة لكل ما تهم معرفته ، ومستمدة من كشوف السنوات السابقة فإذا درس أولئك الذين اعتادوا أن يفوقوا سهام الملام إلى الإدارة المالية ، ألفوا فيه ما يبيد أوهامهم .

على أنه لا يحسن إعطاء هذه النقطات أكثر مما يجب من الاهتمام ، فصدروها من مجلس قليل الخبرة في الشؤون العمومية طبعى ، ومواطن الضعف في المجلس

الآن هي السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وإضلالهم، وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتذاب الطعن فهم في الصحف العربية، واثامهم بضعف الماطلة الوطنية، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييدا ضعيفا، ولكن الآمال معقودة بأن مرور الزمان والصبر يمكن الأعضاء من التخلص من هذه الغلطات، فيصيحون قادين على أن يحكموا في الأمور التي تعرض عليهم حكما مستقلا لا تخضع لطلاقة لسان بعض زملائهم، ولا تضلهم مطالب الوطنيين ومطاعنهم، فقد فعلت الحكومة كل ما تستطيع فسله في تهديد السبيل أمام مجلس شورى القوانين ليحسن استعمال السلطة التي له الآن، وليس من الحكمة توسيع نطاق وظائفه، حتى يثبت بأعماله أن هذا التوسيع لا يجر خطرا على مصلحة الجمهور، وهنا أعيد ما قلته في تقريرى عن السنة الماضية، وهو « أن ارتقاء المجلس يتوقف على ما يبدية الأعضاء أنفسهم من الحكمة والروية ».

(١١) تقرير السرالدين غورست إلى السرالدين إدوارد جراى

مصر في ٢٥ مارس سنة ١٩١١

المقدمة

تتناول تقريرى الماضى زمنا حرجا في عهد تقدم مصر السياسى، وصدور والناس لا يزالون يتذكرون إقشمارهم من قتل المرحوم رئيس النظار السابق بيد النذالة، ومن المظاهرات العنيفة التي جرت ضد الانجليز على سبيل الحماقة والجهالة حتى بلغت غاية شدتها برفض الجمعية العمومية لمشروع قتال السويس بلا مناقشة حقيقية، فحال ذلك دون نظر الانكليز والمصريين إلى الحالة بسكون وروية، وزاد الطين بلة بقيام قسم من الجرائد الانكليزية حينئذ قومة ركبت فيها متن الضلالة لقيوها الأراجيف والإشاعات الكثيرة المبالغة التي كان يشيعها قوم من سكان مصر الأوروبيين، والمصريين الذين لم تنته مقاصدهم من المآرب والأغراض الخصوصية، فشددت النكير على ما توهمت أنه سياسة الحكومة

الانكليزية التي اتبعت في مصر هذه السنين الأخيرة ، والحال أن ما توهمته إنما هو ممسوخ عن السياسة الانكليزية الحقيقية في مصر مسخا لا يقبله العقل ، ونعت تلك السياسة المزعومة بحجة أنها أضعفت السلطة الانكليزية كثيرا ، وطلبت فعل أمور عنيفة لا مسوغ لها ، بل لو فعلت فلربما أدت إلى تكدير العلاقات تكديرا دائما بين الشعب الانكليزي والمصريين الذي يجب عليه أن يذود عن مصالحهم .

أما الآن ، فقد مضى على ذلك اثنا عشر شهرا سكن فيها جاش الرأي العام ، حتى صار يتسمرله أن يحكم حكمه في الحالة التي كانت حينئذ ، وهو هادئ خال من الغسوى ، وعليه يمكننا البحث الآن في معنى تلك الحوادث ، ومؤداها ، وفي العبر التي تستخرج منها ، ليستفاد بها في المستقبل .

إن السياسة الانكليزية في مصر لا ترى الى مجرد تتبع المصريين بنعم حسن الإدارة والأحكام فقط ، بل إلى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجا في نصيب يزداد شيئا فشيئا في إدارة حكومتهم وتدير أمورهم ، وقد قيل هذا الأمر مرارا ، وأعيد تكرارا ، حتى ملت الأذان سماعه ، وانفقت الوزارات الانكليزية المتعاقبة على هذه الخطة السياسية ، وهي في اعتقادي الخطة السياسية المقبولة عند السواد الأعظم من الأمة البريطانية ، وإنني أعتقد أيضا اعتقادا ثابتا أن القصد هو إتمام ذلك فعلا لا ذكره قولا فقط ، وهذه هي الغاية التي جعلت هي بلوغها منذ تشرفت بتعييني معتمدا لحلالة الملك في هذه البلاد .

وفي السنين الأولى من سني الاحتلال ، استغرق الأمر الأول (الذي ترى إليه سياستنا) معظم عنايتنا ، لأن الحاجة كانت ماسة إلى المبادرة لإصلاح المواقب الوخيمة التي نتجت عن السياسة الماضية السيئة ، فقام سلكي الخطير الشأن ذلك الإصلاح المادى بنجاح وسرعة أعجب بهما العالم المتحدين بأسره ، ومن يتصفح تقارير اللورد كرومر الأخيرة ، يجد أنه كان يفكر قبل سفوه من بر مصر يستينف في ما يحسن فصله لزيادة اشتراك المصريين في تدير أمورهم ، وأنه أشار خصوصا

بأن يكون الشروع في ذلك بترقية شؤون مجالس المديرات، لأنه لو كانت النتيجة بعد السعى في إصلاح شؤون المصريين ليس ماديا فقط ، بل أدبيا أيضا ، مدة تزيد عن ربع قرن ، إن التقدّم في هذا السبيل لا يطابق مقتضى السياسة العملية، لعل ذلك على وجود خطأ جوهرى في طريقة حلنا لهذه القضية .

لمحلت دأبى منذ تعييني ، أنت أفضل بمصادقة حكومة جلالة الملك بعض الأمور العملية المتعلّقة الخالصة من المخاطرة، لتحقيق مقاصدنا العريضة من هذا القبيل ، وهى :

(أولا) تنشيط النظائر والموظفين المصريين ، ليزدادوا إقداما على تحمل المسؤولية، والشروع بأنفسهم في مباشرة أمور بلادهم .

(ثانيا) إعطاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فرصة فيها يسمعان صوتهما في الأمور المهمة ، لأنهما وإن كانا لا ينبو أن عن البلاد بالمعنى الحقيق ، فهما الواسطتان الوحيدتان اللتان يمكن لمصر أن تعرب بهما عن رأيا بطريقتة غير رسمية .

(وثالثا) ترقية شؤون مجالس المديرات ، وإعطاؤها سلفة تمكّنها من أن تكون عنصرا حقيقيا في الحكومة المحلية ، وخصوصا في ما يتعلق بأمر المعارف والتعليم .

أما الأول من هذه الإصلاحات ، فإنما هو الترقى الطبعى الذى رتقته السياسة التى اتبعت في مصر من بادئ الأمر ، فان المراقبة البريطانية كانت محصورة على قدر الاستطاعة في إعطاء الإرشاد في دواوين الحكومة المركزية ، وفى تفتيش أعمال موظفى الحكومة الوطنيين تفتيشا دقيقا ، وهنّفه الطريقة تضمن الوصول إلى درجة معتبرة في حسن الإدارة ، وتربى أيضا رجالا للحكومة من الوطنيين الذين يزادون كفاءة ومقدرة شيئا فشيئا ، وقد سهّل التعلم ذلك لأنه هيا من الوطنيين مادة أصلح (من المادة الأولى) لأخذ الموظفين منها .

وأما مجالس المديريات الجديدة، فلا تزال في مهدها، ولكن أخبار أعمالها تقوى الآمال بالنجاح فيها كما سيظهر بعد في هذا التقرير، وقد اشتد تراحم الأعيان الوطنيين على الانتخاب في هذه المجالس وأبدى أعضاؤها أحسن خيرة تذكر، فتشكر في قضاء وظائفهم، وخصوصا في ما يتعلق منها بأمر التعليم، وقررت كلها الضرائب المحلية المسموح لها بها لأجل التعليم، فبقيت جملة المال المجموع من البلاد كلها نحو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، وستريد بذلك الأموال التي تنفقها الحكومة على المعارف زيادة عظيمة، ولم يتطرق التحريض السياسي إلى هذه المجالس بعد، فإذا استمرت كذلك فالرجاء أنها تمنع إعاقة تذكر على تربية الأمة للحكم القلبي المحل.

وأما إذا التفتنا إلى الفرع الباقي من التغيرات المذكورة آنفاً — وهو ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — فسلم أن سعينا من هذا القبيل لم يبق بعد النجاح الذي كان يستحقه، لأنه وإن يكن مجلس شورى القوانين قد نظر في عدة مشروعات لا محل للتزاع فيها ولا دخل للاختبارات السياسية فيها، وتناقش فيها تناقش من يجري على أصول الأشغال ويقصد إنجاز الأعمال، واقترح أيضا عدة اقتراحات نافعة، لكنه هو والجمعية العمومية أظهرتا في سنة ١٩٠٩ وفي النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا مترايدا إلى أن يكونا آتئين بأيدي الحزب الوطني يستعملهما في تحريضه وتبنيه على الإحتلال البريطاني، فإن طلبهما المتكرر للحكومة دستورية تامة، وحملتها المتكررة على الحكومة في ما يتعلق بالميزانية، والسودان، والعداوة والريبة اللتين أظهرهما في مشروع قتال السويس، وتجاوزا فيهما حد الاعتدال — كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانكيز طوعا لتحريض الحزب الوطني، فإن الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي أن يبطل الإحتلال البريطاني بعمل قضائه لهدفه أمرا مستحيلا عليه والوسائل العظيمة التي يستعملها لبلوغ غايته هذه هي تقويض أركان نفوذ الانكيز والمصريين بدوام الطعن عليهم، وشتم كل المصريين الذين لا يمارضون المراقبة البريطانية، والتحريض على الإخلال بالنظام كلما سنحت الفرصة، فالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين جملا

نفسهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار، فكانت النتيجة أنهما اتخذتا ما نالاه جديدا عن عظمة الشأن سلاحا لقتال الدين هما مدينتان لهم بإتاتهما إياه .

فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعت أن تتوليا قياد المجلس حتى الآن ، أو أن تنشئا فيه حزبا للحكومة ، مع أن رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أحفل المصريين وأقدرهم ، وكذلك البرنس حسين باشا قطع الأمل ، وعدل عن السعى في إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس في مداولاته ، ولما استغنى من رئاسة المجلس ، لم يكن من يقبل هذا المنصب الذى لا يعترف لمن فيه بفضل ، بل كان المصريون يرفضونه واحدا بعد واحد .

وطيلة لم نجد في مجلس شورى القوانين جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بين أصحاب رأى ورأى آخر ، بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى في الهيئة الحاكمة — أى لمجلس النظام ومستشاريهم — عداوة شديدة ومتعمدة إحباط مساعيهم ، وتثبيط همهم ، وجعل العمل متعذرا على الحكومة ، وقد وضعت الأقلية المعتدلة فيه — ان سمع أنه كانت فيه تلك الأقلية — أن يسودها الغلاة المتطرفون ومحقوها ، فبات مجلس شورى القوانين لا يقضى الوظيفة الممينة له في القانون النظامى الذى وضعه اللورد دوفرين .

والنتيجة التى تستتج من ذلك هى أن السياسة التى يقصدها الحكم على بلاد مصر بمعاونة نظار من الوطنيين لا تتفق الآن مع السياسة التى ترى إلى تنشيط السعى فى ترقية ما يسمى بالمجالس النيابية ، فلا بد من اختيار إحدى السبيلتين وتقديمها على الأخرى .

والسياسة التى يجب اختيارها وتقديمها ظاهرة ظهورا لا ريب فيه ، حتى لو نظرنا إليها من الوجهة التى تطابق رغبة الهيئة المحكومة نفسها ، فالنظار يختارون من أقدر المصريين وأعظمهم كفاءة ، وهم أدرى برغائب أهل وطنهم وآرائهم الحقيقية من أعضاء مجلس لا يبنون فى الحقيقة إلا عن فئة البكوات والباشوات

الأغنياء ، ولا يستطيعون مقاومة أى تحريض كاذب تبصطنعه جماعات قليلة من ذوى الأغراض ، فالجبالس التى تتوب عن الأسمه نيابة حقيقية لا تكون فى بلاد ليس يعرف القسامة والكاذبة من أهلها غير ٦٠٠,٠٠٠ نفس فقط من أحد عشر مليون نفس .

وقد انتقد بعض الجرائد التغييرات التى مر شرحها آفا ، بدعوى أنها تدل على جعل المسئوليات المترتبة على الاحتلال خاضعة وتابعة لمرام شعب لا يزال بعيدا عن الانصاف بالصفات التى لا يستغنى عنها للحكم الناقى ، والحال أن التغييرات التى حدثت لم تكن كلية تغلب بها الأمور عن مواضعها ، بل إذا أريد الانتقاد فالأولى الانتقاد على محدثها بالتناهى فى التلبس والحذر والتحرس عند إحداثها ، فإن رأى لا يزال أن المصريين بلغوا فى العقل والفهم شأوا يستطيعون عنده أن يحددوا استعمال التسميلات التى تمنع لهم المساعدة على تدير أمور بلادهم ، على أنه لا ينكر مع ذلك أن التجربة الحديثة التى جربت لم تصح ، بل خابت فى ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وأنت النتائج التى استنتجت من تلك التجربة لم تحيى مطابقة لمقاصدها وآمالنا ، فما هى أسباب ذلك يا ترى ؟

أرى أن السبب الأكبر فى ذلك ، والكافى لتلليل المطلوب ، كان من البداية إلى النهاية أن المصريين والأوروبيين التازلين فى بر مصر حسبوا أن اتباعا لهذه السياسة هو عن ضعف منا ، وعن سعى فى تسكين الأحزاب الوطنية عن التحريض علينا ، بمنحها منحا فى غير وقتها ، وعن الرغبة فى تنقيص السلطة البريطانية أيضا ، وليس قصدى الآن أن أظهر وجهه المحال الظاهرة كالصحيح للبيان فى هذه الخرافة ، التى جذت فى إذاعتها كثيرون من ذوى المقاصد التى لا تسلم من الشبهات ، وحسبى أن أترك تاريخ الستين أو السنوات الثلاث الماضية يشهد بنفسه نفسه ، وإنما أقصد الآن أن أبين أن تصديق الناس لهذا الظن كان الضربة القاضية على صحة هذه التجربة ، لا أعنى بقولى هذا أنه يوجد بين سكان مصر فئة ينظر على الها

أن تنازع في كون الكلمة الأخيرة هي لحكومة جلالة الملك، سواء كان في هذه المسألة أو في سائر المسائل، أو تصوّر أنه يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني في مصر، ولكن لا ريب أن الناس أخطأوا المقاصد التي جعلتنا ننسى في إجابة المصريين إلى رغبتهم المعقولة، مع اتباعنا السياسة البريطانية التقليدية التي تقوم بإبقاء المراقبة البريطانية محجوبة عن العيان على قدر الامكان، فتوهموا من هذا الخطأ أنه يمكن للذين يطلبون حكومة نيابية تامة أن يحققوا أمانهم بالتحريض على الاحتلال البريطاني، وبما ساعد على إذاعة هذا الوهم أمران مختلفان : أولهما سعى الحزب الوطني في تبرير وجوده السياسي، بإيهام الناس أن كل امتياز ومنعة تمنح للجمهور هي نتيجة طلبه لها وسميه في الحصول عليها، وثانيهما أن بعض الجرائد الأفرنجية التي كانت لأسباب عمومية مضادة لتقديم المنصر الوطني في الحكومة، لم تترك فرصة تمر بها إلا انتهزتها للقول بأن كل خطوة من هذا القبيل هي دليل الضعف والسعي في إرضاء الغلاة والمتطرفين في طلب الاستقلال الإداري لمصر، سواء كان أولئك المتطرفون في انكلترا، أو في مصر.

وما دام هذا هو السبب الأكبر في عدم إنتاج سياستنا الحديثة للنتائج التي كان الماثل ينتظر أن تنتجها لولا ذلك، فالسبيل الذي يلزمنا سلوكه في المستقبل القريب بسيط واضح، وهو تفهم المصريين أن حكومة جلالة الملك لا تدع أحدا يزعمها حتى تبعد أو تستعجل في سبيل منح الحكم الذاتي أكثر مما تقتضيه مصالح مصر إجمالاً في رأيها، وما لم يتعلم المصريون هذا الدرس الابتدائي حق التعلم، فلا فائدة من اقتراح أمور أخرى لرقية اختصاص مجلس شورى القوانين، فإن اختبار السنوات القليلة الأخيرة قد أثبت لنا أنهم لم يدركوا هذه الأولية، وهي أن السياسة البريطانية لا يمكن أن تحيد عن سبيلها المستقيم طوعاً لتحريض المخضين من جهة، أو لتعدي المتعدين من جهة أخرى.

ففي الماضي لم يف مجرد الكلام والتصريح بالفرض المقصود، لأنى على قلة ما لدى من الوسائل، أفرغت جهدى في تقاريرى السنوية الحديثة، لأؤدى إلى

أذهان أعضاء مجلس شورى القوانين هذه الحقيقة وهي أنه لا يمكن توسيع اختصاص مجلسهم إلا إذا ثبت أن توسيعه لا يكون فيه خطر على مصلحة الجمهور، ولكن نصيحتي هذه لم تجرد منهم آذانا مصغية، فالرجاء أن التصريح الرسمي الذي صرحت به حكومة جلالة الملك بمجلس التواب في شهر يونيو الماضي يجد عندهم نصيبا أحسن مما وجدته نصيحتي، حيث قالت أنه لا يؤمل أن يزداد التقدم في مصر حتى يبطل التصريح على الاحتلال البريطاني، على أن أقوى حجة مقنعة، بل الخطة الوحيدة التي تعلمهم هذا الدرس المراد تعليمهم إياه، هي أن تثبت لم الحوادث والأيام أن ذلك التصريح ليس مجرد كلام في كلام، بل هو عبارة عن الخطة الحقيقية التي تتبع على الدوام في السعي في مساعدة المصريين على السير في سبيل التقدم.

على أن عدم محبة التجربة الأخيرة لا يذهب كله خسارة إذا كان سياق الحوادث التي حدثت في السنتين الماضيتين يقنع المصريين بأن تقدمهم في سبيل الحكم الذاتي متوقف دائما وأبدا على إقناعهم الشعب البريطاني بأن الحكم الذاتي يكون خير الأمة المصرية كلها، فإننا سعيًا بإخلاص وصدق نية، حتى نعلم إلى أي حد يمكننا أن نقابل رغبة المصريين في التوسع في الحكم الذاتي بالقبول، من دون أن يحط ذلك من المتعة التي وصل إليها حسن الإدارة والأحكام في عهد هذا النظام، ولا لوم علينا إذا كان القادرون على مساعدتنا في نجاح سعيها هذا قد اختاروا أن يكونوا من المعارضين له، لا من المساعدين فيه.

هذا ونظرا إلى الأحوال الخصوصية المتغيرة على هذه البلاد، ربما لم يكن بد من إخفاق السعي في زيادة علاقئ الميل والانمطاف بين الدولة المحتلة والأمة المصرية، باخطاء الباحث على هذا السعي، وتوهم أن الباحث عليه هو الضعف، فإذا كان هذا الإخفاق الأول يؤدي إلى إزالة هذا الوم ومنع ارتكاب هذا الخطأ في المستقبل، فإن ما حدث يكون قد أمان المصريين على قطع مرحلة لا بد لهم من قطعها في دور تعلمهم السياسي، ومتى استؤنف التقدم في حينه — ولا بد

من استئنافه يوما طبقا لمقتضى الخطة المرسومة له — فالأمل أن هذا المانع الخصوصي لا يعود، وأن القين يدعون أنهم ينطقون بلسان الأمة المصرية يكونون أميل إلى مساعدتنا في هذا السبيل في ذلك الحين، مما كانوا إلى هذا الحين .

ومما يجعلنا نتفاعل بذلك ، أن الحالة أصبحت الآن أصح مما كانت عليه في السنوات القليلة المضطربة التي مرت بنا، فقد تغيرت خطة الفئة المتعددة من الأهالي تغيرا حسنا بالنظر إلى سياستنا وإداوتنا، وكذلك أعمال مجلس شورى القوانين أصبحت من أول جلساته الحالية في شهر نوفمبر الماضي مما يبعث على الأمل بأن يكون الجو قد صفا فيه، وروح الثقل قد تظلب عليه، فانه تناقش في القوانين المختلفة التي عرضت عليه تناقش من بين السير على أصول الأشغال ، ويقصد إنجاز الأعمال ، واقترح أيضا اقتراحات مفيدة قبلتها منه الحكومة ، وقد بدت هذه الخطة الحسنة منه خصوصا في بعض المشروعات التي عرضت لإصلاح المحاكم الشرعية، والمجلس الحسي ، والجماعة الأزهرية، الوارد شرحها في فصل ثال من هذا التقرير، وأعود إلى النتائج القريبة المحلية التي تقيت عن قتل المرحوم رئيس النظار السابق، ومحاكمة قاتله، والحكم عليه، فأقول أن الجريمة وإن كانت جريمة سياسية وليست صادرة عن تمصب ديني كما ذكرت في حينه ، وكما أريد الآن ، فإنه لا يكاد ينتظر أنها تحدث ولا تلقى الرعب بين الأقباط عموما ، لأنهم لقلّة عددهم كان من شأنهم دائما الخوف ، فهم يصرخون قبل أن يصل إليهم الأذى ، وقد زاد هذا الرعب فيهم سلوك الحزب الوطني سلوكا لا يمدد عليه، فإنه لم يكتف بدفع أجرة الحمامة عن الورداني، بل فعل كل ما في طاقته ليستميل الطبقات الوسطى والدنيا إليه ، ويعملها تعطف عليه، ولبدل حاسة المعارضة الدينية في هذه القضية، حتى أن أعضاءه الذين ذموا هذه الجريمة تكلفوا ذمها تكلفا، ولم يصرحوا بدم القاتل تصرّحا جليا جهارا يا يتصلون به من تبة تحريضاتهم السابقة، فتج عن ذلك طبعا وقوع الحفاه بين القبط والمسلمين في البلاد كلها ، ودارت رحى المناظرة بالكلام الثقيل بين الجرائد القبطية وجرائد الأحزاب الوطنية،

تخريضا للأهالى على الشر والتعمى، حتى اقتضى الأمر تنفيذ قانون المطبوعات في مدة أوقات، منعنا لتفاهم الشر، ومع ذلك حدثت بين المسيحيين والمسلمين في الأقاليم حوادث قليلة مبتذلة بذاتها، ولكنها مهمة من حيث دلالتها على ما في القلوب، وقد بلغت الجرائد المسيحية المحلية كثيرا في جسامه تلك الحوادث حسب العادة.

وإذا اعتبرنا شدة إظهار تلك الحوادث للصدور، وخصوصا بإضرار المتطرفين من الفريقين لبرائت الحقد، استغربنا مزيد الإستغراب عدم حدوث مخاصمة ومشاجرة بعد ذلك، وحق علينا أن نشهد بعظيم الفضل لرجال الحكومة في ذلك، وشاعت الأراجيف والتهويلات المتبادلة من عزم المسلمين على ذبح المسيحيين، وفاعت في الانقطاع بلا مانع حتى بانست أوروبا، لحزكت فيها حاسات عدم الأثمان على غير أساس صحيح، ولا يخفى ما في ذلك من الضرر على مصالح البلاد المالية والتجارية، فرأت غرفة التجارة البريطانية في مصر من الواجب عليها أن تصدر القرار التالي وهو :

”إن لجنة غرفة التجارة البريطانية بمصر تنظر بهتّم، وانشغال بال إلى حاسات القلق وعدم الأمن التجارى في مصر، لأن ذلك يؤثر في مصالح البلاد التجارية كثيرا.

وهذه الغرفة ترى أن هذه الحالة ناتجة بالأكثر عن أفعال المؤرضين الوطنيين، فتلع مع مراعاة واجب الاحترام على حكومة جلالة الملك في اتخاذ التدابير المبطلّة لهذا التصريض، ورؤ السكينة اللازمة، لزواج التجارة، ونلير مصر عموما“.

عل أن الحوادث أثبتت أنه لم يكن هناك سبب حقيقى يوجب القلق من هذا القبيل، ومع ذلك اقتضى الأمر اتخاذ احتياطات فائقة السادة لحفظ النظام، وخصوصا أيام محاكمة الوردانى، ولكن سكان مصر على اختلاف معاشرهم كانوا يتولون أشغالهم وأعمالهم بنجام الأمان والاطمئنان في تلك الشهور.

وقد كثر الانتقاد والتخطئة في إنكثرا ، بسبب طول الزمان الذي مر من ارتكاب الجناية والحكم النهائي على الجاني ، ولكن أرى جد إعادة النظر على ظروف القضية كلها ، أن إجراء السدل على القاتل لم يتأخر أكثر مما يقتضى على غير لزوم ، فالتحقيق الابتدائي الذي أجراه النائب العمومي تم بسرعة تستحق المدح ، مع اضطراره إلى تحقيق شهادات عدد عظيم من الشهود لا يقل عن ١١٠ شهود ، لإمكان وجود شركاء للورداني في جانيته ، فع ذلك كله ، ومع كثرة تشعب القضية ، تم تحقيق النائب العمومي في ١٦ يوما ، ثم أجل النظر في القضية إجابة لطلب المحامين عن المتهم ، ومع ذلك قدمت القضية لمراجعة بعد القتل بشهرين ، أى في مدة أقصر من متوسط المدة التي تمر في مصر بين ارتكاب الجريمة والمحاكمة بسبعة وعشرين يوما ، فإن متوسط هذه المدة كان ٨٧ يوما في سنة ١٩٠٩ وهو لا يزيد عن متوسط هذه المدة حينها في أشهر البلدان الأوروبية ، حيث يبلغ المتوسط من ثلاثة أشهر إلى أربعة ، وكثيرا ما تطول القضايا الجنائية في إنكثرا أكثر من ذلك .

وأما رأى المفتي فيكون بالنظر إلى القضية من جهة الشريعة الإسلامية ، وهو يطلب قبل النطق بحكم الإعدام ، ويتمتع من قبيل المعاملات الرسمية المتأداة ، ولكن المحكمة لا تمول عليه مطلقا ، والقنوى تكاد تكون دائما على سبيل المحاولة والتهرب من الإفتاء ، ويندر أن يمر المفتي فيها عن مصادقته على عقوبة الإعدام ، وقد تقول المسيحيون الوطنيون وجرانهم كثيرا بسبب إفتاء المفتي ضد الحكم بالإعدام في هذه القضية ، ولكن لم يكن في هذا الإفتاء شيء خارق للعادة كما أثبت آخا .

هذا وإذا نظرنا إلى ما جرى في هذه القضية إجمالا ، تفاءلنا به خيرا للقضاء المصري في المستقبل ، فقد أثبت القضاء المصري هذه المرة اقتداره على النظر في القضية بالهدوء والتروى ، وعدم المحاباة ، مع عظم المساعي التي بذلت لتعويض طرق القضاء .

وقد تبين من البحث في هذه القضية، أن الحكومة المصرية غير حاصلة على السلطة الكافية لقمع المؤامرات التي يقصد بها ارتكاب أعمال غير قانونية، وأنها تحتاج لذلك إلى سن قوانين أخرى، وخصوصا في ما يتعلق بمواد القانون المختصة بجرائم الجرائم والمطبوعات، لمنع الشرور التي ظهرت في خلال تلك القضية، فسنت حالا قوانين سيأتي شرحها في هذا التقرير، لسد ذلك النقص التشريعي.

(١٢) تقرير الفيكونت كتنر إلى السير إدوارد جراي

مصرف ٦ أبريل سنة ١٩١٢

أما مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله، وأظن أن أعضائه يرغبون في إصلاح أحوال الأهالي رغبة حقيقية، ولكن نظرا إلى طريقة انتخبهم، وإلى عددهم في هيئة المجلس، يبقى مقدار تمثيلهم لأغالب الأهالي على اختلاف طبقاتهم تمثيلا حقيقيا فعلا من المسائل المحتملة الأخذ والعطاء والمحتاج إلى النظر والبحث قبل الحكم فيها.

(١٣) تقرير الفيكونت كتنر إلى السير إدوارد جراي

مصرف ٢٢ مارس سنة ١٩١٣

عقدت الجمعية العمومية جلستها التي تعقد كل سنتين في أوائل السنة فقال سمو الخديوي في خطبته عند افتتاحها، أن الحكومة تنظر الآن في تحسين المجالس النيابية في البلاد، وقبلما تصرف الجمعية العمومية اقترحت عددا من الاقتراحات. وابتدأت جلسات مجلس الشورى في شهر نوفمبر من السنة، فعمل فيها أعمالا نافذة، فقد تناقش في مشروعات مختلفة ذكر أكثرها في هذا التقرير، ومثل تعديلات عديدة في تلك المشروعات، فقبلت تعديلاته كلها تقريبا، وعليه ساعد الحكومة بمناقشاته مساعدة جوهرية، وأثبت اقتدار أعضائه على المواظبة والجد في نظر القضايا الإدارية، والمأمول أن نظام انتخاب الأعضاء لهذا المجلس يصلح قريبا بحيث ينوب الأعضاء عن الأمة كلها، ويمثلونها أكثر مما مثلوها حتى الآن، وتوسع السلطة الممنوحة لهم بعد تنظيمه من هذا القبيل.

(١٤) تقرير الفيكونت كتشنر إلى السرداورد جرای

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

وفي هذه السنة اشتد اهتمام الجمهور بمجالس البلاد النيابية ، وذلك بعد إذاعة القانون النظامي منعاً منذ بركة قصيرة ، واقتراح جمعية تشريعية جديدة أنشئت على قاعدة انتخابية جديدة يكون بها تمثيل الأمة إشميل وأمم وموزعا بمساواة أتم . وقد وجه الذين تقدموا في مزيد انتباههم لمعرفة النشأة التي يمكن عندها استخدام المجالس النيابية في حكومة البلاد استخداماً مقروناً بالنجاح والفائدة ، فيحسن إلى أن أشرح في هذا التقرير نشوء تلك المجالس وارتقاءها في مصر بوجه الإيجاز .

إن ما لهذه المجالس من المزايا النظرية واضح لا يحتاج إلى زيادة إيضاح ، سواء كان من حيث عرض وظائف الهيئة المحكومة وحاجاتها على الهيئة الحاكمة ، أو من حيث تحسين حالة الأمة الأدبية بتحميلها المسؤولية في تدبير أمورها وفي واجباتها الوطنية بجميع درجاتها ، ثم إن نظام الحكم بمساعدة الهيئات الشورية النيابية ليس بفكرة جديدة في بر مصر ، بل إن القرى والبلاد كانت تنتخب مشايخها منذ غابر الدهور ، وكان مشايخها يحكون طلباً في جميع المسائل المختصة بشؤونها الداخلية ، ويحتمل أيضاً أن يحكم البلاد كانوا يستشيرون المشايخ في الأمور إلى حد معين ، ولكنهم كانوا على كل حال يعاملونهم معاملة رجال ينوبون عن بلادهم .

وفي أواخر حكم محمد علي باشا أنشئ مجلس مشايخ البلاد وأعيانها ، وكان الأهالي ينتخبون أعضائه ، ولكن يظهر أن أولئك الأعضاء لم يكونوا يشاركون الحكومة حينئذ في تدبير أمور البلاد مشاركة يعتد بها ، وبعد وفاة محمد علي باشا فقد المجلس كل ما كان له من الشأن والقيمة ، ولم يعد له نصيب في تدبير أمور البلاد إلا بعد ما جاء اسماعيل باشا وأحيا مجلس الأعيان ، وفي أواخر حكمه وأوائل

حكم توفيق باشا خلفه ، وقع المجلس بين محالب الذين كانت غرضهم قضاء مصالحهم الخصوصية من أهل السياسة ، وظل كذلك إلى الثورة العربية ، ولما أحدثت تلك الثورة نشرت قوانين نظامية وانتخابية بإنشاء مجلس شورى للقوانين وجمعية صمومية ، وكان ذلك بناء على مشورة القنصل الجنرال للدولة البريطانية .

وقد استوفى اللورد دوفرين الكلام على ذلك في تقريره المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٨٣ ، حيث شرح كيفية تركيب الهيئات النيابية التي أنشئت بتلك القوانين ، وما أعطيت من السلطة ، وخلاصة ذلك بالإيجاز هي :

- (١) إن أهل البلاد من الذكور البالغين يتخبون مندوبين عنهم .
- (٢) إن مندوبي البلاد يتخبون أعضاء مجالس المديرات .
- (٣) إن مجالس المديرات تتخب ١٤ عضواً من ^(١) أعضاء مجلس شورى القوانين والحدديوي بين ١٢ عضواً آخرين بمشورة نظاره ^(٢) .
- (٤) إن الجمعية العمومية تحتوى على ٨٠ نفساً وهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين الستة والمشركون والستة والأربعون عضواً الباقون ينتخبهم مندوبو البلاد .

وكان الغرض من إنشاء مجلس شورى القوانين أن يكون هيئة صغيرة مختصة بمنظمة أمم التنظيم مستعدة دائماً لكي تساعد النظار في إقناع مشروعاتهم ، وتحول دون سن القوانين التي لا توافق الأهالي أو التي فيها حيف وظلم عليهم ، وأن يكون محنوياً على رجال من الذين امتازوا في البلاد باختبارهم وعلو مقامهم بين أقرانهم ورجال يسويون عن المنصر القبطي من المصريين ، فتعرض عليه كل القوانين والأوامر المالية التي تشتمل على تغيير في الإدارة قبل المصادقة عليها ، ويجوز له أن يشير على الحكومة بما يتماق بالقوانين الداخلية وبأعمالها الإدارية ، وأن يطلب من الوزارة أن تنظر في الطلبات التي يحولها إليها ، وأن تجيب عليها ، وأن ينقذ

(١) صحتها ١٦ عضواً . (٢) صحتها ١٤ عضواً . (٣) صحتها ٨٤ نفساً .
(٤) صحتها ٣٠ .

(المؤلف)

الميزانية ومصروفات الحكومة، ويشير بما يدوله فيها، وأن يسأل النظار عن كل أمر يطلب إرضاحه أو يروم معرفته .

وكان الفرض من الجمعية العمومية أن تكون هيئة أعرق من مجلس الشورى في الديمقراطية، وكانت مؤلفة من مندوبين اثنين من كل مديرية ، وعدد متناسب من المدن والبنادر، ووظيفتها البحث في المسائل التي تهم مصالح البلاد كلها ويجوز لها ما يجوز لمجلس شورى اللواتي من المناقشة، والانتقاد، وإبداء الرغبة، وعرض الآراء، ولكن في أوقات أقل ، وفي مسائل أهم ، وكان يشترط أن تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن ضرب ضريبة جديدة قبل صدور القرار به نهائياً، وقد فص اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين بأعمالهما، فقال : إن مجلس شورى القوانين تقلب على ثلاثة أطوار ، الأول كان في السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطاني، ولم يكد أحد يلتفت إليه حينئذ . والثاني سلك فيه المجلس سبيل المداوة للحكومة، ولكن زمانه لم يكن طويلاً لحسن الحظ . والثالث كان حين كتابة اللورد كرومر لتقريره المذكور ، وقد تفاقم فيه بالخير لأن المجلس كان يفرغ جهده حينئذ في معاونة الحكومة على إدخال الإصلاح وترقية مصالح أهلها .

ولكن نال جناب اللورد لم يحقق كله لسوء الحظ ، فقد تلا تلك الأطوار طوران آخران : أحدهما يمت على الأسف ، وهو سعى المجلس في التعرض لأموال بعضى نفس تركيبه بأنها خارجة عما عينه ، وأنه غير صالح لإبداء الحكم فيها عوضاً عن المتابعة على الاجتهاد في قضاء الواجبات والوظائف التي أنشئ لقيضائها، وقد بلغ هذا الطور غاية تناقض المجلس في مسألة قتال السويس ، مما دل على أن ترك مصالح البلاد العظيمة الشأن في أيدي رجال قليلي الاختبار تسلط عليهم المؤثرات الخارجية، ودير زمامهم ذؤو المآرب السياسية، يكون محفوفاً بالأخطار وغير مأمون العواقب ، غير أن البلاد أدركت ما تؤدى إليه نصائح المتطرفين من وخامة العاقبة، فالت إلى

ضد ما يرى الفعل ، وعقب ذلك الطور الأخير وهو طور الأعمال النافذة التي يذكر خبرها بالرضى والسرور .

فانضح مما تقدم أن هذا المجلس الذي كان أهم مجالس البلاد النيابية، مرّت عليه في ما مضى أطوار صعود وهبوط ، وأدوار أعمال نافذة، وأدوار انفصال وابتعاد، ولترك فيها خلوا من المراقبة لعادت على البلاد بشرعظيم، وأعلن أن الاختيار الماضي أظهر للصيرين أنه لا يرجى خير من السعي في الإرقاع على العجلة بالتحريض وبالمعارضة ، وأنت ذلك إنما يؤخر كل تقدم في البلاد ويضيع الوقت الثمين، وأرجو أن يكونوا قد تعلموا من العبر الماضية وجوب إبعاد المتطرفين المشاغين، وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية ، إذا أرادوا أن تكون الجمعية مثلة بالحقيقة للسواد الأعظم من الأمة، الذين يكفون ويمدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت، والذين يرومون الإصلاح وتحسين أحوال المعيشة، وينظرون أن يتم لهم ذلك على يد التراب الذين اتفقوا ليكونوا عوناً للحكومة على ما فيه الخير لهم .

إن الثلاثين سنة ليست إلا كطرفة عين في حياة الأمة ، وقد قضت بلادنا نحو ألف سنة حتى بلغت مجالسها النيابية ما هي عليه ، فإن كانت الأمة المصرية تحصل على مزايا المجالس النيابية بالصبر الذي لا حد له ، والجهد الدائم المتواصل، فذاك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعاً بل يكون جزأهما عظيماً، على أن الاختيار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التي تحول دون النجاح في تجربة دام الآن تجربتها ثلاثين سنة، فقرر عوضاً عن الاستمرار على الخطة القديمة التي لا تؤدي إلى نتائج تشد بها الزمام أن تزال تلك العيوب والنقائص ، وأن يعطى المصريون فرصة جديدة يحلون بها مسألة مجالسهم النيابية في المستقبل بأن يشيئوا أنهم أهل للثقة التي وضعت فيهم » .

ميزانية مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه في سنة ١٨٨٣

إجمالي الميزانية		توزيع على المتدوين بمصاريف تسخيرهم		موظفون		مصاريف	
سنة	جنيه	سنة	جنيه	سنة	جنيه	سنة	جنيه
١٨٨٣	٥٧٦٨ (٢)	١٥٠٠ (١)	٨٧٧	٥٨٩	٢٢	٢٨٠٢	٧
١٨٨٤	٨٨٨٠	٦٠٠٠ (٣)	٦٠٠	٤٨٠	١٦	١٨٠٠	١٠
١٨٨٥	٨٠٠٠	٥١٠٠ (٤)	٧٧٦	٤٠٨	١٤	١٧١٦	١٣
١٨٨٦	٨٠٠٠	٥١٠٠	٤٩١	٣٦٩	١٣	٣٠٤٠	١٤
١٨٨٧	٨٠٠٠	٥١٠٠	٤٥٨	٣٤٨	١٢	٢٠٩٤	١٥
١٨٨٨	٨٠٠٠	٥١٠٠	٤٥٨	٣٤٨	١٢	٢٠٩٤	١٤
١٨٨٩	٨٦٠٠	٥٣٦٧ (٥)	١٩١	٤١٤	١٢	٣٦٢٨	١٤
١٨٩٠	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٩١	٤١٤	١٢	٣٦٢٨	١٤
١٨٩١	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٩١	٤١٤	١٢	٣٦٢٨	١٤
١٨٩٢	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٩١	٣٧٥	١٢	٢٧٠٠	١٤
١٨٩٣	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٥٨	٣٧٥	١٢	٢٧٠٠	١٤
١٨٩٤	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٥٨	٣٧٥	١٢	٢٧٠٠	١٤
١٨٩٥	٨٦٠٠	٥٣٦٧	١٥٨	٣٧٥	١٢	٢٧٠٠	١٤

(١) مبلغ ١٥٠٠ جنيه المخرج في هذا الباب هو دعاية رئيس مجلس نواب سنة ١٨٨٢ المنحل .

(٢) مبلغ ٥٧٦٨ جنيه المخرج بميزانية سنة ١٨٨٣ هو مربوط بمجلس النواب (١٨٨٢) ولترتيب مجلس شورى القوانين إذ كان إدراج الأعياد ضمن ميزانية نظارة الداخلية .

(٣) توزيع المتدوين في هذه السنة أدرج بواقع ١٠٠ جنيه إلى كل من الرئيس والوكيلين والأعضاء الدائمين وبواقع ٣٠٠ جنيه سنوياً إلى متدوين الأقاليم والمحافظات المنتخبين .

(٤) توزيع المتدوين في هذه السنة أدرج بواقع ٩٠ جنيه إلى كل من الرئيس وأحد الوكيلين والأعضاء الدائمين ومتدوين لعدد ١٥ وبواقع ٢٥٠ جنيه سنوياً إلى كل من أحد الوكيلين ومتدوين الأقاليم والمحافظات المنتخبين لعدد ١٥ .

(٥) ابتداء من هذه السنة ضم مصاريف سفر المتدوين إلى اعتمادات التوزيع .

(تابع) ميزانية مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣

موظفون		عدد	داخل الميزنة	عدد	خارج الميزنة	مشتريات	توضيحات	إجمالي الميزانية	سنة	جنيته
١٣	٢٣٧٠	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٣٦٧	١٨٩٦	٨٢٧٠	١٨٩٦	٨٢٧٠	١٨٩٦
١٣	٢٣٧٠	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٣٦٧	١٨٩٧	٨٢٧٠	١٨٩٧	٨٢٧٠	١٨٩٧
١٣	٢٣٧٠	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٣٦٧	١٨٩٨	٨٢٧٠	١٨٩٨	٨٢٧٠	١٨٩٨
١٣	٢٥٥٦	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٣٦٧	١٨٩٩	٨٤٥٦	١٨٩٩	٨٤٥٦	١٨٩٩
١٣	٢٥٥٦	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٣٦٧	١٩٠٠	٨٤٥٦	١٩٠٠	٨٤٥٦	١٩٠٠
١٤	٢٦٢٢	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٤٤٢	١٩٠١	٨٦٩٧	١٩٠١	٨٦٩٧	١٩٠١
١٤	٢٦٢٢	١٢	٣٧٥	١٥٨	٥٥٤٢	١٩٠٢	٨٦٩٧	١٩٠٢	٨٦٩٧	١٩٠٢
١٤	٢٦٢٢	١٢	٣٧٥	١٥٨	٦٢٠٠	١٩٠٣	٩٣٥٥	١٩٠٣	٩٣٥٥	١٩٠٣
١٤	٢٦٢٢	١٢	٣٧٥	١٥٨	٦٢٠٠	١٩٠٤	٩٣٥٥	١٩٠٤	٩٣٥٥	١٩٠٤
١٤	٢٩٢٨	١٢	٣٧٥	١٥٨	٦٢٠٠	١٩٠٥	٩٦٦١	١٩٠٥	٩٦٦١	١٩٠٥
١٤	٢٩٢٨	١٥	٤٨٩	١٥٨	٦٢٠٠	١٩٠٦	٩٧٧٥	١٩٠٦	٩٧٧٥	١٩٠٦
١٤	٣١٠٨	١٥	٤٨٩	١٥٨	٦٢٠٠	١٩٠٧	٩٩٥٥	١٩٠٧	٩٩٥٥	١٩٠٧
١٤	٣١٢٠	١٥	٤٨٩	٢١٠	٦٢٠٠	١٩٠٨	١٠٣١٦	١٩٠٨	١٠٣١٦	١٩٠٨
١٤	٣٣٥٨	١٣	٤٣٧	٢١٤	٦٣٩٧	١٩٠٩	١٠٤٠٦	١٩٠٩	١٠٤٠٦	١٩٠٩
٢٤	٥٠٥٨	١٨	٧٩٥	٣٤٢	٦٣٩٧	١٩١٠	١٢٥٩٢	١٩١٠	١٢٥٩٢	١٩١٠
٢٤	٥٢٥٦	٢٠	٨٦٧	٩١٤	٦٣٩٧	١٩١١	١٣٤٤٣	١٩١١	١٣٤٤٣	١٩١١
٢٥	٥٥٠٨	٢١	٩٠٣	٩١٩	٦٣٩٧	١٩١٢	١٣٧٢٧	١٩١٢	١٣٧٢٧	١٩١٢
٢٦	٥٩٥٢	٢١	٩٣٩	٩١٩	٩٣٤٢ ^(١)	١٩١٣	١٧١٥٢	١٩١٣	١٧١٥٢	١٩١٣

(١) تقرر في سنة ١٩١٢ منح مكافأة سنوية لجميع أعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين والمتصرفين، نتج من ذلك زيادة في المصروفات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه أدرجت ضمن ميزانية سنة ١٩١٣ ملاحظتة : موظفو مجلس شورى القوانين يؤدون العمل للجمعية العمومية التي كانت تنفذ كل سنتين مرة ويستولون على مصاريف انتظامهم من الامتدادات المقررة ضمن تمويل المنسوبة ومصاريف تسفيرهم لأن أعضاء الجمعية العمومية لا تصرف لهم تعويضات .

فهرست

الجزء الرابع من كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر

مقدمة الكتاب	٣
تاريخ الحياة النيابية في مصر قديمها وحديثها	٥
الفهرس الخاص بمقدمة الجزء الرابع	٩٨
مجلس النواب المصري ١٨٨١ — ١٨٨٢	٩٩
كيفية تشكيله	٩٩
تقديم نظارة مصطفى رياض باشا استقالتها ليلة ١٠ من سبتمبر سنة ١٨٨١	٩٩
ثورة ضباط الجيش المصري في ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١	١٠٠
الأمر العالي بإسناد النظارة إلى محمد شريف باشا في ١٠ من سبتمبر سنة ١٨٨١	١٠١
عريضة رؤساء الجيش المصري المرفوعة إلى رئيس النظارة الجديدة محمد شريف باشا في ١١ من سبتمبر سنة ١٨٨١ بالاهتداء لأوامر الحكومة	١٠١
الأمر العالي الصادر بتشكيل نظارة محمد شريف باشا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٨١	١٠٣
القرار المتضمن للبادئ العامة التي وضعها النظارة أساسا لمهام الأمور التي ستقوم بها الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨١	١٠٢
النطق السامي الخديوي بالموافقة على ما تضمنه هذا القرار الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨١	١٠٤
خطبة أحمد عرابي بك نيابة عن ضباط الجيش المصري لتهنئة محمد شريف باشا على قبوله النظارة	١٠٥

سنة

- ١٠٦ خطبة محمد شريف باشا بشكر ضباط الجيش المصرى على هذه التهنئة ...
الريضة المرفوعة إلى محمد شريف باشا من علماء ومشايخ وأعيان وعمد
مصر، متضمنة أن جميع من وقعوا عليها ضامنون بأنه لا يقع في المستقبل
١٠٧ من الجيوش المصرية أدنى شيء مما لا ترضاه الحكومة العادلة ...
الريضة المرفوعة إلى سمو الخديوى من علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر
بالتصميم تشكيل مجلس النواب
١٠٧ كلمة محمد سلطان باشا نيابة عن أهالى البلاد في تقديم هاتين العريضتين
إلى محمد شريف باشا وشكر دولته على قبوله النظارة
١٠٨ كلمة محمد شريف باشا بشكر محمد سلطان باشا ومن معه على ذلك
١٠٩ التقرير المرفوع لسمو الخديوى من رئيس النظار بطلب إنشاء مجلس
النواب الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٨٨١
١١٠ النطق السامى الخديوى بالموافقة على انتخاب النواب وتحديد موعد افتتاح
المجلس الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٨٨١
١١٢ منشور نظارة الداخلية الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٨٨١ بأجراء
الانتخابات العامة
١١٣ التقاليد المتبعة في حفلة افتتاح مجلس النواب المصرى
١١٦ المقالة الخديوية (خطبة العرش) في حفلة افتتاح مجلس النواب المصرى
يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١
١١٧ مقالة محمد سلطان باشا رئيس المجلس بعد حفلة افتتاح المجلس
١١٨ خطبة سليمان أباطة باشا العضو بالمجلس بعد حفلة افتتاح المجلس
١١٩ جواب مجلس النواب على المقالة الخديوية (الرد على خطبة العرش) ...
١٢٠ اللائحة الأساسية الجديدة لمجلس النواب المصرى (الدستور)
١٢٣ خطبة محمد شريف باشا في مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة
(الدستور) التي وضعها مجلس النظار
١٢٤

صفحة	صورة شمسية لقرار القومسيون الذى خص مشروع اللائحة الأساسية
١٢٦	الجديدة
	تفصيلات عن الحوادث التى وقعت فى الأيام من ٣ من يناير سنة ١٨٨٢
	حتى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٢ الخاصة بالخلاف الذى حدث بين
١٢٩	النواب والتظاهرة بشأن وضع اللائحة الأساسية (الدستور)
	المذكورة المقدمة من المراقبين الانجليزى والفرنسى إلى قنصليهما الجنرالين
	بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ بشأن التغير الذى حدث بانتقال
١٦٦	السلطة من الخديوى ونظاره إلى مجلس النواب
١٦٩	النظام الداخلى لمجلس النواب
١٦٩	قانون الانتخاب
١٧٢	مخ جريدة الطائف امتياز نشر أخبار المجلس
	الاختلافات التى وقعت فى انتخاب بعض أعضاء المجلس وعدم جواز صحة
١٧٣	انتخاب غيرهم
١٧٣	(١) انتخاب خمسة نواب زيادة على المدد المقرر باللائحة
	(٢) انتخاب ثلاثة نواب زيادة على المدد المقرر لمديرية البحيرة
	(٣) عدم جواز صحة انتخاب محمد سلطان باشا وحسن الشربى باشا
١٧٩	عضوين بالمجلس
١٨٠	كتبا المر : الأول والثانى
١٨٣	كتاب مجلس النواب المصرى
١٨٣	بوليس وخدم مجلس النواب
١٨٤	خاتم مجلس النواب المصرى
١٨٤	ميزانية مصروفات مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨٢
١٨٧	مشروع ميزانية المجلس سنة ١٨٨٣
١٨٨	الإجازات الخاصة بأعضاء مجلس النواب المصرى

صفحة	
١٨٩	مكافأة النواب (المكافأة البرلمانية)
١٩٠	مرتب رئيس مجلس النواب المصري محمد سلطان باشا
١٩٠	يومية الجلسات (جدول الأعمال) الخاص بمجلس النواب المصري
١٩٠	محاضر جلسات مجلس النواب المصري
١٩١	أسياب عدم نشر بعض محاضر المجلس في الوقائع المصرية
١٩٢	مصاريف إنتقال النواب
١٩٢	فرض دور الانتقاد المادى الأول لمجلس النواب المصري
١٩٦	الأمر المالى الخاص باحتاد وظيفة النيابة (فرمان)
١٩٨	توزيع مشروعات القوانين على النواب لدراستها أثناء عطلة المجلس
	دعوة مجلس النواب المصري إلى دور غير عادى بواسطة مجلس النظار على
٢٠١	أترتقام اختلاف بين الخديوى والنظار فى ١٠ من مايو سنة ١٨٨٢
٢٠٣	اجتماع مجلس النظار فى ٦ من مايو سنة ١٨٨٢
٢٠٤	» » » ٩ » » ١٨٨٢ (فى الصباح)
٢٠٦	» » » ٩ » » ١٨٨٢ (فى المساء)
٢٠٧	» » » ١٠ » » ١٨٨٢
٢١١	تقرير محمد سلطان باشا الى رئيس القومسيون المخصوص
	دعوة مجلس النواب المصري الى دور غير عادى بأمر مال صادر من
٢١٤	الحضرة الخديوية فى ٤ من يونيه سنة ١٨٨٢
	المذكرة التى قدمها المسير بريدف والمستر كولفن بمجلسة مجلس النظار
٢١٥	يوم ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢
	مذكرة الحكومتين الإنكليزية والفرنسية الميلتين الى الحكومة المصرية
	يوم ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ بطلب إيهاد أحمد عرابى باشا مؤقتا عن
	مصر ، وإرسال على فهمى باشا وعبد الباق باشا الى داخل القطر ،
٢١٦	واستقالة النظارة

- رد ناظر الخارجية المصرية على مذكرة الدولتين الإنكليزية والفرنسية
 ٢١٧ في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢
 تقديم نظارة محمود سامي البارودي باشا استغالتها الى الخديوي في مساء
 ٢١٨ يوم ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢
 الأمر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ ببقاء أحمد حرايى باشا على
 ٢٢٠ نظارة الجهادية والبحرية
 الأمر الكريم الصادر بدعوة مجلس النواب المصرى إلى دور غير عادى
 ٢٢١ في ١٨ من رجب سنة ١٢٩٩ (٤ من يونيه سنة ١٨٨٢)
 تشكيل نظارة إسماعيل راضب باشا في ١٧ من يونيه سنة ١٨٨٢
 ٢٢٥ مؤتمر الدول الأوروبية الكبرى المنعقد بالآستانة في ٢٣ من يونيه ١٨٨٢
 ٢٢٦ ضرب الأسطول الإنكليزى ثغر الإسكندرية يوم ١١ من يولييه سنة ١٨٨٢
 اجتماع مؤتمر الدول الأوروبية الكبرى للمرة الثانية بالآستانة في ١٥ من يولييه
 ٢٢٨ سنة ١٨٨٢
 ٢٢٨ الخلاف بين الخديوي وعرايى باشا الذى بدأ في ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٢
 ٢٢٣ تأليف مجلس عريف لإدارة الحكومة
 اجتماع الجمعية العمومية المشكلة من أمراء وعلماء وأعيان البلاد وغيرهم
 يوم ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٢ للتنظر فى الرسائل التى تبودلت بين
 ٢٢٥ الخديوي وعرايى باشا
 عزل أحمد حرايى باشا من نظارة الجهادية والبحرية بأمر عال في ٢٠ من
 ٢٣٧ يولييه سنة ١٨٨٢
 تعيين عمر لطفى باشا ناظرا للجهادية والبحرية بأمر عال في ٢٥ من يولييه
 ٢٣٨ سنة ١٨٨٢
 اجتماع الجمعية العمومية للمرة الثانية في ٢٩ من يولييه سنة ١٨٨٢ وإصدارها
 قرارا ببقاء أحمد عرايى باشا على نظارة الجهادية والبحرية مداوما

٢٣٩	على قيادة السكاكر ، وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ووقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الخديوى وعرض قراراتها على الأعتاب الثمانية بواسطة وكلاء النظارات
٢٤٦	إبلاغ وكلاء النظارات قرارات الجمعية العمومية الى سرقناه الحضرة العلية السلطانية
٢٤٧	تعيين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائباً عن الحضرة الخديوية بمرافقة الجيش الإنكليزى عند دخوله مصر
٢٤٧	مكافأة محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ببلغ عشرة آلاف جنيه لصدقاته الخديوى وتوضيها للتلفيات التي أصابته في ممتلكاته ومزروحاته
٢٤٩	السيغان والطنجنتان المهذبة من خمسة نواب الى قواد الجيش الإنكليزى الذى احتل البلاد سنة ١٨٨٢
٢٥٤	تشكيل نظارة محمد شريف باشا
٢٥٧	محاكمة زعماء الثورة المرابية وفتحهم الى جزيرة سيلان
٢٥٨	إلغاء مجلس النواب المصرى
	محاضر جلسات مجلس النواب المصرى ، الهيئة النيابية الأولى ، دور الاتقاد المادى الأول من ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
٢٦١	كلمة المؤلف عن محاضر مجلس النواب المصرى
٢٦٥	محاضر الجلسات ابتداء من محضر الجلسة الأولى
٥٢٩	الى محضر الجلسة الثالثة والثلاثين
٥٣٦	الفهرس الخاص بمحاضر مجلس النواب المصرى
٥٤٩	مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من سنة ١٨٨٣ الى ١٩١٣
	مجلس شورى القوانين من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ الى ٣١ من مايو سنة ١٩١٣

٥٥٣	الجمعية العمومية من ٢٨ من يولية سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ من مارس سنة ١٩١٢
٥٥٤	إنشاء مجلس نيابى فى مصر بناء على طلب الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤
٥٧٥	التقاليد المتبعة فى حفلات الافتتاح الخاصة بالجمعية العمومية
٥٨٤	المقالات الخديوية (خطب العرش) التى تليت بمجلسات افتتاح الجمعية العمومية فى عهد المغفور لها الخديوى محمد توفيق باشا والخديوى عباس باشا حلمى الثانى
٦٠٥	تقارير قناصل الدولة الإنكليزية ووكلائها السياسيين فى مصر عن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين
٦٥٦	ميزانية مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩١٣
٦٥٨	الفهرس الخاص بالجزء الرابع
٦٦٥	الصور الشمسية المحقة بالجزء الرابع
٦٦٧	الرسائل الواردة للأولف عن تقدير كتاب تاريخ الحياة النيابية فى مصر

بيان الصور الشمسية

الملحقه بالجزء الرابع من كتاب تاريخ الحياة النيابية فى مصر
من عهد المغفور له محمد على باشا حتى الآن

أمام صفحة

- ١ — محمد خليل صبحى مؤلف الكتاب ٥
- ٢ — مصطفى رياض باشا رئيس مجلس النظار ٤٩
- ٣ — العريضة المرفوعة من ضباط الجوش المصرى الى محمد شريف
باشا رئيس مجلس النظار ١٠٥
- ٤ — محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار ١١٣
- ٥ — محمد سلطان باشا رئيس مجلس التواب المصرى ١٢٩
- ٦ — حسن شربى باشا رئيس لجنة الدستور ١٤٥
- ٧ — محمود سامى البارودى باشا رئيس مجلس النظار ١٦١
- ٨ — أحمد مراد بك (باشا) ناظر الجهادية والبحرية ١٩٣
- ٩ — اسماعيل راض باشا رئيس مجلس النظار ٢٢٥
- ١٠ — أحمد مرادى فى آخر أيامه ٢٥٧

السَّيِّدُ الْوَارِدُ لِلْمَوْلَفِ

عن

كِتَابُ تَارِيخِ الْحَيَاةِ النِّيَابِيَّةِ فِي مِصْرَ

من ديوان كبير أمتاء جلالة الملك . وصاحب المقام الرفيع
عبد العزيز عزت باشا . ودولة السيد فارس الخورى بك رئيس
مجلس نواب الجمهورية السورية . والمرحوم محمد توفيق رفعت باشا
رئيس مجلس النواب وقرار مكتب المجلس . وأصحاب السعادة
عبد الرحمن الرافعي بك مؤلف سلسلة الحركة القومية . والمرحوم أحمد
شفيق باشا مؤلف حوليات مصر السياسية . ومحمد محمود خليل بك
رئيس مجلس الشيوخ . وأمين عز العرب بك السكرتير العام لهذا المجلس .
ورسائل ومذكرات أخرى صادرة من المغفور له سعد زغلول باشا
رئيس مجلس النواب . ومن هيئة مكتب مجلس النواب . ومن المرحومين
محمد فؤاد كمال بك ومحمد متولى بك السكرتيرين العامين لمجلس النواب
تقديرا لأعمال المسندة الى المؤلف .

(من المؤلف) قد تكرم حضرة الأستاذ الكبير والمؤرخ القدير عبد الرحمن الرافعي بك بكلمة من
تحريف كتاب "تاريخ الحياة النيابية في مصر" فضلا عنه ، وقد وردت عند نهاية طبع الجزء الرابع قسرا ناعا
في صدر باب الرسائل ، وله ما يزيل الشكر وعظيم الاحسان ، وحضرات الأفاضل المحترمين الذين فضلوا
علينا برسالهم القيمة المتشورة هنا .

الشكر السامى على اهداء حضرة صاحب الجلالة الملك الحزبين الخامس والسادس
من كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر



٣٦٣

حضرة المحترم الاستاذ محمد خليل صبحى

رفعت الى السدة العلية الملكية النسختين اللتين اهدىتموهما الى
حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من الجزئين الخامس
والسادس من كتابكم " تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن
الجنان محمد على باشا " فالتنا حسن القبول والتقدير من لــــــبدن
جلالته وانى اتشرف بايلاغ حضرتكم ذلك مع الشكر السامى،
و كبر الاضناء

Handwritten signature

نحريرا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠

كلمة حضرة صاحب العزة
الأستاذ الكبير والمؤرخ القدير عبد الرحمن الراجي بك
مؤلف سلسلة تاريخ الحركة القومية في مصر
عن كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر
من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا

في التعريف بالكتاب

في يناير سنة ١٩٤٠ ظهر جزيان كيران في عالم التأليف من هذا الكتاب الجليل
الفائدة الفزير المادة في التاريخ القوي « تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد
ساكن الجنان محمد علي باشا » لمؤلفه الأستاذ محمد خليل صبيح رئيس قسم مكتب
مجلس النواب .

وفي سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ظهر جزيان كيران آخران من هذا الكتاب النفيس ،
ومن الواجب علينا تقديراً لفضل مؤلفه الأديب أن نكتب هذه الكلمة الوجيزة
في التعريف بالكتاب ، وفي الحق أن الجهود التي بذلها في وضعه وإخراجها
جديرة بالاعجاب والتقدير ، وحسبك أن تعرف أنه قضى تسع سنوات سابقة
على سنة ١٩٤٠ في جمع مواده واستخراجها من دفائن دور المحفوظات والوثائق
الأصلية ، ويرجع وضع هذا الكتاب إلى أن مجلس النواب قرر بجلسته المنعقدة
في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ البحث عن مضابط الهيئات التشريعية السابقة التي تعاقبت
على مصر من يوم إنشاء النظام النيابي حتى الآن ، وقد عهد في هذه المهمة إلى
الأستاذ محمد خليل صبيح فأتمها ، ولكنه حين توفر على استكمال هذه المحاضر ،
وجد أن البحث لا يكون وافياً إلا إذا أتم دراسة جميع ملاسبات الهيئات النيابية ،
ومن ثم اتجهت نيته إلى استيفاء البحث من هذه النواحي ، بلقاء كتابه سفرنا جامعا
لتاريخ الحياة النيابية .

وقد اقتضى تأليف الكتاب تعمقا في البحث وجلبا على العمل ودقة في الاستقصاء، إذ أخذ المؤلف خلال تلك السنين يدرس أطوار الحياة النيابية منذ نشأتها سنة ١٨٢٤، حين أسس محمد علي الكبير « مجلس المشورة » أو « المجلس العالي » كما يسمى في بعض الأوامر، ورجع إلى محاضر الهيئات النيابية المتعاقبة قديمها وحديثها، ووثائق قسم المحفوظات التاريخية ومجلات الأوامر الكريمة بديوان جلالة الملك، ومجلات الرسائل المتبادلة مع دواوين الحكومة بدار المحفوظات العامة بالقلمة، ومحفوظات رئاسة مجلس الوزراء، ومجموعات الوثائق المصرية القديم منها والحديث، ووثائق البرلمان، ومكتبات الأفراد، ومجلات إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية.

ولقد راجع الأستاذ الأديب كل هذه الأصول مراجعة دقيقة للاستيفان والتحقق من صحة البيانات التي أتمتها في سفره النفيس، بغية شاملا لتاريخ المجالس النيابية في مصر ونظمها وطريقة تأليفها والتطورات التي تعاقبت عليها وأسماء أعضائها جميعا.

والكتاب في ستة أجزاء، ظهر الجزء الخامس والسادس منها خلال شهر يناير سنة ١٩٤٠، وما من شك في أن المؤلف قد أحسن في المبادرة بإخراجهما في تلك السنة لشدة الحاجة إليهما من الوجهة العلمية والعملية.

ويقع هذان الجزءان في ألف وخمسمائة صفحة من القطع الكبير عدا مائة وإحدى عشرة صفحة كاملة بالزنجيراف و ٨٠ صورة فتوغرافية وصمة صور بالألوان، وهما يشتملان على اللوائح والديسائير المتعاقبة، والقوانين النظامية وقوانين الانتخاب، واللوائح الداخلية وكل ما أدخل عليها من تعديل وأعضاء الهيئات النيابية من سنة ١٨٢٤ إلى آخر سنة ١٩٣٩

وقد ضم الجزء الخامس - وهو يقع في ٩٧٩ صفحة - الوثائق الخاصة بإنشاء مجلس المشورة «المجلس العالي»، في عهد محمد علي باشا والتعليقات الصادرة بشأنه،

وبل ذلك الوثائق الخاصة بمجلس شورى النواب في عهد إسماعيل باشا ، ثم وثائق مجلس النواب الأول الذي أنشئ في عهد الخديوي توفيق باشا وألغى في أوائل عهد الاحتلال ، ثم وثائق شورى القوانين والجمعية العمومية من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، فالجمعية التشريعية من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩١٤ ، ثم البرلمان المصري من سنة ١٩٢٣ حتى اليوم .

أما الجزء السادس ، وقد بلغ عدد صفحاته ٤١٦ ، فيشتمل على إحصاء جامع دقيق لأعضاء المجالس النيابية من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٣٩ ، وأسمائهم على التعاقب ، والتعديلات التي طرأت على كل دور من أدوار هذه الهيئات .

ولكي يجعل المؤلف كتابه مساراً للتطور الذي طرأ على النظم النيابية من سنة ١٩٤٠ حتى الآن ، فقد أخرج أخيراً ملحقين في مجلد واحد للجزء الخامس والسادس يقع في سبعمائة صفحة من القطع الكبير عدا أربع عشرة صورة .

فالملحق الأول : يشتمل على السوانح الداخلية الحديثة ومذكراتها التفصيلية لمجلس الشيوخ والنواب ، والتعديلات التي طرأت على قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ حتى الآن ، والقوانين التي صدرت فذاذا لبعض مواد الدستور المصري ، والمراسم الخاصة بمجلس النواب ، والمراسم الخاصة بالوزارات المتعاقبة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ .

والملحق الثاني : يشتمل على التعديلات التي طرأت على أعضاء البرلمان في تلك الفترة ، وأسماء أعضاء الوزارات المصرية ، والفهرس الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية من سنة ١٨٢٤ حتى سنة ١٩٤٧ .

وأخرج المؤلف أيضاً الجزء الرابع من الكتاب وهو مجلد ضخيم يقع في نحو سبعمائة صفحة من القطع الكبير عدا عشر صحف بالزنجير عشرين وعشرين ، ويشتمل على مقدمة وافية عن تاريخ الحياة النيابية في مصر قديمها وحديثها ، وعلى تاريخ مفصل لمجلس النواب المصري الذي أنشئ في عهد الثورة العربية سنة ١٨٨١

واما مصادفه من عقبات إلى أن حل في سنة ١٨٨٣ ، مع مجموعة كاملة لمحاضر جلساته كلها ظهرت لأول مرة في تاريخ الحكم النيابي ، ثم تاريخ مفصل للجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩١٣ ، وتفصيل التقاليد التي كانت متبعة في حفلات افتتاح الجمعية العمومية ، ومطلبها إنشاء مجلس نيابي في مصر ، مع مجموعة كاملة للقرارات الخديوية (خطب العرش) .

ولا ريب أن هذا التحقيق في جميع النواحي التي تقدم ذكرها ، يقتضى من الجهود ما يدل على فضل المؤلف فيها أسداه من خدمة جليلة للتاريخ القومى ، فقد يبدو لك أن تبحث عن تاريخ عضو من أعضاء الهيئات النيابية فيجوزك البحث في مجلات هذه الهيئات المشتتة بين مختلف المحفوظات والمراجع ، ولكنك ستجد ببيتك حتما في هذا الكتاب ، إذ يكفى أن ترجع إلى فهرست الأعلام الذى ورد في ختام الجزء السادس وفى ملحقة ، لتجد الاسم الذى تريد وتعلم في أية هيئة من الهيئات النيابية كان صاحبه عضوا ، ومتى انتخب ومتى انتهت عضويته .

إن تاريخ الحياة النيابية هو جزء من التاريخ القومى ، والكتاب من هذه الناحية ذخيرة ، يحذر بنا أن نهين الأستاذ محمد خليل صبحى ، إذ أضافها الى ثروة مصر العلمية .

القاهرة في أول أكتوبر ١٩٤٧
عبد الرحمن الإرفعى

تقدير حضرة صاحب المقام الرفيع عبد العزيز باشا عزت
لسفر تاريخ الحياة النيابية في مصر



Maidan El Zaher
(AIRO)

حفظ الاستاذ ايفاض محمد خليل صبي

تسلمت كتابكم المرفوع ١٩ أبريل ١٩٤٧ ووجه الجزء ان
الكتاب السادس من تاريخ الحياة النيابية في مصر من
عهد ساكن الجنامة محمد علي باشا .

وان اذ أشكركم على الشكر أعبر عن بالغ
فيلتي لهذا العمل الجليل الذي نال منكم جهداً كبيراً
صديقكم فيه التوفيق .
وانه ناله من أعز أمان اخراج هذا الدفن ثنائياً
عن الحياة النيابية وعصور ازدهارها . فان مصر
تستغنى بما فيلتي النيابي التليد . وترجو لها فرها
الظرف النور من الشجوة مصر مكاتلة .
وانه عملكم هذا خير حافظ له في الجهود المؤقتة
باسباب النهضة الحديثة في شئو السداه التي
تطلبكم محمد مصرنا العزيزة في دارى فهدك
حفظ صاحب الحملة مدونا . الملك المعظم .
وانه شاء الله فمركم بسميد شريفا .

وأنشوا أهدى شياتي

عبد العزيز
عزير

الطاهر ١٥/٤/١٩٤٧

تقدير دولة السيد فارس بك الخوري رئيس مجلس نواب سوريا
لسفر تاريخ الحياة النيابية في مصر

الجمهورية العربية السورية

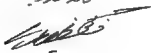
المجلس النيابي
الديوان
دم ٦٦

حضرة الاستاذ محمد خليل افق صبحي

رئيس قلم مكتب مجلس النواب المصري
وجدلى الاعمال

يسرني ان انقل لكم بعد مطالعة كتابكم - تاريخ الحياة النيابية في مصر -
تقدير دولة رئيس مجلس النواب لمفكركم القيم وجهودكم الفاتكة ومقريتمكم الفذة في اخراج
كتاب هو الاصل من نوعه في المكتبة التشريعية مع رجاءكم لكم دوام النشاط والوقوة -
لاكمال الاجزاء الباقية من كتابكم *
واغتنم هذه المناسبة لانقل لكم اعجاب حضرات السادة النواب بكتابكم اثر مطالعته
في مكتبة المجلس وطلبهم نسخا منه لاقتناؤه في مكتباتهم الخاصة واماني كتابكم
تاريخ اولى ديسمبر ١٩٤٣ وطيه اجيبكم انكم اذا كنتم تزبون في بيع نسخ منه لحضرات
النواب المحترمين فلكم الخيار بارسال نسخ منه الى ارقام بمساعدتكم بعرضها على
الطالعين وتقديم ثمنها لكم او بارسالها الى احدى المكاتب العامة بدمشق *
ورجاء* اظن ان النواة لانتباهه اذا كلمكم به الا وهو ان تهديوني الى اسما
الكتب الحديثة الحقوقية والتشريعية منها التي وضعت باللغة العربية وصدرت في
السنوات الاخيرة والتي تضمها مكتبة مجلسكم الكريم لنصاع على اقتنائها ووضعيها
بين ايدي السادة النواب للمطالعة والاقتباس مع اسما* الناشرين او المطابع التي
اصدرتها ولكم خالص شكرى سلفا
وخشاما تفضلوا بقبول اطيب التمنيات *
دمشق في ٥ / ٥ / ١٩٤٤

رئيس ديوان مجلس النواب
فارس الخوري



تقدير سعادة محمد بك محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ لسفر تاريخ الحياة النيابية
في مصر وشكر المؤلف على اهدائه الجزئين الخامس والسادس

مجلس الشيوخ

مكتب الرئيس

حضرة الأستاذ الفاضل محمد خليل صحرى افندى
رئيس قلم مكتب مجلس النواب وجدول الأعمال
لقد تصلمت كتابك النفيس "تاريخ الحياة النيابية"
في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا "وانى اذ أنوه
بالجهود المتواصلة التى بذلت فى سبيل جمع هذه
الصفحات التاريخية المفترقة بين دفتى كتابك هذا
لأبحث اليك بأطيب الشكر على هذه الهدية وأتمنى
أحسن الثناء على هذا العمل النفيس
وتقبل تحياتى وتقديرى

رئيس مجلس الشيوخ

٤ فبراير سنة ١٩٤٠

مصر

أب

تقدير معادة أمين بك عز العرب السكرتير العام لمجلس الشيوخ
لسفر تاريخ الحياة النيابية في مصر

تاريخ الشيوخ

مكتب السكرتير العام

الطبعة في سنة ١٩٢٢

حضرة المحترم الأستاذ محمد خليل صبحي

لطفت في شأن كتابك الكريم الذي نلتك التأييد فطالع مؤلفك النفس مفتحة بما انتهى إليه
بجهودك المصنفة من توثيقه . محباً بما قدمته للناس من ثمرة بحثك الجليل .
غبت بتصفح المصنوع السبق والمواضيع المهمة التي مررها مؤلفك " تاريخ الحياة النيابية في مصر
من عهد سلكه الإنسان محمد علي باشا " فطغرت منها بحمقة نادرة بفاهية فتناسها كل راغب في دراسة
الحياة النيابية في مصر ويعتد بقدرها الواقفون على مدى تطور النظام النيابي . وقد تبين مدى
وقتك في البحث عن مختلف الوثائق والبرامج والسياسات وقوانينه الانتخاب وعما يعمل بها من نظم
يرون للراغبة في المقارنة بين موادها والتجارب المختلفة التي لا زميتها أنه بطا لعواصف راس
النظام . وأنزل له واجههم أن يشكروا للمؤلف تفصيله الرقيق المنظم للمراحل التي اجتازها
السنور وقانون الانتخاب ولكل ما اتصل بمجلس البرلمان في عهد الأخير . وإلى جانب هذا كله
لمست عنايتك الخاصة بنشر أوقى البيانات عما أعصاب الهيئات النيابية في مختلف أدوارها وما
شئون عقد الجلسات ومحاكماتها . ويحس لكل قارئ أن يشكر لك ما أوصفته في كثير من الرسائل الرسمية
من الرغبة الصادقة المتبادلة لدى ولادة مصر ورجاء دورها في نمو الحياة النيابية وإعداد شأنها
وتأهيلها في نقوس الشعب ودفع الهيئات النيابية المختلفة من حقوقه مصر وتمكينها بالسنور .
وإنه الفأري ليرجع لعدم طاعة ما نشرت من رسائل تفصل بالتفصيل النيابية والادارية في حياة مصر
بفكره وأصمته عنه تطور الانسا والتميز تطوراً يدهش الزمير .
لله ههنا بك بتوثيقك في البحث فلهذا أغفل ذكر عنايتك بحسن تميز الأمور السنية في مؤلفك
جليل الفكرة جميل الأخراج . وأنتهى من طبعي إلى القول بأنه مؤلفك من غير وأنتس مطالعة
ويطالع من يدبر العناية بالشؤون الدستورية .

وفي الختام أكرر تهنئي القلبية مع أمن وسهولة تحياتي وأطيب تمنياتي

السكرتير العام لمجلس الشيوخ

احمد عزالسب

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢

إبلاغ قرار الهيئة المشكلة من مكتب المجلس ولجنة المحاسبة بملأ التواب
سنة ١٩٣٢ بشكر ومكافأة المؤلف على الأبحاث التي قام بها عن الحياة النيابية
في مصر والوثائق الخاصة بها

الجلسة الثواب

القاهرة في - ١٤٠٤ هـ - سنة ١٩٣٤

١٦ - ٢/٢

عن المرحوم محمد عبد الله قنديل

يسرى - أبلغكم - أيتها الهيئة - بمرتب المجلس وقررت الجمعية المحررة
المرتب في المقتضى المؤرخه من المادة ١٤٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان
قررت بمجلس المصطفى في ٤ فبراير ١٩٣٤ منكم مكافأة قدرها
مئوبه مئوبه مئوبه . وشكرتم على ما تقدم به من مجهود في صدر البيت
عن تاريخ الحياة النيابية بالقطر المصري من عهد الخديوي له سادة الجنان
محمد علي باشا . والمصدر على بيانات قيمة عن تاريخ تلك الحياة وما
بذلتم من جهد مني عندكم على صدر مملكتكم رؤساء الرئاسات النيابية
السابقة ما أوجب الرضا الشام
رئيس مجلس النواب
محمد قنديل
عز الدين
سخط

قرار اللجنة التي شكلها مكتب مجلس التواب من بين حضرات
أعضائه في ٥ يناير سنة ١٩٣٢ لفحص المذكرة التي قدمها
المؤلف للجلس بنتيجة بحثه عن تاريخ الحياة النيابية بالقطر
المصري والوثائق الخاصة بها من عهد المغفور له محمد علي باشا

نص قرار اللجنة الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢

(أولا) إن العمل الذي قام به هذا الموظف هو عمل جليل يستحق عليه
جزيل الشكر، لأنه وصل بين الحياة النيابية القديمة والحديثة وصلا كبيرا، خصوصا
وأنه قد بذل فيه مجهودا فائقا وصرف وقتا طويلا .

(ثانيا) إن ما تقتضيه اللجنة من مكافأة لا تريد اللجنة اعتباره مقابلًا لهذا
العمل الجليل الذي لا يقدر بمقابل ، وإنما ترى اللجنة الفرعية أن تقتدر لحضرته
مكافأة شبر تقديرا لهذا المجهود الفائق وإقرارا بفضلته في هذا العمل الذي يستحق
أكثر من ذلك .

خطاب الأستاذ الكبير والمؤرخ القدير عبد الرحمن الوافي بك عن الرسالة التي وضعها المؤلف سنة ١٩٣٠ بالأبحاث الأولية الخاصة بالحياة النباتية في مصر ووثائقها

بجند محمد الرافعي

عزيزي الفاضل الأستاذ محمد خليل صبحي
 طالعفت عزيزي البرور رسالةكم المصنفة تحت تاريخ الرهانات النباتية
 علم واستنادات التي أحضر بها مدعوه المصنف في محمد علي باشا فاجتهد
 في كل العجائب لما احتملت علمه منه دقة البحث والاستقصاء
 والوصول بالحقائق إلى أصولها وسعة برؤاه على تفاصيل
 الحياة النباتية في عصر الأسرة المحمدية العلوية. وأما على تقنية
 الشكل منه فقرأتكم لاسيما الأثر الذي كتبت هذه العجائب
 إذ يجد فيها صورة هذه الحياة في مختلف الأدوار التي مرت
 بها. فمنه (مجلس الشورى) عن عهد محمد علي. (المجلس شورى
 النواب) في عهد إسماعيل. (مجلس النواب) في عهد توفيق
 باشا. (مجلس شورى البتوانية) (الجمعية المصرية) بعد
 إلغاء مجلس النواب. ثم إلى (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣.
 ثم إلى نظام البرلمان والاستور. كل ذلك بأسلوب جزل
 ونطقه سديد وبياض دقيق.
 ومنه يتأمل في رسالةكم يلحظ منه خلال صورها بين الجمهور
 التي يلمحها للعتور على زوايا الرهانات النباتية المتعاقبة تلك
 التواضع التي كانت محجوبة عن الأنظار مستترة في مختلف

المصالح والدواوين فادنى ^{بجميع} هذه من كبرى لنا في كل
الكتب . وكذا سبب عجيب ما بذلتم به جهد متواصل ودأب
على البحث حتى عثرتم على صور رؤساء النشأت
النسابة القديمة والحديثة . فانه هذه الصور وخاصة القديمة
كانت في كل الخطأ لا يعرف الناس أصحها . بل لا يعرف
موجودها الا قليلا . وأغلب الظن انه اقرب الناس صلة
بأولئك الرؤساء لم يدر بحدس انه سيأتي يوم تعرف
فيه أقدار المراكز النسابة التي تنقلب آباءهم وأجدادهم
ولا تترك في أنتم باحثكم هذه الصور قد أعتنيت ضوؤا على
جانب هام من تاريخ الحياة النسابة . ويعجبني ذلك الاقدام
الحيل الذي تقدمت به في رسالتكم وصورات (المتف)
يجمع كل قديم وحديث من الوثائق والمستندات والصور
التي تخص الحياة النسابة المخرجة عن اختلاف الازمنة والعصور
فانه هذه الأفكار السديدة جديدة بكل تقطيع وتأصيل
وفي الختام احسنكم عن ما وفقتم اليه من تأليف رسالتكم
البريعة التي تقدمت بها من حسن ما وصل اليه الباحثون في
تاريخ مصر النسابة . واجبت اليكم بأطيب
التمنيات وارتجى التحيات

عبد الرحمن الزكي

١٦٤٣

خطاب المغفور له الحاج أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي
ومدير عموم الأوقاف سابقاً ومؤرخ حوليات مصر السياسية بتقدير الأبحاث
الخاصة بالحياة النيابية في مصر التي قام بها المؤلف منذ سنة ١٩٣٠

الحاج محمد شفيق باشا
رئيس الديوان الخديوي سابقاً

الطبعة ١٩٤٠
الطبعة الأولى ١٩٣٥

١٩٣٥ - ١٩٣٦

حققت البعثة مصر وقد خيلت صهي

حلت من السور بالهمة التي أخذت بها مع حائلكم من تاريخ
الحياة النيابية من يوم مررت على باشا سادة "هذه الرحلة المشقة التي نتجت
إلى جهود كبير وبحت طوي ودراسة عظيمة
وقد لاه موضع سروري أنه خلفت في هذه الناحية من ناعم التأليف والهمة
مع أهلية العلم. فانه الباحث السارعت عندنا من أطر الباحث وسلم
معلوماتنا في هذه الناحية شفاء من المؤلفات الأجنبية
وقد الملتصق به ناعم مؤلفكم فائق في ذلك وقد البعث وصح لإراث
وقرة الأستاذناج ما يعانف فيه البديع بالاطلاوع
وأنتكم قد تخدمه التاريخ وهذه كتبكم وكنتكم تخدموه الحياة النيابية
في مصر لفته بيبه فتأكله ويسجل غلواكز حتى تصل إلى هذه الرحلة
الطويلة وينتهي بذلك الزعم الثاني بأنه لم تكن في حياة نيابية
وأنت لم تعلم لهذا السبع من الكتب
وأنا من سروري أنني لمكن بها من راسكم ورداها يستفهم مؤلفكم
ولكن أنا لمكن انذيه يملوه للدراسات التاريخية المأجورة
ومن لمكن تيات وبها في بكم القيم مع

استعداد المؤلف لتقديم خدماته لمجلس النواب لإنشاء المتحف البرلماني

محترمة معاذي العالي الأستاذ الجليل الدكتور أحمد طاهر رئيس مجلس النواب
أشرفني بأنه عرض مع معاليكم بأن الطفرة التي أسبغتها من مجيئي على كل
ساحة هامة بالحياة السياسية في مصر قد هأت في الأسباب الكامنة بالاستعداد
في مساعدة مجلس النواب على إنشاء متحف برلماني مصري على أحدث نظام بمجرى إنشاء
النقائس الخارجية والادوار التي مرت بها منذ مائة سنة ونصف أو سوة متاحف
برلمانية أوروبية

فإن مماز لملي هذا القول فانا مع استعداد تام لتقديم خدماتي لمعاليكم
تقبلني بإنشائه وعرضي طيب على لجنة المختصة الموقرة
وتفضلوا بقولكم الجليل الاحكام والاحترام بك

١٩٣٦/١٠/٢٨

محمود محمد
رئيس قسم تنمية مجلس النواب
وجدد زخمالي

لكن
↑

مذكرة السكرتير العام لمجلس النواب بموافقته على إتمام مهمة
إنشاء المصنف البرلماني إلى المؤلف

مجلس النواب

القاهرة ١/٧/١٩٣٧ سنة ١٩٣٧

مذبح

من عمدة إنشاء المجلس في سنة ١٩٢٤، أسندت أعمال مكتب المجلس وخبير
الأعمال إلى محمد خليل صبحي الذي قادها تحت إشرافي ثلاثة عشر سنة
بقيادة الجهد والامانة والرقابة وقد انشأ مكتبه المجلس على أعاليه مجلس
٢٣ رئيسه سنة ١٩٢٤ و٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦
وفي سنة ١٩٣٠ وكلت إلى السكرتير مساعد اللجنة على محافظ الإسكندرية
النيابة القديمة وهو برؤسائها فأدائها بحالة ترضيه وقررت المكتب
مجلس ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ من مكافأة على مع حفاظه على

فأمرني أنه حيدر بالتمام فعند المدة على الكل وجه حصوله وأنه
أضرب وصفا طويلا درس في تلك الوثائق دراسة دقيقة >

بشارة السلام
محمد

المتحف البرلاني

الذي اقترح المؤلف إنشاءه للبرلمان المصري

في سنة ١٩٣٠ وضعت مذكرة مطوّلة بنتيجة بحثي عن تاريخ الحياة النيابية في القطر المصري والوثائق الخاصة بها من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا ، وقسمتها إلى الهيئة النيابية الخامسة في سنة ١٩٣١ ، فعرضت على الهيئة المشكلة من مكتب مجلس النواب ولجنة المحاسبة ووافقت عليها ، وقد طلبت من ضمن ما دقّنته بها إنشاء متحف برلاني يجمع كل قديم وحديث يخص الحياة النيابية في مصر على توالي عصورها هذه عبارته :

”ولعل سمادتك تشهر مني بأسف عظيم عند ما تتقارن بين ما تركه رجال أوروبا من الوثائق وبين ما أبداه بأيدينا ، فقد علمت ممن حادثتهم في هذا الموضوع إن اهتمام انكثرا قد بلغ لحد أن كل مسودات الوثائق الخاصة بالحياة النيابية القديمة — حتى المدون منها بالقلم الرصاص — محفوظة بمتاحف مجالسها ومعنى بها العناية اللائقة ومعتبرة من الآثارات الجلية التي تفخر بها ، ولكن في بلادنا عكس ذلك حتى الأصول لم يستدل عليها فقد سرقت وبيعت للأجانب .

ولهذا لا يفوتني في هذه المناسبة لأذكر سمادتك أنه من الضروري إنشاء متحف برلاني يجمع كل قديم وحديث يخص الحياة النيابية في مصر على توالي عصورها“ .

بدأت هذه الهيئة في سنة ١٩٣٢ بتنفيذ أهم ما ورد بهذه المذكرة ، فأقرت طبع محاضر مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ ، وفلا تمّ طبعها عدة دورة واحدة ، ولم تستطع تنفيذ الاقتراح الخاص بالمتحف البرلاني مع بقية الاقتراحات الأخرى بسبب حودة دستور سنة ١٩٣٣ الذي قضى بحلها .

وفي أواخر سنة ١٩٣٦ قدّمت طلبا إلى الهيئة النيابية السادسة عرضت فيه تقديم خدماتي لمساعدة المجلس في إنشاء هذا المتحف على أحدث نظام أسوة

بمتاحف أوروبا ، فأحيل طلبى إلى سكرتير عام المجلس الذى أيدته بالمذكرة المشبوبة صورتها بالصفحة ٦٨٣ من هذا السفر وللأسف لم يتم تنفيذ الاقتراح بسبب حل الهيئة فى أواخر سنة ١٩٣٧

بلغات الهيئة الثبائية السابعة فى سنة ١٩٣٨ وأخذت باقتراحى وقالت عنه لجنة المحاسبة فى تقريرها عن سنة ١٩٣٨ ما يأتى :

« ترحب اللجنة بمشروع إنشاء متحف برلانى يجمع كل ما يتصل بالحياة الثبائية فى مصر فى مختلف العصور أسوة بما هو متبع فى كثير من البرلمانات الأجنبية » .
ثم قالت فى تقريرها سنة ١٩٤٠ ما يأتى :

« كذلك رغبت اللجنة - ووافقها المجلس - على إنشاء متحف برلانى يجمع كل ما يتصل بالحياة الثبائية فى مصر فى مختلف العصور ، وقد طلبت من سعادة رئيس المجلس أن الوقت لم يتسع لبحث هذا الموضوع وورد بإجراء هذا البحث أثناء هذه السنة حتى يتيسر التقدم فى الميزانية القادمة بالاعتقاد اللازم لتنفيذه » .
ثم قالت فى تقريرها سنة ١٩٤١ ما يأتى :

« لم تجدد اللجنة فى مشروع الميزانية مبلغا لتنفيذ إقتراحها الذى أبدته فى العام الماضى خاصة بإنشاء متحف برلانى ، وقد طلبت أن سبب ذلك راجع إلى أن الظروف الحالية وحالة الميزانية لم تسمحان ببحث هذا الموضوع على نطاق واسع من حيث مشتملات المتحف أو المكان الذى يحد لإنشائه ، ومع هذا فقد بدئ فى المشروع بأن اشترت أربع صور زينة كبيرة لبعض ولاية مصر من عهد المغفور له محمد على ولا يزال العمل جاريا لاستكمال مجموعة صورهم كما أنه شرع فى استكمال صور رؤساء المجلس وسكرتيريه العامين .

ومع تقدير اللجنة لهذه الأسباب فإنها ضمنت مشروع الميزانية مبلغ ١٠٠ ج ٢٠ م ليكون رمزا للتلف المنشود » .

ثم جاءت الهيئة النيابية الثامنة فألفت هذا المشروع كله من أساسه بغير مسبب
تستند عليه .

رجاء واستلفات نظر

لذلك أتقدم بالرجاء الى الهيئة النيابية التاسعة ، وكل هيئة تأتي بعدها ، التفضل
بالعناية بتنفيذ هذا الاقتراح حتى يمكن جمع الوثائق والمستندات والإحصائيات
والصور وغيرها القديمة والحديثة ، المحجوبة عن الأنظار ، المشتتة في مختلف المصالح
والجهات الأخرى ، التي تخص الحياة النيابية المتعاقبة في مختلف العصور التي مرت
بها ، فإن هذا العمل جدير بكل تعظيم وتأيد ، وفيه مقخرة لمصر وصفحة مجيدة
لمساخيتها النيابي التليد . هذا فضلا عما في ذلك من تمزق أسلافنا ، فتبين مبلغ
ما آدوا من خدمات وواجبات النيابة وتكاليفها نحو بلادهم .

كما أنه سيوفر على الباحثين والدارسين توابا كانوا أو غير تواب عناء البحث
والاستقصاء ، ويسهل لهم طرق الدرس والاستدلال ، والوصول إلى الحقائق
والوقائع وجعلها في متناول أيديهم حتى لا يتولوا في أبحاثهم على المصادر الأجنبية
وأقوال الإفرنج الذين حضروا مصر في فترات مختلفة ، فقد ثبت لي بالبراهين أن
أغلب كتاباتهم مبنية على المشاهدات والروايات والآراء السطحية التي كانوا
يلتقطونها من أفواه التراجم ، وجهلهم بلغة البلاد ، ولم تمكنهم من الاطلاع
على الوثائق والفرمانات التي كانت تصدرها الدولة العلية والحكومة المصرية باللغة
التركية في العصور السالفة ، بطاعت كتبهم مملوءة بالأغلاط والنسجانات عن تاريخ
مصر ونظام الحكم فيها ما

محررا في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧

ثناء حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب على
الأعمال التي قام بها المؤلف لسكريرية مجلس النواب وعلى القيام بوظيفة
السكترير الخاص لثولته سنة ١٩٢٦

مجلس النواب

بشان

الصادرة في سنة ١٩٢٦

دلم
مرفقات

حضرة المحترم محمد افندي خليل صبحى سكرتير مكتب المجلس
يسرني أن أبلغ حضرتكم شكري وامتناني على قيامكم بتأدية
الأعمال المستندة إليكم الخاصة بمكتب المجلس وجدول الأعمال
والتعهدات التي تحتاج إلى مسئولية ودقة تامة وانتهاء . وقد
أدبتموها بحالة مرضية أرجبت كل الرضا عنكم . وعلى قيامكم
بأعمال وظيفة السكترير الخاص لنا على الوجه الأكمل إذ كنتم فيها
مثالا للموظف الأمين المطيع ؛

تحريرا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس مجلس النواب

فهد



ابلاغ قرار هيئة جلس النواب الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بالثناء على الأعمال التي قام بها المؤلف لمكتب مجلس النواب

مجلس النواب
مكتب الرئيس

مصرفي ١٩٢

نزهة ١٣/٥/١٩٢٤

حضرة المحترم محمد الندي خليل صبحي سكرتير مكتب المجلس
يسرني ان ابليخ حضرتكم قرار المكتب الصادر في ٢٣ ديسمبر الجاري
بالثناء على اعمالكم التي تمت بها للمكتب . واملي فيكم ان تهابروا على هذه
الهمة حتى تكونوا على الدوام حائزون للثقة التامة في اعمالكم
وتقبسوا احتراماتي
تعبيرا في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

اليكثير الاحكام
نزهة

قرار هيئة مكتب مجلس النواب الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بالثناء على الأعمال التي قام بها المؤلف لمكتب مجلس النواب

مجلس النواب
مكتب الرئيس

مصر في ١٩٢

قرار مكتب المجلس الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

بشكر مكتب المجلس حضرة محمد الفتدي خليل صبحي سكرتير المكتب على ما
أبداه من الهممة والنشاط والاستقامة في إنجاز أعمال المكتب العسندة اليه
وكانت تتجلى الى نقطة ودقة على الدوام وقد أداها بحالة مرضية استحق
من أجلها رضا وارتجاع حضرات أعضاء المكتب :



يحفظ بملف خدمته ويبلغ اليه
١٩٢٤/١٢/٢٥
تدريسا
(أعضاء) ذكرا

(طبق الاصل)



صَكَّلَ طبع " الجزء الرابع من كتاب تاريخ الحياة النياية في مصر"
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الثلاثاء ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٦٦
(٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧) عا

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

